



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة تكريت
كلية العلوم الإسلامية
قسم أصول الدين
شعبة الدراسات العليا

الفوائد الحديثية في سنن أبي داود جمعاً ودراسة

أطروحة دكتوراه تقدم بها الطالب
خالد إحسان سعيد صالح الجفيفي

إلى مجلس كلية العلوم الإسلامية في جامعة تكريت وهي من
متطلبات نيل درجة الدكتوراه
في العلوم الإسلامية / تخصص / حديث نبوي

إشراف

الأستاذ الدكتور

محمد إبراهيم خليل السامرائي

٢٠٢٤م

١٤٤٥هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن

تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ

مَا حُمِّلْتُمْ وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا

وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

الإهداء

إلى عشاق السنة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة و أتم التسليم.
أمي الحنونة التي أقعدها المرض ... لا أجد كلمات يمكن أن تمنحها
حقها، فهي ملحمة الحب وفرحة العمر، ومثال التفاني والعطاء، ومن بها أسمو
العلا، إلى القلب المعطاء .

أبي العطوف ... من شجعني على المثابرة والصبر طوال عمري.. قدوتي
ومثلي الأعلى في الحياة، الشخص الذي علمني كيف أعيش بكرامة وشموخ.
إخوتي الاعزاء ... سندي و عضدي و مشاطري أفرحي و أحزاني في هذه
الحياة مشاعل الحياة وقت الظلام.

زوجتي ... أسمى رموز الإخلاص و الوفاء و رفيقة الدرب.
أولادي ... فلذات الأكباد.

جميع الأخلاء من الأهل والاصدقاء والاصحاب.

محببي العلم ... إلى كل من يحبني.

كل من ساهم و ساعدني في حياتي الدراسية.

إلى جميع من سبق: أهدي هذا العمل المتواضع.

شكر و عرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أحمده سبحانه على عظيم فضله و امتنانه و كرمه و إحسانه، الذي تقضل علي بإتمام أطروحة الدكتوراه، وبعد:
إن من الواجب أن يذكر أهل الفضل بفضلهم، و أن يخص بالثناء والذكر بعضهم، ومن هنا فإني أتقدم بخالص الشكر وعظيم الامتنان الى المشرف على هذه الاطروحة صاحب الفضيلة الأستاذ الدكتور (محمد إبراهيم خليل السامرائي) على ما حظيت به من توجيه ونصح سديد وإشراف كريم، و صبر علي جميل، فقد منحني من علمه وسديد رأيه وتجاربه، ودقة ملحوظاته و تصويباته الشيء الكثير، و عاملني معاملة الوالد لولده قبل معاملة الشيخ والاستاذ لتلميذه، فجزاه الله عني خير الجزاء، و أسأل الله أن يرفع قدره في الدنيا والآخرة، إنه سميع مجيب الدعاء.

كما وأقدم شكري الجزيل و امتناني الكبير لكلية العلوم الاسلامية في جامعة تكريت عمادة واساتذة و موظفين وعاملين على ما وجدته منهم من حسن معاملة، وأخص بالشكر من علمني ودرسني من الأساتذة الأفاضل، جزاهم الله عني خير الجزاء. و أتقدم بالشكر والعرفان لوالدي العزيزين الغاليين حب الفؤاد وقرّة العين، و إخوتي الاعزاء الذين كانوا خير سند لي بعد الله عز وجل، الذين نلّوا أمامي كثيرًا من الصعاب وغمروني باهتمامهم وعطفهم، اسأل الله أن يحفظهم.

وأقدم شكري لكل من علمني وساعدني في إتمام هذه الاطروحة، لكل هؤلاء أدعوا الله عز وجل من أعماق القلب أن يجزيهم عني خير الجزاء، و أن يرزقهم خيري الدنيا والآخرة، و أن يجمعني بهم في جنات النعيم مع سيد الأنبياء والمرسلين حبيبنا محمد ﷺ سائلًا المولى أن يتقبل مني هذا العمل و أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، سبحان ربك رب العزة عما يصفون و سلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

الباقى

ملخص الاطروحة:

يعد كتاب السنن للإمام أبي داود من أهم الكتب التي جمع فيها مؤلفها احاديث الاحكام التي وردت عن النبي ﷺ ، وقد كان للإمام أبي داود تعقيبات حديثة يوردها في كتابه السنن عقب روايته لبعض الاحاديث، وهي متعلقة بعدد من علوم الحديث رواية ودراية، وحيث تجيب هذه الاطروحة عن سؤال مفاده مدى عناية الإمام أبي داود ببيان شيء من الفوائد الحديثية من خلال التعقيبات في كتابه السنن، والغاية إثبات أن كتاب السنن لأبي داود لم يقتصر على مجرد رواية الاحاديث، حيث شملت هذه التعليقات فوائد متعلقة بالتفرد، والسماع والانقطاع، والرفع والوقف، والوصل والارسال، وذكر المتابعات، وزيادة راوٍ في الإسناد، و وهم الراوي، والتصحيح والتضعيف، وما هو أصح من غيره، والجرح والتعديل، والنسخ، والاختلاف في أسماء الرواة ، والتعريف بهم، وغريب الحديث، وجعلت في هذه الأطروحة أني ابدأ بذكر الحديث كما أورده المصنف بإسناده ومتمته، ثم اذكر تعليق أبي داود ومن ثم دراسته، و أحيانا أكتفي بذكر قول أبي داود ومناقشته، و قد تكونت خطة البحث من بعد المقدمة من ثلاث فصول، الفصل الاول من ثلاث مباحث الاول التعريف الموجز بأبي داود، والثاني التعريف بكتابه السنن، والثالث التعريف بالفوائد الحديثية، والفصل الثاني تكون من سبعة مباحث تتعلق بفوائد حديثية، الاول بالتفرد، والثاني بالانقطاع والسماع، والثالث بالوصل والارسال، والرابع بالرفع والوقف، والخامس بالمتابعات، والسادس بالسند والسابع بالمتن، والفصل الثالث تكون من ثمانية مباحث تتعلق بفوائد حديثية، الاول بوهم الراوي، والثاني بالأصحية، والثالث بالتصحيح والتضعيف، والرابع بالجرح والتعديل، والخامس بالنسخ، والسادس بغريب الحديث، والسابع التعريف بالرواة، والثامن الاختلاف في اسماء الرواة، ثم ختمت الاطروحة بذكر أهم النتائج التي وصلت إليها، فإن وُفقت فذلك فضل من الله، و إن أخطأت فهذا سبيل ابن آدم، و أسأل الله التوفيق والسداد.

المحتويات

| | |
|-------|--|
| أ | الآية القرآنية..... |
| ب | الاهداء..... |
| ت | شكر و عرفان..... |
| ث | ملخص الأطروحة..... |
| ٩-١ | المقدمة |
| ١٠ | الفصل الأول..... |
| ١١ | التعريف بأبي داود و سننه و الفوائد الحديثية |
| ١٨-١١ | المبحث الأول: التعريف بأبي داود: |
| ٢٦-١٩ | المبحث الثاني: ما هية كتاب سنن أبي داود:..... |
| ٢٧ | المبحث الثالث: |
| ٢٩-٢٧ | التعريف بالفوائد الحديثية:..... |
| ٣٠ | الفصل الثاني..... |
| ٣٢-٣١ | ذكر الفوائد الحديثية المتعلقة بعلم الحديث رواية..... |
| ٣٣ | المبحث الأول: ذكر الفوائد الحديثية المتعلقة بالتفرد..... |
| ٣٣ | المطلب الأول:..... |
| ٣٨-٣٣ | تعريف التفرد لغة واصطلاحاً:..... |
| ٣٩ | المطلب الثاني:..... |
| ٣٩ | حديث أهل البصرة:..... |
| ٥٥ | المطلب الثالث: |
| ٦١-٥٥ | حديث أهل المدينة:..... |
| ٦١ | المطلب الرابع:..... |

| | |
|---------|---|
| ٦١ | حديث أهل الشام: |
| ٦٣ | المطلب الخامس: |
| ٦٧-٦٣ | حديث أهل مصر: |
| ٦٨ | المطلب السادس: |
| ٦٩-٦٨ | حديث أهل اليمامة: |
| ٧٠ | المطلب السابع: |
| ٩٢-٧٠ | ذكره لتفرد بعض الرواة: |
| ٩٣ | المبحث الثاني: |
| ٩٦-٩٣ | فوائد متعلقة بالانقطاع وعدم السماع: |
| ٩٧ | المطلب الأول: |
| ١٠٨-٩٧ | الفوائد الحديثية في نفي السماع الجزئي: |
| ١٠٩ | المطلب الثاني: |
| ١١٦-١٠٩ | الفوائد الحديثية في نفي السماع الكلي: |
| ١١٧ | المطلب الثالث: |
| ١٢٥-١١٧ | التعليل بالانقطاع بعدم الإدراك: |
| ١٢٦ | المبحث الثالث: |
| ١٢٦ | ذكر فوائد متعلقة بالوصل ولإرسال: |
| ١٢٦ | المطلب الأول: |
| ١٣٢-١٢٦ | أحاديث أهلها بالإرسال دون ذكر طريق آخر: |
| ١٣٣ | المطلب الثاني: |
| ١٤٧-١٣٣ | تعارض الوصل والإرسال دون الترجيح: |
| ١٤٨ | المطلب الثالث: |

- الفوائد الحديثية في تعارض الوصل والارسال والراوي واحد:.....١٤٨-١٦٠
- المطلب الرابع:..... ١٦١
- الفوائد الحديثية في تعارض الوصل والارسال مع الكلام في احد الرواة:..... ١٦١
- المطلب الخامس:.....١٧١
- الفوائد الحديثية في تعارض الوصل والارسال، والتصريح بترجيح المرسل:.....١٧١-١٨٤
- المطلب السادس:.....١٨٥
- تعارض الوصل والارسال في رواية الاخوة عن أبيهم:..... ١٨٨١٨٥
- المطلب السابع:..... ١٨٩
- ما نقله الإمام أبو داود عن احد الأئمة في تعارض الوصل والارسال:.....١٨٩-١٩٧
- المبحث الرابع..... ١٩٨
- ذكر فوائد متعلقة بالرفع والوقف.....١٩٨-١٩٩
- المطلب الاول:..... ٢٠٠
- ما أوقفه على الصحابي:.....٢٠٠-٢١٥
- المطلب الثاني:..... ٢١٦
- ما أوقفه على غير الصحابي:.....٢١٦-٢٢٤
- المطلب الثالث..... ٢٢٥
- الشك في الحديث بين الرفع والوقف..... ٢٢٥-٢٣٧
- المطلب الرابع..... ٢٣٨
- الاختلاف في الوقف والرفع مع ترجيح احدهما.....٢٣٨-٢٥٢
- المبحث الخامس: ذكر فوائد متعلقة بالمتابعات..... ٢٥٣
- المطلب الأول:..... ٢٥٤

| | |
|---|---------|
| فائدة ذكر متابعة الراوي مع الإشارة إلى الاختلاف في بعض الفاظ الحديث، أو زيادة لفظ: ٢٥٤- | ٢٧٤ |
| المطلب الثاني:..... | ٢٧٥ |
| ذكر المتابعة من دون الإشارة إلى اختلاف الفاظ الحديث، أو ذكر زيادة لفظ وما شابه ذلك: | ٢٨٤-٢٧٥ |
| المبحث السادس: فوائد متعلقة بالاسناد..... | ٢٨٥ |
| المطلب الأول:..... | ٢٨٦ |
| فوائد متعلقة بذكره لزيادة راوٍ في الإسناد:..... | ٢٨٦ |
| المطلب الثاني:..... | ٢٩٨ |
| الاختلاف في رواية الإسناد:..... | ٢٩٨ |
| المطلب الثالث:..... | ٣١١ |
| تصريح مدلس بالسماع:..... | ٣١١ |
| المطلب الرابع:..... | ٣١٨ |
| الحكم على الإسناد بالاتصال بإثبات اللقاء:..... | ٣١٨-٣١٩ |
| المبحث السابع:..... | ٣٢٠- |
| رواية الحديث من أكثر من طريق، وتحديد صاحب اللفظ، وقوله حديث فلا أتم:..... | ٣٢٠-٣٢٤ |
| الفصل الثالث..... | ٣٢٦ |
| الفوائد المتعلقة بعلم الحديث دراية..... | ٣٢٦ |
| المبحث الأول..... | ٣٢٧ |
| الفوائد المتعلقة بذكر وهم الراوي..... | ٣٢٧ |
| المبحث الثاني..... | ٣٦٥ |
| ذكر فوائد متعلقة بالأصححة..... | ٣٦٥ |

| | |
|---|---------|
| المبحث الثالث: فوائد متعلقة بالتصحيح والتضعيف | ٣٨٦ |
| المطلب الأول: | ٣٨٧ |
| الحكم على الحديث بالقبول: | ٣٨٧-٣٩٥ |
| المطلب الثاني: | ٣٩٦ |
| الحكم على الحديث بالضعف: | ٣٩٦-٤٤٤ |
| المبحث الرابع: ذكر فوائد متعلقة بالجرح والتعديل | ٤٤٥-٤٤٦ |
| المطلب الأول: | ٤٤٧ |
| الرواة الثقات: | ٤٤٧ |
| المطلب الثاني: | ٤٥٢ |
| الرواة الضعفاء: | ٤٥٢ |
| المطلب الثالث: | ٤٦١ |
| الرواة الذين نقل توثيق احد العلماء لهم: | ٤٦١-٤٦٦ |
| المطلب الرابع: | ٤٦٧ |
| الرواة الذين نقل تضعيف احد العلماء لهم: | ٤٦٦ |
| المبحث الخامس: | ٤٧٣ |
| فوائد متعلقة بالنسخ: | ٤٧٣-٤٩٣ |
| المبحث السادس: | ٤٩٤ |
| الفوائد المتعلقة بغريب الحديث: | ٤٩٤-٥٠٦ |
| المبحث السابع: فوائد متعلقة بالتعريف بالرواة: | ٥٠٧ |
| المطلب الأول: | ٥٠٨ |
| ذكر الراوي بكنيته ثم التعريف به: | ٥٠٨-٥١٤ |
| المطلب الثاني: | ٥١٥ |

| | |
|--------------|--|
| ٥٢١-٥١٥..... | ذكر الراوي باسمه ثم التعريف به: |
| ٥٢٢ | المطلب الثالث: |
| ٥٢٨-٥٢٢..... | التعريف ببلد الراوي أو موطنه: |
| ٥٢٩ | المبحث الثامن |
| ٥٢٩ | ذكر فوائد متعلقة بالاختلاف في اسماء الرواة |
| ٥٣٩-٥٣٧..... | الخاتمة |
| ٥٤٠ | المصادر والمراجع: |
| A-B..... | Summary of the Thesis: |

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

الحمدُ لله الذي خلق السماوات والأرض، وجعل الظلمات والنور، الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلاله وعظيم سلطانه، لا يحصي عدد نعمه العادون، ولا يؤدي حق شكره الحامدون، بديع السماوات والأرض، لا يبلغ مدى عظمته الواصفون، وإذا قضى أمراً فإنما يقول له كن فيكون، أحمده على عظيم آلائه، ووافر أفضاله، وأشكره على غزارة النعماء، وأستعين به وألجأ إليه في الشدة والرخاء، وأشهد أن لا إله إلا الله، ولا ربَّ سواه، شهادة من لا يرتاب في شهادته، ولا يستكف عن عبادته، ويخضع لحكمه وأمره وجبروته وسلطانه، وأشهد أن سيدنا وشفيعنا وحبیبنا محمداً عبد الله الأمين، ورسوله المكين، أرسله الله بالهدى ودين الحق إلى الخلق أجمعين، بلسان عربي مبين، اللهم صل وسلم وبارك وأنعم على نبينا محمد سيد المرسلين، وخير خلق الله أجمعين، وعلى آل بيته الطيبين، وأصحابه المنتجبين، وأزواجه الطاهرات أمهات المؤمنين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

لا تخفى على كل ذي لب المكانة السامية، والدرجة العالية التي يحوزها علم الحديث النبوي، فهو من أعظم العلوم الشرعية قدراً وشرفاً، وحاز تلك المكانة لمكانته في التشريع الإسلامي، فهو الوحي الثاني بعد القرآن الكريم، ولقد أصطفى الله طائفة من عباده، أختارهم لحفظ الشريعة والذب عنها، فبذلوا الغالي والنفيس، وفي سبيل تلك الغاية النبيلة رحلوا الرحلات الطويلة، فطافوا في البلدان، وفارقوا بسبب ذلك الأهل والأولاد والأصحاب والأوطان، حتى إن الواحد منهم ربما رحل الليالي والأيام الطوال وطاف بين الأمصار بحثاً عن حديث واحد بلغه عن النبي (ﷺ)، وما كل ذلك

إلا تحقيقاً لوعده الله سبحانه بحفظ شريعته بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ (١).

ولقد كان من جملة الأئمة الأعلام، والعلماء الكبار الإمام سليمان بن الأشعث المعروف بـ أبي داود السجستاني، الذي كان من أئمة زمانه، ولازال من أقطاب العلم إلى يومنا هذا فلا يجهل من شم رائحة العلم منزلة الإمام أبي داود (رحمه الله)، وأكثر ما أشتهر به هو تأليفه لكتابه (السنن) ذلكم الكتاب الذي لا يستغني عنه طالب علم في الحديث خاصة، ولا متتبع لأدلة الأحكام من كلام سيد المرسلين محمد (ﷺ)، ناهيك عن أقواله في الجرح والتعديل وأحوال الرجال، والكلام على الأحاديث قبولاً ورداً وما شابه ذلك من آثار علمية تركها أبو داود تغني شهرتها عن ذكرها عند أهل التخصص الاهتمام، وكتابه السنن المزينة الخاصة فهو أحد أهم الأصول التي صنفت في السنة النبوية التي جمعت أحاديث الأحكام، وأهتم بها العلماء قديماً وحديثاً، وهذا الكتاب هو بحق كنز من الكنوز التي جمعت فيه أحاديث النبي (ﷺ)، فيه الفوائد والعوائد الكثير، غزير الدرر، عظيم الأثر، من هنا جاء عنوان أطروحة الدكتوراه هذه الموسومة بـ (الفوائد الحديثية في سنن أبي داود) والذي قدمه لي الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم السامرائي -حفظه الله-، ووافقت عمادة كلية العلوم الإسلامية في جامعة تكريت، وقسم أصول الدين بالكلية المذكورة جزاهم الله عني خير الجزاء على ما بذلوه ويذلوه في سبيل نشر العلم، وتعليمه وتفهميه للدارسين، وبثه للمهتمين بالعلوم الشرعية.

والفوائد التي حوتها هذه الأطروحة جُمعت من تعليقات أبي داود الحديثية عقب إخراجها لبعض الأحاديث، حيث أن له تعليقات متناثرة بين دفتي كتاب السنن متعلقة بعلم الحديث رواية ودراية، من تفرد، وتعارض وصل وأرسال، ورفع ووقف،

(١) سورة الحجر، الآية ٩.

وفوائد متعلقة بالجرح والتعديل والحكم على الحديث، وذكر المتابعات وغير ذلك، والأطروحة حوت نماذج من هذه التعليقات ودراستها، وهذه التعليقات فيها من الفوائد الحسان الكثير، وتضيف مزيداً من الأدلة التي تبرز المكانة العلمية للإمام أبي داود، ولا سيما الحديثية بين أئمة هذا الشأن، وأنه من صفوة علماء الصف الأول بلا ريب، وأنه إمام في شتى علوم الحديث، وقد اعتمدت نسخة سنن أبي داود المطبوعة بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، والتي نشرتها المكتبة العصرية في بيروت.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث من خلال السؤال الآتي:

ما الغاية من ذكر الإمام أبي داود الفوائد الحديثية من خلال تعقيباته في كتاب السنن .

أهداف اختيار الموضوع:

- 1- إثبات أن كتاب السنن لأبي داود لم يقتصر على مجرد رواية الاحاديث.
- 2- الوقوف على الفوائد الحديثية في سنن أبي داود من خلال تعليقاته عقب إخراجها لبعض الاحاديث.

أسباب اختيار الموضوع:

- 1- إبراز أثر الإمام أبي داود السجستاني و تبحره وتقدمه في علوم الإسناد والمتن، والذي يشكل حجر الأساس لعلوم الحديث.
- 2- جِدَة هذا الموضوع من حيث الجملة، إذ لم أقف على من بحثه بهذه الصورة.

الدراسات السابقة:

بعد البحث في عناوين الرسائل الجامعية لبعض الجامعات، وسؤال بعض الافاضل من المختصين بعلم الحديث، لم أقف على دراسة علمية تناولت الموضوع المذكور بهذه الكيفية، إلا بعض الرسائل والبحوث الجامعية التي تناولت منهج الإمام أبي داود في سننه بالدراسة بصورة عامة، أو بحث مسألة من المسائل الحديثية، وهي:

- ١- أبو داود السجستاني وأثره في علم الحديث، لمعوض بن بلال^(١).
- ٢- مقولات الإمام أبي داود النقدية في كتابه السنن، للدكتور محمد سعيد حوا^(٢).
- ٣- المنهج النقدي عند الإمام أبي داود من خلال سننه، لمختار نصيرة^(٣).
- ٤- الأحاديث التي أشار أبو داود في سننه إلى تعارض الوصل والارسال فيها، تخريج ودراسة، للدكتور تركي الغميز^(٤).
- ٥- منهج الإمام أبي داود السجستاني في تحليل أحاديث السنن، إيهاب يوسف عبد الهادي^(٥).
- ٦- الفوائد الإسنادية عند الإمام أبي داود في كتابه السنن^(٦).

منهج البحث:

وقد أتبعنا من حيث العموم المنهج التالي ذكره في كتابة هذه الأطروحة:
 أولاً: عند إيراد الحديث من كتاب السنن لأبي داود أذكره بإسناده ومتمته.
 ثانياً: لم أترجم لرجال الإسناد، ولا لغيرهم ممن يرد اسمه، ذلك أن جلهم أعلاما مشهورين تغني استفاضة شهرتهم عن التعريف بهم، وللبعد عن تثقيل هوامش البحث.

(١) رسالة تقدم بها لنيل شهادة الماجستير من جامعة الملك عبد العزيز، مكة المكرمة، لمعوض بن بلال، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

(٢) رسالة تقدم بها لنيل شهادة الماجستير من الجامعة الأردنية، محمد سعيد حوا، ١٩٩١م.

(٣) رسالة تقدم بها لنيل شهادة الماجستير من جامعة الأمير عبد القادر في الجزائر، مختار نصيرة، ١٩٩٧م.

(٤) رسالة تقدم بها لنيل شهادة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، الدكتور تركي الغميز، ١٤١٨هـ.

(٥) رسالة تقدم بها لنيل شهادة الماجستير من جامعة العلوم الإسلامية العالمية في الأردن، إيهاب يوسف عبد الهادي، ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.

(٦) بحث علمي منشور، د. قاسم علي سعد، د. كلثوم محمد حريد، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الشارقة - الإمارات، المجلد ٢٢، العدد ١، ٢٠٢٠م.

ثالثاً: أذكر تعليقات الأمام أبي داود بعد إيراد الحديث إذا تطلب البحث ذكر الحديث.
رابعاً: لم ألتزم عند تخريج الحديث الكتب الستة أو التسعة، خرجت الحديث من كافة المصنفات الحديثية المتوفرة.

خامساً: عند تخريج الحديث، أقدم سنن أبي داود، ثم رتبت الكتب بحسب وفيات المؤلفين.

سادساً: عند الأخذ من مصدر من المصادر أذكر في الهامش أسم الكتاب، ومؤلفه، والجزء والصفحة، ولم أذكر بطاقة الكتاب كاملة إلا في قائمة المصادر.

سابعاً: مناقشة قول الإمام أبي داود (رحمه الله)، ونقل أقوال الأئمة وأهل العلم في ثنايا المناقشة، ومن ثم محاولة الخروج بالرأي الراجح.

خطة البحث:

قضت طبيعة الأطروحة أن تقسم بعد هذه المقدمة إلى ثلاثة فصول، و

هي:

الفصل الأول: التعريف بالإمام أبي داود، وكتابه السنن، والتعريف بالفوائد

الحديثية، وقد عرفت بالإمام أبي داود وكتابه السنن بشكل موجز، لكثرة ما كتب في ذلك، وهذا الفصل يتكون من:

المبحث الأول: التعريف بأبي داود:

أولاً: اسمه، كنيته، نسبه.

ثانياً: مولده.

ثالثاً: أبرز شيوخه.

رابعاً: أشهر تلامذته.

خامساً: ثناء العلماء عليه.

سادساً: رحلاته.

سابعاً: مصنفاته.

ثامناً: وفاته.

المبحث الثاني: ما هية كتاب السنن:

أولاً: أسم الكتاب ونسبته لأبي داود.

ثانياً: موضوع كتاب سنن أبي داود.

ثالثاً: ترتيب كتاب السنن.

رابعاً: ثناء العلماء على كتاب السنن وعنايتهم به.

خامساً: الكتب المؤلفة على سنن أبي داود

سادساً: التعريف برسالة أبي داود إلى أهل مكة.

المبحث الثالث: التعريف بالفوائد الحديثية:

أولاً: تعريفها في اللغة.

ثانياً: تعريفها في الاصطلاح.

الفصل الثاني: ذكر الفوائد الحديثية المتعلقة بعلم الحديث رواية:

توطئة للتعريف بعلم الحديث رواية.

المبحث الأول: ذكر الفوائد الحديثية المتعلقة بالتفرد:

المطلب الأول: تعريف التفرد لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: حديث أهل البصرة.

المطلب الثالث: حديث أهل المدينة.

المطلب الرابع: حديث أهل الشام.

المطلب الخامس: حديث أهل مصر.

المطلب السادس: حديث أهل اليمامة.

المطلب السابع: ذكره لتفرد بعض الرواة.

المبحث الثاني: ذكر فوائد متعلقة بالانقطاع وعدم السماع:

توطئة للتعريف بالحديث المتصل والمنقطع.

المطلب الأول: الفوائد الحديثية في نفي السماع الجزئي.

المطلب الثاني: الفوائد الحديثية في نفي السماع الكلي.

المبحث الثالث: ذكر فوائد متعلقة بالوصل والإرسال:

المطلب الأول: أحاديث أهلها بالإرسال دون ذكر طريق آخر.

المطلب الثاني: تعارض الوصل والإرسال دون الترجيح.

المطلب الثالث: الفوائد الحديثية في تعارض الوصل والإرسال والراوي

واحد.

المطلب الرابع: الفوائد الحديثية في تعارض الوصل والإرسال مع الكلام

في أحد الرواة.

المطلب الخامس: الفوائد الحديثية في تعارض الوصل والإرسال، والتصريح

بترجيح المرسل.

المطلب السادس: تعارض الوصل والإرسال في رواية أخوة عن أبيهم.

المطلب السابع: ما نقله أبو داود عن أحد العلماء في تعارض الوصل

والإرسال.

المبحث الرابع: ذكر فوائد متعلقة بالرفع والوقف:

توطئة للتعريف بالحديث المرفوع و الموقوف.

المطلب الأول: الموقوف على الصحابي.

المطلب الثاني: الموقوف على غير الصحابي.

المطلب الثالث: الشك في رفع الحديث ووقفه.

المطلب الرابع: الاختلاف في الرفع والوقف مع ترجيح أحدهما.

المبحث الخامس: ذكر فوائد متعلقة بالمتابعات:

توطئة للتعريف بالمتابعات.

المطلب الأول: : فائدة ذكر متابعة الراوي مع الإشارة إلى الاختلاف في بعض الفاظ الحديث، أو زيادة لفظ
المطلب الثاني: ذكر المتابعة دون الإشارة إلى اختلاف في الفاظ الحديث، أو زيادة لفظ وما شابه ذلك.

المبحث السادس: ذكر فوائد متعلقة بالسند:

المطلب الأول: فوائد متعلقة بذكره لزيادة راوٍ في الإسناد.

المطلب الثاني: الاختلاف في رواة الإسناد.

المطلب الثالث: تصريح مدلس بالسماع.

المطلب الرابع: الحكم على الإسناد بالاتصال بإثبات اللقاء.

المبحث السابع: ذكر فوائد متعلقة بالمتن:

رواية الحديث من أكثر من طريق وتحديد صاحب اللفظ، وقوله حديث فلان أتم.

الفصل الثالث: ذكر الفوائد الحديثية المتعلقة بعلم الحديث دراية:

توطئة للتعريف بعلم الحديث دراية

المبحث الأول: ذكر فوائد متعلقة بوهم الراوي.

المبحث الثاني: ذكر فوائد متعلقة بالأصححة.

المبحث الثالث: ذكر فوائد متعلقة بالتصحيح والتضعيف:

المطلب الأول: الحكم على الحديث بالقبول.

المطلب الثاني: الحكم على الحديث بالضعف.

المبحث الرابع: ذكر فوائد متعلقة بالجرح والتعديل:

توطئة للتعريف بمصطلح الجرح والتعديل.

المطلب الأول: الرواة الثقات.

المطلب الثاني: الرواة الضعفاء.

المطلب الثالث: رواة نقل توثيق أحد العلماء لهم.

المطلب الرابع: رواة نقل تضعيف أحد العلماء لهم.

المبحث الخامس: ذكر فوائد متعلقة بالنسخ.

المبحث السادس: ذكر فوائد متعلقة بغريب الحديث.

المبحث السابع: ذكر فوائد متعلقة بالتعريف بالراوي:

المطلب الأول: ذكر الراوي بكنيته ثم التعريف به.

المطلب الثاني: ذكر الراوي باسمه ثم التعريف به.

المطلب الثالث: التعريف ببلد الراوي أو موطنه.

المبحث الثامن: ذكر فوائد متعلقة بالاختلاف في أسماء الرواة.

وأما الخاتمة فقد أوجزت فيها خلاصة ما قدمته من مباحث وما توصلت إليه من نتائج.

وأما المصادر التي أفدت منها في إعداد هذه الأطروحة فقد كانت عديدة ومتنوعة، إذ أفدت بفضل الله من الكتب التي صُنفت في جمع ورواية الحديث، وكتب العلل، والتاريخ والتراجم والطبقات والسير، وكتب الجرح والتعديل، ومعرفة الرجال وغريب الحديث، وعلوم الحديث، واللغة والشروح وغيرها.

وصلى الله وسلّم وبارك على نبينا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلّم.

الفصل الأول

التعريف بأبي داود وسننه و الفوائد الحديثية

ويشتمل على ثلاثة مباحث، وهي:

المبحث الأول: التعريف بأبي داود.

المبحث الثاني: ما هية كتاب سنن أبي داود.

المبحث الثالث: التعريف بالفوائد الحديثية.

الفصل الأول

التعريف بأبي داود و سننه و الفوائد الحديثية

المبحث الأول: التعريف بأبي داود:

أولاً: اسمه وكنيته ونسبه:

هو الإمام الجليل والحافظ الكبير سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير

بن شداد بن عمرو بن عمران^(١)، أبو داود الأزدي السجستاني^(٢).

ثانياً: مولده ووفاته:

ولد الإمام أبو داود ب (سجستان)^(٣)، قال أبو عبيد الآجري: سمعت أبو داود يقول:

ولدت سنة (٢٠٢هـ)^(٤). وكانت وفاته في البصرة ، في السادس عشر من شوال عام

(١) الثقات، ابن حبان، ٨ / ٢٨٢، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٧٥/١٠ (٤٥٩١).

(٢) تاريخ دمشق، ابن عساكر، ١٩١/٢٢ (٢٦٥٠).

(٣) بكسر أوله وثانيه، وسين أخرى مهملة، وتاء مثناة من فوق، وآخره نون، وهي ناحية كبيرة وولاية واسعة، ذهب بعضهم إلى أن سجستان اسم للناحية وأن اسم مدينتها زرنج، وقبل زرنج يقال لها رام شهرستان، تحدها بلد السند والهند وخراسان وكرمان وفارس، فتحت في عهد الخليفة عثمان بن عفان رضي الله عنه، وأول من نزلها من الولاة معن بن زائدة الشيباني، وأرض سجستان سبخة ورمال حارة، بها نخيل، ولا يقع بها الثلج، وهي أرض سهلة لا يرى فيها جبل، واليوم يقع معظمها في أفغانستان، واجزاء منها في باكستان وإيران. ينظر: المسالك و الممالك، الكرخي، ص: ٢٣٨-٢٣٩، آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، إسحاق المنجم، ص: ٨٠، معجم البلدان، ياقوت الحموي، ٣ / ١٩٠، تاريخ سجستان، محمود عبد الكريم، ص: ٣٢.

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢٠٤/١٣ (١١٧)، وطبقات الحفاظ، الذهبي، ١٢٧/٢

(٦١٥)، وطبقات علماء الحديث، ابن عبد الهادي، ٢٩٠/٢ (٥٨٤).

(٢٧٥هـ)^(١)، وكانت وفاته يوم الجمعة^(٢)، وبذلك يكون الإمام أبو داود قد عاش (٧٣) عام، قضى جلها في خدمة الدين والعلم والتصنيف.

ثالثاً: شيوخه:

كان للإمام أبو داود مشايخ كثير أخذ عنهم العلم، وحضر مجالسهم، فقد رحل وطاف البلاد شرقاً وغرباً، ومنهم:

عبد الله بن مسلمة القعنبي، وأبا الوليد الطيالسي، وأبا بكر ابن أبي شيبة، وعثمان ابن أبي شيبة، وأحمد بن صالح، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وإسحاق ابن راهوية، وقتيبة بن سعيد، وخلاتق غيرهم^(٣).

رابعاً: تلاميذه:

تتلمذ على الإمام أبي داود جمٌ غفير من الرواة، وفيهم من أعلام هذه الأمة البارزين الذين ذاع صيتهم، ولا زالت مصنفاتهم إلى اليوم منشرة في بلاد المسلمين، وممن روى عنه:

أبو عيسى الترمذي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، وابنه أبو بكر عبد الله بن أبي داود، وأبو بشر الدولابي الحافظ، وأبو بكر بن أبي الدنيا^(٤)، وأبو بكر الخلال، وأبو عوانة الإسفراييني^(٥)، وأبو عبيد الآجري^(٦)، وخلق سواهم. وقد روى كتاب السنن عن أبي داود عدد من الرواة، من أشهرهم:

(١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٦٧/١١ (٢٤٩٢)، وطبقات الحفاظ، الذهبي، ١٢٨/٢ (٩/٦٧)، والوافي بالوفيات، الصفدي، ٢١٨/١٥.

(٢) ينظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الحضرمي الشافعي، ٦٠٠/٢ (١٣١٢).

(٣) تهذيب الأسماء واللغات، النووي، ٢٢٥/٢ (٧٧٧).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٦٠/١١ - ٣٦١ (٢٤٩٢).

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢٠٥/١٣ - ٢٠٦ (١١٧).

(٦) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٧٠/٤ (٢٩٨).

١- أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم العبدى أبو سعيد البصرى المعروف بابن الاعرابي: نزىل مكة وشيخها، حدث بكتاب السنن عن أبي داود السجستاني^(١)، كان من أئمة الصوفية وأحد رجالاتها المعروفين^(٢)، كانت وفاته عام (٣٤٠هـ)^(٣).

٢- أبو علي محمد بن أحمد بن عمرو اللؤلؤي: الإمام، المحدث، الصدوق، قد قرأ كتاب السنن على أبي داود (٢٠) سنة، وكان يدعى وراق أبي داود، والوراق في لغة أهل البصرة: القارئ للناس، (ت: ٣٣٣هـ)^(٤).

٣- محمد بن بكر بن محمد بن عبد الرزاق بن داسة البصري: أبو بكر، الشيخ العالم الثقة، أحد رواة كتاب السنن عن أبي داود السجستاني، (ت: ٣٤٦هـ)^(٥).

خامساً: ثناء العلماء عليه:

أطبق أهل العلم على توثيق الإمام أبي داود السجستاني، وتناولوه بالثناء عليه، وبيان منزلته، ووافر علمه ومعرفته، وقد تنوعت عباراتهم في مدحه، واتفقت على إمامته وبيان فضله، ومن كلام الأئمة الذين أثنوا عليه:

قال عنه ابن حبان: (أحد أئمة الدنيا علما وفقها وورعا وحفظا ونسكا، ممن

جمع وصنف وذبح عن السنن، وقمع من خالفها)^(٦).

قال الحاكم: أبو داود إمام أهل الحديث في عصره بلا مدافعة^(٧).

(١) ينظر: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تقي الدين المكي، ٨٨/٣ (٦٢٦).

(٢) ينظر: طبقات الصوفية، محمد بن الحسين النيسابوري، ٣٢٠/٨١.

(٣) ينظر: طبقات علماء الحديث، ابن عبد الهادي، ٤٤/٣ (٧٩٧).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٣٠٧/١٥ (١٤٧).

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ٥٣٨/١٥ - ٥٣٩ (٣١٧).

(٦) الثقات، ابن حبان، ٢٨٢/٨.

(٧) طبقات علماء الحديث، ابن عبد الهادي، ٢٩٢/٢ (٥٨٤).

قال أبو القاسم الأصبهاني الملقب ب(قوام السنة): أحد المتقين، كان حافظاً عالمًا فقيهاً، ذب عن السنة وقمع المخالفين^(١).

قال موسى بن هارون: خُلِقَ أبو داود في الدنيا للحديث، وفي الآخرة للجنة^(٢).

قال ابن نقطة الحنبلي: "وظاف البلاد وصنف الكتب وكان إماماً من أئمة أهل النقل"^(٣).

وقال الحافظ أبو عبد الله بن منده: الذين اخرجوا وميزوا الثابت من المعلول، والخطأ من الصواب أربعة: البخاري، ومسلم، وبعدهما أبو داود، والنسائي^(٤).
قال أبو بكر الصاغاني: لما صنف أبو داود السجستاني كتابه السنن، ألين لأبي داود الحديث، كما ألين لداود (عليه السلام) الحديد^(٥).

قال ابن القطان عنه: أنه كان إمام عصره^(٦).

قال الذهبي: محدث البصرة، مقدم الحفاظ، شيخ السنة^(٧)، ثبت حجة، إمام عامل^(٨).

(١) ينظر: سير سلف الصالحين، قوام السنة، ١١١٨/٣.

(٢) ينظر: الكمال في أسماء الرجال، عبد الغني المقدسي، ٢٥٦/٥ (٣٠٠٦).

(٣) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، ابن نقطة الحنبلي، ٢٧٩ / (٣٤٤).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٦٥/١١ (٢٤٩٢).

(٥) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢١٢/١٣ (١١٧).

(٦) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ٤٥١/٣ (٢٣٢٢).

(٧) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٣ / ٢٠٢ (١١٧).

(٨) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٤٥٧/١ (٢٠٦٩).

قال ابن حجر: من كبار العلماء، حافظ ثقة مصنف السنن وغيرها^(١).
وصفه السيوطي بأنه علم إمام^(٢).

وما أشبه سمته بسمت من سبقه، قال الذهبي: "وبلغنا أن أبا داود كان من العلماء العاملين حتى أن بعض الأئمة قال: كان أبو داود يشبه بأحمد بن حنبل في هديه ودله وسمته، وكان أحمد يشبه في ذلك بوكيع، وكان وكيع يشبه في ذلك بسفيان، وسفيان بمنصور، ومنصور بإبراهيم، وإبراهيم بعلمة، وعلمة بعبد الله بن مسعود رضي الله عنه"^(٣).

سادساً: رحلاته:

كان للإمام الكبير أبو داود السجستاني كان واحداً من علماء المسلمين الذين كان لهم رحلات عديدة في سبيل تحصيل حديث النبي ﷺ، حتى وصفه الخطيب البغدادي بأنه أحد من رحل وطوف، وجمع وصنف، وكتب عن العراقيين، والشاميين والخراسانيين، والمصريين، والحجازيين وذكر أن أبا داود قد سكن البصرة، وقدم بغداد غير مرة^(٤)، إذ ذكر الحافظ المزي أن أبا داود قال: "صليت على عفان ببغداد سنة عشرين، وسمعت من أبي عمر الضرير مجلساً واحداً، ودخلت البصرة وهم يقولون: أمس مات عثمان المؤذن"^(٥).

وذكر الذهبي عدداً من رحلاته، ومنها:

ذكر سماعه من القعنبي، وسليمان بن حرب بمكة.

(١) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٥٠ / (٢٥٣٣).

(٢) ينظر: طبقات الحفاظ للسيوطي، ٢٦٥ / (٥٩٢).

(٣) طبقات الحفاظ، الذهبي، ١٢٨/٢ (٦١٥).

(٤) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٧٥/١٠ (٤٥٩١).

(٥) تهذيب الكمال، المزي، ٣٦٣/١١ (٢٤٩٢).

وسمع بالبصرة من مسلم بن إبراهيم، وأبي الوليد الطيالسي، وموسى بن إسماعيل، وعبد الله بن رجاء، وطبقتهم.

ثم سمع بالكوفة من: الحسن بن الربيع البوراني، وأحمد بن يونس اليربوعي، وغيرهم.

وسمع بحلب من أبي توبة الربيع بن نافع وغيره.

وسمع بجران من أبي جعفر النفيلي، وغيره.

وسمع حيوة بن شريح، ويزيد بن عبد ربه، وخلق سواهم بجمص.

وسمع صفوان بن صالح، وهشام بن عمار بدمشق.

وسمع بخراسان من إسحاق بن راهويه وغيره.

وسمع أحمد بن حنبل، وطبقته ببغداد.

وسمع قتيبة بن سعيد ببلخ.

وسمع بمصر من أحمد بن صالح، وغيره^(١).

وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على علو همة الإمام أبو داود في طلبه للعلم وكثرة رحلاته من خلال الأماكن التي ارتحل إليها، وسمع من أهل العلم وجلس بين أيديهم ونهل من منهلهم، وفيها ما يحتاج إلى أشهر من الزمن ذهاباً وإياباً في طريق سفره منها وإليها، والعالم أو طالب العلم كلما كثرت رحلاته في سبيل تحصيل العلوم وكثر مشايخه في البلدان والمدن التي يرحل إليها، كلما زاد علمه وقل ما يفوته مقارنة بغيره، وقد ذكر الزركلي أن رحلة الإمام أبي داود رحلة كبيرة^(٢).

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ١٣/٢٠٤-٢٠٥ (١١٧).

(٢) ينظر: الأعلام، الزركلي، ٣/١٢٢.

سابعاً: مصنفاته:

لقد حظى الإمام أبي داود بمكانة علمية سامية بين أهل العلم عامة، وأهل الحديث خاصة، وقد شهد له بذلك كبار أهل العلم وجهابذتهم، قال أحمد بن محمد الهروي: كان أحد حفاظ الإسلام لحديث النبي (ﷺ)، وفي أعلى درجة من النسك والعفاف والصلاح والورع، ومن فرسان الحديث^(١)، حيث قضى حياته في طلب العلم وتحصيله، وما أن ترك الدنيا حتى خلف للامة من بعده آثارا علمية تمثلت في مصنفاته وأقواله، وأجوبته على أسئلة السائلين له وغير ذلك، ومن أشهر مصنفاته:

- ١ - كتابه السنن، مطبوع عدة طبعات^(٢).
- ٢ - المراسيل، مطبوع^(٣).
- ٣ - كتاب الزهد، مطبوع^(٤).
- ٤ - البعث والنشور^(٥).
- ٥ - الناسخ والمنسوخ^(٦).
- ٦ - كتاب القدر^(٧).
- ٧ - سؤالات الآجري أبا داود في الجرح والتعديل، مطبوع^(٨).

(١) ينظر: طبقات الشافعية الكبرى، السبكي، ٢٩٥/٢ (٦٣).

(٢) طبع بدار الرسالة، تحقيق: شعيب الارنؤوط - محمد كامل، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.

(٣) طبع بمؤسسة الرسالة - بيروت، تحقيق شعيب الارنؤوط، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

(٤) طبع بدار المشكاة - حلوان، تحقيق: ياسر ابراهيم - عباس غنيم، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م.

(٥) ذكره الحاج خليفة في كتابه: كشف الظنون، ١٤٠٢/٢.

(٦) ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه: تهذيب التهذيب، ٧٦/١ (١٢٨).

(٧) المصدر نفسه، ٧٦/١ (١٢٨).

(٨) طبع بعمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، تحقيق: محمد علي قاسم، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٨- مسائل الإمام احمد، مطبوع^(١).

ثامنا: وفاته:

كانت وفاته في البصرة ، في السادس عشر من شوال عام (٢٧٥هـ)^(٢)،
وكانت وفاته يوم الجمعة^(٣)، وبذلك يكون الإمام أبو داود قد عاش (٧٣) عام،
قضى جلها في خدمة الدين والعلم والتصنيف.

(١) طبع بمكتبة ابن تيمية، تحقيق: طارف عوض الله، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٦٧/١١ (٢٤٩٢)، وطبقات الحفاظ، الذهبي، ١٢٨/٢

(٩/٦٧)، والوافي بالوفيات، الصفدي، ٢١٨/١٥.

(٣) ينظر: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الحضرمي الشافعي، ٦٠٠/٢ (١٣١٢).

المبحث الثاني: ما هية كتاب سنن أبي داود:

أولاً: اسم الكتاب ونسبته لأبي داود:

عُرف اسم كتاب أبي داود عند عامة العلماء باسم: (السنن)، وفي أكثر الأحيان يضاف إلى المصنف فيقال: سنن أبي داود، والذي سمي الكتاب هو الإمام أبو داود نفسه، وجاء ذلك صريحاً في رسالته التي وجهها لأهل مكة، إذ قال فيها: "فإنكم سألتم أن أذكر لكم الأحاديث التي في كتاب السنن"^(١)، وقال في موضع آخر: "وليس في كتاب السنن الذي صنفته عن رجل متروك الحديث شيء"^(٢).

مما مضى ذكره يتبين جلياً أن اسم كتاب أبي داود هو (السنن)، وينسب لأبي داود بلا خلاف بين أهل العلم.

ثانياً: موضوع كتاب سنن أبي داود:

جمع الإمام أبو داود في كتابه السنن الأحاديث المتعلقة بالمسائل الفقهية والأحكام الشرعية، وهو مرتب على الأبواب الفقهية، وقد ذكر بعض أهل العلم أن أبا داود هو أول من صنف في السنن، حيث أن كتابه لم يدخل فيه أحاديث الفضائل والتفسير والآداب وما إلى ذلك^(٣).

قال الخطابي: "وكان تصنيف علماء الحديث قبل زمان أبي داود الجوامع والمسانيد ونحوهما فتجمع تلك الكتب إلى ما فيها من السنن والأحكام أخباراً وقصصاً ومواعظ وآداباً، فأما السنن المحضة فلم يقصد واحد منهم جمعها واستيفاءها ولم يقدر على تخليصها واختصار مواضعها من أثناء تلك الأحاديث الطويلة ومن أدلة سياقها

(١) رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص: ٢٢.

(٢) المصدر نفسه، ص: ٢٥.

(٣) ينظر: دراسات في مناهج المحدثين، الدكتور أمين محمد القضاة- الدكتور عامر حسن صبري، ص: ١٧١.

على حسب ما اتفق لأبي داود ولذلك حل هذا الكتاب عند أئمة الحديث وعلماء الأثر محل العجب فضربت فيه أكباد الإبل ودامت إليه الرحل^(١).

وقال أيضا: جمع أبو داود السجستاني في كتابه السنن من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن، وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدما سبقه إليه ولا متأخرا لحقه فيه وقد كتبت لكم فيما أمليت من تفسيرها وأوضحته من وجوهها ومعانيها^(٢).

وقد ذكر الإمام النووي ان على المشتغل بالفقه ان يهتم بسنن أبي داود، وأن يعتني به فإن معظم أحاديث الأحكام التي يحتج بها فيه، مع سهولة تناوله، وبراعة تصنيفه، واعتناؤه بتهديبه^(٣).

ثالثاً: ترتيب كتاب السنن:

خلا كتاب السنن لأبي داود من مقدمة، وفي الحقيقة يمكن القول أن هذا موضع تعجب، لكن يمكن القول أن رسالة أبي داود لأهل مكة يمكن ان تقوم مقام المقدمة لهذا الكتاب، وهي رسالة أوضح فيها عمله في هذا الكتاب وخطته فيه.

قسم الإمام أبو داود كتابه السنن على الأبواب الفقهية، وبلغ عدد الكتب (٣٦) كتاباً كبيراً، أولها كتاب الطهارة، وختمه بكتاب الأدب.

وقد حوت هذه الكتب تحتها أبواباً خلا ثلاث كتب وهي: كتاب اللقطة، كتاب الحروف والقراءات، و كتاب المهدي.

وتجدر الإشارة الى أن اعداد الأبواب تحت هذه الكتب تتفاوت ولا تستوي

في ذلك.

(١) معالم السنن ، الخطابي، ٧/١.

(٢) المصدر نفسه، ٨/١.

(٣) ينظر: الايجاز في شرح سنن أبي داود، النووي، ص: ٧٦.

وقد ذكر الإمام أبو داود أن عدد الاحاديث في كتابه السنن قدر أربعة آلاف وثمانمائة حديث ونحو ستمائة حديث من المراسيل^(١).

رابعاً: ثناء العلماء على كتاب السنن وعنايتهم به:

ذكر الأئمة بحق كتاب السنن لأبي داود في الثناء عليه ومدحه كثير غزير، فكل من اطلع على هذا الكتاب وبراعة نظمه، وما حوى بين دفتيه ظهر له المكانة السامية بين كتب السنة عامة.

قيل ان الإمام أبي داود قد صنف هذا الكتاب قديماً، ولما صنفه عرضه على الإمام أحمد بن حنبل فاستحسن الكتاب واستجاده^(٢).

قال الخطابي: "واعلموا رحمكم الله أن كتاب السنن لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله، وقد رزق القبول من الناس كافة فصار حكماً بين فرق العلماء، وطبقات الفقهاء على اختلاف مذاهبهم، فلكل فيه ورد ومنه شرب وعليه معول أهل العراق وأهل مصر وبلاد المغرب، وكثير من مدن أقطار الأرض"^(٣).

وقال الخطابي أيضاً: وسمعت ابن الأعرابي يقول ونحن نسمع منه هذا الكتاب فأشار إلى النسخة وهي بين يديه لو أن رجلاً لم يكن عنده من العلم إلا المصنف الذي فيه كتاب الله ثم هذا الكتاب لم يحتج معهما إلى شيء من العلم البتة.

قال الخطابي: وهذا الذي قاله لا شك فيه لأن الله تعالى أنزل القرآن تبياناً لكل شيء ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ثُمَّ إِلَى رَبِّهِمْ يُحْشَرُونَ ﴾^(٤)، فأخبر سبحانه أنه لم يغادر شيئاً من أمر الدين لم يتضمن بيانه الكتاب إلا أن البيان على ضربين بيان جلي تناول الذكر نصاً وبيان خفي اشتمل عليه معنى التلاوة ضمناً فما كان من هذا

(١) ينظر: رسالة أبي داود لأهل مكة، ص: ٣٢.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١١/٣٦٣ (٢٤٩٢).

(٣) معالم السنن، الخطابي، ٦/١.

(٤) سورة الأنعام: من الآية: ٣٨.

الضرب كان تفصيل بيانه موكولا إلى النبي (ﷺ) وهو معنى قوله سبحانه: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُّونَ﴾^(١)، فمن جمع بين الكتاب والسنة فقد استوفى وجهي البيان^(٢).

وقال أبو عبد الله محمد بن مخلد: ولما أبو داود صنف كتابه (السنن) وقرأه عليه الناس؛ صار كتابه لأصحاب الحديث، كالمصحف يتبعونه ولا يخالفونه، وأقر له أهل زمانه بالحفظ والتقدم فيه^(٣).

قال فيه زكريا الساجي الحافظ: القرآن كتاب الله أصل الإسلام، وكتاب السنن لأبي داود عهد الإسلام^(٤).

وقال العلامة ابن القيم: ولما كان كتاب (السنن) لأبي داود السجستاني (رحمه الله) من الإسلام بالموضع الذي خصه به، بحيث صار حكماً بين أهل الإسلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فالإيه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحققون المدققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها ترتيب حسن، ونظمها أحسن النظام مع انتقائها أحسن الانتقاء وإطراحه منها أحاديث المجروحين والمتروكين والضعفاء^(٥).

ولذلك كان من الطبيعي أن يكون هذا السفر العظيم محط إجلال العلماء، ومع احتياج الفقهاء والمحدثين إليه كثر الاهتمام به من خلال شرحه وخدمته، والتعليق عليه، فتناوله بالشرح كبار علماء الأمة وأئمة علم الحديث في كل عصر ومصر.

خامساً: الكتب المؤلفة على سنن أبي داود:

(١) سورة النحل: من الآية: ٤٤.

(٢) ينظر: معالم السنن، الخطابي، ٨/١.

(٣) ينظر: الكمال في أسماء الرجال، عبد الغني المقدسي، ٢٥٧/٥ (٣٠٠٦).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٢١٥/١٣ (١١٧).

(٥) ينظر: تهذيب مختصر سنن أبي داود، ابن القيم، ٨/١.

من أقدم الشروح لكتاب السنن وأشهرها، وأغزرها مادة، وأكثرها فوائد وأصولاً ونكتاً شرح (معالم السنن) لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي (ت: ٣٨٨هـ)^(١)، مطبوع.

ثم تتالت الشروح لكتاب السنن لأبي داود، حيث شرحه الشيخ قطب الدين أبو بكر بن أحمد بن دعين اليميني الشافعي (ت: ٧٥٢هـ)، مخطوط.

وكذا تناولته بالشرح شيخ الإسلام الحافظ محيي الدين النووي (ت: ٦٧٦هـ)، إلا أن هذا الشرح لم يتم، ولو تم لكانت له مكانة مرموقة؛ لاقتدار صاحبه على الشرح والإيضاح، ورسوخه في علوم الحديث وسلامة ذهنه، مطبوع^(٢).

وشرحه الحافظ علاء الدين مغلطاي بن قليج (ت: ٧٦٢ هـ) ولم يكمله، وهو كتاب عظيم كثير الفوائد^(٣).

وشرح الكتاب شهاب الدين أبو محمود أحمد بن محمد بن إبراهيم بن هلال المقدسي (ت: ٧٦٥هـ) سماه (انتحاء السنن واقتفاء السنن)، مخطوط.

وكذا شرحه الشيخ سراج الدين عمر بن علي ابن الملقن الشافعي (ت: ٨٠٤هـ)^(٤). وتناولته بالشرح العلامة ولي الدين أبو زرعة أحمد ابن الحافظ أبي الفضل زين الدين العراقي (ت: ٨٢٦ هـ)، مطبوع^(٥).

(١) ينظر: بذل المجهود في حل سنن أبي داود، خليل السهارنفوري، ٢٨/١.

(٢) عنوان الكتاب: الايجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني، النووي، الدار الأثرية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.

(٣) لم أقف فيما بحثت من مصادر على من ذكر أنه مطبوع أو مخطوط أو مفقود

(٤) لم أقف فيما بحثت من مصادر على من ذكر أنه مطبوع أو مخطوط أو مفقود. ذكره السخاوي وقال: شرح زوائد أبي داود، ينظر: الضوء اللامع، ٢ / ١٠٦.

(٥) مطبوع باسم: التوسط المحمود في شرح سنن أبي داود، ولي الدين احمد بن عبد الرحيم العراقي، مؤسسة علم إحياء التراث و الخدمات الرقمية.

قال السيوطي: هو شرح مبسوط جدا كتب منه من أوله إلى سجود السهو في سبع مجلدات، ولو كمل لجاى أكثر من أربعين مجلداً.

وشرحه كذلك العلامة جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، وسماه: (مراقبة الصعود إلى سنن أبي داود)^(١)، وغير ذلك من الشروحات والتعليقات على كتاب السنن لأبي داود السجستاني، والتي تدل بشكل جلي على أهمية هذا الكتاب من ناحية، وعلى شدة اهتمام علماء الأمة بهذا الكتاب وبذل أقصى الجهد في سبيل خدمة هذا السفر العظيم من ناحية أخرى.

سادساً: التعريف برسالة أبي داود لأهل مكة:

لا يخفى على المشتغلين بعلم الحديث منزلة كتاب (السنن) لأبي داود، ومكانته الرفيعة من بين الكتب المصنفة في الحديث عامة و الأصول الستة خاصة، مما لا تحتاج الى مزيد بيان، ومعرفة منهج المحدث في كتابه هو أمر بالغ الأهمية، لئلا يقع المهتمون بشأن كتاب المحدث بالخطأ الزلل نتيجة عدم فهم منهج المحدث في كتابه، أو مراده وهدفه من تأليف الكتاب، وكتاب (السنن) لأبي داود لما أشتهر أمره و ذاع صيته، ولاقى قبولا و رواجًا بين الناس في حياة مؤلفه، وصل الى بلاد المسلمين شرقا وغربا، ولما وصل كتاب (السنن) إلى أهل مكة، كتبوا إلى أبي داود يسألونه عن أمور تتعلق بأحاديث الكتاب، ومرتبها في الصحة، فأجابهم الإمام برسالة وجيزة المباني، كثيرة المعاني، كشف فيها لهم عن منهجه وشروطه وشيئا من درجة الاحاديث في كتابه.

(١) ينظر: بذل المجهود في حل سنن أبي داود، خليل السهارنفوري، ٢٩/١ - ٣٠.

- وقد طبعت هذه الرسالة في مطبعة الأنوار في القاهرة عام (١٣٦٩هـ)،
- وعلق عليها الشيخ الكوثري (رحمه الله)^(١)، وفيما يلي ذكر بعض ما جاء فيها:
- ١- قلة الأحاديث التي يوردها في الأبواب، حيث قال: ولم أكتب في الباب إلا حديثاً أو حديثين، وإن وجد في الباب أحاديث صحاح فإنه يكثر وإنما أردت قرب منفعتة.
 - ٢- إذا كرر الحديث في الباب فإنه يكرره لغاية وهي لزيادة كلام فيه على بقية الأحاديث.
 - ٣- إذا لم يكن في الباب حديث متصل، ولم يجد مسند غير المراسيل، ولم يوجد المسند فالمرسل يحتج به وليس هو في القوة مثل المتصل، و هناك من الأحاديث في كتاب السنن ما ليس بمتصل وهو مرسل ومدلس، وذكر أنها قليلة.
 - ٤- ليس في كتاب السنن رواية عن رجل متروك الحديث.
 - ٥- ذكر أنه إذا روى في الباب حديثاً منكراً فإنه يبين ذلك، وليس في الباب حديث نحوه غيره.
 - ٦- ذكر أنه أستقصى حديث النبي (ﷺ)، وأنه إذا ذكرت سنة ليس مما خرجه فإنه حديث واه إلا أن يكون في كتابه من طريق آخر، فإنه لم يخرج الطرق لأنه يكبر على المتعلم^(٢).
 - ٧- ذكر أنه إذا روى حديثاً شديد الوهن فإنه يبينه، وبعضها ما لا يصح إسناده.
 - ٨- ما لم يذكر فيه شيئاً فهو صالح، وبعضها أصح من بعض.

(١) ينظر: ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، ص: ١٣.

(٢) قال عبد الله بن يوسف الجديع معلقاً على ما قاله الإمام أبي داود: يشير إلى أنه اجتهد في استقصاء أبواب السنن، وحكمه بالوهاء على ما لم يخرج من الحديث مما يثبت سنة لم يذكرها، لا يسلم له بهذا الإطلاق، وإنما العبرة بثبوت الرواية بتلك السنة، وفوق كل ذي علم عليم، والسنن يومئذ لم ينته من استقصائها في كتاب. ينظر: تحرير علوم الحديث، ٨٥٨/٢.

٩- الأحاديث التي وضعها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك بن أنس ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة هذا العلم^(١).

١٠- لم يصنف في كتاب السنن إلا الأحكام، ولم يصنف كتب الزهد وفضائل الأعمال وغيرها^(٢).

(١) ذكر ابن رجب أن أبا داود كان أشد انتقاداً للرجال من الترمذي. ينظر: شرح علل الترمذي، ٦١٣/٢.

(٢) ينظر: رسالة أبي داود إلى أهل مكة، ص: ٢٣ - ٣٤.

علق عبد الفتاح أبو غدة على قول أبي داود أنه اقتصر على ذكر احاديث الاحكام قائلاً: بل في كتاب (السنن) بعض الابواب التي لا تتعلق أصالة بالاحكام، نحو (الحروف والقراءات) و (الملاحم) و (السنة) وغيرها. ينظر: ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث، عبد الفتاح أبو غدة، ص: ٥٤.

المبحث الثالث:

التعريف بالفوائد الحديثية:

أولاً: تعريفها في اللغة:

الفوائد في اللغة جمع: فائدة، وهو ما استقدت من طريف مال، من ذهب أو فضة أو فائدة أو ماشية، وقالوا: قد استقاد مالا استفادة^(١).

والفائدة ما أفاد الله ﷻ العبد من خير يستفيده ويستحدثه، وقد فادت له من عندنا فائدة وجمعها الفوائد^(٢).

وذكر ابن فارس في تعريف الفائدة: أنها استحداث مال وخير، يقال أفدت غيري، وأفدت من غيري^(٣).

قال ابن منظور: "الفائدة: ما أفاد الله تعالى العبد من خير يستفيده ويستحدثه، وجمعها الفوائد"، ثم نقل عن ابن شميل قوله في معنى الفائدة: "يقال إنهما ليتقايدان بالمال بينهما أي يفيد كل واحد منهما صاحبه"^(٤).

وقال الكسائي: أفدت المال، إذا أعطيت المال غيري^(٥).

والفائدة هي الزيادة التي تحصل للإنسان وهي اسم فاعل من قولك فادت له فائدة فيدا من باب باع وأفدته مالا أعطيته^(٦).

والاسم: الفائدة، وأفاده واستفاده وتقيدته: اقتناه^(٧).

(١) ينظر: كتاب الالفاظ، ابن السكيت، ص: ١٢.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، مجد الأزهرى، ١٣٨/١٤.

(٣) ينظر: معجم المقاييس، ابن فارس، ص: ٨٢٤.

(٤) لسان العرب، ابن منظور، فصل الفاء، ٣/٣٤٠ - ٣٤١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ٣/٣٤٠ - ٣٤١.

(٦) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أبو العباس الحموي، ٤٨٥/٢.

(٧) القاموس المحيط، الفيروزآبادي، ص: ٣٠٧.

الفائدة: هي من الفيد بالياء لا بالهمزة وهي لغة: ما استفيد من علم أو مال، ما يكون الشيء به أحسن حالا منه بغيره، وهي ما يترتب على الشيء ويحصل منه من حيث إنها حاصل منه^(١).

بعد سرد بعض أقوال أهل اللغة يمكن القول أن معناها هو كل ما يعود على الفرد من خير وما شابه ذلك يستفیده أو يستحدثه، وأن هذه الفائدة قد تكون بين طرفين أو أكثر.

ثانيا: تعريفها في الاصطلاح:

في الحقيقة لم أقف فيما بحثت من مصادر على تعريف اصطلاحي للفوائد الحديثية، وبعض من عرف هذا المصطلح إنما ربطه بكتب الفوائد الحديثية، ومن أوائل من أشار إلى تعريف هذا المصطلح هو الكتاني في (الرسالة المستطرفة) حيث جاء في تعريفه للأجزاء: والجزء هو تأليف لاحاديث مروية عن رجل واحد من الصحابة، أو من بعدهم، وقد يختارون من المطالب المذكورة في صفة الجامع مطلبا جزئيا يصنفون فيه مبسوطا وفوائد حديثية أيضا، و وحدانيات وثنائيات و ثلاثيات - الى العشاريات وما شابه ذلك^(٢).

وقال الشيخ عبد الرحمن المعلمي اليماني في معرض كلامه على بعض الاحاديث التي اخرجها الشوكاني:

وإخراجه هذا الخبر في فوائده معناه: أنه كان يرى أنه لا يوجد غيره، فإن هذا معنى الفوائد في اصطلاحهم^(٣).

ومراد الشيخ من عدم الوجود غلبة الظن لا الجزم بذلك والعلم عند الله.

(١) ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أبي البقاء الحنفي، ص: ٦٩٤.

(٢) ينظر: الرسالة المستطرفة، الكتاني، ص: ٨٦.

(٣) ينظر: الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعية، المعلمي اليماني، ص: ٤٨٢.

و درجت التعريفات هكذا في هذا الباب من حيث ربطها بكتب الفوائد الحديثية، دون تعريف مختص بالفوائد الحديثية، قال الدكتور احمد محمد نور سيف: نوع من المصنفات التي يدون فيها مؤلفها ما أفاده من شيخه من الاصل الذي سمعه، أو جمعه من فوائد حديثية تقع في الإسناد أو المتن^(١).

وقال الدكتور خالد عبد الله السبيت: الفوائد التي ينتقيها المحدث من مرويات شيخ أو أكثر من الشيوخ يرى أنه لا توجد عند غيره من الشيوخ^(٢).
وقال الحارث بن علي الحسني عن كتب الفوائد الحديثية:

"وهي ما يُخَرِّجُه المصنّف لنفسه من غير مراعاة لترتيب أو نوع، وقد يقال لها: الفوائد المنتقاة"^(٣).

من هنا وبعد سرد بعض تعريفات أهل العلم في بيان المراد بكتب الفوائد الحديثية، يمكن القول بأن الفوائد الحديثية هي : ما ينبه إليها المصنف من مسائل تدور حول الحديث، يذكرها مصنف الكتاب تتعلق بأكثر من باب، ترجع إلى السند أو المتن رواية ودراية، يذكرها بتعليق ونحوه، أو قد تفهم من منهجه.

(١) ينظر: عناية المحدثين بتوثيق المرويات وأثر ذلك في تحقيق المخطوطات: الدكتور احمد محمد نور، ص: ٤٧.

(٢) ينظر: فوائد ابن معين (رواية أبي بكر المروزي)، الجزء الثاني، تحقيق: خالد بن عبدالله، ص: ٦٢.

(٣) منتقى الألفاظ بتقريب علوم الحديث للحفاظ، الحارث بن علي الحسني، ص: ١٨٠.

الفصل الثاني

ذكر الفوائد الحديثية المتعلقة بعلم الحديث رواية

ويشتمل على ستة مباحث:

المبحث الأول: ذكر الفوائد الحديثية المتعلقة بالتفرد.

المبحث الثاني: ذكر فوائد متعلقة بالانقطاع وعدم السماع.

المبحث الثالث: ذكر فوائد متعلقة بالوصل والارسال.

المبحث الرابع: ذكر فوائد متعلقة بالرفع والوقف.

المبحث الخامس: ذكر فوائد متعلقة بالمتابعات.

المبحث السادس: ذكر فوائد متعلقة بالسند .

المبحث السابع: ذكر فوائد متعلقة بالمتن.

الفصل الثاني

ذكر الفوائد الحديثية المتعلقة بعلم الحديث رواية

توطئة للتعريف بعلم الحديث رواية:

من المعروف والمشهور عند أهل هذا الفن أن علم الحديث ينقسم على قسمين: علم الحديث رواية، وعلم الحديث دراية، والمراد بعلم الحديث رواية: علم مشتمل على نقل أقوال وأفعال وتقريرات وأحوال النبي (ﷺ)^(١)، وبعضهم أدخل فيه ما جاء عن الصحابة والتابعين، حيث ذكر أبو شعبة أن علم الحديث رواية: هو علم يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبي (ﷺ) من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية وخلقية وكذا ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوالهم وأفعالهم^(٢).

وذكر بعض أهل العلم أن موضوع هذا العلم هو ذات النبي (ﷺ)، ومن أسمى غايته الفوز بسعادة الدنيا والآخرة^(٣)، وقال الكرمانى أن كثيرا من العلماء يرون أن موضوعه هو أقوال النبي وأفعاله وتقريراته وصفاته الخلقية والخلقية^(٤).

قال ابن الأكفاني: علم الحديث الرواية علم يشتمل على نقل أقوال النبي (ﷺ) وأفعاله وروايتها وضبطها وتحريم ألفاظها^(٥).

وذكر السيوطي أن حقيقة الرواية نقل السنة ونحوها، وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار وغير ذلك وشروطها وطرق تحملها^(٦).

(١) ينظر: اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المناوي، ١/٢٣٠.

(٢) ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبي شعبة، ص: ٢٤.

(٣) ينظر: منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة، أبي عبد الله الخرشى، ١/١١٢ - ١١٣.

(٤) ينظر: الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، الكرمانى، ١/١٢.

(٥) ينظر: قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، القاسمي، ص: ٧٥.

(٦) ينظر: البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، السيوطي، ١/٢٢٩.

وقال محمد السبكي أن موضوع علم الحديث رواية أقوال النبي (ﷺ) وأفعاله وتقريراته وصفاته، وذكر أن فائدة هذا العلم الاحتراز عن الخطأ في نقل ما أضيف إلى النبي (ﷺ)، وأن هذا العلم يمكن المسلم من معرفة كيفية الاقتداء به في أفعاله وغير ذلك، وذكر أن من وضعه وجمعه محمد بن مسلم بن شهاب الزهري بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه، وأن حكمه الوجوب العيني على من انفرد به، والكفائي عند تعدد المشتغلين به^(١).

ولهذا العلم فوائد عدة منها: الوقوف على ما ثبت عن رسول الله (ﷺ) من حديث فنهتدي بهديه ونأتسي به، خصوصا إذا علمنا أن السنة هي الأصل الثاني من أصول التشريع وأنها شارحة للقرآن الكريم ومبينة له ومفسرة له، وتزيل مشكله، وتفصل مجمله، وتقيد مطلقه، وتخصص عامه، وغير ذلك، وهذا يدل على جلالة هذا العلم وعظم فائدته للإسلام والمسلمين وأنه أشرف العلوم بعد علم القرآن الكريم وأفضلها^(٢).

ولا شك أن لهذا العلم فضل وفضله لا يعلمه إلا الله تعالى؛ لأن فضل كل علم بنسبة ما علم منه، وعلم الحديث معلومة منه الشريعة بأسرها، وهو أشرف الكلام بعد كلام الله هو كلام رسول الله (ﷺ) ولا يمكن بحال أن يستغنى عنه^(٣).

ويستمد هذا العلم من أقوال النبي (ﷺ) وأفعاله وتقريراته ونحوها ومن أقوال الصحابة والتابعين وأفعالهم الثابتة^(٤).

(١) ينظر: المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود، محمود محمد خطاب السبكي، ٣/١.

(٢) ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبي شهبه، ص ٢٤.

(٣) ينظر: كوثر المعاني الدراري في كشف حبايا صحيح البخاري، محمد الشنقيطي، ١/ ١١٤.

(٤) ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، أبي شهبه، ص ٢٥.

المبحث الأول

ذكر الفوائد الحديثية المتعلقة بالتفرد

المطلب الأول:

تعريف التفرد لغة واصطلاحاً:

أولاً الفرد لغة:

الفَرْدُ ما كانَ وحده، يقال: فَرَدَ يَفْرُدُ، وانْفَرَدَ انْفِرَاداً. وأفْرَدْتُهُ: جَعَلْتُهُ واحداً^(١)، والفَرْدُ: الوَاحِدُ، وَاللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الفَرْدُ، وكلُّ شَيْءٍ متوَحَّدٌ فقد انْفَرَدَ، وَكَأَنَّ أصلَ الفَرْدِ: الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ، وَكَذَلِكَ الفَرْدُ والفَرْدُ، وأفراد النُّجُومِ: الدراريّ الَّتِي تطلعُ في آفاقِ السَّمَاءِ، وَجاءَ القَوْمُ فُرَادى، إِذَا جَاءُوا وَاحِداً بعدَ وَاحِدٍ^(٢).
وقيل الفرد ما كانَ وحده، فَرَدَ يَفْرُدُ، وانْفَرَدَ، وأفْرَدْتُهُ أنا، وجاءَ القَوْمُ فُرَادى وأفْراداً؛ وفُرَادَ فُرَاداً؛ وفَرْدَانٍ وفَرْدَانٍ: أي واحداً واحداً، وَرَجُلٌ فُرْدَةٌ: يَذْهَبُ وحده، واستفْرَدَهُ: وَجَدَهُ فَرْداً^(٣)، وتفرد بكذا واستفرده، أي: انفرد به^(٤)، واستفرد الشيء، أي: أخرجهُ من بين أصحابه^(٥)، وقد يكون الكلام الأخير الأقرب للاصطلاح، والله اعلم.

(١) ينظر: العين، الفراهيدي، ٢٤/٨.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة، أبي بكر الأزدى، ٦٣٤/٢ - ٦٣٥.

(٣) ينظر: المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد، ٣٤٣/٢.

(٤) ينظر: مختار الصحاح، أبي عبد الله الرازي، مادة: ف ر د ، ص: ٢٣٦.

(٥) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، فصل الفاء، ٣٣٢/٣.

ثانياً: الفرد اصطلاحاً:

تنوعت عبارات أهل العلم في بيان معنى التفرد في علم الحديث، وما المراد بالحديث الفرد، قال الميانشي:

الحديث الفرد هو ما انفرد بروايته راوٍ ثقة عن شيخه، دون سائر الرواة عن ذلك الشيخ^(١)، وهنا نلاحظ أن الفرد قيده بتفرد الثقة دون غيره، وهذا ليس ما أُصطلح عليه غالبه أهل هذا الفن.

وذكر ابن الصلاح تحت نوع الشاذ، فقال: إذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه: فإن كان ما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ لتلك الرواية، وأضبط كان ما انفرد به من قبيل الشاذ المردود، وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره، فينظر عند ذلك في هذا الراوي المنفرد: فإن كان عدلاً حافظاً موصوفاً بالثقة والإتقان والضبط قبل ما انفرد به، ولم يقدر الانفراد فيه، وإن لم يكن ممن يوصف بالحفظ والإتقان لذلك الذي انفرد به كان انفرده به خارماً له، مزحزحاً له عن حيز الصحيح، هو بعد ذلك دائر بين مراتب متفاوتة بحسب الحال فيه، فإن كان المنفرد به غير بعيد من درجة الحافظ الضابط المقبول تفرد استحسننا حديثه ذلك، ولم نحطه إلى قبيل الحديث الضعيف، وإن كان بعيداً من ذلك رددنا ما انفرد به، ونقل ابن الصلاح عن البرديجي في كلامه عن الحديث المنكر هو الفرد الذي لا يعرف منته عن غير راويه، وكذا أطلقه كثيرون، والصواب فيه التفصيل الذي تقدم في الحديث الشاذ^(٢)، وقال المليباري يراد بالتفرد: أن يروي شخص من الرواة حديثاً دون أن يشاركه الآخرون، وهو ما يقول فيه النقاد من المحدثين: حديث غريب، أو: تفرد به فلان، أو قولهم: هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه، أو: لا نعلمه

(١) ينظر: ما لا يسع المحدث جهله، الميانشي، ص: ٣٠.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص: ٧٨-٨١، شرح التبصرة والتذكرة، العراقي، ١/٢٥٠-٢٥٣.

يروى عن فلان إلا من حديث فلان، أو نحو ذلك^(١)، وهذا التعريف بهذا الوصف أشمل من التعريف الذي ذكره المياشي.

ذكر الإمام النووي أن الفرد على ضربين: فرد عن جميع الرواة، ومراده هنا الفرد المطلق، وقد يصطلح عليه أيضاً: الغريب المطلق، وفرد بالنسبة إلى جهة ما، كقولهم: هذا الحديث تفرد به أهل مكة، أو الكوفة أو الشام أو خراسان، أو لم يروه عن فلان غير فلان وإن كان مروياً من وجوه عن غيره، أو تفرد به البصريون عن المدنيين، أو الخراسانيون عن المكيين، أو نحو ذلك، ويراد به هنا الفرد النسبي، وقد يصطلح عليه: الغريب النسبي^(٢).

قال الزركشي: فرد بالنسبة إلى جهة خاصة كتقييد الفرد بجهة أو بلد معين كمكة والبصرة أو لكونه لم يروه من أهل البصرة أو الكوفة مثلاً إلا فلان أو لم يروه عن فلان إلا فلان، وفيه صنف الدارقطني كتاب الأفراد ويستعمله الطبراني في الأوسط كثيراً، ويحتاج لاتساع الباع في الحفظ وكثيراً ما يدعي الحافظ التفرد بحسب علمه ويطلع غيره على المتابع^(٣)، وكذا ذكر الحافظ العراقي، حيث قال: والأفراد منقسمة إلى فرد مطلق، وهو ما ينفرد به واحد عن كل أحد، وإلى ما هو فرد بالنسبة إلى جهة خاصة، كتقييد الفردية بثقة، أو بلد معين، كمكة، والكوفة، أو بكونه لم يروه من أهل البصرة، أو الكوفة -مثلاً- إلا فلان، أو لم يروه عن فلان وفلان إلا فلان^(٤)، ونحو ذلك.

(١) ينظر: الموازنة بين منهج المتقدمين والمتأخرين، حمزة المليباري، ص: ١٦.

(٢) ينظر: إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق، النووي، ١/٢٣٢.

(٣) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، ٢/١٩٨.

(٤) ينظر: شرح التبصرة والتذكرة، العراقي، ١/٣٦٨، منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة، أبي

عبدالله الخرشبي، ١/٢١٤ - ٢١٥.

قال الحافظ ابن حجر متكلماً عن الغرابة: إما أن تكون في أصل السند، أي طرفه الذي فيه الصحابي من أول التابعي، أو لا تكون، فالأول منهما الفرد المطلق، والثاني الفرد النسبي، وهذا يقل إطلاق الفرد عليه، كما أن أكثر إطلاقهم على الغريب إنما مرادهم الفرد النسبي^(١)، وذكر أن الأول: الفرد المطلق قد يتفرد فيه راوٍ عن ذلك المتفرد، وقد يستمر التفرد في جميع رواته، أو أكثرهم، والثاني: الفرد النسبي، سمي نسبياً لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين، ويقل إطلاق الفردية عليه؛ لأن الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً؛ إلا أن أهل هذا الاصطلاح غيروا بينهما من حيث الكثرة في الاستعمال وقتله، فالفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي، وهذا من حيث إطلاق الاسم عليهما. وأما من حيث استعمالهم الفعل المشتق؛ فلا يفرقون، فيقولون في المطلق والنسبي: تفرد به فلان، أو: أغرب به فلان^(٢).

وقد نقل السخاوي عن ابن دقيق تنبيهاً مفاده: "إنه إذا قيل في حديث: تفرد به فلان عن فلان، احتمال أن يكون تفرداً مطلقاً، واحتمل أن يكون تفرد به عن هذا المعين خاصة، ويكون مروياً عن غير ذلك المعين، فليتنبه لذلك، فإنه قد يقع فيه المؤاخذة على قوم من المتكلمين على الأحاديث، ويكون له وجه كما ذكرناه الآن"^(٣).

(١) ينظر: نخبة الفكر، ابن حجر، ص: ٥٢، شرح الشرح، علي القاري، ص: ٢٣٤ - ٢٣٧.

(٢) ينظر: نزهة النظر، ابن حجر، ص: ٥١ - ٥٢.

(٣) فتح المغيبي، السخاوي، ١/٢٧٢.

ذكر القاسمي أن للفرد المطلق والنسبي اقسام، فإما الفرد المطلق فهو ما تفرد به راو واحد عن جميع الرواة، ثقات كانوا أم لا، وله أربعة أحوال:

١- حال يكون مخالفاً لرواية من هو أحفظ منه فهذا ضعيف، ويسمى شاذاً ومنكراً.
٢- وحال لا يكون مخالفاً ويكون هذا الراوي حافظاً ضابطاً متقناً فيكون صحيحاً بهذا.

٣- وحال يكون قاصراً عن هذا، ولكنه قريب من درجته فيكون حديثه حسناً.
٤- وحال يكون بعيداً عن حاله فيكون شاذاً منكراً مردوداً، فتحصل أن الفرد المذكور قسمان: مقبول، ومردود. والمقبول ضربان: فرد لا يخالف، وراويهِ كامل الأهلية، وفرد هو قريب منه، والمردود أيضاً ضربان: فرد مخالف للأحفظ، وفرد ليس في رايهِ من الحفظ والإتقان ما يجبر تفردهِ.
وأما القسم الثاني، الفرد النسبي: وهو ما كان بالنسبة إلى صفة خاصة،

وهو أنواع:

١- ما قيد بثقة كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان انفرد به عن فلان.
٢- أو قيد ببلد معين كمكة والبصرة ومصر، كقولهم: لم يروه هذا الحديث غير أهل البصرة.
٣- تفرد به أهل مصر لم يشركهم أحد، ولا يقتضي شيء من ذلك ضعفه إلا أن يراد تفرد واحد من أهل هذه البلاد فيكون من الفرد المطلق.
٤- قيد براو مخصوص كقولهم لم يروه عن بكر إلا وائل ولم يروه عن وائل غير فلان فيكون غريباً^(١).

(١) ينظر: قواعد التحديث، القاسمي، ص: ١٢٨.

وقد ذكر بعض أهل العلم أن بين الغريب والفرد تطابقاً من حيث مفهوم الغرابة والتفرد، لذلك استساغ بعض العلماء الحكم بتزادف الغريب والفرد، لغة واصطلاحاً، وقالوا في المطلق والنسبي: تفرد به فلان أو أغرب به فلان، وهم يريدون به معنى واحداً، وهذا من حيث إطلاق الاسميتين عليهما، لكن معظم المحدثين ذهب إلى التفريق بينهما من حديث كثرة الاستعمال وقلته، فالفرد أكثر ما يطلق على الفرد المطلق، أي الذي لم يقيد بقيد، والغريب أكثر ما يطلق على الفرد النسبي، أي المقيد بالنسبة إلى شيء معين^(١).

(١) ينظر: الغرامية في مصطلح الحديث، أبي العباس الأشبيلي، ص: ١٠٠.

المطلب الثاني:

حديث أهل البصرة:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي شُعَيْبٍ الْحَرَّانِيُّ، قَالَا: حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، حَدَّثَنَا دَلْهَمُ بْنُ صَالِحٍ، عَنْ حُجَيْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، "أَنَّ النَّجَّاشِيَّ أَهْدَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (ﷺ) حُقَيْنِ أَسْوَدَيْنِ سَادَجَيْنِ، فَلَبِسَهُمَا ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَيْهِمَا"^(١).

قال الإمام أبو داود: "هذا مما تفرد به أهل البصرة"^(٢).

ذكر الإمام أبو داود أن هذا الحديث مما تفرد بروايته أهل البصرة، ظاهر عبارته أن جميع رواة الحديث في هذا السند بصريون وليس الأمر كذلك، وذلك أن أسناده لا يحوي إلا بصري واحد^(٣)، وهو مسدد بن مسرهد بن مسربل^(٤)، ونقل السيوطي عن الشيخ ولي الدين أنه قال: في قول أبي داود نظر لأنه ليس في روايته بصري إلا مسدد، وباقيهم إما كوفيون أو من أهل مرو، ومسدد لم يفرد به ولا من فوقه خلا دلهم، كما صرح به الترمذي والدارقطني، وهو كوفي، فالصواب أن يقال هذا مما

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، ٣٩/١ (١٥٥) مصنف ابن أبي شيبة، ١٦٢/١ (١٨٦٣)، مسند أحمد، ٨٣/٣٨ (٢٢٩٨١)، سنن ابن ماجه، أبواب الطهارة وسننها، باب في مسح أعلى الخف وأسفله، ٣٤٥/١ (٥٤٩)، سنن الترمذي، الترمذي، باب ما جاء في الخف الأسود، ٥١١/٤ (٢٨٢٠)، مسند البزار، ٢٨٤/١٠ (٤٣٩٣)، مسند الروياني، ٨٢/١ (٤٦)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٣٢/١ (٤٣٤٧)، السنن الكبرى، البيهقي، باب الخف الذي مسح عليه رسول الله ﷺ، ٣٣٨/٢ (١٣٥٨).

(٢) سنن أبي داود، ٣٩/١.

(٣) ينظر: المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، محمود السبكي، ١٢٤/٢.

(٤) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٧٢/٨ (٢٢٠٩).

تفرد به أهل الكوفة لا البصرة، أي: لم يروه إلا واحد منهم^(١)، وقال العظيم آبادي: ليس في رواية هذا الحديث بصري إلا مسدد، ولم يتفرد هو، فنسبة التفرد إلى أهل البصرة وهم من الإمام أبي داود^(٢).

ولم ينفرد مسدد بل تابعه عدد من الرواة، منهم: أحمد بن شعيب كما عند المصنف، وأما بقية الرواة فهم:

- ١- أحمد بن عبد الله بن مسلم ابن أبي شعيب الحراني القرشي الأموي^(٣).
- ٢- وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي الكوفي^(٤).
- ٣- دلهم بن صالح الكوفي^(٥).
- ٤- حجير بن عبد الله الكندي^(٦).
- ٥- عبد الله بن بريدة بن حصيب الأسلمي^(٧)، من تابعي أهل البصرة^(٨).

(١) ينظر: مرقاة السعود إلى سنن أبي داود، السيوطي، ١/١٣٥.

(٢) ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود، العظيم آبادي، ١/١٨٠.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١/٣٦٧-٣٦٨ (٦١).

(٤) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٨/١٧٩ (٢٦١٨).

(٥) ينظر: المجروحين لابن حبان، ١/٢٩٤ (٣٣١).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥/٤٨١ (١١٣٩).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥/١٣ (٦١).

(٨) ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، الكلاباذي، ١/٣٩٧ (٥٦٢)، تاريخ دمشق،

ابن عساكر، ٢٧/١٢٨.

٦- بريدة بن الحصيبي بن عبد الله الأسلمي، الصحابي الجليل رضي الله عنه، سكن المدينة إلى أن توفي رسول الله ﷺ، ثم تحول إلى البصرة لما فتحت، فاختط بها داراً، وبقي فيها مدة، ثم خرج منها غازياً إلى خراسان، فمات بمرور^(١).

هنا يتبين ان رواية الاسناد الذين ذكرهم أبو داود ليسوا من البصرة كلهم، فيهم اكثر من بصري، وفيهم من سكن البصرة مدة، لذلك قوله أن هذا مما تفرد به أهل البصرة ممكن أن يحمل على أن الذي روى الحديث بصريون، والمراد عبد الله بن بريدة، وبريدة رضي الله عنه.

وهذا ما ذكره بعض الشراح لكتاب السنن لأبي داود، حيث بينوا معنى قوله: تفرد به أهل البصرة، فقالوا: أن هذا الحديث من الأحاديث التي تفرد بها أهل البصرة، ولم يروها غيرهم من أهل الكوفة والشام، وهذا الحكم باعتبار غالب الرواة؛ فغالبهم بصريون؛ لأن مسددا بصري، وبريدة رضي الله عنه وابنه عبد الله بصريان أيضاً؛ لأن بريدة تحول من المدينة إلى البصرة، وأقام بها، وابتنى بها داراً، وكان عبد الله معه، ثم بعد ذلك خرج غازياً إلى خراسان، وأقام بمرور، ومات بها، فعلى هذا يصح أن يقال: إنهما بصريان، فثلاثة رجال من السند بصريون، واثنان منهم كوفيان: وكيع بن الجراح ودلهم، وأما حجير فلم يعرف أنه بصري أو كوفي، فلعل المصنف أطلق تفرد أهل البصرة به^(٢)، قال العراقي:

فإن يريدوا واحداً من أهلها تجوزاً فاجعله من أولها^(٣)

(١) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٥/٧ (٢٨٢٦)، المنتخب من ذيل المذيل، الطبري، ص: ٣٦، معجم الصحابة، البغوي، ٣٣٦/١ (٢٥)، أسد الغابة، ابن الأثير، ٣٦٧/١ (٣٩٨)، سير اعلام النبلاء، الذهبي، ٩١/٤ (١٨٧)، الاصابة، ابن حجر، ٤١٨/١ (٦٣٢).

(٢) ينظر: بذل المجهود في حل سنن أبي داود، السهارنفوري، ٦٦٠/١.

(٣) الفية العراقي، ١٤٧/ (١٩٠).

قال بعض الشراح: المراد بذلك أن قولهم انفرد به أهل البصرة: (واحدًا من أهلها)، وانفرد به (تجوزًا) بذلك، كما يضاف فعل واحد من قبيلة إليها مجازًا (فاجعله من أولها) أي: من القسم الأول وهو الفرد المطلق^(١).

وتابع مسدد في الرواية عن وكيع أيضًا: عمرو بن علي، الصيرفي، الفلاس^(٢)، وهو بصري^(٣).

وتابع وكيع في الرواية عن دلهم محمد بن ربيعة^(٤)، وأبو نعيم^(٥).

وبهذا ممكن أن يندفع قول من قال أن ليس في الإسناد إلا راوٍ بصري واحد، وأن مراد الإمام أبو داود هو أن غالب الرواة من البصرة، والله اعلم.

وتجدر الإشارة إلى أن دلهم بن صالح تفرد بهذا الحديث، وكذلك تفرد حجير بن عبد الله، قال ابن عدي: هذا الحديث يعرف بدلهم^(٦)، ونُقل عن الدارقطني قوله أن هذا الحديث تفرد به حجير بن عبد الله^(٧).

(١) ينظر: مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية، شمس الدين بن عمار، ص: ١٤٠، شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، ابن العيني، ص: ١٢٩.

(٢) مسند الروياني، ١/٨٢ (٤٦).

(٣) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٦/٣٥٥ (٢٦١٧)، مشيخة النسائي، ٦٠/٨٥، رجال صحيح مسلم، ابن منجويه، ٧٣/٢ (١١٨٦).

(٤) سنن الترمذي، الترمذي، ٤/٥١١ (٢٨٢٠).

(٥) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ١/١٣٢ (٤٣٤٧).

(٦) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤/٤ (٦٤٤).

(٧) ينظر: المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، محمود السبكي، ٢/١٢٤.

قال المنذري: وقال الترمذي: هذا حديث حسن. ينظر: مختصر سنن أبي داود، ١/٦١ (١٥٥).

وقال الذهبي: دلهم فيه لين. ينظر: المهذب في اختصار السنن، ١/٢٨٢ (١٢١٨).

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، أَخْبَرَنَا حَمَادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي عَامِرٍ قَالَ: دَخَلْتُ فِي الْإِسْلَامِ فَأَهَمَّنِي دِينِي، فَأَتَيْتُ أَبَا ذَرٍّ فَقَالَ: أَبُو ذَرٍّ إِنِّي اجْتَوَيْتُ الْمَدِينَةَ، فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) بِذُودٍ وَبِعَنَمٍ فَقَالَ لِي: "اشْرَبْ مِنْ أَلْبَانِهَا" - قَالَ حَمَادٌ: وَأَشْكُ فِي أَبْوَالِهَا، هَذَا قَوْلُ حَمَادٍ - فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: فَكُنْتُ أَعْرُبُ عَنِ الْمَاءِ، وَمَعِيَ أَهْلِي فَتُصِيبُنِي الْجَنَابَةُ فَأُصَلِّي بِغَيْرِ طَهُورٍ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) بِنِصْفِ النَّهَارِ، وَهُوَ فِي رَهْطٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، وَهُوَ فِي ظِلِّ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ أَبُو ذَرٍّ: فَقُلْتُ: نَعَمْ. هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: "وَمَا أَهْلَكَ؟" قُلْتُ: إِنِّي كُنْتُ أَعْرُبُ عَنِ الْمَاءِ، وَمَعِيَ أَهْلِي فَتُصِيبُنِي الْجَنَابَةُ فَأُصَلِّي بِغَيْرِ طَهُورٍ، فَأَمَرَ لِي رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) بِمَاءٍ، فَجَاءَتْ بِهِ جَارِيَةٌ سَوْدَاءُ بِعُسٍّ يَتَخَضَّضُ مَا هُوَ بِمَلَانَ، فَتَسْتَرْتُ إِلَى بَعِيرِي، فَأَعْتَسَلْتُ، ثُمَّ جِئْتُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): "يَا أَبَا ذَرٍّ: إِنَّ الصَّعِيدَ الطَّيِّبَ طَهُورٌ، وَإِنْ لَمْ تَجِدِ الْمَاءَ إِلَى عَشْرِ سِنِينَ، فَإِذَا وَجَدْتَ الْمَاءَ، فَأَمْسَهُ جِدْكَ" (١).

قال أبو داود: "رَوَاهُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ لَمْ يَذْكَرْ أَبْوَالَهَا، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: هَذَا لَيْسَ بِصَحِيحٍ، وَلَيْسَ فِي أَبْوَالِهَا إِلَّا حَدِيثٌ أَنَسٍ تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ" (٢).

أشار الإمام أبو داود الى إعلال لفظة (أبوالها) في هذه الرواية، واحتج بأن حماد بن زيد روى الحديث عن أيوب ولم يذكر هذه اللفظة، في حين ان حماد بن سلمة شك فيها، وحماد بن سلمة وثقه ابن معين وغيره (١).

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الجنب يتيمم، ٩٩/١ (٣٣٣)، مسند أبي داود الطيالسي، ٣٨٩/١ - ٣٩٠ (٤٨٦)، مصنف عبد الرزاق، ٤٩٠/١ (٩٤٣)، مسند احمد، ٢٣٠/٣٥ - ٢٣١ (٢١٣٠٤) وقال شعيب الارنؤوط: صحيح لغيره، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الطهارة، باب الرجل يعزب عن الماء ومعه أهله، فيصيبها إن شاء ثم يتيمم، ١٦٧/٢ (١٠٥٥)، أحاديث أيوب السختياني، أبي إسحاق الجهمي، ٧٥ / (٤٦).

(٢) سنن أبي داود، ٩٩/١.

لكن قال فيه ابن المديني: كان لا يبالي عن روى، وقال شعبة: كان حماد يفيدني عن عمار بن أبي عمار فما سألته عن شيء إلا شك فيه^(٢)، إلا أن علي بن المديني كان يقول من سمعتموه يتكلم في حماد بن سلمة اتهموه^(٣)، وقال الذهبي: ثقة له أو هام^(٤)، وحماد بن زيد وثقه الإمام مسلم^(٥)، وغيره وهو من أئمة المسلمين وقد قدمه عدد من الأئمة على حماد بن سلمة ومنهم: يزيد بن زريع و وكيع بن الجراح واحمد بن حنبل^(٦).

وقال احمد هو أشد معرفة بأيوب من حماد بن سلمة^(٧).

وكان ابن معين يقول: ليس أحد في أيوب أثبت من حماد بن زيد^(٨)، ولعل تقديم الأئمة حماد بن زيد على حماد بن سلمة في حديث أيوب هو أحد أهم أسباب رد الإمام أبو داود لزيادة لفظة (البانها)، كون حماد بن زيد لم يذكرها وشك فيها حماد بن سلمة ولم يجزم بها أصلاً، ثم أشار إلى أن لفظة (البانها) ثابتة في حديث أنس^(٩). وهذا الحديث بهذا الإسناد تفرد به أهل البصرة، وبيان ذلك:

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٤١/٣-١٤٢-١٤٣ (٦٢٣).

(٢) ينظر: قبول الاخبار ومعرفة الرجال، أبو القاسم البلخي، ١٤٠/٢ (١٧١).

(٣) ينظر: إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، ياقوت الحموي، ١٢٠١/٣ (٤٢٥).

(٤) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٥٩٠/١ (٢٢٥١).

(٥) ينظر: الكنى والاسماء، مسلم بن الحجاج، ٣٨/١.

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٨٣/٣ (٦١٧).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٦٠/٧ (١٤٨٢).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٣٩/٣ (٦١٧).

(٩) يريده حديث العرنين: عن أنس رضي الله عنه: أن ناساً من عرينة، اجتووا المدينة، فرخص لهم رسول الله ﷺ إن يأتوا إبل الصدقة، فيشربوا من ألبانها وأبوالها، فقتلوا الراعي واستأفوا الدود، فأرسل رسول الله ﷺ، فأتي بهم، فقطع أيديهم وأرجلهم، وسمر أعينهم، وتركهم بالحرّة يعضون الحجارة. صحيح البخاري: كتاب الوضوء، باب: باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها، ٥٦/١ (٢٣٣).

- ١- موسى بن إسماعيل أبو سلمة البصري^(١).
 - ٢- حماد بن سلمة بن دينار البصري^(٢).
 - ٣- حماد بن زيد بن درهم البصري^(٣).
 - ٤- ايوب بن أبي تميمة واسمه كيسان السخيتاني، من اهل البصرة^(٤).
 - ٥- عبد الله بن زيد أبو قلابة الازدي البصري^(٥).
 - ٦- رجل من بني عامر، قيل انه عمرو بن بجدان هكذا ذكره الدارقطني في احد طرقه في ثانيا الكلام عنه في كتابه العلل^(٦)، وعمرو بن بجدان حديثه في البصريين^(٧).
- هذا إن كان مراد قوله تفرد به اهل البصرة الحديث الذي رواه في الباب، وإذا كان مراده بذلك حديث أنس والذي صح عنده من روايته زيادة (البانها)، فالحديث جاء عن أنس بن مالك رضي الله عنه، من عدة طرق:
- الطريق الأول:** رواه أبو قلابة عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وأبي قلابة بصري كما مر بنا قريباً، حدّث به عن أبي قلابة:

(١) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٢٨٠/٧ (١١٨٦).

(٢) ينظر: مشاهير علماء الامصار، ابن حبان، ٢٤٧-٢٤٨ / (١٢٤٣).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٣٩/٧ (١٤٨١).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٢٥٥/٢ (٩١٥).

(٥) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٩٢/٥ (٢٥٥).

(٦) ينظر: علل الدارقطني، ٢٥٢/٦ (١١١٣).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥٤٩/٢١ (٤٣٣٠).

- ١- أيوب السخيتاني، كما عند احمد^(١)، والبخاري^(٢)، ومسلم^(٣)، وأبو داود^(٤)، والنسائي^(٥)، وأيوب بصري كما مرَّ قريباً.
- ٢- سلمان أبو رجاء، كما عند ابن أبي شيبة^(٦)، واحمد^(٧)، والبخاري^(٨)، ومسلم^(٩). وسليمان أبو رجاء هو مولى لأبي قلابة، وهو بصري^(١٠).
- ٣- يحيى بن أبي كثير، كما عند احمد^(١١)، والبخاري^(١٢)، والنسائي^(١٣). ويحيى بصري انتقل إلى اليمامة^(١٤).

(١) مسند احمد، ٨٥/٢٠ (١٢٦٣٩).

(٢) صحيح البخاري، ٥٦/١ (٢٣٣)، وفي: ٦٢/٤ (٣٠١٨).

(٣) صحيح مسلم، ١٠٢/٥ (١٦٧١).

(٤) سنن أبي داود، ١٣٠/٤ (٤٣٦٤).

(٥) السنن الكبرى، النسائي، ٤٣١/٣ (٣٤٧٦)، المجتبى، النسائي، ٩٥/٧ (٤٠٢٧).

(٦) مصنف ابن أبي شيبة، ٥٥/٥ (٢٣٦٤٩).

(٧) مسند احمد، ٣٦٧/٢٠ (١٢٩٣٦).

(٨) صحيح البخاري، ٥٢/٦ (٤٦١٠).

(٩) صحيح مسلم، ١٠٢/٥ (١٦٧١).

(١٠) ينظر: الثقات، العجلي، ٤٢٣/١ (٥٩٧)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والساد،

الكلاباذي، ٣٢٨/١ (٤٦٠)، التعديل والتجريح، الباجي، ١٣٥/٣ (١٣٤٧).

(١١) مسند احمد، ٣٤١/٢٠ (١٣٠٤٥).

(١٢) صحيح البخاري، ١٦٢/٨ (٦٨٠٢).

(١٣) السنن الكبرى، النسائي، ٤٣٠/٣ (٣٤٧٤) (٣٤٧٥)، المجتبى، النسائي، ٩٤/٧ (٤٠٢٥).

(١٤) ينظر: التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، أبي عبد الله المقدمي، ١٦٤ / (٨٠٢)، الجرح

والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٤١/٩ (٥٩٩)، الثقات، ابن حبان، ٥٩١/٧، رجال صحيح مسلم، ابن

منجويه، ٣٤٨/٢ (١٨٥٠)، المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي، ٢٠٣٤/٣ (١٤٦٧).

الطريق الثاني: رواه حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه، وحميد بن أبي حميد

الطويل بصري^(١)، حدث به عنه عدد من الرواة، منهم:

١- هشيم بن بشير، كما عند ابن أبي شيبة^(٢)، والنسائي^(٣)، وهشيم مولى لبني

سليم، واسطي، سكن بغداد ونشر فيها العلم^(٤).

٢- حماد بن سلمة، كما عند الترمذي^(٥)، وحماد بن سلمة بصري كما مر بنا

قريباً.

الطريق الثالث: رواه عبد العزيز بن صهيب عن أنس رضي الله عنه، كما عند ابن

أبي شيبة^(٦)، والنسائي^(٧)، وعبد العزيز بصري، ويقال مولى أنس^(٨).

(١) ينظر: التاريخ الاوسط، البخاري، ٧٢/٢ (١٨٤١)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٢٨/٣

(١٠٠٥)، الأسامي والكنى، أبي احمد الحاكم، ١٨١/١، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ابن خلفون،

٢٥١/ (٢٢٠)، سير اعلام النبلاء، الذهبي، ١٦٣/٦ (٧٨).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، ٤٣٧/٦ (٣٤٧٢٧).

(٣) السنن الكبرى، النسائي، ٨٤/٧ (٧٥٢٧).

(٤) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢٢٧/٧ (٣٤٢٢)، التاريخ الكبير، البخاري، ٢٤٢/٨

(٢٨٦٧)، تاريخ واسط، اسلم بن سهل الواسطي، ص: ١٣٧، تجريد الأسماء والكنى المذكورة في

كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، أبي يعلى البغدادي، ١٩٥/١، الكمال في أسماء الرجال،

عبد الغني المقدسي، ٢٦٣/٩ (٥٩١٨)، سير اعلام النبلاء، الذهبي، ٢٨٩/٨ (٧٦).

(٥) سنن الترمذي، الترمذي، ٢٨١/٤ (١٨٤٥).

(٦) مصنف ابن أبي شيبة، ٤٣٧/٦ (٣٢٧٢٦).

(٧) السنن الكبرى، النسائي، ٨٤/٧ (٧٥٢٦).

(٨) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ١٤/٦ (١٥٣٤)، التعديل والتجريح، الباجي، ٨٩٧/٢ (٩٥٢).

ألقاب الصحابة والتابعين، أبي علي الجبائي، ص: ٧٧، تذهيب تهذيب الكمال، الذهبي، ١٠٧/٦

(٤١٣٠).

الطريق الرابع: رواه سعيد بن أبي سعيد، أبو سعد^(١) المقبري عن أنس رضي الله عنه، كما عند البزار^(٢)، وأبو سعيد اسمه كيسان، مدني^(٣)، حدث به عن سعيد عبدة بن حُميد، وعبيد كوفي، وسكن بغداد زماناً^(٤)، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الحديث من هذا الطريق حدث به إبراهيم بن مجشر، وهذا قال فيه ابن عدي: له مناكير^(٥)، وقال في موضع آخر: يسرق الحديث^(٦)، ونقل ابن حجر عن أبي أحمد الحاكم قوله: "سكتوا عنه"^(٧).

الطريق الخامس: رواه عن أنس قتادة بن دعامة السدوسي، وقتادة بصري^(٨)، حدث به عدد من الرواة، منهم:

١- حماد بن سلمة، كما عند الترمذي^(٩)، وحماد بصري كما مر بنا ذلك قريباً.

(١) ينظر: الكنى والاسماء، مسلم، ٣٩٢/١ (١٤٧٣).

(٢) مسند البزار، ٧٤/١٤ (٧٥٣٤).

(٣) ينظر: الاسامي والكنى، أبي أحمد الحاكم، ٩٧/٤ (٣٠٥٧)، فتح الباب في الكنى والألقاب، ابن منده، ٣٨٠/٣٣٧٣، تاريخ إيرل، ابن المستوفي، ٦٠٦/٢، مرآة الزمان، سبط ابن الجوزي، ١٨١/١١، تهذيب الكمال، المزي، ٤٦٦/١٠ (٢٢٨٤).

(٤) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢٣٧/٧ (٣٤٧٩)، التاريخ الكبير، البخاري، ٨٦/٦ (١٧٨٨)، مشاهير علماء الامصار، ابن حبان، ٢٧٠/١٣٦٠، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٤٢٥/١٢ (٥٧٦٨).

(٥) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤٤٢/١ (١١٤).

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ١٨٨/٣.

(٧) لسان الميزان، ابن حجر، ٣٣٩/١ (٢٥٣).

(٨) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ١٨٥/٧ (٨٢٧)، تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، أبي سليمان الربيعي، ١٦٧/١، إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين القفطي، ٣٥/٣ (٥٦٠)، وفيات الاعيان، ابن خلكان، ٨٥/٤ (٥٤١).

(٩) سنن الترمذي، الترمذي، ٤٢٤/٣ (١٨٤٥).

٢- سعيد بن أبي عروبة، كما عند الترمذي^(١)، والبخاري^(٢)، وأبو يعلى الموصلي^(٣)، اسم أبي عروبة: دينار، وقيل: مهران، وهو بصري^(٤).

٣- شعبة بن الحجاج بن الورد، كما عند البخاري^(٥)، واسطي سكن البصرة^(٦).

سادساً: رواه ثابت البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وثابت بن أسلم البناني بصري^(٧)، حدث به عنه حماد بن سلمة كما عند الترمذي^(٨)، وحماد بن سلمة بصري كما مر بنا قريباً.

وبهذا يتضح ان هذا الإسناد كما قال الإمام أبو داود تفرد به أهل البصرة، إذ أن مداره عندهم، وإن حمل الحديث عنهم من غير البصريين، والله اعلم.

(١) سنن الترمذي، الترمذي، ٤٢٤/٣ (١٨٤٥).

(٢) مسند البخاري، ٣٨٥/١٣ (٧٠٦٨).

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي، ٤٥٣/٥ (٣١٧٠).

(٤) ينظر: الطبقات، خليفة بن خياط، ٣٧٨ / (١٨٤٤)، التاريخ الكبير، البخاري، ٥٠٤/٣ (١٦٧٩)، تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، ابن الجوزي، ص: ٣٣٤، تاريخ الاسلام، الذهبي، ٦١/٤ (٦٩).

(٥) مسند البخاري، ٣٨٥/١٢ (٧٠٦٩).

(٦) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٢٤٤/٤ (٢٦٧٨)، الثقات، العجلي، ٤٥٦/١ (٧٢٨)، المعارف، قتيبة الدينوري، ص: ٥٠١، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٣٣٨/٤ (٥٩٠).

(٧) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ١٥٩/٢ (٢٠٥٢)، تاريخ اسماء الثقات، ابن شاهين، ٥٢/

(١٤٤)، طبقات علماء الحديث، ابن عبد الهادي، ٢٠٠/١ (١٠٧).

(٨) سنن الترمذي، الترمذي، ٤٢٤/٣ (١٨٤٥).

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ، وَحَفْصُ بْنُ عُمَرَ الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ "أَبُو الْوَلِيدِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَسَّانَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) صَلَّى الظُّهْرَ بِذِي الْحُلَيْفَةِ ثُمَّ دَعَا بِبَدَنَةٍ فَأَشْعَرَهَا مِنْ صَفْحَةِ سَنَامِهَا الْأَيْمَنِ، ثُمَّ سَلَتْ عَنْهَا الدَّمَ وَقَلَّدَهَا بِنَعْلَيْنِ، ثُمَّ أَتَى بِرَاحِلَتِهِ فَلَمَّا قَعَدَ عَلَيْهَا وَاسْتَوَتْ بِهِ عَلَى الْبَيْدَاءِ أَهَلَ بِالْحَجِّ".

وقال: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، بِهَذَا الْحَدِيثِ بِمَعْنَى أَبِي

الْوَلِيدِ، قَالَ: ثُمَّ سَلَتْ الدَّمَ بِيَدِهِ^(١).

قال أبو داود: "هَذَا مِنْ سُنَنِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ الَّذِي تَفَرَّدُوا بِهِ"^(٢).

ذكر الإمام أبو داود أن ما جاء في هذا الحديث هو من سنن أهل البصرة

الذي تفردوا به، أي حديث التقليد بالنعلين من الأحاديث المروية لأهل البصرة، ذلك أن

(١) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب في الإشعار، ١٤٦/٢ (١٧٥٢) (١٧٥٣)، مسند احمد، باب مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنه، ١٤٦/٤ (٢٢٩٦)، مسند الدارمي، ١٢١٦/٢ (١٩٥٣)، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب تقليد الهدي وإشعاره عند الإحرام، ٩١٢/٢ (١٢٤٣)، سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب في الإشعار، ١٤٦/٢ (١٧٥٢) (١٧٥٣)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب المناسك، باب سلت الدم، ٦٣/٤ (٣٧٤٠)، المنتقى لابن الجارود، ١١٢ / (٤٢٤)، صحيح ابن خزيمة، كتاب المناسك، باب حديث الاحرام خلف الصلاة المكتوبة إذا حضرت، ١٦٧/٤ (٢٦٠٩)، صحيح ابن حبان، ١٨١/٧ (٣٢٨٩)، المعجم الكبير، الطبراني، ٢٠٤/١٢ (١٢٩٠١)، ذكر الأقران، أبي الشيخ الاصبهاني، ٧٢ / (٢٣١)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الحج، باب من اختار الأفراد ورآه أفضل، ٧/٥ (٨٨١٥)، الكفاية في علم الرواية، الخطيب البغدادي، ص: ١٧٤.

(٢) سنن أبي داود، ١٤٦/٢.

رواة هذا الحديث مسلسل بالبصريين^(١)، خلا عبد الله بن عباس الهاشمي رضي الله عنه ، وهو مكي مات بالطائف^(٢)، وبيان ذلك كما يلي:

- ١- هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي، بصري ثقة^(٣).
- ٢- حفص بن عمر بن الحارث البصري^(٤).
- ٣- شعبة بن الحجاج بن ورد، كان يسكن البصرة زمانا، وسكن واسط حيناً، وتوفي بالبصرة^(٥).
- ٤- قتادة بن دعامة بن قتادة السدوسي البصري^(٦).
- ٥- مسلم بن عبد الله الاعرج أبو حسان، حديثه في البصريين^(٧).

(١) ينظر: عون المعبود وحاشية ابن القيم، العظيم آبادي، ١٢١/٥.

(٢) ينظر: الطبقات، ابن خياط، ٥٠٧/٥ (٢٦٠٥)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، الكلاباذي، ٣٨٤/١ (٥٤٤)، تهذيب الأسماء واللغات، النووي، ٢٧٤/١ (٣١٢)، العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تقي الدين المكي، ٣٧٢/٤ (١٥٥٩).

(٣) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ١٩٥/٨ (٢٦٧٩)، الثقات للعجلي، ٣٣٠/٢ (١٩٠٤).

(٤) ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، الكلاباذي، ١٨٢/١ (٢٣٥)، تهذيب الكمال، المزي، ٢٦/٧ (١٣٩٧).

(٥) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢٠٧/٧ (٣٢٨٣)، مشاهير علماء الامصار، ابن حبان، ٢٨٠/١ (١٣٩٩)، مرآة الزمان، سبط ابن الجوزي، ٣٢١/١٢، طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأدنهي، ٢٠/٢ (٣٣).

(٦) ينظر: التاريخ الاوسط، البخاري، ٢٨٢/٢ (١٣٨١).

(٧) ينظر: الاسامي والكنى لإبي احمد الحاكم، ٧١/٤ (١٧٣٨)، رجال صحيح مسلم، ابن منجويه، ٢٣٦/٢ (١٥٨٢).

الطريق الثاني:

١- مسدد بن مسرهد بن مسربل بن مغربل البصري^(١).

٢- يحيى بن سعيد القطان البصري^(٢).

بذلك يتجلى أن الرواة لهذا الحديث هم بصريون كما قال الإمام أبو داود، وقد يكون مراده بتفرد اهل البصرة في هذه الرواية بيان أن ما تفرد به أهل البصرة إشعار الجانب الأيمن لا مطلق الأشعار^(٣).

وقد يكون مراد الإمام أبو داود الإشارة الى قوله (سلت عنها الدم بيده) فإنه يدل على قلته جدا بحيث يسلت باليد او الاصبع^(٤)، والله اعلم.

(١) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٧٢/٨ (٢٢٠٩).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٢٧٦/٨ (٢٩٨٣)، مشاهير علماء الامصار، ابن حبان، ٢٥٥/ (١٢٧٨)، إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ٦٠٧/٦ (٥٣٠٤).

(٣) هذا ما أشار إليه الشيخ شعيب الارنؤوط في تحقيقه لسنن أبي داود، وذكر ان ذلك جاء في رواية ابن الاعرابي. ينظر: هامش رقم (١)، سنن أبي داود بتحقيق شعيب الارنؤوط، ١٧٢/٣.

(٤) هذا ما أشار اليه الدكتور تقي الدين الندوي في تعليقه على كتاب (بذل المجهود في حل سنن أبي داود) للسهارنفوري. ينظر: هامش رقم (٣)، بذل المجهود في حل سنن أبي داود، السهارنفوري، ٦٣/٧.

الحديث الرابع:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ، قَالَ: سَمِعْتُ الرُّكَيْنَ بْنَ الرَّبِيعِ، يُحَدِّثُ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَزْمَلَةَ، أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، كَانَ يَقُولُ: "كَانَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُ عَشْرَ خِلَالٍ: الصُّفْرَةَ - يَعْنِي الْخُلُوقَ - وَتَغْيِيرَ الشَّيْبِ، وَجَرَّ الْإِزَارِ، وَالتَّخْتُمَ بِالذَّهَبِ، وَالتَّبْرَجَ بِالزَّيْنَةِ لِغَيْرِ مَحَلِّهَا، وَالضَّرْبَ بِالْكَعَابِ، وَالرُّقَى إِلَّا بِالْمُعَوِّذَاتِ، وَعَقْدَ التَّمَائِمِ، وَعَزَلَ الْمَاءَ لِغَيْرِ أَوْ غَيْرِ مَحَلِّهِ - أَوْ عَنْ مَحَلِّهِ -، وَفَسَادَ الصَّبِيِّ غَيْرِ مُحَرَّمِهِ" (١).

قال أبو داود: "انْفَرَدَ بِإِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ أَهْلُ الْبَصْرَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ" (٢).

قول أبو داود أن أهل البصرة انفردوا بإسناد هذا الحديث، والحديث أخرجه

من طريق:

١ - مسدد بن مسرهد بن مسربل البصري (٣).

٢ - معتمر بن سليمان بن طرخان البصري (٤).

٣ - الركين بن الربيع بن عميلة الكوفي (٥).

(١) سنن أبي داود، كتاب الخاتم، باب ما جاء في خاتم الذهب، ٨٩/٤ (٤٢٢٢)، مصنف ابن أبي شيبة، ١٣٨/١ (١٨٥)، مسند احمد، باب مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ٩٢/٦ (٣٦٠٥)، وفي: ٣١٥/٦ (٣٧٧٤)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الزينة، باب الخضاب بالصفرة، ٣٣١/٨ (٩٣١٠)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٨/٩ (٥٠٧٤)، السنن الكبرى، البيهقي، باب من كره العزل، ومن اختلفت الرواية عنه فيه، وما روى في كراهيته، ١٤/٤٧٤ - ٤٧٥ (١٤٤٤٧)، وفي: باب التمام، ٥٤٦/١٩ (١٩٦٣٣). المنقح والمفترق، الخطيب البغدادي، ١٥٠٧/٣ (٩٢٥).

(٢) سنن أبي داود، ٨٩/٤.

(٣) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٧٢/٨ (٢٢٠٩).

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ٤٩/٨ (٢١١٠).

(٥) ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٩٠/٣، الثقات، ابن حبان، ٢٤٣/٤، المؤلف والمختلف، الدارقطني، ١١٠٤/٢، الإكمال، ابن ماكولا، ٨٩/٤.

٤ - القاسم بن حسان كوفي^(١).

٥ - عبد الرحمن بن حرمة الكوفي^(٢).

وبهذا يتضح أن في الإسناد اثنين من البصرة، وثلاثة من الكوفة، وقول أبو داود بأن أهل البصرة تفردوا به غريب، فاكثر رواته من الكوفة، قال ابن المديني: حديث كوفي وفي بعض إسناده من لا يعرف في هذا الطريق^(٣)، وقول ابن المديني هو الأشبه بالصواب، والله اعلم.

(١) ينظر: الثقات، العجلي، ٢٠٩/٢ (١٤٩٥)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٠٨/٧ (٦٢٣)، الكمال في أسماء الرجال، أبي محمد المقدسي، ١٧٤/٨ (٥٠٧٣)، خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، الخزرجي، ص: ٣١٢.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٦٢/١٧ (٣٧٩٧)، المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي، ١٥٠٧/٣ (٨٣٣)، قال المزي تحت ترجمته: وقال فيه ابن المديني: لا اعلم روي عنه شيء الا من هذا الطريق، وقال البخاري: لم يصح حديثه، وحسن حديثه ابن أبي حاتم. قال ابن عدي: الذي ذكره البخاري من قوله لم يصح أن عبد الرحمن بن حرمة لم يسمع بن مسعود وأشار إلى حديث واحد. ينظر: الكامل في الضعفاء، ٥٠٤/٥ (١١٤٠). وحديثه انكره الذهبي. ينظر: ميزان الاعتدال، ٥٥٦/٢ (٤٨٤٩).

(٣) ينظر: العلل، علي بن المديني، ٩٨ / (١٦٨).

المطلب الثالث:

حديث أهل المدينة:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا عنبة بن عبد الواحد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، قالت: "كان رسول الله (ﷺ) يستن وعنده رجلان، أحدهما أكبر من الآخر، فأوحى الله إليه في فضل السواك، أن كبر أعط السواك أكبرهما"^(١).

قال أبو سعيد هو ابن الأعرابي: "هذا مما تقرد به أهل المدينة"^(٢).

نقل ابن الأعرابي وهو أحد رواة كتاب السنن عن أبي داود، أن هذا الحديث مما تقرد به أهل المدينة، والحديث أخرجه من طريق:

١- محمد بن عيسى الطباع، سكن الشام^(٣)، وقيل: نزيل اذنة^(٤)، وقيل: من أهل بغداد، ثم سكن الثغر بطرسوس^(٥).

٢- عنبة بن عبد الواحد بن أمية، يعد حديثه في الكوفيين^(٦).

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الرجل يستاك بسواك غيره، ١٣/١ (٥٠)، مسند البزار، ١٢٤/١٨ (٨٢).

(٢) سنن أبي داود، ١٣/١.

(٣) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٢٠٣/١ (٦٣٣).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٨/٨ (١٧٥)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٦٨٩/٣ (١١٨٠).

(٥) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٦٥/٩، من روى عنه البخاري في الصحيح، ابن عدي، ١٩١/ (٢١٨)، معجم الشيوخ، ابن جُميع الصيدواوي، ص: ١٣٣، تهذيب الكمال، المزي، ٢٥٨/٢٦ (٥٥٣٤).

(٦) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣٨/٧ (١٦٣)، تاريخ بغداد وذيوله، الخطيب البغدادي، ٢٧٨/١٢ (٦٧٤٢)، تهذيب تهذيب الكمال، الذهبي، ٢٤٧/٧ (٥٢٤٨).

٣- هشام بن عروة بن الزبير، مدني^(١).

٤- عروة بن الزبير بن العوام، من فقهاء المدينة^(٢).

٥- الزبير بن العوام بن خويلد، صحابي جليل رضي الله عنه، من المدينة^(٣).

بهذا يتبين أن الرواة بين مدني وكوفي وشامي، والقول بأنه حديث تفرد به

أهل المدينة يمكن حمله على أن غالب الرواة كذلك، والله اعلم.

وتجدر الإشارة الى أن الحديث جاء مرسلًا، حدث به معمر بن راشد، عن

هشام، عن أبيه مرسلًا^(٤)، ومعمر بن راشد بصري، سكن اليمن^(٥).

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦٣/٩ (٢٤٩)، مشاهير علماء الامصار، ابن حبان،

١٣١ / (٥٨٣)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٥٦/١٦ (٧٣٣٥).

(٢) ينظر: الثقات، العجلي، ١٣٣/٢ (١٢٢٩)، رجال صحيح مسلم، ابن منجويه، ١١٦/٢

(١٢٩١)، تاريخ دمشق، ابن عساکر، ٢٣٧/٤٠ (٤٦٨٧).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٥٧٨/٣ (٢٦٢٧)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة

والسداد، ٢٧٠/١ (٣٦٧)، الكمال في أسماء الرجال، أبي محمد المقدسي، ٢٩٢/٧ (٤٤٧٥)، أسد

الغابة، ابن الاثير، ٣٠٧/٢ (١٧٣٢)، التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، السخاوي،

٣٥٦/١ (١٣٠٩).

(٤) جامع معمر بن راشد، ٤٣٠/١٠ (١٩٦٠٤)، مصنف عبد الرزاق، ٤٩/١٠ (٢٠٦٦١).

(٥) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣٧٨/٧ (١٦٣١)، الثقات، العجلي، ٢٩٠/٢ (١٧٦٦)،

التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، أبي عبد الله المقدمي، ١٦٩ / (٨٢٦)، طبقات فقهاء اليمن، عمر

الجعدي، ص: ٦٦.

والحديث أخرجه البخاري معلقًا من غير هذا الطريق، في: كتاب الوضوء، باب دفع السواك إلى

الأكبر، ٥٨/١ (٢٤٦)، صحيح مسلم، كتاب الرؤيا، باب رؤيا النبي ﷺ، ٥٧/٧ (٢٢٧١).

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا ابن أبي عدي، أخبرنا هشام بن حسان، حدثني عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن هلال بن أمية قذف امرأته عند رسول الله ﷺ بشريك بن سحماء، فقال النبي ﷺ: "البينة أو حد في ظهرك"، قال: يا رسول الله، إذا رأى أحدنا رجلاً على امرأته يلتمس البينة؟ فجعل ﷺ يقول: "البينة وإلا فحد في ظهرك"، فقال هلال: والذي بعثك بالحق نبياً، إني لصادق، ولينزلن الله في أمري ما يبرئ به ظهري من الحد، فنزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ﴾^(١)، فقرأ حتى ﴿لِمَنِ الصَّادِقَاتُ﴾^(٢)، فانصرف النبي ﷺ، فأرسل إليهما، فجاءا، فقام هلال بن أمية، فشهد، والنبي ﷺ، يقول: "الله يعلم أن أحدكما كاذب، فهل منكما من تائب؟"، ثم قامت فشهدت، فلما كان عند الخامسة أن غضب الله عليها إن كان من الصادقين، وقالوا لها: إنها موجبة.

قال ابن عباس رضي الله عنهما: فتلكأت ونكصت حتى ظننا أنها سترجع، فقالت: لا أفصح قومي سائر اليوم، فمضت، فقال النبي ﷺ: "أبصروها، فإن جاءت به أكحل العينين، سابغ الأليتين، خدلج الساقين، فهو لشريك بن سحماء"، فجاءت به كذلك. فقال النبي ﷺ: "لولا ما مضى من كتاب الله، لكان لي ولها شأن"^(٣).

(١) سورة النور، من الآية ٦.

(٢) سورة النور، من الآية ٦.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في اللعان، ٢/٢٧٦ (٢٢٥٤)، صحيح البخاري، كتاب الشهادات، باب إذا ادعى أو قذف، ٣/١٧٨ (٢٦٧١)، وفي: كتاب التفسير، باب و يدرأ عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله انه لمن الكاذبين، ٦/١٠٠ (٤٧٤٧)، وفي: كتاب الطلاق، باب يبدأ الرجل بالتلاعن، ٧/٥٣ (٥٠٣٧)، سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب اللعان، ١/٦٦٨ (٢٠٦٧)، سنن الترمذي، الترمذي، ابواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة النور، ٥/٢٣٩ (٣١٧٩)، وقال: حديث حسن غريب، الاوائل، أبي عروبة الحراني، ٩٦/ (٧٤)، شرح

قال أبو داود: "وهذا مما تفرد به أهل المدينة حديث ابن بشار حديث هلال" (١).

ذكر الإمام أبو داود أن هذا الحديث تفرد به أهل المدينة، وخص بذلك طريق محمد بن بشار (٢)، وبيان ذلك أن الحديث أخرجه أبو داود من طريق:

١ - محمد بن بشار بن عثمان، بNDAR البصري (٣).

٢ - محمد بن إبراهيم بن أبي عدي، بصري (٤).

٣ - هشام بن حسان، أبو عبد الله البصري (٥).

مشكل الآثار، الطحاوي، ٤٠٨/٧ (٢٩٦٢)، سنن الدارقطني، كتاب النكاح، باب المهر، ٤١٩/٤ (٣٧١٢)، معرفة الصحابة، أبي نعيم الاصبهاني، ١٤٧٦/٣ (٣٧٣٩). السنن الكبرى، البيهقي، كتاب اللعان، باب الزوج يقذف امرأته فيخرج من موجب قذفه بأن يأتي بأربعة من الشهود فيشهدون عليها بالزنى أو يلتعن، ٤٢٣/١٥ (١٥٣٨٣)، معرفة السنن والآثار، ١٦١/١١ (١٥١٣٠)، السنن الصغير، باب اللعان، كتاب الإيلاء، ١٤٤/٢ (٢٧٥٤). (١) سنن أبي داود، ٢٧٦/٢.

(٢) جاء الحديث من طريق هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، كما في: مسند احمد، ٤٣٥/١٩ (١٢٤٥٠)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، ٣٦٦/ (١٢١٨)، صحيح مسلم، ٢٠٩/٤ (١٤٩٦)، مسند البزار، ٢٣٣/١٣ (٦٧٢٧)، السنن الكبرى، النسائي، ٣٧٩/٥ (٥٦٣٣)، المجتبى، ١٧١/٦ (٣٤٦٨)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٢٠٩/٥ (٢٨٢٥)، مستخرج أبي عوانة، ٧٠٨/١١ (٥١٤٢)، شرح معاني الآثار، ١٠٢/٣ (٤٦٦٦).

(٣) ينظر: الكنى والأسماء، مسلم، ١٣٤/١ (٣٦٧)، الثقات، العجلي، ٢٣٢/٢ (١٥٧٣)، مشيخة النسائي، ٥٥/ (٤٨).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٨٦/٧ (١٠٥٨)، الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، ابن عبد البر، ٨٦٧/٢ (١٠٢٣).

(٥) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ١٩٨/٨ (٢٦٨٩)، الثقات، العجلي، ٣٢٨/٢ (١٨٩٧)، تهذيب الكمال، المزي، ١٨١/٣٠ (٦٥٧٢).

٤- عكرمة مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنه، تابعي مكِّي^(١)، وقال أبو محمد المقدسي:
أبو عبد الله المدني^(٢)، مات بالمدينة^(٣).

٥- هلال بن أمية الأنصاري، من الصحابة رضي الله عنه^(٤).

بهذا يتبين أن الرواة ليس فيهم مدني خلا عكرمة مولى ابن عباس رضي الله عنه، وهلال بن أمية رضي الله عنه، صحابي من الأنصار، وقد ذكر أبو داود أن حديث هلال مما تفرد به أهل المدينة، ومراده أن قصة هلال مما تفرد بها أهل المدينة، ولم تنقل عن غير هلال رضي الله عنه^(٥)، وكأنه المراد هنا التفرد المطلق في أصل القصة، والله اعلم.

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، وَهَذَا حَدِيثُهُ، قَالَا: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ زُكَّانَةَ، عَنْ عَكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَقْتِ فِي الْخَمْرِ حَدًّا"، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: شَرِبَ رَجُلٌ فَسَكِرَ، فَلَقِيَ يَمِيلُ فِي الْفَجِّ، فَأَنْطَلِقَ بِهِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمَّا

(١) ينظر: الثقات، العجلي، ١٤٥/٢ (١٢٧٢).

(٢) ينظر: الكمال في أسماء الرجال، أبي محمد المقدسي، ٣٤٠/٧ (٤٥٤٨)، مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، ابن الجوزي، ٤٠٤/١٠، جزء فيه ذكر حال عكرمة مولى عبد الله بن عباس، المنذري، ص: ١٥، تهذيب الكمال، المزي، ٢٦٤/٢٠ (٤٠٠٩).

(٣) ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٦/٢.

(٤) ينظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر، ١٥٤٢/٤ (٢٦٨٩)، تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، ابن الجوزي، ص: ١٩١، أسد الغابة، ابن الاثير، ٣٨٠/٥ (٥٣٨٨)، الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة، أبي موسى المالقي، ٣٦٦/٥ (٥٧١٠)، تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف، ابن الضياء الحنفي، ص: ٣٠٨.

(٥) ينظر: بذل المجهود في حل سنن أبي داود، السهارنفوري، ٣٠٨/٨.

حَادَى بِدَارِ الْعَبَّاسِ، انْقَلَتَ فَدَخَلَ عَلَى الْعَبَّاسِ فَأَنْتَزَمَهُ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَضَحِكَ، وَقَالَ: "أَفْعَلَهَا؟" وَلَمْ يَأْمُرْ فِيهِ بِشَيْءٍ^(١).

قال أبو داود: "هَذَا مِمَّا تَفَرَّدَ بِهِ أَهْلُ الْمَدِينَةِ"^(٢).

قول أبو داود أن هذا الحديث تفرد به أهل المدينة، حيث أخرجه من طريق:

١- الحسن بن علي بن محمد، أبو علي الخلال الحلواني، نزيل مكة^(٣).

٢- محمد بن المثني بن عبيد، أبو موسى البصري^(٤).

٣- الضحاك بن مخلد، أبو عاصم البصري^(٥).

٤- عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي^(٦).

٥- محمد بن علي بن يزيد بن ركانة المطلبي، مكي، حجازي^(٧).

(١) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب في الحد في الخمر، ١٦٢/٤ (٤٤٧٦)، مسند احمد، باب مسند عبد الله بن عباس ؓ، ١١٦/٥ (٢٩٦٣)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الحد في الخمر، إقامة الحد على من سرب الخمر على التأويل، ١٣٩/٥ (٥٢٧٢)، المعجم الكبير، الطبراني، ٢٣٥/١١ (١١٥٩٧)، مستدرک الحاكم، كتاب الحدود، ٤/٤١٥ (٨١٢٤) وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، معرفة الصحابة، أبي نُعيم الاصبهاني، ٤/٢١٧٩ (٥٤٦٤)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الاشربة والحد فيها، باب من وجد منه ريح سكران أو لقي سكران، ٤٧٨/١٧ (١٧٥٧٣) (١٧٥٧٤).

(٢) سنن أبي داود، ١٦٢/٤.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٦/٢٥٩-٢٦٠ (١٢٥٠).

(٤) ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، الكلاباذي، ٢/٦٨٢ (١١٠٧)، تهذيب الكمال، المزي، ٢٦/٣٥٩ (٥٥٧٩).

(٥) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٤/٣٣٦ (٣٠٣٨)، الثقات، العجلي، ١/٤٧٢ (٧٧٦).

(٦) ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ١/٤٥، الثقات، ابن حبان، ٧/٩٣. المؤلف والمختلف، الدارقطني، ١/٥٣٢.

(٧) ينظر: فتح الباب في الكنى والالقباب، ١٢٢/ (٨٥١)، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٩/٣٥٦ (٥٩١)، وقيل: محمد بن علي بن ركانة. ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٤/٥١٠ (١٠٠٦٣).

٦- عكرمة القرشي، أبو عبد الله المدني، مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنه (١).

وبهذا يتضح لنا أن ليس في الاسناد مدني من غير الصحابي الا راوٍ واحد، وبذلك فإن قول الإمام أبي داود أن هذا حديث تفرد فيه أهل المدينة محل نظر، ذلك أن رواته بين بصري، ومكي، وحجازي، ومدني، ويمكن حمل قول الإمام أبي داود باعتبار ابن عباس ومولاه عكرمة فإنهما مدنيان (٢)، والله اعلم.

المطلب الرابع:

حديث أهل الشام:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ السُّلَمِيِّ، حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا ثَوْرٌ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ شَرِيحِ الْحَضْرَمِيِّ، عَنْ أَبِي حَيٍّ الْمُؤَدِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: "لَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُصَلِّيَ وَهُوَ حَقْنٌ حَتَّى يَتَخَفَفَ" ثُمَّ سَاقَ نَحْوَهُ عَلَى هَذَا اللَّفْظِ قَالَ: "وَلَا يَحِلُّ لِرَجُلٍ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يُؤْمَّ قَوْمًا إِلَّا بِأَذْنِهِمْ، وَلَا يَخْتَصُّ نَفْسَهُ بِدَعْوَةٍ دُونَهُمْ، فَإِنْ فَعَلَ فَقَدْ خَانَهُمْ" (٣).

قال الإمام أبو داود: "هَذَا مِنْ سُنَنِ أَهْلِ الشَّامِ لَمْ يُشْرِكْهُمْ فِيهَا أَحَدٌ" (٤).

ذكر الإمام أبو داود أن هذا من سنن أهل الشام، أي من الأحاديث المرفوعة المروية عن أهل الشام (لم يشركهم فيها) أي في رواية هذا الحديث (أحد)

(١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٠/٢٦٤-٢٦٥ (٤٠٠٩).

(٢) ينظر: بذل المجهود في حل سنن أبي داود، السهانفوري، ١٢/٥٦٦ (٤٤٧٦).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب أَيْصَلِي الرَّجُلُ وَهُوَ حَاقِنٌ، ١/٢٣ (٩١)، مستدرك الحاكم، كتاب الطهارة، ١/٢٧٤ (٥٩٨)، السنن الكبرى، البيهقي، باب ما على الإمام من تعميم الدعاء، ٦/١٠٨ (٥٤١٥).

(٤) سنن أبي داود، ١/٢٣.

أي: غير أهل الشام، وحديث أبي هريرة رواه كلهم شاميون إلا أبا هريرة رضي الله عنه فإنه مدني^(١)، ورواته هم:

١- محمود بن خالد بن أبي خالد السلمي، قال عنه النسائي: ثقة مأمون^(٢).

احمد بن علي النميري، حمصي، قال أبو حاتم الرازي: احاديثه مستقيمة^(٣)، وقال الأزدي: متروك^(٤)، ذكره ابن الجوزي في الضعفاء^(٥).

٢- ثور بن يزيد الكلاعي، حمصي ثقة في الحديث^(٦).

٣- يزيد بن شريح الحضرمي، حمصي ثقة^(٧).

٤- أبي حي المؤذن، شامي^(٨)، وثقه العجلي^(٩).

وذكر ابن عبد البر أن هذا الحديث لا تقوم به الحجة عند أهل العلم من

أهل الحديث^(١٠)، وذكر أيضاً أن هذا من حديث الشاميين وهو غير حجة في الباب لضعف إسناده^(١١).

(١) ينظر: بذل المجهود في حل سنن أبي داود، السهارنفوري، ٤٧٥/١ (٩١).

(٢) مشيخة النسائي، ٦٩ / (١٥١).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦٤ / ٢ (١٠٧).

(٤) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ١٢٠/١ (٤٧٤).

(٥) ينظر: الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ٨١/١ (٢٢٣).

(٦) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٣٢٤/٧ (٣٩١٠).

(٧) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٣٨٤/١ (٦٣١٦).

(٨) ينظر: فتح الباب في الكنى والالقب، ابن منده، ٢٧٩ / (٢٣٩٢).

(٩) ينظر: الثقات للعجلي، ٤٩٦/١ (١٩٣٨).

(١٠) ينظر: التمهيد، ابن عبد البر، ٢٠٦/٢٢.

(١١) ينظر: الاستذكار، ابن عبد البر، ٢٩٧/٢.

من هنا يمكن أن نقول أن مراد الإمام أبي داود من قوله بتفرد الشاميين هو الإشارة إلى أن إسناده مسلسل بالشاميين، وقد يكون فيه إشارة إلى ضعف إسناده الحديث أو أن هناك من نقد بعض رواته، والله اعلم.

المطلب الخامس:

حديث أهل مصر:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا الرَّبِيعُ بْنُ نَافِعٍ أَبُو تَوْبَةَ، وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ، عَنْ مُوسَى، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ مُوسَى بْنُ أَيُّوبَ: عَنْ عَمِّهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ﴾^(١)، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): "اجْعَلُوهَا فِي رُكُوعِكُمْ"، فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾^(٢) قَالَ: "اجْعَلُوهَا فِي سُجُودِكُمْ"^(٣).

وقال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ يَعْنِي ابْنَ سَعْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ بْنِ مُوسَى أَوْ مُوسَى بْنِ أَيُّوبَ، عَنْ رَجُلٍ مِنْ قَوْمِهِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، بِمَعْنَاهُ زَادَ،

(١) سورة الواقعة، الآية ٧٤.

(٢) سورة الأعلى، الآية ١.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، ٢٣٠/١ (٨٦٩)، سنن سعيد بن منصور، ٨ / ٣٣٤ - ٣٣٥ (٢٤٤٦)، مسند أحمد، باب مسند عقبة بن عامر رضي الله عنه ٦٣٠/٢٨ (١٧٤١٤)، مسند الدارمي، ٢/٨٢٥ (١٣٤٤)، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة، باب التسبيح في الركوع والسجود، ٢/٥٧ (٨٨٧)، صحيح ابن خزيمة، ٣٠٣/١ (٦٠٠)، صحيح ابن حبان، ٢/٥٠٦ (١٧٧٢)، المعجم الكبير للطبراني، ١٧/٣٢٢ (٨٩٠)، الشريعة، الأجرى، ٣/١٠٩٩ (٦٧٥)، المستدرک، الحاكم، كتاب التفسير، باب تفسير سورة الواقعة، ١/٣٤٧ (٨١٨)، وقال: صحيح ولم يخرجاه، الدعوات الكبير، البيهقي، ١/١٤٥ (٨٠).

قَالَ: فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ) إِذَا رَكَعَ قَالَ: "سُبْحَانَ رَبِّيَ الْعَظِيمِ وَبِحَمْدِهِ" ثَلَاثًا، وَإِذَا سَجَدَ قَالَ: "سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى وَبِحَمْدِهِ" ثَلَاثًا^(١).

قال الإمام أبو داود عقب روايته للحديثين المذكورين: "انْفَرَدَ أَهْلُ مِصْرَ بِإِسْنَادِ هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ، حَدِيثِ الرَّبِيعِ، وَحَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ"^(٢).

ذكر الإمام أبو داود أن الرواة المصريين هم من انفردوا برواية الحديثين من هذين الطريقتين، ولكن بعد البحث والنظر تبين أن رجال الإسناد الثاني إلى أن وصل إلى أبي داود مصريون، وأما الإسناد الأول فقبل أن يصل إلى أبي داود ليسوا مصريين.

وفيما يلي ذكر لبلد كل راوٍ منهم:

- ١ - الربيع بن نافع أبو توبة الحلبي^(٣).
 - ٢ - موسى بن إسماعيل التبوذكي البصري^(٤).
 - ٣ - عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي مولاهم المروزي^(٥).
 - ٤ - موسى بن أيوب الغافقي المصري^(٦).
 - ٥ - عم موسى بن أيوب، وهو إياس بن عامر الغافقي المصري^(٧).
- يتجلى هنا أن الربيع، وموسى بن إسماعيل، وابن المبارك ليسوا بمصريين.

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب ما يقول الرجل في ركوعه وسجوده، ٢٣٠/١ (٨٧٠)،

السنن الكبرى، البيهقي، باب القول في الركوع، ٥٠٩/٣ (٢٥٩١).

(٢) سنن أبي داود، ٢٣٠/١.

(٣) ينظر: الأسمي والكني لأبي أحمد الحاكم، ٣٩٦/٢ (٩٣٨).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، ٢٩/٢١ (٦٢٣٥).

(٥) ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر، ٣٢/٣٩٦ (٣٥٥٥).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٣٤/٨ (٦٠٦).

(٧) ينظر: تاريخ ابن يونس المصري، ٥٣/١ (١٥٧).

وأما الإسناد الثاني:

١- أحمد بن عبد الله بن يونس الكوفي، ينسب أحياناً لجده^(١).

٢- ليث بن سعد بن عبد الرحمن أبو الحارث المصري^(٢).

وباقى رجال الإسناد هم نفس من ذكر فى الإسناد الأول ، وذهب ابن حجر

إلى أن قوله: عن رجل مجهول أنه ليس إياس بن عامر عم أيوب بن موسى بل

قال أن فى الإسناد رجل مبهم^(٣)، وهذا الإسناد كله من المصريين خلا

أحمد بن يونس الكوفي.

مما مضى ذكره يتبين أن ليس كل رجال الإسناد من كلا الطريقتين من

مصر، ويمكن حمل قول الإمام أبي داود على أن غالب رواية الحديث من هذين

الطريقتين من مصر، أو أن مدار الإسنادين موسى بن أيوب هو مصري، والله اعلم.

وقد جاء للحديث شواهد من طرق أخرى من غير طريق المصريين^(٤).

(١) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٥/٢ (١٥٠٢).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٧/١٧٩ (١٠١٥).

(٣) ينظر: نتائج الأفكار، ابن حجر، ٦٥/٢ (١٢٧).

(٤) منها ما أخرجه البزار، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى، قَالَ: أَخْبَرَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، عَنِ ابْنِ

أَبِي لَيْلَى، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ صَلَّةَ، عَنْ حُدَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ فِي رُكُوعِهِ: "سُبْحَانَ رَبِّيَ

الْعَظِيمِ، وَبِحَمْدِهِ ثَلَاثًا، وَفِي سُجُودِهِ سُبْحَانَ رَبِّيَ الْأَعْلَى، وَبِحَمْدِهِ ثَلَاثًا" وَهَذَا الْحَدِيثُ رَوَاهُ حَفْصُ،

فَقَالَ: فِيهِ فِي وَفْتٍ وَبِحَمْدِهِ ثَلَاثًا، وَتَرَكَ فِي وَفْتٍ، وَبِحَمْدِهِ، وَأَحْسَبُهُ أَتَى مِنْ سَوْءِ حِفْظِ ابْنِ أَبِي

لَيْلَى، وَقَدْ رَوَاهُ الْمُسْتَوْرِدُ، عَنْ صَلَّةَ، عَنْ حُدَيْفَةَ، وَلَمْ يُقَلِّدْ: وَبِحَمْدِهِ. مسند البزار، ٧/٣٢٢ - ٣٢٣

(٢٩٢١).

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُقْرِي، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي سَالِمِ الْجَيْشَانِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "يَا أَبَا ذَرٍّ إِنِّي أَرَاكَ ضَعِيفًا، وَإِنِّي أَحِبُّ لَكَ مَا أَحِبُّ لِنَفْسِي فَلَا تَأْمَرَنَّ عَلَيَّ اثْنَيْنِ وَلَا تَوَلِّينَنَّ مَالَ يَتِيمٍ"^(١).

قال أبو داود: تَقَرَّدَ بِهِ أَهْلُ مِصْرَ ^(٢).

قول أبو داود أن هذا الإسناد تفرد به أهل مصر، حيث رواه عن:

- ١- الحسن بن علي بن محمد الهذلي، أبو علي الخلال، نزيل مكة^(٣).
- ٢- عبد الله بن يزيد القرشي، أبو عبد الرحمن المقرئ، أصله بصري نزل مكة^(٤).
- ٣- سعيد بن أبي أيوب، ابن مقلص الخزاعي، أبو يحيى المصري^(٥).
- ٤- عبيد الله بن أبي جعفر المصري، أبو بكر الفقيه^(٦).

(١) سنن أبي داود، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الدخول في الوصايا، ١١٤/٣ (٢٨٦٨)، الطبقات الكبرى، ابن سعد، ١٧٤/٤، مسند احمد، باب مسند أبي ذر رضي الله عنه، ٤٤٥/٣٥ (٢١٥٦٣)، صحيح مسلم، كتاب الإمارة، باب كراهية الإمارة بغير ضرورة، ١٤٥٧/٣ (١٨٢٦)، سنن أبي داود، كتاب الوصايا، باب ما جاء في الدخول في الوصايا، ١١٤/٣ (٢٨٦٨)، مشيخة يعقوب بن سفيان، ٣٦ / (٢)، مسند البزار، ٤٣٥/٩ (٤٠٤٥)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الوصايا، النهي عن الولاية على مال اليتيم، ٢٥٥/٦ (٣٦٦٧)، مستخرج أبي عوانة، ١١٢/١٥ (٧٤٦١)، أمالي المحاملي، ٣٨٩ / (٤٥٠)، صحيح ابن حبان، ١٥٢/٣ (٢١٧٦)، السنن الكبرى، البيهقي، باب كراهية الولاية جملة، ١٠٦/٦ (٥٤١٢) .

(٢) سنن أبي داود، ١١٤/٣ .

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٥٩/٦ - ٢٦٠ (١٢٥٠) .

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٢٠/١٦ - ٣٢١ (٣٦٦٦) .

(٥) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٦٦/٤ (٢٧٧) .

(٦) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٥/٧ (١٠) .

٥- سالم بن أبي سالم الجيشاني المصري^(١).

٦- سفيان بن هانئ بن جبر بن عمرو، أبو سالم الجيشاني المصري^(٢).

وبهذا يتضح أن الإسناد إلى الصحابي فيه ثلاثة من الرواة من مصر، وآخرين من مكة المكرمة، وهنا يمكن القول ان مراد أبي داود هو ان غالب الرواة من مصر، ولم يشرك احدا من غير أهل مصر في روايته في طبقات الاسناد الاولى في الرواية عن أبي ذر، أو ممن روى عن الذي روى عن أبي ذر وهم من مصر، والله اعلم.

(١) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٤٠٨/٦.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٩٩/١١ (٢٤١٧).

المطلب السادس:

حديث أهل اليمامة:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَيْسَى، حَدَّثَنَا مَلَازِمُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ النُّعْمَانِ، حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ طَلْقٍ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ (ﷺ): "كُلُوا وَاشْرَبُوا، وَلَا يَهْدِنَكُمْ السَّاطِعُ الْمُضْعِدُ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَعْتَرِضَ لَكُمْ الْأَحْمَرُ"^(١).

قال أبو داود: هَذَا مِمَّا تَقَرَّرَ بِهِ أَهْلُ الْيَمَامَةِ^(٢). حيث رواه من طريق:

١- محمد بن عيسى بن نجيح البغدادي، ابن الطباع نزيل الشام^(٣).

٢- ملازم بن عمرو بن عبد الله بن عميرة اليمامي^(٤).

٣- عبد الله بن النعمان اليمامي^(٥).

٤- قيس بن طلق بن علي اليمامي^(٦).

٥- طلق بن علي، أبو علي اليمامي، له صحبة ﷺ^(١).

(١) سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب وقت السحور، ٣٠٤/٢ (٢٣٤٨)، مصنف ابن أبي شيبة، ٥١١/٥ (٩٣١٧)، مسند احمد، باب مسند طلق بن علي ﷺ، ٢٦/٢١٨-٢١٩ (١٦٢٩١)، سنن الترمذي، الترمذي، باب ما جاء في بيان الفجر، ٧٨/٢ (٧٠٥)، صحيح ابن خزيمة، ٣/٢١١ (١٩٣٠)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٥٤/٢ (٣١٧٠). المعجم الكبير للطبراني، ٨/٣٣٦ (٨٢٥٧)، المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، ص: ٦٥١-٦٥٢، الاحاديث المختارة، الضياء المقدسي، ٨/١٥٨-١٥٩ (١٦٨) (١٦٩).

(٢) سنن أبي داود، ٣٠٤/٢.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٦/٢٥٨-٢٥٩ (٥٥٣٤).

(٤) ينظر: الإكمال لابن ماكولا، ٧/١٩١.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٦/٢٢٢ (٣٦١٦).

(٦) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٧/١٥١ (٦٧١).

وبهذا يتبين لنا بعد هذا ان رجال الإسناد مسلسل باليمانيين خلا محمد بن عيسى الطباع البغدادي، ولذلك قال الإمام أبو داود: تفرد به أهل اليمامة، والله اعلم.

(¹) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣٥٨/٤ (٣١٣٦)، معجم الصحابة، أبي القاسم البغوي، ٤٤٠/٣، معرفة الصحابة، أبي نُعيم الاصبهاني، ٢٩٧٥/٥.

المطلب السابع

ذكره لتفرد بعض الرواة

الحديث الأول:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا عبيد الله بن عمر بن مَيْسَرَةَ، حَدَّثَنَا ابْنُ مَهْدِي، حَدَّثَنَا عِكْرَمَةُ ابْنُ عَمَّارٍ، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن عياض، قال: حدثني أبو سعيد رضي الله عنه، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: "لا يَخْرُجُ الرجلانِ يَضْرِبَانِ الغَائِطَ كاشِفَيْنِ عن عَوْرَتِهِمَا يتحدَّثَانِ، فإن الله ﷻ يَمُقْتُ على ذلك" ^(١).
قال أبو داود: "هذا لم يسنده الا عكرمة بن عمار" ^(٢).

أشار الإمام أبو داود الى أن هذا الحديث لم يسنده الا عكرمة بن عمار، وعكرمة هذا وثقه ابن معين ^(٣)، والعجلي ^(٤)، وأبو داود، وقال أن في حديثه عن يحيى ابن أبي كثير اضطراب ^(٥)، وأحاديثه عن يحيى بن أبي كثير ضعفها يحيى بن سعيد

^(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب كراهية الكلام عند الحاجة، ١٩ / (١٥)، مسند احمد، باب مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ٤١٢/١٧، (١١٣١٠)، صحيح ابن خزيمة، ٧٩/١ (٧١)، مستدرك الحاكم، كتاب الطهارة، ٣٦٠/١ (٥٦٠)، حلية الاولياء، ابي نعيم الاصبهاني، ٤٦/٩، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الطهارة، باب كراهية الكلام على الخلاء، ٣٠٤/١ (٤٨٨)، السنن الصغير، البيهقي، باب الاستتاء، ٣٨/١ (٦٧)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٦١٤/١٣ (٤٠٦٦)، شرح السنة، البغوي، باب كراهة الكلام على قضاء الحاجة، ٣٨١/١ (١٩٠).

^(٢) سنن أبي داود، ص: ١٩.

^(٣) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٢٣/٤ (٣٤٩٤).

^(٤) ينظر: الثقات، العجلي، ١٤٤/٢ (١٢٧١).

^(٥) ينظر: سؤالات أبي عبيد الأجري أبا داود السجستاني، ٢٦٤ / (٣٦١).

القطان، وذكر احمد ان حديثه عن يحيى بن أبي كثير مضطرب^(١)، وكذا قال البخاري^(٢).

وبعد النظر في طرق الحديث تبين أن عكرمة لم يتفرد بإسناد هذا الحديث بل تابعه الاوزاعي عن يحيى، عن هلال، عن أبي سعيد مرفوعا كما عند الخطيب^(٣)، ولا يُعلم سبب قول الإمام أبو داود بتفرد عكرمة بإسناد هذا الحديث، هل رُمى الى ضعف هذا الطريق؟ خصوصا إذا علمنا أنه يقول باضطراب حديثه عن يحيى بن أبي كثير.

وذهب الإمام أبو حاتم الرازي إلى أن حديث عكرمة وهم والصواب إرسال الحديث من يحيى بن أبي كثير عن النبي (ﷺ)^(٤)، وذكر ابن خزيمة أن الصحيح هو عن عياض بن هلال وليس هلال بن عياض وأن الوهم من عكرمة^(٥)، وهذا يمكن وضعه في خانة اضطراب حديث عكرمة عن يحيى بن أبي كثير، لكن عكرمة لم ينفرد بذلك بل تابعه الاوزاعي وقال هلال بن عياض، ولذلك قال ابن حجر أن في كلام ابن خزيمة نظر^(٦).

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ١٠/٧ (٤١).

(٢) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤٧٨/٦ (١٤١٢).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ١٣ / ٦١٤ (٤٠٦٦).

(٤) ينظر: العلل لابن أبي حاتم، ٥٣٢/١ (٨٨)، والطريق المرسلة نكرها الحاكم في المستدرک،

٢٦٠/١ (٥٦٠)، والبيهقي في السنن الكبرى ٣٠٦/١.

(٥) ينظر: صحيح ابن خزيمة، ٧٩/١.

(٦) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٢٠٢/٨ (٣٧٤).

وهلال بن عياض أُختلف في اسمه، سماه البخاري فقال: عياض بن هلال ثم قال: وقيل هلال بن عياض^(١)، وهذا ما ذكره مسلم واطاف اسما ثالث عياض بن عبد الله^(٢)، وقد ذكر أبو حاتم الرازي أن عياض بن هلال أشبه^(٣)، بل جزم ابن حبان أن من قال فيه هلال بن عياض فقد وهم^(٤)، وقال الذهلي أن الصواب هو عياض بن هلال^(٥)، لم تُعرف له رواية عن غير أبي سعيد الخدري، ولم يُحدث عنه إلا يحيى بن أبي كثير^(٦)، ولذلك رماه الذهبي بالجهالة فقال: هلال بن عياض أو عياض بن هلال لا يُعرف^(٧)، وقال ابن حجر: مجهول^(٨). مما مضى ذكره يتبين لنا:

- ١- أن عكرمة لم ينفرد بإسناد الحديث، بل تابعه الأوزاعي.
- ٢- حديث عكرمة عن أبي يحيى وإن وسمه الأئمة بالاضطراب، إلا أن الاضطراب هنا قد يكون من يحيى وليس من عكرمة بدليل متابعة الأوزاعي له، وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن حجر^(٩).
- ٣- الاختلاف في اسم الراوي، منهم من سماه: هلال بن عياض، أو عياض بن هلال.

(١) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٤٢/٨ (٩٣١١).

(٢) ينظر: المنفردات والوحدان، مسلم بن الحجاج، ١٥٨/١ (٥٧٨).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤٠٨/٦ (٢٢٨٠).

(٤) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٢٦٥/٥.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥٧٤/٢٢ (٤٦١٢).

(٦) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٤٢/٨ (٩٣١١)، تهذيب الكمال، المزي، ٥٧٣/٢٢ - ٥٧٤ (٤٦١٢).

(٧) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٣٠٧/٣ (٦٥٤٣).

(٨) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٣٧/٤ (٥٢٨١).

(٩) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٢٠٣/٨ (٣٧٤).

٤- الراوي المختلف في اسمه على أي حال كان اسمه فهو يبقى مجهول الحال
كما قال الذهبي وابن حجر.

٥- قول الإمام أبو داود: لم يسند هذا الحديث الا عكرمة قد يكون فيه إشارة
لتضعيف هذا الطريق، كونه يرى عكرمة مضطرب الحديث في روايته عن
يحيى بن أبي كثير، والله اعلم.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، وَدَاوُدُ بْنُ شَبِيبٍ الْمَعْنَى
قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ بِلَالَ رضي الله عنه أَدَنَّ قَبْلَ
طُلُوعِ الْفَجْرِ، فَأَمَرَهُ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَرْجِعَ فَيُنَادِي: "أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ، قَدْ نَامَ أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ
نَامَ"، زَادَ مُوسَى: فَرَجَعَ فَنَادَى: أَلَا إِنَّ الْعَبْدَ قَدْ نَامَ^(١).

قال أبو داود: "وَهَذَا الْحَدِيثُ لَمْ يَرَوْهُ عَنْ أَيُّوبَ، إِلَّا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ"^(٢).
بين الإمام أبو داود أن هذا الحديث من هذا الطريق تفرد به حماد بن سلمة عن أيوب
السختياني، وهذا إعلال لهذا الطريق كما قال ابن الملقن^(٣).

وما ذهب إليه الإمام أبو داود من إعلال هذا الطريق هو مذهب أكثر الأئمة
المتقدمين، قال الترمذي: قال علي بن المديني: حديث حماد بن سلمة، عن أيوب، عن

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في الأذان قبل دخول الوقت، ١٤٦/١-١٤٧ (٥٣٢)،
المنتخب من مسند عبد بن حميد، ٢٥٠ / (٧٨٢)، سنن الترمذي، الترمذي، باب ما جاء في الأذان
بالليل، ٢٤٣/١ (٢٠٣)، وقال: حديث حسن صحيح، شرح معاني الآثار، الطحاوي، باب التأذين
للفجر أي وقت هو؟ بعد طلوع الفجر أو قبل ذلك؟، ١٣٩/١ (٨٦٤)، سنن الدارقطني، باب ذكر
الإقامة واختلاف الروايات فيها، ٤٥٦/١ (٩٥٤)، السنن الكبرى، البيهقي، باب رواية من روى
النهي عن الأذان قبل الوقت، ٨٠/٣ (١٨٢٠).

(٢) سنن أبي داود، ١٤٧/١.

(٣) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، ٦٤/٣.

نافع، عن ابن عمر، عن النبي (ﷺ) هو غير محفوظ، والخطأ من حماد^(١)، قال الحافظ في الفتح: حديث رجاله ثقات حفاظ لكن اتفق أئمة الحديث علي بن المديني وأحمد بن حنبل والبخاري والذهلي وأبو حاتم وأبو داود والترمذي والأثرم والدارقطني على أن حمادا أخطأ في رفعه وأن الصواب وقفه على عمر بن الخطاب (رضي الله عنه)^(٢)، وقد ذكر الدارقطني أن سعيد بن زربي تابع حماد في الرواية عن أيوب لكنه ضعيف^(٣)، ومتابعة راوٍ ضعيف لا يفرح لها.

بهذا يمكن القول أن مراد الإمام أبو داود هو تضعيف طريق حماد بن سلمة عن أبي أيوب مرفوعاً إلى النبي (ﷺ)، والله اعلم.

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَلَمَةَ الْمُرَادِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ مَخْرَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمِ الزُّرْقِيِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيَّ، يَقُولُ: "رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) يُصَلِّي لِلنَّاسِ وَأَمَامَهُ بِنْتُ أَبِي الْعَاصِ، عَلَى عُنُقِهِ، فَإِذَا سَجَدَ وَضَعَهَا"^(٤).

(١) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٢٤٣/١.

(٢) ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ١٠٣/٢.

(٣) ينظر: سنن الدارقطني، ٤٥٦/١.

(٤) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب العمل في الصلاة، ٢٤٢/١ (٩١٩)، موطأ مالك (رواية يحيى الليثي)، كتاب قصر الصلاة في السفر، باب جامع الصلاة، ١٧٠/١ (٨١)، مسند الشافعي، ٣١٦/١ (٣٢١)، مسند أحمد، باب مسند أبي قتادة (رضي الله عنه)، ١٩٦/٣٧-١٩٧ (٣٢٥١٩)، مسند الدارمي، ٨٥٩/٢ (١٤٠٠)، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب إذا حمل جارية صغيرة على عنقه في الصلاة، ١٠٩/١ (٥١٦)، صحيح مسلم، كتاب المساجد و مواضع الصلاة، باب جواز حمل الصبيان في الصلاة، ٣٨٦/١ (٥٤٣)، السنن الكبرى، النسائي، العمل في الصلاة، ٢٨٣/١ =

قال أبو داود: " وَلَمْ يَسْمَعْ مَخْرَمَةً مِنْ أَبِيهِ، إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا"^(١).

ذكر أبو داود أن مخرمة بن بكير بن عبد الله بن الأشج^(٢)، لم يسمع من أبيه الا حديثا واحدا، من غير أن يبين هذا الحديث هل هو الذي رواه؟ أم أنه حديث آخر، ونقل المزي عن أبي داود أن الحديث الذي سمعه مخرمة من أبيه هو حديث الوتر^(٣). ومخرمة وثقه مالك، وقال عنه أبو حاتم: صالح الحديث^(٤)، وثقه احمد، وقال النسائي: ليس به بأس^(٥)، ضعفه يحيى بن معين وقال لم يسمع من أبيه شيء وإنما يحدث من كتاب^(٦)، وكذا قال احمد أنه لم يسمع من أبيه شيء^(٧)، ونقل حماد الخياط عن مخرمة قوله: لم أسمع من أبي شيئا^(٨)، قال علي بن المديني فلا أظن سمع من أبيه، لعله سمع الشيء اليسير، ولم أجد أحدا بالمدينة يخبرني عن مخرمة أنه كان يقول في شيء: سمعت أبي^(٩)، من الماضي ذكره يتبين أن في سماع مخرمة من

(٥٢٦)، المعجم الكبير، الطبراني، ٤٣٩/٢٢ (١٠٦٩)، المعجم الأوسط، الطبراني، ٥٠/١ (١٤٠).

(١) سنن أبي داود، ٢٤٢/١.

(٢) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٤٦٤/٥ (١٣٦٦).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٢٦/٢٧ (٥٨٢٩).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٣٦٤ - ٣٦٣/٨ (١٦٦٠).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٢٦/٢٧ (٥٨٢٩).

(٦) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٥٦/١، (رواية الدوري)، ٢٣٩/٣ (١١٢١)، ٢٥٤/٣ (١١٩٢).

(٧) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٣١٦/١ (٥٤٥).

(٨) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٣١٦/١ (٥٤٥)، ٥٠/٣ (٤١١٧)، المراسيل، ابن أبي حاتم، ٢٢٠ / (٨٣٠).

(٩) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٨١/٤ (٨٣٨٤).

أبيه خلاف بين أهل العلم، والأشبه بالصواب هو عدم سماعه بدليل قول مخرمة نفسه لم اسمع من أبي شيء، وإنما كان يحدث عن أبيه من كتاب كما تقدم.

الحاصل أن مخرمة ثقة، وحديثه عن أبيه وجادة صحيحة، كان يقول فيما يحدث به منها: عن، ولا يقول حدثني أو سمعت، وهذا هو الذي لا يجوز سواه في الوجادة، وقد عد بعضهم مخرمة لذلك في المدلسين، ولا معنى له وقد تبين وجهه سوى التوسع في الإصطلاح، وروايته عن أبيه متصلة نظراً لعدم الوساطة فيها بين الراوي والمروي عنه، وأنها كتاب الشيخ نفسه وليست نسخة عنه، ولهذا احتج الإمام مسلم في صحيحه برواية مخرمة عن أبيه، نعم في القوة دون السماع، لكن ذلك لا يؤثر بالمكاتبة متصلة وليست سماعاً، فذلك الوجادة الصحيحة^(١)، والله اعلم.

الحديث الرابع:

قال الإمام أبي داود: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ عَامِرِ بْنِ وَائِلَةَ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه، "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي عَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ حَتَّى يَجْمَعَهَا إِلَى الْعَصْرِ، فَيُصَلِّيهِمَا جَمِيعًا، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ، صَلَّى الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ جَمِيعًا، ثُمَّ سَارَ، وَكَانَ إِذَا ارْتَحَلَ قَبْلَ الْمَغْرِبِ، أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يُصَلِّيَهَا مَعَ الْعِشَاءِ، وَإِذَا ارْتَحَلَ بَعْدَ الْمَغْرِبِ، عَجَّلَ الْعِشَاءَ فَصَلَّاهَا مَعَ الْمَغْرِبِ"^(٢).

(١) ينظر: تحرير علوم الحديث، عبد الله الجديع، ١/١٦٤.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين، ٧/٢ (١٢٢٠)، مسند احمد، باب مسند معاذ رضي الله عنه ٤١٦/٣٦ (٢٢٠٩٤)، قال شعيب الارنؤوط: رجاله ثقات، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب السفر، باب ما جاء في الجمع بين الصلاتين، ١/٥٥٤ (٥٥٣)، صحيح ابن حبان، ٤/٤٧٧ (٣٨٠٠)، المزكيات، أبي إسحاق المزكي، ٦٧/٤، سنن الدارقطني، باب الجمع بين الصلاتين في السفر، ٢/٢٤١ (١٤٦٤)، معرفة علوم الحديث للحاكم، ص: ١٩، السنن الكبرى، البيهقي، =

قال الإمام أبو داود: " وَلَمْ يَرَوْ هَذَا الْحَدِيثَ إِلَّا قُتَيْبَةُ وَحْدَهُ " (١).

ذهب الإمام أبو داود الى إعلال هذا الحديث بتفرد قتيبة بن سعيد بإسناد هذا الحديث والمتن ذاته، قال الترمذي بعد رواية هذا الحديث: حسن غريب تفرد به قتيبة لا نعرف أحدا رواه عن الليث غير قتيبة، ثم قال: وحديث الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل، عن معاذ حديث غريب، والمعروف عند أهل العلم حديث معاذ من حديث أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ أن النبي (ﷺ) جمع في غزوة تبوك بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء، رواه قرّة بن خالد وسفيان الثوري ومالك وغير واحد عن أبي الزبير المكي (٢).

وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن هذا الحديث فقال: "لا أعرفه من حديث يزيد، والذي عندي أنه دخل له حديث في حديث"، وصب ما صوبه الترمذي (٣)، وتكلم الحاكم عن هذا الحديث مطولا فقال: هذا حديث رواه أئمة ثقات، وهو شاذ الإسناد والمتن لا نعرف له علة نعلله بها، ولو كان الحديث عند الليث، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل لعلنا به الحديث، ولو كان عند يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الزبير لعلنا به، فلما لم نجد له العلتين، خرج عن أن يكون معلولا، ثم نظرنا، فلم نجد ليزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل رواية، ولا وجدنا هذا المتن بهذه السياقة عند أحد من أصحاب أبي الطفيل، ولا عند أحد ممن رواه عن معاذ بن جبل، عن أبي الطفيل، فقلنا الحديث شاذ، وقد حدثونا عن أبي العباس الثقفي، قال: كان قتيبة بن سعيد يقول

باب الجمع بين الصلاتين في السفر، (٥٥٩٧)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٤٨١/١٤ (٤٣٠٦).

(١) سنن أبي داود، ٧/٢.

(٢) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٥٥٦/١.

(٣) العلل لابن أبي حاتم، ١٣٨/١.

لنا: على هذا الحديث علامة أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيى بن معين، وابن أبي شيبة، وأبي خيثمة حتى عد قتيبة أسامي سبعة من أئمة الحديث، كتبوا عنه هذا الحديث، ثم ذكر الحاكم عن احمد بن حنبل قوله: فأئمة الحديث إنما سمعوه من قتيبة تعجبا من إسناده ومتمته، ثم لم يبلغنا عن واحد منهم أنه ذكر للحديث علة، وقد قرأ علينا أبو علي الحافظ هذا الباب، وحدثنا به، عن أبي عبد الرحمن النسائي، وهو إمام عصره، عن قتيبة بن سعيد، ولم يذكر أبو عبد الرحمن، ولا أبو علي للحديث علة، فنظرنا، فإذا الحديث موضوع، وقتيبة بن سعيد، ثقة، مأمون، ثم نقل عن البخاري يقول: قلت لقتيبة بن سعيد: مع من كتبت عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل؟"، فقال: كتبته مع خالد المدائني، قال: البخاري، وكان خالد المدائني يدخل الأحاديث على الشيوخ^(١)، وهنا نلاحظ ان الحاكم حكم على الإسناد بالشذوذ؛ لأنه لم يجد ليزيد بن حبيب رواية عن أبي الطفيل، ولم يقف على متن بهذا السياق عند احد من اصحاب الطفيل، وبلا عن احد الرواة عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، ثم حكم الحاكم على الحديث بالشذوذ، ثم حكم عليه بالوضع، وهذا حكم لم أقف فيما بحثت من مصادر على من وافقه في ذلك، بل رد عليه بعض أهل العلم ومنهم ابن القيم حيث قال: وحكمه بالوضع على هذا الحديث غير مسلم، فإن أبا داود رواه عن يزيد بن خالد بن عبد الله بن موهب الرملي، حدثنا المفضل بن فضالة، عن الليث بن سعد، عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ فذكر الحديث، فهذا المفضل قد تابع قتيبة، وإن كان قتيبة أجل من المفضل وأحفظ لكن زال تفرد قتيبة به^(٢)، وهنا نرى ابن القيم رد على الحاكم بقضية الحكم بالوضع على هذا الحديث ولم

(١) ينظر: معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص: ١١٩.

(٢) ينظر: زاد المعاد، ابن القيم، ١/٤٦٠ - ٤٦١.

يسلم له، والحكم بالوضع قد يكون فيه نوع شدة ولا يسلم له كما قال ابن القيم، وذكر ابن القيم ان لقنتيبة متابع ولم يتفرد به، وفي الحقيقة قوله محل نظر، لجملة أمور منها: ١- قوله أن المفضل تابع قنتيبة غير مسلم له ذلك أن المفضل والليث رووا الحديث عن هشام بن سعد، عن أبي الزبير، عن أبي الطفيل، عن معاذ^(١)، فيما روى قنتيبة الحديث عن الليث، فالذي تابع قنتيبة هنا هو الرملي، هذا إن كان يمكن اعتبار هذه متابعة.

٢- الرملي رواه عن المفضل عن الليث والمفضل بن فضالة عن هشام عن أبي الزبير عن أبي الطفيل عن معاذ، فيما رواه قنتيبة عن الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن الطفيل عن معاذ، وهنا يتضح اختلاف جلي في الاسناد.

ولذلك استغرب الترمذي حديث قنتيبة عن يزيد بن أبي حبيب، وذكر أن المعروف انما هو من طريق أبي الزبير، ووافقه على ذلك أبو حاتم الرازي كما تقدم، وقد يعتذر لقنتيبة بما ذكره الحاكم عن البخاري أن سأل قنتيبة: مع من كتبت هذا الحديث فقال أنه سمعه مع خالد المدائني، وأن خالدا هذا كان يدخل الاحاديث على الشيخ كما قال البخاري^(٢).

(١) الرواية من هذا الطريق اخرجها أبو داود، قال: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُوَهَّبِ الرَّمْلِيِّ الهمداني، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ فَضَالَةَ، وَاللَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ أَبِي الطُّفَيْلِ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ إِذَا زَاغَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ، جَمَعَ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ، وَإِنْ يَرْتَحِلُ قَبْلَ أَنْ تَزِيغَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الظُّهْرَ، حَتَّى يَنْزِلَ لِلْعَصْرِ، وَفِي الْمَغْرِبِ مِثْلُ ذَلِكَ، إِنْ غَابَتِ الشَّمْسُ قَبْلَ أَنْ يَرْتَحِلَ، جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَإِنْ يَرْتَحِلُ قَبْلَ أَنْ تَغِيِبَ الشَّمْسُ، أَخَّرَ الْمَغْرِبَ حَتَّى يَنْزِلَ لِلْعِشَاءِ ثُمَّ جَمَعَ بَيْنَهُمَا، سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الجمع بين الصلاتين، ٥/٢ (١٢٠٨).

(٢) قال الذهبي: هذا التقرير يؤدي إلى أن الليث كان يقبل التلقين، ويروي ما لم يسمع، وما كان كذلك، بل كان حجة منتثبا، وإنما الغفلة وقعت فيه من قنتيبة، وكان شيخ صدق، قد روى نحو من مئة ألف، فيغتفر له الخطأ في حديث واحد. ينظر: سير اعلام النبلاء، الذهبي، ٢٤/١١.

وقال الخطيب البغدادي: لم يرو حديث يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الطفيل أحد عن الليث غير قتيبة، وهو منكر جدا من حديثه، ويروون أن خالد المدائني أدخله على الليث، وسمعه قتيبة معه^(١)، قال المنذري: وخالد هذا هو أبو الهيثم خالد ابن القاسم المدائني، متروك الحديث، وقال ابن عدي: له عن الليث بن سعد غير حديث منكر، والليث بريء من رواية خالد عنه تلك الأحاديث^(٢)، وذكر ابن عبد الهادي ان الحديث رواه قره بن خالد وسفيان الثوري ومالك بن أنس وغير واحد من الأئمة عن أبي الزبير المكي، وأن هذا هو المحفوظ^(٣)، قال ابن رجب: وهو غريب جداً، فاستنكره الحفاظ^(٤).

وقد حكم الذهبي على هذا الحديث بأنه منكر لتفرد قتيبة به^(٥).

والذي يبدو ان قتيبة قد دخل عليه الحديث من طريق أبي الزبير، وظنه من حديث يزيد بن أبي حبيب، فنسب حديث أبي الزبير ليزيد بن أبي حبيب، وهذا ما أشار إليه أبو حاتم الرازي، والله اعلم.

الحديث الخامس:

قال الإمام أبي داود: حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، عَنْ رَبِيعَةَ يَعْنِي ابْنَ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي إِدْرِيسَ الْخَوْلَانِيِّ، عَنْ أَبِي مُسْلِمِ الْخَوْلَانِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي الْحَبِيبُ الْأَمِينُ أَمَا هُوَ إِلَيَّ فَحَبِيبٌ، وَأَمَا هُوَ عِنْدِي فَأَمِينٌ عَوْفُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعَةً، أَوْ ثَمَانِيَةً، أَوْ تِسْعَةً، فَقَالَ: "أَلَا تُبَايِعُونَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ؟" وَكُنَّا حَدِيثَ عَهْدٍ بِبَيْعَةٍ، قُلْنَا: قَدْ بَايَعْنَاكَ، حَتَّى

(١) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٤٨١/١٤.

(٢) ينظر: مختصر سنن أبي داود، المنذري، ٣٤٩/١.

(٣) ينظر: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ابن عبد الهادي، ٥٣٧/٢ - ٥٣٨.

(٤) ينظر: العلل، ابن رجب، ٧٠٢/٢.

(٥) ينظر: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، الذهبي، ٢٧٤/٢.

قَالَهَا ثَلَاثًا، فَبَسَطْنَا أَيْدِينَا فَبَايَعْنَاهُ، فَقَالَ قَائِلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا قَدْ بَايَعْنَاكَ، فَعَلَامَ نُبَايِعُكَ؟ قَالَ: "أَنْ تَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَتُصَلُّوا الصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ، وَتَسْمَعُوا وَتُطِيعُوا"، وَأَسْرَّ كَلِمَةً خَفِيَّةً، قَالَ: "وَلَا تَسْأَلُوا النَّاسَ شَيْئًا"، قَالَ: فَلَقَدْ كَانَ بَعْضُ أَوْلِيكَ النَّفْرِ يَسْقُطُ سَوْطُهُ فَمَا يَسْأَلُ أَحَدًا أَنْ يُنَاوِلَهُ إِيَّاهُ^(١).

قال أبو داود: "حَدِيثُ هِشَامٍ لَمْ يَرَوْهُ إِلَّا سَعِيدٌ"^(٢).

بعد ان ساق أبو داود هذا الحديث ذكر ان هذا مما تفرد به سعيد بن عبد العزيز التنوخي، اذ لم يشاركه احد في الرواية عن ربيعة به، رواه عن سعيد التنوخي عدد من الرواة:

- ١- الوليد بن مسلم كما عند المصنف، وابن ماجه^(٣)، وأبي نُعَيْم^(٤).
- ٢- مروان بن محمد الدمشقي كما عند مسلم^(٥)، والبزار^(٦)، والبيهقي^(٧).
- ٣- عبد الأعلى بن مسهر أبو مسهر الدمشقي كما عند ابن زنجويه^(١)، وأبي زرعة الدمشقي^(٢)، والرويانى^(٣)، والطبراني^(٤)، وأبي نُعَيْم الاصبهاني^(٥).

(١) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب كراهية المسألة، ١٢١/٢ (١٦٤٢)، الاموال لابن زنجويه، ١١١٥/٣ (٢٠٦٥)، صحيح مسلم، كتاب الزكاة، باب كراهية المسألة للناس، ٧٢١/٢ (١٠٤٣)، سنن ابن ماجه، باب البيعه، ١٢٤/٤-١٢٥ (٢٨٦٧)، الفوائد المعللة لابي زرعة الدمشقي، ٨٠/٦٩، مسند البزار، ١٩٣/٧ (٢٧٦٤)، السنن الكبرى، النسائي، البيعة على ترك مسألة الناس، ١٧٤/٧ (٧٧٣٥)، مسند الرويانى، ٣٩٥/١ (٦٠٢)، المعجم الكبير للطبراني، ٣٩/١٨ (٦٧)، المستخرج لابي نُعَيْم الاصبهاني، ١١٠/٣ (٢٣٢٦)، السنن الكبرى، البيهقي، باب كراهية السؤال والترغيب في تركه، ٣٨٩/٨ (٧٩٥١).

(٢) سنن أبي داود، ١٢١/٢.

(٣) سنن ابن ماجه، (٢٨٦٧).

(٤) المستخرج لابي نُعَيْم الاصبهاني، (٢٣٢٦).

(٥) صحيح مسلم، (١٤٠٣).

(٦) مسند البزار، (٢٧٦٤).

(٧) السنن الكبرى، (٧٩٥١).

ثلاثتهم عن سعيد بن عبد العزيز التنوخي به، وسعيد التنوخي وثقه ابن معين وأبو حاتم الرازي، وقال: لا أقدم في بلاد الشام بعد الاوزاعي على سعيد بن عبد العزيز أحداً^(١).

قلت مما يستفاد هنا أن تفرده هنا لا يضر، إذ لم يخالفه من هو مثله أو أحفظ منه، والحديث صحيح، في صحيح مسلم، والله اعلم.

الحديث السادس:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، قَالَ: قَدِمَ عَبَادُ بْنُ كَثِيرٍ الْمَدِينَةَ، فَمَالَ إِلَى مَجْلِسِ الْعَلَاءِ، فَأَخَذَ بِيَدِهِ، فَأَقَامَهُ، ثُمَّ قَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّ هَذَا يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (ﷺ) قَالَ: "إِذَا انْتَصَفَ شَعْبَانُ، فَلَا تَصُومُوا"^(٧).

(١) الاموال، (٢٠٦٥).

(٢) الفوائد المعللة، (٦).

(٣) مسند الروياني، (٦٠٢).

(٤) المعجم الكبير للطبراني، (٦٧).

(٥) مستخرج أبي نعيم الاصبهاني، (٢٣٢٦).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤٣/٤ (١٨٤).

(٧) سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب في كراهية ذلك، ٣٠٠/٢-٣٠١ (٢٣٣٧)، مصنف عبد الرزاق، ١٦١/٤ (٧٣٢٥)، مصنف ابن أبي شيبة، ٢٨٤/٢ (٩٠٢٦)، مسند احمد، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ٤٤١/١٥ (٩٧٠٧)، وقال شعيب الارنؤوط: اسناده صحيح على شرط مسلم، مسند الدارمي، ١٠٨٧/٢ (١٧٨١)، سنن ابن ماجه، باب ما جاء في النهي أن يتقدم رمضان بصوم إلا من صام صوما فوافقه، ٥٦٤/٢ (١٦٥١)، سنن الترمذي، الترمذي، باب ما جاء في كراهية الصوم في النصف الباقي من شعبان لحال رمضان، ١٠٧/٢ (٧٣٨)، وقال: حديث حسن صحيحو السنن الكبرى، النسائي، كتاب الصيام، باب صيام شعبان، ٢٥٤/٣ (٢٩٢٣)، مستخرج أبي عوانه، ٣٤٨/٧ (٢٩١٤). المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر المالكي، ٢٩١/٦ (٢٦٥٤)، صحيح ابن حبان، ٣٥٨/٨ (٣٥٩١)، الفوائد لابي بكر الشافعي، ٤٩٠/١ (٦٠١)، الكامل في

قال أبو داود: " لم يَجِيءُ بِهِ غَيْرُ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ " (١).

أشار الإمام أبو داود الى ان هذا الحديث تفرد به العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه، ولم يجيء به غيره، وهذا ما ذكره النسائي حيث قال: لا نعلم احدا روى هذا الحديث غير العلاء بن عبد الرحمن (٢)، والعلاء بن عبد الرحمن قال فيه ابن معين صالح الحديث (٣)، مرة، وقال لا بأس به (٤) مرة ثانية، وقال ليس حديثه بحجة، وليس بذاك ولم يزل الناس يتقون حديثه (٥) مرة أخرى، وثقه احمد (٦)، قال عنه أبو حاتم: صالح، وقال أبو زرعة: ليس باقوى ما يكون (٧)، وثقه الترمذي (٨)، وقال النسائي: ليس به بأس (٩). وقال الذهبي: صدوق (١٠)، وقال ابن حجر: صدوق ربما وهم (١١)، والعلاء بن عبد الرحمن ممن اخرج لهم الإمام مسلم في صحيحه في أكثر من موضع (١).

الضعفاء، ابن عدي، ٢٢٠/٢ (٢٨١)، الفوائد لابي الحسن السكري، ٧١/٧١، معجم ابن المقرئ، ٦٠/١ (٩٦)، سنن الدارقطني، باب القبلة للصائم، ١٦٩/٣ (٢٣١٢)، السنن الكبرى، البيهقي، باب الخبر الذى ورد في النهى عن الصيام إذا انتصف شعبان، ٤٣٤/٨ (٨٠٣٨) (٨٠٣٩)، ترتيب الامالي للشجري، ١٤٥/٢ (١٩٠١).

(١) سنن أبي داود، ٣٠١/٢.

(٢) السنن الكبرى، النسائي، ٢٥٤/٣.

(٣) ينظر: من كلام يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، ١٠٧ / (٣٣٨).

(٤) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ١٧٣/١ (٦٢٣).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٥٧/٦ (١٩٧٤).

(٦) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٤٨٢/٢ (٣١٧١)، سؤالات أبي داود للإمام احمد، ٢١٧ / (١٨٧).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٥٧/٦-٣٥٨ (١٩٧٤).

(٨) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٨٧/٨ (٣٣٦).

(٩) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥٢٣/٢٢ (٤٥٧٧).

(١٠) ينظر: من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي، ١٣٩ / (٢٥٠).

(١١) ينظر: تقريب التهذيب، ٤٣٥ / (٥٢٤٧).

مناقشة التفرد: العلاء بن عبد الرحمن تفرد بهذا الحديث، ولم يتابعه احد من الرواة، ولم يأت له شاهد يعتبر به، والعلماء اختلفوا في توثيقه، ذكر الإمام ابو داود أن عبد الرحمن بن مهدي لا يحدث بهذا الحديث، فسأل احمد عن سبب ذلك؟ فقال: لأنه كان عنده أن النبي (ﷺ) كان يصل شعبان برمضان، وقال عن النبي (ﷺ) خلفه، وعقب أبو داود أن هذا عنده ليس خلفه^(٢)، وكان احمد يقول: العلاء ثقة لا ينكر من حديثه الا هذا^(٣) أي: تفرد به، والحديث أنكره ابن معين^(٤)، وأبي زرعة الرازي^(٥).

وقال الترمذي: حديث حسن صحيح^(٦)، قال ابن رجب: "واختلف العلماء في صحة هذا الحديث ثم في العمل به: فأما تصحيحه فصحه غير واحد منهم الترمذي وابن حبان والحاكم والطحاوي وابن عبد البر وتكلم فيه من هو أكبر من هؤلاء وأعلم وقالوا: هو حديث منكر منهم الرحمن بن المهدي والإمام أحمد وأبو زرعة الرازي والأثرم وقال الإمام أحمد: لم يرو العلاء حديثاً أنكر منه"^(٧)، ونقل ابن رجب عن الطحاوي الاجماع على ترك العمل بهذا الحديث^(٨).

وتجدر الإشارة إلى ان السخاوي ذكر أن لحديث العلاء شاهد عند الطبراني في الأوسط وغيره، من غير جهة العلاء، فأخرجوه من جهة المنكر بن محمد عن أبيه

(١) ينظر: رجال صحيح مسلم، ابن منجويه، ٦٣/٢ (١١٥٨)، وقد ذكر المواضع التي اخرج له بها الإمام مسلم.

(٢) ينظر: سنن أبي داود، ٣٠١/٢.

(٣) ينظر: نصب الراية، الزيلعي، ٤٤١/٢.

(٤) ينظر: سبل السلام، الصنعاني، ٦٤٢/٢.

(٥) ينظر: أجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي، ٣٨٨/٢.

(٦) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ١٠٧/٢.

(٧) لطائف المعارف، ابن رجب الحنبلي، ص: ١٣٥.

(٨) ينظر: شرح علل الترمذي، ابن رجب، ٣٣٢/١.

عن عبد الرحمن والد العلاء^(١)، والحديث أخرجه ابن الاعرابي^(٢)، والطبراني^(٣)، والبيهقي^(٤)، قال الطبراني عقب إخراج هذا الحديث: "لم يرو هذا الحديث عن محمد بن المنكدر، إلا ابنه المنكدر، تفرد به: ابنه عبد الله^(٥)، الحديث ساقه الطبراني من طريق شيخه احمد بن محمد بن نافع، عن عبد الله بن محمد به، وهذا إسناد لا يصلح للاعتبار لأنه يحوي مجاهيل وضعفاء واولهم شيخ الطبراني، إذ قال عنه الذهبي: لا ادري من ذا، ذكره ابن الجوزي وقال اتهموه^(٦)."

قال ابن العجمي: الظاهر من كلام ابن الجوزي إنهم اتهموه بالوضع، ولكان بالكذب لقيدها^(٧).

وقال فيه ابن حجر ما قاله الذهبي^(٨)، وعبد الله بن المنكدر، قال فيه الذهبي: (فيه جهالة)^(٩)، وفي الإسناد المنكدر بن محمد وثقه احمد، وقال ابن معين ليس بشيء، وقال أبو حاتم: كان رجلا صالحا لا يقيم الحديث، كثير الخطأ، لم يكن

(١) ينظر: المقاصد الحسنة، السخاوي، ٨٢ / (٥٥).

(٢) المعجم لإبن الاعرابي، ٦٠٦/٢ (١١٩٨).

(٣) المعجم الاوسط، الطبراني، ٢٦٤/٢ (١٩٣٦). والحديث قال الطبراني:

حدثنا أحمد بن محمد بن نافع قال: نا عبيد الله بن عبد الله المنكدري قال: حدثني أبي، عن أبيه، عن جده، عن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إذا انتصف شعبان فأفطروا»، قال الطبراني: لم يرو هذا الحديث عن محمد بن المنكدر، إلا ابنه المنكدر، تفرد به: ابنه عبد الله "

(٤) الخلافيات، البيهقي، ٢١/٥ (٣٤٨٩).

(٥) المعجم الاوسط، الطبراني، ٢٦٤/٢.

(٦) ميزان الاعتدال، الذهبي، ١٤٦/١ (٥٦٨).

(٧) ينظر: الكشف الحثيث، ابن العجمي، ٦٠/١ (١٠٦).

(٨) ينظر: لسان الميزان، ابن حجر، ٦٣٤/١ (٧٨٠).

(٩) المغني في الضعفاء، الذهبي، ٣٥٩/١ (٣٣٨٥).

بالحافظ لحديث أبيه، وقال أبو زرعة: ليس بقوي^(١)، قال ابن حبان: يأتي بأشياء لا أصل لها عن أبيه توهما، فلما ظهر ذلك في روايته بطل الاحتجاج بأخباره^(٢)، وبهذا يتضح بشكل جلي ان هذا الإسناد لا يصلح ليكون شاهدا معتبرا لحديث العلاء، ولقد جاء الحديث من طريق ابراهيم بن أبي يحيى عن محمد بن المنكدر عن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً^(٣)، وهذا الإسناد علته ابراهيم بن أبي يحيى إذ قال فيه ابن معين أنه كذاب^(٤)، وقال البخاري: منكر الحديث^(٥)، وقال أبو إسحاق الجوزجاني: لا يشتغل بحديثه^(٦).

ومما يستفاد منه هنا القول أن ما ذكره الإمام أبو داود بان هذا الحديث تفرد به العلاء هو الأقرب للصواب، والله اعلم.

الحديث السابع:

قال الإمام أبو داود: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، قَالَ: كَتَبْتُ إِلَى نَافِعٍ أَسْأَلُهُ عَنْ دُعَاءِ الْمُشْرِكِينَ عِنْدَ الْقِتَالِ، فَكَتَبَ إِلَيَّ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ، وَقَدْ أَغَارَ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ عَلَى بَنِي الْمُصْطَلِقِ وَهُمْ غَارُونَ وَأَنْعَامُهُمْ تُسْقَى عَلَى الْمَاءِ، فَقَتَلَ مَقَاتِلَهُمْ وَسَبَى سَبْيَهُمْ، وَأَصَابَ يَوْمَئِذٍ جُوَيْرِيَةَ بِنْتَ الْحَارِثِ، حَدَّثَنِي بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ وَكَانَ فِي ذَلِكَ الْجَيْشِ^(٧).

(١) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤٠٦/٨ (١٨٦٥)، ونقل مغطاي أن الإمام احمد قال فيه: كثير الخطأ، ينظر: اكمال تهذيب الكمال، ٣٧٧/١١ (٤٧٥٣).

(٢) ينظر: المجروحين لابن حبان، ٢٤/٣ (١٠٦٢).

(٣) المعجم لابن الاعرابي، ٦٠٦/٢ (١١٩٨)، الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٣٦٦/١.

(٤) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٦٥/٣ (٧٢١).

(٥) ينظر: التاريخ الاوسط، البخاري، ١٢٩/٢ (٢٠٤٤).

(٦) ينظر: احوال الرجال، أبي إسحاق الجوزجاني، ٢١٨/٢ (٢١٢).

(٧) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في دعاء المشركين، ٤٢/٣ (٢٦٣٣)، مسند الشافعي،

٣٢/٤ (١٧٤١)، سنن سعيد بن منصور، ٢٢٩/٢ (٢٤٨٤)، مصنف ابن أبي شيبة، ٣٥٧/١٨

قال أبو داود: " رَوَاهُ ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ نَافِعٍ، وَلَمْ يُشْرِكْهُ فِيهِ أَحَدٌ " (١).

قول الإمام أبو داود أن هذا الحديث تفرد به عبد الله بن عون، ولم يشركه احدا في الرواية عن نافع مولى عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وعند تتبع طرق الحديث لم اقف فيما بحثت من مصادر على من شارك ابن عون في الرواية المذكورة، ولذلك يكون تفرده مطلقاً.

وقد رواها عن ابن عون عدد من الرواة هم: عمر بن حبيب (٢)، وعيسى بن يونس (٣)، وإسماعيل بن عليه (٤)،

ومعاذ بن معاذ بن نصر العنبري (٥)، ويزيد بن هارون (٦)، وعبد الله بن المبارك (٧)، وسليم بن أخضر (٨)، والمعتمر بن سليمان (٩)، وعلي بن بكار (١٠)، والنضر

(٣٥٢٨١)، مسند احمد، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنه ، ٤٦٤/٨ (٤٨٥٧)، وفي: ٤٧٧/٨ (٤٨٧٣)، وفي: ١٣١/٩ (٥١٢٤)، صحيح البخاري، كتاب العتق، باب من ملك من العرب رقيقاً فوهب وباع، ١٤٨/٣ (٢٥٤١)، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم دعوة الإسلام، من غير تقدم الإعلام بالإغارة، ١٣٥٦/٣ (١٧٣٠)، مسند البزار، ٢١٥/١٢ (٥٩١٤)، مستخرج أبي عوانة، ١٦٣/١٤ (٦٩٧٧) (٦٩٧٨)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٢٠٩/٣ (٥٠٩٧)، ناسخ الحديث ومنسوخه، ابن شاهين، ٣٧٢/ (٤٦٨) (٤٧٠)، وفي: ٣٧٣/ (٤٧١)، السنن الكبرى، البيهقي، باب من يبدأ بجهاده من المشركين، ١٣٠/١٨ (١٧٩٤٠).

(١) سنن أبي داود، ٤٢/٣.

(٢) مسند الشافعي (١٧٤١).

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، (٣٥٢٨١).

(٤) سنن سعيد بن منصور، (٢٤٨٤)، مسند احمد (٥١٢٤)، سنن أبي داود، (٢٦٣٣).

(٥) مسند احمد، (٤٨٥٧).

(٦) المصدر نفسه، (٤٨٧٣).

(٧) صحيح البخاري، (٢٥٤١).

(٨) صحيح مسلم، (١٧٣٠)، السنن الكبرى للبيهقي (١٧٩٤٠).

بن شميل^(٣)، وسفيان الثوري^(٤)، محمد بن عبد الله بن المثنى^(٥)، وعبد الله بن فروخ^(٦)، وأبي إسحاق الضرير^(٧)، جميعهم عن عبد الله بن عون عن نافع به، من غير أن يشرك ابن عون احد في الرواية عن نافع مولى ابن عمر. ومما يستفاد هنا أن الحديث في الصحيحين وأن رواته ثقات فلا يضر تفرد الراوي الثقة، والله اعلم.

الحديث الثامن:

قال أبو داود: حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ إِبرَاهِيمَ، وَمُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ، قَالَا: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ الْحَسَنِ، عَنْ سَمُرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَقَالَ مُوسَى: فِي مَوْضِعٍ آخَرَ عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ فِيمَا يَحْسِبُ حَمَّادُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَنْ مَلَكَ ذَا رَجْمٍ مَحْرَمٍ فَهُوَ حُرٌّ"^(٨).

(١) مسند البزار، (٥٩١٤).

(٢) مستخرج أبي عوانة، (٦٩٧٧).

(٣) مستخرج أبي عوانة، (٦٩٧٨).

(٤) ناسخ الحديث ومنسوخه لابن شاهين، (٤٧١).

(٥) المصدر نفسه، (٤٦٨).

(٦) المصدر السابق، (٤٧٠).

(٧) شرح معاني الآثار، (٥٠٩٧).

(٨) سنن أبي داود، كتاب العتق، باب فيمن ملك ذا رجم محرم، ٢٦/٤ (٣٩٤٩)، مسند أبو داود الطيالسي، ٢٢٧/٢ (٩٥٢)، مسند احمد، مسند سمرة بن جندب ﷺ، ٣٣٨/٢٣ (٢٠١٦٧)، وفي: ٣٧٧/٢٣ (٢٠٢٢٧)، سنن ابن ماجه، باب من ملك ذا رجم محرم فهو حر، ٥٦٦-٥٦٥/٣ (٢٥٢٤)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الأحكام عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء فيمن ملك ذا رجم محرم، ٣٩/٣ (١٣٦٥)، وقال: هذا حديث لا نعرفه مسندا، إلا من حديث حماد بن سلمة، مسند البزار، ٤١٧/١٠ (٤٥٦٥)، السنن الكبرى، النسائي، من ملك ذا رجم محرم، ١٤-١٣/٥

قال أبو داود: "وَلَمْ يُحَدِّثْ ذَلِكَ الْحَدِيثَ إِلَّا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ وَقَدْ شَكَّ فِيهِ" (١).
 قول الإمام أبي داود أن هذا الحديث من هذا الطريق مرفوعاً لم يحدث به
 إلا حماد بن سلمة، قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه مسنداً، إلا من حديث حماد (٢).
 قال الخطابي: مراد أبي داود أن هذا الحديث ليس بمتصل (٣)؛ لأنه شك فيه
 من ناحية، ومن ناحية أخرى أورد طريقاً ذكر فيه: عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة،
 عن الحسن البصري وجابر بن زيد قولهما، أي مرسلًا، ثم قال أبو داود: سعيد أحفظ
 من حماد (٤).

وعند تتبع الطرق التي ورد منها هذا الحديث نجد اختلافًا واسعاً، بل قد لا
 يكون هناك مبالغة إن قيل إن في الطرق اضطراباً، فمرة رواه حماد مسنداً من حديث
 سمرة، وشك فيه كما قال أبو داود، وكل من رواه عن حماد: قال عن حماد، عن قتادة،
 عن الحسن، عن سمرة مرفوعاً، خلا محمد بن بكر البرساني قال: عن حماد، عن قتادة،
 وعاصم الاحول، عن الحسن عن سمرة رضي الله عنه مرفوعاً، قال الترمذي: ولا أعلم احداً ذكر
 حديث حماد عن عاصم عن الحسن عن سمرة غير محمد بن بكر البرساني (٥).

(١) (٤٨٧٨) (٤٨٧٩) (٤٨٨٠)، المنتقى لابن الجارود، ٢٤٤ / (٩٧٣)، شرح معاني الآثار،
 الطحاوي، ١٠٩/٣ (٤٧٠٠)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ١٣ / ٤٤٢ (٥٤٠١)، المعجم الكبير،
 الطبراني، ٢٠٥/٧ (٦٨٥٢)، السنن الكبرى، البيهقي، باب من يعتق بالملك، ٣٦٠/٢١
 (٢١٤٤٤).

(١) سنن أبي داود، ٢٦/٤.

(٢) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٣٩/٣.

(٣) ينظر: معالم السنن، الخطابي، ٧٢/٤.

(٤) ينظر: سنن أبي داود، ٢٧/٤ (٣٩٥١) (٣٩٥٢).

(٥) ينظر: العلل الكبير للترمذي، ٣٩/٣، ومحمد بن بكر قال عنه الذهبي: ثقة صاحب حديث.
 ينظر: الكاشف، ١٦٠/٢ (٤٧٤٦).

وجاء الحديث موقوفاً على عمر بن الخطاب رضي الله عنه، حدث به عن عمر قتادة^(١)، ومعلوم أن قتادة لم يدرك عمر رضي الله عنه .

وجاء عن عمر رضي الله عنه موقوفاً من غير طريق قتادة، رواه ابن أبي ليلى عن رجل عن عمر^(٢)، ورواه أبي عوانة وحماد بن سلمة، عن مطر، عن الحكم عن عمر رضي الله عنه (٣) .

ورواه عبد الرزاق عن معمر عن الزهري^(٤) .

ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري^(٥) .

ورجح الإمام أبو داود مرسل الحسن البصري، حيث قال بعد رواية سعيد عن قتادة عن الحسن: سعيد بن أبي عروبة أحفظ من حماد^(٦) .

وجاء الحديث من طريق ضمرة بن ربيعة عن الثوري، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً^(٧)، لكنه حديث مُتَكَلِّم فيه، أنكره أحمد ورده رداً شديداً وقال لو قال رجل أن هذا كذب لما كان مخطئاً^(٨) .

(١) مصنف عبد الرزاق، ١٨٣/٩ (١٦٨٥٦)، سنن أبي داود، ٢٦/٤ (٣٩٥٠)، السنن الكبرى للنسائي، ١٥/٥ (٤٨٨٣) .

(٢) مصنف عبد الرزاق، ١٨٣/٩ (١٦٨٥٧) .

(٣) السنن الكبرى، النسائي، ١٧/٥ (٤٨٨٧) (٤٨٨٩) .

(٤) مصنف عبد الرزاق، ١٨٣/٩ (١٦٨٥٥) .

(٥) سنن أبي داود، ٢٦/٤ (٣٩٥١) (٣٩٥٢) وقال فيه: عن الحسن وجابر بن زيد .

(٦) ينظر: المصدر نفسه .

(٧) سنن ابن ماجه، ٥٦٦/٣ (٢٥٢٥)، مسند البزار، ٢٩٦/١٢ (٦١٣٠)، السنن الكبرى، النسائي،

١٣/٥ (٤٨٧٧)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ١٠٩/٣ (٤٦٩٩) .

(٨) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٤/٤٦١ (٨٠٤) .

قال النسائي: حديث منكر^(١)، ونقل ابن خلفون عن الترمذي قوله: تفرد
ضمرة بهذا الحديث عن الثوري، ولم يتابعه عليه أحد من أصحاب الثوري وهو حديث
خطأ عند أهل الحديث^(٢)، وقال البيهقي: وهم فاحش، والمحفوظ بهذا الإسناد حديث
النهي عن بيع الولاء، وعن هبته، وضمرة بن ربيعة لم يحتج به صاحبنا الصحيح^(٣).

وحديث سُمرة أشار إلى ضعفه البخاري، وقال ابن المديني منكر، كذا قال
المنذري^(٤)، وقال ابن القيم ان لهذا الحديث خمس علل:

إحداها: تفرد حماد بن سلمة به، فإنه لم يحدث به غيره.

الثانية: أنه قد اختلف فيه حماد وشعبة عن قتادة، فشعبة أرسله وحماد
وصله، وشعبة شعبة^(٥).

الثالثة: أن سعيد بن أبي عروبة خالفهما، فرواه عن قتادة عن عمر بن
الخطاب رضي الله عنه.

الرابعة: أن محمد بن بشر رواه عن معاذ عن أبيه عن قتادة عن الحسن، وقد
ذكر أبو داود هذين الأثرين.

الخامسة: الاختلاف في سماع الحسن^(٦) من سُمرة^(١).

(١) السنن الكبرى، النسائي، ١٣/٥.

(٢) ينظر: المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ابن خلفون، ٢٦٥/ (٢٣١).

قال ابن القطان: وقال بعض المتأخرين: ليس انفراد ضمرة علة فيه؛ لأن ضمرة ثقة.
والحديث صحيح إذا أسنده ثقة، ولا يضره انفراده به، ولا إرسال من أرسله، ولا توقيف من وقفه.
انتهى كلامه. وهذا هو الصواب. ينظر: بيان الوهم والايهام، ٤٣٧/٥.

(٣) ينظر: نصب الراية، الزيلعي، ٢٧٩/٣.

(٤) ينظر: مختصر سنن أبي داود للمنذري، ٦٢٩/٢ (٣٩٤٩).

(٥) كذا جاء في الاصل، والصواب ان سعيد هو من خالف حماد وليس شعبة. ينظر: حديث

(٣٩٥١) (٣٩٥٢)، سنن أبي داود.

(٦) ذكر ابن معين أن الحسن لم يلق سُمرة. ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم، ٣٣/١ (٩٦).

والفائدة هنا أن ذكر أبو داود لتفرد حماد إنما هو لإعلال الحديث وهو
الاشبه بالصواب، والله اعلم.

(١) تهذيب السنن، ابن القيم، ٣/٣٢ - ٣٣ (٣٧٩٤).

المبحث الثاني

فوائد متعلقة بالانقطاع وعدم السماع

قبل البدء ببيان بعض الفوائد الحديثية المذكورة في كتاب السنن لأبي داود، ينبغي التعريف على وجه الاختصار والإيجاز ببعض المصطلحات المتعلقة بهذا المبحث عند أهل الحديث، وهي: الحديث المتصل، والمرسل، والمنقطع.

أولاً: الحديث المتصل: ويقال له: الموصول، ويراد به عند الإطلاق المرفوع والموقوف^(١)، وهذا الذي اتصل إسناده، فكأن كل واحدٍ من رواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهي إلى منتهاه^(٢).

ثانياً: الحديث المرسل: ذكر الحاكم أن علماء الحديث لم يختلفوا في أن الحديث المرسل هو الذي يرويه المحدث بأسناد متصل إلى التابعي فيقول التابعي: قال رسول الله ﷺ^(٣)، قال ابن الصلاح: وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير، الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم، والمشهور: التسوية بين التابعين

(١) الحديث المرفوع: والحديث المرفوع، هو: ما أضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، ولا يقع مطلقاً غير ذلك.

والحديث الموقوف: ما يروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم ونحوها، فيوقفه عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ، هذا إذا أطلق كان مختصاً بالصحابي، وقد يستعمل إلى غيرهم، فيقال: هذا حديث وقفه فلان على فلان. ينظر: المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، بدر الدين الحموي الشافعي، ص: ٤٠.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص: ٤٤، مشيخة القزويني، ص: ٩٩، الخلاصة في معرفة الحديث، شرف الدين الطيبي، ص: ٥٠.

(٣) ينظر: معرفة علوم الحديث، الحاكم، ص: ٢٥، الغرامية في مصطلح الحديث، أبي العباس الأشبيلي، ص: ٣٤.

أجمعين في ذلك ﷺ^(١)، وقال بعض أهل العلم فيه: ما سقط من آخره وهو ذكر الصحابي، فيجاء عن التابعي قوله: قال رسول الله (ﷺ)، أو سقط ذكر التابعي في الموقوف، بأن يقول تبع التابعي: قال ابن عمر رضي الله عنهما، كذا، والأول يطلق عليه: المرسل المرفوع، والثاني: المرسل الموقوف^(٢)، وقال آخرون: المرسل ما رفعه التابعي الكبير إلى النبي (ﷺ)، وهذا معنى قوله أو قيده بالكبير، أي بالكبير من التابعين، فهذه الصورة لا خلاف فيها، وأما مراسيل صغار التابعين، فإنها لا تسمى مرسلات على هذا القول، بل هي منقطة هكذا حكاه ابن عبد البر عن قوم من أهل الحديث، وقال آخرون: إنه ما سقط راو من إسناده، فأكثر، من أي موضع كان، وعلى هذا الوصف يدخل مرسل التابعي الصغير في المنقطع ضمناً، ويكون المرسل بمعنى المنقطع ولا عكس، قال ابن الصلاح والمعروف في الفقه وأصوله أن ذلك يسمى مرسلًا وبه قطع الخطيب، قال الخطيب إلا أن أكثر ما يوصف بالإرسال من حيث الاستعمال ما رواه التابعي عن النبي (ﷺ)^(٣).

ثالثاً: الحديث المنقطع: قال الحافظ العراقي: اختلف في صورة الحديث

المنقطع وبيان حده، فالمشهور: أنه ما سقط من رواه راو واحد غير الصحابي، وحكى ابن الصلاح عن الحاكم وغيره من أهل الحديث: أنه ما سقط منه قبل الوصول إلى التابعي شخص واحد، وإن كان أكثر من واحد سمي: معضلاً، ويسمى أيضاً: منقطعاً، واعترض على قول الحاكم: قبل الوصول إلى التابعي، وقال أن هذا ليس بجيد، فإنه لو سقط التابعي من الإسناد كان منقطعاً أيضاً، فالأولى أن يعبر بما قاله: قبل الصحابي.

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص: ٥١، اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، المناوي، ٤٩٨/١.

(٢) ينظر: الكافي في علوم الحديث، أبي الحسن الأربيلي التبريزي، ص: ٢٠٣ - ٢٠٤.

(٣) ينظر: التبصرة والتذكرة، العراقي، ٢٠٣/١ - ٢٠٥، فتح المغيبي، السخاوي، ١٧١/١ - ١٧٣.

وقال ابن عبد البر: المنقطع ما لم يتصل إسناده، والمرسل مخصوص بالتابعين، فالمنقطع أعم، ثم نقل عن ابن الصلاح عن بعضهم أن المنقطع مثل المرسل، وكلاهما شامل لكل ما لا يتصل إسناده^(١).

رابعاً: الحديث المعضل: وهو عبارة عما سقط من إسناده اثنان فصاعداً، وهو لقب لنوع خاص من الحديث المنقطع، فكل معضل من المنقطع، ولا عكس^(٢)، ومرادهم سقوط الرواة من موضع واحد فإن سقطا من موضعين كان منقطعاً من وجهين، ولا يسمى هذا معضلاً عند أهل الاصطلاح^(٣).

حوى كتاب السنن لأبي داود عدداً من الفوائد الحديثية المتعلقة بالإسناد من حيث الاتصال والانقطاع، وأشار الإمام أبو داود في كتابه السنن في مواضع عدة إلى انقطاع في إسناد الحديث بقوله: فلان لم يسمع من فلان هذا الحديث، وفلان ليس له سماع من فلان، هذا مرسل وفلان لم يسمع من فلان، أو فلان لم يدرك فلان، وما شابه ذلك، وأحياناً يأتي بالحديث متصلاً، ثم يذكر له طريقاً مرسلًا، أو العكس، ويذكر الحديث من طريق مرسل وأخرى متصلة، ثم يبين أن الوهم من راوٍ واحد، وصل الحديث مرة، وأرسله أخرى، وربما ذكر تعارض الوصل والإرسال مع الإشارة إلى تضعيف أو توهين أحد رواة الحديث في أحد طرقه لتقوية أحدهما على الآخر، وأحياناً

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة، العراقي، ٢١٥/١ - ٢١٦، مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية، ابن عمار المصري المالكي، ص: ١٠٦، توجيه النظر إلى أصول الأثر، طاهر بن صالح السمعوني، ٤٠٧/١.

(٢) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص: ٥٩، التقريب والتيسير، النووي، ص: ٣٦، رسوم التحديث في علوم الحديث، برهان الدين الجعبري، ص: ٧٣، الموقظة، الذهبي، ص: ٤٠، الباعث الحثيث إلى اختصار علوم، ابن كثير، ص: ٥١.

(٣) ينظر: النكت على مقدمة ابن الصلاح، الزركشي، ١٤/٢.

يرجح المرسل بعد أن يورد الحديث متصلاً، ليبيّن وهم أو غلط أو خطأ من وصله، وغير ذلك وفيما يلي نماذج لما ذكر.

المطلب الأول:

الفوائد الحديثية في نفي السماع الجزئي:

إن المنتبغ لسنن أبي داود يجد أن الإمام أبا داود قد عقب بعد إيراده لبعض الاحاديث بأن احد رواة الحديث لم يسمع الحديث ممن روى عنه، وظاهر ذلك أنه يريد لم يسمع الحديث المذكور بعينه، وربما سمع منه أحاديث أخرى، ويريد هنا نفي السماع الجزئي لذلك الراوي عن شيخه، وليس نفي السماع مطلقا، وفيما يلي نماذج من ذلك:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا موسى بن مروان، ومحمود بن خالد الدمشقي المعنى، قالوا: حدثنا الوليد قال محمود: أخبرنا ثور بن يزيد، عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة بن شعبة، عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، قال: "وضأت النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك، مسح أعلى الخفين وأسفلهما"^(١).

أبو داود: "وبلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء"^(٢).

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب كيف المسح؟، ٤٢/١ (١٦٥)، مسند احمد، مسند المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، ٣٠ / ٧٣ (١٨١٤١)، قال شعيب: حديث صحيح، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب في مسح اعلى الخف واسفله، ٣٤٥/١ (٥٥٠)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الطهارة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب المسح على الخفين اعلاه واسفله، ١٤١/١ (٩٧)، المنتقى لابن الجارود، ٣٢/ (٨٤)، المعجم الكبير، الطبراني، ٣٩٦/٢ (٩٣٩)، سنن الدارقطني، باب في الرخصة في المسح على الخفين، ٣٥٩/١ (٧٥٢)، فوائد تمام، ٢٣٩/١ (٥٧٧)، حلية الأولياء، أبي نُعيم الاصبهاني، ١٧٦/٥، السنن الكبرى، البيهقي، باب كيف المسح على الخفين، ٣٥٥/٢ (١٣٩١) (١٣٩٢)، معرفة السنن والآثار، البيهقي، ١٢٣/٢ (٢٠٦٠)، السنن الصغير، البيهقي، باب المسح على الخفين، ٥٨/١ (١٢٨).

(٢) سنن أبي داود، ٤٢/١.

قول أبي داود أنه بلغه أن ثور لم يسمع هذا الحديث من رجاء، وهو بذلك يشير إلى انقطاع في الإسناد، وقول أبي داود بأن ثور لم يسمع هذا الحديث من رجاء يدل على أنه ربما يكون سمع منه غير هذا الحديث.

الدارقطني روى الحديث من طريق ثور أنه قال: حدثنا رجاء^(١)، بصيغة التحديث يعني: صرح بالسماع، وربما اعترض بان في سند الحديث الوليد بن مسلم وهو مدلس، فالجواب أن الوليد بن مسلم قد صرح بالتحديث في رواية أبي داود، وبذلك تنتفي علة التدليس، إلا أن العلة الأبرز قد تكون في إرساله من بعض الثقات، قال الترمذي: وهذا حديث معلول لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم^(٢).

وقال -أي الترمذي-: سألت أبا زرعة ومحمدا عن هذا الحديث؟ فقالا: ليس بصحيح؛ لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور، عن رجاء، قال: حدثت عن كاتب المغيرة، مرسل عن النبي (ﷺ)، ولم يذكر فيه المغيرة، وذكر تضعيف البخاري وأبي زرعة للحديث^(٣)، وقال ابن حجر: قال الأثرم عن أحمد بن حنبل أنه كان يضعفه ويقول ذكرته لعبد الرحمن بن مهدي فقال عن ابن المبارك عن ثور حدثت عن رجاء عن كاتب المغيرة ولم يذكر المغيرة، قال أحمد: وقد كان نعيم بن حماد حدثني به عن ابن المبارك كما حدثني الوليد بن مسلم به عن ثور فقلت له: إنما يقول هذا الوليد فأما ابن المبارك فيقول حدثت عن رجاء ولا يذكر المغيرة فقال لي نعيم هذا حديثي الذي أسأل عنه فأخرج إلي كتابه القديم بخط عتيق فإذا فيه ملحق بين السطرين بخط ليس

(١) سنن الدارقطني، ٣٥٩/١ (٧٥٢).

(٢) سنن الترمذي، الترمذي، ١٤١/١.

(٣) ينظر: العلل الكبير للترمذي، ٥٦/١ (٧٠)، والرواية المرسلة اخرجها الدارقطني في السنن، ٣٥٩/١ (٧٥٣).

بالقديم عن المغيرة فأوقفته عليه وأخبرته أن هذه زيادة في الإسناد لا أصل لها فجعل يقول للناس بعد وأنا أسمع اضربوا على هذا الحديث^(١).

وذكر ابن كثير أن هذا الحديث روي مرسلًا، وقد أعله الشافعي وأبو زرعة وأبو حاتم وأبو داود والترمذي، وقال النووي: ضعفه أهل الحديث^(٢).

وذكر الدارقطني أن الحديث لا يثبت لأن ابن المبارك رواه عن ثور بن يزيد مرسلًا^(٣)، والله اعلم.

فائدة:

يستفاد مما تقدم أن عموم سماع الراوي من شيخه قد يخصص بعدم السماع منه في بعض الأحاديث، وهذا من أروع ما سطره علماء الحديث في نقد الرواية وضبطها.

(١) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر، ٤١٧/١.

(٢) ينظر: ارشاد الفقيه، ابن كثير، ٤٦/١.

(٣) ينظر: علل الدارقطني، ١١٠/٧.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عبد الوهاب بن نجدة، حدثنا محمد بن يوسف الفريابي، عن يونس بن أبي إسحاق، عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "يا علي، لا تفتح على الإمام في الصلاة"^(١).

قال أبو داود: أبو إسحاق، لم يسمع من الحارث، إلا أربعة أحاديث، ليس هذا منها^(٢).

بين الإمام أبو داود بان هذا الاسناد فيه انقطاع، حيث ذكر أن أبا إسحاق السبيعي لم يسمع من الحارث بن عبد الله الهمداني الاور هذا الحديث، وبين أن له سماعاً منه لأربعة احاديث، ليس منها هذا الحديث.

وقد ذكر البزار أن هذا الحديث لا يعرف الا من هذا الوجه^(٣)، وقال شعبة: لم يسمع أبو إسحاق من الحارث الا أربعة احاديث^(٤)، وذكر المزي انه لم يسمع أبو إسحاق السبيعي من الحارث الا أربعة احاديث، وسائر ما رواه إنما هو من كتاب اخذه^(٥).

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب النهي عن التلقين، ٢٣٩/١ (٩٠٨)، مصنف عبد الرزاق، ٤٣٠/٢ (٢٩٣٢)، مسند احمد، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ٤٠٢/٢ (١٢٤٤)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، ٥٢ / (٦٧)، مسند البزار، ٨٤/٣ (٨٥٤)، السنن الكبرى، البيهقي، باب إذا حصر الإمام لقن، ٣٣٨/٦ (٥٨٥٧)، شرح السنة، البغوي، ١٥٤/٢ (٦٦١).

وقد روي الحديث موقوفا على علي بن أبي طالب رضي الله عنه كما عند ابن أبي شيبة في مصنفه، ٢٣ / ٤ (٤٨٧١)، سنن الدارقطني، ٢٥٥/٢ (١٤٩٠).

(٢) سنن أبي داود، ٢٣٩/١.

(٣) ينظر: مسند البزار، ٨٤/٣.

(٤) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤٤٩/٢ (٣٧٠)، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من ذكر الاحاديث التي سمعها أبي إسحاق من الحارث الاور.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٤٦/٥ (١٠٢٥).

وهذا الاسناد تفرد به الحارث الاعور كما قال البزار، إذ ذكر أنه لا يعرف من غير هذا الوجه، وهو منقطع كما قال أبو داود، وليست هذه العلة الوحيدة في هذا الاسناد بل توجد علة اخرى الا وهي الكلام في حارث الاعور، حيث قال فيه الشعبي: اشهد أن الحارث كذاب^(١)، وكذبه علي بن المديني^(٢)، وكذبه احمد^(٣)، وابن أبي خيثمة^(٤)، وقال أبو بكر بن عياش: كانوا يقولون عن الحارث أنه كذاب صاحب كتب^(٥)، ضعفه ابن معين، وقال أبو زرعة وأبو حاتم لا يحتج به^(٦)، ذكره العجلي في الثقات وقال هو متهم^(٧)، قال ابن حبان واهي الحديث^(٨).

وقال ابن عدي: عامة ما يرويه من الاحاديث عن علي رضي الله عنه غير محفوظ^(٩)، ضعفه الدارقطني^(١٠)، وقال ابن حجر: الحارث الاعور ضعيف جدا، كذبه الشعبي في رأيه^(١١).

(١) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٢٧٣/٢ (٢٤٣٧).

(٢) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٢٠٩/١.

(٣) ينظر: الجامع لعلوم الإمام احمد (الرجال)، خالد الرباط - سيد عزت، ٤٠٣/١٦ (٥٧٨).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٧٩/٣ (٣٦٣).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٤٧/٥ (١٠٢٥).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٧٩/٣ (٣٦٣).

(٧) ينظر: الثقات، العجلي، ٢٧٨/١ (٢٤٥).

(٨) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٢٢٢/١ (١٩٧).

(٩) ينظر: الكامل في الضعفاء، ٤١٥/٢.

(١٠) ينظر: المغني في الضعفاء، الذهبي، ١٤١/١ (١٢٣٦).

(١١) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ٣٤٠/١.

ونقل الدوري عن ابن معين أنه قال فيه: لا بأس به^(١)، ذكره ابن شاهين في الثقات، وقال: وثقه احمد بن صالح وقال: الحارث لم يكن يكذب في الحديث وانما كذبه في رايه^(٢)، والى قول احمد بن صالح ذهب الذهبي، حيث ذكر أن الجمهور على توهين امر الحارث الاعور، مع روايتهم لحديثه في الابواب، والذي يظهر أنه يكذب في لهجته وحكاياته، واما في احاديث النبي (ﷺ) فلا يكذب^(٣).

والخلاصة فيه انه ضعيف لا يحتمل تفرده، والجمهور على ضعفه بين مضعف، وموهن لحديثه، وبين مكذب له، علاوة على أنه لم يسمع أبو إسحاق هذا الحديث من الحارث بن عبد الله الاعور، هاتان علتان تجعلان من هذا الاسناد غير مقبول عند اهل هذا الفن، والقول ما قال أبو داود من انقطاع اسناد هذا الحديث، والمنقطع من أنواع الضعيف، والله اعلم.

ويستفاد مما مضى أن هذا الحديث منكر؛ لأن الأحاديث في الفتح على الإمام صحيحة مشهورة وهذا خالفه، وفيه أكثر من علة، علة الانقطاع، وضعف من تفرد به، والله اعلم.

(١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٣/٣٦٠ (١٧٥١).

(٢) ينظر: تاريخ اسماء الثقات، ابن شاهين، ٧٢ / (٢٨٢).

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، (١٦٢٧)، وقد ذكر النووي انهم اتفقوا على أن الحارث كذاب، في حين أن هناك من ضعفه من اهل العلم ولم يكذبه، كلام النووي، ينظر: خلاصة الاحكام، النووي، ٥٠٥/١ (١٦٨٧).

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا كثير بن هشام، عن جعفر بن برقان، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، قال: "تهى رسول الله (ﷺ) عن مطعمين: عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وأن يأكل الرجل وهو منبطح على بطنه"^(١).

قال أبو داود: "هذا الحديث لم يسمعه جعفر، من الزهري، وهو منكر"^(٢).

ذكر الإمام أبو داود بان هذا الإسناد منقطع، إذ أن جعفر بن برقان لم يسمع هذا الحديث من الزهري فيما قال أبو داود (رحمه الله)، وهو بهذا لا ينفى السماع المطلق لجعفر من الزهري، وإنما نفى سماعه لهذا الحديث.

وما قاله أبو داود ذهب إليه أبو حاتم، حيث ذكر ابن أبي حاتم أنه سأل أباه عن هذا الحديث، فقال: خطأ، إنما يرويه جعفر بن برقان، عن رجل، عن الزهري، وهذا ليس من صحيح حديث الزهري^(٣)، ويظهر جليا من كلام أبي حاتم أن جعفر لا يروي الحديث عن الزهري، وان في الإسناد راويا مبهما، يضاف إلى ذلك أن جعفر بن برقان ضعيف في الزهري خاصة، قال ابن معين: جعفر ثقة، وما يرويه عن الزهري فهو ضعيف، ليس مستقيم الحديث عن الزهري^(٤)، وقال احمد: اذا حدث عن الزهري

(١) سنن أبي داود، كتاب الاطعمة، باب ما جاء في الجلوس على مائدة عليها بعض ما يكره، ٣/ ٣٤٩ (٣٧٧٤)، سنن ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب النهي عن الاكل منبطحاً، ٤/ ٤٦١ (٣٣٧٠)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب البيوع، بيع المنابذة، ٦/ ٦٢ (٦٠٦٢)، مسند الروياني، ٢/ ٣٩٨ (١٣٩٢)، مستدرک الحاكم، ٤/ ١٤٣ (٧١٧١)، السنن الصغير، البيهقي، باب الامتناع من الإجابة إذا كان فيها معصية أو صور منصوبة ذات أرواح، ٣/ ٨٧ (٢٥٨٥)، شعب الإيمان، البيهقي، ٥/ ١٢ (٥٥٩٥).

(٢) سنن أبي داود، ٣/ ٣٤٩.

(٣) ينظر: علل الحديث، ابن أبي حاتم، ٣/ ٧١٥ - ٧١٦ (١٢٠٥).

(٤) ينظر: سؤالات ابن الجنيد لابن معين، ٣٨٥ / (٣٦١).

أخفاً، وعن غيره لا بأس به^(١)، وقال البخاري: ثقة، ربما أخفاً في الشيء^(٢)، وقال العقيلي: جعفر ضعيف الرواية عن الزهري^(٣)، وثقه ابن نمير، وذكر أن أحاديثه عن الزهري مضطربة^(٤)، وقال النسائي: "ليس بالقوي في الزهري"^(٥)، وقال ابن خزيمة: لا يحتج به، وقال الذهبي صدوق^(٦).

ولما ذكر الإمام أبو داود بعد هذا الحديث أتبعه رواية هارون بن زيد بن أبي الزرقاء، عن أبيه، عن جعفر بن برقان، أنه بلغه عن الزهري^(٧)، وهذا فيه إشارة إلى اضطراب جعفر في حديث الزهري، وقال النسائي: هذا خطأ^(٨)، والله اعلم.

قال ابن رجب: "لا يتابع عليه من حديث الزهري، وأما الجلوس فيروى من غير حديث الزهري بأسانيد صالحة ما خلا الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر فالرواية فيها لين"^(٩).

ويستفاد مما تقدم أن ما ذهب إليه الإمام أبو داود من تضعيف الحديث بعلة الانقطاع، والحكم عليه بالنكارة هو القول الأقرب للصواب، والله اعلم.

(١) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ١٠٣/٣ (٤٣٩٥).

(٢) ينظر: العلل الكبير، الترمذي، ١١٩/١ (٢٠٣).

(٣) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٨٤/١ (٢٢٩).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٤٧٥/٢ (١٩٣٢).

(٥) تهذيب الكمال، المزي، ١٥/٥ (٩٣٤).

(٦) ينظر: من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي، ٥٩/٦٦.

(٧) سنن أبي داود، ٣٤٩/٣ (٣٧٧٥)، السنن الكبرى، النسائي، ٢٦/٦ (٦٠٦٢).

(٨) ينظر: السنن الكبرى، ٢٦/٦.

(٩) شرح علل الترمذي، ابن رجب، ١٦٠/١، قال محقق الكتاب الدكتور همام عبد الرحيم سعيد بعد كلام ابن رجب: ومراد ابن رجب أن جعفر بن برقان روى عن الزهري النهي عن الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر، وروى أحاديث أخرى من غير طريق محمد بن شهاب الزهري فأدخل كل هذه الأحاديث في إسناد واحد وهو الزهري عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

الحديث الرابع:

قال الإمام أبو داود: حدثنا نصر بن علي، أخبرنا محمد بن بكر، حدثنا ابن جريج، قال: قال أبو الزبير: قال جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: "ليس على المنتهب قطع، ومن انتهب نهبة مشهورة فليس منا"، وقال: وبهذا الإسناد قال: قال رسول الله ﷺ: "ليس على الخائن قطع"، وقال: حدثنا نصر بن علي، أخبرنا عيسى بن يونس، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر، عن رضي الله عنه بمثله، زاد "ولا على المختلس قطع"^(١).

قال أبو داود: "هذان الحديثان لم يسمعهما ابن جريج، من أبي الزبير، وبلغني عن أحمد بن حنبل أنه قال: إنما سمعهما ابن جريج من ياسين الزيات قال أبو داود: وقد رواهما المغيرة بن مسلم، عن أبي الزبير، عن جابر، عن النبي ﷺ"^(٢).

(١) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب القطع في الخلسة والخيانة، ١٣٨/٤ (٤٣٩١، ٤٣٩٢، ٤٣٩٣)، صنف عبد الرزاق، ٢٠٩/١٠ (١٨٨٥٨)، وفي: ٢١٠/١٠ (١٨٨٦٠)، مصنف ابن أبي شيبة، ٤٦٦/١٥ (٣٠٥٦٩)، وفي: ٤٦٧/١٥ (٣٠٥٧٦)، مسند احمد، ٣٠٣/٢٣ (١٥٠٧٠)، مسند الدارمي، ١٤٨٧/٣ (٢٣٥٦)، جزء ابن عرفة، ٦٣ / (٤٠)، سنن ابن ماجه، ابواب الحدود، باب الخائن والمختلس والمنتهب، ٦١٨/٣ (٢٥٩١)، وفي: ابواب الفتن، النهي عن النهبة، ٨٧/٥ (٣٩٣٥)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الحدود عن رسول الله ﷺ باب في الخائن والمختلس والمنتهب، ١١٨/٣ (١٤٤٨)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب السارق، باب ما لا قطع فيه، ٣٨/٧ (٧٤٢٠، ٧٤٢١، ٧٤٢٢، ٧٤٢٣)، المجتبى، النسائي، باب ما لا قطع فيه، ٨٩/٨ (٤٩٧٤)، صحيح ابن حبان، ٣١٠/١٠ (٤٤٥٧)، حديث الزهري، أبي الفضل الزهري، ٣٥١ / (٣٣٣)، تسمية ما انتهى إلينا من الرواة، أبي نعيم الاصبهاني، ٩٠ / (٦٠)، السنن الكبرى، البيهقي، باب لا قطع على المختلس ولا المنتهب ولا على الخائن، ٣٦٠/١٧ (١٧٣٦٦)، المشيخة الكبرى، قاضي المارستان، ٩٠١/٢ (٣٣٩).

(٢) سنن أبي داود، ١٣٨/٤.

ذكر الإمام أبو داود بعد إيراده لهذه المرويات بان عبد الملك بن جريج لم يسمعها من أبي الزبير المكي، ونقل عن الإمام احمد قوله بان ابن جريج انما سمعها من ياسين الزيات عن أبي الزبير، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي وأبا زرعة عن هذا الحديث فقالوا: لم يسمع ابن جريج هذا الحديث من أبي الزبير، يقال: إنه سمعه من ياسين الزيات، عن أبي الزبير^(١).

وعبد الملك بن جريج وثقه ابن معين واحمد^(٢)، و العجلي^(٣)، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: بخ من الائمة^(٤)، وثقه الدارقطني وقال حافظ يدلس وربما حدث عن بعض الضعفاء^(٥)، قال الذهبي: (عالم مكة، واحد أوعية العلم)^(٦)، ذكره الحافظ العراقي في المدلسين^(٧)، وأنه مكثر منه، ونقل الحافظ ابن حجر عن النسائي أنه وصفه بالتدليس^(٨)، وذكر الإمام الدارقطني أن تدليس ابن جريج قبيح وينبغي تجنبه^(٩)، قال عنه مالك حاطب ليل^(١٠)، ويمكن حمل قول الإمام مالك فيه على تحديته عن بعض الضعفاء، وتدليس الاسماء كما قال الدارقطني، والخلاصة في ابن جريج أنه ثقة يرسل ويدلس.

(١) ينظر: العلل لابن أبي حاتم، ١٨٨/٤ (١٣٥٣).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٥٧/٥ (١٦٨٧).

(٣) ينظر: الثقات، العجلي، ١٠٣/٢ (١١٣٦).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٥٨/٥ (١٦٨٧).

(٥) ينظر: المؤتلف والمختلف، الدارقطني، ٥٣٢/١.

(٦) تاريخ الاسلام، الذهبي، ٩١٩/٣ (٢٨١).

(٧) ينظر: المدلسين، العراقي، ٦٩ / (٤٠).

(٨) ينظر: طبقات المدلسين، ابن حجر، ٤١ / (٨٣).

(٩) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٤٥/٦ (٧٥٨).

(١٠) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٤٩/١٨ (٣٥٣٩).

صرح ابن جريج بالتحديث^(١)، وبذلك تنتفي ريبة تدليسه، لكن يرى الإمام أبو داود أن ابن جريج لم يسمع الحديث من أبي الزبير، وهذا ما ذهب إليه الإمام النسائي حيث قال: عبد الملك بن جريج لم يسمعه من أبي الزبير^(٢).

ولم ينفرد عبد الملك بن جريج بالرواية عن ابن الزبير، بل تابعه ياسين بن معاذ الزييات كما عند عبد الرزاق الصنعاني^(٣)، وياسين الزييات ضعفه ابن معين^(٤)، وقال البخاري: "منكر الحديث"^(٥)، وضعفه النسائي^(٦)، وقال ابن حبان: يتفرد بالمعضلات، ويروي الموضوعات عن الثقات^(٧).

وتابع ابن جريج المغيرة بن مسلم، كما عند النسائي^(٨)، والمغيرة وثقه العجلي^(٩)، قال احمد: لا بأس به، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: صدوق صالح الحديث^(١٠).

وتابعه سفيان الثوري كما عند النسائي^(١١)، وذكر الإمام النسائي عقب تخريجه للحديث أن سفيان لم يسمعه من أبي الزبير.

(١) مسند الدارمي، ١٤٨٧/٣ (٢٣٥٦)، من طريق الضحاك بن مخلد، والضحاك وثقه ابن معين، وقال عنه أبو حاتم: صدوق. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٦٣/٤ (٢٠٢٤).

(٢) ينظر: السنن الكبرى، النسائي، ٣٨/٧.

(٣) مصنف عبد الرزاق، ٢٠٩/١٠ (١٨٨٥٩).

(٤) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٣٣٤/٣ (١٦١١).

(٥) التاريخ الاوسط، البخاري، ١٨٣/٢ (٢٢٣٢)، الضعفاء الصغير، البخاري، ١٢٤/١ (٤١٥).

(٦) ينظر: الضعفاء والمتروكين، ١١١/١ (٦٥٢).

(٧) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ١٤٢/٣ (١٢٤٨).

(٨) السنن الكبرى، النسائي، ٤٠/٧ (٧٤٢٥).

(٩) ينظر: الثقات، العجلي، ٤٣٧/١ (١٦٢١).

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٢٩/٨ (١٠٣١).

(١١) السنن الكبرى، النسائي، ٣٨/٧ (٧٤١٩).

وتابعه أشعث بن سوار كما عند النسائي^(١)، وأشعث ضعفه ابن معين^(٢)،
والعجلي^(٣)، وعبد الرحمن بن مهدي، واحمد بن حنبل، وأبو زرعة^(٤)، وأبو داود^(٥).
وتابعه زهير بن معاوية كما عند احمد^(٦)، وزهير وثقه سفيان بن عيينه،
واحمد إلا في حديثه عن أبي إسحاق السبيعي؛ لأنه سمع منه بأخرة، وكذا قال أبو
زرعة الرازي^(٧)، وثقه ابن معين^(٨)، قال فيه النسائي: "ثقة ثبت"^(٩).
يستفاد هنا أن عدم سماع ابن جريج من أبي الزبير غير قادح في الحديث،
ومن الممكن أن يقدر في طريق ابن جريج من حيث أنه منقطع كما قال أبو داود
والنسائي، وإن جاء عن ابن جريج التصريح بالسماع عن أبي الزبير، والإمام أبي داود
عندما ذكر عدم سماع ابن جريج ذكر بلاغه عن الامام احمد قوله أن ابن جريج قد
سمعه من ياسين الزيات عن أبي الزبير، ثم ذكر أبو داود ان المغيرة بن مسلم رواه عن
أبي الزبير، وكأنه يشير إلى ان الاسناد متصل من غير طريق ابن جريج، وقد تابعه
غير واحد، وان كان منهم ضعفاء، الا ان فيهم ثقات، كما مر بنا ذلك قريبا، والله
اعلم.

(١) السنن الكبرى، النسائي، ٤٠/٧ (٧٤٢٧).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٨٠/٤ (٣٢٣٠).

(٣) ينظر: الثقات للعجلي، ٢٣٢/١ (١٠٩).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ٢٧١/٢ - ٢٧٢ (٩٧٨).

(٥) ينظر: سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود، ١٢٠ / (٥٧).

(٦) مسند احمد، ٣٥٦/٢٢ (١٤٤٦٤).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٥٨٨/٣ - ٥٨٩ (٢٦٧٤).

(٨) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٥٦٤/٣ (٢٧٦٩).

(٩) تهذيب الكمال، المزي، ٤٢٥/٩ (٢٠١٩).

المطلب الثاني:

الفوائد الحديثية في نفي السماع الكلي:

يروى الإمام أبو داود بعض الأحاديث، ثم يذكر أن في إسناد الحديث راوٍ لم يسمع ممن رواه عنه، وينفي السماع مطلقاً، أي أنه لم يسمع الحديث المذكور ولا غيره، أو يذكر الحديث من طريق، ثم يذكر طريقاً آخر للحديث، ثم يبين أن فيه راوٍ لم يسمع ممن أخذ عنه الحديث مطلقاً، وفيما يأتي نماذج من تلك الأحاديث:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا يوسف بن موسى، حدثنا جرير، عن سهيل يعني ابن أبي صالح، عن الزهري، عن عروة بن الزبير، حدثني فاطمة بنت أبي حبيش، أنها أمرت أسماء أو أسماء حدثني أنها أمرتها فاطمة بنت أبي حبيش، أن تسأل رسول الله (ﷺ) "فأمرها أن تقعد الأيام التي كانت تقعد، ثم تغتسل"^(١)، قال أبو داود: ورواه قتادة، عن عروة بن الزبير، عن زينب بنت أم سلمة، أن أم حبيبة بنت جحش استحيزت، "فأمرها النبي (ﷺ): أن تدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل وتصل"^(٢).

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في المرأة تُستحاض ومن قال تدع الصلاة في عدة الايام التي كانت تحيض، ٧٣/١ (٢٨١)، سنن الدارقطني، كتاب الحيض، ٤٠٠/١ - ٤٠١ (٨٣٩) (٨٤٠)، مستدرک الحاكم، كتاب الطهارة، ٢٨١/١ (٦١٩)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الحيض، باب المعتادة لا تميز بين الدمين، ٤٥٧/٣ (١٥٩٣).

(٢) لم أقف على من اخرج الحديث من هذا الطريق، والذي اخرجه أبو داود معلقاً.

قال أبو داود: "لم يسمع قتادة من عروة شيئاً"^(١).

قول الإمام أبي داود أن قتادة لم يسمع من عروة بن الزبير شيئاً، قال ذلك بعد إيراده لطريق معلق عن قتادة، عن عروة بن الزبير، وقول الإمام أبي داود هو لإعلال هذا الطريق الذي تفرد بروايته بالانقطاع، ولبيان أن قتادة لم يسمع هذا الحديث ولا غيره من عروة .

قال الإمام أحمد بن حنبل قتادة بن دعامة لم يسمع من عروة^(٢)، وقال البرديجي: لم يسمع قتادة من عروة بن الزبير شيئاً^(٣)، وبهذا يتضح بشكل جلي ان قول الإمام أبي داود في أن قتادة بن دعامة السدوسي لم يسمع من عروة بن الزبير هذا الحديث أو غيره هو الاشبه بالصواب، والله اعلم.

و مما يستفاد من قول أبي داود وذكره للانقطاع وعدم سماع قتادة من عروة شيئاً هو إثباته أن عروة سمع الحديث من فاطمة بنت أبي حبيش كما في رواية الزهري، ولم يسمعه من زينب بنت أم سلمة كما رواه قتادة، والله اعلم.

(١) سنن أبي داود، ٧٣/١.

(٢) ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم، ١٧٣ / (٦٣٢).

(٣) ينظر: جامع التحصيل في احكام المراسيل، العلائي، ٢٥٥ / (٦٣٣)، تحفة التحصيل في ذكر رواية المراسيل، العراقي، ص: ٢٦٥.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا حسان بن إبراهيم، عن ليث، عن مجاهد، عن أبي الخليل، عن أبي قتادة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، أنه كره الصلاة نصف النهار إلا يوم الجمعة، وقال: "إن جهنم تسجر إلا يوم الجمعة"^(١).

قال أبو داود: "هو مرسل، مجاهد أكبر من أبي الخليل، وأبو الخليل لم يسمع من أبي قتادة"^(٢).

الحديث معل بالانقطاع فيما ذكر أبو داود، حيث أخرجه من رواية أبي الخليل عن أبي قتادة الانصاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ، ثم ذكر أن أبا الخليل لم يسمع من أبي قتادة رضي الله عنه.

وأبو الخليل هو صالح بن أبي مريم الضبعي، وثقه ابن سعد^(٣)، وابن معين^(٤)، نقل ابن حجر توثيق ابن معين والنسائي له، وقال: اغرب ابن عبد البر، وذكر أيضاً أنه لا يحتج به^(٥)، وروايته عن أبي قتادة الانصاري رضي الله عنه مرسل، كما قال أبو داود، وقد ذكر لأحمد بن حنبل هذا الحديث فقال: مرسل ولم يعبأ به^(٦)، وهذا ما

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الصلاة يوم الجمعة قبل الزوال، ٢٨٤/١ (١٠٨٣)، المعجم الاوسط، الطبراني، ٣٥٨/٧ (٧٧٢٥)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب النهي عن الصلاة في هاتين الساعتين، وحين تقوم الظهيرة حتى تميل، ٢٣٣/٥ (٤٤٩١).

(٢) سنن أبي داود، ٢٨٤/١.

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ١٧٧/٧ (٣١٥٧).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤١٦/٤ (١٨٢٦).

(٥) ينظر: تقريب التهذيب، ٣٧٣ / (٢٨٨٧).

(٦) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢٥٣/٣.

ذهب اليه الترمذي، حيث قال: "لم يسمع من أبي قتادة الأنصاري شيئاً"^(١)، وهو قول الاثرم ايضا^(٢).

وفي معرض سياق التصحيح أشار الأخير إلى علتين مع الارسال في هذا الحديث، وهما: تفرد حسان بن ابراهيم بهذا الحديث^(٣)، وحسان قال عنه ابن معين: لا بأس به إذا روى الحديث عن ثقة^(٤)، قال عنه احمد: لا بأس به، حديثه حديث اهل الصدق، وقال أبو زرعة الرازي: لا يأبه به^(٥)، قال عنه النسائي: "ليس بالقوي"^(٦)، قال العقيلي: "في حديثه وهم"^(٧)، قال ابن عدي: حسان عندي من أهل الصدق، إلا أنه يغلط في الشيء، ولا يعتمد ذلك في باب الرواية إسناداً أو متناً وإنما هو وهم منه، وهو عندي لا بأس به^(٨)، قال ابن حجر: "صدوق يخطئ"^(٩)، ولعل تفرد الرواية هنا من بعض أوهامه وخطأه، كما أشار الاثرم.

والعلة الاخرى التي أشار إليها الاثرم، مع تفرد حسان روايته عن ليث بن أبي سليم، وليث هذا ضعفه ابن معين^(١٠).

(١) تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، العراقي، ص: ١٥١.

(٢) ينظر: ناسخ الحديث ومنسوخه، الاثرم، ص: ٥٢.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص: ٥٢.

(٤) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٨٠/١.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٣٨/٣ (١٠٥٦).

(٦) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٣٤ / (١٥٨).

(٧) الضعفاء الكبير، العقيلي، ٢٥٥/١ (٣٠٩).

(٨) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢٦١/٣ (٥٠١).

(٩) تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٥٧ / (١١٩٤).

(١٠) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ١٥٨ / (٥٦٠).

وقال احمد بن حنبل عن حديثه مضطرب^(١)، قال أبو زرعة وأبو حاتم: لين الحديث، لا تقوم به حجة^(٢).

وقد أشرنا إلى هذه العلة رغم أنها ليست من موضوعنا في هذا المكان وإنما من باب التصحيح والتضعيف، وبهذا يتضح أن الحديث منقطع بأن أبا الخليل لم يسمع من قتادة هذا الحديث ولا غيره، والله اعلم.

وتجدر الإشارة الى أن في هذا الطريق ذكر الإمام أبو داود أن مجاهد رواه عن أبي الخليل، ومجاهد أكبر من أبي الخليل، وهو بذلك يشير لرواية الأكابر عن الأصاغر.

يستفاد مما تقدم ذكره عدم سماع أبو الخليل من أبي قتادة شيئاً، وأخرج حديثه لان المشهور عن ابي داود أنه يقدم الحديث الضعيف على رأي الرجال، والله اعلم.

(١) ينظر: العلة (رواية عبد الله)، ٣٧٩/٢ (٢٦٩١).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٧٩/٧ (١٠١٤).

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أيوب بن محمد الرقي، حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا إدريس بن يزيد الأودي، عن عمرو بن مرة الجملي، عن أبي البخترى الطائي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، يرفعه إلى النبي ﷺ قال: "ليس فيما دون خمسة أوسق زكاة، والوسق: ستون مختوما"^(١).

قال أبو داود: "أبو البخترى لم يسمع من أبي سعيد"^(٢).

قول الإمام أبو داود بأن أبا البخترى لم يسمع الحديث من أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أي أن أبا داود أعل الحديث بالانقطاع، وأبو البخترى اختلف في اسمه فذكر ابن سعد أن اسمه سعيد بن أبي عمران، وذكر أيضا أن اسمه سعيد بن جبير^(٣)، وقال خليفة بن خياط: سعيد بن فيروز^(٤)، وذهب الإمام احمد الى ان اسمه سعيد بن أبي عمران^(٥)، وذكر البخاري أن اسمه سعيد بن فيروز^(٦).

(١) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب ما تجب فيه الزكاة، ٩٤/٢ (١٥٥٩)، مسند احمد، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ١١٥/١٨-١١٦ (١١٥٦٤)، الاموال، ابن زنجويه، ١٠٤٠/٣ (١٩٧١)، السنن الكبرى، النسائي، باب القدر الذي تجب فيه الصدقة، ٣٠/٣ (٢٢٧٧)، المجتبى، النسائي، باب القدر الذي تجب فيه الصدقة، ٤٠/٥ (٢٤٨٦)، صحيح ابن خزيمة، كتاب الزكاة، باب إيجاب الصدقة في الزبيب إذا بلغ خمسة أوسق، ٣٨/٤ (٢٣١٠)، سنن الدارقطني، باب ليس في الخضروات صدقة، ٤٨٤/٢ (١٩٢٥)، السنن الكبرى، البيهقي، باب مقدار الوسق، ١٣٧/٨ (٧٥٠٢).

(٢) سنن أبي داود، ٩٤/٢.

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢٩٦/٦-٢٩٧ (٢٣٤٠).

(٤) ينظر: الطبقات، خليفة بن خياط، ص: ٦٩٩.

(٥) ينظر: الاسامي والكنى للإمام احمد (رواية ابنه صالح)، ٤٥/ (٨٤).

(٦) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٥٠٦/٣ (١٦٨٤).

وقال مسلم مثل قول احمد^(١)، وذكر ابن أبي حاتم في ترجمته ان اسمه: سعيد بن فيروز، وهو سعيد بن أبي عمران أبو البختري الطائي^(٢)، وأضاف أبو احمد الحاكم، له اسماً آخر وكذا ابن منده وسمياه: ابن ذي لعوة^(٣)، وقال الباجي: سعيد بن فيروز، ويقال له: سعيد بن أبي عمران، واسم أبي عمران فيروز^(٤)، وقال ابن ماكولا، والذهبي، ومغلطاي، وابن حجر، والعيني: سعيد بن فيروز^(٥)، وقد وثقه ابن معين، وأبو زرعة^(٦).

وبهذا يمكن القول ان الاقرب الى اسمه هو سعيد بن فيروز أبو البختري الطائي، وروايته عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه منقطعة كما قال أبو داود، وقال أبو حاتم الرازي: أبو البختري الطائي لم يدرك أباً سعيد الخدري^(٧)، وقال ابن عبد البر: ويقولون: إن أباً البختري الطائي لم يسمع من أبي سعيد الخدري.

(١) ينظر: المنفردات والوحدان، مسلم، ١٨٩ / (٨٣٣).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥٤/٤ - ٥٥ (٢٤١).

(٣) ينظر: الاسامي والكنى لابي احمد الحاكم، ٣٢٦/٢ (٨٦٣)، فتح الباب في الكنى والالقباب، ابن منده، ١٦٤ / (١٢٩٤).

(٤) ينظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، الباجي، ١٢٦٣/٣، وما ذكره الباجي يبين أن لا خلاف بين قولهم: سعيد بن أبي عمران، وقولهم: سعيد بن فيروز، إذ ان أبي عمران هو فيروز، والله اعلم.

(٥) ينظر: الاكمال، ابن ماكولا، ٤٦٠/١، تاريخ الاسلام، الذهبي، ١٠٢٤/٢ (١٧٤)، إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ٣٣٩/٥ (٢٠٢٦)، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٧٢/٤ (١٢٧)، مغاني الاخير، العيني، ٤٠٢/١ (٨٤٨). وقال ابن حجر والعيني: سعيد بن فيروز، وهو ابن أبي عمران.

(٦) ينظر: الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، ٥٤/٤ - ٥٥ (٢٤١).

(٧) ينظر: المراسيل لابن أبي حاتم، ٧٦ / (١٢٣).

وقد روى أبو البختری الطائي عن أبي سعيد الخدري أحاديث غير هذا، وسنه فوق إدراك أبي سعيد الخدري رضي الله عنه (١)، وقد ذكر ابن سعد كلاماً من الأهمية بمكان فيه فقال: "أبو البختری كثير الحديث، يرسل حديثه، ويروي عن أصحاب رسول الله ﷺ ولم يسمع من كبير احد، فما كان من حديثه سماعاً فهو حسن، وما كان عن فهو ضعيف" (٢)، وكلام ابن سعد يشير الى وجوب التثبت من طريقة تحمل الحديث من البختری عن الصحابة، فما صرح فيه بالسماع والتحديث فمقبول، وما كان بالنعنة فهو ضعيف.

ومما يستفاد من قول أبو داود أن الاسناد الذي بين ايدينا معلول بالانقطاع كما قال الإمامان أبو داود وأبو حاتم وغيرهما، وبهذا يشير الإمام أبو داود الى ضعفه، وهو القول الأشبه بالصواب، والله اعلم.

(١) ينظر: التمهيد، ابن عبد البر، ٤٩٩/١٢.

(٢) الطبقات، ابن سعد، ٢٩٧/٦ (٢٣٤٠).

المطلب الثالث:

التعليل بالانقطاع بعدم الإدراك:

مما كان يعطل به الإمام أبو داود بعض الأحاديث بعد إيرادها في كتابه السنن هو ذكره بأن أحد رواة الحديث لم يدرك من روى عنه الحديث، سواء بتصريح الإمام أبو داود، أو من خلال الإشارة ذلك.

والادراك وهو لحوق الشيء بالشيء ووصوله إليه، يقال: أدركت الشيء أدركه إدراكاً، ويقال: أدرك الغلام والجارية، إذا بلغا^(١)، وأما في اصطلاح أهل العلم فالذي يظهر من كلامهم أن المراد من الادراك هو المعاصرة، قال ابن رشيد: "ما كان من الأحاديث المعنونة التي يقول فيها ناقلوها: عن، عن فهي متصلة، بإجماع أهل النقل، إذا عرف أن الناقل أدرك المنقول عنه إدراكاً بيناً، ولم يكن ممن عرف بالتدليس، وإن لم يذكر سماعاً"^(٢)، وهذا كلام واضح في الاكتفاء بالمعاصرة، فالإدراك هو المعاصرة^(٣).

ويعرف الانقطاع بطرق، منها:

١ - دلالة التاريخ وهي تعيين وفاة الشيخ و معرفة مولد التلميذ فإن لم يدرك التلميذ الشيخ فمنقطع.

٢ - تنصيص أهل العلم على عدم الإدراك أو اللقاء أو السماع.

(١) ينظر: معجم مقاييس اللغة، ابن فارس، ٢ / ٢٦٩.

(٢) السنن الأبين، ابن رشيد، ص: ٥١.

(٣) ينظر: إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسماع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين، الشريف حاتم العوني، ص: ١٠٣.

٣ - سبر طرق الحديث فتثبت بعضها الواسطة بين راويين وتسقطها بعض الطرق، فالإسناد الناقص منقطع بدلالة المزيد ما لم يكن من المزيد في متصل الأسانيد^(١).

وفيما يأتي نماذج منها:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا زهير بن حرب، حدثنا وكيع، حدثنا جعفر بن برقان، عن شداد مولى عياض بن عامر، عن بلال، أن رسول الله (ﷺ) قال له: "لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا" ومد يديه عرضاً^(٢).

قال أبو داود: "شداد مولى عياض لم يدرك بلالاً"^(٣).

قول الإمام أبي داود أن شداداً لم يدرك بلال الذي روى عنه الحديث هو اعلال لهذا الطريق بالانقطاع، واي رواية لشداد عن بلال (ﷺ) فهي من هذا القبيل، وسئل ابن معين عن هذا الحديث فقال: شداد عن بلال مرسل^(٤)، أي: منقطع، قال ابن عبد البر: هذا حديث ضعيف منقطع لا تقوم به حجة^(٥)، ونقل مغطاي عن أبي بكر

(١) ينظر: كفاية الحفظة شرح الموقظة، أبي أسامة الهاللي، ص: ١٣١ - ١٣٢ .

(٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في الأذان قبل دخول الوقت، ١/١٤٧ (٥٣٤)، الصلاة، أبي نعيم الفضل بن دكين، ١٧٠/ (٢٢٠)، مصنف ابن أبي شيبة، ٢/٤٥٧ (٢٢٤٠)، مسند احمد، ٣٩٠/٣٩ (٢٣٩٠١)، مسند البزار، ٤/٢٠٩ (١٣٧٤). مسند الروياني، ٢/٢١ (٧٦٢)، المعجم الكبير، الطبراني، ١/٣٦٥ (١١٢١)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب رواية من روى النهى عن الأذان قبل الوقت، ٣/٨٣ (١٨٢٤).

(٣) سنن أبي داود، ١/١٤٧ .

(٤) ينظر: تاريخ ابن أبي خيثمة، ٣/٢٢٦ (٤٥٦٩).

(٥) ينظر: التمهيد، ابن عبد البر، ٦/٤٨٨ .

الاثم بان اسناد هذا الحديث منقطع، ويريد ما اراده الإمام أبو داود من ان شدادًا مولى عياض لم يدرك بلالاً^(١).

وكذا اعلمه البيهقي بالانقطاع^(٢)، وكذا صنع الصنعاني^(٣).

وبهذا يتبين بشكل جلي أن ما ذهب إليه الإمام أبو داود السجستاني من أن شداد مولى عياض لم يسمع من بلال رضي الله عنه، واعلال هذا الإسناد بالانقطاع وعدم الاتصال هو القول الصحيح، والله اعلم.

يستفاد مما تقدم ذكره دقة الأئمة (رحمهم الله)، ومنهم أبو داود عند اعلالهم لسند حديث بالانقطاع، وقد وافق الأئمة أبا داود في عدم اتصال هذا الإسناد و أنه منقطع، وقد فسر أبو داود سبب الانقطاع بأنه عدم الإدراك، والله اعلم.

(١) ينظر: شرح سنن ابن ماجه لمغلطاي، ص: ١١٤٤.

وقد ذكر غير واحد من اهل العلم ان شداد مولى عياض بن عامر الجزري مجهول ولا يُعرف.
ينظر: النفع الشذي شرح جامع الترمذي، ابن سيد الناس، ٨٩/٤، تهذيب الكمال، المزي، ١٢/٤٠٦ (٢٧١١)، ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢/٢٦٦ (٣٦٧٥).

(٢) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي، ٨٣/٣.

(٣) ينظر: التحبير لإيضاح معاني التيسير، الصنعاني، ٥/٢٠٣.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عبدة بن عبد الله، أخبرنا زيد يعني ابن الحباب، عن محمد بن صالح، حدثني حصين، من ولد سعد بن معاذ، عن أسيد بن حضير رضي الله عنه، أنه كان يؤمهم، قال: فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم يعوده، فقالوا: يا رسول الله، إن إمامنا مريض، فقال: "إذا صلى قاعدا فصلوا قعوداً"^(١).

قال أبو داود: "هذا الحديث ليس بمتصل"^(٢).

اعل الإمام أبو داود هذا الطريق بالانقطاع وعدم الاتصال، والانقطاع الذي ذكره أبو داود هو بين حصين بن عبد الرحمن وبين أسيد بن حضير، حيث ان حصيناً لم يدرك أسيد بن حضير، حيث أن وفاة أسيد بن حضير رضي الله عنه كانت في شعبان سنة عشرين، وقيل إحدى وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم السلام^(٣)، في حين أن حصين بن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد كانت وفاته عام (١٢٦هـ)^(٤).

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود، ١٦٥/١ (٦٠٧)، مستدرك الحاكم، كتاب معرفة الصحابة رضي الله عنهم، ٣٢٧/٣ (٥٢٦٤)، وقال في اسناده: عن محمد بن طلحة التيمي، عن محمد بن الحصين بن عبد الرحمن بن سعد بن معاذ عن ابيه عن جده.

وروي هذا الحديث من طرق اخرى. ينظر: مصنف ابن أبي شيبة، ١١٥ / ٢ (٧١٤١)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٣١٣ / ١٤ (٥٦٤٤)، ورواه هشام بن عروة عن ابيه عن أسيد مرسلًا. ينظر: مصنف عبد الرزاق، ٤٦٢ / ٢ (٤٠٨٥).

(٢) سنن أبي داود، ١٦٥/١.

(٣) ينظر: الاستيعاب في معرفة الاصحاب، ابن عبد البر، ٩٤/١ (٥٤)، الاصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ٢٣٥ / ١ (١٨٥).

(٤) ينظر: المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي، ٦٩٩/١، تهذيب الكمال، المزي، ٥١٧/٦ (١٣٥٧).

قال المنذري معلقاً على كلام الإمام أبي داود: وما قاله ظاهر، فإن حصين ابن عبد الرحمن إنما يروي عن التابعين، لا تحفظ له رواية عن الصحابة، وسيما أسيد بن حضير، فإنه قديم الوفاة، توفي سنة عشرين، وقيل سنة إحدى وعشرين للهجرة^(١)، وقال المزي في ترجمة حصين بن عبد الرحمن بن عمرو بن سعد بن معاذ أنه روى عن أسيد بن حضير ولم يدركه^(٢)، وقال مغلطاي: ذكره ابن حبان في ثقات اتباع التابعين، وهو مشعر بان روايته عن الصحابة لم تصح^(٣)، وقال ابن كثير عن هذا الاسناد أنه منقطع بين أسيد بن حضير وبين حصين بن عبد الرحمن^(٤).

يستفاد مما مضى ذكره أن قول الإمام أبي داود بان هذا الحديث ليس بمتصل هو الصحيح، والانقطاع هنا سببه عدم الادراك، والله اعلم.

(١) ينظر: مختصر سنن أبي داود، المنذري، ١/١٨٥.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٦/٥١٨ (١٣٥٧).

(٣) ينظر: التراجم الساقطة من كتاب اكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ١٩٤-١٩٥ / (١٠٧).

(٤) ينظر: جامع المسانيد والسنن، ابن كثير، ١/٢٨٨.

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أبو توبة الربيع بن نافع، حدثنا عبد العزيز بن عبد الملك القرشي، حدثنا عطاء الخراساني، عن المغيرة بن شعبة، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يصل الإمام في الموضع الذي صلى فيه حتى يتحول"^(١).

قال أبو داود: "عطاء الخراساني لم يدرك المغيرة بن شعبة"^(٢).

أعل الإمام أبو داود إسناد هذا الحديث بالانقطاع، حيث رواه من طريق عطاء الخراساني عن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه، وذكر بان عطاء لم يدرك المغيرة، والانقطاع هنا ظاهر حيث أن المغيرة بن شعبة رضي الله عنه كانت وفاته في الكوفة عام خمسين من الهجرة^(٣)، في حين أن عطاء بن أبي مسلم الخراساني كانت ولادته سنة خمسين، ووفاته كانت سنة خمس وثلاثين ومئة^(٤)، وهذا يعني ان عام وفاة المغيرة بن شعبة رضي الله عنه هو العام الذي ولد فيه عطاء الخراساني، وبذلك روايته عن المغيرة مرسلة.

قال المنذري معلقا على كلام أبي داود: ما قاله أبو داود ظاهر بين، فإن عطاء الخراساني ولد في السنة التي مات فيها المغيرة بن شعبة، وهي سنة خمسين من الهجرة على المشهور^(٥).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الإمام يتطوع مكانه، ١٦٧/١ (٦١٦)، سنن ابن ماجه، ابواب اقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في صلاة الناقله حيث تصلى المكتوبة، ٤٢٧/٢ (١٤٢٨).

^(٢) سنن أبي داود، ١٦٧/١

^(٣) ينظر: الاستيعاب في معرفة الاصحاب، ابن عبد البر، ١٤٤٦/٤ (٢٤٨٣)، اسد الغابة، ابن الاثير، ٢٣٨/٥ (٥٠٧١)، الاصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ١٥٧/٦ (٨١٩٧).

^(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١١٤/٢٠ (٣٩٤١).

^(٥) ينظر: مختصر سنن أبي داود، المنذري، ١٨٨/١.

وذكر العلّائي أن رواية عطاء الخراساني عن المغيرة بن شعبة مرسلة^(١).

يستفاد مما ذكره الإمام أبو داود من اعلاله هذا الطريق بالانقطاع، وعدم اتصاله سببه عدم ادراك عطاء الخراساني للمغيرة رضي الله عنه، والله اعلم.

الحديث الرابع:

قال الإمام أبو داود: حدثنا يعقوب بن كعب الأنطاكي، ومؤمل بن الفضل

الحراني، قالوا: حدثنا الوليد، عن سعيد بن بشير، عن قتادة، عن خالد، قال: يعقوب

ابن دريك: عن عائشة رضي الله عنها، أن أسماء بنت أبي بكر، دخلت على رسول ﷺ

وعليها ثياب رفاق، فأعرض عنها رسول ﷺ، وقال: "يا أسماء، إن المرأة إذا بلغت

المحيض لم تصلح أن يرى منها إلا هذا وهذا" وأشار إلى وجهه وكفيه^(٢).

قال أبو داود: "خالد بن دريك لم يدرك عائشة رضي الله عنها"^(٣).

أعل الإمام أبو داود الحديث بالانقطاع، حيث اخرج الحديث من طريق خالد بن دريك

عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ثم ذكر أن الحديث مرسل، ذلك أن خالد لم يدرك

عائشة، خالد بن دريك وثقه غير واحد من أهل العلم، قال ابن معين: مشهور^(٤)، وذكر

في موضع آخر أنه ثقة^(٥).

(١) ينظر: جامع التحصيل في أحكام المراسيل، العلّائي، ٢٣٨ / (٥٢٢)

(٢) سنن أبي داود، كتاب اللباس، باب فيما تبدي المرأة من زينتها، ٦٢/٤ (٤١٠٤)، الكامل في

الضعفاء، ٤١٧/٤، السنن الكبرى، البيهقي، باب عورة المرأة الحرة، ١٩٦/٤ (٣٦٢٠)، وفي: باب

تخصيص الوجه والكفين بجواز النظر إليها عند الحاجة، ٢٣/١٤ (١٣٦٢٥).

(٣) سنن أبي داود، ٦٢/٤.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٢٩/٣ (١٤٧٣).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥٤/٨ (١٦٠٤).

وقال أبو حاتم: لا بأس به^(١)، وقال النسائي: ثقة^(٢)، ومسألة عدم سماعه من أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما) التي ذكرها أبو داود، ذكرها غير واحد من أهل العلم، ومنه: أبو محمد المقدسي^(٣)، والذهبي^(٤)، والعلائي^(٥)، ونقله العراقي عن البيهقي، وعبد الحق الإشبيلي^(٦).

وفي سياق التصحيح اذكر أن سعيدًا بن بشير، حيث قال فيه ابن معين: ليس بشيء^(٧)، ضعفه ابن المديني^(٨)، واحمد^(٩)، قال البخاري: متكلم في حفظه، وقال هو يحتمل^(١٠)، ضعفه النسائي^(١١)، قال ابن نمير: منكر الحديث، ليس بقوي الحديث، ليس بشيء، يروي عن قتادة المنكرات^(١٢)، قال ابن حبان: "ردىء الحفظ فاحش الخطأ، يروي عن قتادة ما لا يتابع عليه"^(١٣).

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣/٣٢٨ (١٤٧٣).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٨/٥٤ (١٦٠٤).

(٣) ينظر: الكمال في أسماء الرجال، أبي محمد المقدسي، ٤/٣٤٣ (٢٣٩٤).

(٤) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ١/٦٣٠ (٢٤١٩).

(٥) ينظر: جامع التحصيل في رواة المراسيل، ١٧٠/ (١٦٠).

(٦) ينظر: تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، العراقي، ص: ٨٩.

(٧) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤/٩٤ (٣٣١٩).

(٨) ينظر: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ١٥٧/ (٢٢٣).

(٩) ينظر: من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، احمد بن حنبل، ١٩٩/

(١٥٧).

(١٠) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣/٤٦٠ (١٥٢٩)، الضعفاء الصغير، البخاري، ٤٩/ (١٣١).

(١١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٠/٣٥٥ (٢٢٤٣).

(١٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤/٧ (٢٠).

(١٣) المجروحين، ابن حبان، ١/٤٠٠ (٣٧٨).

ضعفه ابن حجر^(١)، وحسن من أمره شعبة، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وأنكر الأخير على من أدخله في كتاب الضعفاء، وقال: يحول منه^(٢)، ونقل الذهبي عن ابن عدي: لا أرى بما يروي بأساً، ولعله يهيم ويغلط، وقال الذهبي: الغالب عليه الصدق^(٣).

والذي يبدو أنه خف ضبطه لكنه يصلح للاعتبار، وفيما ينفرد به نظر، وهو أشد ضعفاً في قتادة، وهنا لم يتابعه أحد في الرواية عن قتادة بن دعامة فيما بحثت من مصادر، وقد يكون الوهم منه، والله اعلم.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه سعيد، عن قتادة، عن خالد بن دريك، عن عائشة (رضي الله عنهما): أن أسماء دخلت على النبي (ﷺ) وعليها ثياب شامية رقاق، فأعرض عنها النبي (ﷺ) وقال: إن المرأة إذا حاضت، لم يصلح أن يرى منها إلا هذه، وأشار بيده إلى كفه ووجهه، قال أبي: هذا وهم؛ إنما هو: قتادة، عن خالد بن دريك: أن عائشة ... مرسل^(٤).

مما مضى ذكره يستفاد أن مراد أبو داود إعلال الحديث بالانقطاع، وسبب الانقطاع هو أن خالد بن دريك لم يسمع من أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما)، والانقطاع هو أبرز علل الحديث بهذا الإسناد، ولا يمكن أن يتصور أحد خفاء حال سعيد بن بشير على أبي داود، وأنه ضعيف في الحديث^(٥)، والله اعلم.

(١) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٣٤ / (٢٢٧٦).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤ / ٧ (٢٠).

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ١٣٠ / ٢ (٢١٤٣).

(٤) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٤ / ٣٣٥ (١٤٦٣).

(٥) جاء في بعض روايات سنن أبي داود أنه قال عقب هذا الحديث: خالد بن دريك لم يدرك عائشة، وسعيد بن بشير ليس بالقوي. ينظر: سنن أبي داود، ضبطه محمد عبد العزيز الخالدي، ص: ٦٤٥ / (٤١٠٤).

المبحث الثالث

ذكر فوائد متعلقة بالوصل والإرسال

المطلب الأول:

أحاديث أعلاها بالإرسال دون ذكر طريق آخر:

يروى الإمام أبو داود أحاديث في كتابه السنن من طريق واحد، ثم يعلاها بالإرسال، دون أن يذكر طريقاً آخر للحديث، إذا كان له طريق آخر، ومن ذلك:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا يحيى، وعبد الرحمن، قالوا: حدثنا سفيان، عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي، عن عائشة، "أن النبي (ﷺ) قبلها ولم يتوضأ"^(١).

قال أبو داود: "وهو مرسل إبراهيم التيمي لم يسمع من عائشة"^(٢).

أعل الإمام أبو داود هذا الطريق بالانقطاع بين إبراهيم بن يزيد التيمي وام المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما)، ولم ينفرد أبو داود بهذا بل وافقه الترمذي^(٣)، والنسائي^(٤)،

(١) م سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء من القبلة، ٤٥/١ (١٧٨)، صنف عبد الرزاق، ١٣٥/١ (٥١١)، مصنف ابن أبي شيبة، ٤٨/١ (٤٨٩)، مسند احمد، مسند عائشة رضي الله عنها، ٥٠٠/٤٢ (٢٥٧٦٧)، السنن الكبرى، النسائي، باب الوضوء من القبلة، ١٣٥/١ (١٥٥)، الإغراب، النسائي، ٢٨٥ / (٢١٢)، المجتبى، النسائي، باب ترك الوضوء من القبلة، ١٠٤/١ (١٧٠)، حديث أبي بكر بن خالد، أبي بكر بن خالد، ٥٩ / (٥٨)، سنن الدارقطني، باب صفة ما ينقض الوضوء وما روي في الملامسة والقبلة، ٢٥٤/١ (٥٠٠)، ٢٥٦ / (٥٠٢) (٥٠٣)، حلية الاولياء، أبي نعيم الاصبهاني، ٢١٩/٤، السنن الكبرى، البيهقي، باب الوضوء من الملامسة، ٣٧٦/١ (٦١٦).

(٢) سنن أبي داود، ٤٥/١.

(٣) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ١٢٨/١.

(٤) ينظر: اكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ٣١١/١ (٣١٥).

وقال الدارقطني: لم يسمع إبراهيم التيمي من عائشة وحفصة (رضي الله عنهما) ^(١)، وثقه الذهبي: وقال لم يسمع من عائشة رضي الله عنها ^(٢).

قال النسائي: ليس في هذا الباب احسن من هذا الحديث، وإن كان الحديث مرسل ^(٣)، وقد جاء الحديث من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها مرفوعا عند ابن ماجه ^(٤)، والترمذي ^(٥)، وهذا الطريق اعلمه البخاري بالانقطاع، حيث ان حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة ^(٦)، وكذا قال أبو حاتم الرازي ^(٧)، وهذا الطريق ضعفه يحيى القطان، والترمذي، حيث قال: ليس يصح في الباب شيء عن النبي (ﷺ) ^(٨)، وقد ذكر الدارقطني طرق هذا الحديث وفصل القول فيها، قال: يرويه سفيان الثوري، وأبو حنيفة، عن أبي روق واسمه عطية بن الحارث، واختلفا عليه فيه، فأما الثوري فاختلف عنه؛ فرواه يحيى القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، ووكيع، وغندر، وغيرهم، عن الثوري، عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي، عن عائشة، أن النبي (ﷺ) كان يقبل ويصلي ولا يتوضأ. ورواه إبراهيم بن هراسة ^(٩)، عن سفيان الثوري، عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن عائشة، نحوه، زاد فيه عن أبيه.

(١) ينظر: سنن الدارقطني، ٢٥٤/١.

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٧٤/١ (٢٥١).

(٣) ينظر: المجتبى، النسائي، ١٠٤/١.

(٤) سنن ابن ماجه، باب الوضوء من القبلة، ٣١/١ (٥٠٢).

(٥) سنن الترمذي، الترمذي، باب ترك الوضوء من القبلة، ١٢٨/١ (٨٦).

(٦) ينظر: المصدر نفسه، ١ / ١٢٨.

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٠٧/٣ (٤٩٥).

(٨) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ١٢٨/١.

(٩) لم اقف على من اخرج الحديث من هذا الطريق فيما بحثت من مصادر.

وتابعه معاوية بن هشام على قوله: عن أبيه، إلا أنه قال فيه: كان النبي (ﷺ) يقبل وهو صائم، فأتى بالصواب عن عائشة رضي الله عنها.

وأما أبو حنيفة، فرواه عن أبي روق، عن إبراهيم التيمي، عن حفصة، زوج النبي (ﷺ)، أن النبي كان يقبل، فيصلي ولا يتوضأ^(١)، والحديث مرسل لا يثبت، وقول الثوري أثبت من قول أبي حنيفة^(٢).

وابراهيم بن هراسة الذي زاد في الإسناد رجلا، قال البخاري: "متروك الحديث"^(٣)، وقال مسلم: "ذاهب الحديث"^(٤)، قال ابن حبان: غلب عليه التقشف، والعبادة، وغفل عن حفظ الحديث، حتى صار كأنه يكذب^(٥)، ضعفه الدارقطني، وقال: يروي عن سفيان الثوري ما لا يتابع عليه^(٦)، وهو مع ضعفه فقد خالف أناس من أئمة علم الحديث، أمثال وكيع وعبد الرحمن بن مهدي، ومعاوية بن هشام الذي تابع ابراهيم ابن هراسة، وثقه العجلي^(٧)، وقال ابن معين: ليس بذاك، صالح، وقال أبو حاتم الرازي: صدوق^(٨)، وثقه ابن حبان، وقال: ربما اخطأ^(٩)، ومعاوية وان كان صدوقا، فإن متابعته لإبراهيم بن هراسة ليست بالمقبولة لمخالفتهم الثقات، ومنهم أعلى رتبة ومنزلة منهم، والله اعلم.

(١) سنن الدارقطني، ٢٥٧/١ (٥٠٣).

(٢) ينظر: العلل، الدارقطني، ١٤٦/١٥ - ١٤٧ (٣٩٠٥).

(٣) الضعفاء، البخاري، ١٤ / (١١).

(٤) الكنى والأسماء، مسلم، ٤٢/١ (٣١).

(٥) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ١١١/١ (٢٣).

(٦) ينظر: الضعفاء والمتروكين، الدارقطني، ٢٥٠ / (١٠).

(٧) ينظر: الثقات، العجلي، ٢٨٥/٢ (١٧٥٠).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٨٥ / ٨ (١٧٥٩).

(٩) ينظر: الثقات، ابن حبان، ١٦٦/٩ - ١٦٧ (١٥٨٠٦).

مما تقدم بيانه يستفاد أن طرق الحديث التي ذكرها أهل العلم لهذا المتن هي مرسلة، وهذا ما اشار اليه الترمذي والنسائي والدارقطني وغيرهم، و قد يفسر لنا هذا ذكر أبو داود للطريق المرسلة إذ أنه لم يصح عنده طريق متصل لهذا الحديث بهذا السياق، ولربما ما ذكره من طريق أصح عنده من بقية الطرق، والله اعلم.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا جرير يعني ابن حازم قال: سمعت عبد الملك يعني ابن عمير، يحدث عن عبد الله بن معقل بن مقرن قال: صلى أعرابي مع النبي (ﷺ) بهذه القصة قال فيه: وقال يعني النبي (ﷺ): "خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه، وأهريقوا على مكانه ماء" (١).

قال أبو داود: "وهو مرسل ابن معقل لم يدرك النبي (ﷺ)" (٢).

أعل الإمام أبو داود هذا الطريق بالانقطاع، إذ أرسل الحديث عبد الله بن معقل عن النبي (ﷺ)، وعبد الله بن معقل تابعي فيما ذكر البخاري (٣)، وقال العجلي: كوفي ثقة من التابعين (٤)، ذكره الدارقطني في التابعين (٥).

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الارض يصيبها البول، ١٠٣/١ (٣٨١)، المراسيل، أبي داود، ٧٦ / (١١)، سنن الدارقطني، باب في طهارة الارض من البول، ٢٤٠/١ (٤٧٩)، السنن الكبرى، البيهقي، باب طهارة الارض من البول، ١٢٧/٥ (٤٢٩٩).

(٢) سنن أبي داود، ١٠٣/١.

(٣) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ١٩٥/٥ (٦١٥).

(٤) ينظر: الثقات، العجلي، ٦٢/٢ (٩٧٦).

(٥) ينظر: ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، الدارقطني، ١٩٣/١ (٥٠٨).

بهذا يتضح أن ما ذهب إليه الإمام أبو داود من إعلال هذا الطريق بالأرسال هو الاشبه بالصواب، وقد ذكر أبو داود عقب اخراجه الحديث في المراسيل، أن هذا الحديث روي متصلا ولا يصح^(١)، والحديث انكره الإمام احمد^(٢)، وقال الدراقطني^(٣)، وعبد الحق الأشبيلي^(٤): مرسل.

من الفوائد التي تترتب على قول أبي داود أن الارسال قد يطلق عند بعض المتقدمين على ما رفعه التابعي الى النبي (ﷺ)، وهذا ما استقر عليه أهل الفن اليوم.

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: "أقام رسول الله (ﷺ) وسلم بتبوك عشرين يوما يقصر الصلاة"^(٥). قال أبو داود: "غير معمر يرسله، لا يسنده"^(٦).

(١) ينظر: المراسيل، أبي داود، ٧٦ / (١١).

(٢) ينظر: التحقيق في احاديث الخلاف، ابن الجوزي، ٧٨ / ١ (٥٩).

(٣) ينظر: سنن الدراقطني، ٢٤٠ / ١ (٤٧٩).

(٤) ينظر: الاحكام الوسطى، عبد الحق الأشبيلي، ٢٣٦ / ١، وذكر انه روي عن طاوس مثله مرسلا.

(٥) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب إذا أقام بارض العدو ثم يقصر، ١١ / ٢ (١٢٣٥)، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ٥٣٢ / ٢ (٤٣٣٥)، مسند احمد، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ٤٤ / ٢٢ (١٤١٣٩)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، ٣٤٥ / (١١٣٩)، صحيح ابن حبان، ٣٥٠ / ٦ (٥٣٧١)، و ٤٤٣ / ٦ (٥٥٨٨)، السنن الكبرى، البيهقي، باب من قال: يقصر أبدا ما لم يجمع مكثا، ١٧٣ / ٦ (٥٥٤١)، المعجم، عبد الخالق بن أسد الحنفي، ١٥٨ / (٦٩).

(٦) سنن أبي داود، ١١ / ٢.

أورد الإمام أبو داود الحديث من طريق معمر بن راشد متصلاً، ثم ذكر أن غير معمر يرسله، جاء الحديث مرسلًا عند ابن أبي شيبة^(١)، رواه من طريق علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن عبد الرحمن مرسلًا^(٢).

وعلي بن المبارك وثقه ابن معين، حيث قال: "قال بعض البصريين علي بن المبارك عرض على يحيى بن أبي كثير عرضاً وهو ثقة"^(٣)، وثقه أحمد^(٤)، وثقه أبو داود، وقال النسائي: لا بأس به، وذكر أبو داود أن علي بن المبارك كان عنده كتابان عن يحيى بن أبي كثير، كتاب سماع وكتاب إرسال، فقيل: كيف يعرف كتاب الإرسال؟ فقال: الذي عند وكيع عن علي عن يحيى عن عكرمة، قال: هذا من كتاب الإرسال، قال: وكان الناس يكتبون كتاب السماع^(٥)، وهنا حدث ابن المبارك عن يحيى بن أبي كثير، ومن روى الحديث متصلاً هو معمر بن راشد، ومعمر إمام استفاضت شهرته، وعدالته وضبطه واتقانه، قال أبو حاتم: ما حدث به معمر بن راشد بالبصرة فيه أغاليط^(٦)، وحديثه عن غير البصريين، عن يحيى بن أبي كثير اليمامي^(٧).

(١) مصنف ابن أبي شيبة، ٢٠٨/٢ (٨٢٠٩).

(٢) قال البخاري: يروى عن ابن ثوبان مرسلًا. ينظر: العلل الكبير، الترمذي، ٩٥ / (١٥٨).

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٨٠/٤ (٣٨٢٤).

(٤) ينظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، ٣٣٧ / (٤٩٨).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١١٣/٢١ - ١١٤ (٤١٢٤).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٠٩/٢٨ (٦١٠٥)، ثناء أهل العلم على معمر وأنه من الثقات

المأمونين كثير، ولم أنقل فيه كلام أهل العلم لاستفاضة عدالته واتقانه.

(٧) التاريخ الكبير، البخاري، ٣٠١/٨ (٣٠٨٧).

قال البيهقي: تفرد معمر بن راشد بروايته مسندا، ورواه علي بن المبارك وغيره عن يحيى عن ابن ثوبان عن النبي (ﷺ) مرسلا، وروى عن الأوزاعي عن يحيى عن أنس، وقال: بضع عشرة^(١)، ولا أراه محفوظا^(٢).

قال النووي: تفرد به معمر بن راشد، ولا يضر تفرد، فهو ثقة حافظ، وزيادته مقبولة، والحديث صحيح الإسناد^(٣).

وقال ابن الملقن: ومعمر إمام مجمع على جلالته فلا يضر تفرد به، والحديث صحيح^(٤)، قال ابن حجر: "رواته ثقات"^(٥).

يستفاد هنا أن مراد الإمام أبي داود بقوله غير معمر يرسله قد يكون فيه إشارة الى تقوية المتصل على المرسل، لعلو مرتبة من وصل الاسناد على من ارسله، وإن كان كلاهما ثقة، وفيه إشعار أن الطريق المرسل لم تكن خافية على الإمام أبي داود، والله اعلم.

(١) المعجم الأوسط، الطبراني، ١٨٥/٤ (٣٩٢٧).

(٢) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي، ١٧٣/٦.

(٣) ينظر: نصب الراية، الزيلعي، ١٨٦/٢.

(٤) ينظر: البدر المنير، ابن الملقن، ٥٣٨/٤.

(٥) الدراية في تخريج احاديث الهداية، ابن حجر، ٢١٢/١ (٢٧٣).

المطلب الثاني:

تعارض الوصل والإرسال دون الترجيح:

روى الإمام أبو داود في كتابه السنن أحاديث، بضمنها أحاديث يوردها متصلة، ثم يذكر بعد ذلك أن هناك من رواها مرسلة، أي أحاديث تعارض فيها الوصل والإرسال، دون أن يرجح أحدهما، وفيما يلي نماذج لذلك:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن العلاء، وأيوب بن محمد الرقي، وعمرو بن عثمان الحمصي المعنى، قالوا: حدثنا مروان بن معاوية، أخبرنا هلال بن ميمون الجهني، عن عطاء بن يزيد الليثي، قال هلال: لا أعلمه إلا، عن أبي سعيد، وقال أيوب، وعمرو: أراه عن أبي سعيد رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم مر بسلام وهو يسلم شاة، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم: "تنح حتى أريك" فأدخل يده بين الجلد واللحم، فدحس بها حتى توارت إلى الإبطن، ثم مضى فصلى للناس ولم يتوضأ، قال أبو داود: زاد عمرو في حديثه، يعني لم يمس ماء^(١).

قال أبو داود: "رواه عبد الواحد بن زياد، وأبو معاوية، عن هلال، عن عطاء، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، لم يذكر أبا سعيد"^(٢).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب الوضوء من مس اللحم النيء وغسله، ١٤٧/١ (١٨٥)، سنن ابن ماجه، كتاب الذبائح باب السليخ، ٣٤٧/٤ - ٣٤٨ (٣١٧٩)، صحيح ابن حبان، ٢١١/٧ (٦٣٤١)، الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٣٢١/٧، فوائد تمام، ١١٤/٢ (١٢٩٣)، السنن الكبرى، البيهقي، باب طهارة جلد ما يؤكل لحمه إذا كان نكيا، ٦٠/١ - ٦١ (٧٢)، تاريخ دمشق، ابن عساكر، ١٤٤/٥٣ (١١٢١٢).

^(٢) سنن أبي داود، ١٤٧/١.

نكر أبو داود الحديث متصلا من طريق مروان بن معاوية، عن هلال بن ميمون الجهني، ثم نكر طريقا معلقا عن عبد الواحد بن زياد، وأبي معاوية الضرير عن هلال عن عطاء مرسلا.

وعطاء بن يزيد وثقه ابن المديني وذكر انه لقي بعضا من اصحاب النبي (ﷺ)، ومنهم أبي سعيد الخدري (رضي الله عنه) (١)، وهلال بن ميمون، وثقه ابن معين، وقال فيه أبو حاتم: ليس بالقوي، يكتب حديثه (٢)، وقال النسائي: "لا بأس به" (٣)، وثقه ابن حبان وذكر انه يهم احيانا، ويخالف (٤)، قال الذهبي (٥)، وابن حجر (٦): صدوق.

ومروان بن معاوية الذي وصل الحديث قال فيه ابن المديني: "كان يوثق وكان يروي عن قوم ليسوا ثقات ويكنى عن أسماءهم" (٧)، وثقه احمد (٨)، وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صدوق، مكثر للرواية عن شيوخ مجهولين (٩)، وثقه النسائي، ويعقوب بن شيبه، وضعفه ابن المديني، والعجلي في روايته عن المجهولين (١٠).

(١) ينظر: العلل لابن المديني، ٦٨ / (٩٦).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٧٦/٩ (٢٩٧).

(٣) تهذيب الكمال، المزي، ٣٤٩/٣٠ (٦٦٣٠).

(٤) ينظر: مشاهير علماء الامصار، ٢٨٦ / (١٤٣٠).

(٥) الكاشف، الذهبي، ٣٤٢/٢ (٦٠٠٦).

(٦) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٧٦ / (٧٣٤٧).

(٧) سؤالات ابن أبي شيبه لعلي بن المديني، ١٢٠ / (١٤٤).

(٨) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٤٧٩/٢ (٣١٤٣).

(٩) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٧٣/٨ (١٢٤٦).

(١٠) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٠٨/٢٧ - ٤٠٩ (٥٨٧٧).

ولا سبب ظاهر يدعو لتضعيف روايته هنا، إذ أنه صرح بسماحه من هلال، وسماه باسمه ولم يغير فيه شيئاً، وأما عبد الواحد بن زياد الذي روى الحديث مرسلًا فقد وثقه العجلي وقال حسن الحديث^(١)، وثقه ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم^(٢)، وقال فيه ابن معين: ليس بشيء^(٣)، قال الذهبي: صدوق، له مناكير^(٤)، نقل ابن حجر عن ابن عبد البر الاجماع على توثيقه^(٥).

وأما محمد بن خازم أبي معاوية الضرير قال عنه احمد : مضطرب في غير حديث الاعمش، لا يحفظها جيداً^(٦)، وظاهر كلام ابن معين وأبي حاتم توثيقه في حديث الاعمش^(٧)، وثقه العجلي^(٨)، وقال النسائي: ثقة في الاعمش^(٩)، قال ابن خراش: ثقة في الاعمش، مضطرب في غيره^(١٠)، قال ابن حجر: ثقة في حديث الاعمش، وقد يهم في حديث غيره^(١١)، ذكره العراقي في المدلسين^(١٢).

-
- (١) ينظر: الثقات، العجلي، ١٠٧/٢ (١١٤٣).
- (٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢١/٦ (١٠٨).
- (٣) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٥٥/٣ (١٠١٥).
- (٤) ينظر: من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي، ٣٥٥/٢ (٢٢٩)، ميزان الاعتدال، الذهبي، ٦٧٢/٢ (٥٢٨٧).
- (٥) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٤٣٥/٦ (٨١٥).
- (٦) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٣٧٨/١ (٧٢٦).
- (٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٤٧/٢ - ٢٤٨ (١٣٦٠).
- (٨) ينظر: الثقات، العجلي، ٢٣٦/٢ (١٥٨٩).
- (٩) ينظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الصحيح، الباجي، ٦٣١/٢ (٤٨٠).
- (١٠) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٣٢/٢٥ (٥١٧٣).
- (١١) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٧٥/٢ (٥٨٤١).
- (١٢) ينظر: المدلسين، العراقي، ٨٣/٥٣ (٥٣).

تجدر الإشارة الى أن الحديث رواه أبو معاوية مرسلًا كما ذكر الإمام أبو داود، ورواه متصلًا كما عند تمام^(١)، وابن عساكر^(٢)، وهذا الاختلاف لو كان أبو معاوية تفرد به ولم يتابعه عبد الواحد لأمكن القول أن منشأه أبو معاوية الضرير، لاضطرابه في غير حديث الأعمش كما قال أحمد وغيره، لكن روى الحديث مرسلًا عبد الواحد وهو ثقة، ووصله مروان بن معاوية وهو ثقة، وقد يكون منشأ هذا الاختلاف في وصل الحديث وإرساله هو هلال بن ميمون، إذ إنه يهم أحيانًا كما قال ابن حبان، وقد مرض القول فيه أبو حاتم الرازي، والله أعلم.

وقد تابع هلال بن ميمون في الرواية عن عطاء مرفوعًا إسماعيل بن عبيد الله^(٣)، لكنها متابعة لا يفرح لها، ولا يعتد بها إذ جاءت من طريق محمد بن سعيد المصلوب، قال عنه الثوري: كذاب^(٤)، قال البخاري: "متروك الحديث"^(٥)، وكذا قال أبو زرعة^(٦)، قال النسائي: كذاب معروف بوضع الحديث^(٧)، قال أبو نعيم: ساقط عند أهل الحديث بلا خلاف^(٨).

والفائدة هنا لعل عدم ترجيح أبو داود الوصل على الإرسال والعكس صحيح لما في الحديثين من وهن فلا يعار للوصل والإرسال أي اهتمام ما لم يكن أحدهما صحيحًا والآخر يعضده، والله أعلم.

(١) فوائد تمام، ١١٤/٢ (١٢٩٣).

(٢) تاريخ دمشق، ابن عساكر، ١٤٤/٥٣ (١١٢١٢).

(٣) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٣٢١ / ٧.

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ٣١٩/٧ (١٦٤١).

(٥) الضعفاء الكبير، العقيلي، ٧٠/٤ (١٦٢٥).

(٦) ينظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، ٢٧٥/٢.

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٦٦/٢٥ (٥٢٤١).

(٨) ينظر: الضعفاء لأبي نعيم الإصبهاني، ١٣٧ / (٢٠٨).

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، عن زياد الأعمى، عن الحسن، عن أبي بكرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ "دخل في صلاة الفجر، فأوماً بيده أن مكانكم، ثم جاء ورأسه يقطر فصلى بهم".

وقال: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا يزيد بن هارون، أخبرنا حماد بن سلمة، بإسناده ومعناه وقال: في أوله: "فكبر"، وقال في آخره: "فلما قضى الصلاة قال: "إنما أنا بشر، وإني كنت جنبا"^(١).

قال أبو داود: ورواه أيوب، وابن عون، وهشام، عن محمد مرسلًا، عن النبي ﷺ، قال: "فكبر ثم أوماً بيده إلى القوم أن اجلسوا، فذهب فاغتسل"، وكذلك رواه مالك، عن إسماعيل بن أبي حكيم، عن عطاء بن يسار، أن رسول الله ﷺ "كبر في صلاة". قال أبو داود: وكذلك حدثناه مسلم بن إبراهيم، حدثنا أبان، عن يحيى، عن الربيع بن محمد، عن النبي ﷺ "أنه كبر"^(٢).

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الجنب يصلي بالقوم وهو ناس، ٦٠/١ (٢٣٣)
 (٢٣٤)، الام، الشافعي، ١٧٥/٧، مسند احمد، مسند أبي بكرة رضي الله عنه، ٦٣/٣٤ (٢٠٢٤٠)، وفي:
 ٧٢/٣٤ (٢٠٢٤٦)، صحيح ابن خزيمة، باب افتتاح غير الطاهر الصلاة ناويا الإمامة وذكره أنه
 غير طاهر بعد الافتتاح، وتركه الاستخلاف عند ذلك لينتظر المأمومين رجوعه بعد الطهارة
 فيؤمهم، ٦٢/٣ (١٦٢٨)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٨٧/٢ (٦٢٣)، صحيح ابن حبان،
 ٢١٧/٧ (٦٣٥٥)، السنن الكبرى، البيهقي، باب إمامة الجنب، ٣٤/٥ (٤١٢٠)، وفي: باب من
 أباح الدخول في صلاة الإمام بعد ما افتتحها، ٦١٥/٥ (٥٢١٦).

(٢) سنن أبي داود، ٦٠/١.

بعد ان ذكر الإمام أبو داود الحديث من طريق متصل، ذكر له ثلاث طرق

ليست بمتصلة، بل أرسل رواتها الحديث عن النبي (ﷺ)، وهم:

١- محمد بن سيرين^(١).

٢- عطاء بن يسار^(٢).

٣- الربيع بن محمد^(٣).

والذي يبدو أن إيراد الإمام أبو داود هذه الطرق عقب إيراده للحديث

موصولاً فيه إشارة إلى ضعف الطريق المتصل، ذلك لما نقله علي بن المديني، يحيى

ابن سعيد القطان أنه قال: حماد بن سلمة، عن زياد الاعلم ليس بذلك^(٤)، إضافة إلى

عننة الحسن البصري، وهو من المشهورين بالتدليس^(٥).

(١) ذكر هذا الطريق معلقاً، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث من هذا الطريق.

(٢) موطأ مالك (رواية الليثي)، ٩٣/١ (١٢١)، (رواية أبي مصعب الزهري)، ١٥٤/١ (١٣٣)، (رواية محمد بن الحسن الشيباني)، ٧٥/١ (١٧١)، مسند الشافعي، ٣١٧/١ (٣٢٣).

(٣) لم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث من هذا الطريق، والربيع بن محمد هذا عداده في التابعين، مجهول فيما ذكر ابن حجر، ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٠٢/٩ (١٨٧٠)، الكاشف، الذهبي ٣٩٢/١ (١٥٣٩)، تقريب التهذيب، ٢٠٧/١ (١٩٠٠)، خلاصة التهذيب، الخرزجي، ١١٥/١.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٤١/٣ (٦٢٣)، الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٣٧/٣.

(٥) ينظر: المدلسين، العراقي، ٤١/٩.

في حين أن أبا داود ذكر أن مالكاً رواه عن إسماعيل بن أبي حكيم، عن عطار بن يسار مرسلًا، وإسماعيل وثقه ابن معين، والنسائي^(١)، وابن حجر^(٢)، وعطاء ابن يسار وثقه ابن معين، وأبو زرعة^(٣)، والنسائي^(٤)، وأن المرسل عند أبي داود هنا أثبت من الموصول، والله اعلم.

والمتن صحيح، إذ روى بنحوه البخاري^(٥)، ومسلم^(٦)، من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وهو عند أبي داود أيضاً^(٧).
ولذلك مما تقدم ذكره ممكن أن نخلص بالفائدة الآتية: ذهب أهل العلم إلى الاحتجاج بالحديث المرسل إن جاء من طريق آخر مثله، والله اعلم.

(١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٦٤/٣ (٤٣٧).

(٢) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٠٧ / (٤٣٥).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٣٨/٦ (١٨٦٧).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٢٧/٢٠ (٣٩٤٦).

(٥) صحيح البخاري، ٦٣/١ (٢٧٥).

(٦) صحيح مسلم، ١٠١/٢ (١٣٩٨).

(٧) سنن أبي داود، ٦١/١ (٢٣٥).

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن المثنى، حدثنا حجاج بن منهال، حدثنا حماد، عن قتادة، عن محمد بن سيرين، عن صفية بنت الحارث، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي (ﷺ) أنه، قال: "لا يقبل الله صلاة حائض إلا بخمار"^(١).

قال أبو داود: رواه سعيد يعني ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن النبي (ﷺ)^(٢).

ذكر الإمام أبو داود الحديث بإسناد متصل، ثم ذكر طريقا آخر مرسل، والطريق المتصل سبق تخريجه، والطريق المرسل ذكرها الإمام أبو داود في السنن معلقا، واخرجه متصلا الحاكم^(٣)، والبيهقي^(٤).

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب المرأة تصلي بغير خمار، ١/١٧٣ (٦٤١)، مسند ابن الجعد، ٤٧٨/ (٣٣٠٨)، مصنف ابن أبي شيبة، ٤٠/٢ (٦٢٢٣)، مسند إسحاق بن راهويه، ٦٧٨/٣ (١٢٨٤)، مسند احمد، مسند عائشة رضي الله عنها، ٨٧/٤٢ (٢٥١٦٧)، ٢٨/٤٣ - ٢٩ (٢٥٨٣٣)، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب اذا حاضت الجارية لم تصل الا بخمار، ٤١٧/١ (٦٥٥)، سنن الترمذي، الترمذي، باب ما جاء لا تقبل صلاة الحائض الا بخمار، ٤٠٢/١ (٣٧٧)، المنتقى لابن الجارود، ٥٣/ (١٧٣)، صحيح ابن خزيمة، باب نفي قبول صلاة الحرة المدركة بغير خمار، ٣٨٠/١ (٧٧٥)، معجم ابن الاعرابي، ٩٤٠/٣ (١٩٩٤)، صحيح ابن حبان، ٢٢/٣ (١٨٦٤)، مستدرک الحاكم، ٣٨٠/١ (٩١٧)، السنن الكبرى، البيهقي، باب ما تصلي فيه المرأة من الثياب، ٢١٦/٤ (٣٢٩٦).

(٢) سنن أبي داود، ١/١٧٣.

(٣) مستدرک الحاكم، ٣٨٠/١ (٩١٨).

(٤) السنن الكبرى، البيهقي، ٢١٧/٤ (٣٢٩٧).

وعند النظر في كلا الطريقتين المذكورين نجد أن كل من رواه متصلاً إنما رواه من طريق حماد بن سلمة، عن قتادة بن دعامة، عن محمد بن سيرين عن صفية رضي الله عنها^(١)، عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما) مرفوعاً، والطريق المرسلة من طريق سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن البصري، وهنا يتضح أن سعيد خالف حماد، وحماد وثقه ابن معين، وقال أحمد: صالح^(٢)، ونُقل عن أحمد أنه وثق حماد، وقال ابن المديني: من تكلم في حماد بن سلمة فاتهموه، وقال ابن عدي: هو من أئمة المسلمين، وكما قال ابن المديني^(٣)، قال الذهبي: حماد ثقة صدوق، يغلط أحياناً^(٤)، قال ابن حجر: ثقة، تغير بأخرة^(٥)، والذي يبدو أن حماد ثقة له بعض الأوهام، والله اعلم.

(١) صفية بنت الحارث روت عن عائشة أحاديث وروى عنها ابن سيرين وقاتدة هي أم طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي يعرف بطلحة الطلحات. ينظر: التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، أبي عبد الله المقدمي، ١٠٣ / (٤٥٥)، ذكرها ابن حبان في ثقات التابعين، ٣٨٥/٤ (٣٤٨٦)، وذكر ابن حجر أن لها صحبة، حيث قال: قتل أبوها يوم بدر كافراً، وتزوجت هي بعد ذلك عبد الله بن خلف الخزاعي، فولدت له طلحة بن عبد الله المعروف بطلحة الطلحات وأخته رملة، ذكرها الزبير، ومقتضى ذلك أن يكون لها صحبة. ينظر: الإصابة، ٢٠٩/٨ (١١٤٠٥).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٤١/٣ - ١٤٢ (٦٢٣).

(٣) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٣٨/٣ - ٣٩ - ٦٤ (٤٣١).

(٤) ينظر: الكاشف، ٣٤٩/١ (١٢٢٠).

(٥) ينظر: تقريب التهذيب، ١٧٨ / (١٤٩٩).

وأما سعيد بن أبي عروبة فقد وثقه العجلي، وقال اختلط بأخرة^(١)، قال ابن معين: اثبت الناس في قتادة ثلاث: ابن أبي عروبة، وشعبة، وهشام الدستوائي، فمن حدثك من هؤلاء فلا تبالي ان لا تسمعه من غيره^(٢)، وثقه أبو حاتم قبل أن يختلط، وقال أبو زرعة: ثقة مأمون، وذكر أنه اثبت اصحاب قتادة^(٣)، وثقه ابن حبان، وقال: اختلط وبقي خمس سنين في اختلاطه، وأحب ان لا يحتج به إلا بما روى عنه القدماء، ويعتبر برواية المتأخرين^(٤)، قال ابن عدي: هو من ثقات الناس، وذكر ان هناك من سمع منه قبل الاختلاط، وذلك صحيح، ومنهم من سمع منهم بعد الاختلاط، وهذا لا يعتمد عليه، وأشار أن ممن روى عنه قبل وبعد الاختلاط هو عبد الوهاب بن عطاء الخفاف^(٥)، وهذا هو من روى عنه الحديث المرسل عند الحاكم، والبيهقي^(٦)، وقال الذهبي: ثقة ساء حفظه في آخر عمره^(٧)، والذي يبدو أنه ثقة قبل الاختلاط.

وسعيد بن أبي عروبة مقدم في حديث قتادة على حماد عند بعض أئمة الجرح والتعديل كما مر بنا، ولذلك إن ثبت الطريق اليه فالقول قوله هنا، إن كان الاختلاف على قتادة بينه وبين حماد، لكن الاختلاف هنا لم يحصر بين حماد وبين ابن أبي عروبة، بل نكر الإمام الدارقطني طريقا آخر للحديث.

(١) ينظر: الثقات، العجلي، ٤٠٣/١ (٦١٠).

(٢) ينظر: تاريخ ابن أبي خيثمة، ٨٣ / ٢ (١٨٣٥).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم،

(٤) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٣٦٠/٦ (٨١٠٤).

(٥) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤٥١/٤ (٨٢٢).

(٦) مستدرک الحاكم، ١ / ٣٨٠ (٩١٨)، السنن الكبرى، البيهقي، ٢١٧/٤ (٣٢٩٧).

(٧) ينظر: من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي، ٨٧ / (١٣٢).

فقال: رواه شعبة، وسعيد عن قتادة موقوفا^(١)، وشعبة بن الحجاج من أئمة هذا العلم، وعلم من أعلامه، وهو مع هشام الدستوائي وابن أبي عروبة مقدمون في حديث قتادة، وشعبة مع إمامته وجلالته لم ينفرد بوقف الحديث، بل تابعه سعيد، وسعيد بن بشير قال عنه شعبة: صدوق اللسان، تركه ابن مهدي، وقال ابن معين: ليس بشيء، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: محله الصدق، وأنكر أبو حاتم على من أدخله في كتاب الضعفاء، وقال: يحول منه^(٢)، وضعفه ابن المديني^(٣)، قال البخاري: "يتكلمون في حفظه"^(٤)، وضعفه النسائي، وقال ابن عدي: الغالب على حديثه الاستقامة، وكان يغلط أحيانا، ويهم في الشيء^(٥)، وقال الذهبي: "صدوق"^(٦)، وضعفه ابن حجر^(٧)، والذي يبدو أنه ما بين مرتبة صدوق يغلط، له أوهام لا يُحتمل، وضعيف فهو يعتبر به، والله اعلم.

(١) ينظر: العلل، الدارقطني، ٤٣١/١٤ (٣٧٨٠)، وقد رجح الدارقطني الرواية المرسلة من طريق محمد بن سيرين عن عائشة (رضي الله عنهما)، والرواية أخرجه أبو داود عقب إخراج حديث صفية عن أم المؤمنين برقم (٦٤٢).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦/٤ - ٧ (٢٠).

(٣) ينظر: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ١٥٧ / (٢٢٣).

(٤) التاريخ الكبير، البخاري، ٤٦٠/٣ (١٥٢٩).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٥٥/١٠ (٢٢٤٣).

(٦) من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي، ٨٤ / (١٢٥).

(٧) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٣٤ / (٢٢٧٦).

يستفاد مما تقدم أن الإمام أبا داود ذكر الحديث متصلاً، ثم مرسلًا ليشير إلى أن الرواية المرسلة أقوى من المتصلة، ولا مانع من رواية الحديث من كلا الوجهين، لكن الطريق الأشبه بالصواب هو طريق شعبة بن الحجاج، والذي روى الحديث موقوفًا، وشعبة مع إمامته تابعه سعيد بن بشير، وهو معتبر به في المتابعات، والله اعلم^(١).

الحديث الرابع:

قال الإمام أبو داود: حدثنا إبراهيم بن الحسن المصيصي، حدثنا حجاج، حدثنا ابن جريج، أخبرني هشام بن عروة، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قال النبي (ﷺ): "إذا أحدث أحدكم في صلاته فليأخذ بأنفه، ثم لينصرف"^(٢).
قال أبو داود: رواه حماد بن سلمة، وأبو أسامة، عن هشام، عن أبيه، عن النبي (ﷺ)، لم يذكر عائشة (رضي الله عنهما)^(٣).

(١) الحديث حسنه الترمذي. ينظر: سنن الترمذي، ٤٠٢/١.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب استئذان المحدث الإمام، ٢٩٢/١ (١١١٤)، سنن ابن ماجه، كتاب الصلاة، باب ما جاء فيمن أحدث في الصلاة كيف ينصرف، ٢٨٢/٢ (١٢٢٢)، العلل الكبير، الترمذي، ٩٩/ (١٧٠)، المنتقى لابن الجارود، ٦٦/ (٢٢٢)، صحيح ابن خزيمة، باب الأمر بالانصراف من الصلاة إذا أحدث المصلي فيها ووضع اليد على الأنف كي يتوهم الناس أنه راعف لا يحدث حدثًا من دبر، ١٠٨/٢ (١٠١٩)، صحيح ابن حبان، ٣٠٩/٢ (١٣٩٠) (١٣٩١)، سنن الدارقطني، باب في الوضوء من الخارج من البدن كالرعاف والقيء والحجامة ونحوه، ٢٨٨/١ - ٢٨٩ (٥٨٥) (٥٨٦) (٥٨٧) (٥٨٩)، مستدرک الحاكم، ٢٩٣/١ - ٢٩٤ (٦٥٥) (٦٥٦)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب من أحدث في صلاته قبل الإحلال منها بالتسليم، ٢٨٥/٤ (٣٤٢٤)، وفي: ٣٧٢/٦ (٥٩١٦).

(٣) سنن أبي داود، ٢٩٢/١.

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق متصل مرفوع، ثم ذكر تعليقا أن بعض الرواة رووه مرسلا، من غير ذكر عائشة (رضي الله عنها)، مدار الحديث هشام بن عروة، حيث تفرد برواية الحديث، وعنه اختلف الرواة، ومن رواه موصولا هم:

١- ابن جريج^(١).

٢- الفضل بن موسى^(٢).

٣- عمر بن علي المقدمي^(٣).

٤- عمر بن قيس^(٤).

٥- محمد بن بشر العبدي^(٥).

وأما من رواه عن هشام بن عروة، عن أبيه مرسلا فهم عدد من الرواة،

وهم:

١- سفيان الثوري^(٦).

٢- أبو أسامة حماد بن أسامة^(٧).

(١) سنن أبي داود، ٢٩١/١ (١١١٤)، سنن الدارقطني، ٢٨٩/١ (٥٨٧)، مستدرک الحاكم، ٢٩٣/١ (٦٥٥)، السنن الكبرى، البيهقي، ٣٧٢/٦ (٥٩١٦)، صرح بالتحديث والسماع عند أبي داود.

(٢) العلل الكبير، الترمذي، ٩٩/ (١٧٠)، المنتقى لابن الجارود، ٦٦/ (٢٢٢)، صحيح ابن حبان، ٣٠٩/٢ (١٣٩١)، سنن الدارقطني، ٢٨٩/١ (٥٨٩)، مستدرک الحاكم، ٢٩٤/١ (٥٦٥)، السنن الكبرى، البيهقي، ٢٨٥/٤ (٣٤٢٤).

(٣) سنن ابن ماجه، ٢٨٢/٢ (١٢٢٢)، صحيح ابن خزيمة، ١٠٨/٢ (١٠١٩)، صحيح ابن حبان، ٣٠٩/٢ (١٣٩٠)، سنن الدارقطني، ٢٨٨/١ (٥٨٥).

(٤) سنن ابن ماجه، ٢٨٢/٢ (١٢٢٢).

(٥) سنن الدارقطني، ٢٨٨/١ (٥٨٦).

(٦) مصنف عبد الرزاق، ١٤٠/١ (٥٣٢).

(٧) سنن أبي داود (معلقا)، ٢٩١/١، لم أقف فيما بحثت من مصادر على اخرجه مسندا.

- ٣- وحامد بن سلمة^(١).
- ٤- عبدة بن سليمان^(٢).
- ٥- عبد الله بن داود^(٣).
- ٦- سفيان بن عيينه^(٤).
- ٧- إبراهيم بن سليمان، أبو إسماعيل المؤدب^(٥).
- ٨- يحيى بن أيوب^(٦).
- ٩- ابن المبارك^(٧).
- ١٠- زائدة بن قدامة^(٨).

قال ابن خزيمة: أخاف أن يكون ذكر أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما) في هذا الخبر وهم، فإن الحفاظ من أصحاب هشام قالوا فيه: عن عروة، عن النبي (ﷺ) مرسلًا^(٩).

(١) سنن أبي داود (معلقاً)، ٢٩١/١.

(٢) مسند عائشة، ابن أبي داود، ٧٣/ (٥٥).

(٣) إتحاف الخيرة المهرة (مسند مسدد)، البوصيري، ٢٥٠/٢ (١٤٤٤).

(٤) العلل، الدارقطني، ١٦٠/١٤ (٣٥٠١)، لم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث من طريق هؤلاء الرواة.

(٥) المصدر نفسه، ١٤ / ١٦٠.

(٦) المصدر السابق، ١٤ / ١٦٠.

(٧) المهذب في اختصار السنن، الذهبي، ٦٩٤/٢ (٢٩٩٦)، ذكر الدارقطني أن هناك من روى الحديث عن ابن المبارك متصلًا لا مرسلًا. ينظر: العلل، ١٦٠/١٤ (٣٥٠١).

(٨) المهذب في اختصار السنن، الذهبي، ٦٩٤/٢ (٢٩٩٦).

(٩) ينظر: إتحاف المهرة، ابن حجر، ٢٨٣/١٧ (٢٢٢٥٨).

رجح الدارقطني^(١)، والذهبي^(٢) المرسل، ورجح البوصيري^(٣) المتصل.
والذي يبدو أن ما ذهب إليه ابن خزيمة، والدارقطني، والذهبي هو الاشبه
بالصواب؛ ذلك أن من رواه مرسلًا هم من الأئمة الثقات الأثبات، بل من سادة علماء
الحديث، وإن كان من وصله فيهم ثقات أثبات، إلا أن من أرسله أوثق، وأعلى رتبة
وأعلم، والقول قولهم.
ويستفاد مما تقدم ذكره أن ذكر أبو داود للطريق المرسل هو إشارة منه
لترجيح ذلك الطريق، والله اعلم.

(١) ينظر: العلل، الدارقطني، ١٤/١٦٠ (٣٥٠١).

(٢) ينظر: المهذب في اختصار السنن، الذهبي، ٢/٦٩٤ (٢٩٩٦).

(٣) ينظر: إتحاف الخيرة المهرة، البوصيري، ٢/٢٥٠ (١٤٤٤).

المطلب الثالث:

الفوائد الحديثية في تعارض الوصل والإرسال والراوي واحد:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عبد السلام بن مطهر، حدثنا جعفر، عن علي بن علي الرفاعي، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل كبر، ثم يقول: "سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك، وتعالى جدك، ولا إله غيرك"، ثم يقول: "لا إله إلا الله" ثلاثاً، ثم يقول: "الله أكبر كبيراً" ثلاثاً، "أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم من همزه، ونفخه، ونفثه"، ثم يقرأ^(١).

قال أبو داود: "وهذا الحديث، يقولون هو عن علي بن علي، عن الحسن مرسل الوهم من جعفر"^(٢).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من رأى الاستفتاح بسبحانك اللهم وبحمدك، ٢٠٦/١ (٧٧٥)، مصنف عبد الرزاق، ٢٣/٢ (٢٥٥٤)، مصنف ابن أبي شيبة، ٢١٠/١ (٢٤٠١)، مسند احمد، مسند أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، ٥١/١٨ (١١٤٧٣)، جزء المؤمل بن إيهاب، ص: ١٠١، سنن ابن ماجه، باب افتتاح الصلاة، ٥/٢ - ٦ (٨٠٤)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما يقول عند افتتاح الصلاة، ٢٨٢/١ (٢٤٢)، السنن الكبرى، باب الدعاء بين التكبير والقراءة، ٤٦٧/١ (٩٧٥)، المجتبى، النسائي، باب الدعاء بين التكبير والقراءة، ١٣٢/٢ (٩٠٠)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٣٥٨/٢ (١١٠٨)، صحيح ابن خزيمة، باب إباحة الدعاء بعد التكبير وقبل القراءة، ٢٣٨/١ (٤٦٧)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ١٩٧/١ (١١٧١)، الدعاء، الطبراني، ١٧٢/١ (٥٠١)، سنن الدارقطني، باب دعاء الاستفتاح بعد التكبير، ٥٨/٢ (١١٤٠)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب التعوذ بعد الافتتاح، ٣٨٩/٣ (٢٣٩٠).

^(٢) سنن أبي داود، ٢٠٦/١.

ذكر الإمام أبو داود الحديث من طريق متصله، ثم ذكر طريقاً مرسله، وأشار إلى أن الوهم من أحد رواة الحديث، وهو جعفر بن سليمان الضبعي، حيث رواه متصلًا عن علي بن علي الرفاعي، عن أبي المتوكل الناجي، عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً، ورواه عن علي بن علي، الحسن البصري مرسلًا^(١).

ذكر أبو داود أن الوهم من جعفر بن سليمان، وجعفر وثقه ابن معين، ثم ذكر أن يحيى بن سعيد لا يحدث عنه^(٢)، وثقه ابن المديني^(٣)، وقال أحمد: لا بأس به^(٤)، قال أبو إسحاق الجوزجاني: ثقة، روى أحاديث منكراً^(٥)، ذكره العقيلي في الضعفاء، ونقل عن يزيد بن زريع قوله: من أتى جعفر بن سليمان الضبعي فلا يقربني^(٦)، قال ابن عدي: "وأحاديثه ليست بالمنكرة وما كان منها منكراً فلعل البلاء فيه من الراوي عنه، وهو عندي ممن يجب أن يقبل حديثه"^(٧)، ذكره ابن شاهين في المختلف فيهم ونقل عن محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي أنه ضعفه^(٨).

(١) لم أقف فيما بحثت من مصادر علي من أخرج الحديث من هذا الطريق، وجاء الحديث متصلًا إلى الحسن عند أبي داود في المراسيل: ٨٨ / (٣٢).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤ / ١٣٠ (٣٥٣٣).

(٣) ينظر: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ٥٣ / (١٤).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢ / ٤٨٢ (١٩٥٧).

(٥) ينظر: أحوال الرجال، أبي إسحاق الجوزجاني، ١٨٤ / (١٧٣).

(٦) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ١ / ١٨٨ (٢٣٥).

(٧) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢ / ٣٨٩ (٣٤٣).

(٨) ينظر: المختلف فيهم، ابن شاهين، ص: ٢٤.

ثم ذكره في الضعفاء^(١)، قال المنذري: صدوق، صالح، احتج به الإمام مسلم^(٢)، وثقه الذهبي، وقال فيه شيء^(٣)، وقال ابن حجر: صدوق زاهد، كان يتشيع^(٤).

والذي يبدو أن جعفر صدوق لا بأس به، له اوهام، والله اعلم.

والوهم في هذا الحديث قد يكون من جعفر كما قال الإمام أبو داود، وقد يكون مصدره علي بن علي الرفاعي، إذ قال فيه احمد: لا بأس بهذا الشيخ، إلا أنه كان يرفع الاحاديث^(٥)، وقول احمد مشعر بانه يرفع ما يرسل غيره، والحديث هنا وصله مرة، وارسله اخرى، وان كان أبو داود ذكر أن الوهم من جعفر، وذكر ذلك بقوله: يقولون، من غير ان يشير هل هو مع هذا القول ام لا؟، وقد وثق علي بن علي ابن معين، وأبو زرعة، وقال فيه أبو حاتم: لا بأس به، ولا يحتج بحديثه^(٦)، وقال النسائي: لا بأس به^(٧)، والذي يبدو أنه لا بأس به، والله اعلم.

وقد قال الترمذي عقب إخراجهِ للحديث: اشهر حديث في الباب حديث أبي

سعيد الخدري رضي الله عنه، ثم قال: وقد تكلم في إسناد حديث أبي سعيد الخدري، كان يحيى بن سعيد يتكلم في علي بن علي.

(١) ينظر: تاريخ اسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين، ٦٦ / (٩٣).

(٢) ينظر: الترغيب، المنذري، ٢٦٨/٤.

(٣) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٢٩٤/١ (٧٩٢)، وذكره في ديوان الضعفاء: ٦٤ / (٧٥٤).

(٤) ينظر: تقريب التهذيب، ١٤٠ / (٩٤٢).

(٥) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٨٨ / ١٢٤ (١٢٥).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦ / ١٩٦ - ١٩٧ (١٠٨٠).

(٧) تهذيب الكمال، المزي، ٧٤/٢١ (٤٤١٠).

وقال أحمد: لا يصح هذا الحديث^(١)، وكلام الترمذي مشعر بأن مدخل الخلل الى هذا الطريق هو الكلام في علي بن علي الرفاعي، وبهذا يمكن ان يكون الوهم في وصل الحديث وارساله من جعفر كما ذكر أبو داود عن غيره بقوله: يقولون، وقد يكون الوهم من علي بن علي الرفاعي، كلا الاحتمالين يمكن القول به، على أن الاحتمال الاقرب هو ان الوهم من علي بن علي، ذلك لقول احمد فيه أنه كان يرفع الاحاديث، والله اعلم.

يستفاد مما مضى ذكره أن هناك خلاف بين أهل العلم في منشأ الخطأ أو الوهم في هذا الحديث، والذي رجحه أبو داود أن منشأ الوهم من جعفر، وهذا احتمال وارد، والله اعلم.

(١) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٢٨٢/١.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن بكار بن الريان، حدثنا الوليد يعني ابن أبي ثور، ح وحدثنا الحسن بن علي، حدثنا الحسين يعني الجعفي، عن زائدة، المعنى، عن سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه قال: جاء أعرابي إلى النبي ﷺ، فقال: إني رأيت الهلال، قال الحسن في حديثه يعني رمضان، فقال: "أتشهد أن لا إله إلا الله"، قال: نعم، قال: "أتشهد أن محمداً رسول الله؟"، قال: نعم، قال: "يا بلال، أذن في الناس فليصوموا غداً"^(١).

وقال: حدثني موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، عن سماك بن حرب، عن عكرمة، أنهم شكوا في هلال رمضان مرة، فأرادوا أن لا يقوموا، ولا يصوموا، فجاء أعرابي من الحرة، فشهد أنه رأى الهلال، فأتي به النبي ﷺ، فقال: "أتشهد أن

(١) سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان، ٣٠٢/٢ (٢٣٤٠)، مصنف ابن أبي شيبة، ٤٧/٦ (٩٧١٩)، مسند الدارمي، ١٠٥٣/٢ (١٧٣٤)، سنن ابن ماجه، باب ما جاء في الشهادة على رؤية رمضان، ٢٦٥/٢ (١٦٥٢)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الصوم عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الصوم بالشهادة، ٦٩/٢ (٦٩١)، السنن الكبرى، النسائي، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال رمضان، ٩٨/٣ (٢٤٣٣) (٢٤٣٤)، المجتبى، النسائي، باب قبول شهادة الرجل الواحد على هلال شهر رمضان، ١٣١-١٣٢ (٢١١٢) (٢١١٣)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٤٠٧/٤ (٢٥٢٩)، المنقذ، ابن الجارود، ١٠٣/١ (٣٧٩) (٣٨٠)، صحيح ابن خزيمة، باب إجازة شهادة الشاهد الواحد على رؤية الهلال، ٣٠٨/٣ (١٩٢٣) (١٩٢٤)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٤٢٣/١-٤٢٤ (٤٨٢) (٤٨٣) (٤٨٤)، صحيح ابن حبان، ٣٣٧/٢ (١٤٣٥)، سنن الدارقطني، كتاب الصيام، ١٠٠/٣-١٠٣ (٢١٥٢) (٢١٥٣) (٢١٥٤) (٢١٥٥) (٢١٥٦) (٢١٥٧)، مستدرک الحاكم، ٤٣٧/١ (١١٠٤)، وفي: ٥٨٦/١ (١٥٤٣) (١٥٤٤) (١٥٤٦)، السنن الكبرى، البيهقي، باب الشهادة على رؤية هلال رمضان، ٤٤٣-٤٤٢/٨ (٨٠٥٣) (٨٠٥٤) (٨٠٥٥) (٨٠٥٧).

لا إله إلا الله، وأني رسول الله؟" قال: نعم، وشهد أنه رأى الهلال، فأمر بلالا فنادي في الناس أن يقوموا وأن يصوموا^(١).

قال أبو داود: "رواه جماعة عن سماك، عن عكرمة، مرسلًا ولم يذكر القيام أحد إلا حماد بن سلمة"^(٢).

تفرد سماك بن حرب في رواية هذا الحديث، وعنه أختلف الرواة في وصل

الحديث وإرساله، رواه عنه موصولًا عدد من الرواة هم:

١- زائدة بن قدامة^(٣).

٢- سفیان الثوري^(٤).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب في شهادة الواحد على رؤية هلال رمضان، ٣٠٢/٢ (٢٣٤١)، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ١٦٦/٤ (٧٣٤٠)، مصنف ابن أبي شيبة، ٤٦/٦ (٩٧١٦)، السنن الكبرى، النسائي، ٩٨/٣ (٢٤٣٥) (٢٤٣٦)، المجتبى، النسائي، ١٣٢/٤ (٢١١٤) (٢١١٥)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٤٢٥/١ (٤٨٥)، سنن الدارقطني، باب المهر، ١٠٤/٣ (٢١٥٨) (٢١٥٩)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصوم، باب الشهادة على رؤية هلال رمضان، ٤٤٣/٨ (٨٠٥٦).

^(٢) سنن أبي داود، ٣٠٢/٢.

^(٣) مصنف ابن أبي شيبة، ٤٧/٦ (٩٧١٩)، مسند الدارمي، ١٠٥٣/٢ (١٧٣٤)، سنن أبي داود، ٣٠٢/٢ (٢٣٤٠)، السنن الكبرى، النسائي، ٩٨/٣ (٢٤٣٣)، المجتبى، النسائي، ١٣٢/٤ (٢١١٣)، مسند أبي يعلى، ٤٠٧/٤ (٢٥٢٩)، المنتقى لابن الجارود، ١٠٣/ (٣٨٠)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٤٢٣/١ (٤٨٢) (٤٨٣)، سنن الدارقطني، ١٠٢/٣ (٢١٥٤)، مستدرک الحاكم، كتاب الصيام، ٤٣٧/١ (١١٠٤)، السنن الكبرى، البيهقي، ٤٤٢/٨ (٨٠٥٣).

^(٤) السنن الكبرى، النسائي، ٩٨/٣ (٢٤٣٤)، المجتبى، النسائي، ١٣١/٤ (٢١١٢)، المنتقى لابن الجارود، ١٠٣/ (٣٧٩)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٤٢٤/١ (٤٨٤)، سنن الدارقطني، ١٠٣/٣ (٢١٥٦) (٢١٥٧)، مستدرک الحاكم، ٥٨٦/١ (١٥٤٤) (١٥٤٥)، السنن الكبرى، البيهقي، ٤٤٢/٨ (٨٠٥٥).

- ٣- حماد بن سلمة^(١).
 ٤- الوليد بن أبي ثور^(٢).
 ٥- حازم بن إبراهيم^(٣).
 ورواه مرسلا عن سماك:
 ١- سفيان الثوري^(٤).
 ٢- حماد بن سلمة^(٥).
 ٣- اسرائيل بن يونس^(٦).

وبهذا يتضح أن من وصله فيهم ثقات، ومن أرسله فيهم ثقات، مدار الحديث سماك بن حرب، ضعفه شعبة وابن المبارك^(٧)، وثقه يحيى بن معين، وقال احمد: سماك بن حرب اصلح حديثا من عبد الملك بن عمير، وذلك أن عبد الملك يختلف عليه الحفاظ، وقال: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم: صدوق ثقة^(٨).

- (١) مستدرک الحاكم، ٥٨٦/١ (١٥٤٦)، السنن الكبرى، البيهقي، ٤٤٣/٨ (٨٠٥٧).
 (٢) سنن الترمذي، الترمذي، ٦٩/٢ (٦٩١)، سنن الدارقطني، ١٠٢/٣ (٢١٥٣)، السنن الكبرى، البيهقي، ٤٤٢/٨ (٨٠٥٤).
 (٣) سنن الدارقطني، ١٠٠/٣ (٢١٥٢).
 (٤) مصنف عبد الرزاق، ١٦٦/٤ (٧٣٤٢)، السنن الكبرى، النسائي، ٩٨/٣ (٢٤٣٥) (٢٤٣٦)، المجتبى، النسائي، ١٣٢/٤ (٢١١٤) (٢١١٥)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٤٢٥/١ (٤٨٥)، سنن الدارقطني، ١٠٤/٣ (٢١٥٨).
 (٥) سنن أبي داود، ٣٠٢/٢ (٢٣٤١)، سنن الدارقطني، ١٠٤/٣ (٢١٥٩)، السنن الكبرى، البيهقي، ٤٤٣/٨ (٨٠٥٦).
 (٦) مصنف ابن أبي شيبة، ٤٦/٦ (٩٧١٦).
 (٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١١٩/١٢ - ١٢٠ (٢٥٧٩).
 (٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٧٩/٤ - ٢٨٠ (١٢٠٣).

قال العجلي: كوفي تابعي جازع الحديث، إلا أنه كان في حديث عكرمة ربما وصل الشيء عن ابن عباس رضي الله عنه وربما قال: قال النبي (ﷺ)، وإنما كان عكرمة يحدث عن ابن عباس، وكان سفيان الثوري يضعفه بعض الضعفاء، لم يترك حديثه أحد ولم يرغب عنه أحد^(١).

وقال النسائي: ليس به بأس، وفي حديثه شيء^(٢)، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ كثيرا^(٣)، قال ابن عدي: "صدوق لا بأس به"^(٤)، قال يعقوب بن شيبة: وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وهو في غير عكرمة صالح وليس من المتثبتين، ومن سمع منه قديما مثل شعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح، قال الذهبي: "صدوق صالح"^(٥)، قال ابن حجر: صدوق، روايته عن عكرمة مضطربة^(٦)، والخلاصة فيه أنه صدوق، في حديثه عن عكرمة اضطراب، وينبغي التوقف إذا انفرد بشيء عنه.

من هنا يمكن القول أن أقوى سبب يمكن الوقوف عليه هو اضطراب سماك في حديثه عن عكرمة، وقد مر بنا أنفا بعض أقوال العلماء في اضطراب حديث سماك عن عكرمة، ومن قبلهم قال هذا ابن المديني.

(١) ينظر: الثقات، العجلي، ٤٣٦/١ (٦٨٠).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٢٠/١٢ - ١٢١ (٢٥٧٩).

(٣) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٣٣٩/٤ (٣٢٢٨).

(٤) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٥٤٣/٤ (٨٧٥).

(٥) ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢٣٢/٢ (٣٥٤٨).

(٦) ينظر: تقريب التهذيب، ٢٥٥ / (٢٦٢٤).

قال يعقوب بن شيبية: قلت لابن المديني رواية سماك عن عكرمة؟ فقال مضطربة^(١)، بل جاء عن النسائي: كان ربما لقن فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يلقن فيلقن^(٢).

تجدد الإشارة الى أن الحديث روي عن سفيان موصولا ومرسلا، رواه عنه موصول راويان، هما: الفضل بن موسى^(٣)، وأبو عاصم، الضحاك بن مخلد^(٤). ورواه مرسلا: شعبة^(٥)، وعبد الله بن المبارك^(٦)، وعبد الرحمن بن مهدي^(٧)، وعبد الرزاق الصنعاني^(٨)، وغيرهم.

وسفيان سماعه قديم منه، وأكثر من رواه عن سفيان رواه مرسلا، وفيهم جهابذة كشعبه، وابن المبارك، وابن مهدي، وغيرهم، ولذلك المرسل عن سفيان لا شك انه أولى بالقبول من غيره، والله اعلم.

قال الترمذي عن هذا الحديث: حديث ابن عباس فيه اختلاف، وروى عن الثوري وغيره عن سماك، عن عكرمة، عن النبي (ﷺ) مرسلا، وأكثر أصحاب سماك رووا عن سماك، عن عكرمة، عن النبي (ﷺ) مرسلا^(٩)، قال النسائي: المرسل أولى بالصواب^(١٠).

(١) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٢٣٣/٤ (٤٠٢).

(٢) اكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ١٠٩/٦ (٢٢٣٨).

(٣) السنن الكبرى، النسائي، ٩٨/٣ (٢٤٣٤)، وغيره.

(٤) سنن الدارقطني، ١٠٣/٣ (٢١٥٧)، وغيره.

(٥) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٤٢٥/١ (٤٨٥)، وغيره.

(٦) السنن الكبرى، النسائي، ٩٨/٣ (٢٤٣٦)، وغيره.

(٧) سنن الدارقطني، ١٠٢/٣، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من اخرجه من هذا الطريق.

(٨) مصنف عبد الرزاق، ١٦٦/٤ (٧٣٤٢).

(٩) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٦٩/٢.

(١٠) ينظر: تحفة الأشراف، المزي، ١٣٧/٥ (٦١٠٤).

ولعل المستفاد من ذكر الإمام أبو داود الرواية المرسلة عقب المتصلة، وقوله رواه جماعة عن سماك مرسلاً، هو ترجيح لرواية الإرسال على الأخرى، وكأنه اخذ قرينة الترجيح برواية الأكثر وهذا موافق لما أشار إليه الترمذي، ورجحه النسائي، والله اعلم.

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أبو توبة، قال: زعم الوليد، عن الأوزاعي، عن قرة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم"^(١).

قال أبو داود: رواه يونس، وعقيل، وشعيب، وسعيد بن عبد العزيز، عن الزهري عن النبي ﷺ^(٢).

(١) سنن أبي داود، كتاب الادب، باب الهدي في الكلام، ٢١٦/٤ (٤٨٤٠)، مصنف ابن أبي شيبة، ٣٣٩/٥ (٢٦٦٨٣)، مسند احمد، مسند أبي هريرة ﷺ، ٣٩٥/١ (٨٦٩٧)، سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، ٦١٠/١ (١٨٩٤)، السنن الكبرى، النسائي، باب ما يستحب من الكلام عند الحاجة، ١٨٤/٩ (١٠٢٥٥)، عمل اليوم والليلة، النسائي، ٣٤٥/١ (٤٩٤)، فضيلة الشكر لله على نعمته، الخرائطي، ٣٨/١ (١٧)، الزهد وصفة الزاهدين، ابن الاعرابي، ١٧/١ (١)، معجم ابن الاعرابي، ٢٠٦/١ (٣٦٢)، الاحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ابن بلبان الفارسي، ١٧٣/١ (١)، مسند الموطأ، الجوهري، ٨١/١ (١)، سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، ٤٢٧/١ - ٤٢٨ (٨٨٣) (٨٨٤)، الارشاد، الخليلي، ٤٤٨/١ (١١٨)، الدعوات الكبير، البيهقي، ٦٥/١ (١)، السنن الكبرى، البيهقي، باب ما يستدل به على وجوب التحميد في خطبة الجمعة، ٢٩٥/٣ (٥٧٦٨)، التدوين في اخبار قزوين، الرافعي، ٤٧٦/١ .

(٢) سنن أبي داود، ٢١٦/٤.

ذكر هنا الإمام أبو داود الاختلاف على الزهري في الحديث، حيث روى بإسناده أن قرّة بن عبد الرحمن قد وصل الحديث عن الزهري، ثم ذكر أن سعيد بن عبد العزيز^(١)، وشعيب بن أبي حمزة^(٢)، وعُقيل بن خالد الأيلي^(٣)، ويونس بن يزيد^(٤)، روه عن الزهري عن النبي (ﷺ) مرسلًا.

وقرة ضعفه ابن معين^(٥)، انكر حديثه الإمام أحمد^(٦)، قال العجلي: "يكتب حديثه"^(٧)، ضعفه أبو حاتم، وقال أبو زرعة: الأحاديث التي يرويها مناكير^(٨)، ضعفه النسائي^(٩)، قال ابن عدي: "ولم أر في حديثه حديثًا منكرًا جدًا فأذكره وأرجو أنه لا بأس به"^(١٠)، قال الدارقطني:

ضعيف^(١١)، والذي يبدو أنه ضعيف لا يحتمل تفرده، ويعتبر في المتابعات والشواهد، والله اعلم.

- (١) السنن الكبرى، النسائي، ١٨٤/٩ (١٠٢٥٦).
- (٢) لم اقف فيما بحثت من مصادر على من اخرج الحديث من هذا الطريق.
- (٣) السنن الكبرى، النسائي، ١٨٤/٩ (١٠٢٥٧).
- (٤) لم اقف فيما بحثت من مصادر على من اخرج الحديث من هذا الطريق.
- (٥) ينظر: من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، ٦٨ / (١٧٩).
- (٦) ينظر: احوال الرجال، الجوزجاني، ٢٨٤ / (٢٩٤).
- (٧) الثقات، العجلي، ٢١٧/٢ (١٥١٨).
- (٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٣٢/٧ (٧٥١).
- (٩) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥٨٣/٢٣ (٤٨٧١).
- (١٠) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ١٨٤/٧ (١٥٩٨).
- (١١) ينظر: مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ الدَّارِقُطْنِي فِي كِتَابِ السَّنَنِ مِنَ الضَّعْفَاءِ وَالمُتْرُوكِينَ، ابن زريق، ١١٢/٢ (٣٢٦).

وقرة رغم ضعفه خالف عددا من اصحاب الزهري الذين ذكروهم أبو داود، وكل من ذكروهم ثقات، وفيهم اعلام استفاضت شهرتهم، فمثلا سعيد بن عبد العزيز التتوخي وثقه ابن معين، واحمد، وأبو حاتم، وأثنوا عليه^(١)، وشعيب قال فيه ابن معين: لا بأس به، وهو اعلم بحديث ابن شهاب من يونس ومعمر^(٢)، وثقه العجلي^(٣)، وأبو حاتم^(٤)، ولم ينفرد هؤلاء الرواة برواية الحديث عن الزهري مرسلا، بل رواه كذلك الحسن بن عمر أبي المilih الرقي^(٥)، وهو ثقة^(٦)، ووكيح^(٧)، وهو إمام علم.

وسئل الدارقطني عن هذا الحديث، فقال: يرويه الأوزاعي، واختلف عنه؛ فرواه عبيد الله بن موسى، وابن أبي العشرين، والوليد بن مسلم، وابن المبارك، وأبو المغيرة، عن الأوزاعي، عن قررة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ)، كل هؤلاء الرواة وقفت على روايتهم ولم افصل فيها هنا خشية الاطالة.

ورواه محمد بن كثير، عن الأوزاعي، عن الزهري^(٨)، كذلك لم يذكر قررة.

ورواه وكيح، عن الأوزاعي، عن قررة، عن الزهري، قال رسول الله (ﷺ)^(٩)،

مرسلا.

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤/٤٣ (١٨٤).

(٢) ينظر: من كلام يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، ٦٠ / (١٣٨).

(٣) ينظر: الثقات، العجلي، ١/٤٥٧ (٧٣٢).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤/٣٤٥ (١٥٠٨).

(٥) السنن الكبرى، النسائي، ٥/١٨٥ (١٠٢٥٨).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٦/٢٨٢ (١٢٥٥).

(٧) علل الدارقطني، ٨/٢٩ (١٣٩١).

(٨) لم اقف على من اخرج الحديث من هذا الطريق فيما بحثت من مصادر.

(٩) لم اقف على من اخرج الحديث من هذا الطريق فيما بحثت من مصادر.

ورواه محمد بن سعيد، يقال له: الوصيف، عن الزهري، عن ابن كعب بن مالك، عن أبيه^(١).

والصحيح عن الزهري المرسل^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث جاء من طريق يونس بن يزيد عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن مرفوعاً^(٣)، رواه عن يونس بهذا الإسناد إسماعيل بن أبي زياد الشامي وهو ضعيف فيما ذكر الخليلي^(٤).

مما تقدم ذكره يستفاد أن ظاهر كلام أبي داود أنه يقدم المرسل، إذ ذكر مجموعة من الرواة، وفيهم من هو مقدم في الزهري على غيره، أنهم روه مرسلًا، وهذا ما رجحه النسائي^(٥)، والدارقطني، وهو القول الأشبه بالصواب؛ لأنه المرسل رواية الثقات من اصحاب الزهري، ومن خالفهم ضعيف، والله اعلم.

(١) سنن الدارقطني، ٤٢٧/١ (٨٨٣)، رواه من طريق صدقة، عن محمد بن سعيد به، وقال: لا يصح، محمد بن سعيد وصدقة ضعيفان، والمرسل هو الصواب.

(٢) ينظر: علل الدارقطني، ٢٩/٨ (١٣٩١).

(٣) الارشاد، الخليلي، ٤٤٩/١ (١١٩)، التدوين في اخبار قزوين، الرافعي، ٢٨٨/٢.

(٤) ينظر: الارشاد، الخليلي، ٤٤٨/١.

(٥) ينظر: البدر المنير، ابن الملقن، ٥٢٨/٧، الحديث حسنه العجلوني. ينظر: كشف الخفاء، ١١٩/٢ (١٩٦٤).

المطلب الرابع:

الفوائد الحديثية في تعارض الوصل والإرسال مع الكلام في احد الرواة:

الحديث الأول:

حدثنا يعقوب بن كعب الأنطاكي، حدثنا مخلد بن يزيد، حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه ، قال: لما استوى رسول الله ﷺ يوم الجمعة، قال: "اجلسوا"، فسمع ذلك ابن مسعود رضي الله عنه ، فجلس على باب المسجد، فرآه رسول الله ﷺ ، فقال: "تعال يا عبد الله بن مسعود"^(١).

قال أبو داود: "هذا يعرف مرسلا، إنما رواه الناس عن عطاء، عن النبي ﷺ، ومخلد هو شيخ"^(٢).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق متصل، ثم ذكر أن الحديث معروف أنه مرسل عطاء، جاء الحديث مرسلا عند عبد الرزاق^(٣)، وابن أبي شيبة^(٤)، والحاثر ابن أبي أسامة^(٥)، والبيهقي^(٦)، وأبي إسماعيل الهروي^(٧)، وما ذكره أبو داود من الحديث مرسل، ذكره بعض اهل العلم، ومنهم عبد الحق الاشبيلي^(٨) وغيره.

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الإمام يكلم الرجل في خطبته، ٢٨٦/١ (١٠٩١)، مستدرك الحاكم، كتاب الجمعة، ٤٢٣/١ (١٠٥٦)، السنن الكبرى، البيهقي، باب الإمام يأمر الناس بالجلوس عند استوائه على المنبر، ٣١٨/٦ (٥٨١٥)، باب كلام الإمام في الخطبة، ٥٥/٦ (٥٨٨٨).

(٢) سنن أبي داود، ٢٨٦/١.

(٣) مصنف عبد الرزاق، ٢١١/٣ (٥٣٦٨).

(٤) مصنف ابن أبي شيبة، ٤٥١/١ (٥٢١٣).

(٥) مسند الحارث (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث)، الحارث، ٩٢٣/٢ (١٠١٥).

(٦) السنن الكبرى، البيهقي، ٣٥٥/٦ (٥٨٨٩).

(٧) ذم الكلام، الهروي، ١٢٨/٢ (٢٧٩).

(٨) ينظر: الاحكام الوسطى، عبد الحق الاشبيلي، ١١٠/٢.

وقد جاء الحديث عن عطاء عن ابن عباس، كما عند ابن خزيمة^(١)، والحاكم^(٢)، والبيهقي^(٣)، وقد رجح هذا الطريق ابن حجر^(٤)، والحديث من طريق ابن عباس رضي الله عنه رواه الوليد بن مسلم، عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس به، وقد صرح الوليد بالسماع عند ابن خزيمة، وابن خزيمة قال في الباب الذي أخرج فيه الحديث كلاماً يشعر بترجيح مرسل عطاء، حيث قال: إن كان الوليد بن مسلم، ومن دونه في الحفظ روه عن ابن عباس؛ فإن أصحاب ابن جريج أرسلوا هذا الخبر عن عطاء (رضي الله عنه)، وما ذهب إليه أبو داود من تقوية المرسل بقوله عن الإسناد المتصل: فيه مخلد بن يزيد وهو شيخ، هو ما ذهب إليه ابن خزيمة أن أصحاب ابن جريج أرسلوا الحديث، وقوله عن مخلد (شيخ) قد يكون فيه إشارة إلى أنه ليس متروك الحديث، بل في حفظه شيء، لكنه ليس في أعلى درجات التوثيق، والله أعلم.

ولرب قائل يقول أن مخلد ليس زاهب الحديث، فقد وثقه ابن معين، وقال أحمد لا بأس به، كتبت عنه، وكان يهم، وقال أبو حاتم: صدوق^(٥)، وثقه يعقوب بن سفيان^(٦)، وقال الذهبي: ثقة^(٧)، بهذا يتبين أنه لا ينزل عن مرتبة الصدوق، ومع ذلك لم ينفرد بوصل الحديث بل تابعه معاذ بن معاذ عند البيهقي^(٨)، ومعاذ قال عنه أحمد: "قرة عين في الحديث"^(٩).

(١) صحيح ابن خزيمة، ١٤١/٣ (١٧٨٠).

(٢) مستدرک الحاكم، ٤٠/١ (١٠٤٨).

(٣) السنن الكبرى، البيهقي، ٣١٨/٦ (٨٥١٤).

(٤) ينظر: اتحاف المهرة، ابن حجر، ٢٣٩/٣ (٢٩٢١).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٤٧/٨ (١٥٩١).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٤٥/٢٧ (٥٨٤٣).

(٧) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٢٤٩/٢ (٥٣٤٢).

(٨) السنن الكبرى، البيهقي، ٥٥/٦ (٥٨٨٨).

(٩) العلل (رواية المروزي)، ٤٢/٢٩ (٢٩).

أثنى عليه يحيى بن سعيد القطان، ووثقه ابن معين، وأبو حاتم وغيرهم^(١). لكن من رواه مرسلًا عن ابن جريج هم رواة أثبات، وهم: عبد الرزاق الصنعاني صاحب المصنف^(٢)، وروح بن عبادة^(٣)، وروح وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: صالح، محله الصدق^(٤)، وثقه العجلي^(٥)، قال الذهبي: من علماء البصرة، ثقة حافظ مشهور^(٦)، وممن روى الحديث عن ابن جريج مرسلًا: حفص بن غياث^(٧)، وحفص وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: حفص ساء حفظه بعد ما استقضى، فمن كتب عنه من كتابه فهو صالح وإلا فهو كذا^(٨)، قال العجلي والنسائي: ثقة^(٩)، قال الذهبي: حفص من الأئمة الثقات^(١٠)، قال ابن حجر: ثقة فقيه تغير حفظه^(١١)، وذكره في المدلسين^(١٢). ولم ينفرد ابن جريج برواية الحديث عن عطاء مرسلًا، بل تابعه عمرو بن دينار المكي، كما عند البيهقي^(١٣)، والهروي^(١)، وعمرو بن دينار من الأئمة، وثقه

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٤٩/٨ (١١٣٢).

(٢) مصنف عبد الرزاق، ١١/٣ (٥٣٦٨)، وعبد الرزاق إمام علم مشهور، استفاضت عدالته وثقته، وأثنى عليه العلماء كثيرًا. ينظر: تهذيب الكمال، ٥٢/١٨ - ٦٠ (٣٤١٥)، سير اعلام النبلاء، الذهبي، ٥٦٣/٩ - ٥٨٠ (٢٢٠).

(٣) مسند الحارث، ٩٢٣/٢ (١٠١٥).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٩٨/٣ (٢٢٥٥).

(٥) ينظر: الثقات، العجلي، ٣٦٥/١ (٤٨٤).

(٦) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٥٨/٢ (٢٨٠٢).

(٧) مصنف ابن أبي شيبة، ٤٥١/١ (٥٢١٣).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٨٥/٣ - ١٨٦ (٨٠٣).

(٩) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٦١ / ٧ - ٦٢ (١٤١٥).

(١٠) ينظر: ميزان الاعتدال، ٥٦٧/١ (٢١٦٠).

(١١) ينظر: تقريب التهذيب، ١٧٣ / ١٤٣١.

(١٢) طبقات المدلسين، ابن حجر، ٢٠ / (٩).

(١٣) السنن الكبرى، ٣٥٥ / ٦ (٥٨٨٩).

سفيان بن عيينه، ويحيى القطان، واحمد، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وقال احمد هو أوثق الناس في عطاء^(٢).

وقد ذكر الدارقطني الاختلاف في إسناد هذا الحديث فقال: يرويه عبد الملك بن جريج، وقد اختلف عنه؛ فرواه معاذ بن معاذ، ومخلد بن يزيد، وأبو زيد النحوي^(٣)، عن ابن جريج، عن عطاء، عن جابر رضي الله عنه.

وخالفهم إسماعيل بن عياش^(٤)؛ حيث رواه عن ابن جريج، عن عطاء، عن ابن مسعود رضي الله عنه.

وخالفهم الوليد بن مسلم، رواه عن ابن جريج، عن عطاء، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه.

ورواه عمرو بن دينار، عن عطاء، ومرسلا، والمرسل أشبه^(٥).

مما تقدم ذكره يمكن القول أن ما ذهب إليه الإمام أبو داود من تقوية المرسل على المتصل، وهذا ما رجحه الدارقطني هو القول الاشبه بالصواب، والله اعلم.

يستفاد من الماضي ذكره أن أبا داود يقوي المرسل ويقدمه على المتصل إذا كان رواية المرسل أعلى مرتبة من رواية المتصل، والله اعلم.

الحديث الثاني:

(١) ذم الكلام، الهروي، ١٢٨/٢ (٢٧٩).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٣١/٦ (١٢٨٠).

(٣) لم اقف على من اخرج الحديث من هذا الطريق فيما بحثت من مصادر.

(٤) لم اقف على من اخرج الحديث من هذا الطريق فيما بحثت من مصادر.

(٥) ينظر: علل الدارقطني، ٣٨٣/١٣ (٣٢٧٤).

قال الإمام أبو داود: حدثنا سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، وعبد الوهاب بن عبد الرحيم الأشجعي، قالوا: حدثنا مروان، حدثنا محمد بن حسان، قال عبد الوهاب الكوفي: عن عبد الملك بن عمير، عن أم عطية الأنصارية، أن امرأة كانت تختن بالمدينة فقال لها النبي (ﷺ): "لا تنهكي فإن ذلك أحظى للمرأة، وأحب إلى البعل"^(١).

قال أبو داود: روي عن عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك، بمعناه وإسناده قال أبو داود: "ليس هو بالقوي وقد روي مرسلًا" قال أبو داود: ومحمد بن حسان مجهول، وهذا الحديث ضعيف"^(٢).

ذكر الإمام أبو داود أن الحديث روي مرسلًا، ولم يذكر من أرسله، وذهب إلى ضعف الحديث، وقد ذكر أن عبيد الله بن عمرو قد رواه عن عبد الملك بن عمير بالإسناد الذي ذكره، ومعنى الحديث الذي رواه.

وعند تتبع طرق الحديث يجد الباحث أن الحديث بمعناه جاء من عدة طريق خلا الطريق الذي ذكره أبو داود، وبيان ذلك:

الطريق الاول: جاء من طريق عبيد الله بن عمرو، عن عبد الملك بن عمير، عن الضحاك بن قيس، عن امرأة يقال لها ام عطية، حدث به عن عبيد الله

(١) سنن أبي داود، كتاب الادب، باب ما جاء في الختان، ٤/٣٦٨ - ٣٦٩ (٥٢٧١)، الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٧/٤٤٦، السنن الكبرى، البيهقي، باب السلطان يكره على الاختتان، أو الصبي وسيد المملوك يأمران به، وما ورد في الختان، ١٧/٥٠٧ (١٧٦٢٢) (١٧٦٢٣)، موضح أوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي، ٢/٣٩٨.

(٢) سنن أبي داود، ٣/٣٦٩.

منصور بن صقير البغدادي^(١)، ورواه عبيد الله بن عمرو، عن زيد بن أبي أنيسة، عن عبد الملك به، رواه هلال بن العلاء الرقي، عن أبيه العلاء عن عبيد الله^(٢). وهذا الطريق محل نظر، منصور بن صقير ضعفه أبو حاتم^(٣)، قال ابن حبان: يروي المقلوبات، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد^(٤)، ضعفه ابن حجر^(٥). والعلاء بن هلال الرقي رواي الحديث عن ابن أبي أنيسة قال فيه أبو حاتم: منكر الحديث^(٦)، قال ابن حبان: يقلب الاسانيد، لا يجوز الاحتجاج به^(٧). وروى الحديث عن عبيد الله بن عمرو عن رجل من اهل الكوفة، عن عبد الملك بن عمير عن الضحاك بن قيس، أن امرأة يقال لها أم عطية، وذكر الحديث، حدث به عن عبيد الله بن عمرو عبد الله بن جعفر^(٨)، وعلي بن معبد الرقي^(٩)، وعبد الله بن جعفر الرقي وعلي بن معبد الرقي وثقه ابن معين، وأبو حاتم^(١٠)، والذهبي^(١١)، والعلة هنا جهالة الراوي الذي روى عنه عبيد الله الحديث، إذ لم يسمه، قال البيهقي: الرجل الذي لم يسمه عبيد الله أراه محمد بن حسان الكوفي^(١٢).

(١) معرفة الصحابة، أبي نعيم الاصبهاني، ١٥٣٧/٣ (٣٨٩٩).

(٢) مستدرک الحاكم، ٦٠٣/٣ (٦٢٣٦).

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ١٨٥/٤ (٨٧٨٠).

(٤) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٣٨٠/٢ (١٠٨٩).

(٥) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٤٧/٥ (٦٩٠٣).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٦١/٦ (١٩٩٧).

(٧) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ١٧٦/٢ (٨١٥).

(٨) معرفة الصحابة، أبي نعيم الأصبهاني، ١٥٣٧/٣ (٣٨٩٨)، السنن الكبرى، البيهقي، البيهقي،

٥٠٧/١٧ - ٥٠٨ (١٧٦٢٤)، السنن الصغرى، البيهقي، ٣٤٤/٣ (٣٧١٥).

(٩) المعجم الكبير، الطبراني، ٢٩٩/٨ (٨١٣٧).

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٤/٥ (١٠٤)، ٢٠٥/٦ (١١٢٤).

(١١) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٤٧/٢ (٣٩٦٨).

(١٢) ينظر: السنن الصغرى، البيهقي، ٣٤٤/٣.

مر بنا قول أبو داود أنه مجهول، قال ابن عدي: ليس هذا بمعروف^(١)، وقال الذهبي: لا يُعرف، وقيل أنه المصلوب^(٢)، وكذا قال ابن حجر^(٣)، والمصلوب هو محمد بن سعيد بن حسان، وقيل غير ذلك قال عنه الثوري: كذاب، وقال البخاري: متروك الحديث، وقال النسائي: كذاب يضع الحديث^(٤).

وروى الحديث ابن أبي الدنيا من طريق يحيى بن يوسف، عن عبيد الله بن عمرو، عن عطية القرظي "له صحبة"^(٥)، عن امرأة يقال لها ام عطية^(٦)، وهذا أسناد منقطع، إذا أن عبيد الله بن عمرو لم يلق عطية القرظي، فقد كانت ولادة عبيد الله (١٢١هـ)^(٧).

والضحاك بن قيس هذا ليس الفهري فيما ذكر ابن معين^(٨)، فالضحاك الفهري له صحبة^(٩)، ولهذا فالضحاك هذا مجهول، والله اعلم.

(١) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٧٥/٣.

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٥١١/٣ (٧٣٦٦).

(٣) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٧٣/ (٥٨١٠).

(٤) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٤ / ٧٠ (١٦٢٥)، تهذيب الكمال، المزي، ٢٦٦/٢٥ (٥٢٤١).

(٥) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٨/٧ (٣٤).

(٦) النفقة على العيال، ابن أبي الدنيا، ٧٨٠/٢ (٥٧٩).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٣٩/٩ (٣٦٧١). وعطية القرظي له صحبة، ينظر: التاريخ

الكبير، البخاري، ٧ / ٨ (٣٤)، الاستيعاب في معرفة الاصحاب، ابن عبد البر، ٣ / ١٠٧٢ (١٨٢٠).

(٨) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي، ٥٠٨/١٧.

(٩) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٤ / ٣٣٢ (٣٠١٨).

الطريق الثاني: حدث به محمد بن سلام الجمحي، عن زائدة بن أبي الرقاد، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه ^(١)، وعلة هذا الطريق زائدة، حيث قال البخاري: منكر الحديث ^(٢)، قال النسائي: لا ادري من هو ^(٣)، قال ابن حبان: لا يحتج به، ولا يكتب حديث الا للاعتبار ^(٤)، ضعفه الذهبي ^(٥).

وجاء الحديث من طريق أنس رضي الله عنه من طريق إسماعيل بن أبي أمية عن أبي هلال الراسبي، عن الحسن البصري، عن أنس ^(٦)، وإسماعيل بن أبي أمية قال فيه الدارقطني: يضع الحديث ^(٧)، وقال: متروك الحديث ^(٨)، وقال ضعيف الحديث ^(٩)، وقال الخطيب البغدادي: يروي المناكير ^(١٠).

(١) النفقة على العيال، ابن أبي الدنيا، ٧٧٩/٢ (٥٧٨)، المعجم الاوسط، الطبراني، ٣٦٨/٢ (٣٢٥٣)، المعجم الصغير، الطبراني، ٩١/١ (١٢٢)، السنن الكبرى، البيهقي، ٥٠٨/١٧ (١٧٦٢٥).

(٢) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٨١/٢ (٥٣١).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٧٣/٩ (١٩٤٩).

(٤) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٣٨٦/١ (٣٦٢).

(٥) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٦٥/٢ (٢٨٢٤).

(٦) طبقات المحدثين بأصبهان، أبي الشيخ الاصبهاني، ٣٤٦/٣، تاريخ اصبهان، أبي نعيم الاصبهاني، ٢٩٦/١.

(٧) ينظر: سنن الدارقطني، ٤٣٧/٣.

(٨) ينظر: المصدر نفسه، ٣٧/٥.

(٩) ينظر: المصدر السابق، ٣٧ / ٥.

(١٠) ينظر: تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، أبي يعلى البغدادي، ٧١/١ (٣).

ومحمد بن سليم أبو هلال الراسبي، قال فيه ابن معين: صويلح مرة، وليس به بأس أخرى، وصدوق، وقال أبو حاتم: محله الصدق، ليس بالمتين^(١)، ضعفه ابن سعد والبخاري^(٢)، النسائي^(٣).

الطريق الثالث: حدث به أبو تغلب عبد الله بن أحمد بن عبد الرحمن، عن مسعر، عن عمرو بن مرة، عن أبي البختری، عن علي رضي الله عنه^(٤)، وهذا اسناد منقطع، إذ قال شعبة وأبو حاتم:

أبو البختری سعيد بن فيروز لم يسمع من علي بن أبي طالب رضي الله عنه شيئاً^(٥).

الطريق الرابع: حدث به خالد بن عمرو القرشي، عن الليث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سالم، عن أبي عبد الله بن عمر رضي الله عنه^(٦)، وآفة هذا الطريق خالد بن عمرو، قال ابن معين: ليس بشيء^(٧)، ضعفه أحمد، وقال يروي احاديث باطلة^(٨)، قال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: منكر الحديث^(٩).

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٧٤/٧ (١٤٨٤).

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٩٦/٩ (٣٠٣).

(٣) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٩٠ / (٥١٦).

(٤) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٢٣٢/١٤ (٦٦٨٧).

(٥) ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم، ٧٤ / (١١٧).

(٦) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤٥٧/٣.

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٣٩/٨ (١٦٣٨).

(٨) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٢٥٤/٣ (٥١٢٢).

(٩) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٤٤/٣ (١٥٥١).

يستفاد مما تقدم بيانه أن الحديث روي متصلا ومرسلا كما قال أبو داود،
و أن أقوى طريق هو ما اختاره أبو داود وذكره في كتابه، الحديث ضعيف كما قال أبو
داود ^(١)، وكأنه لعلمه بحال الرجال قدم المتصل على المرسل هنا، والله اعلم.

(١) الحديث ضعفه العراقي. ينظر: تخريج احاديث الاحياء، ١٦٨ / (٤).
وحسنه من طريق انس الهيثمي، حيث قال: رواه الطبراني في الأوسط، وإسناده حسن. ينظر:
مجمع الزوائد، ١٧٢/٥ (٨٨٨٦).

المطلب الخامس:

الفوائد الحديثية في تعارض الوصل والإرسال، والتصريح بترجيح المرسل:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن الصباح البزاز، حدثنا الفضل بن موسى السيناني، حدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن عبد الله بن السائب رضي الله عنه، قال: شهدت مع رسول الله ﷺ العيد، فلما قضى الصلاة، قال: "إنا نخطب، فمن أحب أن يجلس للخطبة فليجلس، ومن أحب أن يذهب فليذهب"^(١).

قال أبو داود: "هذا مرسل عن عطاء، عن النبي ﷺ"^(٢).

أورد الإمام أبو داود الحديث متصلًا مرفوعًا إلى النبي ﷺ، ثم قال: هذا مرسل عطاء بن أبي رباح، وظاهر قوله أنه يصحح المرسل.

^(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الجلوس للخطبة، ٣٠٠/١ (١١٥٥)، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء في انتظار الخطبة بعد الصلاة، ٣٣٢/٢ (١٢٩٠)، التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، ٣٣٨/١ (١٢٢٩)، الأحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، ٣٢/٢ (٧٠٦)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب صلاة العيدين، باب الجلوس للخطبة قبل العيد، ٣٠٥/٢ (١٧٩٢)، صحيح ابن خزيمة، باب الرخصة في ترك انتظار الرعية للخطبة يوم العيد، ٣٥٨/٢ (١٤٦٢)، احكام العيدين، الفريابي، ص: ٦٤، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٣٥٩/٩ (٣٧٤٠)، مستدرك الحاكم، ٤٣٤/١ (١٠٩٣)، السنن الكبرى، البيهقي، باب الاستماع للخطبة في العيدين، ٥٨٥/٦ (٦٢٩٢)، مسلسل العيدين، الكتاني والخطيب البغدادي، ٣٢ / (١١).

^(٢) سنن أبي داود، ٣٠٠/١.

ولم يأت الحديث متصلا عن ابن جريج الا من طريق الفضل بن موسى السيناني، والفضل وثقه وكيع^(١)، وابن معين^(٢)، قال أبو حاتم: "صدوق صالح"^(٣)، وثقه البخاري^(٤)، والذهبي^(٥)، والذي يبدو أنه ثقة.

وجاء الحديث مرسلا من طريق ابن جريج عن عطاء، رواه عنه مرسلا: سفيان الثوري^(٦)، وهشام بن يوسف الصنعاني^(٧)، عبد الرزاق الصنعاني^(٨)، وهؤلاء أئمة أثبات، وهم بلا ريب اعلى رتبة ممن خالفهم، والقول قولهم.

(١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٥٧/٢٣ (٤٧٥٠).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٣٥٤/٤ (٤٧٤٤).

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦٩/٧ (٣٩٠).

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٢٨٧/٨ (٥٢٧).

(٥) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٣٦٠/٣ (٦٧٥٤).

(٦) صلاة العيدين، المحاملي، ١٩٩ / (١٢٥)، علة الحديث المسلسل في يوم العيدين، أبي محمد

الجرجاني، ٥٨ / (٣)، السنن الكبرى، البيهقي، ٥٨٦/٦ (٦٢٩٣).

(٧) العلل، ابن أبي حاتم، ٤٦٠/٢ (٥١٣).

(٨) مصنف عبد الرزاق، ٢٨٩/٣ (٥٦٧٠).

قال ابن معين: "هذا خطأ إنما هو عن عطاء فقط وإنما يغلط فيه الفضل ابن موسى السيناني يقول عن عبد الله بن السائب"^(١)، وقال النسائي: هذا خطأ، والصواب مرسل"^(٢)، قال ابن خزيمة: هذا حديث خراساني غريب لا نعلم أحدا رواه غير الفضل بن موسى"^(٣).

مما مضى قوله أن ما ذهب إليه أبو داود من ترجيح المرسل على المتصل في هذا الحديث، هو القول الأشبه بالصواب، والله اعلم.

يستفاد من ظاهر قول أبي داود أنه يصحح المرسل و يقويه ويقدمه على المتصل إذا كان رواية المرسل أعلى رتبة من رواية المتصل، والله اعلم.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا حسين بن محمد، حدثنا جرير بن حازم، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن جارية بكرا أتت النبي ﷺ فذكرت "أن أباه زوجها وهي كارهة، فخيرها النبي ﷺ".

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٥/٣ (٥٦).

(٢) ينظر: مختصر سنن أبي داود، المنذري، ٣٢٩/١ (١١٥٥)، تحفة الأشراف، المزني، ٣٤٧/٤ (٥٣١٥).

(٣) ينظر: صحيح ابن خزيمة، ٣٨٨/٢.

تجدد الإشارة الى أن الحديث جاء متصلا من طريق ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، كما عند الكتاني والبغدادي في (مسلسل العيدين)، ٢٣ / (٣) وما بعده.

وتفرد برواية الحديث من هذا الطريق راو اسمه: بشر بن عبد الوهاب الاموي، وهذا قال في الذهبي: كأنه وضع هذا الحديث [المغني في الضعفاء، الذهبي، ١٠٦/١ (٩٠٧)]، وقال في موضع آخر: لم يضعه احد، فهو حسن الحديث [تاريخ الاسلام، الذهبي، ٥٧/٦ (١٢٨)]، واتهمه ابن حجر بوضع هذا الحديث [لسان الميزان، ابن حجر، ٢٥/٢ (٩٢)]، إذا كان متهما بالوضع فهو ذاهب الحديث، وإذا كان حسن الحديث فقد خالف من هو اعلم منه، وأثبت منه، وأوثق منه، فلا يلتفت الى مخالفته لهم، والله اعلم.

وقال: حدثنا محمد بن عبيد، حدثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة،

عن (ﷺ) بهذا الحديث^(١).

قال أبو داود: "لم يذكر ابن عباس وكذلك رواه الناس مرسلًا معروف"^(٢).

روى الإمام أبو داود الحديث بإسناد متصل إلى ابن عباس رضي الله عنه، من طريق جرير بن حازم عن أيوب السخيتاني، عن عكرمة، عن ابن عباس به، ثم ذكر بإسناده من طريق زيد بن حماد، عن أيوب، عن عكرمة مرسلًا، ثم رجح المرسل، حيث قال: رواه الناس مرسلًا، وقد اختلف أهل العلم في أيهما أصح؟ المتصل أم المرسل؟ فرجح المرسل: أبو حاتم^(٣)، والدارقطني^(٤)، والبيهقي^(٥).

وذهب بعضهم إلى ترجيح المتصل، قال ابن القطان: الصواب المتصل، وقد يظن أن جرير بن حازم منفرد عن أيوب بوصله بزيادة ابن عباس فيه، وليس كذلك، بل قد رواه عن أيوب كذلك، زيد بن حبان، ورواه أيضا عن الثوري عن أيوب بذلك^(٦)، وهذه المتابعات التي ذكرها ابن القطان هي عمدة أدلة بعض من رجح

(١) سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في البكر يزوجه ابوها ولا يستأمرها، ٢/٢٣٢ (٢٠٩٦)
(٢٠٩٧)، مسند أحمد، مسند ابن عباس ﷺ، ٤/٢٧٥ (٢٤٦٩)، سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب من زوج ابنته وهي كارهة، ٣/٧٤ (١٨٧٥)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب النكاح، البكر يزوجه أبوها وهي كارهة، ٥/١٧٦ (٥٣٦٦)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٤/٤٠٤ (٢٥٢٦)، فوائد أبي بكر الزبيري، ١١٣/ (١١٢)، حديث أبي بكر الانباري، ١٤/ (١٣)، سنن الدارقطني، كتاب النكاح، ٤/٣٣٩ (٣٥٦٦)، وفي: ٤/٣٤١ (٣٥٦٩)، السنن الكبرى، البيهقي، باب ما جاء في إنكاح الآباء الأبيكار، ١٤/١١٧ (١٣٧٨٦).

(٢) سنن أبي داود، ٢/٢٣٢.

(٣) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٤/٦٠ (١٢٥٥).

(٤) ينظر: سنن الدارقطني، ٤/٣٩٩.

(٥) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي، ١٤/١١٨.

(٦) ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان، ٢/٢٥٠ (٢٤٥).

المتصل على المرسل، وهي محل نظر، نعم جرير ثقة، وثقه ابن معين^(١)، قال احمد و النسائي: لا بأس به^(٢)، قال الذهبي: "احد الأئمة الثقات"^(٣)، وثقه ابن حجر، وقال له أوهام^(٤)، تابع جرير زيد بن حبان^(٥)، وزيد هذا نقل احمد عن معمر قوله: حدثنا عنه قبل أن يفسد حديثه، وقال احمد: تركنا حديثه^(٦)، قال ابن معين: لا شيء^(٧)، وجاء عنه انه وثقه^(٨)، قال ابن حبان: يخطئ كثيرا، حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا أنفرد^(٩)، ضعفه الدارقطني^(١٠)، والذي يبدو أنه ضعيف.

ذكر ابن القطان أن سفيان الثوري رواه متصلا من طريق أيوب بن سويد، روايته اخرجها الدارقطني^(١١)، وأيوب تفرد عن بقية اصحاب سفيان بوصل الحديث، وغير أيوب يرسله^(١٢)، وأيوب هذا هو ابن سويد الرملي.

(١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٤٤/٤ (٣٦٠٩).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥٢٨/٤ - ٥٢٩ (٩١٣).

(٣) ميزان الاعتدال، الذهبي، ٣٩٢/١ (١٤٦١).

(٤) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٣٨ / (٩١١).

(٥) سنن ابن ماجه، ٧٤/٢ (١٨٧٥).

(٦) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ١٠٢/٣ (٤٣٨٩).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٥٦١/٣ (٢٥٣٦).

(٨) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٩/١٠ (٢٠٩٦)، ويمكن ان يحمل توثيق ابن معين على كلام

معمر الذي ذكره الإمام احمد، من أنه حدث عنه قبل أن يفسد حديثه، والله اعلم.

(٩) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٣١١/١ (٣٧٢).

(١٠) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٩/١٠ (٢٠٩٦).

(١١) سنن الدارقطني، ٣٤١/٤ (٣٥٦٩).

(١٢) ينظر: المصدر نفسه: ٣٣٩ / ٤.

قال فيه ابن معين: "ليس بشيء"^(١)، قال البخاري: يتكلمون في أيوب^(٢)، قال أبو حاتم: لين الحديث^(٣)، ضعفه النسائي^(٤)، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"^(٥)، والخلاصة فيه أنه ضعيف.

والذي خالف جرير ومن تابعه في وصل الحديث فارسل الحديث هو حماد ابن زيد، وحماد بن زيد ثقة، بل إمام، قيل ليحيى بن معين: أيهما احب اليك حماد بن زيد أم ابن سلمة؟ فقال: حماد بن زيد أحفظ، وابن سلمة ثقة^(٦)، وثناء أهل العلم عليه غزير، حتى قال احمد: حماد بن زيد من أئمة المسلمين، وهو احب الينا من ابن سلمة، وقال أبو زرعة: ابن زيد أثبت من ابن سلمة، وهو أصح حديثاً وأتقن^(٧)، قال ابن معين: إذا اختلف إسماعيل بن علية وحماد بن زيد في أيوب كان القول قول حماد، قيل ليحيى فإن خالفه سفيان الثوري قال القول قول حماد في أيوب، ثم قال: ومن خالفه من الناس جميعاً في أيوب فالقول قوله، وقال حماد جالست أيوب عشرين عاماً^(٨)، ولم ينفرد حماد بإرسال الحديث، بل تابعه الثوري، قال الدارقطني: غير أيوب ابن سويد يرسله عن سفيان^(٩)، أيوب هذا ضعيف، وقال البيهقي: عامة اصحاب سفيان يرسلون الحديث^(١٠).

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤/٤٢١ (٥٠٨٤).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ١/٤١٧ (١٣٣٣).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢/٢٥٠ (٨٩١).

(٤) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١٦/ (٢٩).

(٥) تقريب التهذيب، ابن حجر، ١١٨/ (٦١٥).

(٦) ينظر: سؤالات الجنيد ليحيى بن معين، ٣١٦/ (١٧١).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣/١٣٧ - ١٣٩ (٦١٧).

(٨) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤/٢١٤ (٤٠٢١).

(٩) ينظر: سنن الدارقطني، ٤/٣٣٩.

(١٠) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي، ١٤/١١٨.

وقد تابع حماد، والثوري في إرسال الحديث إسماعيل بن عليّة^(١)، وابن عليّة ثقة ثبت، وثقه غير واحد، حتى قال احمد: اليه منتهى التثبيت في البصرة^(٢). قال ابن حجر: إذا اختلف في وصل الحديث وارساله، فالحكم لمن وصل الحديث على طريقة الفقهاء^(٣).

والذي يبدو ما ذهب إليه الإمام أبو داود من ان الحديث معروف مرسل هو الاشبه بالصواب، وهو ما ذهب إليه أبو حاتم، والدارقطني^(٤)، والبيهقي، فيما مضى ذكره، والله اعلم.

يستفاد مما تقدم ذكره في تقديم الارسال على الوصل أن أبا داود يعد الحديث مرسلًا وإن أوصله الثقات إذا كان وصلهم له فيه نظر، والله اعلم.

(١) العلل، ابن أبي حاتم، ٦٠/٤، (١٢٥٥).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٥٤/٢ - ١٥٥ (٥١٣).

(٣) التلخيص الحبير، ابن حجر، ٣٤٩/٣.

(٤) ذكر الدارقطني في كتابه السنن الحديث عن عكرمة موصولاً عن ابن عباس مرة، ومرسلاً مرة، من غير طريق أيوب السختياني، ذكره مرسلًا من طريق محمد بن كثير، عن الثوري، عن هشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير، عن المهاجر عن عكرمة مرسلًا، برقم (٣٥٦٥). وذكره متصلًا من طريق عبد الملك الذماري، عن الثوري، عن هشام، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعًا، برقم (٣٥٦٣)، وقال عن الطريق المتصل: هذا وهم من الذماري، وهم فيه عن الثوري، وليس بالقوي، والصواب المرسل. ينظر: سنن الدارقطني، ٣٣٨/٤.

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا مخلد بن خالد، والحسن بن علي، ومحمد بن أبي السري المعنى، قالوا: حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن سعيد بن المسيب، عن رجل، من الأنصار، قال ابن أبي السري من أصحاب النبي (ﷺ): ولم يقل: من الأنصار ثم اتفقوا، يقال له بصرة، قال: تزوجت امرأة بكرًا في سترها، فدخلت عليها فإذا هي حبلى، فقال النبي (ﷺ): "لها الصداق بما استحللت من فرجها، والولد عبد لك، فإذا ولدت" قال الحسن: "فاجلدها" وقال ابن أبي السري: "فاجلدها - أو قال - فحدوها"^(١).

قال أبو داود: روى هذا الحديث قتادة، عن سعيد بن يزيد، عن ابن المسيب، ورواه يحيى بن أبي كثير، عن يزيد بن نعيم، عن سعيد بن المسيب، وعطاء الخراساني، عن سعيد بن المسيب، أرسلوه كلهم^(٢).

أخرج الإمام أبو داود الحديث من طريق متصل بإسناده عن ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن ابن المسيب مرفوعاً، ثم ذكر عدداً من الروايات أرسلوه عن ابن المسيب.

^(١) سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في الرجل يتزوج المرأة فيجدها حبلى، ٢٤١/٢ (٢١٣١)، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ٢٤٩/٦ (١٠٧٠٤) (١٠٧٠٥)، الأحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، ٢٢٧/٤ (٢٢١٢)، سنن الدارقطني، باب المهر، ٣٦٨/٤ - ٣٦٩ (٣٦١٦) (٣٦١٧)، معرفة الصحابة، ابن منده، ص: ٢٩١، مستدرک الحاكم، ١٩٩/٢ (٢٧٤٦)، السنن الكبرى، البيهقي، باب: لا عدة على الزانية ومن تزوج امرأة حبلى من زنى لم يفسخ النكاح، ٢٤٠/١٤ - ٢٤١ (١٤٠٠٤) (١٤٠٠٥) (١٤٠٠٦)، الأسماء المبهمة في الانباء المحكمة، الخطيب البغدادي، ص: ٣٨٢.

^(٢) سنن أبي داود، ٢٤١/٢.

وعند تتبع طرق الحديث المتصل الذي ذكره الإمام أبو داود نجد أن هناك من أعله بالانقطاع، وهذا يظهر جليا فيما ذكره عبد الرزاق الصنعاني، حيث نقل عن ابن جريج قوله: حُدثت عن صفوان^(١)، وساق الحديث، ونقل الدارقطني عن عبد الرزاق أنه قال: حديث ابن جريج، عن صفوان، إنما هو ابن جريج، عن ابراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان^(٢)، وهذا يعني أن ابن جريج دلس، واسقط روايا بينه وبين صفوان، وابن جريج مذكور في المدلسين، والرجل الساقط من الاسناد ابراهيم بن أبي يحيى ذاهب الحديث، كذبه ابن معين^(٣)، وابن المديني^(٤)، اتهمه يحيى بن سعيد القطان بالكذب، وقال احمد: كل بلاء كان فيه^(٥)، قال البخاري: تركه ابن المبارك والناس^(٦)، قال أبو حاتم: "كذاب، متروك الحديث"^(٧).

(١) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ٢٤٩/٦ (١٠٧٠٥).

(٢) ينظر: سنن الدارقطني، ٣٦٨/٤.

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٦٥/٣ (٧٢١).

(٤) ينظر: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ١٢٤ / (١٥٣).

(٥) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٥٣٥/٢ (٣٥٣٣).

(٦) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣٢٣/١ (١٠١٣).

(٧) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٢٦/٢ (٣٩٠).

رواه مرسلًا كما قال أبو داود قتادة عن سعيد بن يزيد، عن سعيد بن المسيب مرسلًا^(١)، وسعيد بن يزيد وثقه ابن معين^(٢)، والعجلي^(٣)، ورواه مرسلًا عن ابن المسيب يزيد بن نعيم^(٤)، ويزيد وثقه العجلي^(٥)، وابن حبان^(٦)، ورواه عن ابن المسيب مرسلًا عطاء الخراساني^(٧)، وعطاء وثقه ابن معين^(٨)، وقال أبو حاتم: صدوق، يحتج بحديثه^(٩).

وتجدر الإشارة إلى أن رواية قتادة عن سعيد بن زيد منقطعة فيما ذكره البخاري^(١٠).

قال أبو حاتم: هذا حديث مرسل ليس بمتصل، وما رواه ابن جريج، عن صفوان بن سليم، عن ابن المسيب، والذي يبدو أن ما ذهب إليه ليس هو من حديث صفوان بن سليم، ويحتمل أن يكون من حديث ابن جريج، عن إبراهيم بن أبي يحيى، عن صفوان بن سليم؛ لأن ابن جريج يدلس عن ابن أبي يحيى عن صفوان بن سليم غير شيء^(١١).

-
- (١) السنن الكبرى، البيهقي، ١٤ / ٢٤٢ (١٤٠٠٧).
- (٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٥٢/٤ (٣١٠٣).
- (٣) ينظر: الثقات، العجلي، ٤٠٦/١ (٦٢٢).
- (٤) سنن سعيد بن منصور، ٢١٨/١ (٦٩٣)، مصنف ابن أبي شيبة، ٧٩/١٦ (٣١٠٣٩)، السنن الكبرى، البيهقي، ٢٤٢/١٤ (١٤٠٠٧) (١٤٠٠٨) (١٤٠٠٩).
- (٥) ينظر: الثقات، العجلي، ٣٦٧/٢ (٢٠٣٨).
- (٦) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٥٤٨/٥ (٦١٧١).
- (٧) لم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث من هذا الطريق.
- (٨) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٧٨/٣ (٧٩١).
- (٩) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٣٥/٦ (١٨٥٠).
- (١٠) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٥٢١/٣ (١٧٤٠).
- (١١) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٦٥/٤ - ٦٦ (١٢٥٩).

والذي يبدو أن ما أشار إليه من تقوية المرسل عن ابن المسيب بذكر عددا من الرواة روه كذلك هو القول الأشبه بالصواب، والله اعلم.
يستفاد من ذلك أن أبا داود رجح المرسل لأن الأكثر رواوا الحديث مرسلًا،
والله اعلم .

الحديث الرابع:

قال الإمام أبو داود: حدثنا زهير بن حرب أبو خيثمة، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا أبي، قال: سمعت يونس، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: "خير الصحابة أربعة، وخير السرايا أربع مائة، وخير الجيوش أربعة آلاف، ولن يغلب اثنا عشر ألفًا من قلة"^(١).
قال أبو داود: "والصحيح أنه مرسل"^(٢).

ورد الإمام أبو داود الحديث من طريق الزهري متصلًا، ثم أشار إلى ضعف ذلك الطريق، وقال الصحيح أن الحديث مرسل، وعند النظر في طرق الحديث

(١) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب ما يستحب من الجيوش والرفقاء والسرايا، ٣٦/٣ (٢٦١١)، مسند احمد، مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ٤١٨-٤١٩ (٢٦٨٢)، جزء لوين، ٣٢ / (١١)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، ٢١٨ / (٦٥٢)، مسند الدارمي، ١٥٨٣/٣ (٢٤٨٢)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب السير عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في السرايا، ٢١٤/٣ (١٥٥٥)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٤٥٩/٤ (٢٥٨٧)، صحيح ابن خزيمة، باب استحباب مصاحبة الاربعة في السفر، ١٤٠/٤ (٢٥٣٨)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٤٥/٢ (٥٧٢)، منتقى حديث أبي عبد الله محمد بن مخلد، ٣٣ / (٣٢)، صحيح ابن حبان، ٢٠٣/٥ (٤٢٦٣)، مستدرک الحاكم، أول كتاب المناسك، ٦١١/١ (١٦٢١)، السنن الكبرى، البيهقي، باب ما يستحب من الجيوش والسرايا، ٥١٢/١٨ (١٨٥٢٤).

(٢) سنن أبي داود، ٣٦/٣.

تبين ان الاختلاف فيه على الزهري، رواه جرير بن حازم، عن يونس بن يزيد، عن الزهري موصولاً، وجرير ثقة، وثقه غير واحد من أهل العلم، كابن معين^(١).
وقال أبو حاتم: صدوق، قال ابن مهدي: جرير اختلط وكان له أولاد أصحاب حديث، فلما خشوا ذلك منه حجبوه فلم يسمع منه أحد في اختلاطه شيئاً^(٢).
ولم ينفرد جرير في رواية الحديث عن يونس عن الزهري متصلاً، بل تابعه عقيل بن خالد الأيلي، كما عند الطحاوي^(٣)، والقضاعي^(٤)، وعقيل وثقه أحمد، وسئل أبو زرعة عن عقيل بن خالد؟ فقال ثقة صدوق، وسئل أبو حاتم عن عقيل ومعمري أيهما اثبت؟ فقال عقيل اثبت، كان صاحب كتاب وكان الزهري يكون بأيلة، وللزهري هناك ضيعة فكان يكتب عنه هناك^(٥)، لكنها متابعة لا يُفرح لها لأنها جاءت من طريق حبان بن علي، وحبان، قال فيه ابن معين: صدوق^(٦)، وقال مرة ليس بشيء، وقال أبو زرعة: لين الحديث، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به^(٧)، ضعفه النسائي^(٨)، قال ابن حبان: يجب التوقف في امره، فاحش الخطأ فيما يروي^(٩)، وتابع حبان عباد بن كثير^(١٠)، وعباد هذا ضعفه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة^(١)، وعلى الرغم من ضعفهما فإنهما خالفاً من هو أوثق منهما كما سيأتي قريباً.

(١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٤٤/٤ (٣٦٠٩).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٥٠٥/٢ (٢٠٧٩).

(٣) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٤٦/٢ (٥٧٣).

(٤) مسند الشهاب القضاعي، ٢٢٥/٢ (١٢٣٧).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٣/٧ (٢٤٣).

(٦) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ٩٢/ (٢٤٥).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٧٠-٢٧١/٣ (١٢٠٨).

(٨) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٣٥/ (١٦٣).

(٩) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٣١٩/١ (٢٦٤).

(١٠) علل الدارقطني، ١٨٢/١٢.

وجاء الحديث من طريق معمر بن راشد عن الزهري مرسلًا، عند عبد الرزاق^(٢)، ومعمر ثقة، ومن أوثق الناس في الزهري، قال ابن معين: أثبت الناس في الزهري مالك، ومعمر بن راشد، ويونس وعقيل بن خالد، وشعيب بن أبي حمزة، وابن عيينه^(٣)، وجاء المرسل أيضا من طريق عقيل بن خالد كما عند سعيد بن منصور^(٤)، رواه من طريق عبد الله بن المبارك، عن حيوة بن شريح، عن عقيل بن خالد به، وحيوة بن شريح وثقه ابن معين، وقال احمد: ثقة ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة^(٥)، وروايته مقدمة بلا شك على رواية حبان بن علي عن عقيل بن خالد، الذي روى الحديث متصلا من طريقه عن عقيل، عن الزهري به. وحيوة على الرغم من ثقته لم ينفرد في روايته عن عقيل بن خالد عن الزهري للحديث مرسلًا، بل تابعه يونس بن يزيد^(٦)، ويونس ثقة، وثقه ابن معين، وقال أبو زرعة: لا بأس به^(٧)، وتابعه الليث بن سعد^(٨)، والليث بن سعد إمام ثقة مشهور. وبهذا يتضح أن يونس بن يزيد رواه مرة عن الزهري موصولا، ورواه مرة عن عقيل عن الزهري مرسلًا.

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٨٥/٦ (٤٣٣).

(٢) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ٣٠٦/٥ (٩٦٩٩).

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١١٦/٣ (٤٧٩).

(٤) سنن سعيد بن منصور، ١٨٤/٢ (٢٣٨٧).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٠٦/٣ - ٣٠٧ (١٣٦٦).

(٦) المراسيل، أبي داود، ٢٣٨ / (٣١٤).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٤٩/٩ (١٠٤٢).

(٨) سنن الترمذي، الترمذي، ٢١٤/٣.

وقد سئل أبو حاتم عن هذا الحديث فقال: مرسل أشبهه، لا يحتمل هذا الكلام يكون كلام النبي (ﷺ)^(١)، وقال أبو داود: قد أسند هذا ولا يصح، أسنده جرير وهو خطأ^(٢)، قال الترمذي: حديث حسن غريب، لا يسنده كبير أحد غير جرير بن حازم، وإنما روي هذا الحديث عن الزهري عن النبي (ﷺ) مرسلًا^(٣).

وقال الدارقطني عن هذا الحديث: يرويه أبو سلمة العاملي، عن الزهري، عن أنس^(٤)، وأبو سلمة هذا عندنا هو الحكم بن عبد الله بن خطاف، وهو متروك الحديث، وروي عن عباد بن كثير، عن عقيل، عن الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس رضي الله عنه والمحفوظ عن الزهري المرسل^(٥).

قال ابن القطان: علة هذا الحديث الاختلاف فيه بالإسناد والإرسال، وذلك غير قادح، فالحديث صحيح^(٦).

مما مضى ذكره الذي يبدو ان ما ذهب إليه الإمام أبو داود من أن الحديث مرسل، هو القول الأشبه بالصواب، لعلو رتبة من أرسله على من وصله، ولترجيح كبار أئمة العلل المرسل على المتصل مثل أبو حاتم الرازي، والدارقطني، وغيرهم، والله اعلم.

والفائدة التي يمكن ذكرها هنا أن أبا داود قدم رواية من هو أعلى رتبة و أوثق في الراوي، إذا كان الاختلاف على راوٍ واحد في اسناد حديث ما، والله اعلم.

(١) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٤٨٨/٣ (١٠٢٤).

(٢) ينظر: المراسيل، أبو داود، ٢٣٨ / (٣١٤).

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٢٣٨ / (٣١٤).

(٤) سنن ابن ماجه، ٩٨/٤ (٢٨٢٧).

(٥) ينظر: علل الدارقطني، ١٨٢/١٢.

(٦) ينظر: بيان الوهم والإيهام، ابن القطان، ٤٨٤/٣.

المطلب السادس:

تعارض الوصل والإرسال في رواية الاخوة عن أبيهم:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا ابن نمير، عن سعد بن سعيد، حدثني محمد بن إبراهيم، عن قيس بن عمرو، قال: رأى رسول الله (ﷺ) رجلا يصلي بعد الصبح ركعتين، فقال رسول الله (ﷺ): "صلاة الصبح ركعتان"، فقال الرجل: إني لم أكن صليت الركعتين اللتين قبلهما، فصليتهما الآن، فسكت رسول الله (ﷺ).

وقال: حدثنا حامد بن يحيى البلخي، قال: قال سفيان: كان عطاء بن أبي رباح يحدث بهذا الحديث عن سعد بن سعيد^(١).

قال أبو داود: "وروى عبد ربه، ويحيى ابنا سعيد هذا الحديث مرسلا، أن جداهم صلى مع النبي (ﷺ) بهذه القصة"^(٢).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من فاتته متى يقضيها، ٢٢/٢ (١٢٦٧) (١٢٦٨)، مصنف ابن أبي شيبة، ٥٩/٢ (٦٤٤٠)، مسند احمد، مسند قيس بن عمرو (ﷺ)، ١٧١/٣٩ (٢٣٧٦٠)، سنن ابن ماجه، باب ما جاء فيمن فاتته الركعتان قبل صلاة الفجر متى يقضيها، ٢٣٤/٢ (١١٥٤)، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، باب ما جاء فيمن فاتته الركعتان قبل صلاة الفجر متى يقضيها، ٢٣٤/٢ (١١٥٤)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الصلاة عن رسول الله (ﷺ) باب ما جاء فيمن تفوته الركعتان قبل الفجر يصليهما بعد صلاة الصبح، ٤٤٧/١ (٤٢٢)، صحيح ابن خزيمة، باب الرخصة في أن يصلي ركعتي الفجر بعد صلاة الصبح وقبل طلوع الشمس إذا فاتتا قبل صلاة الصبح، ١٦٤/٢ (١١١٦)، معجم الصحابة، ابن قانع، ٣٥٠/٢، المعجم الكبير، الطبراني، ٣٦٧/١٨ (٩٣٧)، حديث الزهري، أبي الفضل الزهري، ٥٤٣/٥ (٥٨١)، سنن الدارقطني، باب قضاء الصلاة بعد وقتها ومن دخل في صلاة فخرج وقتها قبل تمامها، ٢٢٨/٢ (١٤٤٠)، السنن الكبرى، البيهقي، باب من أجاز قضاءها بعد الفراغ من الفريضة، ٢٩٢/٥ (٤٦٢١).

^(٢) سنن أبي داود، ٢٢/٢.

أورد الإمام أبو داود الحديث متصلاً من طريق سعد بن سعيد، ثم ذكر أنه روي مرسلًا من طريق عبد ربه بن سعيد، ويحيى بن سعيد، وجميعهم أخوة، جاء من طريق عبد ربه مرسلًا، عند عبد الرزاق الصنعاني^(١)، واحمد^(٢)، والبيهقي^(٣)، والطحاوي^(٤).

ورواه من طريق يحيى بن سعيد بن قيس، عن أبيه عن جده ابن خزيمة^(٥)، وابن قانع^(٦)، وابن حبان^(٧)، والدارقطني^(٨)، والبيهقي^(٩).

من هذا يتضح أن من وصل الحديث سعد بن سعيد، وصله عن محمد بن ابراهيم عن قيس رضي الله عنه، وارسله عبد ربه، ويحيى جاء عنه انه وصله وارسله، أما طريق سعيد ففيه نظر، لأن سعد بن سعيد ضعفه غير واحد من اهل العلم، ضعفه احمد بن حنبل، وقال ابن معين: صالح، وقال أبو حاتم: مؤدي، أي أنه كان لا يحفظ، يؤدي ما سمع^(١٠)، قال النسائي: "ليس بالقوي"^(١١).

(١) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ٤٤٢/٢ (٤٠١٦).

(٢) مسند احمد، ١٧٤/٣٩ (٢٣٧٦١).

(٣) معجم الصحابة، البيهقي، ٢٩/٥ (١٩٧٢).

(٤) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٣٢٦/١٠ (٤١٤٠).

(٥) صحيح ابن خزيمة، ١٦٤/٢ (١١١٦)، ولم اقف فيما بحثت من مصادر على من لخرج

الحديث من طريق يحيى بن سعيد الانصاري عن جده مرسلًا.

(٦) معجم الصحابة، ابن قانع، ٣٥٠/٢.

(٧) صحيح ابن حبان، ١٢٠/٣ (٢١١٤).

(٨) سنن الدارقطني، ٢٢٦/٢ (١٤٣٩).

(٩) السنن الكبرى، البيهقي، ٢٩٢/٥ (٤٦١٥).

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٨٤/٤ (٣٧٠).

(١١) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٥٣ / (٢٨٣).

قال ابن حبان: "ردىء الحفظ"^(١)، وثقه ابن سعد^(٢)، والعجلي^(٣)، قال ابن حجر: "صدوق سيء الحفظ"^(٤)، والذي يبدو أنه كما قال ابن حجر، والله اعلم. وعبد ربه بن سعيد وثقه يحيى القطان، وابن معين، وأبو حاتم الرازي^(٥)، والنسائي^(٦)، ويحيى بن سعيد الانصاري إمام أثنى عليه العلماء واستفاضت شهرته بالعدالة والضبط، قال الثوري: يحيى من حفاظ الناس، وقال ابن معين وأبو حاتم: ثقة^(٧).

من هنا يمكن القول أن الحديث من طريق سعد بن سعيد إسناده ضعيف، لأن سعد سيء الحفظ خالف من هو أوثق منه، وهناك علة أخرى للحديث من هذا الطريق وهي: الانقطاع في إسناده، حيث أن محمد بن ابراهيم التيمي لم يسمع من قيس، وهذا ما ذكره الترمذي^(٨)، والطحاوي، حيث قال: ليس لمحمد بن ابراهيم سماع من احد من الصحابة^(٩).

-
- (١) مشاهير علماء الامصار، ١٢٣ / (٥٣٥).
(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٠ / ٢٦٤ (٢٢٠٨).
(٣) ينظر: الثقات، العجلي، ١ / ٣٨٩ (٥٦٣).
(٤) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٣١ / (٢٢٣٧).
(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦ / ٤١ (٢١٣).
(٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٦ / ٤٧٨ (٣٧٣٩).
(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٩ / ١٤٨ - ١٤٩ (٦٢٠).
(٨) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٤٤٧ / .
(٩) ينظر: شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ١٠ / ٣٢٦.

وبلا شك أن عبد ربه ويحيى ابنا سعيد اوثق من اخيهم سعد، وذكر أبو داود أن الحديث روي عنهما مرسلا، وقد روى بعض اهل كتب الحديث عن يحيى بن سعيد بن قيس عن أبيه عن جده، وسعيد بن قيس ترجم له البخاري ولم يذكره بجرح ولا تعديل^(١)، وكذا فعل ابن أبي حاتم^(٢)، ذكره ابن حبان في الثقات وقال له صحبة^(٣)، وذكره أبو احمد الحاكم ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا^(٤)، وذهب أبو الفداء الحنفي الى أن له صحبة كما قال ابن حبان^(٥)، وقد قال بعض الباحثين: مجهول الحال^(٦)، قال المزي: قيل أنه لم يسمع من أبيه^(٧).

قال النووي: "إسناد هذا الحديث ضعيف عند أهل الحديث"^(٨).

مما مضى ذكره الذي يبدو أن الحديث يثبت مرسلا، وما ذكره الإمام أبو داود من ان عبد ربه ويحيى ابنا سعيد يروى عنهم الحديث مرسلا، هو لبيان تقوية المرسل وترجيحه على المتصل هنا، والله اعلم.

يستفاد مما تقدم ذكره أن أبا داود قدم المرسل لان رواته أوثق، والعدد اكبر ممن رواه متصلا، فهو هنا استخدم أكثر من قرينة للترجيح، والله اعلم.

(١) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٥٠٨/٣ (١٦٨٩)، وقد ذكر البخاري أن بعضهم يقول: سعيد بن قيس بن قهد، ولا يصح، قال: قيس بن سعيد بن عمرو الانصاري، ذكر ذلك في ترجمة يحيى بن سعيد بن قيس الانصاري، ينظر: التاريخ الكبير، ٢٧٥/٨.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ٥٥/٤ (٢٤٤).

(٣) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٢٨١/٤ (٢٩١٠).

(٤) ينظر: الأسماء والكنى، أبي أحمد الحاكم، ٣٩٢/٣ (٢٧٠٨).

(٥) ينظر: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، أبي الفداء الحنفي، ١٢/٥ (٤٥١٥).

(٦) ينظر: مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب، أبو عبد الله المصنعي، ٣١/٢ (١٠٨٦٧).

(٧) ينظر: تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، العراقي، ص: ١٢٧.

(٨) ينظر: البدر المنير، ابن الملقن، ٢٦٦/٣.

المطلب السابع:

ما نقله الإمام أبو داود عن احد الأئمة في تعارض الوصل والارسال:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أحمد بن حنبل، حدثنا عبد الرزاق، أخبرنا معمر، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ "احتجم وهو محرم على ظهر القدم من وجع كان به"^(١).

قال أبو داود: "سمعت أحمد: قال ابن أبي عروبة: أرسله يعني عن قتادة"^(٢).

أخرج الإمام أبو داود الحديث متصلا من طريق معمر، عن قتادة، عن أنس رضي الله عنه ، ثم نقل قولاً عن الإمام أحمد بأن سعيد بن أبي عروبة قد رواه عن قتادة

(١) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب المحرم يحتجم، ١٦٨/٢ (١٨٣٧)، مسند احمد، مسند، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه ، ١١٣/٢٠ - ١١٤ (١٢٦٨٢)، الشمائل، الترمذي، ١٨٩ / (٣١٤)، مسند البزار، ٤٦٨/١٣ (٧٢٥٧)، السنن الكبرى، النسائي، باب حجامه المحرم على ظهر القدم، ٩٠/٤ (٣٨١٨)، المجتبى، النسائي، باب حجامه المحرم على ظهر القدم، ١٩٤/٥ (٢٨٤٩)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٣٨١/٥ (٣٠٤١)، صحيح ابن خزيمة، باب إباحة الحجامه للمحرم على ظهر القدم، والدليل على أن النبي ﷺ قد احتجم محرماً غير مرة، مرة على الرأس، ومرة على ظهر القدم، ١٨٧/٤ (٢٦٥٩)، حدث السراج، ٢٣٥/٣ (٢٦٢٣)، صحيح ابن حبان، ٣٧٨/٦ (٥٤٤٠)، مستدرک الحاكم، ٦٢٣/١ (١٦٦٥)، السنن الكبرى، البيهقي، باب موضع الحجامه، ١٩ / ٥٠٨ (١٩٥٥٧).

(٢) سنن أبي داود، ١٦٨/٢.

مرسلاً^(١)، ومعمّر إمام مشهور ثقة، وقد ذكر أبو حاتم أن في حديث عن أهل البصرة بعض الغلط^(٢).

وسعيد ابن أبي عروبة ثقة، لكن حديث ابن أبي عروبة في قتادة مقدم، قال احمد: اصحاب قتادة السدوسي الذين لا يختلف فيهم: شعبة بن الحجاج، وسعيد ابن أبي عروبة، وهشام الدستوائي^(٣)، ومثله قال ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة، وقال أبو داود: سعيد أحفظ اصحاب قتادة^(٤). وقد تابع قتادة في الرواية عن أنس مرفوعاً: حميد الطويل، عند ابن وهب^(٥)، وابن أبي شيبة^(٦)، والسراج^(٧)، وأبي محمد الفاكهي^(٨)، وحميد الطويل وثقه ابن معين، وأبو حاتم^(٩)، إلا أنه مدلس^(١٠)، قال ابن حجر: حميد كثير التدليس عن أنس رضي الله عنه^(١١).

والذي يبدو أن ما أشار إليه الإمام أبو داود من ترجيح الإمام احمد الحديث مرسلاً من طريق ابن أبي عروبة، هو القول الأشبه بالصواب، ذلك أن ابن أبي عروبة مقدم على من خالفه في قتادة، والله اعلم^(١٢).

- (١) ينظر: الجامع لعلوم الإمام احمد، إبراهيم النحاس، ٤٥٨/١٤، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث من طريق ابن أبي عروبة مرسلاً.
- (٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٥٧/٨ (١١٦٥).
- (٣) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٣٥٢/١ (٦٦٦).
- (٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦٥/٤ - ٦٦ (٢٧٥).
- (٥) الجامع، ابن وهب، ٩٨/ (١٦١)، الموطأ، ابن وهب، ٦٦/ (١٦٣)، بلفظ (احتجم وهو محرم).
- (٦) مصنف ابن أبي شيبة، ٣٢١/٣ (١٤٥٩٦).
- (٧) حديث السراج، ٢٣٥/٣ (٢٦٢٤).
- (٨) فوائد أبي محمد الفاكهي، ١٧٥/ (٤٢).
- (٩) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢١٩/٣ (٩٦١).
- (١٠) ينظر: الملسين، العراقي، ٤٧/ (١٦).
- (١١) ينظر: طبقات المدلسين، ابن حجر، ٣٨/ (٧١).
- (١٢) احتجام النبي ﷺ وهو محرم، كان به وجع ثابت، أخرجه البخاري، ١٢٥/٧ (٥٧٠٠).

ومما يستفاد هنا أن أبا داود قد يرجح المرسل و إن كان من وصل الحديث ثقة، لان في وصله نظر عنده ، أو أن أحد شيوخه نُقل عنه ذلك، والله اعلم.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم أبو معمر، حدثنا عبد الله ابن المبارك، عن يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها، أن النبي (ﷺ) قال: "لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين".

وقال: حدثنا ابن السرح، قال: حدثنا ابن وهب، عن يونس، عن ابن شهاب، بمعناه وإسناده.

قال أبو داود: سمعت أحمد، يقول: "قال ابن المبارك، يعني في هذا الحديث حدث أبو سلمة، فدل ذلك على أن الزهري، لم يسمعه من أبي سلمة" وقال أحمد بن محمد: "وتصديق ذلك ما حدثنا أيوب يعني ابن سليمان"

قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل، يقول: "أفسدوا علينا هذا الحديث، قيل له وصح إفساده عندك وهل رواه غير ابن أبي أويس، قال أيوب: كان أمثل منه يعني أيوب بن سليمان بن بلال، وقد رواه أيوب".

وقال: حدثنا أحمد بن محمد المروزي، حدثنا أيوب بن سليمان، عن أبي بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، عن ابن أبي عتيق، وموسى بن عقبة، عن ابن شهاب، عن سليمان بن أرقم، أن يحيى بن أبي كثير، أخبره عن أبي سلمة، عن عائشة (رضي الله عنهما)، قالت: قال رسول الله (ﷺ): "لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين"^(١).

نقل أبو داود عن أحمد بن محمد المروزي قوله: إنما الحديث حديث علي بن المبارك، عن يحيى بن أبي كثير، عن محمد بن الزبير، عن أبيه، عن عمران بن حصين، عن النبي (ﷺ)، أراد أن سليمان بن أرقم وهم فيه وحمله عنه الزهري، وأرسله عن أبي سلمة، عن عائشة (رضي الله عنهما)، قال أبو داود: روى بقية، عن الأوزاعي، عن يحيى، عن محمد بن الزبير، بإسناد علي بن المبارك، مثله^(٢).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الأيمان والنذور، ٢٣٣/٣ (٣٢٩٠) (٣٢٩١) (٣٢٩٢)، مسند ابن المبارك، ١٠٥/١ (١٧٦)، مسند أبي داود الطيالسي، ٨٧/٣ (١٥٨٧)، مسند أحمد، مسند عائشة رضي الله عنها، ٢٠٣/٤٣ (٢٦٠٩٨)، التاريخ الكبير، البخاري، ٢/٤ (١٧٥٦)، سنن ابن ماجه، كتاب الكفارات، باب النذر في المعصية، ٢٧٥/٣ (٢١٢٥)، المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٣/٣-٤، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب النذور والأيمان عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء عن رسول الله (ﷺ) في لا نذر في معصية، ١٨٥/٣ (١٥٢٤)، العلل الكبير، الترمذي، ٢٥/ (٤٥٠) (٤٥١)، المجتبى، النسائي، ٢٧-٢٦/٧ (٣٨٣٤) (٣٨٣٥) (٣٨٣٦) (٣٨٣٧) (٣٨٣٨) (٣٨٣٩)، جزء أبي القاسم البيهقي، ٥٤/ (٢٢)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ١٣٠/٣ (٤٨١٣)، شرح مشكل الآثار، ٤٠٣/٥ (٢١٥٨) (٢١٥٩)، المعجم الاوسط، الطبراني، ٣٦/٥ (٤٦٠٤)، ذكر الاقران، أبي الشيخ الاصبهاني، ١١٨/ (٤٤٤)، السنن الكبرى، البيهقي، باب من جعل فيه كفارة يمين، ١٨٥/٢٠ - ١٨٦ (٢٠٠٨٦) (٢٠٠٨٧) (٢٠٠٨٨) (٢٠٠٨٩).

^(٢) سنن أبي داود، ٢٣٣/٣.

ذكر الإمام أبو داود أن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة، وأرسله عنه، ونقل كلاماً عن أهل العلم في ذلك، مفاده أن بعض الطرق صرح فيها الزهري قال: حدث أبو سلمة، وهذا يدل على أن الزهري لم يسمعه منه، ونقل عن الإمام أحمد قوله: أفسدوا علينا الحديث، وإن حديث أيوب بن سليمان الذي رواه بإسناده عن الزهري، عن سليمان بن أرقم، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، وذكر تمام الحديث، أمثل منه.

وهذا يعني أن الزهري عن أبي سلمة معضل، إذ أن هناك أكثر من راوٍ سقط على التوالي من الإسناد، ومسألة عدم سماع الزهري من أبي سلمة لهذا الحديث أثبتتها غير واحد من أهل العلم، ومنهم الترمذي حيث قال: هذا حديث لا يصح لأن الزهري لم يسمعه من أبي سلمة، ونقل عن البخاري قوله: روى غير واحد، منهم: موسى بن عقبة، وابن أبي عتيق، عن الزهري، عن سليمان بن أرقم، عن يحيى، عن أبي سلمة، عن عائشة، عن النبي (ﷺ) ثم ذكر أن البخاري قال: والحديث هو هذا^(١)، وقال النسائي: قيل أن ابن شهاب لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة^(٢).

وذكر أبو داود عن ابن محمد المروزي أن الحديث هو حديث علي بن المبارك، عن يحيى، عن محمد بن الزبير، أبيه عن عمران بن حصين رضي الله عنه، عن النبي (ﷺ)، عقب أبو داود: أراد أن سليمان بن أرقم وهم فيه، فحمله الزهري عنه، وأرسله عن أبي سلمة.

(١) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ١٨٥/٣.

(٢) ينظر: المجتبى، النسائي، ٢٧/٧.

عند تتبع طرق حديث أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما) الذي أرسله الزهري عن أبي سلمة، نجد أكثر أهل المصنفات رواه من هذا الطريق، تفرد به يونس بن يزيد، وعنه حملة الرواة، ومنهم: عبد الله بن المبارك^(١)، والليث^(٢)، وعثمان بن عمر^(٣)، ومن طريقه قال الزهري: بلغني عن أبي سلمة، وابن وهب^(٤)، وغيرهم من الرواة.

وجاء الحديث عن الزهري متصلاً من طريق محمد بن أبي عتيق وموسى بن عقبة عن الزهري، عن سليمان بن أرقم، عن يحيى، عن أبي سلمة عن أم المؤمنين عند البخاري في التاريخ الكبير^(٥)، وأبو داود^(٦)، والترمذي^(٧)، والنسائي^(٨)، وسليمان بن أرقم متروك الحديث، قال ابن معين: لا يساوي فلساً^(٩)، قال البخاري: تركوه^(١٠)، قال أبو حاتم: متروك الحديث، وقال أبو زرعة: ذاهب الحديث^(١١).

(١) مسند ابن المبارك، ١٠٥ / (١٧٦)، مسند أبي داود الطيالسي، ٨٧/٣ (١٥٨٧)، المجتبى، النسائي، ٢٧/٧ (٣٨٣٥)، وغيرهم.

(٢) التاريخ الكبير، البخاري، ٢/٤، المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٣/٣.

(٣) مسند احمد، ٢٠٣/٤٣ (٢٦٠٩٨)، المجتبى، ٢٧/٧ (٣٨٣٦) وغيرهم.

(٤) سنن ابن ماجه، ٢٥٧/٣ (٢١٢٥)، سنن أبي داود، ٢٣٣/٣ (٣٢٩١)، وغيرهم.

(٥) التاريخ الكبير، البخاري، ٢/٤.

(٦) سنن أبي داود، ٢٣٣/٣ (٣٢٩٢).

(٧) سنن الترمذي، الترمذي، ١٨٦/٣ (١٥٢٥).

(٨) المجتبى، النسائي، ٢٧/٧ (٣٨٣٩).

(٩) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٥٢٧/٣ (٢٥٧٧).

(١٠) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ٥٢ / (١٤٢).

(١١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٠١/٤ (٤٥٠).

وتجدر الإشارة إلى أن الحديث قد جاء من طريق يونس، عن الزهري، عن أبي سلمة عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما) موقوفا، حدث به عن يونس ابن المبارك^(١).

مر بنا أن الحديث هو من حديث يحيى بن أبي كثير عن محمد بن الزبير الحنظلي عن أبيه عن عمران بن حصين رضي الله عنه، رواه عن يحيى:

١- علي بن المبارك، كما عند النسائي^(٢)، والطبراني^(٣).

٢- الاوزاعي، كما عند النسائي^(٤).

٣- سعيد بن أبي عروبة، كما عند عبد الله بن محمد المروزي^(٥).

٤- شيبان، كما عند البخاري في التاريخ الكبير^(٦).

وجاء الحديث من طريق محمد بن الزبير عن الحسن البصري، عن عمران

مرفوعا، رواه عن محمد بن الزبير:

١- سفيان الثوري، كما عند النسائي^(٧)، والطبراني^(٨)، والحاكم^(٩)، وغيرهم.

٢- أبو بكر النهشلي كما عند الطبراني^(١٠)، وأبو حنيفة^(١١).

(١) التاريخ الكبير، البخاري، ٢/٤.

(٢) المجتبى، النسائي، ٢٧/٧ (٣٨٤٠).

(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ٢٠١/١٨ (٤٨٧).

(٤) المجتبى النسائي، ٢٨/٧ (٣٨٤١).

(٥) منتقى من الجزء الاول والثالث من حديث المروزي، عبد الله بن محمد المروزي، ٨٠/١ (١٧).

(٦) التاريخ الكبير، البخاري، ٣/٤.

(٧) المجتبى، النسائي، ٢٩/٧ (٣٨٤٧).

(٨) المعجم الكبير، الطبراني، ١٦٤/١٨ (٣٦٤).

(٩) مستدرک الحاكم، ٣٣٨/٤ (٧٨٤٠).

(١٠) المعجم الكبير، الطبراني، ١٦٤/١٨ (٣٦٣).

(١١) مسند أبي حنيفة (رواية أبي نعيم الاصبهاني)، ص: ٤٧.

وتابع ابن الزبير هنا في روايته عن الحسن شبيب بن شيبعة، كما عند الطبراني^(١)، لكنها متابعة لا يفرح لها، ذلك ان شبيب قال فيه ابن معين: ليس بثقة، وضعفه أبو حاتم^(٢) وغيرهم كثير.

وجاء الحديث من طريق محمد بن الزبير، عن أبيه عن رجل عن عمران بن الحصين رضي الله عنه، رواه عنه ابن الزبير بهذا الاسناد:

١- محمد بن إسحاق، كما عند الطبراني^(٣).

٢- عبد الوارث بن سعيد، كما عند الطبراني^(٤)، والبيهقي^(٥).

٣- عبد الوهاب بن عطاء، كما عند الحاكم^(٦).

وبهذا يتضح لنا جليا أن هذا الحديث من طريق محمد بن الزبير مضطرب، فقد رواه مرة عن أبيه عن عمران، ومرة رواه عن الحسن عن عمران، ومرة رواه عن أبيه عن رجل عن عمران بن الحصين رضي الله عنه، ومحمد بن الزبير هذا قال فيه البخاري: "فيه نظر"^(٧)، وقال: "منكر الحديث"^(٨)، وضعفه ابن معين، وأبو حاتم^(٩)، والنسائي^(١٠).

(١) المعجم الكبير، الطبراني، ١٧٤/١٨ (٣٩٧).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٥٨/٤ (١٥٦٩).

(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ٢٠١/١٨ (٤٩٠).

(٤) المعجم الكبير، الطبراني، ٢٠١/١٨ (٤٨٩).

(٥) السنن الكبرى، البيهقي، ١٤٦/٢٠ (٢٠٠٠٧).

(٦) مستدرک الحاكم، ٣٣٨/٤ (٧٨٤١).

(٧) التاريخ الكبير، البخاري، ٣٤٣/١ (٢٣٦).

(٨) الضعفاء الصغير، البخاري، ١٠٠/ (٣١٨).

(٩) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٥٩/٧ (١٤١٧).

(١٠) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٩٥/ (٥٤٦).

قال ابن حبان: منكر الحديث جدا، لا يحل الاحتجاج بما يرويه، فيما لم يوافق فيه الثقات^(١)، والخلاصة فيه أنه ضعيف منكر الحديث.

وقد ذكر الدارقطني الاختلاف على الزهري في الحديث، ورجح طريق محمد بن ابي عتيق وموسى بن عقبة، عن الزهري عن سليمان بن ارقم، عن ابن ابي كثير، عن ابي سلمة، عن أم المؤمنين رضي الله عنها^(٢).

يستفاد مما مضى أن ما اورده الإمام أبو داود من تعليقات عقب اخراجه للحديث هو لبيان ضعف الحديث من طريق الزهري وقد تبين انقطاعه من طريق، ومن طريق لا يصح كما قال الترمذي ذلك أن فيه سليمان بن ارقم هو متروك الحديث، واضطراب طرق الحديث من رواية محمد بن الزبير، والإمام أبي داود إذ يروي الحديث من مثل هذه الطرق مع علمه بضعفها؛ لأنه يقدم الحديث الضعيف على رأي الرجال، والله اعلم.

(١) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٢ / ٢٦٨ (٩٣٢).

(٢) ينظر: العلل، الدارقطني، ٣٠١ / ١٤ (٣٦٤٢).

المبحث الرابع

ذكر فوائد متعلقة بالرفع والوقف

روى الإمام أبو داود في كتاب السنن احاديث مرفوعة إلى النبي (ﷺ)، ثم يذكر أبو داود أن احد الرواة وقفه على راويه من الصحابة رضي الله عنهم، ويظهر من خلال النظر في كلامه أنه احيانا يشير إلى أن هناك من يوقفه على من دون الصحابي، و احيانا يشير إلى أن ربما فلان أوقفه، ويرجح احدهما على الآخر، وسيأتي نماذج لذلك.

قبل الشروع بذكر نماذج متعلقة بالرفع والوقف، ينبغي الإشارة بشكل موجز إلى معنى الحديث المرفوع، والموقوف عند علماء الحديث.

الحديث المرفوع: وهو كل ما أضيف إلى رسول الله (ﷺ) خاصة، ولا يطلق على غير ذلك، نحو الموقوف على الصحابة (رضي الله عنهم) وغيرهم^(١)، أي: ما نسب للنبي (ﷺ) من فعل أو قول أو فعل أو تقرير^(٢).

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص: ٤٥، رسوم التحديث في علوم الحديث، برهان الدين الجعبري، ص: ٦٤، المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن، ١/١١٣.

(٢) ينظر: الاقتراح في بيان الاصطلاح، ابن دقيق العيد، ص: ١٧، شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، ابن العيني، ص: ٩٣، النكت الوفية بما في شرح الألفية، البقاعي، ١/٣٢٥.

الحديث الموقوف: وهو ما جاء رواية عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها، فيوقف عليهم فيها، ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ^(١)، وقد يستعمل مقيدا في غير الصحابي، فيقال: حديث كذا، وقفه فلان على فلان، أو أوقفه فلان على فلان^(٢).

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص: ٤٦، التبصرة والتذكرة، العراقي، ١/١٨٤.

(٢) ينظر: التقريب والتيسير، النووي، ص: ٣٣، التذكرة في علوم الحديث، ابن الملقن، ص: ٢٨،

رسالة في أصول الحديث، علي بن محمد الجرجاني، ص: ٨٦.

المطلب الأول:

ما أوقفه على الصحابي:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا زهير بن حرب، وغيره قالوا: حدثنا عبد الملك بن عمرو، حدثنا زهير بن محمد، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه عمران بن طلحة، عن أمه حمزة بنت جحش رضي الله عنها قالت: كنت أستحاض حيضة كثيرة شديدة، فأتيت رسول الله (ﷺ) أسئتيه وأخبرته، فوجدته في بيت أختي زينب بنت جحش رضي الله عنها فقلت: يا رسول الله، إني امرأة أستحاض حيضة كثيرة شديدة، فما ترى فيها قد منعتني الصلاة والصوم. فقال: "أنعت لك الكرسف، فإنه يذهب الدم". قالت: هو أكثر من ذلك، قال: "فاتخذي ثوبا"، فقالت: هو أكثر من ذلك إنما أتج ثجا. قال رسول الله (ﷺ): "سأمرك بأمرين أيهما فعلت أجزأ عنك من الآخر، وإن قويت عليهما فأنت أعلم". قال لها: "إنما هذه ركضة من ركضات الشيطان فتحيضي ستة أيام أو سبعة أيام في علم الله، ثم اغتسلي حتى إذا رأيت أنك قد طهرت، واستنقأت فصلي ثلاثا وعشرين ليلة أو أربعاً وعشرين ليلة وأيامها وصومي، فإن ذلك يجزيك، وكذلك فافعلي في كل شهر كما تحيض النساء، وكما يطهرن ميقات حيضهن وطهرهن، وإن قويت على أن تؤخري الظهر وتعجلي العصر فتغتسلين وتجمعين بين الصلاتين الظهر والعصر، وتؤخرين المغرب وتعجلين العشاء، ثم تغتسلين وتجمعين بين الصلاتين فافعلي، وتغتسلين مع الفجر فافعلي، وصومي إن قدرت على ذلك».

قال رسول الله (ﷺ): "وهذا أعجب الأمرين إلي" (١).

قال أبو داود: "ورواه عمرو بن ثابت، عن ابن عقيل قال: فقالت: حمنة

فقلت: "هذا أعجب الأمرين إلي" لم يجعله من قول (ﷺ) جعله كلام حمنة" (٢).

روى الإمام أبو داود الحديث مرفوعاً، ثم ذكر أن عمرو بن ثابت رواه

مرفوعاً خلا قوله (هذا أعجب الأمرين إلي) حيث وقفه على حمنة، وعمرو بن ثابت

بهذا خالف سائر من رواه عن ابن عقيل، ومنهم عبيد الله بن عمرو الرقي (٣).

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب من قال: إذا أقبلت الحيضة تدع الصلاة، ٧٦/١ (٢٨٧)، مسند الشافعي، ٢٠٥/١ (١١٠)، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ٣٠٦/١ (١١٧٤)، مسند إسحاق بن راهويه، ٨٢/٥ (٢١٩٠)، مسند احمد، مسند حمنة بنت جحش رضي الله عنها، ٤٦٧/٤٥ - ٤٦٩ (٢٧٤٧٤) (٢٧٤٧٥)، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب المستحاضة التي قد عدت أيام أقرائها قبل أن يستمر بها الدم، ٢٠٣/١ (٦٢٢)، سنن الترمذي، الترمذي، باب في المستحاضة، أنها تجمع بين الصلاتين بغسل واحد، ١٦٩/١ (١٢٨)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ١٤٢/٧ (٢٧١٧)، سنن الدارقطني، كتاب الحيض، ٣٩٨/١ (٨٣٤) (٨٣٥) (٨٣٦) (٨٣٧) (٨٣٨)، مستدرک الحاكم، كتاب الطهارة، ٢٧٩/١ (٦١٥)، معرفة الصحابة لابي نعيم الاصبهاني، ٢٣٩٣/٦ (٧٥٦٧)، السنن الكبرى، البيهقي، باب المبتدئة لا تميز بين الدمين، ٤٧٣/٢ (١٦٢٤) (١٦٢٥).

(٢) سنن أبي داود، ٧٦/١.

(٣) سنن الترمذي، الترمذي، ١٦٩/١ (١٢٨).

وابن جريج^(١)، وزهير بن محمد العنبري كما عند المصنف، وغيرهم.
وعمر بن ثابت الذي خالف كل رواة الحديث عن ابن عقيل، فأوقف جملة
منه على حمنة، ضعفه ابن معين^(٢)، وقال احمد: لا تحدثوا عنه، فإنه يسب السلف^(٣)،
قال العجلي: واهي الحديث^(٤)، ضعفه أبو زرعة وأبو حاتم^(٥)، والنسائي، وقال: متروك
الحديث^(٦)، وقال البيهقي^(٧)، والمنذري: لا يحتج به^(٨). وبهذا يتضح أن الموقوف من
هذا الحديث لا يصح، والمرفوع هو الاشبه بالصواب، والله اعلم.

(١) مصنف عبد الرزاق، ٣٠٦/١ (١١٧٤)، سنن الترمذي، الترمذي، ١٦٩/١ (١٢٨).
تتبيه: ذكر الترمذي عقب إيراده لرواية ابن جريج أنه قال: عن عمر بن طلحة، والصواب عمران
بن طلحة، ورواية عبد الرزاق عن ابن جريج، قال: عن عمران بن طلحة.
وقد قال بعضهم: أن الحديث منقطع من طريق ابن جريج وحيث إن ابن جريج لم يسمعه من ابن
عقيل، بينهما فيه النعمان بن راشد، والنعمان هذا ضعيف، وقد أعله بذلك ابن حزم. ينظر: المحلى
بالآثار، ابن حزم، ٢/٢٦٣.

ورد ابن القيم بقوله: النعمان بن راشد ثقة، أخرج له الإمام مسلم في الصحيح، وأبو داود والترمذي
والنسائي، واستشهد به البخاري، وقال: في حديثه وهم كثير، وهو صدوق، وقال ابن أبي حاتم:
أدخله البخاري في الضعفاء، فسمعت أبي يقول: يحول اسمه منه. ينظر: تهذيب السنن، ابن القيم،
١/١٨٤. وكذا يمكن أن يجاب عن هذه العلة بأن الحديث جاء من غير طريق ابن جريج متصلا
عن ابن عقيل.

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ١٥٠/١ (٥٢٠)، (رواية الدوري)، ٣٣٦/٣ (١٦٢٤).

(٣) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٣/٤٨٦ (٦٠٧٩).

(٤) ينظر: الثقات، العجلي، ١٧٢/٢ (١٣٦٩).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٢٣/٦ (١٢٣٩).

(٦) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٨٠/٤٥٠.

(٧) ينظر: تعليق ابن عبد الهادي على العلل لابن أبي حاتم، ص: ١٢١.

(٨) ينظر: مختصر سنن أبي داود، المنذري، ١٠٠/١ (٢٨٧).

وتجدر الإشارة الى أن هذا الحديث تفرد بروايته عبد الله بن محمد بن عقيل، قال فيه ابن سعد: كثير العلم، منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه^(١)، ضعفه ابن معين^(٢)، وابن المديني^(٣)، واحمد^(٤)، قال أبو حاتم: لين الحديث، ليس بالقوي، لا يحتج به^(٥)، ضعفه النسائي، وقال ابن خزيمة: لا احتج به لسوء حفظه^(٦)، قال ابن حبان: رديء الحفظ^(٧)، قال البخاري: احتج به الحميدي واحمد، وهو مقارب الحديث^(٨)، قال الترمذي: تُكلم فيه من قبل حفظه، وهو صدوق^(٩)، وقال ابن عدي: يكتب حديثه^(١٠)، قال الذهبي: حديثه حسن، ونُقل عن يعقوب الفسوي: صدوق في حديثه ضعف^(١١)، قال ابن حجر: صدوق، في حديث لين^(١٢).

والحديث حسنه البخاري^(١٣)، واختلف النقل عن الإمام احمد، نقل الترمذي عنه أنه قال: حسن صحيح^(١٤)، ونقل عنه أبو داود: "حديث ابن عقيل في نفسي منه

(١) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٣٩٢/٥ (١١٤٠).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٧٢/١.

(٣) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ٨٨ / (٨١).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٨٢/١٦ (٣٥٤٣).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٥٤/٥ (٧٠٦).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٨٤/١٦ (٣٥٤٣).

(٧) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٤٩٤/١ (٥١٦).

(٨) ينظر: العلل الكبير، الترمذي، ص: ٢٢.

(٩) ينظر: الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ١٤٠/٢ (٢١١٢).

(١٠) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢٠٩/٥ (٩٦٩).

(١١) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٤٨٥/٢ (٤٥٣٦).

(١٢) ينظر: تقريب التهذيب، ٣٢١ / (٣٥٩٢).

(١٣) ينظر: العلل الكبير، ٥٨ / (٧٤).

(١٤) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ١٦٩/١.

شيء^(١)، وقال: ليس بشيء ونقل عنه أكثر أصحابه أنه ضعفه، وقال الخلال: إنه رجع إلى تقويته والأخذ به^(٢)، ووهنه أبو حاتم^(٣)، قال الخطابي: "وقد ترك بعض العلماء القول بهذا الخبر لأن ابن عقيل راويه ليس بذلك"^(٤)، قال الدارقطني: تفرد به ابن عقيل، وليس بالقوي^(٥)، وقال ابن منده: لا يصح^(٦)، والقول بأن الحديث صحيح من هذا الطريق محل نظر، ومن قال بأنه حسن بناء على قول من قال بتحسين حال ابن عقيل، فربما له وجه، خصوصا أنه الطعن في ابن عقيل من جهة سوء الحفظ لا شيء آخر، وأكثر أهل العلم على ضعفه، والله أعلم .

ومما يستفاد هنا دقة الإمام أبو داود في رواية الحديث، وحرصه على التفريق بين من رفعه وبين من أوقف جملة منه، ولعل أبو داود يرى أن الأقرب للصواب رفع العبارة التي أوقفها عمرو بن ثابت على حمنة، والله اعلم.

(١) سنن أبي داود، ٧٦/١.

(٢) ينظر: الجامع لعلوم الإمام احمد، إبراهيم النحاس، ١٥٩/١٤ (١٢٥).

(٣) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٥٨٤/١ (١٢٣).

(٤) معالم السنن، الخطابي، ٨٩/١.

(٥) ينظر: تعليق ابن عبد الهادي على العلل لابن أبي حاتم، ص: ١٢٣، وقال الدارقطني عن هذا الحديث: يرويه عبد الله بن محمد بن عقيل، واختلف عنه؛ فرواه أبو أيوب الإفريقي عبد الله بن علي، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر، ووهم فيه؛ وخالفه عبيد الله بن عمرو، وشريك، وابن جريح، وعمرو بن ثابت، وزهير بن محمد، وإبراهيم بن أبي يحيى، روه عن ابن عقيل، عن إبراهيم بن محمد بن طلحة، عن عمه عمران بن طلحة، عن أمه حمنة بنت جحش، وهو الصحيح. ينظر: علل الدارقطني، ٣٦٣/١٥ (٤٠٦٧).

(٦) ينظر: نيل الاوطار، الشوكاني، ٣٠٣/١.

ذكر ابن القيم كلاما مفصلا عن طرق وعلل هذا الحديث، وكأنه ذهب الى تصحيح الحديث. ينظر: تهذيب السنن، ابن القيم، ١٨٣/١ وما بعدها.

الحديث الثاني:

حدثنا زيد بن أوزم، حدثنا أبو داود، عن أبي عوانة، عن عاصم، عن أبي عثمان، عن ابن مسعود رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "من أسبل إزاره في صلاته خيلاء فليس من الله في حل ولا حرام"^(١).

قال أبو داود: "روى هذا جماعة عن عاصم موقوفا على ابن مسعود رضي الله عنه، منهم حماد بن سلمة، وحماد بن زيد، وأبو الأحوص، وأبو معاوية"^(٢).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق عاصم الاحول عن أبي عثمان عبد الرحمن بن مل النهدي، عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعا، ثم ذكر أن هناك جماعة رووه عن عاصم الاحول موقوفا على ابن مسعود، أي أن الاختلاف وقع على عاصم في رفع الحديث ووقفه.

تفرد أبو عوانة الواضح بن عبد الله الشكري برواية الحديث عن عاصم الاحول مرفوعا، وأبي عوانة قال فيه عفان بن مسلم: ثبتا، صحيح الكتاب، قال ابن معين: جازئ الحديث، وقال احمد: إذا حدث من كتابه فهو ثبت، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم، وثقه أبو زرعة إذا حدث من كتابه، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، وإذا حدث من حفظه غلط^(٣)، وثقه العجلي^(٤)، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٥).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الإسبال في الصلاة، ١٧٢/١ (٦٣٧)، مسند أبي داود الطيالسي، ٢٧٤/١ (٣٤٩)، مسند البزار، ٣٦٩/٢ (١٨٨٤)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الزينة، باب التغليظ في جر الإزار، ٤٢٨/٨ (٩٦٠٠)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب كراهية إسبال الإزار في الصلاة، ٢٤٥/٤ (٣٣٥٠).

^(٢) سنن أبي داود، ١٧٢/١.

^(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٤٦/٣٠ - ٤٤٧ (٦٦٨٨).

^(٤) ينظر: الثقات، العجلي، ٣٤٠/٢ (١٩٣٧).

^(٥) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٨٠ / (٧٤٠٧).

خالف أبو عوانة عدد من الرواة، فرووه عن عاصم الاحول موقوفا، وهم:

- ١- حماد بن سلمة^(١)، ثقة عنده أوهام^(٢).
 - ٢- حماد بن زيد^(٣)، وهذا إمام مشهور.
 - ٣- أبو الاحوص، سلام بن سليم الحنفي^(٤)، وثقه ابن معين، وأبو زرعة^(٥).
 - ٤- أبو معاوية الضرير، محمد بن خازم^(٦)، قال احمد: في غير حديثه عن الأعمش مضطرب لا يحفظها جيدا، وثقه النسائي^(٧).
 - ٥- ثابت بن يزيد، أبو زيد^(٨)، وثقه احمد^(٩)، وابن معين، وأبو حاتم^(١٠).
- وهؤلاء كلهم ثقات، خلا الضرير فإنه يضطرب في غير روايته عن الاعمش، وهنا وافق الثقات.

وقد ذكر البزار أن الحديث بهذا اللفظ من طريق عبد الله بن مسعود بعد أن اخرج الحديث مرفوعا من طريق أبي عوانة، عن عاصم الاحول، ذكر أن غير واحد رواه عن عاصم الحول، عن أبي عثمان النهدي، عن عبد الله بن مسعود موقوفا، وأن أبي عوانة تفرد بوصله^(١١).

-
- (١) ذكر هذا أبو داود، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث من هذا الطريق.
 - (٢) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٣٤٩/١ (١٢٢٠).
 - (٣) المعجم الكبير، الطبراني، ٢٧٤/٩ (٩٣٦٨).
 - (٤) ذكر هذا أبو داود، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث من هذا الطريق.
 - (٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٦٠/٤ (١١٢١).
 - (٦) الزهد، هناد بن السري، ٤٣٢/٢.
 - (٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٢٨/٢٥ - ١٣٢ (٥١٧٣).
 - (٨) مسند أبي داود الطيالسي، ٢٧٤/١ (٣٤٩).
 - (٩) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٩٥/٣ (٤٣٥٢).
 - (١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٦٠/٢ (١٨٥٨).
 - (١١) ينظر: مسند البزار، ٢٦٩/٥.

حسن الحافظ ابن حجر الموقوف، ثم ذكر أن مثل هذا لا يقال بالرأي
الرفع^(١)، أي: أنه جعله من الموقوفات التي لها حكم المرفوع.

والذي يبدو أن ظاهر كلام الإمام أبو داود هو إعلال الحديث بالوقف، وهذا
ما يظهر من كلام البزار، وما ذهب إليه أبو داود والبزار هو الأشبه بالصواب، والله
اعلم.

يستفاد مما مضى ذكره أن أبا داود قدم الموقوف على المرفوع إذا كان رواية
الموقوف أعلى رتبة من رواية المرفوع، والله اعلم.

(١) ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ٢٥٧/١٠.

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا الربيع بن نافع أبو توبة، حدثنا سليمان بن حيان، عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا قام أحدكم من الليل، فليصل ركعتين خفيفتين"^(١).
وقال: حدثنا مخلد بن خالد، حدثنا إبراهيم يعني ابن خالد، عن رباح بن زيد، عن معمر، عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: (إذا) بمعناه زاد، ثم ليطول بعد ما شاء^(٢).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب افتتاح صلاة الليل بركعتين، ٣٦/٢ (١٣٢٣)، مصنف عبد الرزاق، ٣٦٣/٢ (٢٦٤١)، مسند الحميدي، ٤٣٤/٢ (٩٨٥)، مسند احمد، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ٩٩/٢ (٧١٧٦)، و ١٧٢/١٣ (٧٤٨)، و ٩٨/١٥ (٩١٨٢)، صحيح مسلم، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل وقيامه، ٥٣٢/١ (٧٦٨)، التهجد وقيام الليل، ابن أبي الدنيا، ٤٩٤/ (٤٨١)، مسند البزار، ٢٨٣/١٧ (٩٩٩٤)، و ٢٩٥/١٧ (١٠٠٢٧)، مختصر قيام الليل، أبي نصر المروزي، ص: ١٢٨، صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب افتتاح صلاة الليل بركعتين خفيفتين، ١٨٣/٢ (١١٥٠)، حديث السراج بتخريج طاهر الشحامي، ١٣٣/٣ (٢١٩١) (٢١٩٢)، مستخرج أبي عوانة، ٢٢٩/٦-٢٣٠ (٢٢٩٣) (٢٢٩٥)، الأوسط، ابن المنذر، ١٥٢/٥ (٢٥٧١)، صحيح ابن حبان، ٢٢٧/٢ (١٢٠٨)، الغيلانيات، أبي بكر الشافعي، ٣٩١/١ (٤٢٩)، مستخرج أبي نعيم الاصبهاني على صحيح مسلم، ٣٦٥/٢ (١٧٥٦)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب افتتاح صلاة الليل بركعتين خفيفتين، ٣٥٩/٥ (٤٧٣٢)، التمهيد، ابن عبد البر، ١٣٢/١١.

^(٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب افتتاح صلاة الليل بركعتين، ٣٦/٢ (١٣٢٤)، مصنف ابن أبي شيبة، ٤٤٧/٤ (٦٧٨٤)، المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٢٤/٣، التهجد وقيام الليل، ابن أبي الدنيا، ٤٣٤/ (٤٠٠). الضعفاء الكبير، العقيلي، ٣٣٦/٤.

قال أبو داود: "روى هذا الحديث حماد بن سلمة، وزهير بن معاوية، وجماعة، عن هشام، عن محمد بن سيرين، أوقفوه على أبي هريرة رضي الله عنه، وكذلك رواه أيوب، وابن عون، أوقفوه على أبي هريرة"^(١).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق مرفوع، رواه بإسناده عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، ثم رواه بإسناده عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً عليه، ثم ذكر أن عدداً من الرواة رووه عن هشام بن حسان، عن ابن سيرين موقوفاً، ذكر ذلك؛ لأنه أورد الحديث مرفوعاً من طريق ابن حسان، ثم أشار أن هناك من تابع هشام على وقف الحديث.

جاء الحديث مرفوعاً من طريق هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، حدث به عن هشام:

١- أسباط بن محمد، كما عند السراج^(٢)، وأسباط وثقه ابن معين^(٣)، وقال أبو حاتم: "صالح"^(٤)، وقال النسائي: "ليس به بأس"^(٥).

٢- أبو أسامة، حماد بن أسامة، كما عند مسلم^(٦)، وأبي نعيم الاصبهاني^(٧)، والبيهقي^(٨)، من حكماء علماء الحديث^(٩)، ثقة إمام مشهور.

(١) سنن أبي داود، ٣٦/٢.

(٢) حديث السراج، تخريج طاهر الشحامي، ١٣٣/٣ (٢١٩١).

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٢٧٠/٣ (١٢٨٤).

(٤) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٣٣/٢ (١٢٦٣).

(٥) تهذيب الكمال، المزي، ٣٥٦/٢ (٣٢٠).

(٦) صحيح مسلم، ٥٣٢/١ (٧٦٨).

(٧) مستخرج أبي نعيم الاصبهاني على صحيح مسلم، ٣٦٥/٢ (١٧٥٦).

(٨) السنن الكبرى، البيهقي، ٣٥٩/٥ (٤٧٣٢).

(٩) ينظر: الثقات، العجلي، ٣١٨/١ (٣٥٢).

- ٣- حفص بن غياث، كما عند السراج^(١)، وثقه ابن معين، وقال يعقوب بن شيبة: ثقة إذا حدث من كتابه، ويتقى بعض ما حدث من حفظه، وثقه النسائي^(٢).
- ٤- زائدة بن قدامة، كما عند احمد^(٣)، وأبي عوانة^(٤)، وزائدة وثقه الثوري، و أبو حاتم، وقال أبو زرعة: زائدة من اهل العلم^(٥).
- ٥- سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر، كما عند المصنف، وأبي عوانة^(٦)، والبيهقي^(٧)، وابن عبد البر^(٨)، وسليمان وثقه ابن معين^(٩)، وابن المديني، وقال فيه أبو حاتم: صدوق^(١٠).
- ٦- محمد بن سلمة الحراني، كما عند احمد^(١١)، وابن حبان^(١٢)، ومحمد بن سلمة وثقه ابن المديني^(١٣)، قال احمد: "ليس به بأس"^(١٤)، وثقه العجلي^(١٥).

-
- (١) حديث السراج تخريج طاهر الشحامي، ١٣٣/٣ (٢١٩٢).
- (٢) تهذيب الكمال، المزي، ٦٠/٧-٦٢ (١٤١٥).
- (٣) مسند احمد، ٩٨ /١٥ (٩١٨٢).
- (٤) مستخرج أبي عوانة، ٢٣٠/٦ (٢٢٩٥).
- (٥) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦١٣/٣ (٢٧٧٧).
- (٦) مستخرج أبي عوانة، ٢٢٩/٦ (٢٢٩٣).
- (٧) السنن الكبرى، البيهقي، ٣٥٩/٥ (٧٣٢).
- (٨) التمهيد، ابن عبد البر، ١٣٢/١١.
- (٩) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٩٦/١.
- (١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٠٧/٤ (٤٧٧).
- (١١) مسند احمد، ٩٩/١٢ (٧١٧٦).
- (١٢) صحيح ابن حبان، ٢٢٧/٢ (١٢٠٨).
- (١٣) ينظر: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ١٦٨ / (٢٤٣).
- (١٤) من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، تحقيق: صبحي السامرائي، ١٩٩ / (١٥٨).
- (١٥) ينظر: الثقات، العجلي، ٢٣٩/٢ (١٦٠٢).

٧- عبد الرزاق الصنعاني، كما في مصنفه^(١)، وعند احمد^(٢)، وعبد الرزاق إمام مشهور.

٨- عبد الاعلى بن عبد الاعلى بن محمد، كما عند البزار^(٣)، وابن خزيمة^(٤)، وعبد الاعلى وثقه ابن معين^(٥)، وابو زرعة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث^(٦).

٩- عبد الله بن رجاء المكي، كما عند ابن المنذر^(٧)، وعبد الله وثقه ابن معين^(٨)، واحمد^(٩).

لم ينفرد هشام بن حسان في رواية الحديث عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، بل تابعه أيوب السختياني، حدث به عن أيوب سفیان بن عيينه، كما عند الحميدي^(١٠)، وابن أبي الدنيا^(١١)، وابن عبد البر^(١٢)، وسفيان إمام علم من أئمة الدين، ومن سادة هذا العلم.

(١) مصنف عبد الرزاق، ٣٦٣/٢ (٢٦٤١).

(٢) مسند احمد، ١٧٢/١٣ (٧٧٤٨).

(٣) مسند البزار، ٢٩٥/١٧ (١٠٠٢٧).

(٤) صحيح ابن خزيمة، ١٨٣/٢ (١١٥٠).

(٥) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٨٣/٤ (٣٢٥٣).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٨/٦ (١٤٧).

(٧) الأوسط، ابن المنذر، ١٥٢/٥ (٢٥٧١).

(٨) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٦٠/٣ (٢٣٣).

(٩) العلل (رواية المروزي وغيره)، ١٩٨ / (٣٥١).

(١٠) مسند الحميدي، ٤٣٤/٢ (٩٨٥).

(١١) التهجد وقيام الليل، ابن أبي الدنيا، ٤٩٤ / (٤٨١).

(١٢) التمهيد، ١٣٢/١١.

وتابع هشام في رفع الحديث عمران بن خالد الخزاعي، كما عند البزار^(١)، وأبي بكر الشافعي^(٢)، وعمران قال فيه احمد: "متروك الحديث"^(٣)، ضعفه أبو حاتم^(٤).

ذكره ابن حبان في المجروحين، وذكر أن أهل البصرة رووا عنه العجائب ما لا يشبه حديث الثقات، فلا يجوز الاحتجاج بما انفرد من الروايات^(٥)، قال الدارقطني: "منكر الحديث"^(٦).

وجاء الحديث موقوفا عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، حدث به عنه:

١- هشيم بن بشير، كما عند ابن أبي شيبة^(٧)، وابن أبي الدنيا^(٨)، وهشيم قال فيه ابن مهدي: ما رأيت أحفظ من منه، وثقه أبو حاتم^(٩).

٢- حماد بن زيد، كما عند العقيلي^(١٠)، وحماد بن زيد ثقة إمام.

٣- حماد بن سلمة^(١١)، وحماد بن سلمة ثقة يخطئ أحيانا.

(١) مسند البزار، ١٧/ ٢٨٣ (٩٩٩٤).

(٢) الغيلانيات، أبي بكر الشافعي، ١/ ٣٩١ (٤٢٩).

(٣) المغني في الضعفاء، الذهبي، ٢/ ٤٧٧ (٤٥٩٣).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦/ ٢٩٧ (١٦٤٨).

(٥) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٢/ ١٠٦ (٧١٢).

(٦) تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، ١٨٧/ (٢٣٣).

(٧) مصنف ابن أبي شيبة، ٤/ ٤٤٧ (٦٧٨٤).

(٨) التهجد وقيام الليل، ٤٣٤/ (٤٠٠).

(٩) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٩/ ١١٥ (٤٨٦).

(١٠) الضعفاء الكبير، العقيلي، ٤/ ٣٣٦.

(١١) ذكره أبو داود، ٣٦/٢، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرجه من هذا الطريق.

٤- زهير بن معاوية^(١)، وزهير وثقه ابن معين^(٢)، واحمد، وقال: زهير من معادن العلم، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم^(٣).

تابع هشام في رواية الحديث عن ابن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه في وقف الحديث أيوب السختياني^(٤)، وعبد الله بن عون^(٥)، وكلاهما ثقة مشهور، وقد ذكر غير واحد من أهل العلم ان معمر مع جلالته إلا أنه حدث باحاديث فيها اغاليط عن أهل البصرة^(٦)، ومعلوم أن أيوب السختياني من البصرة، لكن يزيل هذا أن عبد الله بن عون الذي تابع هشام هو بصري ايضاً^(٧).

وقد جاء الحديث من طريق سعيد بن أبي صدقة، أبو قرّة البصري، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه موقوفاً^(٨)، وابن أبي صدقة، وثقه ابن معين^(٩)، وقال فيه أحمد: "ثقة ثقة"^(١٠)، حدث به عن سعيد حماد بن زيد، حدث به عن حماد سليمان بن حرب، وسليمان ثقة مأمون كما قال النسائي وغيره^(١١)، ولا أدري أحصل وهم هنا ام لا؟ فالحديث مشهور من حديث حماد عن هشام.

(١) ذكره أبو داود، ٣٦/٢، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرجه من هذا الطريق.

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٢/ ٥٦٤ (٢٧٦٩).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣/ ٥٨٩ (٢٦٧٤).

(٤) سنن أبي داود، ٣٦/٢ (١٣٢٤).

(٥) ذكره أبو داود، ٣٦/٢، فضائل القرآن، أبي العباس المستغفري، ١/ ٤٠٧ (٥٠٣).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٨/ ٢٥٧ (١١٦٥).

(٧) ينظر: المصدر نفسه، ٥/ ١٣١ (٦٠٥).

(٨) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٣/ ٢٤.

(٩) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٠/ ٥٠١ (٢٢٩٨).

(١٠) العلل (رواية عبد الله)، ٢/ ٣٧٨ (٢٦٨٦).

(١١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١١/ ٣٨٩ (٣٩١).

سُئل الدارقطني عن هذا الحديث فقال: يرفعه خالد الحذاء^(١)، وهشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ)، ووقفه ابن عون على أبي هريرة رضي الله عنه، وروى عن أبي خالد الأحمر، عن عبد الله عون مرفوعاً^(٢)، والمحفوظ عن ابن عون الموقوف^(٣).

مما تقدم ذكره يتبين أن الخلاف ليس يسير بين الرواة في رفع الحديث ووقفه، وبالنظر في الطرق السابقة التي ذكرت يتبين بشكل جلي أن من رفعه ثقة، ومن وقفه ثقة، واخرج الإمام مسلم الحديث مرفوعاً.

وقد ذكر العقيلي عن حماد بن زيد قوله: كان هشام يرفع حديث محمد بن سيرين هذا، عن أبي هريرة، يقول فيها: قال رسول الله (ﷺ)، فذكرت ذلك لأيوب السختياني، فقال لي: قل له: إن محمداً لم يكن يرفعها، فلا ترفعها، فذكرت ذلك لهشام بن حسان فترك الرفع^(٤)، وقال عبد الله بن عون أن محمد بن سيرين لم يكن يرفع من حديث أبي هريرة إلا ثلاثة أحاديث وذكر منها حديث أن النبي صلى إحدى صلاتي العشاء^(٥)، وحديث جاء أهل اليمن^(٦)، ولم يذكر الثالث^(٧)، وهنا يتضح أن هشام كان يرفع الحديث ثم ترك ذلك، وبهذا يمكن حمل من رواه عن هشام مرفوعاً، إنما رواه قبل

(١) لم أقف فيما بحثت من مصادر على من اخرجه من هذا الطريق.

(٢) لم أقف فيما بحثت من مصادر على من اخرجه من هذا الطريق.

(٣) ينظر: علل الدارقطني، ١٠٧/٨ (١٤٣٢).

(٤) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٣٣٦/٤.

(٥) الفوائد العوالي المؤرخة من الصحاح والغرائب لمحمد بن علي السوري، أبي القاسم التنوخي،

تخريج أبي عبد الله السوري، ٩٤/ (٣)، السنن الكبرى، البيهقي، ٤٨٨/٢ (٣٨٥٩).

(٦) مسند احمد، ٢١٩/١٦ (١٠٣٢٧).

(٧) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ١٤٤/٧، الضعفاء الكبير، العقيلي، ٣٣٦/٤.

أن يتراجع هشام عن رفع الحديث، ومما ينبغي الوقوف عنده أن سفيان بن عيينه رواه عن أيوب، عن ابن سيرين، عن أبي هريرة مرفوعا.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض اهل العلم جاء في كلامهم ما يشير إلى أن احاديث ابن سيرين عن أبي هريرة ربما قصر بعض الرواة فيها فأوقفها، قال المروزي: سألت احمد عن هشام بن حسان فقال: أيوب السختياني، وعبد الله بن عون أحب إلي، وحسن أمر هشام، وقال قد روى أحاديث رفعها أوقفوها وقد كان مذهبهم أن يقصروا بالحديث ويوقفوه^(١)، ونقل غير واحد عن ابن سيرين انه قال: كل شيء حدثت عن أبي هريرة رضي الله عنه فهو مرفوع^(٢)، وقد ذكر الدارقطني في حديث أختلف فيه على ابن سيرين بين الرفع والوقف، بان الرفع أشبه، وأن عادة ابن سيرين التوقف^(٣)، وذكر الدارقطني في اكثر من موضع كلاما قريبا من ذلك^(٤).

والذي يبدو مما مضى أن الحديث مرفوعا أشبه، لان عادة ابن سيرين التوقف، وأن الموقوف لا يعمل المرفوع هنا، وإن كان من رواه موقوفا ثقات، وفيهم أئمة، ولان الإمام مسلم اختار المرفوع وأخرجه في صحيحه، والله اعلم.

ولعل ما يستفاد من كلام أبو داود أنه يرجح الموقوف، إذ أنه ذكر عددا من الرواة يروون الحديث موقوفا بعد أن رواه متصلا، وليس هذا ترددا منه، بل ليشعر بأنه مطلع على طرق الحديث، وإن كان من رفعه ثقة، ومن وقفه ثقة، إلا أن من وقفه أكثر، والله اعلم.

(١) العلل (رواية المروزي وغيره)، ٥٥ / (٧١).

(٢) ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٢٢/٣، الكفاية، الخطيب البغدادي، ص: ٤١٨.

(٣) ينظر: علل الدارقطني، ١٥٩/٩.

(٤) ذكر مثلا في حديث اختلف فيه على ابن سيرين في وقفه ورفعته: ورفعته صحيح، وكان ابن عون ربما وقف المرفوع. ينظر: العلل، ١٤/١٠، وقال في موضع اخر: ورفعته صحيح، لأن ابن سيرين كان شديد العوا في رفع الحديث. ينظر: العلل، ٢٧/١٠.

المطلب الثاني:

ما أوقفه على غير الصحابي:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، أخبرنا عاصم بن المنذر، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر رضي الله عنه، قال: حدثني أبي، أن رسول الله ﷺ قال: "إذا كان الماء قلتين فإنه لا ينجس"^(١).
قال أبو داود: "حماد بن زيد وقفه، عن عاصم"^(٢).
أخرج أبو داود الحديث من طريق حماد بن سلمة، عن عاصم بن المنذر، عن عبيد الله بن عبد الله عن أبيه مرفوعاً، ثم ذكر أن حماد بن زيد رواه عن عاصم موقوفاً عليه^(٣).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ما ينجس من الماء، ١٧/١ (٦٤) (٦٥)، مصنف ابن أبي شيبة، ٢٨١/٧ (٣٦٠٩٤)، مسند أحمد، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنه، ٢١١/٨ (٤٦٠٥)، و ٤٢٢/٨ (٤٨٠٣)، و ١٠٠/١٠ (٥٨٥٥)، مسند الدارمي، ٥٦٩/١ (٧٥٩)، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب مقدار الماء الذي لا ينجس، ٣٢٤/١ - ٣٢٥ (٥١٧) (٥١٨)، سنن الترمذي، أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، الترمذي، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء، ١٠٩/١ (٦٧)، المجتبى، النسائي، باب التوقيت في الماء، ١٧٥/١ (٣٢٨)، المنتقى لابن الجارود، ٢٣/ (٤٥) (٤٦)، صحيح ابن خزيمة، جماع أبواب ذكر الماء الذي لا ينجس والذي ينجس إذا خالطته نجاسة، ٤٩/١ (٩٢)، الزيادات على كتاب المزني، أبي بكر النيسابوري، ٢١٤ - ٢١٥/ (١٥)، سنن الدارقطني، باب حكم الماء إذا لاقته النجاسة، ١٤/١ - ١٩ (١٥) (١٦) (١٧) (١٨) (١٩)، و ٢٠/١ - ٢١ (٢٢) (٢٣) (٢٤) (٢٥) (٢٦) (٢٧)، السنن الكبرى، البيهقي، باب الفرق بين القليل الذي ينجس والكثير الذي لا ينجس ما لم يتغير، ٢٨١/٢ - ٢٨٣ (١٢٥٤) (١٢٥٦) (١٢٥٧).

^(٢) سنن أبي داود، ١٧/١.

^(٣) سنن الدارقطني، ١٨/١ (٢١).

وكل من رواه عن حماد بن سلمة رواه مرفوعا خلا يحيى بن حسان، رواه عن حماد بن سلمة موقوفا^(١)، رواه يحيى عن عاصم بن المنذر، عن أبي بكر بن عبيد الله، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أبيه موقوفا، ويحيى بن حسان وثقه ابن معين^(٢)، وقال احمد: "ثقة ثقة"^(٣)، قال العجلي: ثقة مأمون، عالم بالحديث^(٤). وجاء الحديث من طريق حماد بن سلمة، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن جعفر، عن عبيد الله عن أبيه مرفوعا^(٥).

وخالفه كل من رواه عن حماد بن سلمة مرفوعا، وفيهم وكيع ويزيد بن هارون وغيرهم.

ورواه حماد بن زيد، وإسماعيل بن عليّة، عن عاصم، عن أبي بكر بن عبيد الله مرسلا^(٦)، وجاء الحديث مرسلا أيضا من طريق عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله، عن أبي بكر بن عبيد الله عن أبيه مرسلا^(٧).

وبهذا يتبين أن الحديث روي عن حماد بن زيد مرسلا مرة، وموقوفا مرة أخرى.

(١) شرح معاني الآثار، ١٦/١ (٢٩).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٩٩/١.

(٣) العلل (رواية عبد الله)، ٢٥٣/٣ (٥١١٧).

(٤) ينظر: الثقات، العجلي، ٣٤٩/٢ (١٩٦٩).

(٥) السنن الكبرى، البيهقي، ٢٨٢/٢ (١٢٥٥).

(٦) علل الدارقطني، ٤٣٦/١٢ (٢٨٧٢).

(٧) مصنف عبد الرزاق، ٨٠/١ (٢٦٦)، سنن الدارقطني، ٢٢/١ (٢٨).

تجدد الإشارة إلى أن الحديث من طريق عبيد الله بن عبد الله الذي ذكره أبو داود من طريق عاصم بن المنذر بن الزبير، تابع عاصم في روايته محمد بن جعفر بن الزبير، حدث به عن جعفر: الوليد بن كثير^(١)، ومحمد بن إسحاق^(٢).
وجاء الحديث من طريق محمد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر مرفوعاً، حدث به عن ابن جعفر الوليد بن كثير^(٣)، ومحمد بن إسحاق^(٤)، تابع محمد بن جعفر في الرواية عن عبد الله بن عبد عن أبيه محمد بن عباد بن جعفر، حدث به عن محمد بن عباد الوليد بن كثير^(٥).

(١) مسند الدارمي، ٥٦٩/١ (٧٥٩)، المجتبى، النسائي، ١٧٥/١ (٣٢٨)، المنتقى لابن الجارود، ٢٣/٤٥)، صحيح ابن خزيمة، ٤٩/١ (٩٢)، وغيرهم.
(٢) مسند احمد، ٢١١/٨ (٤٦٠٥)، سنن ابن ماجه، ٣٢٤/١ - ٣٢٥ (٥١٧)، سنن ابي داود، ١٧/١ (٦٤)، سنن الترمذي، الترمذي، ١٠٩/١ (٦٧)، وغيرهم.
(٣) المنتخب من مسند بن حميد، ٢٥٩ / (٨١٧)، سنن أبي داود، ١٧/١ (٦٣)، السنن الكبرى، النسائي، ٩١/١ (٥٠)، المجتبى، النسائي، ٤٦/١ (٥٢)، شرح مشكل الآثار، ٦٤/٧ (٢٦٤٥)، صحيح ابن حبان، ٤٧/٥ (٣٩٤٨)، سنن الدارقطني، ٥/١ (١) (٢)، مستدرک الحاكم، ٢٢٤/١ (٤٥٨)، السنن الكبرى، البيهقي، ٢٧٧/٢ (١٢٤٥)، و ٢٧٩/٢ (١٢٤٧) (١٢٤٩)، و ٢٨٠/٢ - ٢٨١ (١٢٥٠) (١٢٥٢).

(٤) ابن أبي شيبة، ٣٣/١ (١٥٢٥)، السنن الكبرى، البيهقي، ٢٧٨/٢ (١٢٤٥).

(٥) اختلاف الحديث، الشافعي، ٦١١/٨، مسند الشافعي، ١٤٧/١ (٤)، سنن أبي داود، ١٧/١ (٦٣)، المنتقى لابن الجارود، ٢٣ / (٤٤)، صحيح ابن حبان، ٦٧/٣ (١٩٨٨)، سنن الدارقطني، ٩/١ - ١١ (٣) (٤) (٥) (٦) (٧) (٨)، و ١٤/١ (١٣) (١٤)، مستدرک الحاكم، ٢٢٥/١ (٤٥٩) (٤٦٠) (٤٦١)، السنن الكبرى، البيهقي، ٢٧٨/٢ - ٢٨٠ (١٢٤٦) (١٢٤٨) (١٢٥١) (١٢٥٣).

وتجدر الإشارة الى أن الراوي عن الوليد بن كثير هو أبو أسامة حماد بن أسامة^(١)، فهو مدار الطريق، فالطريقان يلتقيان عنده، ومحمد بن جعفر بن الزبير الذي روى الحديث عن عبيد الله بن عبد الله مرة، وعن عبد الله بن عبد الله أخرى وثقه النسائي^(٢)، وابن حجر^(٣)، ومحمد بن عباد بن جعفر الذي روى الحديث عن عبد الله بن عبد الله وثقه ابن معين^(٤)، وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: لا بأس به^(٥)، والوليد بن كثير الذي رواه عن محمد بن جعفر من كلا الوجهين، ورواه عن محمد بن عباد عن عبد الله بن عبد الله، قال عنه ابن عيينه: صدوق^(٦)، وثقه ابن معين^(٧)، وأبو داود^(٨)، ومحمد بن إسحاق روى الحديث عن محمد بن جعفر من كلا الطريقين، وهو مدلس^(٩)، وقد صرح بالسماع عن محمد بن جعفر عن عبيد الله عن عبد الله عند الدارقطني^(١٠).

(١) ورواه عن الوليد بن محمد بن جعفر عن عبيد الله عن أبيه، عباد بن صهيب، عند الدارقطني في السنن، ١٤/١ (١٥)، وعباد هذا قال فيه البخاري: تركوه. ينظر: الضعفاء الصغير، ٧٥ / (٢٢٨)، وقال النسائي: متروك الحديث. ينظر: الضعفاء والمتروكين، ٧٤ / (٤١١).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥٨٠/٢٤ (٥١١٥).

(٣) ينظر: تقريب التهذيب، ٤١٧ / (٥٧٨٢).

(٤) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ٢٠٧ / (٧٦٨).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٤/٨ (٥٦).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٤/٩ (٦٢).

(٧) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٥٨/٣ (٦٧٧).

(٨) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٧٥/٣١ (٦٧٣٣).

(٩) ينظر: المدلسين، العراقي، ٨١ / (٥١).

(١٠) سنن الدارقطني، ١٨/١ (١٧).

وعاصم بن المنذر الذي تابع محمد بن جعفر في روايته عن عبيد الله عن عبد الله، قال فيه أبو حاتم: صالح الحديث، وقال أبو زرعة: صدوق^(١)، وكذا قال ابن حجر^(٢).

مما تقدم ذكره يظهر الاختلاف في الإسناد بشكل جلي^(٣)، وسئل ابن معين عن حماد بن سلمة، حديث عاصم بن المنذر، عن أبي بكر بن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، فقال: هذا خير الإسناد أو قال: هذا جيد الإسناد، قيل له فإن ابن علي لم يرفعه قال يحيى وإن لم يحفظه ابن علي فالحديث جيد الإسناد وهو أحسن من حديث الوليد بن كثير^(٤)، وذهب أبو داود إلى ترجيح رواية محمد بن عباد عن عبد الله بن عبد الله، حيث قال: "رواه عثمان بن أبي شيبة، والحسن بن علي عن محمد بن عباد بن جعفر وهو الصواب^(٥)، ورجح أبو حاتم الرازي الحديث من طريق محمد بن عباد، وقال: هو أشبه^(٦).

وقد ذكر الدارقطني الاختلاف في طرق الحديث، وفصل القول في الاختلاف على حماد بن أسامة، ومال إلى صحة كلا الطريقتين، حيث قال بعد أن ذكر اختلاف الناقلين عن أبي أسامة: "ورواه شعيب بن أيوب الصريفي، عن أبي أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن جعفر بن الزبير، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه.

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦/٣٥٠ (١٩٣٢).

(٢) ينظر: تقريب التهذيب، ٢٨٦/ (٣٠٧٩).

(٣) وقع خلاف في بعض الفاظ الرواة لهذا الحديث، قلتين أو ثلاث وقريب من ذلك.

(٤) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤/٢٤٠ (٤١٥٢).

(٥) سنن أبي داود، ١/١٧.

(٦) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ١/٥٤٦ (٩٦).

وأتبعه: عن أبي أسامة، عن الوليد، عن محمد بن عباد بن جعفر، عن عبيد الله بن عبد الله بن عمر، فصح القولان عن أبي أسامة، بهذه الرواية^(١)، وإلى هذا ذهب الحاكم حيث قال عقب إيراد الرواية من طريق شعيب: "وقد صح وثبت بهذه الرواية صحة الحديث، وظهر أن أبا أسامة ساق الحديث، عن الوليد بن كثير عنهما جميعاً، فإن شعيب بن أيوب الصريفي ثقة مأمون، وكذلك الطريق إليه، وقد تابع الوليد بن كثير على روايته عن محمد بن جعفر بن الزبير محمد بن إسحاق"^(٢).

وقد ذهب بعض النقاد إلى أن الحديث مضطرب، ومنهم ابن عبد البر، حيث ذكر الاختلاف في أسناده، ثم قال: "ومثل هذا الاضطراب في الإسناد يوجب التوقف عن القول بهذا الحديث"^(٣).

وقد ذكر غير واحد من أهل العلم الاختلاف في هذا الحديث، منهم ابن عبد الهادي^(٤)، والزيلعي^(٥)، وغيرهم.

(١) علل الدارقطني، ٤٣٥/١٢ (٢٨٧٢)، وقد فصل الطرق لهذا الحديث والاختلاف فيها، ذكر الاختلاف على محمد بن إسحاق، وعلى عاصم بن المنذر، ووهب بعض الرواة، ومن رواه مراسلاً، لم يذكر كلامه خشية الإطالة، من أراد فليراجع.

(٢) مستدرك الحاكم، ٢٢٦/١.

(٣) ينظر: التمهيد، ابن عبد البر، ٥٨١/١.

(٤) ينظر: التنقيح، ١٦/١، ابن عبد الهادي، وما بعدها، حيث ذكر التفصيل في طرق الحديث، وذكر بعض من صححه، ومن توقف فيه.

(٥) نصب الراية، ١٠٥/١، الزيلعي، وما بعدها، حيث فصل القول في اضطراب أسناده، ومتمته، ونقل تضعيف ابن دقيق العيد لهذا الحديث.

وقد ذكر المباركفوري كلاما ظاهره بان كثير من الحفاظ قد رجح رواية محمد بن جعفر، عن عبد الله بن عبد الله عن أبيه مرفوعا، حيث قال عن هذا الحديث: وضعفه جماعة لكن الحق أنه صحيح، قد صحح هذا الحديث الجم الغفير من أئمة الحفاظ، ومنهم: الشافعي، وأحمد، وإسحاق، ويحيى بن معين، وابن خزيمة، والطحاوي وابن حبان، والدارقطني، وابن منده، والحاكم، والخطابي، والبيهقي، وابن حزم وغيرهم^(١)، والله اعلم بالصواب.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا سليمان بن داود المهري، أخبرنا ابن وهب، أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن شراحيل بن يزيد المعافري، عن أبي علقمة^(٢)، عن أبي هريرة رضي الله عنه، فيما أعلم، عن رسول الله ﷺ قال: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها"^(٣).

قال أبو داود: رواه عبد الرحمن بن شريح الإسكندراني، لم يجز به شراحيل^(٤).

(١) ينظر: تحفة الأحوذى، المباركفوري، ١٨٠/١ - ١٨٠.

(٢) أبو علقمة المصري، مولى بني هاشم، ويقال: مولى عبد الله بن عباس، ويقال: حليف بني هاشم، ويقال: حليف الأنصار، هكذا قال المزي، ونقل توثيق أبو حاتم له، وابن حبان، ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٠١/٣٤ (٧٥٢٤).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الملاحم، باب ما يذكر في قرن المئة، ١٠٩/٤ (٤٢٩١)، المعجم الاوسط، الطبراني، ٣٢٣/٦ (٦٥٢٧)، الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢٠٤/١، مستدرک الحاكم، كتاب الفتن والملاحم، ٥٦٧/٤ (٨٥٩٢)، السنن الواردة في الفتن، أبي عمرو الداني، ٧٤٢/٣ (٣٦٤)، المدخل إلى السنن، البيهقي، ٣٥/١ (٧٨)، معرفة السنن والآثار، البيهقي، ٢٠٨/١ (٤٢٢)، مناقب الشافعي، البيهقي، ٥٣/١، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٣٩٢/٢ (٤٠٤)، تاريخ دمشق، ابن عساكر، ٣٣٨/٥١.

(٤) سنن أبي داود، ١٠٩/٤.

أشار الإمام أبو داود الى أن سعيد بن أبي أيوب روى الحديث متصلا مرفوعا، فيما رواه عبد الرحمن بن شريح معضلا بإسقاط الصحابي والتابعي من الإسناد، رواية ابن شريح لم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرجها من أهل التصنيف، ومن وصل الحديث ثقة، ومن اعضله ثقة، وصله سعيد بن أبي أيوب، وسعيد وثقه ابن معين^(١)، قال احمد^(٢)، وأبو حاتم^(٣): لا بأس به، وثقه النسائي^(٤)، والذهبي^(٥)، وابن حجر، وقال: "ثقة ثبت"^(٦).

اعضله عبد الرحمن بن شريح، وعبد الرحمن قال فيه ابن سعد: "منكر الحديث"^(٧)، وثقه ابن معين^(٨)، وثقه احمد، وزاد: لا بأس به^(٩)، وثقه العجلي^(١٠)، والنسائي^(١١)، و قال الذهبي: متفق على حديثه^(١٢)، و قال ابن حجر: لم يصب ابن سعد في ما ذهب إليه^(١٣).

(١) ينظر: سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ٣٣٨ / (٢٦٨).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦٦/٤ (٢٧٧).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٤٤/١٠ (٢٢٤١).

(٤) ينظر: المصدر نفسه، ١٠ / ٣٤٤.

(٥) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٤٣٢/١ (١٨٥٦).

(٦) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٣٣ / (٢٢٧٤).

(٧) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٣٥٧/٧ (٤٠٨٦).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٤٤/٥ (١١٦١).

(٩) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٤٨١/٢ (٣١٦٢).

(١٠) ينظر: الثقات، العجلي، ٧٨/٢ (١٠٤٦).

(١١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٦٩/١٧ (٣٨٤٥).

(١٢) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٥٦٩/٢ (٤٨٨٦).

(١٣) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٤٢ / (٣٨٩٢).

وقد ذكر غير واحد من أهل العلم ان هذا الحديث تفرد بإسناده عبدالله بن وهب عن سعيد بن أبي أيوب، قال ابن عدي: وهذا الحديث لا أعلم يرويه غير عبد الله وهب، عن سعيد بن أبي أيوب^(١)، وكذا قال ابن القيسراني^(٢).

وعبد الله بن وهب وثقه ابن معين^(٣)، واحمد بن حنبل، وقال أبو زرعة: نظرت في نحو ثمانين الف حديث لابن وهب بمصر، فلا أعلم حديثا عنه لا أصل له، وهو ثقة^(٤)، وقال ابن حجر: حافظ ثقة، عابد^(٥).

ولم اتمكن من خلال البحث فيما يتوفر من مصادر من معرفة الراوي عن ابن شريح.

من خلال ما تقدم ذكره تبين أن الإمام أبا داود أخرج الحديث من طريق متصل، ثم ذكر أن ابن شريح اعضله، في حين ذكر ابن عدي ان هذا الحديث تفرد به ابن وهب، عن سعيد بن أبي أيوب، أي أنه لم يقف على رواية ابن شريح، ومن المستبعد أن ابن عدي لم يقف على قول أبي داود، كونه موجود في كتابه السنن، ومن الصعب القول أن ابن عدي لم يقف على كتاب أبي داود وتعليقاته ، مع الإشارة إلى أن الامام أبو داود أخرج الحديث من طريقه المتصل برجال ليس في احدهم طعن، والله اعلم.

ولعل مما يستفاد هنا أن أبا داود يذكر الرواية التي بلغته ولا يرجحها، والله اعلم.

(١) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢٠٥/١.

(٢) ينظر: ذخيرة الحفاظ، ابن القيسراني، ٦٠٢/٢ (١٠٠٣).

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤١٢/٤ (٥٠٣٧).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٩٠/٥ (٨٧٩).

(٥) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٢٨ / (٣٦٩٤).

المطلب الثالث

الشك في الحديث بين الرفع والوقف

قال الإمام أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، عن شعبة، حدثني

الحكم، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مقسم، عن ابن عباس، عن النبي (ﷺ) في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال: "يتصدق بدينار أو نصف دينار"^(١).

قال أبو داود: هكذا الرواية الصحيحة، قال: "دينار أو نصف دينار"، وربما

لم يرفعه شعبة^(٢).

أشار الإمام أبو داود إلى أن شعبة بن الحجاج ربما أوقف الحديث، ولم

يرفعه، فهذا الحديث اختلف فيه على شعبة بين الرفع والوقف بالإسناد نفسه الذي ذكره

أبو داود، فمن رواه عنه مرفوعاً:

١ - محمد بن جعفر^(٣).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في إتيان الحائض، ٦٩/١ (٢٦٤)، مصنف ابن أبي شيبة، ٣١٩/٧ (١٢٧٦٨)، مسند احمد، مسند عبد الله بن عباس ؓ، ٤٧٣/٣ (٢٩٣٢)، و ٣٥٩/٤ (٢٥٩٥)، سنن ابن ماجه، كتاب الطهارة، باب: في كفارة من أتى حائضاً، ٤٠٥/١ (٦٤٠)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الطهارة، ما يجب على من أتى امرأته في حال حيضتها، ١٨١/١ (٢٧٨)، وفي: ما يجب على من وطأ امرأته حال حيضتها، ٢٩٩/٨ (٩٠٥٠)، الاغراب ، النسائي، ١٥٥ / (٨٦)، المجتبى، النسائي، ما يجب على من أتى امرأته في حال حيضتها، ١٥٣/١ (٢٨٩)، المنتقى، ابن الجارود، ٤٦ / (١١٨)، المعجم الكبير، الطبراني، ٣٨٢/١١ (١٢٠٦٦)، مستدرک الحاكم، كتاب الطهارة، ٢٧٨/١ (٦٠٢)، السنن الكبرى، البيهقي، باب ما روى في كفارة من أتى امرأته حائضاً، ٤٢٢/٢ - ٤٢٣ (١٥٢٦).

^(٢) سنن أبي داود، ٦٩/١.

^(٣) مصنف ابن أبي شيبة، ٣١٩/٧ (١٢٧٦٨)، مسند احمد، ٤٧٣/٣ (٢٠٣٢)، و ٣٥٩/٤ (٢٥٩٥)، سنن ابن ماجه، ٤٠٥/١ (٦٤٠)، السنن الكبرى، النسائي، ٢٢٩/٨ (٩٠٥٠).

٢- يحيى بن سعيد^(١).

٣- وهب بن جرير^(٢).

٤- النضر بن شميل، وعبد الوهاب بن عطاء الخفاف^(٣).

وممن روى الحديث عن شعبة موقوف:

١- سعيد بن عامر^(٤).

٢- أبو الوليد الطيالسي^(٥).

٣- عفان بن مسلم، وسليمان بن حرب^(٦).

٤- بهز بن اسد^(٧).

٥- عبد الرحمن بن مهدي^(٨).

ذكر الدارمي ان شعبة قال: "أما حفصي فهو مرفوع، وأما فلان وفلان،

فقالا: غير مرفوع.

(١) سنن ابن ماجه، ٤٠٥/١ (٦٤٠)، سنن أبي داود، ٦٩/١ (٢٦٤)، السنن الكبرى، النسائي، ١٨١/١ (٢٧٨)، الاغراب، النسائي، ١٥٥ / (٨٦)، المجتبى، النسائي، ١٥٣/١ (٢٨٩)، المعجم الكبير، الطبراني، ٣٨٢/١١ (١٢٠٦٦)، مستدرک الحاكم، ٢٧٨/١ (٦٠٢).

تتبيه: نقل أبو حاتم عن يحيى قوله: أن شعبه أسنده مرة، ووقفه اخرى. ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٥٨٢/١ (١٢١).

(٢) المنتقى لابن الجارود، ٤٦ / (١١٨).

(٣) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٢٢/٢ (١٥٢٦).

(٤) مسند الدارمي، ٧٢٠/١ (١١٤٧)، السنن الكبرى، النسائي.

تتبيه: جاء الحديث من طريق سعيد بن عامر عن شعبة مرفوعا عند ابن الجارود، ٤٦ / (١٤٩)، حدث به الحسن بن علي الحلواني.

(٥) مسند الدارمي، ٧٢٠/١ (١١٤٦).

(٦) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٢٤/٢ (١٥٢٧).

(٧) مسند احمد، ٤٧٥/٣.

(٨) مسند احمد، السنن الكبرى، البيهقي، ٤٢٤/٢ (١٥٢٨).

قال بعض القوم: حدثنا بحفظك ودع ما قال فلان وفلان، فقال: والله ما أحب أني عمرت في الدنيا عمر نوح (ﷺ) وأني حدثت بهذا، أو سكت عن هذا^(١)، وقال ابن مهدي: قيل لشعبة أنك كنت ترفع هذا الحديث، فقال: كنت مجنوناً، فصحت، فرجع شعبة عن رفع هذا الحديث^(٢).
يتضح من ذلك أن الصحيح عن شعبة أنه موقوف كما قال الذهبي^(٣)،
والله اعلم.

وتجدر الإشارة الى أن هذا الحديث روي من طرق اخرى، منها:
الطريق الأول: رواه عبد الكريم بن أبي المخارق، أبو أمية البصري، عن مقسم بن نجدة، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، كما عند ابن الجعد^(٤)، وابن أبي شيبه^(٥)، والدارمي^(٦)، والترمذي^(٧)، والبزار^(٨)، والنسائي^(٩)، وأبو يعلى الموصلي^(١٠).

(١) مسند الدارمي، ٧٢٠/١.

(٢) المنتقى لابن الجارود، ٤٧/ (١٢١)، السنن الكبرى، البيهقي، ٤٢٤/٢.

(٣) ينظر: المهذب في اختصار السنن، الذهبي، ٣١٤/١.

(٤) مسند ابن الجعد، ٤٣٦/ (٢٩٧٦).

(٥) مصنف ابن أبي شيبه، ١ / ٣٢٨ (١٢٦٤) (١٢٦٥).

(٦) مسند الدارمي، ٧٢٢/١ (١١٥١).

(٧) سنن الترمذي، الترمذي، ١٧٩/١ (١٣٧).

(٨) مسند البزار، ٥٥/١١ (٤٧٥٠)، إلا أنه أوقفه على ابن عباس رضي الله عنهما.

(٩) السنن الكبرى، النسائي، ٢٣١/٨ (٩٠٥٨) (٩٠٥٩).

(١٠) مسند أبي يعلى الموصلي، ٣٢٠/٤ (٢٤٣٢).

وعلة هذا الطريق ابن أبي المخارق فقد ضعفه ابن معين، وقال فيه: لا شيء^(١)، وضعفه احمد^(٢)، وأبو زرعة، وأبو حاتم^(٣)، قال ابن حبان: كان فاحش الخطأ، كثير الوهم فيما يرويه، فلما كثر ذلك في روايته، بطل الاحتجاج به^(٤)، بهذا يتضح ان هذا الطريق ضعيف لضعف ابن أبي المخارق، والله اعلم.

الطريق الثاني: رواه الحكم بن عتيبة، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً، كما عند ابن طهمان^(٥)، والنسائي^(٦)، والطبراني^(٧)، والبيهقي^(٨)، وهذا الطريق اعله أبو حاتم بالانقطاع، حيث ذكر أن الحكم لم يسمع هذا الحديث من مقسم^(٩).
ورواه الحكم عن مقسم، عن ابن عباس موقوفاً، كما عند ابن أبي شيبة^(١٠)، والدارمي^(١١)، والنسائي^(١٢)، ورواية الحكم عن مقسم لهذا الحديث منقطعة فيما ذكر أبو حاتم.

(١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ١٨٦ / (٦٨١).

(٢) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٤١٢ / ١ (٨٧٣).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦٠ / ٦ (٣١١).

(٤) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ١٢٨ / ٢ (٧٤٩).

(٥) مشيخة ابن طهمان، ٨١ / (٣٠).

(٦) السنن الكبرى، النسائي، ٢٢٩ / ٨ (٩٠٥٢).

(٧) المعجم الكبير، الطبراني، ٤٠١ / ١ - ٤٠٢ (١٢١٢٩) (١٢١٣٠) (١٢١٣١) (١٢١٣٢)

(١٢١٣٣).

(٨) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٢٤ / ٢ (١٥٢٩)، وفي: ٤٣٦ / ٢ (١٥٣٣).

(٩) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٥٨٢ / ١.

(١٠) مصنف ابن أبي شيبة، ٢٣٠ / ٧ (١٢٧٧٠).

(١١) مسند الدارمي، ٧٢٢ / ١ - ٧٢٣ (١١٥٢) (١١٥٥).

(١٢) السنن الكبرى، النسائي، ٢٢٩ / ٨ (٩٠٥٣).

الطريق الثالث: رواه قتادة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن بن زيد، عن مقسم، عن عبد الله بن عباس رضي الله عنه مرفوعاً، كما عند النسائي^(١)، والبيهقي^(٢)، وهذا طريق فيه انقطاع، قال البيهقي: قتادة لم يسمع من عبد الحميد^(٣).

وروي عن قتادة، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً، كما عند احمد^(٤)، والنسائي^(٥)، قال البيهقي: قتادة لم يسمعه من مقسم^(٦).

وروي عن قتادة، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الحميد بن عبد الرحمن، عن مقسم عن ابن عباس مرفوعاً، عند: ابن أبي خيثمة^(٧)، والطبراني^(٨)، والبيهقي^(٩)، وهذا جاء من رواية حماد بن الجعد، وحماد ضعفه ابن معين، وقال عنه: ليس بثقة، ليس بشيء^(١٠)، وضعفه النسائي^(١١)، قال الذهبي: حماد بن الجعد ضعيف، والصحيح أن الحديث موقوف^(١٢).

(١) السنن الكبرى، النسائي، ٢٣٠/٨ (٩٠٥٥).

(٢) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٢٥/٢ (١٥٣١).

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٤٢٥ / ٢.

(٤) مسند احمد، ٢٧/٤ (٢١٢١)، و ٤٢/٥ (٢٨٤٣).

(٥) السنن الكبرى، النسائي، ٢٣٠/٨ (٩٠٥٦).

(٦) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي، ٤٢٥/٢.

(٧) اخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، ٢٩٨ / (٢٥٨).

(٨) المعجم الكبير، الطبراني، ٣٨١/١١ (١٢٠٦٥).

(٩) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٢٥/٢ (١٥٣٢).

(١٠) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٠٩/٤ (٣٤٠٧)، ٢٧٧/٤ (٤٣٥٩).

(١١) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٣١ / (١٣٨).

(١٢) ينظر: المهذب في اختصار السنن، الذهبي، ٣١٤/١.

ورواه قتادة^(١)، والحكم بن عتيبة^(٢) عن مقسم، عن ابن عباس موقوف، تقدم قول أبي حاتم أن الحكم لم يسمع من مقسم هذا الحديث، وايضا قول البيهقي أن قتادة لم يسمع من مقسم.

الطريق الرابع: رواه علي بن الحكم البناني، عن أبي الحسن الجزري، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنه موقوفا، كما عند أبي داود^(٣)، والحاكم^(٤)، وأبي الحسن الجزري هذا قال عنه ابن المديني: مجهول^(٥)، وقال ابن حجر: مجهول، وأخطأ من سماه عبد الحميد^(٦).

الطريق الخامس: رواه سلام بن سليم، أبو الاحوص، عن عبد الكريم بن مالك الجزري، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعا، كما عند ابن ماجه^(٧)، جاء من رواية عبد الله بن الجراح القهستاني، قال فيه أبو زرعة: صدوق، وقال أبو حاتم: محله الصدق، كثير الخطأ^(٨).

(١) السنن الكبرى، النسائي، ٢٣٠/٨ (٩٠٥٧).

(٢) السنن الكبرى، النسائي، ٨ / ٢٢٩ (٩٠٥٣)، السنن الكبرى، البيهقي، ٤٣٦/٢ (١٥٣٣).

(٣) سنن أبي داود، ٦٩/١ (٢٦٥).

(٤) مستدرک الحاكم، ٢٧٩/١ (٦١٣).

(٥) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٧٣/١٢ (٢٩٢)، قال ابن حجر: ذكر الحاكم أن اسمه عبد الحميد بن عبد الرحمن، ثقة مأمون.

(٦) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٦٣٢ / (٨٠٤٧).

(٧) سنن ابن ماجه، ٤١٤/١ (٦٥٠).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٨/٥ (١٢٢).

الطريق السادس: رواه يعقوب بن عطاء، عن مقسم، عن ابن عباس

مرفوعاً، كما عند الدارقطني^(١)، ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح ضعفه ابن معين^(٢)، احمد^(٣)، وأبو زرعة الرازي، وقال أبو حاتم: ليس بالمتين، يكتب حديثه^(٤).

الطريق السابع: رواه خصيف بن عبد الرحمن الجزري، عن مقسم، عن

ابن عباس مرفوعاً، كما عند ابن أبي شيبة^(٥)، واحمد^(٦)، والدارمي^(٧)، وأبي داود^(٨)، والترمذي^(٩)، والنسائي^(١٠)، والطحاوي^(١١)، والدارقطني^(١٢)، والبيهقي^(١٣).

ورواه خصيف عن مقسم، عن ابن عباس موقوفاً، كما عند عبد الرزاق^(١٤)،

والنسائي^(١٥).

(١) ينظر: سنن الدارقطني، ٤/٤٣٦ (٣٧٤٥).

(٢) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٤/٤٤٥ (٢٠٧٤).

(٣) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ١/٣٩٧ (٨٠٣).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٩/٢١١ (٨٨٢).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة، ٧/٣١٩ (١٢٧٦٦).

(٦) مسند احمد، ٤/٢٦٩ (٢٤٥٨).

(٧) مسند الدارمي، ١/٧١٩ (١١٤٥)، وفي: ١/٧٢١ (١١٤٩).

(٨) سنن أبي داود، ١/٦٩ (٢٦٦).

(٩) سنن الترمذي، الترمذي، ١/١٧٩ (١٣٦).

(١٠) السنن الكبرى، النسائي، ٨/٢٣١-٢٣٢ (٩٠٦٠) (٩٠٦٤).

(١١) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ١٠/٤٣٣ (٤٢٣٠).

(١٢) سنن الدارقطني، ٤/٤٣٧ (٣٧٤٦).

(١٣) السنن الكبرى، البيهقي، ١/٤٧٢ (١٥٣٥).

(١٤) مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ١/٣٢٨ (١٢٦١).

(١٥) السنن الكبرى، النسائي، ٨/٢٣٢ (٩٠٦٣).

ورواه خصيف، عن مقسم مرسلًا، كما عند أبي نُعيم الفضل بن دكين^(١)،
واحمد^(٢)، والنسائي^(٣)، والبيهقي^(٤).

وبهذا يتضح أن خصيف رواه مرفوعًا، و موقوفًا، و مرسلًا^(٥)، وخصيف
بن عبد الرحمن وثقه ابن سعد^(٦)، وقال ابن معين: صالح، وقال مرة: ثقة^(٧)، وثقه أبو
زرعة، ضعفه يحيى بن سعيد، واحمد، وقال أبو حاتم: صالح يخلط، وتكلم في سوء
حفظه^(٨)، ضعفه النسائي^(٩)، قال ابن حبان: تركه جماعة، واحتج به آخرون، وهو
صدوق، فقيه، إلا أنه كان يخطئ كثيرا فيما يرويه عن المشاهير، ويأتي بروايات لا
يتابع عليها، والانصاف فيه قبول ما يتابع عليه، وترك ما لا يتابع عليه^(١٠)، قال
البيهقي: خصيف غير محتج به^(١١)، قال الذهبي: "صدوق سيء الحفظ"^(١٢).

(١) الصلاة، أبي نُعيم الفضل بن دكين، ٦٧ / (٩).

(٢) مسند احمد، ١٣٨/٥ (٢٩٩٥).

(٣) السنن الكبرى، النسائي، ٢٣١/٢ - ٢٣٢ (٩٠٦١) (٩٠٦٢).

(٤) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٢٧/٢ (١٥٣٦).

(٥) رواه سفيان الثوري عن خصيف مرفوعًا، كما عند الدارمي (١١٤٩)، ورواه معمر عن خصيف
موقوفًا، كما عند عبد الرزاق (١٢٦١)، ورواه سفيان عن خصيف مرسلًا، كما عند احمد
(٢٩٩٥)، وغيرهم.

(٦) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٣٣٤/٧ (٣٩٦٠).

(٧) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٤٣/٣ (٢٧٥).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٠٣ / ٢ - ٤٠٤ (١٨٤٨).

(٩) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٣٧ / (١٧٧).

(١٠) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٣٥٠/١ (٣١٢).

(١١) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي، ٤٢٧/٢.

(١٢) الكاشف، الذهبي، ٣٧٣/١ (١٣٨٩).

قال ابن حجر: "صدوق، سيء الحفظ، اختلط باخرة"^(١)، وقال صدوق فيه مقال^(٢)، والذي يبدو أنه صدوق سيء الحفظ، وروايته هنا لا يحتج بها لاضطرابه فيها، والله اعلم.

الطريقة الثامن: رواه عكرمة، عن ابن عباس مرفوعا، كما عند الطبراني^(٣)، رواه عن عكرمة عطاء بن عجلان البصري، وهذا ضعفه ابن معين، وقال كذاب^(٤)، قال ابن المديني: "ليس بشيء"^(٥)، قال البخاري: "منكر الحديث"^(٦)، قال أبو حاتم: منكر الحديث، متروك الحديث، وضعفه أبو زرعة^(٧).

ورواه خصيف، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعا عند الطبراني^(٨)، وخصيف تقدم الكلام عنه، وأنه صدوق، سيء الحفظ.

وروي عن عكرمة، عن ابن عباس موقوفا، روي من طريق أشعث بن سوار، عن الحكم بن عتيبة، عن عكرمة به، واشعث ضعفه ابن معين^(٩)، واحمد^(١٠)، وأبو حاتم، وأبو زرعة^(١١).

(١) تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٩٣ / (١٧١٨).

(٢) ينظر: الإمتاع، ابن حجر، ص: ٢٩٢.

(٣) مسند احمد، ٥ / ٣٩٩ (٣٤٢٨)، المعجم الكبير، الطبراني، ١١ / ٣٣٤ (١١٩٢١).

(٤) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٣ / ٤٠٤ (١٩٦٨)، ٣ / ٥٥٨ (٢٧٣٤).

(٥) سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ١٥٤ / (٢١٤).

(٦) الضعفاء الصغير، البخاري، ٨٩ / (٢٧٩).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦ / ٣٣٥ (١٨٥١).

(٨) المعجم الكبير، الطبراني، ١١ / ٣٦٣ (١٢٠٢٥).

(٩) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤ / ٨٠ (٣٢٣٠).

(١٠) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٣ / ٨٤ (٤٢٨٩).

(١١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢ / ٢٧١ - ٢٧٢ (٩٧٨).

الطريق التاسع: رواه محمد ابن أبي ليلى، عن عطاء، عن ابن عباس موقوفاً، كما عند الدارمي^(١)، وابن أبي ليلى في حديث اضطراب، كذا قال احمد^(٢)، وضعفه النسائي^(٣).

الطريق العاشر: رواه علي بن بزيمه، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس مرفوعاً، كما عند النسائي^(٤)، روي عن علي بن بزيمه من طريق عبد الرحمن بن يزيد السلمي، وهذا وضعفه أبو زرعة، وأبو حاتم^(٥)، قال ابن حبان: "كان ممن ينفرد عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات من كثرة الوهم والخطأ"^(٦).

وروي ايضاً من طريق الوليد بن مسلم، عن ابن بزيمه به، والوليد قال عنه احمد: رفاعاً، وكثير الخطأ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقد رماه غير واحد بالتدليس، قال أبو مسهر: كان الوليد يحدث بأحاديث الأوزاعي عن الكذابين ثم يدلّسها عنهم^(٧)، وروى الحديث هنا بالعنعنة.

ورواه خصيف عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس موقوفاً، كما عند النسائي^(٨)، وخصيف تقدم الكلام عنه، وهو صدوق، سيء الحفظ.

(١) مسند الدارمي، ٧٢٣/١ (١١٥٣).

(٢) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٤١١/١ (٨٦٢).

(٣) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٩٢ / (٥٢٥).

(٤) السنن الكبرى، النسائي، ٢٣٣/٨ (٩٠٦٧) (٩٠٦٨).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٩٩/٥ - ٣٠٠ (١٤٢١).

(٦) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٢٠/٢ (٥٨٩).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٩٤/٣١ - ٩٧ (٦٧٣٧).

(٨) السنن الكبرى، النسائي، ٢٣٣/٨ (٩٠٦٦).

الطريق الحادي عشر: حدث به سفيان الثوري، عن علي بن بذيمة، عن مقسم مرسلا، كما عند ابن دكين^(١)، والبيهقي^(٢)، وذكر أبو داود تعليقا أن ابن بذيمة رواه عن مقسم مرسلا^(٣).

الطريق الثاني عشر: روي عن خصيف وعلي بن بذيمة، عن مقسم، عن ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا، كما عند الدارقطني^(٤)، حدث به عبد الله بن محرر، عن عبد الكريم بن مالك عن خصيف وعلي به، وابن محرر قال فيه البخاري: "منكر الحديث"^(٥)، قال النسائي: "متروك الحديث"^(٦)، وحدث به عبد الله بن يزيد بن الصلت، عن الثوري، عن خصيف وعلي، وعبد الله بن يزيد قال فيه أبو زرعة: منكر الحديث، وقال أبو حاتم: متروك الحديث^(٧).

مما مضى ذكره يتضح جليا أن هذا الحديث مضطرب الإسناد^(٨)، وقد ذكر الإمام احمد أن سفيان الثوري أبي أن يرفع هذا الحديث^(٩).

(١) الصلاة، أبي نُعيم الفضل بن دكين، ٦٧ / (٨).

(٢) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٢٧/٢ (١٥٣٦).

(٣) سنن أبي داود، ٦٩/١.

(٤) سنن الدارقطني، ٤٣٧/٤ (٣٧٤٦) (٣٧٤٧).

(٥) الضعفاء الصغير، البخاري، ٦٧ / (١٩٥).

(٦) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٦٢ / (٣٣٢).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٥ / ٢٠١ (٩٣٨).

(٨) وهو مضطرب المتن ايضا، فقد جاء بالفاظ متفاوتة (يتصدق بدينار، أو بنصف دينار) (إن كان الدم عبيطا فدينار، وإن كان فيه صفرة فنصف دينار) (أصاب امرأته، وهي حائض فأمره أن يعتق نسمة) (إني أصبت امرأتي، وهي حائض فأمره رسول الله ﷺ أن يعتق نسمة قال ابن عباس: وقيمة النسمة يومئذ دينار).

(٩) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٤٥٦/١ (١٠٣٦).

وقال الحاكم أن هذا الحديث أختلف فيه بين وبين وصل وارسال ووقف،
وأن القول قول من يسند ويصل إن كان ثقة^(١).

ذكر النووي أن الحديث ضعيف باتفاق الحفاظ^(٢)، وكلام النووي في اتفاق
الحفاظ على ضعفه محل نظر، إذ أن تعقيب أبو داود بعد إيراده للحديث من طريق
شعبة مرفوعا (هكذا الرواية الصحيحة)، يُشعر بأنه يذهب الى تصحيح الحديث والعلم
عند الله.

وكذا ابن القطان بعد أن نقل عن البخاري أن هذا الحديث لا يروى بإسناد
صحيح، ذكر أن ابن السكن صححه موقوفا، و ذهب ابن القطان إلى صحة
الحديث^(٣)، وذكر ابن الملقن أن الحاكم صححه، وإن الحق مع الحاكم في تصحيح
الحديث، ذكر هذا بعد أن أطال النفس في إيراد طرق الحديث، وتحريها، وذكر كلام
بعض اهل العلم فيها، وبيان عللها^(٤)، ونقل ابن حجر أن ابن دقيق العيد أقر ابن
القطان على تصحيحه للحديث^(٥).

قال المنذري: هذا الحديث لا يصح متصلا مرفوعا، وقع الاضطراب في
إسناده ومتمته^(٦)، قال العراقي: هذا الحديث ضعيف، ذلك لاضطرابه والاختلاف في

(١) ينظر: مستدرك الحاكم، ٢٧٩/١.

(٢) ينظر: المجموع، النووي، ٣٦٠/٢، خلاصة الاحكام، النووي، ٢٣٢/١.

(٣) ينظر: بيان الوهم والايهام، ابن القطان، ٢٧١/٥ - ٢٨٠ (٢٤٦٨).

(٤) ينظر: البدر المنير، ابن الملقن، ٧٦/٣ - ١٠٠، وقد ذكر طرقا لم اذكرها إما لشدة ضعفها، أو
انها منة غير طريق ابن عباس وكلها متكلم فيها، ولا يثبت منها طريق، ومن أراد فليراجع كلام ابن
الملقن، والله اعلم.

(٥) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر، ٢٣٠/١ (٢٢٧).

(٦) ينظر: مختصر سنن أبي داود، المنذري، ٩٥/١ (٢٦٦).

وصله وارساله، ورفعہ ووقفہ^(١)، وقال ابن حجر: الحق أن هذا الحديث ضعيف، الاضطراب في متنه واسناده كثير جدا^(٢).

والذي يبدو أن الحديث مضطرب الإسناد والمتن، وإن صح إنما يصح موقوفا من طريق شعبة، والله اعلم.

ولعل ما يستفاد من قول أبو داود علمه باضطراب طرق الحديث عن شعبة، و ترجيحه للموقوف، والله اعلم.

(١) ينظر: ذيل ميزان الاعتدال، العراقي، ١٤٢ / (٥٠٧).

(٢) ينظر: التلخيص الحبير، ١ / ٢٣٠ (٢٢٧).

الملطب الرابع

الاختلاف في الوقف والرفع مع ترجيح احدهما

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عقبة بن مكرم، حدثنا أبو قتيبة، عن عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، أن النبي (ﷺ) قال: "إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه باطل"^(١).

قال أبو داود رحمه الله: "هذا الحديث ضعيف وهو موقوف وهو قول ابن عمر رضي الله عنهما"^(٢).

أورد الإمام أبو داود الحديث مرفوعاً إلى النبي (ﷺ).

ثم ذكر أنه ضعيف، وأن هذا القول موقوف على عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، فجاء موقوفاً عليه عند عبد الرزاق^(٣)، وابن أبي شيبة^(٤)، وسعيد بن منصور^(٥)، والبيهقي^(٦).

(١) سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في نكاح العبد بغير إذن مولاه، ٢٢٨/٢ (٢٠٧٩)، مسند الدارمي، ١٤٣٥/٣ (٢٢٨٠)، سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب تزويج العبد بغير إذن سيده، ١٣٥/٣ - ١٣٦ (١٩٥٩) (١٩٦٠)، مسند عبد الله بن عمر، الطرطوسي، ٤٨/ (٩٣)، مشيخة يعقوب الفسوي، ١٠٠/ (١٢٢)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ١٣٦/٧ (٢٧١٠)، معجم ابن الاعرابي، ٧٧٢/٢ (١٥٧٠)، معجم ابن المقرئ، ٤٠٢/ (١٣٠٩)، تاريخ اصبهان، أبي نعيم الاصبهاني، ١٢٣/١، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب النكاح، باب نكاح العبد بغير إذن مالكة، ١٤٦/١٤ (١٣٨٥٧).

(٢) سنن أبي داود، ٢٢٨ / ٢.

(٣) مصنف عبد الرزاق، ١٩٢/٧ - ١٩٣ (١٣٨٨٥) (١٣٨٨٦) (١٣٨٨٧)، بلفظ مقارب.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة، ٣٩٥/٩ (١٧٧٠٨) (١٧٧٠٩)، بلفظ مقارب.

(٥) سنن سعيد بن منصور، ٢٣٩/١ (٧٨٩)، بلفظ مقارب.

(٦) السنن الكبرى، البيهقي، ١٤٦/١٤ (١٣٨٤٨).

وعند النظر في طرق الحديث يتبين أن الحديث جاء مرفوعاً من طريق:

١- ابن جريج، عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، حدث به عن ابن جريج مندل بن علي^(١)، ومندل هذا اضطرب النقل عن ابن معين فيه، فضعف أمره مرة^(٢)، وقال أخرى: "ليس به بأس"^(٣)، وثالثة: حديث مندل ليس بشيء^(٤)، وضعفه احمد^(٥)، وقال أبو حاتم: شيخ، وقال أبو زرعة: لين^(٦)، وضعفه النسائي^(٧)، وابن حبان، وقال فيه أنه كان يرفع الأحاديث المرسلة، ويسند الأحاديث الموقوفة، ويخالف الثقات في الروايات من قبل سوء حفظه، فلما سلك غير سبيل المتقين مما لا ينفك منه البشر من الخطأ، وفحش منه ذلك، عدل به غير مسلك العدول، فاستحق أن يترك^(٨)، ذكر ابن عدي أن له أحاديث أفراد وغرائب، ومندل ممن يكتب حديثه^(٩)، وقال الدارقطني:

ضعيف^(١٠)، والذي يبدو أنه ضعيف الحديث.

(١) ذكر الحافظ ابن حجر ان اسمه: عمرو، وأن مندل لقب له. ينظر: تهذيب التهذيب، ٢٩٨/١٠ (٥١٨).

اخرج الحديث من طريقه عدد من أهل التصنيف، ومنهم: الدارمي، ١٤٣٥/٣ (٢٢٨٠)، سنن ابن ماجه، ١٣٦/٣ (١٩٦٠)، مشيخة يعقوب الفسوي، ١٠٠/١ (١٢٢).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٧٠/١.

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ٩٢/٢ (٢٤٤).

(٤) ينظر: قبول الاخبار ومعرفة الرجال، أبي القاسم البلخي، ١٧/٢.

(٥) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٤١٢/١ (٨٧١).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٣٥/٨ (١٩٨٧).

(٧) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٩٨/١ (٥٧٨).

(٨) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٣٦٣/٢ (١٠٦٢).

(٩) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢١٦/٨ (١٩٣٦).

(١٠) ينظر: معرفة التذكرة، ابن القيسراني، ١٧٤/١ (٥٥١).

وحدث به عن ابن جريج محمد بن أبي محمد الزحاف عن أبيه عن ابن جريج به، ومحمد بن أبي محمد الزحاف حدث بمناكير^(١)، والزحاف مجهول، لم أقف فيما بحثت من مصادر على ترجم له وذكره بجرح أو تعديل.

ومما لا شك فيه فإن هذا الطريق لا يثبت به الرفع لضعف مندل بن علي وجاء من طريق سلم بن قتيبة، أبو قتيبة الشعيري، عن عبد الله بن عمر بن حفص، عن نافع عن ابن عمر مرفوعا، كما عند المصنف^(٢)، والبيهقي^(٣)، وعلة هذا الطريق عبد الله بن عمر العمري، حيث ضعفه ابن معين مرة، وقال مرة: ليس به بأس^(٤)، ضعفه ابن المديني، وقال عنه احمد: كان رجلا صالحا، وكان يخالف في الأسانيد ويزيد فيها^(٥)، ضعفه البخاري وقال: ذاهب الحديث^(٦)، وذكر أن يحيى بن سعيد كان يضعفه^(٧)، حسن أمره العجلي^(٨)، قال يعقوب بن شيبة: صدوق، ثقة لكن في حديثه اضطراب، وقال صالح بن احمد البغدادي: حديثه لين، مختلط فيه^(٩)، ضعفه النسائي^(١٠)، ذكره ابن حبان في المجروحين، وذلك أنه كان صالحا عابداً، وغلب عليه ذلك حتى غفل عن حفظ الأخبار وجودة حفظه للأثار، فوقع المناكير في روايته، فلما

(١) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٥٤٨/٣ (٧٥٣١).

(٢) سنن أبي داود، ٢ / ٢٢٨ (٢٠٧٩).

(٣) السنن الكبرى، البيهقي، ١٤٦/١٤ (١٣٨٤٧).

(٤) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢٣٣/٥ (٩٧٦).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٥ / ٣٢٩ - ٣٣٠ (٣٤٤٠).

(٦) ينظر: اكمل تهذيب الكمال، مغطاي، ٤ / ٤٩٢ (٣٢٤٧).

(٧) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ٦٥ / (١٨٨).

(٨) ينظر: الثقات، العجلي، ٢ / ٤٨ (٩٣٧).

(٩) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٥ / ٣٣٠ (٣٤٤٠).

(١٠) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١٦ / (٣٢٥).

فحش خطؤه استحق الترك^(١)، قال ابن عدي: "صدوق"^(٢)، وثقه الخليلي، وذكر أن الحفاظ لم يرضوا حفظه^(٣)، ضعفه الدارقطني^(٤)، وابن حجر^(٥)، والذي يبدو أنه ضعيف.

٢- وجاء من طريق عبد الوارث بن سعيد، عن القاسم بن عبد الواحد، عن عبد الله ابن محمد بن عقيل، عن ابن عمر رضي الله عنهما، كما عند ابن ماجه^(٦)، وعلة هذا الطريق عبد الله بن محمد، قال الثور: في حفظه شيء، وكذا نُقل عن ابن عيينه^(٧)، وضعفه ابن معين^(٨)، وابن المديني^(٩)، قال البخاري: "مقارب الحديث"^(١٠)، وثقه العجلي، وقال: جازئ الحديث^(١١)، قال أبو زرعة: يختلف عنه في الاسانيد.

ضعفه أبو حاتم، وقال: يكتب حديثه ولا يحتج به^(١٢)، ضعفه النسائي^(١٣)، ولم يحتج به ابن خزيمة^(١٤)، ذكره ابن حبان في المجروحين، وقال: كان سيء الحفظ،

(١) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٤٩٩/١ (٥٢٢).

(٢) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢٣٦/٥ (٩٧٦).

(٣) ينظر: الارشاد، الخليلي، ١٩٣/١.

(٤) ينظر: من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن، ابن زريق، ٧٤/٢ (١٩٢).

(٥) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣١٤ / (٣٤٨٩).

(٦) سنن ابن ماجه، ١٣٥/٣ (١٩٥٩).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٥٤/٥ (٧٠٦).

(٨) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٧٢/١.

(٩) ينظر: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ٨٨ / (٨١).

(١٠) العلل الكبير، الترمذي، ٢٢ / (٢).

(١١) ينظر: الثقات، العجلي، ٥٧/٢ (٩٦٣).

(١٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٥٤ / (٧٠٦).

(١٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٨٤ / (٣٥٤٣).

(١٤) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٥٩٤ / (٢٩٦١).

يحدث على التوهم، فوجب مجانبة خبره^(١)، قال ابن عدي: "يكتب حديثه"^(٢)، ضعفه ابن شاهين^(٣)، وذكر الحاكم أن حفظه ساء، فبدأ يحدث على التخمين^(٤)، قال ابن حجر: "صدوق، في حديثه لين"^(٥)، والذي يبدو انه للضعفلا أقرب، يكتب حديثه ولا يحتج به فيما أنفرد به. وبهذا يتضح أن كل الطرق المتصلة لا يصح بها الحديث. وجاء الحديث موقوفا من عدة طرق:

١- فهو من طريق ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، حدث به عن ابن جريج عبد الرزاق الصنعاني^(٦)، وعبد الرزاق إمام مشهور. وحدث به عن ابن جريج أيضا الضحاك بن مخلد أبو عاصم^(٧)، والآخر وثقه ابن معين، وقال فيه أبو حاتم: صدوق^(٨)، قال ابن حجر: ثقة ثبت^(٩). وحدث به عن ابن جريج أيضا حجاج بن محمد المصيصي^(١٠)، وحجاج وثقه ابن المديني، واحمد، وقال أبو حاتم: صدوق^(١١)، وثقه النسائي^(١٢).

-
- (١) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ١ / ٤٩٤ (٥١٦).
(٢) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٥ / ٢٠٩ (٩٦٩).
(٣) ينظر: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين، ١١٨ / (٣٢٨).
(٤) ينظر: سؤالات السجزي للحاكم، ١٠٤ / (٧٨).
(٥) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٢١ / (٣٥٩٢).
(٦) مصنف عبد الرزاق، ٧ / ١٩٣ (١٣٨٨٧).
(٧) علل الدارقطني، ٧٣/١٣ (٢٩٦١)، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من اخرج الحديث من هذا الطريق.
(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤ / ٤٦٣ (٢٠٤٢).
(٩) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٨٠ / (٢٩٧٧).
(١٠) علل الدارقطني، ٧٣/١٣ (٢٩٦١)، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من اخرج الحديث من هذا الطريق.
(١١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣ / ١٦٦ (٧٠٨).
(١٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥ / ٤٥٥ (١١٢٧).

وهذا أرجح الطرق التي سبقت، وبهذا يتبين أن من رواه عن ابن جريج موقوفا ثقات، فيما رفع الحديث من طريق ابن جريج رواة ضعفهم اهل العلم، فيتأكد للباحث أن الوقف أصح من الرفع، والله اعلم.

٢- ومن طريق عبد الله بن نمير، عن عبيد الله بن عمر بن حفص العمري، عن نافع، عن ابن عمر موقوف^(١)، وعبد الله بن نمير وثقه ابن معين^(٢)، وقال الذهبي: "حجة"^(٣)، وعبيد الله العمري وثقه غير واحد، منهم ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي^(٤).

٣- ومن طريق ايوب السخيتاني، عن نافع، عن ابن عمر موقوفا و أيوب إمام مشهور، رواه عن أيوب معمر بن راشد^(٥)، وسعيد بن أبي عروبة^(٦)، وكلاهما استفاضت ثقتهما عند أهل هذا الفن.

٤- وكذا من طريق عبد الله بن عمر العمري، عن نافع، عن ابن عمر موقوفا^(٧)، حدث به عن عبد الله العمري عبد الرزاق الصنعاني، وعبد الله العمري ضعيف كما تقدم.

(١) مصنف ابن أبي شيبة، ٩ / ٣٩٥ (١٧٧٠٨)، السنن الكبرى، البيهقي، ١٤ / ١٤٦ (١٣٨٤٨).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٥ / ١٨٦ (٨٦٩).

(٣) الكاشف، الذهبي، ١ / ٦٠٤ (٣٠٢٤).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٩ / ١٢٨ (٣٦٦٨).

(٥) مصنف عبد الرزاق، ٧ / ١٩٣ (١٣٨٨٦).

(٦) مصنف ابن أبي شيبة، ٩ / ٣٩٥ (١٧٧٠٩).

(٧) مصنف عبد الرزاق، ٧ / ١٩٢ (١٣٨٨٥).

٥- و يونس بن عبيد، عن نافع، عن ابن عمر موقوفا^(١)، وهذه طريق مرسلّة، إذ لم يسمع يونس من نافع شيئاً كما قال ابن معين^(٢)، واحمد^(٣)، والبخاري^(٤)، أبو حاتم^(٥).

وبهذا يتبين أن من رواه موقوفاً أوثقاً و أثبت ممن رواه مرفوعاً خلا طريق عبد الله العمري، ويونس بن عبيد، فهما أصلاً أوقفاه ولم يرفعا، وهذا مما يحسب لهما من توثيق روايتهما، حيث طبقت روايتهما رواية الثقات فلم يرفعا، ولو رفعا لتركت روايتهما هذه ، والله اعلم.

ذكر الدارقطني أن من رواه مرفوعاً وهم فيه، والصواب موقوف^(٦)، والحديث قال عنه الإمام احمد: "منكر"^(٧)، وقال ابن القطان: الصواب وقف الحديث على ابن عمر رضي الله عنه ^(٨).

والذي يبدو أن ما ذهب إليه أبو داود من ضعف الرواية المتصلة، وما ذهب إليه الدارقطني من تصويب الموقوف على المرفوع هنا هو الاشبه بالصواب، والله اعلم.

(١) سنن سعيد بن منصور، ١ / ٢٣٩ (٧٨٩).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤ / (٢٤٩).

(٣) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ١ / ٣٨٧ (٧٦٢).

(٤) ينظر: العلل الكبير، الترمذي، ١٩٤ / (٣٤٥).

(٥) ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم، ٢٤٩ / (٩٣١).

(٦) ينظر: علل الدارقطني، ٧٣ / ١٣ (٢٩٦١).

(٧) العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، ١٣٣ / ٢ (١٠٢٦).

وقد جاء الحديث متصلاً عن جابر عند الترمذي، ٤٠٤ / ٢ (١١١١)، مستدرک الحاكم، ٢ / ٢١١ (٢٧٨٧)، وحسن الترمذي الحديث من طريق جابر، وذكر أن حديث ابن عمر لا يصح، وصححه الحاكم.

(٨) ينظر: بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، ابن القطان، ١٤٨ / ٢.

يستفاد مما تقدم أن أبا داود يرجح الموقوف على المرفوع إن كان من أوقفه ثقة أو أوثق ممن رفعه أو رواة من رفع الحديث ضعفاء لا تقوم بهم حجة، والله اعلم.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أحمد بن عبدة، حدثنا يحيى بن سليم الطائفي، حدثنا إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "ما ألقى البحر، أو جزر عنه فكلوه، وما مات فيه وطفاء، فلا تأكلوه"^(١).

قال أبو داود: "روى هذا الحديث سفیان الثوري، وأيوب، وحماد، عن أبي الزبير، أوقفوه على جابر رضي الله عنه، وقد أسند هذا الحديث أيضا من وجه ضعيف عن ابن أبي ذئب، عن أبي الزبير، عن جابر عن النبي ﷺ"^(٢).

ذكر الإمام أبو داود الحديث متصلا، مرفوعا إلى النبي ﷺ، ثم أشار إلى ضعفه بأن ذكر أن عددا من الرواة وفيهم من أئمة هذا العلم قد أوقفوا الحديث على جابر رضي الله عنه، وذكر أيضا أن الحديث جاء من غير طريق مرفوعا متصلا، لكنه ضعيف. وعند تتبع طرق الحديث، نجد أن الحديث جاء متصلا مرفوعا:

(١) سنن أبي داود، كتاب الاطعمة، باب في اكل الطافي من السمك، ٣/٣٥٨ (٣٨١٥)، سنن ابن ماجه، كتاب الصيد، باب الطافي من صيد البحر، ٤/٣٩٢ (٣٢٤٧)، العلل الكبير، الترمذي، ٢٤٢/ (٤٣٩)، شرح مشكل الآثار، ١٠/١٩٩ (٤٠٢٨)، المعجم الأوسط، الطبراني، ٣/١٨١ (٢٨٥٩)، و ٦ / ١٤ (٥٦٥٦)، سنن الدارقطني، كتاب الاشربة، باب الصيد والذبائح والاطعمة، ٥/٤٨٣ - ٤٨٤ (٤٧١٣) (٤٧١٤) (٤٧١٥)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصيد والذبائح، باب من كره اكل الطافي، ١٩/٢٣٦ (١٩٠٢٠) (١٩٠٢١)، تاريخ بغداد، ١١/٣٨١، التمهيد، ابن عبد البر، ١٠/٢٥٩.

(٢) سنن أبي داود، ٣/٣٥٨.

١- جاء من طريق يحيى بن سليم، عن إسماعيل بن أمية، عن أبي الزبير محمد بن مسلم المكي، عن جابر رضي الله عنه مرفوعاً^(١)، ويحيى بن سليم وثقه ابن معين^(٢)، وقال احمد: في حديثه شيء^(٣)، وقال: "مضطرب الحديث"^(٤)، وثقه العجلي^(٥)، قال أبو حاتم: شيخ، محله الصدق، ليس بالحافظ، يكتب حديثه ولا يحتج به^(٦)، ضعفه النسائي^(٧)، وقال مرة: ليس به بأس، وهو منكر الحديث عن عبيد الله بن عمر العمري^(٨)، قال ابن عدي: "صدوق لا بأس به"^(٩)، وثقه ابن شاهين^(١٠)، قال الدارقطني: "سيء الحفظ"^(١١)، وثقه الذهبي^(١٢).

(١) سنن ابن ماجه، ٣٩٢/٤ (٣٢٤٧)، سنن أبي داود، ٣٥٨/٣ (٣٨١٥)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ١٩٩/١٠ (٤٠٢٨)، المعجم الأوسط، الطبراني، ١٨١/٣ (٢٨٥٩)، سنن الدارقطني، ٤٨٤/٥ (٤٧١٥)، السنن الكبرى، البيهقي، ٢٣٦/١٩ (١٩٠٢١)، التمهيد، ابن عبد البر، ٢٥٩/١٠.

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٦٠ / ٣ (٢٢٩).

(٣) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٤٨٠/٢ (٣١٥٠).

(٤) سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ٢٣٦ / (٢٣٨).

(٥) ينظر: الثقات، العجلي، ٣٥٣/٢ (١٩٨٠).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٥٦/٩ (٦٤٧).

(٧) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١٠٨ / (٦٣٣).

(٨) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٦٨/٣١ (٦٨٤١)، ذكر الترمذي أنه كان يهمل في حديثه عن

عبيد الله بن عمر العمري. ينظر: العلل الصغير، ص: ٧٥٨.

(٩) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٦٤/٩ (٢١١٥).

(١٠) ينظر: تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ٢٥٩ / (١٥٩١).

(١١) تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٢٢٧/١١ (٣٦٧).

(١٢) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٣٦٧/٢ (٦١٨٠)، وذكره في ديوان الضعفاء، ٤٣٤ / (٤٦٤١).

٢- قال ابن حجر: "صدوق، سيء الحفظ"^(١)، والذي يبدو أنه صدوق أو دونه قليلا، وممكن ان يندرج حديثه تحت مرتبة الحديث الحسن إن عضدت روايته بغيره، الا في حديثه عن عبيد الله بن عمر العمري، فانه منكر، والله اعلم.

وأما إسماعيل بن أمية، حسن فيه الراي ابن عيينه، ووثقه ابن معين، وأبو زرعة وقال أبو حاتم: صالح^(٢)، ووثقه العجلي^(٣)، ووثقه النسائي^(٤)، قال ابن حبان: كان من فقهاء مكة، وكان ثبًا^(٥)، ضعفه الدارقطني^(٦)، ووثقه الذهبي^(٧)، قال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٨)، والذي يبدو أنه ثقة، و تضعيف الدارقطني له قد يكون مخصوصا برواية ما لا أكثر، إذ أن غالب أهل العلم جعلوه للتوثيق أقرب، والله اعلم.

وأما محمد بن مسلم المكي، قال عنه ابن سعد: "ثقة كثير الحديث"^(٩)، أشار شعبة إلى ضعفه، ونقل نعيم بن حماد عن ابن عيينه أنه كان يرى فيه ضعفا، وقال احمد: ليس به بأس مرة، ورماه بالضعف اخرى، ووثقه ابن معين، ويعقوب بن شيبة، وذكر أن فيه ضعفا، قال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به، ووثقه النسائي، وقال ابن عدي: كفى بابن الزبير أن يحدث عنه مالك، فإن مالك لا يروي الا عن الثقات، وقال: أبو الزبير في نفسه ثقة، إلا أن يروي عنه الضعيف، فيكون الضعف من جهة

(١) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٩١ / (٧٥٦٣).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٥٩/٢ (٥٣٥).

(٣) ينظر: الثقات، العجلي، ٢٢٤/١ (٨٦).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٨/٣ (٤٢٦).

(٥) ينظر: مشاهير علماء الامصار، ابن حبان، ٢٢٩ / (١١٤٢).

(٦) ينظر: الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ١٠٩/١ (٣٥٨).

(٧) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٢٤٤/١ (٣٥٨).

(٨) تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٠٦ / (٤٢٥).

(٩) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٤٢/٨ (٢٤٠٢).

الضعيف، وثقه ابن حبان وقال: لم ينصفه من قدحه^(١)، قال الذهبي: حافظ، ثقة، واسع العلم، وكان مدلساً^(٢)، وكذا ذكره ابن حجر في المدلسين، وقال مشهور بالتدليس، وذكر أن النسائي وصفه بذلك^(٣)، وقال فيه: "صدوق"^(٤)، فهو للتوثيق أقرب منه للضعف.

ومن طريق الحسين بن يزيد، عن حفص بن غياث، عن ابن أبي ذئب، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً^(٥)، والحسين بن يزيد ضعفه أبو حاتم^(٦)، وابن حجر^(٧)، وهذا الطريق ضعفه البخاري، حيث قال الترمذي سألت البخاري عن الحديث من هذا الطريق، فقال: ليس هذا بمحفوظ، ويروى عن جابر رضي الله عنه خلاف هذا، ولا أعرف لابن أبي ذئب، عن أبي الزبير المكي شيئاً^(٨)، وكذا ضعف هذا الطريق أبو داود^(٩).

(١) تهذيب الكمال، المزي، ٤٠٦/٢٦ - ٤٠٩ - (٥٦٠٢).

(٢) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٢١٦/٢ (٥١٤٩).

(٣) ينظر: المدلسين، ابن حجر، ٤٥ / (١٠١)، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة، وهم من أكثر من التدليس فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع ومنهم من رد حديثهم مطلقاً ومنهم من قبلهم كأبي الزبير المكي. ينظر: المصدر نفسه، ص: ١٣.

(٤) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٠٦ / (٦٢٩١).

(٥) العلل الكبير، الترمذي، ٢٤٢ / (٤٣٩)، المعجم الاوسط، الطبراني، ١٤/٦ (٥٦٥٦)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٣٨١/١١.

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦٧/٣ (٣٠٤).

(٧) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٦٩ / (١٣٦١).

(٨) ينظر: العلل الكبير، الترمذي، ص: ٢٤٢.

(٩) ينظر: سنن أبي داود، ٣٥٨/٣.

٣- وجاء من طريق عبد العزيز بن عبيد الله، عن وهب بن كيسان، عن جابر مرفوعاً^(١)، وعبد العزيز ضعفه ابن المديني^(٢)، وابن معين^(٣)، والجوزجاني^(٤)، وأبو زرعة^(٥)، وأبو حاتم^(٦).

٤- أبو احمد الزبيري، عن الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً^(٧)، وأبو أحمد الزبيري هو محمد بن عبد الله بن الزبير الكوفي، قال عنه أبو زرعة، صدوق، وقال أبو حاتم: حافظ، عابد له أوهام^(٨)، وهذه الرواية من أوهامه، إذ قال الدارقطني عقب إخرجه لهذه الرواية من هذا الطريق: لم يسند هذا الحديث عن سفيان الثوري غير الزبيري، وخالفه وكيع، وعبد الرزاق، وأبو عاصم الضحاك، وغيرهم، روه عن سفيان موقوفاً وهو الصواب^(٩)، ومن خالف الزبيري من أئمة هذا العلم.

ونكر البيهقي أن الحديث جاء من طريق يحيى بن أبي أنيسة، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً^(١٠)، ويحيى بن أبي أنيسة قال فيه ابن معين: ليس

(١) سنن الدارقطني، ٤٨٣/٥ (٤٧١٣).

(٢) ينظر: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ١٥٣ / (٢١٢).

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٦٣٢/٢ (٥١١٥).

(٤) ينظر: أحوال الرجال، الجوزجاني، ٢٩٣ / (٣٠٦).

(٥) ينظر: أجوبة أبي زرعة الرازي لأسئلة البرذعي، ٥٥٠/٢.

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٨٧/٥ (١٨٠٥).

(٧) سنن الدارقطني، ٤٨٤/٥ (٤٧١٤)، السنن الكبرى، البيهقي، ٢٣٦/١٩ (١٩٠٢٠).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٩٧/٧ (١٦١١).

(٩) ينظر: علل الدارقطني، ٤٨٤/٥.

(١٠) ذكره البيهقي في السنن الكبرى تعليقا، ٢٣٨/١٩، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرجه من هذا الطريق.

بشيء^(١)، ضعفه البخاري^(٢)، وأبو حاتم، وأبو زرعة^(٣)، قال النسائي: "متروك الحديث"^(٤).

وذكر أيضا أن بقرية بن الوليد رواه عن الاوزاعي، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعا، ثم قال: وبقرية بن الوليد لا يحتج بما ينفرد به؛ فكيف بما يخالف فيه؟^(٥).

وجاء الحديث عن أبي الزبير، عن جابر موقوفا، رواه عن ابن الزبير، عدد

من الرواة هم:

١- أيوب السخثياني^(٦).

٢- حماد بن سلمة^(٧).

٣- اسماعيل بن أمية^(٨)، جاءت الرواية من طريق اسماعيل بن عياش، عن اسماعيل ابن أمية، واسماعيل بن عياش وثقه ابن معين^(٩)، وحسن أمره ابن المديني فيما يرويه

(١) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤/٤١٥ (٥٠٤٢).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٨/٢٦٢ (٢٩٢٩).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٩/١٣٠ (٥٥٠).

(٤) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١٠٩/ (٦٣٩).

(٥) ذكره البيهقي في السنن الكبرى تعليقا، ١٩/٢٣٨، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج من هذا الطريق.

(٦) مصنف ابن أبي شيبة، ١١/١٧٩ (٢٠٩٣٦) من طريق ابن عليه به، سنن أبي داود تعليقا، ٣/٣٥٨، السنن الكبرى للبيهقي تعليقا، ١٩/٢٣٥.

(٧) سنن أبي داود تعليقا، ٣/٣٥٨، السنن الكبرى للبيهقي تعليقا، ١٩/٢٣٥، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث متصلا من هذا الطريق.

(٨) سنن الدارقطني، ٥/٤٨٥ (٤٧١٦).

(٩) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤/٤١١ (٥٠٣٢).

عن أهل الشام، وأما ما روى عن غير أهل الشام ففيه ضعف^(١)، وكذا قال أحمد^(٢)،
والبخاري^(٣)، وأبو زرعة^(٤)، وضعفه النسائي^(٥).

٤- سفيان الثوري^(٦).

٥- ابن جريج^(٧).

٦- عبيد الله بن عمر العمري^(٨).

وغيرهم، وبهذا يتبين أن من روى الحديث موقوفا أثبت ووثق وأعلى رتبة

ممن رواه مرفوعا.

(١) ينظر: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ١٦١/ (٢٣٣)، واسماعيل بن أمية روي الحديث عنه مرفوعا وموقوفا، وهو مكي كما قال البخاري. ينظر: التاريخ الكبير، ١/ ٣٤٥ (١٠٨٨).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٩٢/٢ (٦٥٠).

(٣) ينظر: العلل الكبير، الترمذي، ص: ٣٩٠.

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٩٢/٢ (٦٥٠).

(٥) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١٦/ (٣٤).

(٦) سنن أبي داود، ٣٥٨/٣ تعليقا، سنن الدارقطني ٤٨٤/٥ تعليقا، وذكر الدارقطني أن سائر من رواه عن سفيان، رواه موقوفا إلا الزبيري أبو احمد، والمحفوظ عن سفيان الوقف، وهو الصواب، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من اخرج الحديث متصلا من هذا الطريق.

(٧) السنن الكبرى، البيهقي، ٣٢٥/١٩ تعليقا، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من اخرج

الحديث متصلا من هذا الطريق.

(٨) سنن الدارقطني، ٤٨٥/٥ (٤٧١٧)، السنن الكبرى، البيهقي، ٢٣٥/١٩ (١٩٠١٩).

قال أبو زرعة: الحديث موقوف، ومن رفعه أخطأ في رفعه^(١)، وقال الدارقطني: الصواب أن الحديث موقوف^(٢)، وكذا قال البيهقي^(٣)، والذهبي^(٤).
مما مضى ذكره يتبين أن ما أشار إليه الإمام أبو داود من ضعف الرواية المرفوعة، وتقوية الموقوفة هو القول الأشبه بالصواب، والله اعلم.
ولعل مما يستفاد هنا أن أبا داود ذهب الى ترجيح الرواية الصحيحة بالوقف على الرواية الضعيفة المرفوعة لثقة الرواة الذين أوقفوا الرواية وضعف الرواة الذين رفعوها، والله اعلم.

(١) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٥٣٣/٤ (١٦٢٠).

(٢) ينظر: سنن الدارقطني، ٤٨٤/٥.

(٣) ينظر: السنن الصغير، البيهقي، ٥٤/٤.

(٤) ينظر: تنقيح التحقيق في احاديث التعليق، الذهبي، ٣٩١/٢.

المبحث الخامس

ذكر فوائد متعلقة بالمتابعات

قبل البدء بذكر بعض الفوائد الحديثية المتعلقة بالمتابعات من خلال كتاب السنن لأبي داود، لا بد من بيان المراد بالمتابعة بإيجاز شديد. المتابعة: هي أن يشارك الراوي راوٍ آخر، معتبر به، أو ممن فوّه في الوصف، في الرواية عن شيخه، وتسمى هذه المتابعة بالمتابعة التامة إن أتفقوا في رجال السند كلهم، وإن شُورك الراوي في شيخ شيخه، أو من فوّه في الرواية إلى آخر الإسناد، فهذه تسمى المتابعة القاصرة، أو متابعة غير تامة، وقد يسمى المتابع للشيخ أو من فوّه شاهداً، والأكثر على تسميته متابع^(١).

والناظر في كتاب السنن لأبي داود رحمه الله يجد أنه عند روايته لبعض الأحاديث، يذكر راوٍ أو أكثر قد روى الحديث من الطريق نفسها، سواء كانت الموافقة من الراوي الثاني للأول تقع لشيخه، أو شيخ شيخه أو من فوّه، ويذكر هذه المتابعات دون الإشارة إلى اختلاف في اللفظ حيناً، وأحياناً يذكرها مع الإشارة إلى وجود خلاف في بعض الألفاظ من بعض الرواة، والمعنى واحد، وفيما يلي نماذج لما ذُكر.

(١) ينظر: فتح المغيبي، السخاوي، ٢٥٦/١، قفو الأثر في صفوة علم الأثر، ابن الحنبلي، ص: ٦٤، شرح نخبة الفكر، علي القاري، ص: ٣٥٥.

المطلب الأول:

فائدة ذكر متابعة الراوي مع الإشارة إلى الاختلاف في بعض الفاظ الحديث،

أو زيادة لفظ:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا مسدد بن مسرهد، حدثنا حماد بن زيد، وعبد

الوارث، عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس بن مالك، قال: كان رسول الله (ﷺ)

إذا دخل الخلاء قال: عن حماد قال: "اللهم إني أعوذ بك" وقال: عن عبد الوارث قال:

"أعوذ بالله من الخبث والخبائث"^(١).

(١) الحديث بلفظ (اللهم أني أعوذ بك من الخبث والخبائث) جاء في: سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، ٢/١ (٤) (٥)، مسند ابن الجعد، ٢١٥ / (١٤٢٦)، وفي: ٣٥٧ / (٢٤٦٧)، وفي: ٤٧٩ / (٣٣١٨)، مسند احمد، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، ١٣/١٩ (١١٩٤٧)، مسند الدارمي، ١/٥٣٠ (٦٩٦)، صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب ما يقول عند الخلاء، ٤٠/١ (١٤٢)، وفي: كتاب الدعوات، باب الدعاء عند الخلاء، ٧١/٨ (٦٣٢٢)، صحيح مسلم، كتاب الوضوء، باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء، ٢٨٣/١ (٣٧٥)، سنن الترمذي، الترمذي، كتاب الطهارة، باب ما يقول إذا دخل الخلاء، ٥٦/١ - ٥٧ (٥) (٦)، مسند البزار، ٥٧/١٣ (٦٣٨٢)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الطهارة، باب القول عند دخول الخلاء، ٨٠/١ (١٩)، المجتبى، النسائي، كتاب الطهارة، باب القول عند دخول الخلاء، ٢٠/١ (١٩)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٢٩/٧ (٣٩٣١)، وفي: ٣٤/٧ (٣٩٤٠)، المنتقى، ابن الجارود، ١٩ / (٣١)، حديث السراج تخريج زاهر بن طاهر الشحامي، ١١٠/٢ (٤٦٦)، وفي: ٦٧/٣ (١٨٩٦)، مسند السراج، ٤٢ - ٤٣ / (٢٦) (٢٧)، مستخرج أبي عوانة، ٣٦٧/٢ (٦٤٦)، صحيح ابن حبان، ٣٥٧/٧ (٦٥٩٢)، عمل اليوم والليلة، ابن السني، ١٨ / (١٧)، مستخرج أبي نعيم الأصبهاني، ٤٠٨/١ - ٤٠٩ (٨٢٤) (٨٢٥) (٨٢٦)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الطهارة، باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء، ٢٨٩/١ (٤٥٧)، السنن الصغير، البيهقي، ٣٩/١ (٧٠)، الدعوات الكبير، البيهقي، ١١٣/١ (٥٥)، الحديث بلفظ (أعوذ بالله من الخبث والخبائث) جاء في مصنف ابن أبي شيبة، ٥/٢ (١)، وفي: ٣٨٥/١٦ (٣١٨٨٩)، مسند احمد، ٤٤/١٩ (١١٩٨٣)، سنن ابن ماجه، أبواب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، ١٩٩/١ (٢٩٨)، سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ما يقول الرجل إذا دخل الخلاء، ٥٦/١ (٤) (٥)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الطهارة، باب ما يقول إذا دخل الخلاء، ٥٦/١ (٥)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب النعوت، باب بسم و بالله، ١٢٥/٧ (٧٦١٧)، عمل اليوم والليلة، النسائي، ١٧٠ / (٧٤)، النعوت الأسماء والصفات، النسائي، ٣١٥ / (٦)، مسند أبي يعلى الموصلي، ١٩/٧ (٣١٩٤) بلفظ (أعوذ بك)، الدعاء، الطبراني، ١٣٢ / (٣٥٩)، التوحيد، ابن منده، ٣٨/٢ (١٧٨)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الطهارة، باب ما يقول إذا أراد دخول الخلاء، ٢٩٠/١ (٤٥٨).

قال أبو داود: رواه شعبة، عن عبد العزيز: "اللهم إني أعوذ بك"، وقال مرة: "أعوذ بالله"، وقال وهيب: "فليتعوذ بالله"^(١).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق حماد، وعبد الوارث عن عبد العزيز بن صهيب، عن أنس رضي الله عنه، مرفوعاً، ثم أشار إلى اختلاف في اللفظ بين حماد وعبد الوارث، ثم ذكر بعد ذلك أن شعبة تابع كلاً من حماد بن زيد، وعبد الوارث على اللفظ في رواية الحديث، وإن كان مثل هذا الخلاف لا يضر البتة، والمعنى واحد، ولكن الأئمة من أهل هذا العلم يتحرون الدقة والضبط اهتماماً منهم بسنة النبي ﷺ، لأن الأمر دين.

وعند تتبع طرق الحديث، والنظر في الفاظه، نجد أن الحديث بلفظ (اللهم أني أعوذ بك من الخبث والخبائث)، انفرد بروايته عن أنس رضي الله عنه عبد العزيز بن صهيب، وعبد العزيز وثقه ابن سعد وذكر أنه كان مولى أنس بن مالك رضي الله عنه^(٢)، وثقه ابن معين^(٣)، وأحمد^(٤).

وكذا الحديث بلفظ (أعوذ بالله من الخبث والخبائث)، انفرد به عبد العزيز بن صهيب، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً.

(١) سنن أبي داود، ٢/١، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث من طريق وهيب باللفظ الذي ذكره الإمام أبو داود.

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ١٨٢/٧ (٣١٨٩).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٨٥/٥ (١٧٩٤).

(٤) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٣٩٩/١ (٨١٢).

الحديث بلفظ (اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث) رواه عن عبد

العزير بن صهيب عدد من الرواة، هم:

١. شعبة بن الحجاج، كما عند ابن الجعد^(١)، والبخاري^(٢)، والمصنف^(٣)،
والترمذي^(٤)، وابن الجارود^(٥)، والسراج^(٦)، وأبي عوانة^(٧)، وابن حبان^(٨)، وابن
السنني^(٩)، والبيهقي^(١٠). إسماعيل بن عليّة، كما عن البزار^(١١)، والنسائي^(١٢)، وأبي نُعيم
الأصبهاني^(١٣).

٢. حماد بن سلمة، كما عند ابن الجعد^(١٤)، وابن حبان^(١٥)، وابن السنني^(١٦).

(١) مسند ابن الجعد، ٢١٥ / (١٤٢٦).

(٢) صحيح البخاري، ٤٠ / ١ (١٤٢).

(٣) سنن أبي داود، ٢ / ١ (٥).

(٤) سنن الترمذي، الترمذي، ٥٦ / ١ (٥).

(٥) المنتقى، ابن الجارود، ١٩ / (٣١).

(٦) مسند السراج، ٤٢ / (٢٦).

(٧) مستخرج أبي عوانة، ٣٦٧ / ٢ (٦٤٦).

(٨) صحيح ابن حبان، ٣٥٧ / ٧ (٦٥٢٩).

(٩) عمل اليوم والليلة، ابن السنني، ١٨ / (١٧).

(١٠) السنن الصغير، البيهقي، ٣٩ / ١ (٧٠).

(١١) مسند البزار، ٥٧ / ١٣ (٦٣٨٢).

(١٢) السنن الكبرى، النسائي، ٨٠ / ١ (١٩)، المجتبى، النسائي، ٢٠ / ١ (١٩).

(١٣) مستخرج أبي نعيم الاصبهاني، ٤٠٩ / ١ (٨٢٥) (٨٢٦).

(١٤) مسند ابن الجعد، ٤٧٩ / (٣٣١٨).

(١٥) صحيح ابن حبان، ٣٥٧ / ٧ (٦٥٩٢).

(١٦) عمل اليوم والليلة، ابن السنني، ١٨ / (١٧).

٣. حماد بن زيد، كما عند الدارمي^(١)، ومسلم^(٢)، والمصنف^(٣)، والترمذي^(٤)، وأبي يعلى الموصلي^(٥)، والسراج^(٦)، وأبي عوانة^(٧)، والبيهقي^(٨).
٤. هشيم بن بشير، كما عند ابن الجعد^(٩)، واحمد^(١٠)، ومسلم^(١١)، وأبي يعلى الموصلي^(١٢)، وابن حبان^(١٣)، وابن السني^(١٤)، وأبي نعيم الاصبهاني^(١٥).
٥. يحيى بن عمار، كما عند أبي يعلى الموصلي^(١٦).

- (١) مسند الدارمي، ٥٣٠/١ (٦٩٦).
- (٢) صحيح مسلم، ٢٨٣/١ (٣٧٥).
- (٣) سنن أبي داود، ٢/١ (٤).
- (٤) سنن الترمذي، الترمذي، ٥٧/١ (٩٦).
- (٥) مسند أبي يعلى الموصلي، ٣٤/٧ (٣٩٤٠).
- (٦) حديث السراج تخريج زاهر بن طاهر الشحامي، ١١٠/٢ (٤٦٦)، وفي: ٦٧/٣ (١٨٩٦)، مسند السراج، ٤٣/ (٢٧).
- (٧) مستخرج أبي عوانة، ٣٦٨/٢ (٦٤٧).
- (٨) السنن الكبرى، البيهقي، ٢٨٩/١ (٤٥٧)، الدعوات الكبير، البيهقي، ١١٣/١ (٥٥).
- (٩) مسند ابن الجعد، ٣٥٧/ (٢٤٦٧).
- (١٠) مسند احمد، ١٣/١٩ (١١٩٤٧).
- (١١) صحيح مسلم، ٢٨٣/١ (٣٧٥).
- (١٢) مسند أبي يعلى الموصلي، ١٠/٧ (٣٩٠٢)، وصرح هشيم بالسماع.
- (١٣) صحيح ابن حبان، ٣٥٧/٧ (٦٥٩٢).
- (١٤) عمل اليوم والليلة، ابن السني، ١٨/ (١٧).
- (١٥) مستخرج أبي نعيم الاصبهاني، ٤٠٨/١ (٨٢٤).
- (١٦) مسند أبي يعلى الموصلي، ٢٩/٧ (٣٩٣١).

والحديث بلفظ (أعوذ بالله من الخبث والخبائث)، حدث به عن عبد العزيز

عدد من الرواة، هم:

١. إسماعيل بن عليّة، عند أحمد^(١)، وابن ماجه^(٢).
٢. حماد بن سلمة، عند أبي يعلى الموصلي^(٣)، والطبراني^(٤).
٣. حماد بن زيد، كما عند الطبراني^(٥).
٤. عبد الوارث بن سعيد العنبري، عند المصنف^(٦)، والنسائي^(٧)، والطبراني^(٨)، وابن منده^(٩)، والبيهقي^(١٠).
٥. شعبة بن الحجاج، كما عند المصنف^(١١)، والترمذي^(١٢)، وأبي يعلى الموصلي^(١٣)، والطبراني^(١٤).

(١) مسند أحمد، ٤٤/١٩ (١١٩٨٣).

(٢) سنن ابن ماجه، ١٩٩/١ (٢٩٨).

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي، ١٩/٧ (٣٩١٤)، بلفظ (أعوذ بك).

(٤) الدعاء، الطبراني، ١٣٢/١ (٣٥٩).

(٥) المصدر نفسه، ١٣٢/١ (٣٥٩).

(٦) سنن أبي داود، ٢/١ (٤).

(٧) السنن الكبرى، النسائي، ١٢٥/٧ (٧٦١٧)، عمل اليوم والليلة، النسائي، ١٧٠/١ (٧٤)، النعوت

الأسماء والصفات، النسائي، ٣١٥/١ (٦).

(٨) الدعاء، الطبراني، ١٣٢/١ (٣٥٩).

(٩) التوحيد، ابن منده، ٣٨/٢ (١٧٨).

(١٠) السنن الكبرى، البيهقي، ٢٩٠/١ (٤٥٨).

(١١) سنن أبي داود، ٢/١ (٥).

(١٢) سنن الترمذي، الترمذي، ٥٦/١ (٥).

(١٣) مسند أبي يعلى الموصلي، ١٩/٧ (٣٩١٤).

(١٤) الدعاء، الطبراني، ١٣٢/١ (٣٥٩).

٦. معمر بن راشد، عند الطبراني^(١).

٧. هشيم بن بشير، كما عند ابن أبي شيبة^(٢)، وأبي يعلى الموصلي^(٣).

وتجدر الإشارة الى أن أكثر من رواه عن شعبة رواه بلفظ (اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث)، ورواه وكيع عن شعبة بكلا اللفظين^(٤)، وانفرد علي بن الجعد برواية الحديث عن شعبة بلفظ (أعوذ بالله من الخبث والخبائث)^(٥)، وابن الجعد قال فيه ابن معين: "لا بأس به"^(٦)، وقال أبو زرعة وأبو حاتم: صدوق، وزاد أبو حاتم: متقن^(٧). وكذا جاء الحديث عن ابن علي، وحمام بن سلمة، وحمام بن زيد، وهشيم بكلا اللفظين، لكن رواية الأكثر عن هؤلاء جاءت بلفظ (اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث)، والرواية بهذا اللفظ أختارها البخاري ومسلم لإيداعها صحيحهما، ولا يعني ذلك أن اللفظ الآخر غير صحيح، إذ تقدم القول أن الخلاف في اللفظ لا يضر إذا لم يخرج عن دائرة المعنى الواحد، لكن هذا لا يمنع من محاولة تحري اللفظ الأكثر دقة، وهذا أمر لم يهمله علماء الحديث (رحمهم الله).

(١) الدعاء، الطبراني، ١٣٢ / (٣٥٩).

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، ٥/٢ (١)، وفي: ٣٨٥/١٦ (٣١٨٨٩) وصرح بالسماع.

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي، ١٩/٧ (٣٩١٤).

(٤) سنن أبي داود، ٢/١ (٥)، سنن الترمذي، الترمذي، ٥٦/١ (٥).

(٥) مسند أبي يعلى الموصلي، ١٩/٧ (٣٩١٤)، الدعاء، الطبراني، ١٣٢ / (٣٥٩).

(٦) تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ١٠٤/١.

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٧٨/٦ (٩٧٤).

وقد جاء الحديث بلفظ (بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث)،
بزيادة لفظ (بسم الله)، حدث بهذا نجيح أبو معشر المدني، عن عبد الله بن أبي طلحة،
عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً^(١) مرة، وعن حفص بن عمر بن أبي طلحة، عن أنس مرفوعاً^(٢)
مرة أخرى، ونجیح ضعفه ابن معين^(٣)، وابن المديني^(٤)، والبخاري^(٥).

وقد ذكر الدارقطني بهذا اللفظ، والاختلاف فيه على أبي معشر المدني،
ورجح أن القول فيه ما جاء عن أبي معشر المدني، عن حفص بن عمر، عن أنس رضي الله عنه
مرفوعاً^(٦)، والذي يبدو أن زياد (بسم الله) هنا منكرة، لتفرد نجيح أبو معشر بها، وهو
ضعيف خالف سائر الرواة، وفيهم أئمة أثبات، والله اعلم.

وكذا جاء الحديث عن إسماعيل بن مسلم المكي، عن الحسن البصري،
عن أنس رضي الله عنه، مرفوعاً بلفظ (اللهم إني أعوذ بك من الرجس النجس، الخبيث المخبث
الشیطان الرجيم)^(٧)، وفيه إسماعيل بن مسلم وهو متكلم فيه، قال ابن معين: "ليس
بشيء"^(٨)، ضعفه أحمد، وذكر أنه يسند عن الحسن مناكير^(٩)، وضعفه البخاري^(١٠).

(١) مصنف ابن أبي شيبة، ٣٨٦/١٦ (٣١٨٩٣).

(٢) الدعاء، الطبراني، ١٣٢ / (٣٥٧).

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ٢٤٥ / (٩٥٨).

(٤) ينظر: سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، ١٠٠ / (١٠٦).

(٥) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ١٣٤ / (٤٠٠).

(٦) ينظر: علل الدارقطني، ١١٨/١٢ (٢٥٠٢).

(٧) الدعاء، الطبراني، ١٣٤ / (٣٦٥).

(٨) تاريخ ابن معين، (رواية الدوري)، ٨٢/٤ (٣٢٣٧).

(٩) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٣٥٢/٢ (٢٥٥٦)، قال الإمام أحمد: هو بصري من أهل البصرة،

البصرة، ويقال له المكي لأنه كان يسكن مكة. ينظر: سؤالات أبي داود للإمام، ١٧٢ / (٢٨).

(١٠) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ٢٥ / (٢٠).

وقال النسائي: "متروك الحديث"^(١)، والحديث بهذا اللفظ من هذا الطريق من مناكير إسماعيل بن مسلم، والله اعلم.

يستفاد مما تقدم حرص الأئمة ومنهم أبو داود على تحديد صاحب اللفظ، ونقل الحديث كما تحملوه.

(١) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١٦ / (٣٦).

قال الترمذي: وفي الباب عن علي، وزيد بن أرقم، وجابر، وابن مسعود رضي الله عنه، وحديث أنس رضي الله عنه أصح شيء في الباب واحسن. ينظر: سنن الترمذي، ١ / ٥٦.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا سليمان بن داود، حدثنا حماد، حدثنا أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: بينما رسول الله ﷺ يخطب يوماً إذ رأى نخامة في قبة المسجد فتغيظ على الناس، ثم حكها، قال: وأحسبه قال: فدعا بزعفران فلطخه به، وقال: "إن الله قبل وجه أحدكم إذا صلى، فلا يبزق بين يديه"^(١).

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في كراهية البزاق في المسجد، ١٢٩/١ (٤٧٩)، مشيخة ابن طهمان، ١٧٢/ (١٢٤)، عوالي الليث بن سعد لقاسم بن قطلوبغا، ٨١/ (٢٧)، موطأ مالك (رواية يحيى الليثي)، ٢٧٠/١ (٥٢٢)، مسند أبي داود الطيالسي، ٣٧٦/٣ (١٩٥٣)، مصنف عبد الرزاق، ١٣٩/٢ (١٧٤٣) (١٧٤٤)، جزء أبي الجهم، ٣٩/ (٤٢)، مصنف ابن أبي شيبة، ٩٩/٥ - ١٠٠ (٧٦٦٢) (٧٦٦٣)، مسند احمد، مسند عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، ١٠٢/٨ (٤٥٠٩)، وفي: ٣١٢/٨ (٤٦٨٤)، وفي: ٤٥٣/٨ (٤٨٤١)، وفي: ١٤٨/٩ (٥١٥٢)، وفي: ٣٠١/٩ (٥٤٠٨)، مسند الدارمي، ٧٧/٢ (١٤٣٧)، صحيح البخاري، كتاب الاذان، باب هل يلتقت لأمر ينزل به أو يرى شيئاً أو بصاقاً في القبلة، ٥١/١ (٧٥٣)، وفي كتاب العمل في الصلاة، باب ما يجوز من البصاق والنفخ في الصلاة، ٦٥/٢ (١٢١٣)، وفي كتاب الادب، باب ما يجوز من الغضب والشدة لأمر الله، ٢٧/٨ (٦١١١)، صحيح مسلم، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب النهي عن البصاق في المسجد في الصلاة وغيرها، ٣٨٨/١ (٥٤٧)، تاريخ المدينة، ابن شبة، ٢١/١، سنن ابن ماجه، كتاب المساجد والجماعات، باب كراهية النخامة في المسجد، ٤٨٩/١ (٧٦٣)، مسند البزار، ١٣٥/١٢ (٥٧٠٧) (٥٧٠٨)، وفي: ٢١٢/١٢ (٥٩٠٥)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب السهو، باب نظر المصلي إلى شيء رآه في القبلة، ٢٨٦/١ (٥٣٣)، مستخرج الطوسي، ١٦٣/٣، صحيح ابن خزيمة، ٦٢/٢ (٩٢٣)، مستخرج أبي عوانة، ٢٢/٤ - ٢٣ (١٢٤٤) (١٢٤٧)، فوائد أبي بكر النصيبي، ٢٤/ (٢٣)، المخلصيات، أبي طاهر المخلص، ١٥٤/٢ (١٢٦٣)، وفي: ٣٦٨/٣ (٢٧٣٤)، مستخرج أبي نعيم الاصبهاني، ١٥١/٢ (١٢٠٤)، الاسماء والصفات، البيهقي، ٣٩٧/٢ (٩٧٢)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب ما جاء في حك النخامة عن القبلة، ٤٠٤/٤ (٣٦٤٨)، وفي باب تنظيف المساجد وتطبييها بالخلوق وغيرها، ١٦١٥ / (٤٣٦٦).

قال أبو داود: رواه إسماعيل، وعبد الوارث، عن أيوب، عن نافع، ومالك، وعبيد الله، وموسى بن عقبة، عن نافع، نحو حماد، إلا أنهم لم يذكروا زيادة لفظ (الزعفران)، ورواه معمر، عن أيوب، وأثبت الزعفران فيه، وذكر يحيى بن سليم، عن عبيد الله، عن نافع الخلق^(١).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق حماد بن زيد، عن أيوب السخثياني، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، ثم ذكر أن هناك من تابع حماد في الرواية عن أيوب، وهم: إسماعيل بن عليّة، وعبد الوارث بن سعيد، ومعمر بن راشد، وذكر أن معمرًا وافق حماد في ذكر الزعفران، دون إسماعيل، وعبد الوارث لم يذكره، وذكر أن مالك وعبيد الله بن عمر العمري، وموسى بن عقبة تابعوا أيوب في الرواية عن نافع، لكن دون ذكر الزعفران، وذكر أن يحيى بن سليم ذكر الخلق^(٢) من طريق عبيد الله، عن نافع به.

وعند تتبع طرق الحديث، والنظر فيها نجد أن الحديث جاء من طريق نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، رواه عنه عدد من الرواة، منهم: أيوب السخثياني، وبالنظر في لفظ الحديث من طريقه نجد أن لفظ الزعفران لم يثبت من طريقه، وليس كل من رواه عن أيوب السخثياني أثبته.

^(١) سنن أبي داود، ١/١٢٩.

^(٢) الخلق: طيب معروف من الزعفران وغيره. ينظر: غريب الحديث، إبراهيم الحربي، ١/٢٤.

الحديث رواه عن أيوب السختياني حماد بن زيد، رواه عن حماد سليمان بن داود، كما عند المصنف وأثبت فيه الزعفران، ورواه عن حماد سليمان بن حرب عند الدارمي^(١)، وأثبت فيه الزعفران، ومن طريق سليمان بن حرب أخرج الحديث البخاري^(٢) من غير ذكر الزعفران، وكذا جاء عن أبي نعيم الاصبهاني^(٣) من غير ذكر للزعفران، ورواه البيهقي من طريق سليمان بن حرب^(٤)، وأثبت فيه الزعفران. وسليمان بن داود أبو الربيع الزهراني وثقه ابن معين، وذكر ابن المديني أنه من أوثق من يُكتب عنه من أصحاب حماد، ووثقه أبو حاتم^(٥). وسليمان بن حرب ثقة، قال فيه أبو داود: كان يحدث بالحديث، ثم يحدث به كأنه ليس بذلك، وقال أبو بكر الحافظ: سليمان كان يروي الحديث على المعنى فتتغير بعض الالفاظ في روايته^(٦).

(١) مسند الدارمي، ٨٧٧/٢ (١٤٣٧).

(٢) صحيح البخاري، ٦٥/٢ (١٢١٣).

(٣) مستخرج أبي نعيم الاصبهاني، ١٥١/٢ (١٢٠٤).

(٤) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٠٤/٤ (٣٦٤٨).

(٥) ينظرك الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١١٣/٤ (٤٩٣).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٩١/١١ (٢٥٠٢).

ورواه عن أيوب بإثبات الزعفران معمر بن راشد^(١)، ورواه عبد الوارث بن سعيد عن أيوب^(٢)، وإسماعيل بن عليّة عن أيوب^(٣) من غير ذكر الزعفران. يتبين بهذا أن لفظ (الزعفران) لم ينفرد بروايته راوٍ واحد فقط، وأختلف النقل عن سليمان بن حرب فيها، ورواية البخاري عن حماد بن زيد أخرجها من غير ذكر الزعفران، وهذه الزيادة ذكر الذهبي أنها زيادة ثابتة^(٤)، وما قاله الإمام الذهبي لا اعتراض عليه، ولكن لو قال قائل أن زيادة لفظ (الزعفران) ثابتة، وهي زيادة ثقة، وليس فيها ما ينافي ما رواه غيره من الثقات، لجاز له ذلك، وقال أيضا ان الرواية بغير ذكر لفظ (الزعفران) أثبت محتجا بأن البخاري هكذا أخرجها، وأن سائر الرواة خلا أيوب على اختلاف في ذلك أيضا، هكذا رووها لجاز له ذلك، وهذا ما تطمئن إليه النفس، والله اعلم.

هذا وقد روى الحديث عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ عدد من الرواة، من غير ذكر (الزعفران)، وفيهم أئمة كبار، منهم:

١. مالك بن أنس الإمام^(٥).

(١) مصنف عبد الرزاق، ١٣٩/٢ (١٧٤٤)، وذكر ذلك أبو داود في السنن، ١٢٩/١.

(٢) السنن الكبرى، البيهقي، ١٦١/٥ (٤٣٦٦)، وذكر ذلك أبو داود في سننه، ١٢٩/١.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، ١٠/٥ (٧٦٦٣)، مسند احمد، ١٠٢/٨ (٤٥٠٩)، صحيح مسلم،

٣٨٨/١ (٥٤٧)، صحيح ابن خزيمة، ٦٢/٢ (٩٢٣)، مستخرج أبي نعيم الاصبهاني، ١٥١/٢

(١٢٠٤).

(٤) ينظر: المهذب في اختصار السنن، الذهبي، ٧٣٣/٢.

(٥) موطأ مالك (رواية يحيى الليثي)، ٢٧٠/١ (٥٢٢)، صحيح مسلم، ٣٨٨/١ (٥٤٧)، السنن

الكبرى، البيهقي، ٤٠٤/٤ (٣٦٤٦).

٢. الليث بن سعد^(١).

٣. عبيد الله بن عمر العمري^(٢).

٤. موسى بن عقبة^(٣).

وما ذكره الإمام أبو داود من أن يحيى بن سليم قد روى الحديث عن عبيد الله بن عمر العمري، عن نافع وفيه ذكر (الخلق)، فلم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث من هذا الطريق^(٤). ويحيى بن سليم لم يحمّد الإمام احمد^(٥)، وضعفه النسائي^(٦)، وحدث به عدد من الثقات عن عبيد الله بن عمر العمري، من غير ذكر (الخلق)، ومنهم: عبد الله بن نمير عند مسلم^(٧)، وقد وثقه غير واحد من أهل العلم^(٨)، ومحمد بن عبيد الطنافسي عند أبي عوانة، ومحمد الطنافسي وثقه ابن معين.

(١) عوالي الليث بن سعد لقاسم بن قطلوبغا، ٨١/ (٢٧)، جزء أبي الجهم، ٣٩/ (٤٢)، مسند احمد، ٣٠١/٩ (٥٤٠٨)، صحيح البخاري، ١٥١/١ (٧٥٣)، صحيح مسلم، ٣٨٨/١ (٥٤٧)، سنن ابن ماجه، ٤٨٩/١ (٧٦٣)، السنن الكبرى، النسائي، ٢٨٦/١ (٥٣٣).

(٢) مشيخة ابن طهمان، ١٧٢/ (١٢٤)، مصنف ابن أبي شيبة، ٩٩/٥ (٧٦٦٢)، مسند احمد، ٤٥٣/٨ (٤٨٤١)، وفي: ١٤٨/٩ (٥١٥٢)، صحيح مسلم، ٣٨٨/١ (٥٤٧)، مستخرج أبي عوانة، ٤/ ٢٢-٢٣ (١٢٤٤) (١٢٤٧).

(٣) صحيح البخاري (تعليقا)، ١٥٣/١ (٧٥٣)، صحيح مسلم، ٣٨٨/١ (٥٤٧)، مستخرج أبي نعيم الاصبهاني، ١٥١/٢ (١٢٠٤)، الاسماء والصفات، البيهقي، ٣٩٧/٢ (٩٧٢).

(٤) استخدام الخلق لإزالة أثر النخامة جاء من حديث جابر رضي الله عنه، كما عند مسلم في صحيحه، ٣٢٠٣/٤ (٣٠٠٨).

(٥) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٤٨٠/٢ (٣١٥٠).

(٦) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١٠٨/ (٦٣٣).

(٧) صحيح مسلم، ٣٨٨/١ (٥٤٧).

(٨) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٢٨/١٦ (٣٦١٨).

وقال فيه احمد: صدوق، وقال فيه أبو حاتم: ليس به بأس، صدوق^(١)، وغيرهم، وبهذا يمكن القول أن زيادة لفظ (الخلق) في الحديث من طريق عبيد الله بن عمر العمري غير محفوظة، والله اعلم.

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا وهيب، عن خالد، عن أبي الضحى، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل"^(٢).

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١١/٨ (٤٠).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب في المجنون يسرق أو يصيب حدًا، ١٤٠/٤ - ١٤١ (٤٤٠١) (٤٤٠٢) (٤٤٠٣)، مسند أبي داود الطيالسي، ٨٩/١ (٩١)، مسند احمد، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ٢٥٤/٢ (٩٤٠)، وفي: ٢٦٦/٢ (٩٥٦)، وفي: ٣٧٣/٢ (١١٨٣)، وفي: ٤٤٣/٢ - ٤٤٤ (١٣٢٨)، فضائل الصحابة، احمد بن حنبل، ٧٠٧/٢ (١٢٠٩)، وفي: ٧١٩/٢ (١٢٣٢)، سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب طلاق المعتوه والصغير والنائم، ١٩٩/٣ (٢٠٤٢)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الحدود، باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد، ٩٣/٣ (١٤٢٣)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الرجم، باب المجنونة تصيب الحد، ٤٨٧/٦ - ٤٨٨ (٧٣٠٣) (٧٣٠٤) (٧٣٠٦) (٧٣٠٧)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٤٤٠/١ (٥٨٧)، صحيح ابن خزيمة، كتاب الصلاة، باب ذكر الخبر الدال على أن أمر الصبيان بالصلاة قبل البلوغ على غير الإيجاب، ١٠٢/٢ (١٠٠٣)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٧٤/٢ (٣٢٧٤)، صحيح ابن حبان، ٤٤٧/٤ (٣٧٤٩)، سنن الدارقطني، كتاب الحدود والديات وغيره، ١٦٣/٤ (٣٢٦٧)، مستدرك الحاكم، كتاب الطهارة، ٣٨٩/١ (٩٤٩)، وفي: ٤٣٠/٤ (٨١٧٠)، أمالي ابن بشران (الجزء الاول)، ٤١١/ (٩٥٦)، (الجزء الثاني)، ١٢٩/ (١١٩٩)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب من تجب عليه الصلاة، ٥٨٤/٥ (٥١٥٤)، وفي: كتاب الصوم، باب الصبي لا يلزمه فرض الصوم حتى يبلغ ولا المجنون حتى يفيق، ٣١/٩ (٨٣٨٠)، وفي: كتاب الحج، باب إثبات فرض الحج على من استطاع اليه سبيلا وكان حرا بالغا عاقلا مسلما، ١٩٧/٩ (٨٦٨٦)، وفي: كتاب السرقة، باب المجنون يصيب حدًا، ٣١٩/١٧ - ٣٢٠ (١٧٢٩٦) (١٧٢٩٧).

قال أبو داود: "رواه ابن جريج، عن القاسم بن يزيد، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم زاد فيه: (والخرف)"^(١).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق أبي الضحى، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم ذكر أن ابن جريج رواه عن القاسم بن يزيد، عن علي رضي الله عنه مرفوعاً، وزاد فيه لفظ (الخرف).

وعند تتبع طرق الحديث من طريق علي بن أبي طالب رضي الله عنه، نجد أن الحديث جاء من عدة طرق، هي:

١. خالد الحذاء، عن أبي الضحى مسلم بن صبيح، عن علي رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٢)، وهذا الطريق معل بالأرسال، إذ قال أبو زرعة أن رواية مسلم بن صبيح، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرسله^(٣).

٢. ابن جريج، عن القاسم بن يزيد، عن علي رضي الله عنه^(٤)، وهذا طريق معل بعلتين، هما: أن القاسم بن يزيد لم يدرك علي رضي الله عنه، كما قال المزي^(٥)، وقال الذهبي أن روايته عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، مرسله^(٦)، والعلة الأخرى جهالة القاسم بن يزيد، إذ رماه ابن حجر بالجهالة^(٧).

(١) سنن أبي داود، ١٤١/٤.

(٢) سنن أبي داود، ١٤١/٤ (٤٤٠٣)، السنن الكبرى، البيهقي، ٥٨٤/٥ (٥١٥٤).

(٣) ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم، ٢١٨ / (٨٢١).

(٤) سنن ابن ماجه، ١٩٩/٣ (٢٠٤٢)، من غير ذكر لفظ (الخرف) التي ذكرها أبو داود في كتابه السنن من هذا الطريق الذي ذكره معلقاً، ١٤١/٤.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٦٥/٢٣ (٤٨٣٦).

(٦) ينظر: الكاشف، الذهبي، ١٣٢/٢ (٤٥٤٠).

(٧) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٥٢ / (٥٥٠٦).

٣. الحسن البصري، عن علي بن أبي طالب عليه السلام مرفوعاً^(١)، وهذا الطريق علته الانقطاع، إذ أن الحسن البصري لم يسمع من علي عليه السلام، كما قال علي بن المديني، وأبو زرعة الرازي^(٢)، وقد ذكر الترمذي أن الحسن أدرك علياً، لكن لا يُعرف له سماع من علي عليه السلام^(٣).

٤. عطاء بن السائب، عن أبي ظبيان الجنبلي، حصين بن جندب، عن علي عليه السلام مرفوعاً، وجاء فيه بقصة امرأة زنت على عهد عمر بن الخطاب عليه السلام، فأُتي بها، فأمر بها لترجم، فأخبره علي عليه السلام، بأنها مريضة بالجنون، وذكر الحديث^(٤).

(١) مسند احمد، ٢٥٤/٢ (٩٤٠)، في ٢٦٦/٢ (٩٥٦)، وفي: ٣٧٣/٢ (١١٨٣)، فضائل الصحابة، احمد بن حنبل، ٧١٩/٢ (١٢٣٢)، سنن الترمذي، الترمذي، ٩٣/٣ (١٤٢٣)، السنن الكبرى، النسائي، ٤٨٨/٦ (٧٣٠٦) (٧٣٠٧)، مستدرک الحاكم، ٤٣٠/٤ (٨١٧٠).

(٢) ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم، ٣٣ / (٩٢) (٩٣).

(٣) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٩٣/٣.

(٤) مسند أبي داود الطيالسي، ٨٩/١ (٩١)، مسند احمد، ٤٤٣/٢ - ٤٤٤ (١٣٢٨)، فضائل الصحابة، احمد بن حنبل، ٧٠٧/٢ (١٢٠٧)، سنن أبي داود، ١٤١/٤ (٤٤٠٢)، السنن الكبرى، النسائي، ٤٨٧/٦ (٧٣٠٤)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٤٤٠/١ (٥٨٧)، أمالي ابن بشران (الجزء الاول) ٤١١ / (٩٥٦)، (الجزء الثاني)، ١٢٩ / (١١٩٩)، السنن الكبرى، البيهقي، ٣١٩/١٧ (١٧٣٩٥)، وكل من رواه من طريق أبي ظبيان الجنبلي ذكر قصة المرأة التي زنت على عهد عمر عليه السلام، وأمر بها لترجم، فجاء علي عليه السلام، فأخبره الحديث فخلى سبيلها، إلا أبو داود الطيالسي فإنه لم يذكر القصة.

وحصين بن جندب مختلف في سماعه من علي رضي الله عنه، فأثبتته البخاري^(١)، والدارقطني^(٢)، والمزي^(٣)، ونفاه أبو حاتم^(٤)، والذهبي^(٥)، وإذا سلمنا بأن روايته عن علي رضي الله عنه متصلة، يبقى هنا إشكال هو أن الرواية تشير الى أنه أدرك عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فهو يذكر قصة المرأة التي زنت في عهده، وسماعه من علي رضي الله عنه في زمن عمر رضي الله عنه أمر استبعده بعض أهل العلم، حيث قال تقي الدين السبكي: من المستبعد أن يكون أبو ظبيان قد أدرك عمر^(٦)، وهذا القول قد يكون الأقرب للصواب، إذ نقل الترمذي عن البخاري قوله أن أبا ظبيان لم يدرك سلمان الفارسي^(٧)، ورجح ابن عبد البر^(٨)، وابن الأثير^(٩)، أن وفاة سلمان الفارسي رضي الله عنه كانت سنة خمس أو ست وثلاثين، في خلافة عثمان رضي الله عنه.

٥. جريز بن حازم، عن الاعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس رضي الله عنه، عن علي رضي الله عنه، مع ذكر قصة المرأة التي زنت على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه^(١٠).

(١) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣/٣ (٦).

(٢) ينظر: المؤلف والمختلف، الدارقطني، ٩٣٠/٢.

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥١٥/٦ (١٣٥٥).

(٤) ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم، ٥٠ / (١٧٤).

(٥) ينظر: المهذب في اختصار السنن، الذهبي، ١٧٠٤/٤ (٧٣٩١).

(٦) ينظر: إبراز الحكم عن حديث رفع القلم، تقي الدين السبكي، ص: ٣٠.

(٧) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٧٢٣/٥.

(٨) ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، ٦٣٨/٢ (١٠١٤).

(٩) ينظر: أسد الغابة، ابن الأثير، ٣٦٩/٢ (٢١٤٩)، وقد ذكروا قولاً مفاده أنه توفي في أواخر

خلافة عمرE، لكن رجحوا أنه توفي في خلافة عثمان.

(١٠) سنن أبي داود، ١٤٠/٤ (٤٤٠١)، السنن الكبرى، النسائي، ٤٨٧/٦ (٧٣٠٣)، صحيح ابن

خزيمة، ١٠٢/٢ (١٠٠٣)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٧٤/٢ (٣٢٧٤)، دون ذكر القصة،

صحيح ابن حبان، ٤٤٧/٤ (٣٧٤٩)، سنن الدارقطني، ١٦٣/٤ (٣٢٦٧)، مستدرک الحاكم،

٣٨٩/١ (٩٤٩)، السنن الكبرى، البيهقي، ٣١/٩ (٨٣٨٠).

وهذا طريق ظاهره الاتصال مرفوعا، لكن معارض بالوقف، إذ رواه وكيع، عن الأعمش به موقوفا^(١)، ورواه عثمان بن أبي شيبة، عن جرير عن الأعمش موقوف^(٢)، وجرير بن حازم وإن كان وثقه ابن معين^(٣)، وقال فيه احمد: ليس به بأس، وفي حديثه شيء^(٤)، وقال أبو حاتم: "صدوق"^(٥)، إلا أن وكيع إمام، ولا شك أنه أعلى رتبة من جرير، يضاف إلى هذا أن الحديث جاء عن أبي حصين عثمان بن عاصم، عن أبي ظبيان، عن علي^{عليه السلام} موقوفا^(٦)، قال النسائي عقب إخرجه لهذا للحديث من هذا الطريق: أبو حصين أثبت من عطاء بن السائب، وما حدث به جرير بمصر فليس بذلك، والموقوف أولى بالصواب^(٧)، وأبي حصين وثقه عبد الرحمن بن مهدي، وابن معين، واحمد بن حنبل، وأبو حاتم الرازي^(٨)، ورواه محمد بن عبيد الطنافسي، عن الأعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن علي^{عليه السلام} موقوفا^(٩)، وقد ذكر ابن الملقن أن سائر أصحاب الأعمش رووه موقوف إلا جرير رفعه^(١٠).

(١) سنن أبي داود، ٤ / ١٤٠ (٤٤٠٠).

(٢) المصدر نفسه، (٤٣٩٩)، وقد رواه عثمان بن أبي شيبة عن جرير مرفوعا، كما عند أبي داود (٤٤٠٢).

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤/١٤٤ (٣٦٠٩).

(٤) ينظر: العلل (رواية المروزي وغيره)، ٥٦ / (٧٥).

(٥) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢ / ٥٠٥ (٢٠٧٩).

(٦) مصنف ابن أبي شيبة، ١٠ / ٤٩٩ (٢٠٣٨٥)، السنن الكبرى، النسائي، ٦ / ٤٨٨ (٧٣٠٥).

(٧) ينظر: السنن الكبرى، النسائي، ٦ / ٤٨٨.

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦ / ١٦٠ - ١٦١ (٨٣).

(٩) مسند الشاشي، ٣ / ٤١٧.

(١٠) ينظر: البدر المنير، ابن الملقن، ٣ / ٢٣٣.

وقد ذكر البيهقي أن الحديث رواه عطاء بن السائب، عن أبي ظبيان مرسلًا، وذكر القصة التي حدثت في عهد عمر رضي الله عنه، ومجيء علي رضي الله عنه وذكره للحديث عن النبي ﷺ ^(١).

قال الترمذي: الموقوف من حديث الاعمش، عن أبي ظبيان، عن ابن عباس، عن عمر وعلي رضي الله عنهما أصح من حديث عطاء بن السائب، عن حصين بن جندب ^(٢)، وقال النسائي: "الموقوف أصح" ^(٣)، وقد ذكر الدارقطني طرق الحديث، والاختلاف فيها، ورجح الموقوف ^(٤)، ويضاف لما ذكر أن الإمام البخاري ذكر هذا الحديث في صحيحه معلقًا موقوفًا على علي رضي الله عنه ^(٥)، وقد ذكر ابن حجر طرق الحديث، والاختلاف فيه، وبعد أن ذكر ترجيح النسائي للموقوف، قال: له حكم الرفع ^(٦).

مما مضى ذكره أن الطريق الذي أخرج منه الإمام أبو داود الحديث فيها انقطاع، وما ذكر من متابعات في الرواية عن علي رضي الله عنه، والمتابعات التي لم يذكرها فيها انقطاع، وفي بعضها كلام في الانقطاع من عدمه، وفي أحدها جهالة راوٍ، واللفظة التي ذكرها أبو داود (الخرف) الذي يبدو أنها غير محفوظة، لعدم ثبوت الاسناد الذي جاءت من طريقه، ولم يشر الإمام أبو داود إلى الانقطاع الذي سبقت الإشارة إليه، ولم

(١) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي، ١٧ / ٣١٩ (١٧٢٩٦)، وهذا يعني أن البيهقي يرى أن رواية أبي ظبيان عن علي مرسلًا، أو أنه لم يدرك عمر، والله اعلم.

(٢) ينظر: العلل الكبير، الترمذي، ٢٢٥ / (٤٠٧).

(٣) السنن الكبرى، النسائي، ٦ / ٤٨٨.

(٤) ينظر: العلل، الدارقطني، ٢ / ٧٣ (٢٩١).

(٥) صحيح البخاري، كتاب الطلاق، باب الطلاق في الإغلاق، ٧ / ٤٥.

(٦) ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ١٢ / ١٢١.

والحديث له شاهد من حديث أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، وغيرها، حديث أم المؤمنين في: مسند الدارمي، ٣ / ١٤٧٧ (٢٣٤٢)، سنن ابن ماجه، ٣ / ١٩٨ (٢٠٤١)، سنن أبي داود، ٤ / ١٣٩ (٤٣٩٨).

أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث بزيادة لفظ (الخرف) من طريق ثابتة، والله اعلم.

ولعل ما يستفاد من تعقيب أبو داود أنه أراد تقوية الحديث بذكر المتابعة من جهة، و الإشارة الى ضعف لفظة (الخرف) من جهة أخرى، والله اعلم.

المطلب الثاني:

ذكر المتابعة من دون الإشارة إلى اختلاف الفاظ الحديث، أو ذكر زيادة لفظ

وما شابه ذلك:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا مسدد بن مسرهد، حدثنا إسماعيل، حدثنا

حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه، "أن رسول الله ﷺ طاف ذات يوم على نسائه في غسل واحد"^(١).

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الجنب يعود، ٥٦/١ (٢١٨)، مصنف عبد الرزاق، ٢٧٥/١ (١٠٦١)، الصلاة، أبي نعيم الفضل بن دكين، ٨٥/١ (٤٤)، مصنف ابن أبي شيبة، ٣١٣/٢ (١٥٧٥)، مسند احمد، مسند أنس بن مالك رضي الله عنه، ٨٥/٢٠ (١٢٦٤٠)، وفي: ١٢٧/٢٠ (١٢٧٠١)، وفي: ٢٦٣/٢٠ (١٢٩٢٦)، وفي: ٦٥/٢١ (١٣٣٥٥)، مسند الدارمي، ٥٨٥/١ - ٥٨٦ (٧٨٠) (٧٨١)، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، ٦٥/١ (٢٨٤)، وفي: كتاب النكاح، باب كثرة النساء، ٣/٧ (٥٠٦٨)، وباب من طاف على نسائه في غسل واحد، ٣٤/٧ (٥٢١٥)، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب جواز نوم الجنب واستحباب الوضوء له وغسل الفرج إذا اراد أن يأكل أو يشرب أو ينام أون يجامع، ٢٤٩/١ (٣٠٩)، سنن ابن ماجه، ابواب الطهارة، باب ما جاء فيمن يغتسل من جميع نسائه غسلًا واحدًا، ٣٧٢/١ (٥٨٨) (٥٨٩)، سنن الترمذي، الترمذي، ابواب الطهارة، باب ما جاء في الرجل يطوف على نسائه بغسل واحد، ٨٣/١ (١٤٠)، العلل الكبير، الترمذي، ٦٠/١ (٧٨)، مسند البزار، ٣٩٦/١٣ - ٣٩٧ (٧٠٩٢) (٧٠٩٣)، وفي: ١٦/١٤ (٧٤٠٥) (٧٤٠٦)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الطهارة، باب اتيان النساء قبل إحداث الغسل، ١٧٣/١ (٢٥٦)، وفي: كتاب النكاح، ذكر امر رسول الله ﷺ في النكاح وأزواجه، ١٤٥/٥ (٥٢٨٦)، وفي كتاب عشرة النساء، باب طواف الرجل على نسائه في ليلة واحدة، ٢٠٧/٨ (٨٩٨٧) (٨٩٨٨)، المجتبى، النسائي، كتاب الطهارة، باب اتيان النساء قبل إحداث الغسل، ١٤٣/١ (٢٦٣) (٢٦٤)، وفي كتاب النكاح، ذكر امر رسول الله ﷺ في النكاح و أزواجه، ٥٣/٦ (٣١٩٨)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٣٢١/٥ (٢٩٤٢)، وفي: ٤٣٤/٥ (٣١٢٩)، وفي: ٤٥٥/٥ (٣١٧٥)، الكنى والاسماء، الدولابي، ٥١٨/٥ (٩٤٢)، جزء ابن فيل، ٣٣/٣ (٣)، حديث السراج تخريج زاهر بن طاهر الشحامي، ٣٥٧/٢ (١٤٧٥)،

قال أبو داود: "وهكذا رواه هشام بن زيد، عن أنس، ومعمر، عن قتادة، عن أنس، وصالح بن أبي الأخضر، عن الزهري، كلهم عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ"^(١).
ذكر الإمام أبو داود عددًا من المتابعات بعد أن روى الحديث من طريق حميد الطويل، عن أنس رضي الله عنه، وأخرجه من طريق المصنف ابن أبي شيبة^(٢)، والنسائي^(٣)، وغيرهم، وذكر أبو داود أن قتادة بن دعامة، وهشام، والزهري روه عن أنس بن مالك رضي الله عنه.

مستخرج أبي عوانة، ٦٤/٣ (٨٦٥)، جزء أبي عروبة الحراني برواية الانطاكي، ٦-٧ (٤) (٦)
(٧)، من حديث خيثمة بن سليمان القرشي، ص: ١٢٨، صحيح ابن حبان، ٣٥٧/٦ (٥٣٨٩)،
المعجم الصغير، الطبراني، ١٣/٢ (٦٩٢)، المعجم الاوسط، الطبراني، ١٥٤/١ (٤٨٣)، وفي:
٢٣/٢ (١١٠٥)، وفي: ١٠٥/٥ (٤٨٠٥)، اخلاق النبي ﷺ، أبي الشيخ الاصبهاني، ٤٥٨/٣،
ذكر الاقران، أبي الشيخ الاصبهاني، ١٠١/١ (٣٦٤)، حديث شعبة، محمد بن المظفر البغدادي، ٦٧/
(٧٣)، الافراد، الدارقطني، ص: ٥٤، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب النكاح، باب ما أبيح للنبي من
النساء اكثر من اربع، ٥١٨/١٣ (١٣٤٨٢)، وفي باب الرجل يطوف على نسائه في غسل واحد
إذا حللنه أو على إمامه، ٣٤٥/١٤ (١٤٢٠٢)، معرفة السنن والآثار، البيهقي، ١٥٥/١٠
(١٤٠٣٤).

(١) سنن أبي داود، ٥٦/١.

(٢) مصنف ابن أبي شيبة، ٣١٣/٢ (١٥٧٥).

(٣) المجتبى، النسائي، ١٤٣/١ (٢٦٣).

وعند النظر في طرق الحديث، نجد أن هناك عدد من الرواة تابعوا حُميد

الطويل في رواية الحديث عن أنس رضي الله عنه، هم:

١. قتادة بن دعامة السدوسي، كما عند احمد^(١)، والبخاري^(٢)، والترمذي^(٣)،
والنسائي^(٤)، وغيرهم.

٢. هشام بن زيد، عند احمد^(٥)، ومسلم^(٦)، والبزار^(٧)، وغيرهم.

٣. ثابت بن اسلم البناني، عند احمد^(٨)، والدارمي^(٩)، والنسائي^(١٠)، وابن خزيمة^(١١)،

وغيرهم.

٤. الزهري، كما عند ابن ماجه^(١٢)، والترمذي^(١٣)، والطبراني^(١٤).

(١) مسند احمد، ٨٥/٢٠ (١٢٦٤٠)، وفي: ١٢٧/٢٠ (١٢٧٠١).

(٢) صحيح البخاري، ٦٥/١ (٢٨٤)، وفي: ٣/٧ (٥٠٦٨)، وفي ٣٤/٧ (٥٢١٥).

(٣) سنن الترمذي، الترمذي، ١٨٣/١ (١٤٠).

(٤) السنن الكبرى، النسائي، ٧٣/١ (٢٥٦)، وفي: ٥ / ١٤٥ (٥٢٨٦)، وفي: ٨ / ٢٠٧

(٨٩٨٥)، المجتبى، النسائي، ١٤٣/١ (٢٦٤)، وفي: ٦ / ٥٣ (٣١٩٨).

(٥) مسند احمد، ٦٥/٢١ (١٣٣٥٥).

(٦) صحيح مسلم، ٢٤٩/١ (٣٠٩).

(٧) مسند البزار، ١٦/١٤ (٧٤٠٥) (٧٤٠٦).

(٨) مسند احمد، ٢٦٣/٢ (١٢٩٢٦).

(٩) مسند الدارمي، ٥٨٥/١ - ٥٨٦ (٧٨٠) (٧٨١).

(١٠) السنن الكبرى، النسائي، ٢٠٨/٨ (٨٩٨٨).

(١١) صحيح ابن خزيمة، ١١٥/١ (٢٢٩).

(١٢) سنن ابن ماجه، ٣٧٣/١ (٥٨٩)، رواه عن الزهري صالح بن أبي الاخضر.

(١٣) العلل الكبير، الترمذي، ٦٠ / (٧٨)، رواه عن الزهري صالح بن أبي الاخضر.

(١٤) المعجم الصغير، الطبراني، ١٣/٢ (٦٩٢)، المعجم الاوسط، الطبراني، ١٠٥/٥ (٤٨٠٥)،

رواه عن الزهري معمر.

٥. عبد العزيز بن صهيب، عند ابن المظفر البغدادي^(١).

ذكر الإمام أبو داود أن صالح بن أبي الاخضر روى الحديث عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه، وابن أبي الاخضر ضعفه ابن معين^(٢)، واحمد^(٣)، والبخاري^(٤)، وأبو زرعة وأبو حاتم^(٥)، والنسائي^(٦)، ولهذا فإن الحديث من رواية الزهري، من طريق صالح بن أبي الاخضر لا تصح، وقد ضعف البخاري هذا الطريق^(٧)، وقد جاء الحديث عن معمر عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه عند الطبراني^(٨)، وقال الدارقطني إن ذكر الزهري هنا وهم من راوٍ اسمه مصعب بن المقدم، وهو الذي روى الحديث عن الثوري، عن معمر، عن الزهري، عن أنس، وقد ذكر الدارقطني عدة طرق للحديث، منها: ابن عيينه، والثوري، عن معمر، عن قتادة بن دعامة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وقال هو الصحيح^(٩).

(١) حديث شعبة، محمد بن المظفر البغدادي، ٦٧ / (٧٣).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٦٢ / ٣ (٢٤٢).

(٣) ينظر: العلل (رواية المروزي وغيره)، ٦٨ / (١٢٣).

(٤) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ٥٨ / (١٥٤).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٩٥ / ٤ (١٧٢٧).

(٦) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٥٧ / (٣٠٢).

(٧) ينظر: العلل الكبير، الترمذي، ص: ٦٠.

(٨) المعجم الصغير، الطبراني، ١٣ / ٢ (٦٩٢)، المعجم الاوسط، الطبراني، ١٠٥ / ٥ (٤٨٠٥).

(٩) ينظر: العلل، الدارقطني، ١٤٢ / ١٢ (٢٥٤٠).

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن عبد الله بن يزيد، وأبي النضر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة، زوج النبي (ﷺ)، "أن النبي (ﷺ) كان يصلي جالسا، فيقرأ وهو جالس، وإذا بقي من قراءته قدر ما يكون ثلاثين أو أربعين آية، قام فقرأها وهو قائم، ثم ركع، ثم سجد، ثم يفعل في الركعة الثانية مثل ذلك"^(١).

قال أبو داود: "رواه علقمة بن وقاص، عن عائشة، عن النبي (ﷺ) نحوه"^(٢).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها)، عن النبي (ﷺ)، ثم ذكر متابعة علقمة بن وقاص لأبي سلمة في روايته للحديث، عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في صلاة القاعد، ٢٥٠/١ (٩٥٤)، موطأ مالك (رواية يحيى الليثي)، كتاب الصلاة، باب ما جاء في صلاة القاعد في النافلة، ٢٠٠/١ (٣٦٥)، (رواية أبي مصعب الزهري)، ١٣٦/١ (٣٤٤)، السنن المأثورة، الشافعي، ١٢٨/ (٢٨)، مسند احمد، مسند عائشة رضي الله عنها، ٢٨٠/٤٢ - ٢٨١ (٢٥٤٤٩)، صحيح البخاري، كتاب الصلاة، باب إذا صلى قاعدا ثم صح او وجد خفة تم ما بقي، ٤٨/٢ (١١١٩)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب جواز النافلة قائما وقاعدا وفعل بعض الركعة قائما وبعضها قاعدا، ٥٠٥/١ (٧٣١)، سنن الترمذي، الترمذي، ابواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب فيمن يتطوع جالسا، ٤٠٠/١ (٣٧٤)، المجتبى، النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب كيف يفعل إذا افتتح الصلاة قائما، ٢٢٠/٣ (١٦٤٨)، مستخرج أبي عوانة، ٣٥٤/٥ - ٣٥٥ (٢٠٣٢)، مسند الموطأ، الجوهري، ٣٤٨/ (٣٨٤)، مستخرج أبي نعيم الاصبهاني، ٣٢٧/٢ (١٦٥٧)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب من قام فيما اطاق وقعد فيما عجز عنه، ٤٤٧/٤ (٣٧٣٢)، معرفة السنن والآثار، البيهقي، ٣٢/٤ (٥٣٨٨).

^(٢) سنن أبي داود، ٢٥٠/١.

والحديث من طريق علقمة بن وقاص، عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها)، رواه غير واحد من أهل المصنفات الحديثية، حيث رواه إسماعيل بن جعفر بن أبي كصير الانصاري^(١)، واحمد^(٢)، وإسحاق بن راهويه^(٣)، ومسلم^(٤)، وأبو داود^(٥)، والسراج^(٦)، وأبو عوانة^(٧)، وأبو طاهر المخلص^(٨).

وقد جاءت الرواية من طريق علقمة بن وقاص، عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها)، مختصرة بالنسبة لرواية أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها^(٩).

(١) حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، ٢٩ / (٢١٤).

(٢) مسند احمد، ١٣٩/٤٣ (٢٦٠٠٢).

(٣) مسند إسحاق بن راهويه، ٣ / ٩٩٦ (١٧٢٤).

(٤) صحيح مسلم، ٥٠٦/١ (٧٣١).

(٥) سنن أبي داود، ٤٣/٢ (١٣١٥).

(٦) حديث السراج تخريج زاهر بن طاهر الشحامي، ١٣٢/٣ (٢١٨٤).

(٧) مستخرج أبي عوانة، ٣٥٦/٥ (٢٠٣٣).

(٨) المخلصيات، أبي طاهر المخلص، ٣٤٦/١ (٥٧١).

(٩) جاءت الرواية عند مسلم من طريق علقمة بن وقاص، قال: قلت لعائشة: كيف كان يصنع رسول الله ﷺ في الركعتين وهو جالس؟ قالت: كان يقرأ فيهما، فإذا أراد أن يركع قام فركع.

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أبو كامل، حدثنا يزيد يعني ابن زريع، ح وحدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد المعنى، حدثني محمد بن عمرو، حدثنا أبو سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "تستأمر اليتيمة في نفسها، فإن سكتت فهو إنزها، وإن أبت فلا جواز عليها"^(١).

قال أبو داود: "وكذلك رواه أبو خالد سليمان بن حيان، ومعاذ بن معاذ، عن محمد بن عمرو"^(٢).

أخرج الإمام أبو داود الحديث من طريق يزيد بن زريع، وحماد بن سلمة، كلاهما عن محمد بن عمرو بن وقاص، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ثم ذكر أن سليمان بن حيان، ومعاذ بن معاذ رووا الحديث عن محمد بن عمرو به.

^(١) سنن أبي داود، كتاب النكاح، باب في الاستئمار، ٢٣١/٢ (٢٠٩٣)، الجامع، ابن وهب، ١٣٧/ (٢٣٦)، الموطأ، ابن وهب، ٨٢/ (٢٣٥)، مصنف عبد الرزاق، ٦/ ٢٢٧ (١١١٣٩)، مصنف ابن أبي شيبة، ٩/ ١٧٨ (١٦٧٣٦)، مسند احمد، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ٤٩٦/١٢ (٧٥٢٧)، وفي ١٣٣/١٦ - ١٣٤ (١٠١٤٦)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب النكاح، باب ما جاء في إكراه اليتيمة على التزويج، ٢/ ٤٠٢ (١١٠٩)، مسند البزار، ١٤/ ٣٠٥ (٧٩٣٠)، وفي: ١٤/ ٣٢٤ (٧٩٨٤)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب النكاح، باب البكر يزوجه أبوها وهي كارهة، ٥/ ١٧٤ (٥٣٦٠)، المجتبى، النسائي، كتاب النكاح، باب البكر يزوجه أبوها وهي كارهة، ٦/ ٨٧ (٣٧٢٠)، مسند أبي يعلى الموصلي، ١٠/ ٤١٢ (٦٠١٩)، صحيح ابن حبان، ٤/ ٤١٧ (٣٦٩٨)، السنن الصغير، البيهقي، كتاب النكاح، باب تزويج الأب ابنته البكر صغير كانت أو كبيرة، ٣/ ٢٤ (٢٣٩٥)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب النكاح، باب ما جاء في إنكاح اليتيمة، ١٤/ ١٢٧ (١٣٨٠٤)، وفي: باب إذن البكر الصمت وإذن الثيب الكلام، ١٤/ ١٣٢ (١٣٨١٥).

^(٢) سنن أبي داود، ٢٣١/٢.

وعند تتبع طرق الحديث نجد أن من رواه من طريق محمد بن عمرو، عن

أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً عدداً من الرواة، منهم:

١. سفيان الثوري، عند عبد الرزاق^(١)، وأبي يعلى الموصلي^(٢).

٢. يحيى بن سعيد القطان، كما عند أحمد^(٣)، والنسائي^(٤).

٣. يزيد بن زريع، كما عند المصنف، والبيهقي^(٥).

٤. عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عند الترمذي^(٦).

٥. حماد بن سلمة، كما عند المصنف، والبيهقي^(٧).

٦. سليمان بن حيان، أبو خالد الأحمر، ومعاذ بن معاذ^(٨).

والحديث حسنه الترمذي^(٩).

وقد روى أبو داود الحديث من طريق محمد بن العلاء، عن عبد الله بن

إدريس الأودي، عن محمد بن عمرو هذا الحديث بزيادة لفظ (فإن بكت أو سكتت)،

عقب أبو داود قائلًا: وليس لفظ (بكت) محفوظة، وعد هذه الزيادة وهم، وذكر أن منشأ

الوهم هنا قد يكون من ابن إدريس الأودي، أو محمد بن العلاء^(١٠).

(١) مصنف عبد الرزاق، ٢٢٧/٦ (١١١٣٩).

(٢) مسند أبي يعلى الموصلي، ٤١٢/١٠ (٦٠١٩).

(٣) مسند أحمد، ١٣٣/١٦ - ١٣٤ (١٠١٤٦).

(٤) السنن الكبرى، النسائي، ١٧٤/٥ (٥٣٦٠)، المجتبى، النسائي، ٨٧/٦ (٣٢٧٠).

(٥) السنن الكبرى، البيهقي، ١٣٢/١٤ (١٣٨١٥).

(٦) سنن الترمذي، الترمذي، ٤٠٢/٢ (١١٠٩).

(٧) السنن الكبرى، البيهقي، ١٣٢/١٤ (١٣٨١٥).

(٨) ذكر هذا أبو داود في كتابه السنن معلقاً، ٣٣١/٢، ولم اقف فيما بحثت من مصادر على من

اخرج الحديث من هذا الطريق.

(٩) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٤٠٢/٢.

(١٠) سنن أبي داود، ٣٣١/٢ (٢٠٩٤).

مدار حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه عند محمد بن عمرو، وهذا مختلف فيه، وثقه ابن معين^(١)، ونقل ابن أبي حاتم عن ابن معين قوله عندما سُئل عن محمد بن عمرو أنه قال: إن الناس يتقون حديثه، ولما سُئل عن علة ذلك أجاب: أنه كان يحدث مرة عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثم يحدث به أخرى عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه^(٢)، وثقه علي بن المديني، وذكر أن يحيى بن سعيد كان يضعفه^(٣)، وكذا هذا رأي مالك فيما نقله يحيى القطان عنه^(٤)، وقال أبو حاتم: شيخ، صالح، يكتب حديثه^(٥)، ضعفه أبو إسحاق الجوزجاني^(٦)، وثقه النسائي مرة، وقال أخرى: لا بأس به^(٧). وقال ابن عدي: "لا بأس به"^(٨)، وقال الذهبي: "حسن الحديث"^(٩)، وقال ابن حجر: "صدوق له أوهام"^(١٠)، والذي يبدو أنه صدوق، خفيف الضبط بدلالة كلام ابن معين فيه، وقد يكون تحسين الترمذي للحديث لأجل محمد بن عمرو، والله اعلم.

(١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ١/١٠٧.

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٨/٣١ (١٣٨).

(٣) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ٩٤/٩٤.

(٤) ينظر: كتاب العلل الواقع باخر جامع الترمذي، الترمذي، ٦/٢٣٧.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٨/٣١ (١٣٨).

(٦) ينظر: احوال الرجال، أبي إسحاق الجوزجاني، ٢٤٣/٢٤٤.

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٦/٢١٧ (٥٥١٣).

(٨) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٧/٤٥٨ (١٦٩٣).

(٩) ديوان الضعفاء، الذهبي، ٣٦٨/٣٩١٢.

(١٠) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٩٩/٦١٨٨.

وقد جاء الحديث من طريق سفيان بن عيينه، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً، حدث به عن سفيان بن عيينه محمد بن يوسف الفريابي، كما عند البزار^(١)، والطبراني^(٢)، وتمام^(٣).
وحدث به عن ابن عيينه بشر بن مطر عند الدارقطني^(٤)، ورواه عن سفيان زمعة بن صالح عند البزار^(٥)، ومحمد بن يوسف الفريابي ثقة مشهور، وبشر بن مطر، قال عنه أبو حاتم: "صدوق"^(٦)، وثقه الدارقطني^(٧)، وزمعة بن صالح المكي ضعفه ابن معين، واحمد، وأبو حاتم^(٨).

(١) مسند البزار، ١٩٧/١٤ (٧٧٤٦).

(٢) المعجم الاوسط، الطبراني، ٣٠٤/٤ (٤٢٦٨).

(٣) فوائد تمام، ١١٥/١ (٢٦٦).

(٤) العلل، الدارقطني، ١٩٩/٩ (١٧١٨).

(٥) مسند البزار، ٢١٨/١٤ (٧٧٨٢).

(٦) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٦٨/٢ (١٤١٨).

(٧) ينظر: لسان الميزان، ابن حجر، ٣٣/٢ (١١٤).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦٢٤/٣ (٢٨٢٣).

وقد ذكر الترمذي أن في الباب عن أبي موسى، وابن عمر، وأم المؤمنين Φ . ينظر: سنن الترمذي، ٤٠٢ / ٢، حديث أبي موسى في مسند احمد، ٢٧٧ / ٣٢ (١٩٥١٦)، حديث ابن عمر عند البيهقي في السنن الكبرى، ١٢٨ / ١٤ (١٣٨٠٦)، حديث أم المؤمنين عند البخاري في صحيحه، ٢٦ / ٩ (٦٩٧١)، صحيح مسلم، ١٠٣٧ / ٢ (١٤٢٠).

المبحث السادس

فوائد متعلقة بالإسناد

حوى كتاب السنن لأبي داود بين دفتيه فوائد متناثرة متعلقة بالإسناد أو المتن، أشار إليها أبو داود في تعليقاته عقب إيراده لبعض الأحاديث، منها ما يتعلق بزيادة راوٍ في الإسناد، ومنها ما يتعلق باختلاف في أسماء الرواة، ومنها ما يتعلق براويته للحديث عن أكثر من راوٍ، ثم يقول وحديث فلان أتم، وتصريح مدلس بالسماع، وغير ذلك، وفيما يلي نماذج لما ذكر.

المطلب الأول:

فوائد متعلقة بذكره لزيادة راوٍ في الإسناد:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عبد الله بن مسلمة، والنفيلي، عن مالك، ح
وحدثنا الحسن بن علي، حدثنا بشر بن عمر، حدثني مالك، عن سعيد بن أبي
سعيد، قال الحسن: في حديثه عن أبيه، ثم اتفقوا عن أبي هريرة، عن النبي (ﷺ)
قال: "لا يحل لامرأة، تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوماً وليلة".

فذكر معناه (١)(٢).

قال أبو داود: "ولم يذكر القعنبي، والنفيلي، عن أبيه، رواه ابن وهب، وعثمان بن عمر، عن مالك، كما قال القعنبي" (١).

(١) يريد حديثاً أخرجه قبل الحديث المذكور، قال أبو داود: حدثنا قتيبة بن سعيد الثقفي، حدثنا الليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، أن أبا هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يحل لامرأة مسلمة تسافر مسيرة ليلة، إلا ومعها رجل ذو حرمة منها".

(٢) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب في المرأة تحج بغير محرم، ١٤٠/٢ (١٧٢٣) (١٧٢٤)، موطأ مالك (رواية يحيى الليثي)، كتاب الجامع، باب ما جاء في الوحدة في السفر للرجال والنساء، ٥٧٤/٢ (٢٨٠٣)، (رواية أبي مصعب الزهري)، ١٥٨/٢ (٢٠٦١)، موطأ ابن وهب، ٦٤/ (١٥٦)، اختلاف الحديث، الشافعي، ٦٢٤/٨، مسند الشافعي، ٢١٠/٢ (٨٥١)، مسند أبي داود الطيالسي، ٧٨/٤ (٢٤٣٦)، مصنف عبد الرزاق، ٣٧٤/٥ (٩٧٣٠)، مسند الحميدي، ٢١٦/٢ (١٠٣٦)، مسند ابن الجعد، ٤٧٧/ (٢٨٤٨)، مسند احمد، مسند أبي هريرة ﷺ، ١٥٦/١٢ (٧٢٢٢)، وفي: ٣٧٧/١٢ (٧٤١٤)، وفي: ١٨٩/١٤ (٨٤٨٩)، وفي: ٢٦٦/١٥ (٩٤٤٨)، صحيح البخاري، كتاب تقصير الصلاة، باب في كم يقصر الصلاة، ٤٣/٢ (١٠٨٨)، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب سفر المرأة مع محرم الى حج وغيره، ٩٧٧/٢ (١٣٣٩)، سنن ابن ماجه، ابواب المناسك، باب المرأة تحج بغير ولي، ١٤٥/٤ (٢٨٩٩)، سنن الترمذي، الترمذي، ابواب الرضاع عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية أن تسافر المرأة لوحدها، ٤٦١/٢ (١١١٧٠)، مسند البزار، ١٣٤/١٥ (٨٤٤٢)، وفي: ١٤٩/١٥ (٨٤٧٧)، وفي: ١٥٧/١٥ (٨٤٩٤)، صحيح ابن خزيمة، ١٣٤/٤ (٢٥٢٣) (٢٥٢٤) (٢٥٢٥)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ١١٣/٢ (٣٤٩٩) (٣٥٠٣)، آمالي المحاملي (رواية ابن مهدي الفارسي)، ١١٤ / (٢١٢)، صحيح ابن حبان، ٣٦٩/٣ - ٣٧٠ (٢٥٧٦) (٢٥٧٧) (٢٥٧٨)، مسند الموطأ، الجوهري، ٣٤١ / (٣٧٤)، حلية الاولياء، أبي نعيم الاصبهاني، ١٥٧/٩، مستخرج أبي نعيم الاصبهاني، ١٤/٤ (٣١١٧) (٣١١٨)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب حجة من قال لا تقصر الصلاة في أقل من ثلاثة ايام، ١٣٧/٦ - ١٣٩ (٥٤٧٥) (٥٤٧٦) (٥٤٧٧)، وفي كتاب الحج، باب المرأة تنهى عن كل سفر لا يلزمها بغير محرم، ٤٣٨/١٠ - ٤٣٩ (١٠٢٣٢) (١٠٢٣٣) (١٠٢٣٤) (١٠٢٣٥)، معرفة السنن والآثار، البيهقي، ٢٤٧/٤ (٦٠٢٥) (٦٠٢٦) (٦٠٢٧) (٦٠٢٨)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٩١/٩ (٢٧١٩).

أشار الإمام أبو داود الى اختلاف في الاسناد، حيث روى الحديث بعض الرواة فجعلوه من رواية سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً، فيما جعله بعضهم من رواية سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً. حيث روى الحديث عدد من الرواة من طريق سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً، ومنهم:

١. مالك بن أنس، رواه عنه بشر بن عمر، كما عند المصنف، والترمذي^(٢)، وابن خزيمة^(٣)، وغيرهم، وقد تفر بشر بن عمر بروايته عن مالك بهذا الإسناد.
٢. الليث بن سعد، عند احمد^(٤)، ومسلم^(٥)، والمصنف^(٦)، والبخاري^(٧)، وغيرهم.
٣. محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، عند الطيالسي^(٨)، وابن الجعد^(٩)، والبخاري^(١٠)، ومسلم^(١١)، وابن حبان^(١٢)، وغيرهم.
٤. محمد بن عجلان، عند ابن خزيمة^(١٣).

=

(١) سنن أبي داود، ٢ / ١٤.

(٢) سنن الترمذي، الترمذي، ٢ / ٤٦١ (١١٧٠).

(٣) صحيح ابن خزيمة، ٤ / ١٣٤ (٢٥٢٣).

(٤) مسند احمد، ١٤ / ١٨٩ (٨٤٨٩).

(٥) صحيح مسلم، ٢ / ٩٧٧ (١٣٣٩).

(٦) سنن أبي داود، ٢ / ١٤٠ (١٧٢٣).

(٧) مسند البزار، ١٥ / ١٣٤ (٨٤٤٢).

(٨) مسند أبي داود الطيالسي، ٤ / ٧٨ (٢٤٣٦).

(٩) مسند ابن الجعد، ٤٧٧ / (٢٨٤٨).

(١٠) صحيح البخاري، ٢ / ٤٣ (١٠٨٨).

(١١) صحيح مسلم، ٢ / ٩٧٧ (١٣٣٩).

(١٢) صحيح ابن حبان، ٣ / ٣٦٩ (٢٥٧٧).

(١٣) صحيح ابن خزيمة، ٤ / ١٣٥ (٢٥٢٥).

٥. يحيى بن أبي كثير، عند احمد^(١)، والطحاوي^(٢).

وروى الحديث عدد من الرواة، فجعلوه من حديث سعيد بن أبي سعيد

المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ومنهم:

١. مالك بن أنس، حديث به عن مالك عدد من الرواة، منهم عبد الله بن مسلمة

القعنبي، كما عند المصنف، والجوهري^(٣)، والبيهقي^(٤).

وحدث به عن مالك يحيى بن يحيى الليثي، كما في الموطأ^(٥)، ومسلم^(٦).

(١) مسند احمد، ٢٦٦/١٥ (٩٤٤٨٩).

(٢) شرح معاني الآثار، الطحاوي، ١١٣/٢ (٣٤٩٩).

(٣) مسند الموطأ، الجوهري، ٣٤١/٣٧٤.

(٤) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٣٨/١٠ (١٠٢٣٢).

(٥) موطأ مالك (رواية يحيى الليثي)، ٥٧٤/٢ (٢٨٠٣).

(٦) صحيح مسلم، ٩٧٧/٢ (١٣٣٩).

تتبيه: في النسخة المطبوعة التي اعتمدها في البحث، وفي بعض النسخ الاخرى من صحيح مسلم جاء: يحيى عن مالك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة، مرفوعاً، والذي يبدو أن هذا وهم من بعض الرواة لصحيح مسلم، وذلك لعدة أسباب، منها:

١- رواية موطأ مالك، من طريق يحيى الليثي جاءت: عن مالك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة - رضي الله عنه - مرفوعاً.

٢- نقل القاضي عياض عن أبي غسان الجبالي: أن الصحيح إسقاط (أبيه). ينظر: مشارق الانوار، القاضي عياض، ٣٤٨/٢.

٣- ذكر المزي الحديث من غير (عن أبيه) ابتداءً، ثم قال: وفي بعض النسخ (عن أبيه). ينظر: تحفة الاشراف، المزي، ٤٨٥/٩ (١٣٠١٠).

٤- قال النووي: الصحيح عن مسلم في هذا الحديث: سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة، مرفوعاً، من غير ذكر (أبيه). ينظر: شرحه على مسلم، ١٠٨/٩. والله اعلم.

ورواه عن مالك الشافعي، كما في اختلاف الحديث والمسند^(١)، وعند أبي نعيم الاصبهاني^(٢).

ورواه عن مالك عبد الرحمن بن مهدي، عند احمد^(٣)، والبزار^(٤).

ورواه عن مالك عبد الرزاق الصنعاني^(٥)، وغيرهم من الرواة.

خالف هؤلاء وغيرهم من الرواة عن مالك بن أنس برواية الاسناد بهذا

السياق بشر بن عمر، فزاد في الاسناد (عن أبيه)، كما مر بنا ذلك قريبا، وبشر هذا

وثقه ابن سعد^(٦)، وقال فيه أبو حاتم: "صدوق"^(٧)، وثقه الذهبي^(٨)، والذي يبدو أن

المحفوظ عن مالك روايته عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي

ﷺ، والله اعلم.

٢. محمد بن عجلان، عند الحميدي^(٩)، والبزار^(١٠)، والمحاملي^(١١)، وغيرهم.

(١) اختلاف الحديث، الشافعي، ٢٤/٨، مسند الشافعي، ٢/٢١٠ (٨٥١).

(٢) حلية الاولياء، أبي نعيم الاصبهاني، ١٥٧/٩.

(٣) مسند احمد، ١٥٦/١٢ (٧٢٢٢).

(٤) مسند البزار، ١٤٩/١٥ (٨٤٧٧).

(٥) مصنف عبد الرزاق، ٣٧٤/٥ (٩٧٣٠).

(٦) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢١٩/٧ (٣٣٥٧).

(٧) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٦١/٢ (١٣٧٩).

(٨) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٢٦٩/١ (٥٨٨).

(٩) مسند الحميدي، ٢١٦/٢ (١٠٣٦).

(١٠) مسند البزار، ١٥٧/١٥ (٨٤٩٤).

(١١) آمالي المحاملي (رواية ابن مهدي الفارسي)، ١١٤ / (٢١٢).

٣. ابن أبي ذئب، عند ابن ماجه^(١)، رواه عن ابن أبي ذئب شبابة بن سوار، وشبابة وثقه ابن معين، وضعفه احمد وأبو حاتم^(٢)، وقال ابن حجر: "ثقة"^(٣)، والمحفوظ من رواية ابن أبي ذئب ما أخرجه البخاري، ومسلم، عن ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.
٤. سهيل بن أبي صالح، عند ابن حبان^(٤).

مما تقدم ذكره يتبين أن من روى الحديث وقال: عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة ثقة، ومن رواه وقال: عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه ثقة ايضا، وقد جاء عن بعض أهل العلم ما يفضي الى قبول كلا الطريقتين، وعدم تعليل احدهما بالآخر.

قال إمام المحدثين البخاري عقب روايته للحديث من طريق ابن أبي ذئب، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعا، قال: تابعه يحيى بن أبي كثير، وسهيل، ومالك، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه^(٥).
وقال ابن خزيمة بعد أن أورد الخبر من طريق مالك، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه: والخبر عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه صحيح، حدث به ابن أبي ذئب، والليث بن سعد^(٦).

(١) سنن ابن ماجه، ١٤٥/٤ (٢٨٩٩).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٤٧/١٢ - ٣٤٨ (٢٦٨٤).

(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٦٣ / (٢٧٣٣).

(٤) صحيح ابن حبان، ٣٦٩/٣ (٢٥٧٨).

(٥) ينظر: صحيح البخاري، ٤٣/٢.

(٦) ينظر: صحيح ابن خزيمة، ١٣٤/٤.

وقال ابن حبان: هذا الخبر سمعه سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وسمعه من أبي هريرة، فالطريقان محفوظان^(١). وما ذكره الأئمة هو الصواب، والله اعلم.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا الحسن بن علي، حدثنا عثمان بن عمر، حدثنا أسامة بن زيد، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن أزهر رضي الله عنه، قال: "رأيت رسول الله ﷺ غداة الفتح، وأنا غلام شاب، يتخلل الناس يسأل عن منزل خالد بن الوليد رضي الله عنه، فأتي بشارب، فأمرهم فضربوه بما في أيديهم، فمنهم من ضربه بالسوط، ومنهم من ضربه بعصا، ومنهم من ضربه بنعله، وحتى رسول الله ﷺ التراب، فلما كان أبو بكر: أتى بشارب فسألهم عن ضرب النبي ﷺ الذي ضربه، فحزروه أربعين"، ف ضرب أبو بكر أربعين، فلما كان عمر، كتب إليه خالد بن الوليد: إن الناس قد انهمكوا في الشرب، وتحاقروا الحد والعقوبة.

(١) ينظر: صحيح ابن حبان، ٣/٣٦٩.

قال: هم عندك فسلهم، وعنده المهاجرون الأولون، فسألهم، فأجمعوا على أن يضرب ثمانين، قال: وقال علي: إن الرجل إذا شرب افتري فأرى أن يجعله كحد الفرية^(١).

قال أبو داود: "أدخل عقيل بن خالد، بين الزهري، وبين ابن الأزهر، في هذا الحديث، عبد الله بن عبد الرحمن بن الأزهر، عن أبيه"^(٢).

كلام الإمام أبي داود يشير الى زيادة راوٍ في اسناد الحديث، حيث ذكر عقب إخراج الحديث من طريق أسامة بن زيد الليثي، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن أزهر، مرفوعاً، ثم ذكر أن عقيل بن خالد زاد في الاسناد راوياً، حيث رواه عن الزهري، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أبيه، مرفوعاً.

^(١) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب غذا تتابع في شرب الخمر، ١٦٦/٤ (٤٤٨٩)، مسند الشافعي، ٢٦٤/٣ (١٥٦٢)، مغازي الواقدي، ٩٢٢/٣، مصنف عبد الرزاق، ٥١/٦ (١٠٥٨٥)، مسند الحميدي، ١٤٤/٢ (٩٢١)، مسند ابن أبي شيبة، ٢٠٨/٢ (٦٩٣)، مصنف ابن أبي شيبة، ٦٦/٢١ (٣٩٧١٩)، مسند احمد، مسند عبد الرحمن بن أزهر رضي الله عنه، ٣٦٤/٢٧ - ٣٦٦ (١٦٨٠٩) (١٦٨١٠) (١٦٨١١)، وفي: ٤٣١/٣١ (١٩٠٨١) (١٩٠٨٢)، وفي: ٤٣٦/٣١ (١٩٠٨٩) (١٩٠٩٠)، تاريخ المدينة، ابن شبة، ٧٣١/٢، المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٢٨٣/١، التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، ٢٥٣/١ (١٢٤٠)، الأحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، ٤٥٩/١ (٦٣٩)، مسند البزار، ٣٧٧/٨ (٣٤٥٤)، السنن الكبرى، كتاب في الحد، باب في الخمر، ١٣٥/٥ (٥٢٦٢) (٥٢٦٣)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٢٤٠/٦ (٢٤٥٠)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ١٥٦/٣ (٤٩٠٥)، معجم الصحابة، ابن قانع، ١٤٨/٢، صحيح ابن حبان، ٢٧٥/٤ (٣٤٢٧)، حديث أبي بكر بن خالد النصيبي، ٤٧/ (٤٦)، سنن الدارقطني، كتاب الحدود والديات، ١٩٥/٤ (٣٣٢٠)، مستدرک الحاكم، كتاب الحدود، ٤٦/٤ (٨١٣٠)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الاشربة والحد فيها، باب ما جاء في عدد حد الخمر، ٢٩٤/١٧ - ٢٩٥ (١٧٦٠٠) (١٧٦٠١).

^(٢) سنن أبي داود، ١٦٦/٤.

وعند النظر في طرق الحديث، نجد أن مداره على الزهري، وعنه اختلف الرواة، حيث رواه عن الزهري، عن عبد الرحمن بن أزره رضي الله عنه، عن النبي ﷺ (عدد من الرواة، منهم:

١. معمر بن راشد، عند الشافعي^(١)، وعبد الرزاق^(٢)، والحميدي^(٣)، واحمد^(٤)، وغيرهم.

٢. أسامة بن زيد الليثي، كما عند ابن أبي شيبة^(٥)، واحمد^(٦)، والمصنف، ويعقوب الفسوي^(٧)، وغيرهم.

٣. صالح بن كيسان، عند احمد^(٨)، والنسائي^(٩).

(١) مسند الشافعي، ٢٦٤/٣ (١٥٦٢).

(٢) مصنف عبد الرزاق، ٥١/٦ (١٠٥٨٥).

(٣) مسند الحميدي، ١٤٤/٢ (٩٢١).

(٤) مسند احمد، ٣٦٦/٢٧ (١٦٨١١).

(٥) مسند ابن أبي شيبة، ٢٠٨/٢ (٦٩٣)، مصنف ابن أبي شيبة، ٦٦/٢١ (٣٩٧١٩).

(٦) مسند احمد، ٣٦٤/٢٧ - ٣٦٥ (١٦٨٠٩) (١٦٨١٠).

(٧) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٢٨٣/١.

(٨) مسند احمد، ٤٣٢/٣١ (١٩٠٨٢) مختصراً.

(٩) السنن الكبرى، النسائي، ١٣٥/٥ (٥٢٦٣).

تنبه: انفرد ابن أبي شيبة في بعض النسخ المطبوعة بأن محمد بن عمرو بن علقمة، روى الحديث عن أبي سلمة، ومحمد بن إبراهيم، والزهري، عن عبد الرحمن بن ازره مرفوعاً. ينظر: مصنف ابن أبي شيبة، ٤٠٥/١٥ (٣٠٣٠٠)، تحقيق: سعد بن ناصر الشثري. ولم أقف فيما بحثت من مصادر على أخرج الحديث من غير طريق الزهري.

ومحمد بن عمرو مختلف فيه، فقد وثقه ابن معين مرة، وقال اخرى ما زال الناس يتقون حديثه، وثقه النسائي مرة، وقال اخرى: لا بأس به، وثقه ابن حبان، وقال يخطأ، ضعفه يحيى القطان، والجوزجاني، وقال أبو حاتم: شيخ، يكتب حديثه. ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢١٥/٢٦ - ٢١٦ (٥٥١٣).

وانفرد عقيل بن خالد في روايته للحديث عن الزهري، عند عبد الله بن عبد الرحمن، عن أبيه عبد الرحمن بن أزهر رضي الله عنه، كما عند أبي داود^(١)، والنسائي^(٢).
ومعمر ثقة مشهور، وأسامة بن زيد الليثي وثقه ابن معين^(٣)، وقال في موضع آخر: ليس بذاك، صالح^(٤)، وثقه ابن المديني^(٥)، تركه احمد بأخرة^(٦)، ونقل البخاري عن يحيى القطان أنه سكت عنه^(٧)، قال أبو حاتم: لا يحتج بحديثه^(٨)، ضعفه النسائي^(٩)، وقال ابن حجر: "صدوق يهم"^(١٠).
وصالح بن كيسان، وثقه ابن معين^(١١)، واحمد^(١٢)، وقال مرة: "صالح"^(١٣)،
وثقه أبو حاتم^(١٤).

(١) سنن أبي داود، ١٦٦/٤ (٤٤٨٨).

(٢) السنن الكبرى، النسائي، ١٣٦/٥ (٥٢٦٤).

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٥٧/٣ (٦٦٥).

(٤) ينظر: سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ٤٠٢/٤ (٥٤٧).

(٥) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ٩٨/١ (١٠١).

(٦) ينظر: سؤالات أبي داود للإمام احمد، ٢١٧/٢ (١٩١).

(٧) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٧/١ (٢).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٨٥/٢ (١٠٣١).

(٩) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٥٠/٢ (٣١٧).

(١٠) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٩٨/١ (٣١٧).

(١١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ٤٢/٨ (٨).

(١٢) ينظر: سؤالات أبي داود للإمام احمد، ٢٠٤/٢ (١٤٦).

(١٣) العلل (رواية المروزي وغيره) تحقيق: وصي الله عباس، ٢٥١/٢ (٥١٣).

(١٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤١١/٤ (١٨٠٨).

وعقيل بن خالد، نقل احمد عن يحيى القطان أنه كان يضعفه^(١)، وذكر ابن معين أن من أوثق الناس وأثبتهم في الزهري عقيل ومعمر، وسئل أبو حاتم: من أثبت عقيل ام معمر؟ قال: عقيل أثبت كان صاحب كتاب، وكان يكتب عن الزهري، وقال فيه أبو حاتم: لا بأس به، وثقه أبو زرعة الرازي^(٢)، وقال احمد: ليس أحد أروى عن ابن شهاب الزهري من عقيل^(٣).

إذا أراد أحد الموازنة بين الطريقتين فإن الظاهر تقديم طريق معمر على طريق عقيل بن خالد، وإن كلاهما ثقة، وإن قدم بعضهم عقيل بن خالد على معمر في الزهري، لكن لم ينفرد معمر بروايته عن الزهري، بل تابعه ثقة، و آخر متكلم فيه، لكنه قد يكون صالحا في المتابعات.

لكن الحديث من طريق معمر، وأسامة الليثي، وصالح بن كيسان، عن ابن شهاب الزهري، عن عبد الرحمن بن أزهر رضي الله عنه، معل بالانقطاع إذ أن الزهري لم يسمع هذا الحديث من عبد الرحمن بن أزهر، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي و أبا زرعة عن هذا الحديث؟ فقالوا: لم يسمعه الزهري من ابن أزهر، يدخل بينهم رجل، قال ابن أبي حاتم: قلت من الرجل؟ قالوا: عبد الله بن عبد الرحمن بن أزهر، يدخله بينهم عقيل بن خالد^(٤)، وقال احمد: الزهري لم يسمع من عبد الرحمن بن أزهر، إنما كان الزهري يقول كان عبد الرحمن بن أزهر يحدث بكذا^(٥).

(١) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٣٣٣/٢ (٢٤٧٥).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٣/٧ (٢٤٣).

(٣) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ١٧٢/١ (١١٠).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٧٢/٤ (١٣٤٤).

(٥) ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم، ١٩٠ / (٧٠٠).

وقد جاء في بعض طرق الحديث عن الزهري قال: حدثني عبد الرحمن بن أزهري^(١)، قال الإمام احمد: يقول معمر وأسامة الليثي أن الزهري يقول سمعت عبد الرحمن بن أزهري، ولم يصنعا عندي بذلك شيئاً، وما أرى ذلك محفوظ، وقد أدخل بينه وبينه طلحة بن عبد الله^(٢).

والحديث الذي ذكره الإمام احمد رواه أسامة الليثي، عن الزهري، عن طلحة بن عبد الله بن عوف، عن عبد الرحمن بن أزهري^(٣).

وقد رجح النسائي الحديث من طريق عقيل بن خالد، عن الزهري، عن عبدالله بن عبد الرحمن بن أزهري، عن أبيه، وقال: هذا أولى بالصواب^(٤).

ونقل ابن القيسراني عن الدارقطني قوله أن المحفوظ من هذا الحديث هو طريق معمر و أسامة بن زيد الليثي، وصالح بن كيسان، عن الزهري، عن عبد الرحمن بن أزهري^(٥).

والذي يبدو أن الطريق الأشبه بالصواب هو طريق عقيل بن خالد، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أبيه، كما قال النسائي، وطريق معمر، وأسامة الليثي، وصالح بن كيسان علته الانقطاع كما قال الرازيان وغيرهم، والله اعلم.

(١) مسند احمد، ٤٣٦/٣١ (١٩٠٩٠).

(٢) ينظر: المراسيل، ابن أبي حاتم، ١٩٠ / (٧٠٠).

(٣) المخلصيات، أبي طاهر المخلص، ٢٢٤/١ (٢٩٢)، ولم اقف فيما بحثت من مصادر على رواية معمر للحديث من طريق طلحة بن عبد الله.

(٤) ينظر: السنن الكبرى، النسائي، ١٣٦/٥.

(٥) ينظر: أطراف الغرائب والافراد، ابن القيسراني، ٢٠٤/٤ (٤٠٥٩).

المطلب الثاني:

الاختلاف في رواية الإسناد:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن الصباح بن سفيان، أخبرنا سفيان، ح وحدثنا عثمان بن أبي شيبة، وحامد بن يحيى، وابن السرح، قالوا: حدثنا سفيان، عن صفوان بن سليم، عن نافع بن جبير، عن سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه، يبلغ به رضي الله عنه قال: "إذا صلى أحدكم إلى سترة فليدن منها لا يقطع الشيطان عليه صلاته"^(١). قال أبو داود: "رواه واقد بن محمد، عن صفوان، عن محمد بن سهل، عن أبيه، أو عن محمد بن سهل، عن النبي ﷺ"، قال: بعضهم، عن نافع بن جبير، عن سهل بن سعد واختلف في إسناده"^(٢).

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الدنو من السترة، ١٨٥/١ (٦٩٥)، السنن المأثورة، الشافعي، ٢٤٢/ (١٨٤)، مسند الحميدي، ٣٨٣/١ (٤٠٥)، مصنف ابن أبي شيبة، ١١٣/٣ (٢٩٠٢)، مسند احمد، مسند سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه، ٩/٢٦ (١٦٠٩٠) قال شعيب الارنؤوط: اسناده صحيح، تاريخ ابن ابي خيثمة، ٢٦٦/١ (٩٢٩)، الأحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، ١٠٢/٤ (٢٠٧٢)، السنن الكبرى، كتاب المساجد، باب الأمر بالدنو من السترة، ٤٠٧/١ (٨٢٦)، المجتبى، كتاب القبلة، باب الأمر بالدنو من السترة، ٦٢/٢ (٧٤٨)، صحيح ابن خزيمة، ١٠/٢ (٨٠٣)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٢٧/٧ (٢٦١٣)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٤٥٨/١ (٢٦٣٤)، معجم الصحابة، ابن قانع، ٢٦٩/١، صحيح ابن حبان، ٤٠٣/٢ (١٥٧٦)، المعجم الكبير، الطبراني، ٩٨/٦ (٥٦٢٤)، مستدرک الحاكم، كتاب الطهارة، ٣٨١/١ (٩٢٢)، معرفة الصحابة، أبي نُعيم الاصبهاني، ١٣١١/٣ (٣٢٩١)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب الدنو من السترة، ٣٣٧/٤ (٣٥١٩).

(٢) سنن أبي داود، ١٨٥/١.

ذكر الإمام أبو داود الاختلاف في إسناد الحديث من هذا الطريق، حيث أخرج الحديث من طريق صفوان بن سليم، عن نافع بن جبير، عن سهل حثمة مرفوعاً، ثم ذكر أن واقد بن محمد رواه عن صفوان بن سليم، عن محمد بن سهل، عن أبيه، أو عن محمد بن سهل عن النبي (ﷺ)، شك فيه، وذكر طريقاً آخر عن نافع، عن سهل بن سعد، ثم ذكر أن هناك اختلافاً في إسناد الحديث.

وعند تتبع طرق الحديث، والنظر فيها، نجد أنه جاء من عدة طرق:

١. سفيان بن عيينه، عن صفوان بن سليم، عن نافع بن جبير، عن ابن أبي حثمة رضي الله عنه، كما عند الشافعي^(١)، والحميدي^(٢)، واحمد^(٣)، والمصنف، والنسائي^(٤)، وابن خزيمة^(٥)، وغيرهم.

٢. واقد بن محمد بن زيد، عن صفوان بن سليم، عن محمد بن سهل بن أبي حثمة، عن أبيه، أو عن محمد بن سهل، عن النبي (ﷺ)، كما عند عبد بن حميد^(٦)، والمصنف^(٧)، وأبي القاسم البغوي^(٨)، والبيهقي^(٩).

(١) السنن المأثورة، الشافعي، ٢٤٢/ (١٨٤).

(٢) مسند الحميدي، ٣٨٣/١ (٤٠٥).

(٣) مسند احمد، ٩/٢٦ (١٦٠٩٠).

(٤) السنن الكبرى، النسائي، ٤٠٧/١ (٨٢٦)، المجتبى، النسائي، ٦٢/٢ (٧٤٨).

(٥) صحيح ابن خزيمة، ١٠/٢ (٨٠٣).

(٦) المنتخب من مسند عبد بن حميد، ٣٦٢/٢ (٤٤٦).

(٧) ذكره معلقاً في كتابه السنن، ١٨٥/١.

(٨) معجم الصحابة، أبي القاسم البغوي، ٩٥/٢ (١٠٠٣)، وقال فيه: عن محمد بن سهل، عن أبيه

أو عمه.

(٩) السنن الكبرى، البيهقي، ٣٣٨/٤ (٣٥٢٠).

وصفوان بن زيد وثقه ابن معين^(١)، واحمد^(٢)، وأبو حاتم^(٣)، والنسائي^(٤).
ونافع بن جبير وثقه احمد^(٥)، وأبو زرعة الرازي^(٦)، وابن حجر، وقال: كان
فاضلاً^(٧).

وأما واقد بن محمد بن زيد وثقه ابن معين^(٨)، واحمد^(٩)، وأبو حاتم^(١٠).
ومحمد بن سهل أختلف فيه من ناحية أسمه، فذهب بعضهم الى أن أسمه:
أبو عفير، محمد بن سهل بن أبي حثمة، الانصاري، من بني حارثة، وهذا ما ذهب إليه
ابن سعد^(١١)، وأبو احمد الحاكم^(١٢)، والذهبي^(١٣)، وأبو الفداء الحنفي^(١٤)، وأبو عفير
الانصاري وثقه العجلي، وقال من التابعين^(١٥).

-
- (١) ينظر: من كلام يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، ١٠٨ / (٣٤٣).
(٢) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٤٩٤ / ٢ (٣٢٦٢).
(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٢٤ / ٤ (١٨٥٨).
(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٧٨ / ١٣ (٢٨٨٢).
(٥) ينظر: العلل (رواية المروزي وغيره)، تحقيق: صبحي السامرائي، ١٨٤ / (١١١).
(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٥١ / ٨ (٢٠٦٩).
(٧) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٥٨ / (٧٠٧٢).
(٨) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ٢٢١ / (٨٣٦)، وقال في موضع آخر: صالح.
ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٣ / ٩ (١٥١).
(٩) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٥٠٦ / ٢ (٣٣٣٨).
(١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٣ / ٩ (١٥١).
(١١) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢١٤ / ٥ (٨٨٧).
(١٢) ينظر: الأسامي والكنى، أبي احمد الحاكم، ٢٧٣ / ٥ (٤١٦٩).
(١٣) ينظر: المقتنى في سرد الكنى، الذهبي، ٤٠١ / ١ (٤٢٢٣).
(١٤) ينظر: الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، أبي الفداء الحنفي، ٣٢٧ / ٨ (٩٨٦١).
(١٥) ينظر: الثقات، العجلي، ٤١٦ / ٢ (٢٢١٠).

وذهب بعضهم الى أن محمد بن سهل ليس هو المعروف بأبي عفير الانصاري، وأن أبا عفير الانصاري يروي عن محمد بن سهل، وهذا ما ذهب إليه ابن أبي حاتم^(١)، والدارقطني^(٢)، وابن عساكر^(٣)، وأبو المحاسن الدمشقي^(٤)، وابن ناصر الدين^(٥).

قال ابن ماكولا أن أبا عفير مولى لرافع بن خديج الانصاري، روى عن محمد بن سهل^(٦)، وقد ذكر ابن حجر بعض هذه الاقوال، والاختلاف في تسمية محمد ابن سهل بن أبي حثمة، ورجح أبا عفير ليس هو محمد بن سهل، بل هو أخ له^(٧)، وقال العيني: كون محمد بن سهل هو نفسه أبو عفير الانصاري، فيه نظر^(٨)، بهذا يتضح أن الاكثرين يذهبون إلى أن محمد بن سهل ليس هو أبي عفير الانصاري، وسهل بن محمد بن أبي حثمة ذكره أبو حاتم، وغيره ولم يذكره بجرح ولا تعديل، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من تكلم فيه بجرح أو تعديل، وعلى هذا هو مجهول الحال، والله اعلم.

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٧٧/٧ (١٥٠١).

(٢) ينظر: المؤلف و المختلف، الدارقطني، ١٧١٧/٣.

(٣) ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر، ١٥٦/٥٣ (٦٤٣٥).

(٤) ينظر: الاكمال في ذكر من له رواية في مسند الامام احمد، أبي المحاسن الدمشقي، ٣٧٤/ (٧٧١).

(٥) ينظر: توضيح المشتبه، ابن ناصر الدين، ٤٣٤/٦.

(٦) ينظر: الاكمال، ابن ماكولا، ٦٢٦/٦.

(٧) ينظر: تعجيل المنفعة، ابن حجر، ٥١٠/٢ (١٣٤٩).

(٨) ينظر: مغاني الاخير، العيني، ٥٦٨/٣ (٧٢٥).

٣. محمد بن عبد الله بن عبيد بن عمير الليثي، عن أمية بن صفوان الجمحي، عن محمد بن جبير، عن جبير بن مطعم رضي الله عنه، كما عند البزار^(١)، وعلة هذا الطريق محمد ابن عبد الله بن عبيد، ضعفه ابن معين وقال: حديثه ليس بشيء^(٢)، وضعفه البخاري^(٣)، وأبو زرعة، وأبو حاتم^(٤)، وقال النسائي: "متروك الحديث"^(٥)، وضعفه ابن حجر^(٦).

٤. داود بن قيس الفراء، عن نافع بن جبير مرسلًا، رواه مرسلًا عن داود بن قيس ابن وهب^(٧)، وعبد الرزاق الصنعاني^(٨).

ورواه عن داود بن قيس، عن نافع بن جبير، عن أبي جبير بن مطعم رضي الله عنه مرفوعًا بشر بن السري عند الطبراني^(٩)، وبشر السري وثقه ابن معين، وأبو حاتم الرازي^(١٠)، وداود بن قيس الفراء هذا، وثقه:

(١) مسند البزار، ٣٦٠/٨ (٣٤٣٨).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٢٩/٣ (٥٣٦).

(٣) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ١٠٢/١ (٣٢٨).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٠٠/٧ (١٦٢٧).

(٥) الضعفاء والمتروكين، ابن حجر، ٩١/٥ (٥٢٢).

(٦) ينظر: مختصر زوائد مسند البزار على الكتب الستة ومسند البزار، ابن حجر، ٣٢٥/١ (٣١٧).

(٧) الجامع، ابن وهب، ٢٣٩/٢ (٣٩٩)، الموطأ، ابن وهب، ١٢١/١ (٣٩٧).

(٨) مصنف عبد الرزاق، ٣٠٣/٢ (٢٣٧٥).

(٩) المعجم الكبير، الطبراني، ١٣٩/٢ (١٥٨٨).

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٥٨/٢ (١٣٦٣).

ابن معين^(١)، واحمد^(٢)، وابو حاتم، وأبو زرعة^(٣)، رواه عن بشر سليمان بن أيوب الصريفي، وسليمان هذا ذكره ابن ماكولا^(٤)، والسمعاني^(٥)، وابن ناصر الدين^(٦)، ولم يذكروا فيه جرحاً ولا تعديلاً، فهو مجهول الحال، والله اعلم.

٥. صفوان بن سليم، عن نافع بن جبير، عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه، حدث به عن صفوان بن سليم، عيسى بن موسى بن إياس^(٧)، وعيسى بن موسى ضعفه أبو حاتم^(٨)، حدث به عن عيسى إسماعيل بن جعفر، وإسماعيل وثقه احمد^(٩)، وأبو زرعة، والنسائي^(١٠)، حدث به عن إسماعيل عدد من الرواة، منهم:

(١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ١٠٧/١ (٣١٢).

(٢) ينظر: سؤالات أبي داود للإمام احمد، ٢٠٧/٢ (١٥٦).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٢٣/٣ (١٩٢٤).

(٤) ينظر: الاكمال، ابن ماكولا، ٥٢/٤.

(٥) الانساب، السمعاني، ٥٣٦/٣.

(٦) ينظر: توضيح المشتبه، ابن ناصر الدين، ١٧٥/٤.

(٧) جاء عند البخاري في التاريخ الكبير: موسى بن عيسى، ٢٩٠/٧ (١٢٤١)، وترجم لعيسى بن موسى في موضع آخر، ٣٩٢/٦ (٢٧٤٥)، قال أبو حاتم: إنما هو عيسى بن موسى بن إياس. ينظر: بيان خطأ البخاري في تاريخه، ابن أبي حاتم، ١١٣/١ (٥٢٤)، وذكر ابن أبي حاتم في ترجمته أن اسمه: موسى بن عيسى، ويقال له: عيسى بن موسى، ونقل عن أبي زرعة أن اسمه: عيسى بن موسى بن ليبيد بن إياس. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٥٦/٨ (٦٩٨)، وأثبتته المزي باسم: عيسى بن موسى. ينظر: تحفة الاشراف، المزي، ٩٤/٤ (٤٦٤٨)، وكل من روى الحديث من هذا الطريق ذكر اسم: عيسى بن موسى الا البخاري، والذي يبدو أنهما شخصان مختلفان عنده، والله اعلم.

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٨٥/٦ (١٥٨٢).

(٩) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٤٨٥/٢ (٣١٩٥).

(١٠) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٩٥/٣ (٤٣٣).

قتيبة بن سعيد كما عند البخاري في التاريخ الكبير^(١)، وحجاج بن إبراهيم^(٢) عند الطحاوي^(٣).

ورواه عن عيسى بن موسى، عبيد الله بن أبي جعفر^(٤)، رواه عن عبيد الله ابن جعفر، عبد الله بن لهيعة، وابن لهيعة متكلم فيه من جهة سوء حفظه^(٥)، حديثه اخرج الطبراني^(٦)، خالف هؤلاء سليمان بن داود، فرواه عن إسماعيل بن جعفر، عن صفوان بن سليم، عن نافع بن جبیر، عن سهل بن أبي حثمة، عن النبي (ﷺ)، ذكر هذا البخاري في التاريخ الكبير^(٧)، وسليمان بن داود هو أبو الربيع الزهراني، وثقه ابن معين، و أبو حاتم، وأبو زرعة^(٨)، والنسائي^(٩).

٦. عبد الرزاق، عن سفيان بن عيينه، عن صفوان يرفعه للنبي (ﷺ)^(١٠)، وهذا إسناد بين الانقطاع.

مما مضى ذكره يتبين ان في إسناد هذا الحديث اختلافا واضحا، ولا يكاد يخلو من كلام فيه، إلا طريق سفيان بن عيينه، عن صفوان، عن نافع، عن سهل بن أبي حثمة (رضي الله عنه)، عن النبي (ﷺ)، ولم ينفرد سفيان على جلالته وإمامته، وعلو كعبه على كل من خالفه في إسناد هذا الحديث، بل تابعه أبو الربيع الزهراني، عن إسماعيل

(١) التاريخ الكبير، البخاري، ٢٩٠/٧ (١٢٤١).

(٢) وثقه العجلي، و أبو حاتم. ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤١٩/٥ (١١١١).

(٣) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٢٧/٧ (٢٦١٤).

(٤) وثقه أبو حاتم، والنسائي. ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٩/١٩ (٣٦٢٥).

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ٤٩٣/١٥ - ٤٩٩ (٣٥١٣).

(٦) المعجم الكبير، الطبراني، ٢٠٤/٦ (٦٠١٤).

(٧) التاريخ الكبير، البخاري، ٢٩٠/٧ (١٢٤١).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١١٣/٤ (٤٩٣).

(٩) ينظر: مشيخة النسائي، ٨٨ / (٩٣).

(١٠) مصنف عبد الرزاق، ٣٠٣/٢ (٢٣٧٧).

بن جعفر، عن عيسى بن موسى، عن صفوان بما رواه سفيان، وإن كان عيسى بن موسى قد ضعفه أبو حاتم الرازي.

قال أبو القاسم البغوي: الصواب حديث سفيان بن عيينه^(١)، وقال البيهقي: أقام إسناده سفيان بن عيينه، وهو حافظ حجة^(٢)، وقال النووي: أخرجه أبو داود بإسناد صحيح^(٣)، وما ذهبوا إليه هو الأشبه بالصواب، والله اعلم.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن إبراهيم البزاز، حدثنا أبو نعيم، حدثنا عبد السلام يعني ابن حرب، عن خالد الحذاء، عن أبي تميم، عن رجل، من قومه أنه سمع النبي (ﷺ)، سمع رجلا يقول لامرأته: يا أختي، "فنهاه"^(٤).

قال أبو داود: "ورواه عبد العزيز بن المختار، عن خالد، عن أبي عثمان، عن أبي تميم، عن النبي (ﷺ)، ورواه شعبة، عن خالد، عن رجل، عن أبي تميم، عن النبي (ﷺ)^(٥)."

كلام الإمام أبو داود آنفا يشير إلى اختلاف في إسناد هذا الحديث، حيث ذكر أن خالد الحذاء رواه مرة عن أبي تميم عن رجل من قومه، ورواه خالد عن أبي

(١) ينظر: معجم الصحابة، أبي القاسم البغوي، ٩٥/٢.

(٢) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي، ٣٣٨/٤.

(٣) ينظر: خلاصة الأحكام، النووي، ٥١٨/١ (١٧٣٢).

(٤) سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في الرجل يقول لامرأته يا أختي، ٢٦٤/٢ (٢٢١٠)
(٢٢١١)، مصنف عبد الرزاق، ١١٣/٧ (١٣٤٧٩)، وفي: ٢٨٩/٨ (١٧٠٩١)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الخلع والطلاق، باب الرجل يقول لامرأته يا أختي يريد الأخوة في الإسلام، ٣٤٣/١٥ (١٥٢٤٥).

(٥) سنن أبي داود، ٢٦٤/٢.

عثمان، عن أبي تميمه، عن النبي (ﷺ)، ورواه خالد الحذاء، عن رجل، عن أبي تميمه، عن النبي (ﷺ)، والراوي عن خالد ليس واحدًا، وفيما يلي بيان تلك الطرق:

١. عبد السلام بن حرب، عن خالد الحذاء، عن أبي تميمه، عن رجل من قومه، كما عند المصنف، والبيهقي^(١)، وعبد السلام بن حرب قال فيه ابن معين: "صدوق"^(٢).
٢. ونقل احمد أن ابن المبارك كان يقول: رجلي لا تحملني إليه، ونقل تضعيف ابن المبارك له^(٣)، وقال البخاري: "صدوق"^(٤)، وثقه أبو حاتم^(٥)، وثقه الترمذي^(٦)، ونقل الذهبي عن ابن سعد قوله: فيه ضعف، وتوثيق يعقوب بن شيبه له على لين في حديثه^(٧)، وثقه الذهبي^(٨)، قال ابن حجر: حافظ ثقة، له مناكير^(٩).
- وخالد بن مهران الحذاء قال عنه ابن سعد: ثقة، كان كثير الحديث^(١٠)، ونقل العقيلي عن حماد بن زيد أنه أنكر حفظه، وتضعيف ابن عليه له^(١١).

(١) السنن الكبرى، البيهقي، ٣٤٣/١٥، (١٥٢٤٥).

(٢) تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ١٥٦ / (٥٥٠).

(٣) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٥٧/٢، (١٥٣٩)، وفي: ٤٨٥/٣، (٦٠٧٥).

(٤) العلل الكبير، الترمذي، ص: ٤٥.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٧/٦، (٢٤٦).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٦٩/١٨، (٣٤١٨).

(٧) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٦١٥/٢، (٥٠٤٦).

(٨) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٦٥٢/١، (٣٣٦٥).

(٩) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٥٥ / (٤٠٦٧).

(١٠) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ١٩٢/٧، (٣٢٢٦).

(١١) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٤/٢، (٤٠٢).

وثقه ابن معين، واحمد، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به^(١)، وثقه النسائي^(٢)، والذهبي^(٣)، وابن حجر، وقال يرسل^(٤).
وطريف بن مجالد، أبو تميم الهجيمي، وثقه ابن سعد^(٥)، وابن معين^(٦)، والدارقطني^(٧)، وهو معدود في التابعين^(٨).
٣. سفيان الثوري^(٩)، وعبد الواحد بن زياد^(١٠)، وحمام بن سلمة، وخالد الطحان^(١١)، اربعتهم عن خالد الحذاء، عن أبي تميم الهجيمي مرسلًا.
سفيان الثوري إمام حافظ حجة، وعلم ثبت، وعبد الواحد بن زياد وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة الرازي^(١٢)، وقال النسائي: "ليس به بأس"^(١٣).

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣/٣٥٣ (١٥٩٣).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٨/١٨٠ (١٦٥٥).

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ١/٦٤٣ (٢٤٦٦).

(٤) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٩١ / (١٦٨٠).

(٥) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٧/١١١ (٣٠٤٠).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤/٤٩٢ (٢١٦٤).

(٧) ينظر: سؤالات البرقاني للدارقطني، ٣٨ / (٢٤٢).

(٨) ينظر: الاصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر، ٧/٤٦ (٩٦٥٨).

(٩) مصنف عبد الرزاق، ٧/١١٣ (١٣٤٧٩)، وفي: ٨/٢٨٩ (١٧٠٩١).

(١٠) سنن أبي داود، ٢/٢٦٤ (٢٢١٠).

(١١) المصدر نفسه، ٢ / ٢٦٤.

(١٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦/٢١ (١٠٨).

(١٣) تهذيب الكمال، المزي، ١٨/٤٥٤ (٣٥٨٥).

قال الذهبي: صدوق، له مناكير^(١)، وقال في موضع آخر: ثقة، له أوهام كثيرة^(٢)، قال ابن حجر: ثقة، وفي حديث عن سليمان الاعمش مقال^(٣).
 وحماد بن سلمة ثقة مشهور، لما كبر ساء حفظه، واخطأ في بعض الاحاديث^(٤)، وخالد بن عبد الله الطحان، وثقه احمد، وأبو حاتم، وأبو زرعة^(٥)، والترمذي، والنسائي^(٦).
 ٤. عبد العزيز بن المختار، عن خالد الحذاء، عن أبي عثمان، عن أبي تميمه مرسلاً^(٧)، وعبد العزيز بن المختار وثقه ابن معين^(٨)، وأبو حاتم، وقال أبو زرعة: لا بأس به^(٩)، وكذا قال النسائي^(١٠)، وثقه الذهبي^(١١).
 وأبي عثمان هو النهدي، عبد الرحمن بن مل، وثقه ابن المديني^(١٢)، وأبو حاتم، وأبو زرعة^(١٣)، والنسائي^(١٤).

- (١) ينظر: من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي، ١٢٧/ (٢٢٦).
 (٢) ديوان الضعفاء، الذهبي، ٢٦١/ (٢٦٥٧).
 (٣) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٦٧/ (٤٢٤٠).
 (٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٥٩/٧ - ٢٦٨ (١٤٨٢).
 (٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٤١/٣ (١٥٣٦).
 (٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٠٢/٨ (١٦٢٥).
 (٧) ذكر هذا أبو داود معلقاً في كتابه السنن، ٢/٢٦٤، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث من هذا الطريق.
 (٨) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٤٠/٤ (٣٥٨٩).
 (٩) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٩٤/٥ (١٨٢٩).
 (١٠) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٩٦/١٨ (٣٤٧١).
 (١١) ينظر: الكاشف، النووي، ٦٥٨/١ (٣٤٠٨).
 (١٢) ينظر: العلل، ابن المديني، ٦٤/ (٨٤).
 (١٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٨٣/٥ (١٣٥٠).
 (١٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٢٩/١٧ (٣٩٦٨).

٥. شعبة، عن خالد الحذاء، عن رجل، عن أبي تميمه مرسلًا^(١). وشعبة إمام حجة، علم ثبت.

بهذا يتبين أن الحديث في سنده اضطراب يصعب الجمع بين طرقه، أو ترجيح طريق على آخر.

فإسناد عبد السلام بن حرب فيه راوٍ مبهم، جعله بين أبي تميمه وبين النبي (ﷺ)، ولا يُعرف هل هذا الرجل المبهم تابعي أم صحابي، وإذا كان تابعي، هل أخذه عن تابعي آخر أم صحابي.

خالفه من هو أوثق منه و أثبت، وأعلى رتبة الإمام شعبة بن الحجاج، فقال عن خالد، عن رجل، عن أبي تميمه، فجعل الراوي المبهم بين خالد وأبي تميمه، وارسل الحديث، وكلاهما روى الحديث عن خالد الحذاء.

خالف شعبة بن الحجاج عبد العزيز بن المختار، فسمى الرجل، وقال: عن خالد الحذاء، عن أبي عثمان النهدي، عن أبي تميمه، وشعبة أوثق وأعلى رتبة وأعلم من عبد العزيز المختار، وهو مقدم بلا شك على ابن المختار، ولو كان هذا حد الخلاف لأمكن الجمع بين طريق شعبة، وعبد العزيز المختار، بأن شعبة لم يسم الراوي، وأبهمه، وسماه عبد العزيز، وقد يعترض البعض بأن شعبة أعلى رتبة من عبد العزيز المختار، ولهذا فلا يمكن الجمع، لكن ليس هذا هو حد الخلاف في إسناد هذا الحديث، بل رواه سفيان الثوري، وعبد الواحد بن زياد، وحماد بن سلمة، وخالد الطحان، عن خالد الحذاء، عن أبي تميمه مرسلًا، ولا يُعلم هل الاضطراب من خالد الحذاء أم لا، فهو ثقة، والله اعلم.

(١) ذكر هذا أبو داود معلقا في كتابه السنن، ٢/٢٦٤، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث من هذا الطريق.

قال عبد الحق الاشبيلي: إسناده منقطع^(١)، وقال المنذري: حديث مرسل^(٢).
والحديث المنقطع، والمرسل من أنواع الحديث الضعيف، وذكر الإمام أبو داود لهذه الطرق بعد إخراجها للحديث قد يكون فيه إشارة منه لضعف الحديث، واضطراب إسناده، والاختلاف فيه، وإخراجها للحديث مع علمه باضطراب سنده، أو ضعفه قد يكون ذلك للمشهور عنه أنه يقدم الحديث الضعيف على رأي الرجال، والله اعلم.

(١) ينظر: الاحكام الوسطى: عبد الحق الاشبيلي، ٢/٢١٠.

(٢) ينظر: مختصر سنن أبي داود، المنذري، ٢/٥٥ (٢٢١٠).

المطلب الثالث:

تصريح مدلس بالسماع:

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن كثير، حدثنا همام، عن قتادة، عن صفية بنت شيبة، عن عائشة رضي الله عنها، "أنه (ﷺ) كان يغتسل بالصاع، ويتوضأ بالمد"^(١).

قال أبو داود: "رواه أبان، عن قتادة، قال: سمعت صفية"^(٢).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق همام بن يحيى العوذلي، عن قتادة بن دعامة، عن صفية بنت شيبة، عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما)، مرفوعاً، وقد رواه قتادة بن داعمة السدوسي، عن صفية بنت شيبة بصيغة العنعنة كما هو ظاهر

^(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب ما يجزئ من الماء في الوضوء، ٢٣/١ (٩٢)، الطهور، أبي عبيد القاسم بن سلام، ١٨٦/ (١١١)، الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢٩٣/١، مسند إسحاق بن راهويه، ٦٧٧/٢ (١٢٧٠)، الأربعون، محمد بن أسلم الطوسي، ٤٤/ (٣)، سنن ابن ماجه، أبواب الطهارة، باب ما جاء في مقدار الماء للوضوء والغسل من الجنابة، ١٨٠/١ (٢٦٨)، سنن أبي بكر الاثرم، ٢٥٣/ (٨٣)، المجتبى، النسائي، كتاب المياه، باب القدر الذي يكتفي به الانسان من الماء للوضوء والغسل، ١٧٩/١ (٣٤٦)، الأربعون، النسوي، ٥٧/ (١٣)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٢٧١/٨ (٤٨٥٨)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٤٩/٢ (٣١٥١) (٣١٥٢) (٣١٥٣)، سنن الدارقطني، كتاب الطهارة، باب ما يستحب للمتوضئ والمغتسل أن يستعمله من الماء، ١٦٤/١ (٣١٣)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الطهارة، باب استحباب أن لا ينقص في الوضوء مد ولا في الغسل من صاع، ٩٩/٢ - ١٠٠ (٩٤٩)، المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي، ١٨٣٦/٣ (١٤٠٧).

^(٢) سنن أبي داود، ٢٣/١.

في الإسناد الذي ساقه الإمام أبو داود، ثم ذكر أن أبان بن يزيد العطار، رواه عن قتادة أنه قال: سمعت صفية، وقاتدة بن دعامة السدوسي مشهور بأنه يدلس^(١).

وكل من رواه عن قتادة قال فيه: قتادة، عن صفية، ومنهم: سعيد بن أبي عروبة^(٢)، وهمام بن يحيى^(٣)، وهشام الدستوائي^(٤)، وغيرهم، إلا أبان بن يزيد العطار فقد رواه عن قتادة، وفيه صرح قتادة بسماعه من صفية بنت شيبة^(٥)، وبهذا تنتفي ريبة التدليس عن هذا الطريق.

وأبان بن يزيد قال فيه يحيى بن معين: "ليس به بأس"^(٦)، وثقه علي بن المدني^(٧)، وقال أحمد: "لا بأس به"^(٨)، وثقه العجلي^(٩)، والنسائي^(١٠)، وقال ابن عدي: حسن الحديث، له احاديث صالحة عن قتادة، وغير قتادة، عامتها مستقيمة^(١١).

(١) ينظر: المدلسين، العراقي، ٧٩/ (٤٩)، طبقات المدلسين، ابن حجر، ٤٣/ (٩٢)، ذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات المدلسين، وهذه الطبقة قاتل فيهم ابن حجر: هم قوم أكثرها من التدليس، فلم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، ومنهم من رد حديثهم مطلقاً، ومنهم من قبل حديثهم. ينظر: طبقات المدلسين، ص: ١٣.

(٢) مسند إسحاق بن راهويه، ٦٧٧/٢ (١٢٧٠)، مسند أحمد، ٤٣/ ١٢٢٢ - ١٢٣ (٢٥٩٧٤) (٢٥٩٧٦)، المجتبي، النسائي، ١٧٩/١ (٣٤٦)، وغيرهم.

(٣) مسند أحمد، ٤٣/ ١٢٣ (٢٥٩٧٥)، سنن أبي داود، ٢٣/١ (٩٢)، وغيرهم.

(٤) سنن الدارقطني، ١٦٤/١ (٣١٣).

(٥) مسند أحمد، ٤١/ ٣٨٥ (٣٤٨٩٨)، سنن أبي بكر الاثرم، ٢٥٣/ (٨٣)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٤٩/٢ (٣١٥٢)، وغيرهم.

(٦) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٨٨/١.

(٧) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المدني، ٧١/ (٥٠).

(٨) ينظر: سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ٣٣٥/ (٤٩١).

(٩) ينظر: الثقات العجلي، ١٩٩/١ (١٨).

(١٠) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٥/٢ (١٤٣).

(١١) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٧٣/٢ (٢٠٩).

ذكر الذهبي أن هناك من نقل عن يحيى القطان أنه لا يحدث عنه، وقال الذهبي: وهذا لا يصح^(١)، وقال عنه: "ثقة ثبت"^(٢).

ولم ينفرد قتادة في روايته عن صفية، عن ام المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما)، بل تابعه ابراهيم بن مهاجر، كما عند ابن أبي شيبة^(٣)، وابن المقرئ^(٤).
وابراهيم بن مهاجر هذا ضعفه ابن معين^(٥)، واحمد^(٦)، وقال البخاري: "منكر الحديث"^(٧)، وذكر ابن أبي حاتم أن الثوري حسن أمره، ونقل قولاً عن احمد أنه قال فيه: لا بأس به، قال أبو حاتم: ضعيف، في حديثه اضطراب^(٨)، وقال ابن حبان: كثير الخطأ^(٩)، وقال الدارقطني: ضعيف، يعتبر به^(١٠).

(١) ينظر: من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي، ٣٠ / (٣).

(٢) المغني في الضعفاء، الذهبي، ٨/١ (١٩)، وقال في ميزان الاعتدال: "لولا أن ابن عدي، وابن الجوزي ذكراه في كتبهم لما أوردته اصلاً"، ١٦/١ (٢٠)، يريد كتاب الكامل في الضعفاء لابن عدي، والضعفاء لابن الجوزي، وكلام الذهبي دليل على أنه لا يصح عنده طعن في أبان بن يزيد العطار، والله اعلم.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، ١٤٣/٢ (٧١٩).

(٤) معجم ابن المقرئ، ٣٦٣ / (١٢٠٠).

(٥) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٣٤٤/٣ (١٦٦٨).

(٦) ينظر: العلل (رواية المروزي وغيره)، تحقيق: صبحي السامرائي، ٥٦ / (٧٥).

(٧) الضعفاء الصغير، البخاري، ١٣ / (٩).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٣٣/٢ (٤٢١).

(٩) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٩٧/١ (٩).

(١٠) ينظر: الضعفاء والمتروكين، الدارقطني، ٢٥١/١ (١٩).

وتجدر الإشارة إلى وقوع اختلاف في إسناد هذا الحديث، حيث جاء من

طرق عدة، منها:

١. الهيثم بن جميل، عن حماد بن سلمة، عن قتادة بن دعامة، عن معاذة العدوية،

عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما)، مرفوعاً^(١).

رواه بهز بن اسد، عن حماد بن سلمة بهذا الإسناد^(٢)، وقال عن صفية أو

معاذة على الشك.

وهيثم بن جميل ثقة^(٣)، وبهز بن اسد ثقة^(٤)، وقد يكون بهز أرفع في توثيقه

من هيثم بن جميل، كما يظهر للناظر في كلام أهل العلم، والله أعلم.

٢. إسحاق بن إبراهيم، أبو حمزة العطار، عن الحسن البصري، عن سعد بن

هشام، عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما)^(٥).

٣. شيبان بن عبد الرحمن، عن قتادة، عن الحسن البصري، عن أمه^(٦)، عن أم

المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما)^(٧).

وطرق أخرى ذكرها الدارقطني، واستفاض في ذكر هذه الطرق، ورجح

الدارقطني طريق: قتادة، عن صفية بن شيبان، عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما)^(٨)،

وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي زرعة الرازي عن حديث يرويه إبراهيم بن عبد الملك،

(١) الطهور، أبي عبيد القاسم بن سلام، ١٨٦/١١٢.

(٢) مسند احمد، ٣٠/٤٣ (٢٥٨٣٦)، وذكر الدارقطني أن إبراهيم بن الحجاج، وأبو عمر الضرير

وغيرهم قد شاركوا بهز في روايته. ينظر: علل الدارقطني، ١٣٢/١٢ (٢٥٢١).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٠/٣٦٧ (٦٦٤١).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٣١/٢ (١٧١٥).

(٥) الضعفاء الكبير، العقيلي، ٥٧/١.

(٦) ذكر المزي أن أم الحسن اسمها: خيره. ينظر: تهذيب الكمال، ٩٩/٦ (١٢١٦).

(٧) المجتبى، النسائي، ١٨٠/١ (٣٤٧)، الضعفاء الكبير، العقيلي، ٥٧/١.

(٨) ينظر: علل الدارقطني، ١٣٢/١٢ (٢٥٢١).

عن قتادة بن دعامة، عن أنس رضي الله عنه، أن النبي ﷺ كان يغتسل بالصاع، ويتوضأ بالمد؟ فقال أبو زرعة: هذا خطأ، والصواب عن قتادة بن دعامة، عن صفية بنت شيبة، عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها (١).

والحديث من طريق قتادة بن دعامة، عن صفية، عن عائشة رضي الله عنها، قال عنه العيني: "حديث صحيح" (٢).

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، وبشر، عن حميد، عن بكر، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: لقيني رسول الله ﷺ في طريق من طرق المدينة وأنا جنب، فاختنست فذهبت فاغتسلت، ثم جئت فقال: "أين كنت يا أبا هريرة؟" قال: قلت: إني كنت جنباً فكرهت أن أجالسك على غير طهارة، فقال: "سبحان الله، إن المسلم لا ينجس" (٣).

(١) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٣٩٧/١ - ٣٩٨ (٥).

(٢) نخب الأفكار، العيني، ٢٤٣/٨. والحديث له شاهد من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أخرجه الإمام البخاري في صحيحه، ٥١/١ (٢٠١).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الطهارة، باب في الجنب يصاب، ٥٩/١ (٢٣١)، مصنف ابن أبي شيبة، ٣٧٠/٢ (١٨٤١)، مسند احمد، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ١٤٥/١٢ (٧٢١١)، وفي ١٦/١٠٣ (١٠٠٨٥)، صحيح البخاري، كتاب الغسل، باب عرق الجنب و أن المسلم لا ينجس، ٦٥/١ (٢٨٣)، وفي باب الجنب يخرج ويمشي في السوق وغيره، ٦٥/١ (٢٨٥)، صحيح مسلم، كتاب الحيض، باب الدليل على أن المسلم لا ينجس، ٢٨٢/١ (٣٧١)، سنن ابن ماجه، أبواب الطهارة، باب مصافحة الجنب، ٣٣٦/١ (٥٣٤)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في مصافحة الجنب، ١٦٣/١ (١٢١) قال: حديث حسن صحيح، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الطهارة، باب مجالسة الجنب ومماسته، ١٧٤/١ (٢٥٩)، المجتبى، النسائي، كتاب الطهارة، باب مماسة الجنب ومجالسته، ١٤٥/١ (٢٦٩)، المنتقى، ابن الجارود، ٣٥/ (٩٦)، صحيح ابن حبان، ٦١٦/٦ (٥٩١٥)، فوائد ابن ماسي، ٩٧/ (٣٠)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الطهارة، باب ليست الحيضة في اليد والمؤمن لا ينجس، ٨٥/٣ (٩٢٣).

قال أبو داود: "وقال في حديث بشر، حدثنا حميد، حدثني بكر"^(١).
أخرج الإمام أبو داود الحديث من طريق مسدد، عن يحيى بن سعيد
والقطان، وبشر بن المفضل، كلاهما عن حميد الطويل، عن بكر بن عبد الله المزني،
عن أبي رافع نفيح الصائغ، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً، ثم نقل عن مسدد أن بشر قال
في حديثه عن حميد: حدثنا حميد، حدثني بكر.
حميد الطويل مذكور في المدلسين^(٢)، روى الإمام أبو داود الحديث عنه
من طريق مسدد، عن يحيى وبشر كلاهما عنه، عن بكر بن عبد الله به، ومن طريق
يحيى القطان قال في روايته: عن حميد، بكر بن عبد الله به، وهذا ما قدمه أبو داود
عند سوجه لهذا الحديث، ورواية القطان جاءت بعنونة حميد عن بكر، ثم بعد أن ذكر
المتن ذكر أن مسدد قال في حديثه عن بشر بن المفضل: حدثنا حميد، حدثنا بكر بن
عبد الله، وهنا إثبات لسماع حميد الطويل للحديث من بكر، وبهذا تزول ريبة التدليس
إن وجدت.

(١) سنن أبي داود، ٥٩/١.

(٢) ينظر: المدلسين، العراقي، ٤٧/ (١٦)، التبيين لأسماء المدلسين، ابن سبط العجمي، ٢٢/
(١٨)، طبقات المدلسين، ابن حجر، ٣٨/ (٧١)، وذكره ابن حجر في الطبقة الثالثة من طبقات
المدلسين، وقال إنه صاحب أنس بن مالك رضي الله عنه، وأنه كثير التدليس عنه، هنا وكأنه خصه
بالتدليس عن أنس رضي الله عنه.

وتجدر الإشارة الى أن الإمام البخاري أخرج الحديث من طريق يحيى بن سعيد القطان، عن حميد الطويل، قال حميد: حدثنا بكر^(١)، صرح حميد بسماعه الحديث من بكر، وهذا ما جاء عند احمد^(٢)، ومسلم^(٣)، والترمذي^(٤)، ولا يُعلم على الحقيقة السبب الذي منع الإمام أبي داود من إخراج الحديث من طريق يحيى القطان الذي صرح فيه حميد بالسماع من بكر بن عبد الله المزني، والله اعلم.

(١) صحيح البخاري، ٦٥/١ (٢٨٣).

(٢) مسند احمد، ١٠٣/١٦ (١٠٠٨٥).

(٣) صحيح مسلم، ٢٨٢/١ (٣٧١).

(٤) سنن الترمذي، الترمذي، ١٦٣/١ (١٢١).

المطلب الرابع

الحكم على الإسناد بالاتصال بإثبات اللقاء:

قال الإمام أبو داود: حدثنا هشام بن عمار، ويحيى بن الفضل، وسليمان بن عبد الرحمن، قالوا: حدثنا حاتم بن إسماعيل، حدثنا يعقوب بن مجاهد أبو حذرة، عن عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تدعوا على أنفسكم، ولا تدعوا على أولادكم، ولا تدعوا على خدمكم، ولا تدعوا على أموالكم، لا توافقوا من الله تبارك وتعالى ساعة نيل فيها عطاء، فيستجيب لكم"^(١).

قال أبو داود: "هذا الحديث متصل، عبادة بن الوليد بن عبادة، لقي جابرا"^(٢).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق يعقوب بن مجاهد، عن عبادة بن الوليد، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، مرفوعا إلى النبي ﷺ، ثم حكم على إسناد الحديث بأنه متصل، وقال أن عبادة بن الوليد لقي جابر بن عبد الله رضي الله عنه، أي الإسناد ليس بمنقطع.

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب تفرغ أبواب الوتر، باب النهي عن أن يدعو الإنسان على أهله وماله، ٨٨/٢ (١٥٣٢)، صحيح مسلم، كتاب الزهد والرقائق، باب حديث جابر الطويل، وقصة أبي اليسر، ٤/ ٢٣٠٤ (٣٠٠٩)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ١٦٩/٩ (٣٥٣٩)، صحيح ابن حبان، ١٣٣/٢ (١٠٤٥)، فوائد ابن أخي ميمي الدقاق، ١١١/ (٢٢٠)، الدعوات الكبير، البيهقي، ٣٢٦/٢ (٦٥٧)، تلخيص المتشابه في الرسم، الخطيب البغدادي، ٦٢١/٢، دلائل النبوة، إسماعيل الاصبهاني، ص: ٥٤.

(٢) سنن أبي داود، ٨٨/٢.

ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من علل قول أبي داود بحكمه على هذا الإسناد بالاتصال كون عبادة لقي جابراً رضي الله عنه ، أو ذكر له توجيهه، ولا خلاف بين أهل العلم في أن الوليد بن عبادة قد سمع من جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، ولم أقف فيما بحثت من مصادر من ذكر أو أشار إلى اختلاف في ذلك، وممن ذكر أن الوليد سمع من جابر رضي الله عنه : البخاري^(١)، وأبو حاتم الرازي^(٢)، وابن منجويه^(٣)، وأبو محمد المقدسي^(٤)، والمزي^(٥)، وغيرهم.

(١) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٩٤/٦ (١٨١٢).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٩٦/٦ (٤٩٦).

(٣) ينظر: رجال صحيح مسلم، ابن منجويه، ٢١/٢ (١٠٤٧).

(٤) ينظر: الكمال في أسماء الرجال، أبي محمد المقدسي، ٩٣/٦ (٣٤٤٠).

(٥) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٩٩/١٤ (٣١١١).

المبحث السابع

رواية الحديث من أكثر من طريق، وتحديد صاحب اللفظ، وقوله حديث فلا أتم:
الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا يحيى، حدثنا شعبة، ح وحدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا وكيع بن الجراح، عن سفيان، جميعا عن ابن الأصبهاني، عن مجاهد بن وردان، عن عروة، عن عائشة (رضي الله عنها): أن مولى للنبي (ﷺ) مات، وترك شيئا ولم يدع ولدا، ولا حميما، فقال النبي (ﷺ): "أعطوا ميراثه رجلا من أهل قريته"^(١).

قال أبو داود: "وحديث سفيان أتم"^(٢).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب في ميراث ذوي الارحام، ١٢٣/٣ (٢٩٠٢)، مسند ابن المبارك، ٩٩ / (١٦٦)، مسند أبي داود الطيالسي، ٣ / ٧٥ (١٥٦٨)، مصنف ابن أبي شيبة، ٣٩١/١٧ (٣٣٧٤٦)، مسند احمد، مسند عائشة رضي الله عنها، ٥٠٣/٤١ (٢٥٠٥٤)، وفي: ٢٥٩/٤٢ (٢٥٤٢٠)، وفي: ٣٠٨/٤٢ - ٣٠٩ (٢٥٤٧٨) (٢٥٤٧٩)، مسند اسحاق بن راهويه، ٣٢٩/٢ (٨٥٣)، سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب ميراث الولاة، ٣٤/٤ (٢٧٣٣)، تأويل مختلف الحديث، ابن قتيبة الدينوري، ص: ٤٣١، سنن الترمذي، الترمذي، ابواب الفرائض، باب ما جاء في الذي يموت وليس له وارث، ٦٠٨/٣ (٢١٠٥) وقال: حديث حسن، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الفرائض، توريث ذوي الارحام دون الموالى، ١٢٧/٦ - ١٢٨ (٦٣٥٨) (٦٣٥٩) (٦٣٦٠)، مسند أبي يعلى الموصلي، ١٠٧/٨ (٤٦٤٧)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٦ - ٥/٣ (٩٧٦) (٩٧٧) (٩٧٨)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الفرائض، باب من جعل ميراث من لم يدع وارثا ولا مولى في بيت المال، ٥٣٤/١٢ (١٢٥٢٩) (١٢٥٣٠)، شرح السنة، البغوي، ٣٦٠/٨ (٢٢٣٠).

^(٢) سنن أبي داود، ١٢٣/٣.

أخرج الإمام أبو داود الحديث من طريق شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، عن عبد الرحمن بن الأصبهاني^(١)، عن مجاهد بن وردان^(٢)، عن عروة بن الزبير، عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما) مرفوعاً، ثم ذكر بعد أن أخرج الحديث، أن حديث سفيان الثوري أتم، أي أن حديث سفيان الثوري أتم عنده من حديث شعبة بن الحجاج^(٣)، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من ذكر سبب قول الإمام أبي داود بأن حديث سفيان أتم من حديث شعبة بن الحجاج، وعند النظر في لفظ الحديث من طريق سفيان الثوري، وطريق شعبة بن الحجاج، نجد أن كل من روى الحديث عن شعبة، رواه بلفظ: أن مولى لرسول الله (ﷺ) توفي، فأتي رسول الله (ﷺ) بميراثه، فسأل رسول الله (ﷺ): "هل هناك أحد من أقاربه؟"، ف قيل للنبي (ﷺ): نعم، فأمر النبي (ﷺ) بإعطائه الميراث^(٤)، ولفظ الحديث من طريق سفيان الثوري مر ذكره قريباً، والزيادة فيه على حديث شعبة: أن مولى النبي (ﷺ) مات، ولم يدع ولداً ولا حميماً، وفي حديث شعبة: سئل النبي (ﷺ) عن أحد من أهل قريته، وفي حديث سفيان، قال النبي (ﷺ) بعد أن أخبروه أن ليس له ولد ولا حميم: "أعطوا ميراثه رجلاً من أهل قريته"، وكان حديث سفيان أشمل من حديث شعبة، وربما يكون هذا ما دفع الإمام أبو داود لقوله أن حديث سفيان أتم، والله اعلم.

(١) وثقه ابن معين، وأبو زرعة الرازي، والنسائي. ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٤٣/١٧ (٣٨٧٩).

(٢) قال ابن معين: لا أعرفه، وقال أبو حاتم الرازي: روى عنه شعبة بن الحجاج، ثقة. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٢٠/٨ (١٤٧٤).

(٣) ينظر: بذل المجهود، في حل سنن أبي داود، السهارنفوري، ٧٤/١٠.

(٤) الحديث من طريق شعبة جاء في: مسند أبي داود الطيالسي، ٧٥/٣ (١٥٦٨)، مسند إسحاق بن راهويه، ٣٢٩/٢ (٨٥٣)، مسند أحمد، ٤٢ / ٢٥٩ (٢٥٤٢٠)، وغيرهم.

وتجدر الإشارة إلى أن كل من رواه عن شعبة رواه كما ذكر آنفاً، ومنهم: يحيى القطان كما عند المصنف، ومحمد بن جعفر، كما عند احمد^(١)، وأبي داود الطيالسي^(٢)، وغيرهم، إلا حجاج بن محمد الأعور، رواه عن شعبة بنحو حديث سفيان، روايته أخرجها الطحاوي^(٣)، فيما أخرجه النسائي^(٤) من طريق حجاج بين محمد الأعور، عن شعبة بن الحجاج بنحو ما رواه البقية عن شعبة، وحجاج بن محمد وثقه: ابن المديني، واحمد، وقال أبو حاتم الرازي: صدوق^(٥).

(١) مسند احمد، ٢٥٩/٤٢ (٢٥٤٢٠).

(٢) مسند أبي داود الطيالسي، ٧٥/٣ (١٥٦٨).

(٣) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٦/٣ (٩٧٩).

(٤) السنن الكبرى، النسائي، ١٢٧/٦ (٦٣٥٩).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٦٦/٣ (٧٠٨).

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا مسدد، وابن أبي خلف، قالوا: حدثنا سفيان، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا استأذن أحدكم أخاه، أن يغرز خشبة في جداره، فلا يمنعه" فنكسوا، فقال: "ما لي أراكم قد عرضتم؟ لألقينها بين أكتافكم"^(١).

قال أبو داود: "وهذا حديث ابن أبي خلف وهو أتم"^(٢).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الاقضية، أبواب من القضاء، ٣١٤/٣ (٣٦٣٤)، موطأ مالك (رواية يحيى الليثي)، كتاب الأقضية، باب القضاء في المرفق، ٢٩٠/٢ (٢١٧٢)، (رواية أبي مصعب الزهري)، ٤٦٧/٢ (٢٨٩٦)، (رواية محمد بن الحسن الشيباني)، ٢٨٤/ (٨٠٤)، السنن المأثورة، الشافعي، ٣٨٤/ (٥٢٣) (٥٢٤)، مسند الشافعي، ٣٢٥/٣ (١٤٩٤)، مسند الحميدي، ٢٤٦/٢ (١١٠٧)، نسخة عبد الله بن صالح كاتب الليث، ١٣٨/ (١٦٢٠)، مسند احمد، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ٢٢٢/١٢ (٧٢٧٨)، وفي: ١٣١/١٣ (٧٧٠٢)، وفي: ٧٤/١٥ (٩١٤٥)، البر والصلة، المروزي، ١٢٦/ (٢٤٧)، صحيح البخاري، كتاب المظالم، باب لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في جداره، ١٣٢/٣ (٢٤٦٣)، صحيح مسلم، كتاب المساقاة، باب غرز الخشب في جدار الجار، ١٢٣/٣ (١٦٠٩)، سنن ابن ماجه، كتاب الاحكام، باب الرجل يضع خشبة على جدار جاره، ٤٢٧/٣ (٢٣٣٥)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الاحكام عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الرجل يضع على حائط جاره خشبا، ٢٨/٣ (١٣٥٣)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٤٤١/٨ (٦٢٤٩)، المنتقى، ابن الجارود، ٢٥٤/ (١٠٢٠)، مستخرج أبي عوانة، ٤٦٨/١٢ (٥٩٧٦)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٢٠٢/٦ (٢٤١١) (٢٤١٢) (٢٤١٣) (٢٤١٤)، مكارم الاخلاق، الخرائطي، ٩٩/ (٢٦٢)، المنتخب من غرائب مالك، ابن المقرئ، ٣٩/ (٥)، مسند الموطأ، الجوهري، ١٩٢/ (٢٠٠)، فوائد العراقيين، أبي سعيد النقاش، ٦٢/ (٤٧)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلح، باب ارتفاق الرجل بجدار غيره بوضع الجذوع عليه بأمره وغير أمره، ٥٣٦/١١ - ٥٣٧ (١١٤٨٤) (١١٤٨٥) (١١٤٨٦) (١١٤٨٧)، وفي: كتاب إحياء الموات، باب من قضى فيما بين الناس بما فيه صلاحهم ودفع الضرر عنهم على الاجتهاد، ٢٥٠/١٢ - ٢٥١ (١٢٠٠١) (١٢٠٠٢).

^(٢) سنن أبي داود، ٣١٤/٣.

أخرج الإمام أبو داود الحديث من طريق مسدد، ومحمد بن احمد بن أبي خلف السلمي، كلاهما عن سفیان بن عيينه، عن ابن شهاب الزهري، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً للنبي ﷺ، ثم ذكر أن اللفظ الذي أثبتته هو لابن أبي خلف السلمي، وهو أتم من حديث مسدد كما أشار المصنف.

ورجال هذا الإسناد قد استفاضت شهرتهم بالعدالة والضبط والانتقان، وفيهم من يعد من أئمة هذا العلم، إلا محمد بن احمد بن أبي خلف، وثقه أبو حاتم^(١)، وابن حجر^(٢).

ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث من طريق مسدد بإسناد أبي داود، وذكر الحديث بلفظ مسدد لمعرفة ما يختلف فيه عن لفظ الحديث من طريق ابن أبي خلف، وبالتالي الوقوف على سبب قول الإمام أبو داود بأن حديث ابن أبي خلف أتم^(٣)، والله اعلم.

(١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٤ / ٣٤٩ (٥٠٤٢).

(٢) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٦٦ / (٥٧١١).

(٣) تنبيه:

١- كل من روى الحديث باللفظ المذكور ونحوه، جعله من طريق عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، خلا عبد الأعلى بن عبد الأعلى في روايته، إذ جعلها عن معمر عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، مرفوعاً. كما عند ابن أبي شيبة في المصنف، ١٢ / ٥٣٤ (٢٤٥٤٢)، مسند البزار، ١٤ / ١٧٦ (٧٧٢٢).

٢- الحديث روي عن مالك، عن ابن شهاب الزهري، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً للنبي ﷺ، وكل من رواه عن مالك واه بهذا الإسناد، ومنهم: يحيى الليثي كما الموطأ، ٢ / ٢٩٠ (٢١٧٢)، والقعني عند البخاري في صحيحه، ٣ / ١٣٢ (٢٤٦٣)، إلا خالد بن مخلد رواه عن مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، مرفوعاً. جاء ذلك في تاريخ اصبهان لأبي نعيم الاصبهاني، ٢ / ٢٣٩. وقد ذكر الدارقطني طرق هذا الحديث واستفاض في ذكرها، وقال: والمحفوظ عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه. ينظر: علل الدارقطني، ١٠ / ٢٩٢ - ٢٩٤ (٢٠١٥).

الفصل الثالث

الفوائد المتعلقة بعلم الحديث دراية

ويتضمن ثمانية مباحث:

المبحث الأول: الفوائد المتعلقة بوهم الراوي.

المبحث الثاني: ذكر فوائد متعلقة بالأصحية.

المبحث الثالث: ذكر فوائد متعلقة بالتصحيح والتضعيف.

المبحث الرابع: ذكر فوائد متعلقة بالجرح والتعديل.

المبحث الخامس: ذكر فوائد متعلقة بالنسخ.

المبحث السادس: ذكر فوائد متعلقة بغريب الحديث.

المبحث السابع: ذكر فوائد متعلقة بالتعريف بالرواة.

المبحث الثامن: ذكر فوائد متعلقة بالاختلاف في أسماء الرواة.

الفصل الثالث

الفوائد المتعلقة بعلم الحديث دراية

قبل الشروع بذكر بعض الفوائد الحديثية المتعلقة بعلم الحديث دراية من خلال سنن أبي داود، لا بد من بيان المراد بمصطلح علم الحديث دراية، وهذا موجز لهذا المصطلح:

علم الحديث دراية: هو علم يُعرف منه حقيقة الرواية، وأنواعها، وشروطها، والاحكام المتعلقة بالرواية، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويّات وما يتعلق بذلك^(١)، وقيل: معرفة القواعد التي من خلالها يتوصل بها الى معرفة حال الراوي والمروي^(٢)، من حيث القبول والرد^(٣)، وكيفية التحمل والاداء، وانواع الاحاديث^(٤).

وموضوع هذا العلم الراوي والمروي من حيث القبول والرد، وفائدة هذا العلم تمييز الصحيح من الحسن من الضعيف، وبهذا تعرف غايته وهي صيانة حديث النبي (ﷺ) من الكذب والدس والاختلاف، وذلك صيانة للشريعة من التحليل والتحرير من غير دليل معتبر^(٥).

ويطلق عليه اسم: مصطلح الحديث، وعلوم الحديث، أو اصول الحديث^(٦).

(١) ينظر: نظم علوم الحديث المسماة (أقصى الأمل والسؤل)، شهاب الدين الشافعي، ص: ٧٠.

(٢) ينظر: النكت على كتاب ابن الصلاح، ابن حجر، ٢٢٥/١، شرح التبصرة والتذكرة، العراقي، ٩٧/١.

(٣) ينظر: فتح الباقي بشرح الفية العراقي، ابن زكريا الانصاري، ٩٢/١.

(٤) ينظر: الحديث والمحدثون، محمد محمد أبو زهو، ص: ٤٩٨.

(٥) ينظر: الوسيط في علوم الحديث، أبي شهبه، ص: ٢٦.

(٦) ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، نور الدين عتر، ص: ٣٢.

المبحث الأول

الفوائد المتعلقة بذكر وهم الراوي

أولاً: الوهم في اللغة:

قال الفراهيدي: الوهم وهم القلب، جمعه أوهام، يقال توهمت في كذا، وأوهمته، أي: أغفلته^(١)، ووهم إلى الشيء يهيم، إذا ذهب الوهم إليه، ووهم الرجل في كتابه وكلامه، إذا أسقط منهما^(٢).

ثانياً: الوهم في الاصطلاح:

لم أجد فيما بحثت من مصادر على من ذكره بتعريف مستقل، وإنما يذكره بعض أهل العلم في باب حديثهم عن أسباب العلة، أو الحديث المعلول، وسبل معرفة سبب علة الحديث، وأن بعض أهل العلم كانوا يربطون الوهم بخطأ الراوي، أو غلظه، والمفهوم من كلامهم أن المراد هنا ليس الراوي الضعيف، بل الحديث عن وهم الراوي في كونه سبباً لعلة قد تقدح بالحديث هو حديث عن الراوي الثقة، حيث ذكر ابن الصلاح أن مما يستعان به على إدراك علة الحديث هو تفرد الراوي ومخالفة غيره له، مع قرائن تنضم إلى ذلك يتنبه لها العارف بهذا الشأن، مثل إرسال في موصول، أو وقف في مرفوع، أو دخول حديث في آخر، أو وهم واهم و غير ذلك، بحيث يغلب على ظن الراوي ذلك، فيحكم أو يحدث به^(٣).

وفي نصب الراية للحافظ الزيلعي رحمه الله من كلام ابن القطان في بيان

الوهم والايهام : سئل أبوحاتم وأبو زرعة الرازيان عن طالب بن حجير " فقالا: شيخ،

يعنيان بذلك أنه ليس من أهل العلم، وإنما هو صاحب رواية "، أي: هو من أهل

(١) ينظر: العين، الفراهيدي، ١٠٠/٤.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة، محمد بن احمد الهروي، ٢٤٥/٦.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص: ٩٠.

الرواية والنقل، لا من أهل الدراية والعلم والفقهاء، فهي بمثابة كلمة: راوي، لا زيادة ولا نقصان، لذلك قد يقترن بها ما ينزلها عن مرتبة من محله الصدق، كما قال أبو زرعة في يحيى بن راشد البصري (١)

ونقل السيوطي عن المزي أنه ذكر أن الوهم يكون في الحفظ، وفي الكتابة والقول (٢).

وذكر علي القاري أن الوهم رواية الراوي للحديث على سبيل التوهم، وذلك قد يقع في الإسناد والمتن، وفي الأول أكثر، مثل إدخال حديث في حديث، والأول قد يقدر في صحة الإسناد والمتن جميعاً، لما في التعليل بالإرسال واشتباه حديث الضعيف بالثقة، كأن يجيء الحديث بإسناد موصول، ويجيء بإسناد منقطع أقوى من الإسناد الموصول، وقد يقدر ذلك في صحة الإسناد خاصة دون المتن (٣).

مما سبق يمكن القول أن الوهم هو غلط الراوي، أو خطأ يصدر منه عند روايته لحديث ما، وهذا الخطأ أو الغلط يكون في الإسناد تارة، وهو الأكثر، وفي المتن تارة أخرى، ويكون في كليهما، وهذا الغلط هو الوهم الذي يسبب المخالفة من هذا الراوي لغيره، أو يتفرد بما يرويه عن سائر الرواة، والله اعلم.

وقد روى الإمام أبو داود في كتابه السنن جملة من الأحاديث، ثم ذكر بعدها بعض الألفاظ التي وهم فيها بعض الرواة، وأحياناً يذكر الراوي الذي وقع منه الوهم عنده، وأحياناً يقول حديث فلان وهم دون ذكر مصدر الوهم، وتارة يكون في المتن، وتارة يكون في الإسناد، وتارة يكون فيهما، وأخرى يكون في أسم الراوي، ويبين الصواب أحياناً، وفيما يلي نماذج لما ذكر.

(١) ينظر: الكاشف، الذهبي، ١ / ٤٦. والكلام نقله مجد عوامة.

(٢) ينظر: تدريب الراوي، السيوطي، ١ / ٣٥٨.

(٣) ينظر: شرح نخبة الفكر، علي القاري، ص: ٤٥٥.

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن آدم المصيبي، حدثنا أبو خالد، عن ابن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: "إنما جعل الإمام ليؤتم به" بهذا الخبر^(١). زاد "وإذا قرأ فأنصتوا"^(٢).

^(١) يريد الحديث الذي أخرجه قبل الحديث المذكور، وهذا لفظه: إنما جعل الإمام ليؤتم به فإذا كبر فكبروا، ولا تكبروا حتى يكبر، وإذا ركع فاركعوا ولا تركعوا حتى يركع، وإذا قال: سمع الله لمن حمده، فقولوا: اللهم ربنا لك الحمد - قال مسلم: ولك الحمد - وإذا سجد فاسجدوا ولا تسجدوا حتى يسجد، وإذا صلى قائماً فصلوا قياماً، وإذا صلى قاعدا فصلوا قعوداً أجمعون".

^(٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الإمام يصلي من قعود، ١٦٤/١ (٦٠٣) (٦٠٤)، حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، ٢٦٨ / (١٨٩)، مصنف عبد الرزاق الصنعاني، ١٧٧/٣ (٤٢١٤)، مصنف ابن أبي شيبة، ٥٧/٣ (٢٦١٩)، وفي: ٣٣٥ (٣٨٣٨)، مسند احمد، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ٥٠/١٢ (٧١٤٤)، وفي: ٤٩٤/١٣ - ٤٩٥ (٨١٥٦)، وفي: ٤٦٩/١٤ (٨٨٨٩)، وفي: ٢٥٧/١٥ (٩٤٣٨)، حديث هشام بن عمار، ٢٠٤ / (٩٨)، مسند الدارمي، ٨٢٨/٢ (١٣٥٠)، صحيح البخاري، كتاب الاذان، باب إقامة الصف من تمام الصلاة، ١٤٥/١ (٧٢٢)، وفي باب ايجاب التكبير وافتتاح الصلاة، ١٤٧/١ (٧٣٤)، القراءة خلف الإمام، البخاري، ١٦٣/٦٢، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب ائتمام المأموم بالإمام، ١٩/٢ (٤١٤)، وفي باب النهي عن مبادرة الإمام بالتكبير وغيره، ٢٠/٢ (٤١٧)، سنن ابن ماجه، أبواب اقامة الصلاة والسنة فيها، باب إذا قرأ الإمام فأنصتوا، ٣٠/٢ (٨٤٦)، وباب إنما جعل الإمام ليؤتم به، ٢٩٥/٢ (١٢٣٩)، مسند البزار، ٣٢٩/١٥ (٨٨٩٨)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب المساجد، باب تأويل قول الله (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون)، ٤٧٥/١ - ٤٧٦ (٩٩٥) (٩٩٦)، المجتبى، النسائي، كتاب الافتتاح، باب تأويل قول الله (وإذا قرئ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا لعلكم ترحمون)، ١٤٢ - ١٤١/٢ (٩٢١) (٩٢٢)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٣١٥/١٠ (٥٩٠٩)، وفي: ٢١٢/١١ (٦٣٢٦)، وفي: ٤٤٥/١١ (٦٥٧٢). صحيح ابن خزيمة، ٣٤/٣ (١٥٧٥)، حديث السراج تخريج زاهر بن طاهر الشحامي، ١٠٤/٢ (٤٣٠)، وفي: ١٦٧ / (٦٩٥) (٦٩٦)، وفي: ٢٨٠/٢ - ٢٨١ (١١٧١) (١١٧٤)، مستخرج أبي عوانة، ٣٦٠/٤ (١٦٧١). شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٣١٠/١٤ (٥٦٤٠)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٢١٧/١ (١٢٩٢)، وفي: ٤٠٤/١ (٢٣٤٩) (٢٣٥٠)، صحيح ابن حبان، ٧/٢ (٨٤٦)، وفي:

قال أبو داود : "وهذه الزيادة وإذا قرأ فأنصتوا ليست بمحفوظة الوهم عندنا من أبي خالد"^(١).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق مصعب بن محمد، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه^(٢)، ثم روى الحديث ذاته من طريق أبي خالد الأحمر، عن محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح به، ولكن جاءت من هذا الطريق زيادة لفظ (وإذا قرأ فأنصتوا)، أشار أبو داود الى أن هذه الزيادة ليست محفوظة، وعدّها من أوهام أبي خالد الأحمر.

عند تتبع طرق الحديث والنظر فيها، وفي الفاظ الحديث نجد أنه جاء من عدة طريق عن أبي هريرة رضي الله عنه، منها:

١٣/٢ (٨٥٣)، مسند الشاميين، الطبراني، ٩٦/١ (١٤٢)، المعجم الاوسط، الطبراني، ١١٦/٦ (٥٩٧١)، وفي: ٢٦٤/٧ (٧٤٥٦)، وفي: ٢٦٩/٨ (٨٦٠٤)، سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب نكر قوله صلى الله عليه وسلم من كان له إمام فقرأه الإمام له قراءة، ١١٥/٢ (١٢٤٣)، وفي: ١١٨/٢ - ١١٩ (١٢٤٤) (١٢٤٥) (١٢٤٦)، ناسخ الحديث ومنسوخه، ابن شاهين، ص: ٢٥٣، فوائد ابن أخي ميمي الدقاق، ٩٣/ (١٨٢)، فوائد تمام، ٥/٢ (٩٧٢)، مستخرج أبي نعيم الاصبهاني، ٤٠-٣٨/٢ (٩٢٢) (٩٢٣) (٩٢٥) (٩٢٧)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب لا يكبر المأموم حتى يفرغ الإمام من التكبير، ٣/٣٤٤ (٢٣٠٩)، وفي: باب يركع بركوع الإمام ويرفع برفعه ولا يسبقه وكذلك في السجود وغيره، ٣/٥٢٧ (٢٦٣١)، وفي باب من قال يترك المأموم القراءة فيما جهر فيه الإمام بالقراءة، ٤/١٤ (٢٩٢٠)، القراءة خلف الإمام، البيهقي، ١/٣١ (٣١١).

(١) سنن أبي داود، ١/١٦٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ١/١٦٤ (٦٠٣).

- ١- همام بن منبه، عن أبي هريرة، كما عند عبد الرزاق^(١)، واحمد^(٢)، والبخاري^(٣)، وغيرهم من غير ذكر زيادة (وإذا قرأ فانصتوا).
- ٢- أبو سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عند احمد^(٤)، والدارمي^(٥)، وابن ماجه^(٦)، وأبي يعلى^(٧)، وغيرهم من غير ذكر الزيادة.
- ٣- أبو يونس مولى أبي هريرة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، كما عند مسلم^(٨)، وابن حبان^(٩)، وغيرهم من غير ذكر الزيادة.
- ٤- سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه، كما عند السراج^(١٠)، والطبراني^(١١)، وغيرهم من غير ذكر الزيادة.
- ٥- سعيد بن ابي سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عند أبي يعلى الموصلي^(١٢)، من غير ذكر الزيادة.

(١) مصنف عبد الرزاق، ١٧٧/٣، (٤٢١٤).

(٢) مسند احمد، ٢٩٤/١٣ - ٢٩٥ - (٨١٥٦).

(٣) صحيح البخاري، ١٤٥/١ (٧٢٢).

(٤) مسند احمد، ٥٠/١٢ (٧١٤٤).

(٥) مسند الدارمي، ٨٢٨/٢ (١٣٥٠).

(٦) سنن ابن ماجه، ٢٩٥/٢ (١٢٣٩).

(٧) مسند أبي يعلى الموصلي، ٣١٥/١٠ (٥٩٠٩).

(٨) صحيح مسلم، ٢٠/٢ (٤١٧).

(٩) صحيح ابن حبان، ١٣/٢ (٨٥٣).

(١٠) حديث السراج تخريج زاهر بن طاهر الشحامي، ١٠٤/٢ (٤٣٠).

(١١) المعجم الأوسط، الطبراني، ٢٦٤/٧ (٧٤٥٦).

(١٢) مسند أبي يعلى الموصلي، ٤٤٥/١١ (٦٥٧٢).

- ٦- عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، كما عند البخاري^(١)،
ومسلم^(٢)، وغيرهم من غير ذكر الزيادة.
- ٧- سهيل بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه ، كما عند ابن خزيمة^(٣)،
والبيهقي^(٤)، وغيرهم من غير ذكر الزيادة.
- ٨- مصعب بن محمد، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه ، عند احمد^(٥)، وأبو داود^(٦)،
وغيرهم من غير إثبات الزيادة.
- ٩- محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، حدث به
عن ابن عجلان أبو خالد الأحمر كما عند ابن أبي شيبة^(٧)، واحمد^(٨)، وابن ماجه^(٩)،
والمصنف وغيرهم، وأثبت فيها قوله (وإذا قرأ فأنصتوا)، وسليمان بن حيان أبو خالد
الأحمر قال فيه ابن معين: لم يكن بذلك المتقن، لا بأس به^(١٠)، وثقه ابن المديني،
وقال أبو حاتم: صدوق^(١١).

(١) صحيح البخاري، ١٤٧/١ (٧٣٤).

(٢) صحيح مسلم، ١٩/٢ (٤١٤).

(٣) صحيح ابن خزيمة، ٣٤/٣ (١٥٧٥).

(٤) السنن الكبرى، البيهقي، ٥٢٧/٣ (٢٦٣١).

(٥) مسند احمد، ١٩٧/١٤ (٨٥٠٢).

(٦) سنن أبي داود، ١٦٤/١ (٦٠٣).

(٧) مصنف ابن أبي شيبة، ٣٣٥/٣ (٣٨٣٨).

(٨) مسند احمد، ٢٥٧/١٥ (٩٤٣٨).

(٩) سنن ابن ماجه، ٣٠/٢ (٨٤٦).

(١٠) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية طهمان)، ١١١ / (٣٥٧).

(١١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٠٧/٤ (٤٧٧).

وحدث به عن محمد بن عجلان محمد بن سعيد الانصاري، كما عند البزار^(١)،
والنسائي^(٢)، وغيرهم وأثبت زيادة (وإذا قرأ فأنصتوا)، ومحمد بن سعيد وثقه ابن معين^(٣)،
والذهبي^(٤).

وحدث به عن ابن عجلان إسماعيل بن أبان كما عند الدارقطني^(٥)،
والبيهقي^(٦) بإثبات الزيادة، و إسماعيل بن أبان الغنوي هذا وهو متروك الحديث كما
قال البخاري، وأبو زرعة، وأبو حاتم^(٧).

١٠- محمد بن ميسر أبو سعد الصاغاني، عن محمد بن عجلان، عن أبيه، عن أبي
هريرة رضي الله عنه، عند احمد^(٨)، بإثبات الزيادة، والصاغاني وثقه ابن سعد^(٩)، وقال فيه ابن
معين: "ليس بشيء"^(١٠)، وقال النسائي: "متروك الحديث"^(١١).

يظهر جليا مما مضى عدم تفرد أبو خالد الأحمر بروايته عن عجلان
بالزيادة المذكورة، والتي أعلاها أبو داود، بل جاءت من رواية ثقة هو محمد بن سعد
الانصاري، بهذا يمكن القول بأن ما ذهب إليه الإمام أبو داود من أن الوهم من أبي
خالد الأحمر محل نظر، والذي يبدو أن الوهم هنا من محمد بن عجلان، والله اعلم.

(١) مسند البزار، ٣٢٩/١٥، (٨٨٩٨).

(٢) السنن الكبرى، ٤٧٦/١ (٩٩٦)، المجتبى، النسائي، ١٤٢/٢ (٩٢٢).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٦١/٧ (١٤٢٨).

(٤) ينظر: الكاشف، الذهبي، ١٧٤/٢ (٤٨٦٩).

(٥) سنن الدارقطني، ١١٩/٢ (١٢٤٥).

(٦) السنن الكبرى، البيهقي، ١٤/٤ (٢٩٣٠).

(٧) تهذيب الكمال، المزي، ١٢/٣ (٤١٢).

(٨) مسند احمد، ٤٦٩/١٤ (٨٨٨٩).

(٩) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢٦٥/٧ (٣٦٧٢).

(١٠) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٣٦١/٤ (٤٧٨٨).

(١١) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٩٣/٥٤٠.

ومحمد بن عجلان وثقه ابن معين^(١)، واحمد^(٢)، والرازيان^(٣)، وقال الذهبي: صدوق، ونقل عن الحاكم قوله فيه: كان سيء الحفظ^(٤)، وذكر الذهبي في موضع آخر أن البخاري ذكره في الضعفاء^(٥)، وقال ابن حجر: صدوق اختلطت عليه احاديث أبي هريرة رضي الله عنه^(٦).

ذكر البيهقي أن هناك من تابع ابن عجلان في روايته عن زيد بن اسلم، وهم خارجة بن مصعب، ويحيى بن العلاء، ثم ذكر أن متابعة مثل هؤلاء لا يفرح بها^(٧)، حيث أن خارجة بن مصعب ضعفه ابن معين^(٨)، واحمد^(٩)، والبخاري^(١٠)، ويحيى بن العلاء قال فيه عمرو بن علي الفلاس: متروك الحديث، وضعفه أبو زرعة وأبو حاتم^(١١).

(١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٩٥/٢ (٨٩٤).

(٢) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ١٩٨/١ (١٩٤).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٥٠/٨ (٢٢٨).

(٤) ينظر: من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي، ١٦٥ / (٣٠٦).

(٥) ينظر: ديوان الضعفاء، الذهبي، ٣٦٥ / (٣٨٧٧).

(٦) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٩٦ / (٦١٣٦).

(٧) ينظر: القراءة خلف الإمام، البيهقي، ص: ١٣٢، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من

أخرج الحديث من هذين الطريقتين.

(٨) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٢٥٢/٣ (١١٨٨).

(٩) ينظر: العلل (رواية المروزي وغيره) تحقيق: صبحي السامرائي، ٦٥ / (١١٠).

(١٠) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ٤١ / (١٠٨).

(١١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٨٠/٩ (٧٤٤).

وذكر الدارقطني أن الليث بن سعد رواه عن محمد بن عجلان، عن أبي الزناد عبد الله بن ذكوان، عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه من غير ذكر زيادة (وإذا قرأ فأنصتوا)^(١).

مما مضى ذكره يتضح أن الثقات الحفاظ لم يذكروا الزيادة التي أعلمها أبو داود، والبخاري ومسلم أخرجوا الحديث من غير ذكر لهذه الزيادة، وأن الذي تفرد بها محمد بن عجلان دون سائر رواة الحديث، ورواها الليث بن سعد وهو ثقة إمام عن ابن عجلان دون ذكر الزيادة التي أعلمها أبو داود.

وهذه الزيادة (وإذا قرأ فأنصتوا) صححها الإمام مسلم من طريق أبي هريرة رضي الله عنه، بعد أن أخرجها في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعري^(٢)، حيث قيل للإمام مسلم: فحديث أبي هريرة (وإذا قرأ فأنصتوا) قال: هو عندي صحيح، فقيل له: لم لم تضعه هنا؟ فقال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هاهنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه^(٣).

وقد نقل ابن عبد البر عن الإمام أحمد أنه صحح الحديث وقبل الزيادة، وكذا ذهب ابن عبد البر إلى قبولها^(٤)، وقبلها المنذري^(٥).

(١) ينظر: علل الدارقطني، ١٨٧/٨، ذكر هذا الطريق البخاري معلقا في القراءة خلف الإمام، ٦٢/ (١٦٣).

(٢) صحيح مسلم، ٣٠٤/١ (٤٠٤).

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٣٠٤ / ١.

(٤) ينظر: التمهيد، ابن عبد البر، ١٧٠/٧.

(٥) ينظر: مختصر سنن أبي داود، المنذري، ١٨٤/١.

قال ابن معين: حديث أبو خالد الأحمر، عن ابن عجلان (وإذا قرأ فأنصتوا) ليس بشيء، ولم يثبت ذلك ووهنه^(١)، وضعفها البخاري^(٢)، وضعفها أبو حاتم الرازي، وقال: ليست محفوظة، وهي من تخاليط محمد بن عجلان^(٣)، وذكر الدارقطني الاختلاف على ابن عجلان في زيادة (وإذا قرأ فأنصتوا) وقال: زيادة غير محفوظة^(٤)، وقال البيهقي عن هذه الزيادة: وهم من محمد بن عجلان^(٥).

والذي يبدو أن هذه الزيادة غير محفوظة من طريق أبي هريرة رضي الله عنه، بسبب تفرد ابن عجلان ومخالفته لمن هو أوثق منه، ولرواية الحديث عنه مرة من دون هذه الزيادة، والذي روى الحديث عنه من غير هذه الزيادة من الأئمة الليث بن سعد، ولأن البخاري ومسلم قد أخرجوا الحديث من طريق أبي هريرة من غير ذكر هذه الزيادة، وقد ذكر عدد من الأئمة على أنها غير محفوظة، وقد ذكر آخرون أنها زيادة صحيحة، والله اعلم^(٦).

(١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤٥٥/٣ (٢٢٣٦).

(٢) ينظر: القراءة خلف الإمام، البخاري، ص: ١٦٣.

(٣) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٣٩٥/٢ (٤٦٥).

(٤) ينظر: علل الدارقطني، ١٨٧/٨ (١٥٠١).

(٥) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي، ١٤/٤.

(٦) تنبيه: زيادة (وإذا قرأ فأنصتوا) أخرجها الإمام مسلم كما سبق ذكر ذلك قريبا، أخرجها من طريق أبي موسى الأشعري رضي الله عنه، من حديث سليمان التيمي، عن قتادة به، وهذه ضعفها أبو داود والدارقطني، والبيهقي، وغيرهم، قال الدارقطني: روى الحديث أصحاب قتادة الحفاظ عنه، منهم: هشام الدستوائي، شعبة، وهمام بن منبه، وأبو عوانة، وعدي بن أبي عمار وغيرهم، فلم يقل احد منهم: (وإذا قرأ فأنصتوا)، وقال: اجماعهم يدل على وهم. ولم يؤثر عند الإمام مسلم تفرد سليمان التيمي بها لثقتة وحفظه، وصححها من طريق أبي موسى وأبي هريرة رضي الله عنه. ينظر: نصب الراية، الزيلعي، ١٦/٢.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا حماد بن زيد، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن سباع بن ثابت، عن أم كرز رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله (ﷺ): "عن الغلام شاتان، مثلان، وعن الجارية شاة"^(١).
قال أبو داود: "هذا هو الحديث، وحديث سفيان وهم"^(٢).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب العقيقة، ١٠٥/٣ (٢٨٣٤) (٢٨٣٥) (٢٨٣٦)، حديث سفيان بن عيينه (رواية المروزي)، ٥٦ / (٢٢)، السنن المأثورة، الشافعي، ٣٤٢ / (٤١٥)، وفي: ٤١٠ / (٥٩٧)، مسند الحميدي، ٣٤٠/١ (٣٤٨)، غريب الحديث، أبي عبيد القاسم بن سلام، ١٥٣/٢ (٤٢١٧)، الادب، ابن أبي شيبة، ٢١٥ / (١٧٢)، مصنف ابن أبي شيبة، ٣٦٢/١٣ (٢٥٨٢٠)، مسند اسحاق بن راهويه، ١٥٩/٥ (٢٢٧٩)، مسند احمد، مسند أم كرز الكعبية رضي الله عنها، ١١٣/٤٥ (٢٧١٣٩)، وفي: ١١٩/٤٥ - ١٢٠ (٢٧١٤٣)، وفي: ٣٧٢/٤٥ (٢٧٣٧٤)، مسند الدارمي، ١٢٥١/٢ (٢٠١١) قال شعيب الارنؤوط: صحيح لغيره، سنن ابن ماجه، كتاب بواب الذبائح، باب العقيقة، ٣٣٣/٤ (٣١٦٢)، اخبار مكة، الفاكهي، ٧١/٥، سنن الترمذي، الترمذي، ابواب الاحكام والفوائد، ابواب الاضاحي، ١٧٧/٣ (١٥١٦)، حديث اسحاق الدبري عن عبد الرزاق، ص: ٢٠، النفقة على العيال، ابن أبي الدنيا، ١٨٣/١ (٤٤)، الآحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، ٦٨/٦ (٣٢٧٩)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب العقيقة، باب العقيقة عن الجارية، ٣٧١ - ٣٧٠/٤ (٤٥٢٩) (٤٥٣٠)، المجتبى، النسائي، كتاب العقيقة، باب العقيقة عن الجارية، ١٦٥/٧ (٤٢١٧) (٤٢١٨)، معجم الصحابة، أبي القاسم البغوي، ٢٧٦/٣ (١٢١٥)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٦٧/٣ (١٠٤٠)، وفي: ٦٩/٣ (١٠٤٣)، صحيح ابن حبان، ٣٠٠/٢ (١٣٦٩)، المعجم الكبير، الطبراني، ٦٧/٢ (٤٠٦)، مستدرک الحاكم، كتاب الذبائح، ٢٦٥/٤ (٧٥٩١)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الضحايا، باب ما يعق عن الغلام وما يعق عن الجارية، ٣٨١/١٩ (١٩٣٠٤)، وفي: باب أقروا الطير على مكاناتها، ٤١٤/١٩ (١٩٣٦٣) (١٩٣٦٤)، شعب الايمان، البيهقي، ٣٩١/٦ (٨٦٢٤)، تالي تلخيص المتشابه، الخطيب البغدادي، ٢١٢/١ (١١٠).

^(٢) سنن أبي داود، ١٠٥/٣.

أخرج الإمام أبو داود الحديث من طريق حماد بن زيد، عن عبيد بن أبي يزيد، عن سباع بن ثابت، عن أم كرز رضي الله عنها، مرفوعاً، ثم ذكر أن هذا هو الحديث، وأن حديث سفيان بن عيينه وهم، يريد بذلك الحديث الذي رواه قبل الحديث المذكور، والذي أخرجه من طريق سفيان بن عيينه، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن أبيه، عن سباع بن ثابت، عن أم كرز رضي الله عنه به^(١)، أي: أن سفيان بن عيينه وهم في زيادة راو في الإسناد عند أبي داود.

وعند النظر في طرق الحديث والتي نكرها أبو داود نجد أن كل من روى الحديث عن سفيان بن عيينه من الطريق المذكور، رواه عنه عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن أبيه، عن سباع بن ثابت، عن أم كرز رضي الله عنها مرفوعاً، ومنهم^(٢):

١- الشافعي^(٣).

٢- الحميدي^(٤).

٣- أبو بكر بن أبي شيبة^(٥).

٤- مسدد^(٦).

(١) نص الحديث في سنن أبي داود إسناداً وممتناً: قال أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا سفيان، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن أبيه، عن سباع بن ثابت، عن أم كرز، قالت: سمعت النبي ﷺ يقول: "أقروا الطير على مكناتها". قالت: وسمعتة يقول: "عن الغلام شاتان، وعن الجارية شاة لا يضركم أذكرانا كن أم إناثا".

(٢) إلا قتيبة بن سعيد خالف كل من رواه عن سفيان بن عيينه، فرواه عن سفيان فاسقط من الإسناد والد عبيد الله بن أبي يزيد، ويأتي ذكر ذلك قريباً.

(٣) السنن المأثورة، الشافعي، ٣٢٤/ (٤١٥)، وفي: ٤١٠/ (٥٩٧).

(٤) مسند الحميدي، ٣٤٠/١، (٣٤٨)، مستدرک الحاكم، ٢٦٥/٤ (٧٥٩١).

(٥) مصنف ابن أبي شيبة، ٣٦٢/١٣ (٢٥٨٢٥)، سنن ابن ماجه، ٣٣٣/٤ (٣١٦٢)، الآحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، ٦٨/٦ (٣٢٧٩).

(٦) سنن أبي داود، ١٠٥/٣ (٢٨٣٥).

٥- أبو خيثمة^(١)، وغيرهم.

ولم ينفرد سفيان بن عيينه برواية الحديث من الطريق المذكور، بل تابعه عنه ابن عليّة عند القاسم بن سلام^(٢).

خالف سفيان بن عيينه في روايته المذكورة:

١- حماد بن زيد، رواه عن عبيد بن أبي يزيد، عن سباع بن ثابت، عن أم كرز، عند احمد^(٣)، والدارمي^(٤)، والمصنف، والطحاوي^(٥)، وغيرهم.

٢- ابن جريج، مثل حماد بن زيد، حدث به عن ابن جريج عدد من الرواة، ومنهم: يحيى القطان كما عند النسائي^(٦)، وعبد الرزاق كما في مصنفه^(٧)، وعند احمد^(٨)، والترمذي^(٩)، وغيرهم.

ورواه عن ابن جريج أبو عاصم الضحاك بن مخلد، ومحمد بن بكر البرساني، وحجاج بن محمد المصيصي^(١٠)، وغيرهم.

(١) صحيح ابن حبان، ٣٠٠/٢ (١٣٦٩).

(٢) غريب الحديث، أبي عبيد القاسم بن سلام، ١٥٣/٢ (٤٢١٧)، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من وافق ابن عليّة في روايته هذه عن ابن جريج، وسائر من رواه عن ابن جريج رواه عنه عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن سباع، عن أم كرز.

(٣) مسند احمد، ١١٩/٤٥ - ١٢٠ (٢٧١٤٣).

(٤) مسند الدارمي، ١٢٥١/٢ (٢٠١١).

(٥) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٦٩/٣ (١٠٤٣).

(٦) السنن الكبرى، النسائي، ٣٧٢/٤ (٤٥٣٠)، المجتبى، النسائي، ١٦٥/٧ (٤٢١٨).

(٧) مصنف عبد الرزاق، ٦٤/٥ (٨٢٠٢).

(٨) مسند احمد، ٣٧٢/٤٥ (٢٧٣٧٤).

(٩) سنن الترمذي، الترمذي، ١٧٧/٣ (١٥١٦).

(١٠) ينظر: علل الدارقطني، ٣٩٤/١٥ - ٣٩٦ (٤١٠١)، وذكر البخاري في التاريخ الكبير تعليقا:

أن ابن جريج قال: أخبرني عبيد الله بن أبي يزيد، سمع سباع في العقيقة، ٥١/١ (١٠٦).

وقد ذكر الدارقطني أن ابن عليّة رواه عن ابن جريج، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن سباع بن ثابت، عن أم كرز^(١)، بهذا يتبين أن ابن عليّة رواه على الوجهين، ولا ريب أن الثابت عن ابن جريج ما رواه الجماعة عنه.

وتجدر الإشارة إلى أن عبد الرزاق تفرد برواية الحديث عن ابن جريج بزيادة راوٍ، حيث رواه عن ابن جريج، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن سباع بن ثابت، عن محمد بن ثابت، عن أم كرز^(٢)، وعند إسحاق بن راهويه^(٣)، والطبراني^(٤).

وهذا خطأ، والخطأ من عبد الرزاق كما قال الدارقطني^(٥).

وجاء الحديث من طريق سفيان بن عيينه، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن سباع بن ثابت، عن أم كرز رضي الله عنها مرفوعاً، حدث به عن سفيان قتيبة بن سعيد كما عند النسائي^(٦)، وقتيبة بن سعيد ثقة مشهور، وثقه ابن معين، وأبو حاتم، والنسائي^(٧)، وقال ابن حجر: "ثقة ثبت"^(٨)، وقد خالف قتيبة بن سعيد سائر من روى الحديث عن سفيان بن عيينه، فأسقط من الإسناد راوياً.

(١) ينظر: علل الدارقطني، ١٥ / ٣٩٤ - ٣٩٦ (٤١٠١) ..

(٢) مصنف عبد الرزاق، ٦٤/٥ (٨٢٠٢).

(٣) مسند إسحاق بن راهويه، ١٦٠/٥ (٢٢٨٠).

(٤) المعجم الكبير، الطبراني، ١٦٦/٢٥ (٤٠٥).

(٥) ينظر: علل الدارقطني، ٣٩٦/١٥.

الحديث جاء من طرق أخرى ذكرها الدارقطني في كتابه (العلل)، واستفاض بذكر هذه الطرق، و الاختلاف الوارد في طرق الحديث. ٣٩٤/١٥ - ٤١٠ (٤١٠١).

(٦) السنن الكبرى، النسائي، ٣٧١/٤ (٤٥٢٩)، المجتبى، النسائي، ١٦٥/٧ (٤٢١٧).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥٢٨/٢٣ - ٥٢٩ (٤٨٥٢).

(٨) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٥٤ / (٥٥٢٢).

حكم أبو داود على الزيادة في الإسناد بأنها وهم من ابن عيينه، وقد أعترض ابن عبد البر على ما قاله أبو داود، فقال: لا أدري من أين قال أبو داود هذا؟ وسفيان بن عيينه حافظ، زاد في الإسناد رجلاً^(١).

لم ينفرد أبو داود بما قاله من وهم سفيان بن عيينه في إسناد الحديث، بل سبقه إلى هذا الإمام أحمد، حيث قال: سفيان بن عيينه يهمل في هذه الأحاديث، عبيد الله بن أبي يزيد سمعها من سباع بن ثابت^(٢)، وذهب الدارقطني إلى ترجيح طريق حماد بن زيد، وابن جريج عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن سباع، عن أم كرز الكعبية رضي الله عنها، وقال: القول عندي قولهما^(٣)، وقال البيهقي: رواية حماد أصح من رواية ابن عيينه^(٤).

(١) ينظر: التمهيد ابن عبد البر، ٤٠١/٣.

(٢) ينظر: مسند أحمد، ١١٩/٤٥.

(٣) ينظر: علل الدارقطني، ٤٠٤/١٥.

(٤) ينظر: بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، البيهقي، ص: ٢٨٤، وذكر البيهقي أن المزني روى الحديث عن الشافعي، عن سفيان بن عيينه، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن سباع بن وهب، عن أم كرز.. الحديث. عقب البيهقي قائلاً: هذا إسناد أخطأ فيه المزني من وجهين: الأول: قوله عن سباع بن وهب، وإنما هو سباع بن ثابت.

الثاني: أنه قال عن عبيد الله بن أبي يزيد، سباع بن وهب، عن أم كرز، وهو من طريق سفيان بن عيينه، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن أبيه عن سباع، عن أم كرز.

تتبيه: أبو يزيد المكي، والد عبيد الله بن أبي يزيد، قال فيه ابن القطان: لا يُعرف، ولا يعرف من روى عنه غير ابنه. ينظر: بيان الوهم والايهام، ٥٨٦/٤، قال العجلي: تابعي ثقة. ينظر: الثقات، ٤٣٧/٢ (٢٢٨٧)، وثقه ابن حبان. ينظر: الثقات، ٣٤٩/٤، قال ابن حجر: يُقال له صحبة، ونقل توثيق ابن حبان له. ينظر: تقريب التهذيب، ٦٨٥ / (٨٤٥٣)، والحديث قال عنه الترمذي: حسن صحيح. ينظر: سنن الترمذي، ١٧٧/٣.

قال الذهبي: وهم سفيان بن عيينه في هذا الحديث^(١)، وقال في موضع آخر: الصحيح عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن سباع، عن أم كرز^(٢).
والذي يبدو أن ما ذهب إليه الإمام أحمد وأبو داود، والدارقطني، والذهبي هو الأشبه بالصواب، ذلك أن حماد بن زيد وابن جريج أتقوا على الرواية، وكذا وافقهم سفيان من طريق قتيبة بن سعيد عنه به، وترجيح بعض الأئمة ومنهم أحمد والدارقطني، والإمام سفيان بن عيينه لا يضره القول أنه وهم في إسناد حديث، ولا يחדش مثل هذا القول إمامته، ولا يثلم من عظيم منزلته بين أهل هذا العلم الشريف، والله اعلم.

(١) ينظر: المهذب في اختصار السنن، الذهبي، ٣٨٨٧/٨.

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ١١٥/٢.

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن عيسى، حدثنا حماد، عن ميمون بن جابان، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الجراد من صيد البحر"^(١).

وقال الإمام أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا عبد الوارث، عن حبيب المعلم، عن أبي المهزم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أصبنا صرما من جراد فكان رجل منا يضرب بسوطه وهو محرم، ف قيل له: هذا لا يصلح فنذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم، فقال: "إنما هو من صيد البحر"^(٢).

قال أبو داود: "أبو المهزم ضعيف والحديثان جميعا وهم"^(٣).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريقين مختلفين عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعا للنبي صلى الله عليه وسلم من طريقين: الأول من طريق محمد بن عيسى، عن حماد بن زيد، عن ميمون بن جابان، عن أبي رافع نفيح بن رافع الصائغ، عن أبي هريرة مرفوعا،

(١) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب في الجراد للمحرم، ١٧١/٢ (١٨٥٣)، الطب النبوي، أبي نُعيم الأصبهاني، ٧٥٦/٢ (٨٩٢)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الحج، باب ما جاء في كون الجراد من صيد البحر، ٣٧٤/١٠ (١٠١١٠).

(٢) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب في الجراد للمحرم، ١٧١/٢ (١٨٥٤)، مسند احمد، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ٤٢٢/١٣ - ٤٢٣ (٨٠٦٠)، وفي: ١٥٨/١٥ (٩٢٧٦)، سنن ابن ماجه، كتاب الصيد، باب صيد الحيتان، ٣٧٥/٤ (٣٢٢٢)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الحج، باب ما جاء في صيد البحر للمحرم، ١٩٧/٢ (٨٥٠) وقال: حديث غريب، الضعفاء الكبير، العقيلي، ٣٨٣/٤، حلية الأولياء، أبي نُعيم الأصبهاني، ٣٠٢/٨، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الحج، باب ما جاء في كون الجراد من صيد البحر، ٣٧٤/١٠ (١٠١١١).

(٣) سنن أبي داود، ١٧١/٢.

والثاني أخرجه من طريق حماد بن سلمة، عن أبي المهزم يزيد بن سفيان، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، ثم ذكر بعد ذلك أن أبا المهزم ضعيف، وأن كلا الحديثين وهم^(١). ذكر المزي أن مراد الإمام أبي داود بأن الحديث وهم أي أن الصواب هو الحديث الذي بعده أخرجه من طريق موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن ميمون بن جابان، عن أبي رافع، عن كعب رضي الله عنه موقوفاً عليه. قال: الجراد من صيد البحر^(٢)، ولم ينفرد أبو داود بقوله أن الحديث وهم، بل قال ذلك العيني^(٣)، وذكر ان وجه الوهم أن حماد بن سلمة رواه عن ميمون بن جابان، عن أبي رافع، عن كعب موقوفاً. بهذا يتضح أن هناك خلافاً في توجيه قول الإمام أبو داود بأن كلا الحديثين وهم، والله اعلم بالصواب.

(١) سنن أبي داود، ١٧١/٢.

تتبيه: هكذا جاء قول أبي داود في طبعة الكتاب التي اعتمدها في البحث لسنن أبي داود، تحقيق محمد محي عبد الحميد، وكذلك جاءت كما ذكر في المتن في كتاب السنن لأبي داود، تحقيق شعيب الارنؤوط.

وفي بعض الطبعات لكتاب السنن لأبي داود جاء قوله المذكور بعد الحديث الذي يلي الحديثين المذكورين في المتن اعلاه، كما في نسخة دار الكتب العلمية - بيروت، تحقيق: محمد عبد العزيز الخالدي، ٣٠ / (١٨٥٥).

والحديث الذي يلي الحديثين المذكورين أخرجه أبو داود من طريق موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن ميمون بن جابان، عن أبي رافع، عن كعب بن ماتع الحميري موقوفاً عليه.

(٢) سنن أبي داود، ١٧١/٢ (١٨٥٥).

(٣) ينظر: البناية، شرح الهداية، العيني، ٣٩٦/٤.

وعند النظر في طرق الحديث نجد أنه جاء من عدة طرق، منها:

١- يزيد بن سفيان أبو المهزم، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، عند احمد^(١)، وابن ماجه^(٢)، والمصنف، والترمذي^(٣)، وغيرهم.

٢- حماد بن زيد، عن ميمون بن جابان، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه، كما عند المصنف، وأبي نعيم^(٤)، والبيهقي^(٥).

٣- حماد بن سلمة، عن ميمون بن جابان، عن أبي رافع، عن كعب رضي الله عنه موقوفا^(٦).

وميمون بن جابان وثقه العجلي^(٧)، وابن حبان^(٨).

وقال الذهبي: ميمون متوسط^(٩)، وقال الازدي:

"لا يحتج به"^(١٠)، وقال ابن حزم: "مجهول"^(١١)، وقال البيهقي: "لا يُعرف"^(١٢)، وقال

المنذري: ميمون لا يُحتج بحديثه^(١٣)، وقال عبد الحق الإشبيلي^(١٤)، ويوسف بن أبي

(١) مسند احمد، ٤٢٢/١٣ - ٤٢٣ (٨٠٦٠)، وفي: ١٥٨/١٥ (٩٢٧٦).

(٢) سنن ابن ماجه، ٣٧٥/٤ (٣٢٢٢).

(٣) سنن الترمذي، الترمذي، ١٩٧/٢ (٨٥٠).

(٤) الطب النبوي، أبي نُعيم الاصبهاني، ٧٥٦/٢ (٨٩٢).

(٥) السنن الكبرى، البيهقي، ٣٧٤/١٠ (١٠١١٠).

(٦) سنن أبي داود، ١٧١/٢ (١٨٥٥).

(٧) ينظر: الثقات، العجلي، ٣٠٦ / ٢ (١٨٢٧).

(٨) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٤١٨ / ٥.

(٩) ينظر: المهذب في اختصار السنن، الذهبي، ٤ / ١٩٦٥، وقال في الكاشف ثقة، ٣١١ / ٢ (٥٧٥٩).

(١٠) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ١٥٣/٣ (٣٤٨٨).

(١١) المحلى، ابن حزم، ٢٣١/٧.

(١٢) السنن الكبرى، البيهقي، ٣٧٤/١٠.

(١٣) ينظر: مختصر سنن أبي داود، المنذري، ٥٤٠/١.

(١٤) ينظر: الاحكام الوسطى، عبد الحق الاشبيلي، ٣٢٩/٢.

المجد المقدسي^(١): ميمون لا يحتج به، وقال ابن حجر: "مقبول"^(٢)، وأكثر أهل العلم على تضعيفه، والله اعلم.

وليس الخلاف في ميمون بن جابان علة الحديث الوحيدة، بل هناك علة أخرى وهي الخلاف في رفع الحديث ووقفه، والخلاف على من وقف الحديث، فقد مر ذكر أن حماد بن سلمة رواه عن ميمون، عن أبي رافع عن كعب رضي الله عنه موقوفا عليه، ورواه حماد بن زيد عن ميمون بن جابان، عن أبي رافع، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، وذكر الدارقطني أن هذا الحديث يرويه حماد بن زيد، وأختلف عنه، وأن محمد بن عيسى الطباع رواه عن حماد بن زيد، عن ميمون، عن أبي رافع عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا، وغير محمد بن عيسى الطباع يرويه عن حماد بن زيد موقوفا على أبي هريرة رضي الله عنه، وهو الصواب^(٣).

ومثل الدارقطني ابن عبد البر، إذ رجح الموقوف على أبي هريرة رضي الله عنه، بعد أن ذكر أن حديث حماد بن زيد المرفوع عن أبي هريرة رضي الله عنه لا يحتج به^(٤).

(١) ينظر: المقرر على أبواب المحرر، يوسف بن أبي المجد المقدسي، ٥٤٥/١.

(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٥٦ / (٧٠٤٤).

(٣) ينظر: علل الدارقطني، ٢٠٤/١١ (٢٢٢٢)، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج

الحديث من طريق حماد بن زيد به موقوفا على أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) ينظر: الاستنكار، ابن عبد البر، ١٣١/٤.

قال الترمذي: حديث غريب^(١)، والحديث قبله ابن القطان^(٢)، واستغرب اسناده البغوي^(٣)، وقال أبو بكر المعافري: لا يصح في الباب حديث^(٤)، وضعفه الصنعاني^(٥).

الحديث روي مرفوعاً وموقوفاً من طريق حماد بن زيد، ومن رواه عن حماد مرفوعاً محمد بن عيسى الطباع، ومحمد بن عيسى ثقة، وأثنى عليه العلماء، قال احمد: عالم فهم، وقال أبو حاتم: ما رأيت أحفظ للأبواب من محمد بن عيسى، وقال عنه: ثقة مبرز^(٦)، ورواه غيره موقوف كما قال الدارقطني، ورجحه، وكذا رجح ابن عبد البر الموقوف، وجاء موقوفاً على كعب رضي الله عنه، حدث به موسى بن إسماعيل التبوذكي، عن حماد بن سلمة به، وموسى التبوذكي ثقة، أثنى عليه العلماء، قال ابن معين: ثقة مأمون، وقال أبو حاتم: لا أعلم احداً بالبصرة ممن أدركناه أحسن حديثاً من موسى التبوذكي^(٧)، وقد يكون منشأ الاضطراب ميمون بن جابان فهو ضعيف، ولا يصح الحديث من طريق يزيد بن سفيان أبو المهزم فهو ضعيف ايضاً، وبهذا يمكن القول أن ما ذكره الإمام أبو داود من أن الحديثين وهم ويريد بذلك ضعف طرقة هو القول الأشبه بالصواب، وهو ما ذهب إليه بعض أهل العلم، والله اعلم.

(١) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ١٩٧/٢.

(٢) ينظر: بيان الوهم والإيهام، ابن القطان، ٣٨١/٥.

(٣) ينظر: شرح السنة، البغوي، ٢٧٥/٧.

(٤) ينظر: عون المعبود، شرف الحق العظيم آبادي، ٢١٦/٥.

(٥) ينظر: فتح الغفار، الصنعاني، ١٠٠٢/٢ (٣٠٩٥).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٩/٨ (١٧٥).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٤/٢٩ - ٢٥ (٦٢٣٥).

وإذا ما أخذ أحدهم بقول الحافظ المزي من أن الصواب عند أبي داود هو الحديث الموقوف على كعب من طريق حماد بن سلمة، لربما يكون ذلك لاطلاع أبو داود على الاختلاف على حماد بن زيد في رفع الحديث ووقفه على أبي هريرة رضي الله عنه، ولوقوف المزي على أكثر نسخة لأبي داود ذكر فيها أن كلا الحديثين وهم، ثم إيراد أبي داود للحديث من طريق كعب الموقوف، والله اعلم.

الحديث الرابع:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن المثنى، حدثني عبد الصمد، حدثنا همام، حدثنا عباس الجريري، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن النبي (ﷺ) قال: "أبنا عبد كاتب على مائة أوقية فأداها إلا عشرة أواق فهو عبد، وأبنا عبد كاتب على مائة دينار فأداها إلا عشرة دنانير فهو عبد"^(١).

قال أبو داود: "ليس هو عباس الجريري قالوا هو وهم ولكنه هو شيخ آخر"^(٢).

أخرج أبو داود الحديث من طريق همام بن يحيى العوزي، عن عباس الجريري، عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، عن النبي (ﷺ)، ثم أشار إلى وهم وقع في إسناد الحديث، وهو قول الراوي: عباس الجريري، وليس هو بل شيخ آخر، وقوله الراوي: عباس الجريري وهم، دون أن يذكر أبو داود من هو الشيخ الآخر.

(١) سنن أبي داود، كتاب العتق، باب في المكاتب يؤدي بعض كتابته فيعجز أو يموت، ٢٠/٤ - ٢١ (٣٩٢٧)، مصنف ابن أبي شيبة، ٧١/١٢ (٢٢٧٥٧)، مسند احمد، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص (٢٤٧/١١) (٦٦٦٦)، وفي: ٣٣٧/١١ (٦٧٢٦)، سنن ابن ماجه، أبواب كتاب العتق، باب المكاتب، ٥٦٢/٣ (٢٥١٩)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب البيوع عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في المكاتب إذا كان عنده ما يؤدي، ٥٣٩/٢ (١٢٦٠)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب العتق، ٥٣/٥ (٥٠٠٨) (٥٠٠٩)، سنن الدارقطني، كتاب المكاتب، ٢١٣/٥ (٤٢١٣)، مستدرک الحاكم، ٢٣٧/٢ (٢٨٦٣)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب المكاتب، باب المكاتب عبد ما بقي عليه درهم، ٤٦١/٢١ - ٤٦٢ (٢١٦٦٢) (٢١٦٦٥)، معرفة السنن والآثار، البيهقي، ٤٤٥/١٤ (٢٠٦٨٧).

(٢) سنن أبي داود، ٢١/٤.

وعند تتبع طرق الحديث والنظر فيها، نجد أنه جاء من عدة طرق هي:

- ١- عبد الصمد بن عبد الوارث، عن همام بن يحيى العوزي، عن عباس بن فروخ الجريري، عن عمرو بن شعيب، عن أبي، عن جده ﷺ مرفوعاً، كما عند احمد^(١)، والمصنف، والدارقطني^(٢)، والحاكم^(٣)، والبيهقي^(٤).
- ٢- عمرو بن عاصم، عن همام بن يحيى العوزي، عن عباس الجريري، عن عمرو بن شعيب، عن أبي، عن جده مرفوعاً، كما عند النسائي^(٥)، والبيهقي^(٦).
- ٣- أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك الباهلي، عن همام، عن العلاء الجريري، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعاً، عند النسائي^(٧)، والبيهقي^(٨).

(١) مسند احمد، ٣٣٧/١١ (٦٧٢٦).

(٢) سنن الدارقطني، ٥/٢١٣ (٤٢١٣).

(٣) مستدرک الحاكم، ٢/٢٣٧ (٢٨٦٣).

(٤) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٦٢/٢١ (٢١٦٦٣)، معرفة السنن و الآثار، البيهقي، ٤٤٥/١٤ (٢٠٦٨٧).

(٥) السنن الكبرى، النسائي، ٥٣/٥ (٥٠٠٩).

(٦) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٦١/٢١ (٢١٦٦٢).

(٧) السنن الكبرى، النسائي، ٥٣/٥ (٥٠٠٨).

(٨) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٦١/٢١ (٢١٦٦٢).

- ٤- الحجاج بن ارطاة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعا، كما عند ابن أبي شيبة^(١)، واحمد^(٢)، وابن ماجه^(٣)، والنسائي^(٤)، والبيهقي^(٥).
- ٥- يحيى بن أبي أنيسة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده مرفوعا عند الترمذي^(٦).
- ٦- سليمان بن سليم أبو سلمة الحمصي، عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده مرفوعا، كما عند المصنف^(٧)، والطحاوي^(٨)، والطبراني^(٩)، والبيهقي^(١٠).

(١) مصنف ابن أبي شيبة، ٧١/١٢ (٢٢٧٥٧).

(٢) مسند احمد، ٢٤٧/١١ (٦٦٦٦)، وفي: ٥٢١/١١ (٦٩٢٣).

(٣) سنن ابن ماجه، ٥٦٢/٣ (٢٥١٩).

(٤) السنن الكبرى، النسائي، ٥٢/٥ (٥٠٠٧).

(٥) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٦٢/٢١ (٢١٦٦٥)، روي من هذا الوجه مختصرا، وحجاج مختلف فيه، والذي يبدو أن ما قاله فيه أبو حاتم هو الاقرب فيه، حيث قال: حجاج بن أرطاة صدوق يدلس عن الضعفاء يكتب حديثه، وإذا قال: حدثنا فهو صالح لا يرتاب في صدقه وحفظه إذا بين السماع. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٥٦/٣ (٦٧٣)، ولم يصرح حجاج بالسماع في اي طرق من التي ذكرت في المتن.

(٦) سنن الترمذي، الترمذي، ٥٣٩/٢ (١٢٦٠)، ويحيى بن أبي أنيسة متروك الحديث فيما ذكر النسائي. ينظر: الضعفاء والمتروكين، ١٠٩ / (٦٣٩).

(٧) سنن أبي داود، ٢٠/٤ (٣٩٢٦).

(٨) شرح معاني الآثار، الطحاوي، ١١١/٣ (٤٧١٢).

(٩) مسند الشاميين، الطبراني، ٣٠٣/٢ (١٣٨٦).

(١٠) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٦٢/٢١ (٢١٦٦٤)، وسليمان بن سليم الحمصي ثقة، وثقه أبو حاتم. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٢١/٤ (٥٢٣).

الوهم فيما أشار أبو داود جاء في اسم الراوي، والاختلاف في اسم الراوي جاء من طريق همام بن يحيى العوزي، وهمام لم يرتضيه يحيى بن سعيد القطان^(١)، وقال يزيد بن زريع: رديء الحفظ، وهذا حدث من كتابه صالح، وقال ايضاً: همام قوي في الحديث^(٢)، وثقه علي بن المديني^(٣)، وابن معين، واحمد وقال: ثبت في كل المشايخ، ونقل ثناء ابن مهدي عليه، وثقه ابو حاتم وقال: في حفظه شيء، وقال أبو زرعة: لا بأس به^(٤)، وقال ابن عدي: "عامّة ما يرويه مستقيم"^(٥)، قال الذهبي: من علماء البصرة وثقاتها^(٦)، وثقه ابن حجر وقال: ربما وهم^(٧)، والذي يبدو أنه ثقة في حفظه شيء، والله اعلم.

(١) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٣٦٧/٤، (١٩٨٠).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٠٨/٣٠، (٦٦٠٢).

(٣) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ٦٣ / (٣٤).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٠٨/٩، ١٠٩ (٤٥٧).

(٥) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤٤٧/٨، (٢٠٤٧).

(٦) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٣٠٩/٤، (٩٢٥٣).

(٧) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٧٤ / (٧٣١٩).

رواه عن يحيى العوزي وقال عن عباس الجريري عبد الصمد بن عبد الوارث، وعبد الصمد قال عنه أبو حاتم: "صدوق صالح الحديث"^(١)، وقال الذهبي: "حجة"^(٢)، ونقل ابن حجر توثيق ابن سعد والحاكم له، وأن ابن قانع قال فيه: ثقة يخطئ^(٣)، قال ابن حجر: "صدوق"^(٤).

ولم ينفرد عبد الصمد بن عبد الوارث بتسمية الراوي عباس الجريري في رواية همام، بل تابعه عمرو بن عاصم الكلابي، وعمرو قال عنه ابن معين: "صالح"^(٥)، وثقه ابن سعد وقال أبو داود: لا أنشط لحديثه، وقال النسائي: لا بأس به^(٦)، وثقه ابن عبد الهادي^(٧)، قال الذهبي: صدوق مشهور، ونُقل عن أبي حاتم قوله أنه لا يحتج بعمرو بن عاصم^(٨)، وقال ابن حجر: "صدوق، في حفظه شيء"^(٩).

خالف عبد الصمد بن عبد الوارث، وعمرو بن عاصم في الرواية عن همام يحيى العوزي أبو الوليد الطيالسي هشام بن عبد الملك، فرواه عن همام، عن العلاء الجريري، ولم يقل عباس الجريري، وهشام بن عبد الملك قال فيه احمد: متقن.

(١) ينظر: تهذي الكمال، المزي، ١٠٢/١٨ (٣٤٣١).

تنبية: جاء ي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: شيخ مجهول. ٥٠/٦ - ٥١ (٢٦٩)، وهذا القول قد يكون خطأ من النساخ، وهو في غير عبد المد بن عبد الوارث، والله اعلم.

(٢) الكاشف، الذهبي، ٦٥٣/١ (٣٣٧٦).

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٣٢٨/٦ - ٣٢٩ (٦٣٢).

(٤) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٥٦ (٤٠٨٠).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٥٠/٦ (١٣٨١).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٨٩/٢٢ (٤٣٩١).

(٧) ينظر: طبقات علماء الحديث، ابن عبد الهادي، ٢٠/٢ (٣٦٥).

(٨) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢٦٩/٣ - ٢٧٠ (٦٣٩١).

(٩) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٢٣/٤ (٥٠٥٥).

وقال احمد بن سنان الواسطي: هشام امير المحدثين، وقال أبو حاتم: فقيه، إمام، ثقة، ما رأيت في يده كتابا قط، وقال أبو زرعة: كان إماما جليلا في زمانه عند الناس^(١).

لا شك أن هشام بن عبد الملك أوثق ممن خالفوه، وقد ذكر المزي في ترجمة عباس بن فروخ الجريري أنه روى عن عمرو بن شعيب إن كان ذلك محفوظا^(٢)، وذكر في ترجمة همام بن يحيى أن من روى عنه: عباس الجريري، وقيل العلاء الجريري^(٣)، وذكر الذهبي الخلف دون أن يرجح^(٤)، رجح ابن حجر طريق هشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي^(٥)، وهذا يعني أنه يميل إلى قول أبي داود بأن ذكر عباس الجريري وهم، دون أن يذكر أحدا منهم منشأ الوهم، أو يشير إليه، وما ذهب إليه ابن حجر هو الاشبه، لعلو مرتبة أبي الوليد الطيالسي هشام على مخالفه. وقد يكون منشأ الوهم يحيى العوزي، فهو وإن كان ثقة إلا أنه منتقد من جهة حفظه من يزيد بن زريع، ويحيى القطان وأبو حاتم، وقول ابن حجر: ربما وهم، والله اعلم^(٦).

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦٥/٩ - ٦٦ (٢٥٣).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٣٨/١٤ (٣١٣٤).

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٣٠٣/٣٠ (٦٦٠٢).

(٤) ينظر: تهذيب تهذيب الكمال، الذهبي، ٢٧٥/٧ (٥٣٠٣).

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٩٥/٨ (٣٥٥).

وقال ابن حجر: العلاء الجريري مجهول. ينظر: تقريب التهذيب، ٤٣٦ / (٥٢٦٢).

(٦) الحديث قال عنه الترمذي: غريب. ينظر: سنن الترمذي، ٥٣٩/٢.

الحديث الخامس:

قال الإمام أبو داود: حدثنا زهير بن حرب، حدثنا وكيع، حدثني داود بن سوار المزني، بإسناده ومعناه^(١) وزاد: "وإذا زوج أحدكم خادمه عبده أو أجيده، فلا ينظر إلى ما دون السرة وفوق الركبة"^(٢).

قال أبو داود: "وهم وكيع في اسمه، وروى عنه أبو داود الطيالسي هذا الحديث، فقال: حدثنا أبو حمزة سوار الصيرفي"^(٣).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق وكيع عن داود بن سوار، عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده مرفوعاً للنبي (ﷺ)، ثم نكر أن وكيع وهم في اسم

(١) يريد الحديث الذي أخرجه قبل الحديث المذكور، والحديث الذي يقصده هو ما رواه الإمام أبو داود بقوله: حدثنا مؤمل بن هشام يعني اليشكري، حدثنا إسماعيل، عن سوار أبي حمزة - قال أبو داود: وهو سوار بن داود أبو حمزة المزني الصيرفي - عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، قال: قال رسول الله ﷺ: "مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين، واضربوهم عليها، وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع"، ١٣٣/١ (٤٩٥).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة، ١٣٣/١ (٤٩٥) (٤٩٦)، وفي كتاب اللباس، باب (قل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن)، ٦٤/٤ (٤١١٤)، مصنف ابن أبي شيبة، ٢٦٣/٣ (٣٥١٩)، مسند احمد، مسند عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ، ٢٨٤/١١ - ٢٨٥ (٦٦٨٩)، وفي: ٣٦٩/١١ (٦٧٥٦)، النفقة على العيال، ابن أبي الدنيا، ٤٦٧/١ (٢٩٧)، الكنى والاسماء، الدولابي، ٤٩١/٢ (٨٩٢)، الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٦٧/٢، مكارم الاخلاق، الخرائطي، ١٥٥ / (٤٥٧)، الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٥٠٧/٣، سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب الامر بتعليم الصلوات والضرب عليها وحد العورة التي يجب سترها، ٤٣٠/١ - ٤٣١ (٨٨٧) (٨٨٨)، حلية الاولياء، أبي نعيم الاصبهاني، ٢٦/١٠، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب عورة الرجل، ٢٠٤/٤ - ٢٠٥ (٣٢٧٥) (٣٢٧٦) (٣٢٧٨)، شعب الايمان، البيهقي، ٣٩٨/٦ (٨٦٥٠)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٨٨/٣.

(٣) سنن ابي داود، ١٣٣/١، وذكر ابو داود في موضع آخر: صوابه سوار بن داود المزني الصيرفي، وهم فيه وكيع. السنن، ٦٤/٤.

الراوي، حيث قال: حدثني داود بن سوار، ونقل عن أبي داود الطيالسي أنه قال: حدثنا أبو حمزة سوار الصيرفي، وقال أبو داود: صوابه سوار بن داود الصيرفي.

وهناك طرق أخرى للحديث، منها:

١- وكيع، عن داود بن سوار، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعا، كما عند ابن أبي شيبة^(١)، وأحمد^(٢)، والمصنف، والدولابي^(٣)، وغيرهم، وانفرد وكيع بقوله: داود بن سوار.

٢- سوار بن داود أبو حمزة الصيرفي، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، مرفوعا، روى الحديث بهذا الإسناد عدد من الرواة، منهم:

- إسماعيل بن عليّة، عند أبي داود^(٤).

- عبد الله بن بكر السهمي، عند أحمد^(٥)، والدارقطني^(٦)، والحاكم^(٧)، والبيهقي^(٨)،

وغيرهم.

- محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، كما عند أحمد^(٩).

- المنهال بن بحر أبو سلمة، عند العقيلي^(١٠).

(١) مصنف ابن أبي شيبة، ٢٦٣/٣ (٣٥١٩).

(٢) مسند أحمد، ٢٨٤/١١ - ٢٨٥ (٦٦٨٩).

(٣) الكنى والاسماء، الدولابي، ٤٩١/٢ (٨٩٢).

(٤) سنن أبي داود، ١٣٣/١ (٤٩٥).

(٥) مسند أحمد، ٣٦٩/١١ (٦٧٥٦).

(٦) سنن الدارقطني، ٤٣١/١ (٨٨٨).

(٧) مستدرک الحاكم، ٣١١/١ (٧٠٨).

(٨) السنن الكبرى، البيهقي، ٢٠٤/٤ (٣٢٧٥)، شعب الايمان، البيهقي، ٣٩٨/٦ (٨٦٥٠).

(٩) مسند أحمد، ٣٦٩/١١ (٦٧٥٦).

(١٠) الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٦٧/٢.

- النضر بن شميل، عن الدارقطني^(١)، والبيهقي^(٢).

إسماعيل بن عليّة ثقة مشهور، أثنى عليه أهل العلم، قال أبو حاتم: ثقة متثبت في الرجال^(٣).

وعبد الله بن بكر السهمي وثقه ابن معين، واحمد، والعجلي، وقال أبو حاتم: صالح^(٤).

ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي وثقه ابن المديني، وقال ابن معين وأبو داود: لا بأس به^(٥)، قال فيه أبو حاتم: صدوق، صالح، لا بأس به، يهم أحياناً، وقال أبو زرعة: منكر الحديث^(٦)، قال ابن عدي: يكتب حديثه، لا بأس به^(٧)، قال ابن حجر: "صدوق يهم"^(٨).

والمنهال بن بحر أبو سلمة القشيري وثقه أبو حاتم^(٩).

والنضر بن شميل وثقه ابن معين^(١٠)، وابن المديني، وأبو حاتم^(١١).

(١) سنن الدارقطني، ٤٣٠/١ (٨٨٧).

(٢) السنن الكبرى، البيهقي، ٢٠٤/٤ (٣٢٧٦).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٥٤/٢ - ١٥٥ (٥١٣).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٤٢/١٤ (٣١٨٥).

(٥) ينظر: المصدر نفسه، ٦٥٤/٢٥ (٥٤١٣).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٢٤/٧ (١٧٤٧).

(٧) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤١٠/٧ (١٦٧٠).

(٨) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٩٣ / (٦٠٨٧).

(٩) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٥٧/٨ (١٦٣٨).

(١٠) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ٢١٩ / (٨٢٧).

(١١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٧٧/٨ (٢١٨٨).

وكيع إمام ثقة حجة، وعلم من أعلام هذا العلم، وقد خالفه جمعٌ من الرواة في اسم الراوي، ولم ينفرد أبو داود بالقول بأن وكيع وهم، بل قال ذلك فريق من أهل العلم منهم: احمد^(١)، والبخاري حيث قال في ترجمة سوار بن داود: قال وكيع داود بن سوار، وهو وهم^(٢)، وأبو حاتم الرازي^(٣)، والعقيلي^(٤)، والدارقطني^(٥)، وغيرهم، وما ذهبوا إليه هو الأشبه بالصواب.

ولم ينفرد سوار بن داود في رواية الحديث عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعا، بل تابعه الليث بن أبي سليم عند ابن عدي^(٦)، والبيهقي^(٧). والليث بن أبي سليم ضعفه احمد^(٨)، ويحيى القطان، والنسائي، وقال ابن معين: لا بأس به^(٩)، وقال ابن حجر: صدوق، اختلط جدا فلم يتميز حديثه فترك^(١٠). وتفرد مغیره بن موسى برواية الحديث عن سوار بن داود، عن محمد بن جحادة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده مرفوعا عند العقيلي^(١١)، والبيهقي^(١٢).

(١) ينظر: مسند احمد، ٢٨٦/١١.

(٢) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ١٦٨/٤ (٢٣٥٨).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٧٣/٤ (١١٦٧).

(٤) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٦٧/٢.

(٥) ينظر: تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، ص: ٩٤.

(٦) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٥٠٧/٣.

(٧) السنن الكبرى، البيهقي، ٢٠٤/٤ - ٢٠٥ (٣٢٧٨).

(٨) ينظر: العلل (رواية المروزي وغيره)، تحقيق: وصي الله عباس، ٢١٦ / (٤٠٨).

(٩) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٤٢٠/٣ (٦٩٩٧).

(١٠) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٦٤ / (٥٦٨٥).

(١١) الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٧٦/٤.

(١٢) السنن الكبرى، البيهقي، ٢٠٤/٤ - ٢٠٥ (٣٢٧٧).

ومغيره بن موسى ضعفه البخاري، وقال: "منكر الحديث"^(١)، وقال أبو حاتم: شيخ مجهول، منكر الحديث^(٢)، وقال ابن حبان: "منكر الحديث"^(٣)، قال ابن عدي: ثقة في نفسه، مستقيم الرواية^(٤)، قال الذهبي: "فيه نظر"^(٥)، وقال البيهقي عن الحديث من هذا الطريق: "ليس بشيء"^(٦).

وخلاصة القول أن الأئمة ذهبوا إلى أن الوهم من وكيع.

(١) الضعفاء الصغير، البخاري، ١٠٧/ (٣٤٩).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٣٠/٨ (١٠٣٧).

(٣) المجروحين، ابن حبان، ٣٤٠/٢ (١٠٢٩).

(٤) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٨٠/٨ (١٨٣٩).

(٥) ميزان الاعتدال، الذهبي، ١٦٦/٤ (٨٧٢٤).

(٦) السنن الكبرى، البيهقي، ٢٠٥/٢.

الحديث السادس:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا يحيى بن حسان، حدثنا الوليد بن رباح، قال: سمعت نمران، يذكر عن أم الدرداء، قالت: سمعت أبا الدرداء رضي الله عنه، يقول: قال رسول الله (ﷺ): "إن العبد إذا لعن شيئاً صعدت اللعنة إلى السماء فتغلق أبواب السماء دونها، ثم تهبط إلى الأرض فتغلق أبوابها دونها، ثم تأخذ يمينا وشمالا، فإذا لم تجد مساعا رجعت إلى الذي لعن، فإن كان لذلك أهلا وإلا رجعت إلى قائلها"^(١).

قال أبو داود: "قال مروان بن محمد: هو رباح بن الوليد، سمع منه، وذكر أن يحيى بن حسان وهم فيه"^(٢).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق أحمد بن صالح، عن يحيى بن حسان، عن الوليد بن رباح، عن نمران بن عتبة الزماري، عن أم الدرداء^(٣)، عن أبي الدرداء رضي الله عنه، مرفوعا للنبي (ﷺ)، ثم نقل عن مروان بن محمد الطاطري أنه قال: يحيى بن حسان وهم في اسم الراوي، حيث قال يحيى بن حسان: الوليد بن رباح، وقال مروان بن محمد: رباح بن الوليد.

(١) سنن أبي داود، كتاب الادب، باب في اللعن، ٢٧٧/٤ (٤٩٠٥)، الصمت، ابن أبي الدنيا، ٢٦/ (٣٨١)، مسند البزار، ٢٤/١٠ (٤٠٨٤)، الثالث عشر من فوائد ابن المقرئ، ٤٥/ (٤٥)، شعب الايمان، الديهقي، ٢٩٦/٤ (٥١٦٢)، الترغيب والترهيب، أبي القاسم الاصبهاني، ٢١٩/٣ (٢٣٨٤)، تاريخ دمشق، ابن عساكر، ٣٤/١٨.

(٢) سنن أبي داود، ٢٧٧/٤.

(٣) أم الدرداء الصغرى زوجة أبي الدرداء، واسمها هجيمة، ويقال: هجيمة بنت حيي، ويقال: بنت حي الأوصابية. ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، ٤ / ١٩٣٥ (٤١٥٠).

يحيى بن حسان وثقه ابن معين^(١)، وقال احمد: "ثقة ثقة"^(٢)، وقال العجلي: ثقة مأمون، عالم بالحديث^(٣)، وثقه النسائي^(٤)، ومروان بن محمد وثقه احمد وأبو حاتم^(٥)، قال الذهبي: ثقة إمام^(٦)، وثقه ابن حجر^(٧).

والذي يبدو من خلال النظر في كلام أهل العلم أن الوليد بن رباح، أو رباح بن الوليد واحد، و الوهم في الاسم من عند يحيى بن حسان، أخرج أبو داود حديثاً من طريق يحيى بن حسان: قال حدثنا الوليد بن رباح، عن نمران بن عتبة، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: "يشفع الشهيد في سبعين من أهل بيته"^(٨)، قال أبو داود: الصواب رباح بن الوليد.

ذكر ابن أبي حاتم أن اسمه رباح بن الوليد، ونقل عن أبيه ان مروان بن محمد، ويحيى بن حسان رووا عنه^(٩)، وذكر ابن عساكر أن يحيى بن حسان قلب أسم رباح بن الوليد فسماه الوليد بن رباح^(١٠)، وذكر المزي أن اسمه رباح بن الوليد الذماري، ويُقال: الوليد بن رباح، ثم ذكر أن الصواب الاول في قول أبي داود

(١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٩/١.

(٢) العلل (رواية عبد الله)، ٢٥٣/٣ (٥١١٧).

(٣) ينظر: الثقات، العجلي، ٣٤٩/٢ (١٩٦٩).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٦٨/٣١ (٦٨٠٩).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٧٥/٨ (١٢٥٧).

(٦) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٩٣/٤ (٨٤٣٥).

(٧) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٢٦ / (٦٥٧٣).

(٨) سنن أبي داود، ١٥/٣ (٢٥٢٢).

(٩) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٨٩/٣ (٢٢١٧).

(١٠) ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر، ٣٥/١٨.

(١١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٩/٩ (١٨٤٧).

وذكر المزي أيضا أن أبا داود روى له ثلاثة احاديث سماه في كل واحد منها الوليد بن رباح، وأن الوهم من يحيى بن حسان، والاحاديث هي:

١- روى أبو داود عن جعفر بن مسافر الهذلي، عن يحيى بن حسان، عن الوليد بن رباح، عن إبراهيم بن أبي عبلة، عن أبي حفصة، قال: قال عبادة بن الصامت لابنه: يا بني، إنك لن تجد طعم حقيقة الإيمان حتى تعلم أن ما أصابك لم يكن ليخطئك، وما أخطأك لم يكن ليصيبك، سمعت رسول الله (ﷺ)، يقول: "إن أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب قال: رب وماذا أكتب؟ قال: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة" يا بني إني سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "من مات على غير هذا فليس مني" (١).

٢- روى أبو داود من طريق احمد بن صالح، عن يحيى بن حسان، عن الوليد بن رباح، عن نمران بن عتبة، عن الدرداء، عن أبي الدرداء (رضي الله عنه)، أن النبي (ﷺ) قال: "يشفع الشهيد في سبعين من أهل بيته"، وهذا سبق ذكره قريبا، والحديث الثالث هو المذكور في أصل الدراسة.

الحديثان الاخيران حدث بهما احمد بن صالح، عن يحيى بن حسان، عن رباح بن الوليد على الصواب عند أبي القاسم الطبراني، حدث به عن احمد بن صالح عبيد بن رجال، واحمد بن محمد بن رشدين فيما ذكر المزي (٢).

(١) سنن أبي داود، ٢٢٥/٤ (٤٧٠٠).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥٠/٩ (١٨٤٧).

وذكر الذهبي أن اسمه رباح بين الوليد، أن يحيى بن حسان سماه الوليد بن رباح^(١)، وذكر مغطاي أن كل من ذكره يذكره بحرف الراء، خلا حرف يحيى بن حسان سماه الوليد بن رباح، ونص الناس على أنه وهم، و أن الوليد بن رباح رجل تابعي، أعلى من هذا في الطبقة، فلا يلتبس بهذا^(٢).

نقل ابن حجر كلام المزي في الاحاديث التي رواها أبو داود و وهم يحيى بن حسان في تسمية رباح بن الوليد، فقلبه وسماه الوليد بن رباح، ثم نكر أن الاختلاف فيه من احمد بن صالح^(٣)، وقول الحافظ ابن حجر قد يكون فيه نظر، ذلك أن احمد بن صالح لم ينفرد بروايته عن يحيى بن حسان على الوهم، بل تابعه:

١- الحسن بن عبد العزيز، كما عند ابن أبي الدنيا^(٤)، والبزار^(٥)، وغيرهم، الحسن بن عبد العزيز الجروي وثقه ابو حاتم^(٦)، وأثنى عليه الدارقطني، وثقه الخطيب البغدادي^(٧)، وقال ابن حجر: ثقة ثبت، فاضل عابد^(٨).

(١) ينظر: تذهيب تهذيب الكمال، الذهبي، ٢٠٤/٣ - ٢٠٥ (١٨٧٣)، وذكر أن أبا زرعة الرازي وثقه.

(٢) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ١٤/٣ (١٦٩٢).

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٢٣٦/٣ (٤٥٦).

(٤) الصمت، ابن أبي الدنيا، ٢٠٦ / (٣٨١).

(٥) مسند البزار، ٢٤/١٠ (٤٠٨٤).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٤/٣ (١٠٢).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٩٨/٦ (١٢٤١).

(٨) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٦١ / (١٢٤٠).

٢- جعفر بن مسافر الهذلي، كما عند أبي داود ومر ذكر ذلك قريبا، وجعفر قال عنه أبو حاتم: "شيخ" (١)، وقال النسائي: "صالح" (٢)، وقال الذهبي: "صدوق" (٣)، ونقل مغلطي عن مسلمة بن قاسم أنه وثقه (٤)، وقال ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ" (٥).
والاظهر أن الوهم في قلب أسم الراوي رباح بن الوليد الى الوليد بن رباح مصدره يحيى بن حسان، كما قال أبو داود وغيره، والله اعلم.

(١) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٩١/٢ (٢٠١٠).

(٢) مشيخة النسائي، ٨٤ / (٥٥).

(٣) الكاشف، الذهبي، ٢٩٦/١ (٨٠٢).

(٤) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطي، ١١٧/٢ (١٠١٠).

(٥) تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٤١ / (٩٥٧)، قال ابن حجر عن حديث أبي داود: إسناده جيد.

ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ٤٦٧/١٠.

المبحث الثاني

ذكر فوائد متعلقة بالأصحية

كتاب السنن لأبي داود بحر غزير الفوائد، وفيه من الكنوز والفرائد ما يعجز أهل البحث والتقصي من طلبه العلم عن الاحاطة بها، ومن هذه الفوائد ما ذكرها الإمام أبو داود عقب روايته لبعض الاحاديث، إذ يقول: هذا أصح، أو حديث فلان أصح، بعد أن يورد أكثر من حديث في الباب، وفيما يلي نماذج لذلك.

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا بشر بن المفضل، حدثنا عبد الله ابن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه، قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ حتى جئنا امرأة من الأنصار في الأسواق، فجاءت المرأة بابنتين لها، فقالت: يا رسول الله، هاتان بنتا ثابت بن قيس قتل معك يوم أحد، وقد استفاء عمهما مالهما وميراثهما كله، فلم يدع لهما مالا إلا أخذه، فما ترى يا رسول الله؟ فوالله لا تنكحان أبدا إلا ولهما مال، فقال رسول الله ﷺ: "يقضي الله في ذلك"، قال: ونزلت سورة النساء ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾^(١)، فقال رسول الله ﷺ: "ادعوا لي المرأة وصاحبها" فقال لعمهما: "أعطهما الثلثين وأعط أمهما الثمن، وما بقي فلك"^(٢).

وقال أبو داود: حدثنا ابن السرح، حدثنا ابن وهب، أخبرني داود بن قيس، وغيره من أهل العلم، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه

(١) سورة النساء، من الآية ١١.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الصلب، ٣/١٢٠ - ١٢١ (٢٨٩١)، سنن الدارقطني، كتاب الفرائض، ٥/١٣٧ (٤٠٩٣)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الفرائض، باب فرض الأبنه، ١٢/٤٨٦ - ٤٨٧ (١٢٤٤٢)، أمالي عبد الغافر الفارسي، ٢٦٦/ (١٥).

، أن امرأة سعد بن الربيع، قالت: يا رسول الله، إن سعدا هلك وترك ابنتين، وساق نحوه^(١).

قال أبو داود: "وهذا هو أصح"^(٢).

روى الإمام أبو داود حديثا من طريق بشر بن المفضل، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر رضي الله عنه، وجعل البنيتين في الحديث لثابت بن قيس رضي الله عنه، وروى الحديث أيضا من طريق داود بن قيس، عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر رضي الله عنه، وجعل البنيتين لسعد بن الربيع رضي الله عنه، ثم ذكر أبو داود أن الثاني أصح. الحديث مداره عند عبد الله بن محمد بن عقيل، وعند النظر في طرق الحديث نجد أن من روى الحديث عنه فجعل البنيتين لثابت بن قيس رضي الله عنه، من الرواة هو: بشر بن المفضل، كما عند المصنف، والبيهقي^(٣)، وعبد الغفار الفارسي^(٤).

(١) سنن أبي داود، كتاب الفرائض، باب ما جاء في ميراث الصلب، ١٢١/٣ (٢٨٩٢)، مسند احمد، مسند جابر بن عبد الله رضي الله عنه، ١٠٨/٢٣ (١٤٧٩٨)، سنن ابن ماجه، كتاب الفرائض، باب فرائض الصلب، ٩٠٨/٢ (٢٧٢٠)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الفرائض عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في ميراث البنات، ٥٩٨/٣ (٢٠٩٢)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٣٤/٤ (٢٠٣٩)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٣٢٠/٣ (١٢٨٥)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٣٩٥/٤ (٧٤٢٠) (٧٤٢٢)، مستدرک الحاكم، كتاب الفرائض، ٣٧٠/٤ (٧٩٥٤)، ٤٨٠/٤ (٧٩٩٥)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الارحام، ٤٤٣/٢ (١٢٣٤٨)، السنن الصغير، البيهقي، كتاب الفرائض، باب الموارث، ٣٥٤/٢ (٢٢٨٦)، أمالي عبد الغافر الفارسي، ٢٦٧/ (١٦).

(٢) سنن أبي داود، ١٢١/٣.

(٣) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٨٦/١٢ - ٤٨٧ (١٢٤٤٢).

(٤) أمالي عبد الغفار الفارسي، ٢٦٦/ (١٥).

وبشر بن المفضل بن لاحق القرشي وثقه ابن سعد^(١)، واحمد^(٢)، وقال: إليه المنتهى في التثبت بالبصرة، وقال ابن معين: بشر من أثبت شيوخ البصرة، وثقه أبو زرعة، وأبو حاتم^(٣)، والنسائي^(٤).

وعبد الله بن محمد بن عقيل ذكر العقيلي أن مالك ويحيى بن سعيد كانا لا يحدثان عنه^(٥)، ولم يحمد حفظه سفيان بن عيينه^(٦)، قال ابن سعد: منكر الحديث، لا يحتجون بحديثه، كثير العلم^(٧)، ضعفه ابن معين^(٨)، قال البخاري: أحتج به احمد والحميدي وإسحاق بن إبراهيم، وهو مقارب الحديث^(٩)، قال أبو زرعة: يختلف عنه في الأسانيد، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي، لين الحديث، يكتب حديثه ولا يحتج به^(١٠)، قال العجلي: ثقة جازئ الحديث^(١١)، قال يعقوب بن شيبه: صدوق في حديثه ضعف شديد جداً، وقال احمد: منكر الحديث، ضعفه ابن المديني، وقال الترمذي: صدوق، تكلم فيه من جهة سوء حفظه، ضعفه النسائي، وقال ابن خزيمة: لا أحتج به لسوء حفظه^(١٢)، قال ابن حبان: رديء الحفظ، يحدث على التوهم، ولما كثر ذلك في أخباره، وجب

-
- (١) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢١٣/٧ (٣٣١٦).
- (٢) ينظر: سؤالات أبي داود للإمام احمد، ٢٤٣/٢ (٥١٩).
- (٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٦٦/٢ (١٤١٠).
- (٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٥٠/٤ (٧٠٧).
- (٥) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٢٩٨/٢ (٨٧٢).
- (٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٥٤/٥ (٧٠٦).
- (٧) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٣٩٢/٥ (١١٤٠).
- (٨) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٧٢/١.
- (٩) ينظر: العلل الكبير، الترمذي، ص: ٢٢.
- (١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٥٤/٥ (٧٠٦).
- (١١) ينظر: الثقات، العجلي، ٥٧/٢ (٩٦٣).
- (١٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٨٢/١٦ - ٨٤ (٣٥٤٣).

مجانبة تلك الاخبار^(١)، قال ابن عدي: "يكتب حديثه"^(٢)، قال الذهبي: حديثه حسن^(٣)، قال ابن حجر: "صدوق في حديث لين"^(٤)، وهو للضعف أقرب، والله أعلم.

ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من تابع بشر بن المفضل في روايته عن عبد الله بن محمد بن عقيل.

ومن روى الحديث عن عبد الله بن محمد بن عقيل فجعل البنيتين لسعد بن

الربيع^{رضي الله عنه}، عدد من الرواة، منهم:

١- سفيان بن عيينه عند ابن ماجه^(٥).

٢- داود بن قيس عند المصنف، والطحاوي^(٦)، وعبد الغافر الفارسي^(٧).

وداود وثقه ابن سعد^(٨)، وابن معين^(٩)، وقال مرة: "صالح"^(١٠)، وثقه احمد^(١١)، وقال

مرة: "صالح الحديث"^(١٢)، وثقه أبو حاتم وأبو زرعة^(١٣).

(١) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٤٩٤/١ (٥١٦).

(٢) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢٠٩/٥ (٩٦٩).

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٤٨٥/٢ (٤٥٣٦).

(٤) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٢١ / (٣٥٩٢).

(٥) سنن ابن ماجه، ٩٠٨/٢ (٢٧٢٠).

(٦) شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٣٩٥/٤ (٧٤٢٠).

(٧) أمالي عبد الغافر الفارسي، ٢٦٧ / (١٦).

(٨) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٤٥٢/٥ (١٣٢٩).

(٩) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ١٠٧ / (٣١٢).

(١٠) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٩٥/٣ (٨٩٢).

(١١) ينظر: سؤالات أبي داود للإمام احمد، ٢٠٧ / (١٥٦).

(١٢) العلل (رواية المروزي وغيره) تحقيق: صبحي السامرائي، ١٨١ / (٩٦).

(١٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٢٣/٣ (١٩٢٤).

٣- عبيد الله بن عمرو الرقي، كما عند احمد^(١)، والترمذي^(٢)، والحاكم^(٣)، وغيرهم.
وعبيد الله بن عمرو قال فيه ابن معين: "ليس به بأس"^(٤)، وقال أبو حاتم:
ثقة صدوق، صالح الحديث^(٥)، وثقه النسائي^(٦).

يتضح بهذا أن من رواه عن عبد الله بن محمد بن عقيل على كلا الوجهين
ثقة، وإن كانوا يتفانون في درجة الوثاقة، فسفيان بن عيينه ليس كغيره ممن رواوا
الحديث عن عبد الله بن محمد.

وتفرد بشر بن المفضل كما مر بنا بتسمية البنات بأنهم بنات ثابت بن
قيس رضي الله عنه، وخالفه البقية فسموهم بنات سعد بن الربيع رضي الله عنه، فيه سفيان وهو إمام حجة
علم.

قال أبو داود: أخطأ بشر بن المفضل في هذا الحديث، إنما هما بنتا سعد
بن الربيع رضي الله عنه^(٧)، وقال البيهقي: قول ثابت بن قيس خطأ، والصواب سعد بن
الربيع^(٨)، من غير أن ينسب البيهقي الخطأ لبشر بن المفضل ولا لغيره، كما صنع
أبو داود.

ولا شك أن الأمر كما قال أبو داود من أن الحديث من طريق داود بن
قيس الفراء أصح، ولا يُعلم على وجه اليقين هل الخطأ من بشر بن المفضل أو من

(١) مسند احمد، ١٠٨/٢٣ (١٤٧٩٨).

(٢) سنن الترمذي، الترمذي، ٥٩٨/٣ (٢٠٩٢).

(٣) مستدرک الحاكم، ٣٧٠/٤ (٧٩٥٤).

(٤) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ٣٣١/ (٢٣٠).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٢٩/٥ (١٥٥١).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٣٨/١٩ (٣٦٧١).

(٧) ينظر: سنن أبي داود: ١٢٠/٣.

(٨) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي، ٤٨٧/١٢.

عبد الله بن محمد بن عقيل وقد ضعفه الجمهور، وتكلم غير واحد في سوء حفظه، حتى قال ابن خزيمة: لا احتج به لسوء حفظه، والله اعلم.

الحديث قال عنه الترمذي: "حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث عبد الله

بن محمد"^(١).

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي، حدثنا عيسى بن

يونس، عن أبي بكر بن أبي مريم، عن الوليد بن سفيان الغساني، عن يزيد بن

قطيب السكوني، عن أبي بحرية، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:

"الملحمة الكبرى، وفتح القسطنطينية، وخروج الدجال في سبعة أشهر"^(٢).

(١) سنن الترمذي، الترمذي، ٥٩٨/٣.

قال ابن عبد الهادي: عبد الله مختلف في الاحتجاج به، ونقل عن البيهقي انه قال: أحتمل حديث عبد الله بن محمد البخاري، والترمذي، والذهبي. ينظر: تعليق ابن عبد الهادي على العلل لابن أبي حاتم، ص: ١٢٣.

وقريب منهم ابن حجر، فيما ذهب الاكثرون من اهل العلم الى ضعفه، ومن احتمل حديثه لم يطلق توثيقه، بل حسن حديثه، ومع تفرده فإن الحكم بصحة الحديث فيه نظر، والله اعلم.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الملاحم، باب في تواتر الملاحم، ١١٠/٤ (٤٢٩٥)، الفتن، نعيم بن حماد، ٥٢٤/٢ (١٤٧٤)، مسند احمد، مسند معاذ بن جبل رضي الله عنه، ٣٦/٣٦١ - ٣٧٢ (٢٢٠٤٥)، سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب الملاحم، ٢١٧/٥ (٤٠٩٢)، المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٣١٣/٣، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في علامات خروج الدجال، ٩٠/٤ (٢٢٣٨)، مسند الشاشي، ٢٨٨/٣ (١٣٩٥) (١٣٩٦)، معجم الشاميين، الطبراني، ٣٦٢/٢ (١٥٠١)، المعجم الكبير، الطبراني، ٩١/٢٠ (١٧٤) (١٧٥)، مستدرک الحاكم، كتاب الفتن والملاحم، ٤٧٣/٤ (٨٣١٣)، السنن الواردة في الفتن، أبي عمرو الداني، ٩٣٠/٤ (٤٩٠)، البعث والنشور، البيهقي، ٩٤/٦٨، تاريخ دمشق، ابن عساكر، ١٠٩/٣٢، وجاء عند ابن عساكر ستة أشهر بدل سبعة أشهر.

وقال أبو داود: حدثنا حيوة بن شريح الحمصي، حدثنا بقية، عن بحير، عن خالد، عن ابن أبي بلال، عن عبد الله بن بسر، أن رسول الله (ﷺ) قال: "بين الملحمة وفتح المدينة ست سنين، ويخرج المسيح الدجال في السابعة"^(١).

قال أبو داود: "هذا أصح من حديث عيسى"^(٢).

وقد ذكر أبو داود أن الحديث الثاني أصح من الأول.

والحديث من طريق عيسى بن يونس رواه عن أبي بكر بن أبي مريم به، وعيسى بن يونس وثقه ابن معين، وابن المديني، وقال: ثقة مأمون، وثقه أبو زرعة^(٣)، وقال احمد: ثقة ثبت^(٤).

ولم ينفرد عيسى برواية الحديث من هذا الطريق، بل تابعه عدد من الرواة، ومنهم:

١- أبو اليمان الحكم بن نافع عند احمد^(٥)، وأبو اليمان قال فيه أبو حاتم: صدوق،

نبيل ثقة^(٦).

(١) سنن أبي داود، كتاب الملاحم، باب في تواتر الملاحم، ٤/١١٠ - ١١١ (٤٢٩٦)، مسند احمد، عبد الله بن بسر ﷺ، ٢٩/٢٣٦ (١٧٦٩١)، التاريخ الكبير، البخاري، ٨/٤٣١، سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب الملاحم، ٥/٢١٨ (٤٠٩٣)، مجموع فيها مصنفات أبي العباس الاصم و إسماعيل الصفار، ١٤٨/ (٢٧٧)، مسند الشاميين، الطبراني، ٢/١٩٦ (١١٧٩)، السنن الواردة في الفتن، أبي عمرو الداني، ٦/١١٣١ (٦١٣)، البعث والنشور، البيهقي، ٩٤/ (٦٧)، شرح السنة، البيهقي، ١٥/٤٧ (٤٢٥٣)، الاحاديث المختارة، ضياء الدين المقدسي، ٩/٧١ - ٧٢ (٥٣) (٥٥).

(٢) سنن أبي داود، ٤/١١١.

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦/٢٩٢ (١٦١٨).

(٤) ينظر: العل (رواية المروزي وغيره) تحقيق: صبحي السامرائي، ٤٤/ (٣٦).

(٥) مسند احمد، ٣٦/٣٧١ - ٣٧٢ (٢٢٠٤٥).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣/١٢٩ (٥٨٦).

٢- إسماعيل بن عياش، كما عند ابن ماجه^(١)، والشاشي^(٢)، والطبراني^(٣)، والحاكم^(٤). وإسماعيل بن عياش وثقه ابن معين^(٥)، قال ابن المديني: ثقة فيما يرويه عن أصحابه من أهل الشام، وعن غير أهل الشام فيه ضعف^(٦)، ومثله احمد^(٧)، وقال أبو حاتم: "لئن يكتب حديثه"، وقال أبو زرعة: صدوق غلط في احاديث العراقيين والحجازيين^(٨).

هؤلاء وغيرهم رووا الحديث من طريق أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم الغساني الشامي، قد تفرد برواية الحديث من هذا الطريق، وابن أبي مريم ضعفه احمد وابن معين، وأبو حاتم وأبو زرعة وقال: منكر الحديث^(٩)، ضعفه النسائي^(١٠)، قال ابن حبان: رديء الحفظ، يحدث بأشياء يهمل فيها، وفحش منه ذلك حتى أستحق الترك، وهو عندي ساقط الاحتجاج إذا انفرد بشيء^(١١)، قال ابن عدي: يكتب حديثه ولا يحتج به^(١٢)، قال الدارقطني: "متروك"^(١٣)، والرجل ضعيف بلا ريب.

(١) سنن ابن ماجه، ٢١٧/٥ (٤٠٩٢)، وجاء في الإسناد: خالد بن أبي ليلى، وهذا وهم كما قال المزي، والصواب خالد عن ابن أبي بلال. ينظر: تحفة الأشراف، ٢٩٤/٤ (٥١٩٤).

(٢) مسند الشاشي، ٢٨٨/٣ (١٣٩٥).

(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ٩١/٢ (١٧٤).

(٤) مستدرک الحاكم، ٤٧٣/٤ (٨٣١٣).

(٥) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤١١/٤ (٥٠٣٢).

(٦) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ١٦١/٢٣٣.

(٧) ينظر: سؤالات أبي داود للإمام احمد، ٢٦٤/٣٠٠.

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٩٢/٢ (٦٥٠).

(٩) ينظر: المصدر نفسه، ٤٠٥/٢ (١٥٩٠).

(١٠) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١١٥/٦٦٨.

(١١) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٥٠٠/٢ (١٢٥٣).

(١٢) ينظر: الكامل في الضعفاء، ٢١٣/٢ (٢٧٧).

(١٣) سؤالات البرقاني للدارقطني، ٧٦/٥٩٦.

وفي الحديث راوٍ آخر ضعفه العلماء إذ قال فيه الذهبي: لا يدرى من هو، روى عنه ابن أبي مريم^(١)، وقال ابن حجر: "مجهول"^(٢).

وبهذا يتضح أن الحديث من هذا الطريق لا يصح بسبب وجود راوٍ شديد الضعف، وراوٍ مجهول، والله اعلم.

وتجدر الإشارة الى أن الحديث جاء من طريق إسماعيل بن عياش على غير ما سبق ذكره، حيث جاء عن إسماعيل بن عياش عن أبي بكر بن أبي مريم، عن عبد الله بن قيس أبو بحرية، عن معاذ^(٣) مرفوعاً، رواه عن إسماعيل بن عياش عبد الله بن صالح العجلي، وابن صالح وثقه ابن معين، ولم يكن احمد حسن الرأي فيه، ولم يكتب عنه، وقال أبو حاتم: صدوق^(٤)، وقال عنه ابن حجر ثقة^(٥).

وابن أبي مريم متروك الحديث، وقد يكون هو مصدر الاضطراب في الإسناد، والله اعلم.

وراه إسماعيل بن عياش عن ارطأة بن المنذر، عن ضمرة بن حبيب الحمصي، عن أبي بحرية، عن معاذ مرفوعاً^(٦)، رواه عن إسماعيل أبو اليمان الحكم بن نافع، وتقدم توثيق ابن حاتم له^(٧).

(١) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٣٣٨/٤ (٩٣٧١).

(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٨٢ / (٧٤٢٥).

(٣) المعجم الكبير، الطبراني، ٩١/٢٠ (١٧٣).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١١٢/١٥ (٣٣٣٧).

(٥) ينظر: تقريب التهذيب، ٣٠٨ / (٣٣٨٩).

(٦) مسند الشاميين، الطبراني، ٣٩٨/١ (٦٩١).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٢٩/٣ (٥٨٦)، وثقه الذهبي. ينظر: ميزان الاعتدال، ٥٨١/١ (٢٢٠٥).

يتضح بهذا أن من رواه عن إسماعيل كلاهما موثق، وإن كانا ليسا في درجة واحدة، وقد رواه الحكم بن نافع على أكثر من وجه عن إسماعيل بن عياش، وقد يكون منشأ الاختلاف إسماعيل، حيث اختلف فيه أهل العلم اختلافا واضحا، بين مضعف له، وبين موثق، وبين من جعله صدوق، ومنهم من لم يقبل حديثه الا فيما حدث به عن أهل الشام^(١)، وأرطأة بن المنذر شامي وثقه ابن معين، واحمد، وقال أبو حاتم: لا بأس به^(٢)، وقد يكون الوهم من إسماعيل بن عياش، إذ خالف سائر من روى الحديث من جهة، إضافة الى روايته للحديث على أكثر من وجه، والله اعلم.

والحديث الثاني أخرجه الإمام أبو داود من طريق بقية بن الوليد، عن بحير ابن سعد، عن خالد بن معدان، عن ابن أبي بلال، عن عبد الله بن بسر رضي الله عنه، مرفوعا، وهذا الحديث اختلف فيه على بقية، حيث روي عن بقية على وجوه مختلفة، هي:

- ١- بقية بن الوليد عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن ابن أبي بلال، عن عبد الله بن بسر رضي الله عنه، حدث به عن بقية عدد من الرواة، منهم:
- حيوة بن شريح عند احمد^(٣)، والمصنف، والطبراني^(٤)، والبيهقي^(٥)، وحيوة ابن شريح بن يزيد الحمصي وثقه ابن معين ويعقوب بن شيبه^(٦).

(١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٦٩/٣ - ١٨٠ (٤٧٢).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٢٧/٢ (١٢٤٩).

(٣) مسند احمد، ٢٣٦/٢٩ (١٧٦٩١).

(٤) مسند الشاميين، الطبراني، ١٩٦/٢ (١١٧٩).

(٥) البعث والنشور، البيهقي، ٩٤ / (٦٧).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٨٢/٧ - ٤٨٣ (١٥٨١).

ورواه عن بقرية من هذا الطريق ضمرة بن حبيب الحمصي عند البغوي^(١)،
وضمرة وثقه ابن معين^(٢)، وقال أبو حاتم: "لا بأس به"^(٣).

ورواه عن بقرية عبد الجبار بن عاصم عند أبي عمرو الداني^(٤)، وعبد
الجبار قال فيه ابن معين: "لا بأس به"^(٥)، وقال الدارقطني ثقة^(٦).

ورواه عن بقرية سعيد بن سويد عند ابن ماجه^(٧)، وسعيد بن سويد قال فيه
ابن معين: ما حدثك سعيد فاكتب عنه، وما حدث به تلقينا فلا، وكان يقول سعيد
حلال الدم قال ابن المديني: ليس بشيء، وقال احمد: أرجو أن يكون صدوقا أو قال:
لا بأس به، قال يعقوب بن شيبة: صدوق مضطرب في حفظه ولا سيما بعدما عمي،
قال البخاري: كان قد عمي فتلقن ما ليس من حديثه، وقال أبو حاتم: صدوق كثير
التدليس، قال النسائي: ليس بثقة ولا مأمون^(٨)، قال ابن حجر: صدوق في نفسه إلا أنه
عمي، فصار يتلقن فأفحش فيه يحيى بن معين القول^(٩).

٢- بقرية بن الوليد عن خالد بن معدان، عن ابن أبي بلال، عن عبد الله بن بسر^(١٠)،
مرفوعا عند البزار^(١٠)، حدث به عن بقرية محمد بن عمرو بن حنان الحمصي، ومحمد بن

(١) شرح السنة، البغوي، ٤٧/١٥ (٤٢٥٣).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ١٣٥ / (٤٤٠).

(٣) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٦٧/٤ (٢٠٥١).

(٤) السنن الواردة في الفتن، أبي عمرو الداني، ٩٢٩/٤ (٤٨٨).

(٥) تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٩٣/١.

(٦) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٠٢/٦ (٢٠٨).

(٧) سنن ابن ماجه، ٢١٨/٥ (٤٠٩٣).

(٨) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٥١/٢١ - ٢٥٢ (٢٦٤٣).

(٩) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٦٠ / (٢٦٩٠).

(١٠) مسند البزار، ٤٣١/٨ (٣٥٠٥).

عمرو وثقه ابن حبان وقال ربما أغرب، ووثقه الخطيب البغدادي^(١)، وقال ابن حجر: "صدوق يغرب"^(٢).

٣- بقية بن الوليد عن بحير بن سعد، عن ابن أبي بلال، عن عبد الله بن بسر مرفوعا عند نعيم بن حماد^(٣)، حدث به عن بقية نعيم بن حماد، ونعيم وثقه ابن معين^(٤)، والعجلي^(٥)، وقال أبو حاتم: "محل الصدق"^(٦)، ضعفه النسائي، وقال صالح ابن محمد الاسد الحافظ: كان يحدث من حفظه، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها، وقال أبو داود: له نحو عشرين حديثا عن النبي (ﷺ) لها اصل^(٧)، وقال الذهبي: من الأئمة على لين في حديثه^(٨)، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ كثيرا"^(٩).

٤- بقية، عن يحيى بن سعيد، عن خالد بن معدان، عن ابن أبي بلال، عن عبد الله بن بسر مرفوعا عند نعيم بن حماد^(١٠).

بهذا يتضح أن الثقات رووه عن بقية، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن ابن أبي بلال، عن عبد الله بن بسر^(١١)، مرفوعا، وبقية مختلف فيه، وقد تفرد برواية هذا الحديث من هذا الطريق، وبقية قال فيه ابن المبارك: صدوق اللهجة

(١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٠٧/٢٦ (٥٥١٠).

(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٩٩/ (٦١٨٥).

(٣) الفتن، نعيم بن حماد، ٥٢٢/٢ (١٤٦٢).

(٤) ينظر: سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ٣٩٨/ (٥٢٨)، وقال في موضع آخر: ليس حديثه بشيء. ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٧٥/٢٩ (٦٤٥١).

(٥) ينظر: الثقات، العجلي، ٣١٦/٢ (١٨٥٨).

(٦) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٦٤/٨ (٢١٢٥).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٧٥/٢٩ - ٤٧٦ (٦٤٥١).

(٨) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢٦٧/٤ (٩١٠٢).

(٩) تقريب التهذيب، ٥٦٤/ (٧١٦٦).

(١٠) الفتن، نعيم بن حماد، ٥٢٥/٢ (١٤٧٨).

يأخذ الحديث عن أقبل وأدبر^(١)، قال ابن سعد: بقية ثقة في روايته عن الثقات، ضعيف عن غير الثقات^(٢)، قال ابن معين: إذا حدث عن الثقات فليس به بأس^(٣)، قال احمد: إذا حدث عن المعروفين قبل، وإذا حدث عن غير المعروفين لا تقبل روايته^(٤)، ضعفه أبو حاتم^(٥)، قال أبو زرعة: بقية عجيب إذا حدث عن الثقات فهو ثقة، وأما في المجهولين يحدث عن قوم لا يعرفون، ولا يؤتى بقية من جهة الصدق، وقال النسائي: إذا قال حدثنا أو أخبرنا فهو ثقة، وإذا قال عن فلان فلا يؤخذ عنه، لأنه لا يدرى عن أخذ الحديث^(٦)، لم يحتج به ابن خزيمة^(٧)، نكره ابن حبان في المجروحين، ونقل عن احمد أنه قال: توهمت أن بقية بن الوليد لا يحدث بالمناكير إلا عن المجاهيل، فإذا بقية يحدث بمناكير عن المشاهير، ونكر ابن حبان أن بقية من المدلسين، ويسقط الضعفاء ويروي ما سمع منهم عن الثقات^(٨)، قال ابن عدي: ثقة في حديثه عن الشاميين، وعن المجهولين فالعهدة منهم لا من بقية، وعن غير الشاميين ربما وهم، وربما كان الوهم من الراوي عنه^(٩)، قال الذهبي: "وثقه الجمهور فيما سمع من الثقات"^(١٠)، قال ابن حجر: صدوق، مكثر من التدليس عن الضعفاء^(١١).

(١) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٦٢/١ (٢٠٤).

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٣٢٦/٧ (٣٩٢٢).

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٧٩/١.

(٤) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٦٢/١ (٢٠٤).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٣٥/٢ (١٧٢٨).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٩٧/٤ - ١٩٨ (٧٣٩).

(٧) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٣٣٢/١ (١٢٥٠).

(٨) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٢٢٩/١ - ٢٣٠ (١٥٩).

(٩) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢٧٦/٢ (٣٠٢).

(١٠) الكاشف، الذهبي، ٢٧٣/١ (٦١٩).

(١١) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٢٦ / (٧٣٤).

وقد ذكره غير واحد في المدلسين، وأنه يدلّس تدليس التسوية^(١)، ونقل الذهبي عن أبي الحسن القطان: بقية بن الوليد يدلّس عن الضعفاء، ويستبيح ذلك، وهذا إن صح فهو مفسد لعدالته، قلت -القائل الذهبي-: نعم والله صح هذا عنه، إنه كان يفعله^(٢)، ومقتضى هذا الكلام أنه يضعف على أي حال، وأكثر أهل العلم كما قال الذهبي أنه ثقة إذا حدث عن ثقة، وأشترط النسائي التصريح بالسماع.

ولم يصرح بقية بالسماع في أي طريق من الطرق التي رويت عنه في هذا الحديث فيما بحثت من مصادر، وبهذا تبقى ريبة التدليس قائمة في الطريق من رواية بقية بن الوليد لهذا الحديث.

وبحير بن سعد الذي روى عنه بقية الحديث وثقه احمد^(٣)، والعجلي^(٤)، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث"^(٥)، وثقه النسائي^(٦).

وخالد بن معدان وثقه ابن سعد^(٧)، والعجلي^(٨)، ويعقوب بن شيبة والنسائي^(٩)، وقال الذهبي: "فقيه كبير ثبت"^(١٠).

(١) ينظر: المدلسين، العراقي، ٣٧ / (٤).

(٢) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٣٣٩/١ (١٢٥٠).

(٣) ينظر: سؤالات أبي داود للإمام احمد، ٢٦ / (٢٨٧).

(٤) ينظر: الثقات، العجلي، ٢٤٢/١ (١٤٠).

(٥) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤١٢/٢ (١٦٢٥).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢١/٤ (٦٤٢).

(٧) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٣١٦/٧ (٣٨٥٤).

(٨) ينظر: الثقات، العجلي، ٣٣١/١ (٣٩٥).

(٩) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٦٩/٨ (١٦٥٣).

(١٠) الكاشف الذهبي، ٣٦٩/١ (١٣٥٤).

وعبد الله ابن أبي بلال قال عنه العجلي: "تابعي ثقة" (١)، ذكره ابن حبان في الثقات (٢)، ذكر الذهبي أنه لم يروي عنه أحد خلا خالد بن معدان (٣)، وقال ابن حجر: "مقبول" (٤)، كلام الذهبي في ابن أبي بلال أنه ما روى عنه إلا خالد بن معدان مما مضى يتبين أن علة هذا الطريق هي الكلام في بقية بن الوليد، وأنه موصوف بالتدليس، ولم يصرح بالسماع، ولم يتابعه أحد من الرواة في روايته للحديث من هذا الطريق، وما ذهب إليه أبو داود من أن الحديث من طريق بقية عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن ابن أبي بلال عن عبد الله بن بسر رضي الله عنه أصح، ذهب إليه ابن حجر (٥)، والقسطلاني (٦).

ذكر العظيم آبادي أن كلام أبي داود بأن حديث بقية أصح من حديث عيسى بن يونس فيه إشارة الى جواب ممكن أن يقال ردًا على إذا ما قيل أن بين الحديثين تعارض أو تناف، حيث أشار الى أن الثاني أرجح من الاول من ناحية الإسناد فلا يعارضه الاول (٧).

وما ذهب إليه أبو داود من أن الحديث من طريق بقية أصح من حديث عيسى هو القول الأشبه بالصواب من ناحية النظر في الإسنادين، ذلك أن الحديث من طريق عيسى بن يونس فيه ابن أبي مريم وهو شديد الضعف، وفي إسناد عيسى بن يونس راوٍ مجهول، والحديث من طريق بقية بن الوليد فالكلام فيه مبني على الكلام في

(١) ينظر: الثقات، العجلي، ٤٣٩/٢ (٢٢٩٤).

(٢) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٤٩/٥.

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٣٩٩/٢ (٤٢٣٤).

(٤) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٩٧/ (٣٢٤٠).

(٥) ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ٢٧٨/٦.

(٦) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، ٢٤١/٥.

(٧) ينظر: عون المعبود، العظيم آبادي، ٢٧٢/١١.

بقية من ناحية الاختلاف فيه من جهة، وتدليسه وعدم تصريحه بالتحديث من جهة أخرى، إضافة الى أن ابن أبي بلال تفرد بالرواية عنه خالد بن معدان، وإن كان وثقه العجلي وابن حبان.

والقول بأن حديث بقية أصح لا يفهم منه مطلق التصحيح، يفهم منه أنه أعلى رتبة من حديث عيسى بن يونس من ناحية الإسناد، وأما من ناحية الصحة والضعف فكلا الحديثين لا يرتقيان للصحة وحديث بقية للضعف أقرب لما سبق ذكره، والله اعلم.

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن عجلان، قال: قال رسول الله (ﷺ): "أيعجز أحدكم أن يكون مثل أبي ضمضم؟" قالوا: ومن أبو ضمضم؟ قال: "رجل فيمن كان من قبلكم" بمعناه^(١) قال: "عرضي لمن شتمني"^(٢).

(١) يريد معنى الحديث الذي قبله، أخرجه أبو داود عن قتادة من قوله، وهذا نصه: "أيعجز أحدكم أن يكون مثل أبي ضيغم أو ضمضم - شك محمد بن عبيد أد رواة الاثر عن قتادة-، كان إذا أصبح قال: اللهم إني قد تصدقت بعرضي على عبادك". سنن أبي داود، ٢٧٢/٤ (٤٨٨٦).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الادب، باب من ليست له غيبة، ٢٧٢/٤ (٤٨٨٧)، مسند البزار، ٣٠٢/١٣ (٦٨٩٢)، الضعفاء الكبير، العقيلي، ٩٣/٤، عمل اليوم والليلة، ابن السني، ٦٠/٦٥، علل الدارقطني، ٣٩/١٢ (٢٣٨٤)، شعب الإيمان، البيهقي، ٣٦٢-٣٦١/٦ (٨٠٨٢) (٨٠٨٣)، الاحاديث المختارة، ضياء الدين المقدسي، ١٤٩/٥ - ١٥٠ (١٧٧٠) (١٧٧١) (١٧٧٢).

قال أبو داود: رواه هاشم بن القاسم، قال: عن محمد بن عبد الله العمي، عن ثابت قال: حدثنا أنس عن النبي (ﷺ) بمعناه^(١)، وحديث حماد أصح^(٢).
أخرج الإمام أبو داود حديثاً من طريق موسى بن إسماعيل، عن حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عند عبد الرحمن بن عجلان مرسلًا، ثم ذكر أن هذا الحديث رواه هاشم بن القاسم، عن محمد بن عبد الله العمي، عن ثابت البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي (ﷺ)، ثم قال: أن حديث حماد أصح، أي أن أبا داود رجح الرواية المرسلة .

(١) لم أفق فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث من الطريق متصلًا، و نكره أبو داود معلقًا.

(٢) سنن أبي داود، ٤/٢٧٢.

وعند النظر في طرق الحديث نجد أنه من عدة طرق، وهي:

١- حماد بن سلمة عن ثابت، عن عبد الرحمن بن عجلان مرسلا كما عند المصنف^(١)، حماد وثابت من الثقات، وعبد الرحمن بن عجلان ذكره البخاري في التاريخ الكبير^(٢) وأنه أرسل حديثا عن النبي (ﷺ)، وذكره المزي ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا^(٣).

قال ابن حجر: "مجهول الحال"^(٤)، قال العلاءي: تابعي باتفاق^(٥).

٢- محمد بن عبيد، عن محمد بن ثور الصنعاني، عن معمر بن راشد، عن قتادة قوله^(٦).

(١) لم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث متصلا الى عبد الرحمن بن عجلان إلا المصنف، وقد ذكر هذا الطريق الدارقطني والبيهقي معلقا، ويأتي قولهم قريبا.

(٢) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣٣٢/٥ (١٠٥٨).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٧٧/١٧ (٣٨٩٩).

ذكر الذهبي أن النسائي وغيرهم وثقه. ينظر: تهذيب تهذيب الكمال، ١٩/٦ (٣٩٦٨).

ونقل المزي أن ابن معين والنسائي وثقا عبد الرحمن بن عجلان البرجمي. ينظر: تهذيب الكمال، ٢٧٨/١٧.

وذكر ايضا أن البخاري فرق بين عبد ارحمن بن عجلان الذي روى عنه ثابت، وبين عبد الرحمن بن عجلان البرجمي، قال المزي: أظن أن الصحيح ما ذهب إليه البخاري من كونهم أثنين وغير البخاري يجعلهم واحدا.

الذهبي ذكر الأثنين في التهذيب، ١٩/٦ (٣٩٦٨) (٣٩٦٩).

وابن حجر ذكر الاثنين ي تهذيب التهذيب، ٢٢٧/٦ - ٢٢٨ (٤٦١) (٤٦٢)، وتقريب التهذيب، ٣٤٦ / (٣٩٤٥) (٣٩٤٦)، وقال عن المجهول أنه بصري.

(٤) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٤٦ / (٣٩٤٥).

(٥) ينظر: جامع التحصيل، العلاءي، ٢٢٤ / (٤٤٢).

(٦) سنن أبي داود، ٢٧٢/٤ (٤٨٨٦).

٣- مهلب بن العلاء، عن شعيب بن بيان، عن عمران القطان، عن قتادة، عن أنس عن النبي (ﷺ) عند ابن السني^(١)، ومهلب بن العلاء مجهول، لم أقف له على ترجمة فيما بحثت من مصادر، وشعيب بن بيان قال فيه العقيلي: يحدث عن الثقات بمناكير، وكاد يغلب على حديثه الوهم^(٢)، ضعفه ابن الجوزي^(٣)، قال الذهبي: صدوق، ونقل عن الجوزجاني أنه قال فيه: له مناكير^(٤)، قال ابن حجر: "صدوق يخطئ"^(٥).
وعمران القطان ضعفه ابن معين^(٦)، قال احمد: أرجو أنه صالح الحديث^(٧) في موضع، وضعفه في موضع آخر^(٨)، ضعفه البخاري، ونقل عن يحيى القطان أنه قال فيه:
ليس به بأس، ولم يكن من أهل الحديث^(٩)، ضعفه أبو داود^(١٠)، والنسائي^(١١)، قال ابن عدي: "يكتب حديثه"^(١٢)، قال ابن حجر: "صدوق يهيم"^(١٣).

-
- (١) عمل اليوم و الليلة، ابن السني، ٦٠ / (٦٥).
(٢) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٨٣/٢ (٧٠٥).
(٣) ينظر: الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ٤١/٢ (١٦٢٩).
(٤) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢٧٥/٢ (٣٧١٠).
(٥) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٦٧ / (٢٧٩٥).
(٦) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٦٩/١.
(٧) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٢٥/٣ (٣٩٨٩).
(٨) ينظر: العلل (رواية المروزي وغيره)، تحقيق: وصي الله عباس، ١٠٤ / (١٦٦).
(٩) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ١٠٥ / (٢٨٦).
(١٠) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢٣٦/٣ (٦٢٨٢).
(١١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٣/٢٢ (٤٤٨٩).
(١٢) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ١٦٤/٦ (١٢٦٥).
(١٣) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٤٩ / (٥١٥٤).

- ٤- محمد بن عبد الله العمي، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً، عند البزار^(١)،
والعقيلي^(٢)، والدارقطني^(٣)، والبيهقي^(٤)، والضياء المقدسي^(٥).
ومحمد بن عبد الله العمي ضعفه العقيلي^(٦)، والذهبي وقال: وصل الحديث
عن ثابت البناني وأخطأ في وصله^(٧)، ضعفه ابن حجر^(٨).
٥- جعفر بن محمد بن الليث، عن عبيد الله بن محمد التيمي المعروف بابن عائشة، عن
حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه، عن النبي ﷺ عند البيهقي^(٩)، وجعفر بن
محمد ضعفه الدارقطني^(١٠).
٦- محمد بن سنان السعدي، عن هانئ بن يحيى السلمي، عن حماد والحسن بن
عجلان الجفري، عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه مرفوعاً عند الدارقطني^(١١)، قال الدارقطني
عقب ذكره لهذا الطريق: محمد بن سنان متروك الحديث.

(١) مسند البزار، ٣٠٢/١٣ (٦٨٩٢).

(٢) الضعفاء الكبير، العقيلي، ٩٣/٤.

(٣) علل الدارقطني، ٣٩/١٢ (٢٣٨٤).

(٤) شعب الإيمان، البيهقي، ٣٦١/٦ - ٣٦٢ (٨٠٨٢).

(٥) الاحاديث المختارة، ضياء الدين المقدسي، ١٤٩/٥ - ١٥٠ (١٧٧٠) (١٧٧١) (١٧٧٢).

(٦) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٩٣/٤ (١٦٤٧).

(٧) ينظر: المغني في الضعفاء، الذهبي، ٥٩٩/٢ (٥٦٨٤).

(٨) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٩١/ (٦٠٥٨).

(٩) شعب الإيمان، البيهقي، ٣٦٢/٦ (٨٠٨٣).

(١٠) ينظر: سؤالات السلمي للدارقطني، ١٤٧/ (١٠٠).

(١١) علل الدارقطني، ٣٩/١٢ (٢٣٨٤).

بهذا يتضح كل الطرق التي جاء منها الحديث متصلا للنبي (ﷺ) لا تصح،
والحديث من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت، عن عبد الرحمن بن عجلان الذي
أرسله عن النبي (ﷺ) علته جهالة عبد الرحمن بن عجلان، ومع ذلك رجحه أبو داود
وقال هو أصح، ولم ينفرد أبو داود بهذا بل وافق غير واحد من أهل العلم، ومنهم:
البخاري^(١)، والدارقطني^(٢)، والبيهقي^(٣)، والذهبي^(٤)، وما ذهبوا إليه من ترجيح الرواية
مرسلة هو الأشبه بالصواب من ناحية النظر بطرق الحديث، والله اعلم.
قال ابن مفلح: هذا الحديث لا يسلم بصحته^(٥)، والحديث في عداد
الاحاديث الضعيفة، والله اعلم.

(١) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤٤٩/٧.

(٢) ينظر: علل الدارقطني، ٤٠/١٢.

(٣) ينظر: شعب الإيمان، البيهقي، ٢٦٢/٦.

(٤) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٥٩٧/٣.

(٥) ينظر: الآداب الشرعية، ابن مفلح، ٢٥٥/١.

المبحث الثالث

فوائد متعلقة بتصحيح والتضعيف

لا زال علماء الحديث يولون الحكم على الاحاديث النبوية بالصحة والضعف أهمية كبرى، ويفنون أعمارهم في هذا العلم الشريف للوصول إلى أهم ثماره، ألا وهي تمييز صحيح الحديث من سقيمه، ومعرفة المقبول والمردود من الاحاديث، ومن هؤلاء العلماء الإمام أبو داود السجستاني رحمه الله، حيث حوى كتابه (السنن) عددًا من أحكامه على بعض الاحاديث التي أخرجها في الكتاب المذكور، وقد تنوعت عبارته في الحكم على الحديث بحسب حاله صحة وضعفا، فتارة يقول: هذا ضعيف، أو منكر، أو ليس بصحيح، وتارة أخرى يقول: عندنا صحيح، أو حسن، وغير ذلك من العبارات، وأحكامه على الحديث بالضعف أكثر منها في تصحيح الاحاديث، وفيما يلي نماذج لما ذكر.

المطلب الأول:

الحكم على الحديث بالقبول:

الحديث الأول:

قال أبو داود: حدثنا هناد، عن ابن المبارك، عن زكريا، عن الشعبي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: "لبن الدر يحلب بنفقته إذا كان مرهونا، والظهر يركب بنفقته إذا كان مرهونا، وعلى الذي يركب ويحلب النفقة"^(١).
قال أبو داود: "وهو عندنا صحيح"^(٢).

(١) سنن أبي داود، كتاب البيوع، باب في الرهن، ٢٨٨/٣ (٣٥٢٦)، مصنف ابن أبي شيبة، ٢٣٨/٢٠ (٣٨٩٠٧)، مسند إسحاق بن راهوية، ٢٠٤/١ (١٦٠)، وفي: ٣٠٣/١ (٢٨١)، مسند احمد، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ٢٣ / ١٢ (٧١٢٥)، وفي: ١١٥/١٦ (١٠١١٠) قال شعيب الارنؤوط: اسناده صحيح على شرط الشيخين، صحيح البخاري، كتاب الرهن، باب الرهن مركوب ومحلوب، ١٤٣/٢ (٢٥١١) (٢٥١٢)، سنن ابن ماجه، كتاب الرهن، باب الرهن مركوب ومحلوب، ٥٠٧/٣ (٢٤٤٠)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب البيوع عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الانتفاع بالرهن، ٥٣٣/٢ (١٢٥٤) وقال: حديث حسن صحيح غريب، مسند الزوار، ٨٤/١٧ (٩٦٢٠)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٤٠/٩ - ٤١ (٦٦٣٩)، المنقبي، ابن الجارود، ١/١٦٧ (٦٦٥)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٤٥٣ - ٤٥٢/١٥ (٦١٥٢) (٦١٥٣)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٩٨/٤ (٥٨٨٢)، الزيادات على كتاب المزني، أبي بكر النيسابوري، ٣٨٧ / (٢٧٧)، صحيح ابن حبان، ١٠٩/٥ (٤٠٩٥)، الجزء الرابع من الفوائد المنتقاة من حديث أبي بكر القطيعي، ٢٧ / (٦٥)، جزء الالف دينار، أبي بكر القطيعي، ٤٢٨ / (٢٨٣)، معجم ابن المقري، ٧٥ / (١٤١)، سنن الدارقطني، كتاب البيوع، ٤٤١ - ٤٤٠/٣ (٢٨٢٨) (٢٨٢٩) (٢٨٣٠)، حلية الاولياء، أبي نعيم الأصبهاني، ٣٨٩/٨، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الرهن، باب ما جاء في زيادة الرهن، ٤٤٤ - ٤٤٣/١١ (١١٣١٦) (١١٣١٧) (١١٣١٨) (١١٣١٩)، السنن الصغير، البيهقي، كتاب الرهن، باب ما جاء في زيادة الرهن، ٢٨٩/٢ (٢٠٣٠)، شرح السنة، البغوي، ١٨٣/٨ (٢١٣٠).

(٢) سنن أبي داود، ٢٨٨/٣.

أخرج الإمام أبو داود الحديث من طريق زكريا بن أبي زائدة، عن عامر الشعبي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ثم حكم على الحديث أنه صحيح عنده. وعند تتبع طرق الحديث والنظر فيه، نجد أن الحديث روي مرفوعا، وروي موقوفا على أبي هريرة رضي الله عنه، رواه مرفوعا زكريا، عن الشعبي، عن أبي هريرة، والشعبي تابعي مشهور، و زكريا بن أبي زائدة وثقه احمد^(١)، قال ابن معين وأبو زرعة: صويلح، زاد أبو زرعة: كثير التدليس عن الشعبي^(٢)، قال أبو حاتم: مدلس لين الحديث، وثقه العجلي والنسائي^(٣)، وأبو داود^(٤)، والبزار^(٥)، وقال الذهبي: صدوق حافظ مشهور^(٦)، وقال ابن حجر: ثقة يدلس^(٧).

صرح زكريا بن أبي زائدة بالسماع عن الشعبي عند احمد^(٨)، بهذا تزول ريبة التدليس.

حدث به عن زكريا عدد من الرواة، منهم:

- ١- يحيى بن سعيد القطان عند احمد^(٩)، وابن الجارود^(١٠).
- ٢- أبو نعيم الفضل بن دكين عند البخاري^(١١)، والبيهقي^(١).

(١) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ١/٤١٠ (٨٥٩).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣/٣ / ٥٩٤ (٢٦٨٥).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٩/٣٦٢ (١٩٩٢).

(٤) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢/٧٣ (٢٨٧٥).

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٣/٢١٦ (٦١٦).

(٦) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢/٧٣ (٢٨٧٥).

(٧) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢١٦ / (٢٠٢٢).

(٨) مسند احمد، ١١٥/١٦ (١٠١١٠)، حدث به عن زكريا يحيى القطان.

(٩) مسند احمد، ١١٥/١٦ (١٠١١٠).

(١٠) المنتقى، ابن الجارود، ١٦٧ / (٦٦٥).

(١١) صحيح البخاري، ١٤٣/٢ (٢٥١١).

- ٣- وكيع عند ابن أبي شيبة^(٢)، وابن راهويه^(٣)، والترمذي^(٤)، وابن حبان^(٥)، وغيرهم.
 ٤- هشيم عند احمد^(٦)، والطحاوي^(٧)، والدارقطني^(٨)، وغيرهم.
 ٥- عيسى بن يونس عند إسحاق بن راهويه^(٩)، وابن المقرئ^(١٠).
 ٦- يزيد بن هارون كما عند الطحاوي^(١١)، و أبي بكر النيسابوري^(١٢)، وغيرهم من الرواة.

ورواه أبو معاوية الضرير عن الاعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا عند الدارقطني^(١٣)، والبيهقي^(١٤)، ورواه عن الاعمش أبو عوانة عند أبي بكر القطيعي^(١٥)، والدارقطني^(١٦)، والبيهقي^(١٧).

- =
 (١) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٤٣/١١ (١١٣١٧)، السنن الصغير، ٢٨٩/٢ (٢٠٣٠).
 (٢) مصنف ابن أبي شيبة، ٢٣٨/٢٠ (٣٨٩٠٧).
 (٣) مسند إسحاق بن راهويه، ٢٠٤/١ (١٦٠).
 (٤) سنن الترمذي، الترمذي، ٥٣٣/٢ (١٢٥٤).
 (٥) صحيح ابن حبان، ١٠٩/٥ (٤٠٩٥).
 (٦) مسند احمد، ٢٣/١٢ (٧١٢٥).
 (٧) شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٤٥٣/١٥ (٦١٥٣).
 (٨) سنن الدارقطني، ٤٤١/٣ (٢٩٢٩)، صرح هشيم السماع فيما روى الدارقطني.
 (٩) مسند إسحاق بن راهويه، ٣٠٣/١ (٢٨١).
 (١٠) معجم ابن المقرئ، ٧٥ / (١٤١).
 (١١) شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٩٨/٤ (٥٨٨٢).
 (١٢) الزيادات على كتاب المزني، أبي بكر النيسابوري، ٣٨٧ / (٢٧٧).
 (١٣) سنن الدارقطني، ٤٤١/٣ (٢٩٣٠).
 (١٤) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٤٤/١١ (١١٣١٨).
 (١٥) جزء الالف دينار، أبي بكر القطيعي، ٤٢٨ / (٢٨٣).
 (١٦) سنن الدارقطني، ٤٤١/٣ (٢٩٣٠).
 (١٧) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٤٤/١١ (١١٣١٩).

وروي الحديث موقوفا على أبي هريرة رضي الله عنه، رواه الاعمش عن أبي صالح،

عن أبي هريرة، حدث به عن الاعمش عدد من الرواة، منهم:

١- شعبة عند البيهقي^(١).

٢- معمر بن راشد عند عبد الرزاق^(٢).

٣- سفيان بن عيينه كما عند البيهقي^(٣).

قال أبو حاتم: كان الاعمش يرفع هذا الحديث، ثم ترك الرفع وكان يقفه^(٤).

وقد سئل وكيع عن هذا الحديث أيهما أصح: الاعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة،

أو سفيان، عن منصور، عن إبراهيم عن أبي هريرة؟ فقال وكيع: ما أرى إبراهيم سمعه

من أبي هريرة^(٥).

وقال الشافعي: "يشبه قول أبي هريرة، والله اعلم"^(٦).

وقال ابن عبد الهادي عن الحديث من طريق الاعمش: "الأشبه أن يكون موقوفا"^(٧)،

وكذا قال ابن كثير^(٨)، والذي يبدو أن الأشبه الصواب هو وقف الحديث من طريق

الاعمش عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، ذلك أن الاعمش كان يرفعه ثم رجع عن

رفعه، ولأن شعبة وسفيان رووه عن الاعمش موقوفا، ورواية من رواه عن الاعمش

مرفوعا تحمل على رواية الاعمش للحديث قبل أن يتراجع عن رفعه، ولترجيح عدد من

(١) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٤٤/١١ (١١٣١٩).

(٢) مصنف عبد الرزاق، ٦٥/٨ (١٦٠١٣).

(٣) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٤٥/١ (١١٣٢٠).

(٤) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٥٩٢/٣ (١١١٣).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٢٩/١.

(٦) السنن الكبرى، البيهقي، ٤٤٥/١.

(٧) تنقيح التحقيق، ابن عبد الهادي، ١٢٢/٤.

(٨) ينظر: إرشاد الفقيه إلى معرفة أدله التنبيه، ابن كثير، ٤٦/٢.

أهل العلم للموقوف من طريق الاعمش، ومنهم: الشافعي وابن عبد الهادي وغيرهم، والله اعلم.

والحديث من طريق زكريا بن أبي زائدة، عن الشعبي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعا فصحيح؛ لأن البخاري أخرجه في صحيحه، وكذا صححه الترمذي، قال: حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من حديث الشعبي عن أبي هريرة رضي الله عنه، وذكر أن غير واحد رواه موقوفا عن الاعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة^(١)، وصح الحديث أبو داود، وهو كما قالوا، والله اعلم.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، قال: حدثنا حماد، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يومئذ يعني يوم حنين: "من قتل كافرا فله سلبه"، فقتل أبو طلحة يومئذ عشرين رجلا وأخذ أسلابهم، ولقي أبو طلحة أم سليم ومعها خنجر فقال: يا أم سليم ما هذا معك؟ قالت: أردت والله إن دنا مني بعضهم أبعد به بطنه، فأخبر بذلك أبو طلحة رسول صلى الله عليه وسلم^(٢).

(١) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٥٣٣/٢ (١٢٥٤).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في السلب يعطى القاتل، ٧١/٣ (٢٧١٨)، مسند أبي داود الطيالسي، ٥٥٢/٣ (٢١٩٢)، مصنف ابن أبي شيبة، ١٠٠/٢١ (٣٩٧٧٤)، مسند احمد، ١٨/١٩ (١٢١٣١)، وفي: ٢٩١/٢٠ - ٢٩٢ (١٢٩٧٧)، وفي: ٣٩٦/٢١ (١٣٩٧٥)، الاموال، ابن زنجويه، ٦٨٦/٢ (١١٥٢)، مسند الدارمي، ١٦١٤/٣ (٢٥٢٧)، صحيح مسلم، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة النساء مع الرجال، ١٤٤٣/٣ (١٨٠٩)، الأحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، ٢٤٢/٤ (٢٢٤٥). مسند البزار، ٨٥/١٣ (٦٤٣٩)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٢٦٧/١٢ (٤٧٨٦). صحيح ابن حبان، ٨٦/٧ (٥١٤٩)، وفي: ٨٨/٧ (٦١٥١)، مستدرک الحاكم، كتاب قسم الفيء، ١٤٢/٢ (٢٥٩١)، وفي: ٣٩٧/٣ (٥٥٠٥)، مستخرج أبي عوانة، ٥١٦/١٤ =

قال أبو داود: "هذا حديث حسن" (١).

أخرج أبو داود الحديث من طريق حماد بن سلمة، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم، ثم قال هذا حديث حسن. هذا الحديث تفرد بروايته حماد بن سلمة، أشار البزار الى ذلك بقوله: هذا الحديث لا نعلم رواه عن إسحاق الا حماد وحده (٢)، رواه عن حماد عدد من الرواة، منهم:

١- يحيى بن سعيد عند احمد (٣).

٢- أبو داود الطيالسي في مسنده (٤) وعند الطحاوي (٥)، والبيهقي (٦).

٣- عبد الواحد بن غياث عند البزار (٧)، وابن حبان (٨)، وغيرهم.

٤- بهز بن أسد العمي عند احمد (٩)، ومسلم (١٠).

وحماد ثقة مشهور، وإسحاق بن عبد الله وثقه ابن معين (١١)، وأبو زرعة

وأبو حاتم (١).

=

(٧٣١٤)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب السلب للقاتل، ١٤٥/٣

(١٢٨٩١)، دلائل النبوة، البيهقي، ١٥٠/٥.

(١) سنن أبي داود، ٧١/٣.

(٢) ينظر: مسند البزار، ٨٥/١٣.

(٣) مسند احمد، ١٨٠/١٩ (١٢١٣١) مختصراً.

(٤) مسند أبي داود الطيالسي، ٥٥٢/٣ (٢١٩٢).

(٥) شرح مشكل الآثار، ٢٦٧/١٢ (٤٧٨٦).

(٦) السنن الكبرى، البيهقي، ١٤٥/٣ (١٢٨٩١).

(٧) مسند البزار، ٨٥/١٣ (٦٤٣٩).

(٨) صحيح ابن حبان، ٨٨/٧ (٦١٥١).

(٩) مسند احمد، ٢٩١/٢٠ - ٢٩٢ (١٢٩٧٧).

(١٠) صحيح مسلم، ١٤٣/٣ (١٨٠٩)، روي من هذا الطريق بذكر قصة أم سليم.

(١١) ينظر: سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ٢٩٧ / (٩٧).

وقد جاء الحديث بذكر قصة أم سليم من غير ذكر: "من قتل مشركا أو كافرا فله سلبه" من طريق حماد بن سلمة، عن ثابت البناني، عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ، كما عند مسلم^(٢)، وأبي يعلى الموصلي^(٣)، وابن حبان^(٤)، والطبراني^(٥). وهذا يدل على أن حماد بن سلمة سمع الحديث من أكثر من شيخ من شيوخه، و الحديث قال عنه الذهبي: صحيح^(٦).

بهذا يتضح أن ما قاله أبو داود من ان الحديث حسن هو مما لم يعترض عليه أحد من اهل العلم ، وطرف من الحديث عند الإمام مسلم في صحيحه، ويمكن حمل قول أبو داود بأنه حديث حسن على أنه حديث صحيح محتج به، والله اعلم.

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا هارون بن سعيد الأيلي، حدثنا خالد بن نزار، حدثني القاسم بن مبرور، عن يونس، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، (رضي الله عنها) قالت: شكا الناس إلى رسول الله ﷺ قحوط المطر، فأمر بمنبر، فوضع له في المصلى، ووعد الناس يوما يخرجون فيه، قالت عائشة: فخرج رسول الله ﷺ حين بدا حاجب الشمس، فقعد على المنبر، فكبر ﷻ، وحمد الله عز وجل، ثم قال: "إنكم شكوتم جذب دياركم، واستئخار المطر عن إبان زمانه عنكم، وقد أمركم الله عز وجل أن تدعوه، ووعدكم أن يستجيب لكم"، ثم قال: "الحمد لله رب العالمين

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٢٦/٢ (٧٨٦).

(٢) صحيح مسلم، ١٤٤٢/٣ (١٨٠٩).

(٣) مسند أبي يعلى الموصلي، ١٣٥/٦ (٣٤١١).

(٤) صحيح ابن حبان، ٣٣١/٤ (٣٥١٩).

(٥) المعجم الكبير، الطبراني، ١١٩/٢٥ (٢٩١).

(٦) ينظر: تاريخ الاسلام، الذهبي، ٣٩٦/١.

الرحمن الرحيم ملك يوم الدين، لا إله إلا الله، يفعل ما يريد، اللهم أنت الله، لا إله إلا أنت الغني ونحن الفقراء، أنزل علينا الغيث، واجعل ما أنزلت لنا قوة وبلاغاً إلى حين"، ثم رفع يديه، فلم يزل في الرفع حتى بدا بياض إبطيه، ثم حول إلى الناس ظهره، وقلب، أو حول رداءه، وهو رافع يديه، ثم أقبل على الناس ونزل، فصلى ركعتين، فأنشأ الله سحابة فرعدت وبرقت، ثم أمطرت بإذن الله، فلم يأت مسجده حتى سألت السيول، فلما رأى سرعتهم إلى الكن ضحك (ﷺ)، حتى بدت نواجذه، فقال: "أشهد أن الله على كل شيء قدير، وأني عبد الله ورسوله"^(١).

قال أبو داود: "وهذا حديث غريب، إسناده جيد"^(٢).

روى الإمام أبو داود في كتابه السنن حديثاً من طريق خالد بن نزار، عن القاسم بن مبرور، عن يونس بن يزيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنهما)، عن النبي (ﷺ)، ثم ذكر بعد أن ساق الحديث أن هذا حديث غريب، وإسناده جيد.

وعند تتبع طرق الحديث نجد أن هذا الحديث تفرد بروايته يونس بن يزيد، وعنه تفرد القاسم بن مبرور، وعنه تفرد خالد بن نزار.

(١) سنن أبي داود، كتاب صلاة الاستسقاء، باب رفع اليدين في الاستسقاء، ٣٠٤/١ (١١٧٣)، مستخرج أبي عوانة، ٧٥/٧ (٢٥٧٢)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٥/١٤ (٥٤٠٤)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٣٢٥/١ (١٩٠٦)، صحيح ابن حبان، ٣٩٩/٧ (٦٦٦٩)، وفي: ٧/٤٥٥ (٦٧٨٥)، الدعاء، الطبراني، ٥٩٤/٥ (٢١٧٠)، وفي: ٥٩٩/٢ (٢١٨٥)، مستدرک الحاكم، كتاب الأستسقاء، ٤٧٦/١ (١٢٢٥)، ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد، أبي محمد الخلال، ٩٨/٧٥ (٧٥)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب صلاة الاستسقاء، باب ذكر الاخبار التي تدل على أنه دعا أو خضب قبل الدعاء، ٨١/٧ (٦٤٨١)، الدعوات الكبرى، البيهقي، ١٨٠/٢، الأسماء والصفات، البيهقي، ١٠٢/١ (٥٦)، دلائل النبوة، أبي نعيم الاصبهاني، ٤٤/١ (١٨).

(٢) سنن أبي داود، ٣٠٣/١.

ويونس بن يزيد الأيلي قال عنه ابن المبارك وابن مهدي صحيح الكتاب^(١)، قال عنه ابن سعد: حلو الحديث أكثر منه ليس بحجة^(٢)، وثقه ابن معين وهو من المقدمين في الزهري عند ابن معين وغيره، وقال احمد: سيء الحفظ، وقال أبو زرعة: لا بأس به^(٣)، وثقه العجلي ونقل عن وكيع أنه قال فيه:

والقاسم بن مبرور أحد الفقهاء، قال فيه الإمام مالك بن أنس: أحسب أنه يكون خلفا للأوزاعي^(٤)، قال ابن حجر: صدوق، من الفقهاء أتى عليه الإمام مالك^(٥).
وخالد بن نزار ذكره ابن حبان في الثقات وقال: يخطئ ويغرب^(٦)، وثقه الدارقطني^(٧)، ومسلمة بن قاسم وابن خلفون^(٨)، والذهبي^(٩)، وقال ابن حجر: "صدوق يخطئ"^(١٠).

صحح الحديث ابن السكن^(١١)، والحاكم^(١٢)، فيما حسن الحديث أبو داود، والاختلاف في تصحيح الحديث أو تحسينه راجع للنظر في الرواة، والذي يبدو أن الأقرب ما ذهب إليه أبو داود من أن الحديث غريب جيد الاسناد، وذلك للكلام لتفرد

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٤٩/٩ (١٠٤٢).

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٣٦٠/٧ (٤٠٩١).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٤٩/٩ (١٠٤٢).

(٤) ينظر: الكمال في أسماء الرجال، أبي محمد المقدسي، ١٨٦/٨ (٥٠٩٥).

(٥) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٥١/٤٨٨ (٥٤٨٨).

(٦) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٢٢٨/٨.

(٧) ينظر: سؤالات السلمي للدارقطني، ١٩٩/١٨٨.

(٨) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ٤٤٧/٢ (١٥١٢).

(٩) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٣٦٩/١٢ (١٣٥٨).

(١٠) تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٩١/١٦٨٢.

(١١) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر، ١٩٥/٢.

(١٢) ينظر: مستدرك الحاكم، ٤٧٦/١.

يونس، وعنه القاسم، وعنه خالد بن نزار، ولأن يونس سيء الحفظ كما قال احمد وقبله وكيع، وكذلك نص ابن حبان وابن حجر على أن خالد بن نزار يخطئ، والله اعلم.

المطلب الثاني:

الحكم على الحديث بالضعف:

ذكر الإمام أبو داود في رسالته لأهل مكة أن ما سكت عنه من الاحاديث في كتابه (السنن) فهو صالح عنده، وبعضها أصح من بعض، وإن كان الحديث فيه وهن شديد فإنه يبينه^(١)، وإذا روى حديثاً منكراً فإنه يبينه^(٢)، والناظر في سنن أبي داود يجد أحكاماً لأبي داود على الاحاديث بالضعف، وقد تنوعت عبارته في الحكم يقول: حديث منكر، أو إسناداه واه، أو ليس بالقوي، أو ضعيف، أو يحكم على الإسناد فيقول: الإسناد ليس بذاك، أو ليس بصحيح، وغير ذلك من العبارات، وفيما يلي نماذج لذلك.

(١) ينظر: رسالة أبي داود الى أهل مكة، ص: ٢٧.

(٢) ينظر: المصدر نفسه، ص: ٢٥.

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، أن محمد بن جعفر، حدثهم عن شعبة، عن الحكم، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ أنه قال: "هذه عمرة استمتعنا بها فمن لم يكن عنده هدي فليحل الحل كله وقد دخلت العمرة في الحج إلى يوم القيامة"^(١).

قال أبو داود: "هذا منكر إنما هو قول ابن عباس"^(٢).

أخرج الإمام أبو داود الحديث من طريق محمد بن جعفر، عن شعبة، عن الحكم بن عتيبة، عن مجاهد، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، ثم ذكر أبو داود أن هذا منكر، أي المرفوع وأن الصحيح وقفه على ابن عباس رضي الله عنهما.

الحديث تفرد به شعبة بن الحجاج، إذ لم أقف فيما بحثت من مصادر على من شاركه في الرواية، وشعبة إمام علم حجة، وبقية رجال الإسناد ثقات، وكل من رواه عن شعبة رواه مرفوعاً، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من روى الحديث من

^(١) سنن أبي داود، كتاب المناسك، باب في أفراد الحج، ١٥٦/٢ (١٧٩٠)، مسند أبي داود الطيالسي، ٣٦٦/٤ (٢٧٦٤)، مصنف ابن أبي شيبة، ١٢٣/٩ (١٦٥٢٢)، مسند إسحاق بن راهويه—مسند ابن عباس، ٨٦٥/ (٨٦٩)، مسند احمد، مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ٢٣/٤ (٢١١٥)، وفي: ٢٥٥/٥ (٣١٧٢)، مسند الدارمي، ١١٧٨/٢ (١٨٩٨)، صحيح مسلم، كتاب الحج، باب جواز العمرة في أشهر الحج، ٩١١/٢ (١٢٤١)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب المناسك، كتاب إباحة نسخ الحج بعمرة لمن لم يسق الهدي، ٧٧/٤ (٣٧٨٣)، الإغراب، النسائي، ١٧٤/ (١٠١)، مستخرج أبي عوانة، ٤٢٧/٩ (٣٨٢٠)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٩٢/١١ (٤٣١٧)، المعجم الكبير، الطبراني، ٦٠/١١ (١١٠٤٥)، حجة الوداع، ابن حزم، ٣٧٣/ (٤٣٢)، وفي: ٣٨٨/ (٤٣٥)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الحج، باب من اختار التمتع بالعمرة إلى الحج وزعم أن النبي ﷺ كان متمتعاً وتأسف عليه ولا يتأسف إلا على ما هو أفضل، ٣٤٢/٩ (٨٩٣٢)، شرح السنة، البغوي، ٧٩/٧ (١٨٨٦).

^(٢) سنن أبي داود، ١٥٦/٢.

هذا الطريق موقوفا على ابن عباس رضي الله عنه، وقد تابع محمد بن جعفر في روايته عن شعبة مرفوعا عدد من الرواة، منهم:

١- أبو داود الطيالسي في مسنده^(١)، وعند البيهقي^(٢).

٢- روح بن عبادة عند احمد^(٣)، والبيهقي^(٤).

٣- سهل بن حماد الدلال عند الدارمي^(٥).

٤- النضر بن شميل عن إسحاق بن راهوية^(٦).

٥- يزيد بن هارون الواسطي عند احمد^(٧)، وغيرهم.

قال المنذري: قول أبو داود فيه نظر، ذلك أن عددا من الحفاظ رووه عن

شعبة مرفوعا، وذكر منهم: محمد بن جعفر، ويزيد بن هارون، ومعاذ بن معاذ العنبري^(٨)، وغيرهم، وتقصير من قصر به من الرواة لا يؤثر فيما أثبته الحفاظ والله اعلم^(٩).

(١) مسند أبي داود الطيالسي، ٣٦٦/٤ (٢٧٦٤).

(٢) السنن الكبرى، البيهقي، ٣٤٢/٩ (٨٩٣٢).

(٣) مسند احمد، ٢٥٥/٥ (٣١٧٢).

(٤) السنن الكبرى، البيهقي، ٣٤٢/٩ (٨٩٣٢).

(٥) مسند الدارمي، ١١٧٨/٢ (١٨٩٨)، وسهل قال فيه احمد: لا بأس به، وقال الرازيان: صالح

الحديث. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٩٦/٤ (٨٤٥).

(٦) مسند إسحاق بن راهوية- مسند ابن عباس، ٨٦٥/٨٦٩.

(٧) مسند احمد، ٢٣/٤ (٢١١٥).

(٨) حجة الوداع، ابن حزم، ٣٧٣/ (٤٣٢)، شرح السنة، البغوي، ٧٩/٧ (١٨٨٦).

(٩) ينظر: مختصر سنن أبي داود، المنذري، ٥٢١/١.

قال ابن القيم: ما قاله أبو داود فيه نظر، ثم ذكر عددا من الرواة الذين روه عن شعبة ومنهم غندر ويزيد بن هارون، وأبو داود الطيالسي وغيرهم، ثم ذكر بأن قول أبو داود: هذا حديث منكر، وأنه موقوف على ابن عباس رضي الله عنه إنما هو لحديث آخر، هو حديث عطاء عن ابن عباس يرفعه "إذا أهل الرجل بالحج، ثم قدم مكة فطاف بالبيت وبالصفا والمروة فقد حل وهي عمرة"^(١)، فإن هذا قول ابن عباس رضي الله عنه بلا ريب، ورواه عنه عطاء بن أبي رباح وأبو الشعثاء، وأنس بن سليم وغيرهم من كلام ابن عباس رضي الله عنه، فانقلب على الناسخ، فنقل الكلام إلى حديث مجاهد عن ابن عباس رضي الله عنه وهو إلى جانبه، وحديث مجاهد عن ابن عباس صحيح لا مطعن فيه ولا علة، ولا يعلل أبو داود مثله، ولا من هو دون أبي داود، وقد أتفق الأئمة الأثبات على رفعه، والله اعلم^(٢).

وقال احمد الغماري: وهم أبو داود في قوله منكر، و أنه قول ابن عباس رضي الله عنه، فالإسناد رجاله ثقات، وهو في الصحيح^(٣).
الحديث رجاله ثقات أخرجه الإمام مسلم في صحيحه مرفوعا، ورواه الحفاظ الاثبات عن شعبة مرفوعا كما قال المنذري وغيره، وهو الصواب، والله اعلم.

(١) هذا الحديث أخرجه أبو داود عقي الحديث الذي قال عنه منكر، إنما هو قول ابن عباس. ينظر: سنن أبي داود، ١٥٧/٢ (١٧٩١).

(٢) ينظر: تهذيب سنن أبي داود، ابن القيم، ٣٠٤/١ - ٣٠٥.

(٣) ينظر: المداوي لعل الجامع الصغير، احمد الغماري، ١٥/٤.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن عبد العزيز بن أبي رزمة، أخبرنا الفضل بن موسى، عن حسين بن واقد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: قال رسول (ﷺ): "وددت أن عندي خبزة بيضاء من برة سمراء ملبقة بسمن ولبن" فقام رجل من القوم فاتخذه، فجاء به، فقال: "في أي شيء كان هذا؟" قال: في عكة ضب، قال: "ارفعه"^(١).

قال أبو داود: "هذا حديث منكر"^(٢).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق الفضل بن موسى، عن حسين بن واقد، عن أيوب، عن نافع، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً، وأيوب هذا ليس السختياني فيما ذكر أبو داود^(٣).

وأيوب هذا هو ابن خوط، قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه حسين بن واقد، عن أيوب عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، أن النبي (ﷺ) قال: (وددت أن عندي خبزة بيضاء)؟ فقال أبي: الحديث هذا باطل، ولا يشبه أن يكون هذا حديث أيوب السختياني، ويشبه أن يكون من احاديث أيوب بن خوط^(٤).

(١) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب في الجمع بين لونين من الطعام، ٣/٣٥٩ (٣٨١٨)، سنن ابن ماجه، كتاب الأطعمة، باب الخبز الملبق بالسمن، ٤/٤٤٣ - ٤٤٤ (٣٣٤١)، الضعفاء الكبير، العقيلي، ١/٢٥١، السنن الكبرى، البيهقي، جماع أبواب ما يحل وما يحرم من الحيوانات، باب ما جاء في اكل الضب، ١٩/٤٦٢ (١٩٤٥٧)، شعب الإيمان، البيهقي، ٥/١١٣ (٦٠٠٢).

(٢) سنن أبي داود، ٣/٣٥٩.

(٣) ينظر: المصدر نفسه، ٣/٣٥٩.

(٤) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٤/٤١٧ - ٤١٨ (١٥٣١).

وذكر ابن حبان أن حسين بن واقد كتب عن أيوب السخيتاني، وأيوب بن خوط، فكل حديث منكر عنده عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر، إنما هو أيوب بن خوط وليس السخيتاني^(١).

وقال ابن حجر أنه قرأ بخط شيخه الحافظ أبي الفضل بن الحسين أن الظاهر أن أيوب هو ابن خوط^(٢).

وأيوب بن خوط ضعيف جدًا، قال ابن معين: "لا يكتب حديثه"^(٣)، ضعفه ابن المديني^(٤)، والبخاري، وذكر أن ابن المبارك تركه^(٥)، قال عمرو بن علي الفلاس: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: واهي الحديث، ضعيف^(٦)، قال النسائي: "متروك الحديث"^(٧)، قال ابن حبان: حديثه منكر^(٨)، وقال الدارقطني: "متروك الحديث"^(٩).

والحديث أنكروه الإمام أحمد^(١٠)، وقال عنه أبو حاتم: حديث باطل كما مر بنا قريبا، وأنكره أبو داود، وكذا أنكروه الذهبي^(١١)، والحديث كما قالوا لتفرد أيوب بن خوط بروايته وهو متروك الحديث، والله اعلم.

(١) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٢٠٩/٦ - ٢٠١٠.

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٤٠٣/١ (٧٤١).

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٤٤/٤ (٣٦٠٩).

(٤) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ٦٠ / (٢٨).

(٥) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ١٨ / (٢٦).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٤٦/٢ (٨٧٦).

(٧) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١٥ / (٢٦).

(٨) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ١٨٢/١ (٩٥).

(٩) ينظر: الضعفاء والمتروكين، الدارقطني، ٢٥٨/١ (١٠٦).

(١٠) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٤٠٣/١.

(١١) ينظر: سير اعلام النبلاء، الذهبي، ١٠٤/٧.

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عبد الله بن مسلمة، حدثنا عبد الملك بن محمد بن أيمن، عن عبد الله بن يعقوب بن إسحاق، عن حدثه، عن محمد بن كعب القرظي، حدثني عبد الله بن عباس رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: "لا تستروا الجدر من نظر في كتاب أخيه بغير إذنه، فإنما ينظر في النار، سلوا الله ببطون أكفكم، ولا تسألوه بظهورها، فإذا فرغتم، فامسحوا بها وجوهكم"^(١).

قال أبو داود: "روي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها واهية، وهذا الطريق أمثلها وهو ضعيف أيضا"^(٢).

أخرج الإمام أبو داود الحديث من طريق عبد الملك بن محمد، عن عبد الله بن يعقوب بن إسحاق، عن حدثه، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس رضي الله عنه، مرفوعا، ثم ذكر أن هذا الحديث روي من أكثر من طريق عن محمد بن كعب كلها واهية، وأن

^(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الدعاء، ٧٨/٢ (١٤٨٥)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، ٢٢٥/٢ (٦٧٥)، وفي: ٢٣٦/٢ (٧١٥)، سنن ابن ماجه، كتاب إقامة الصلوات والسنة فيها، باب من رفع يديه في الدعاء ومسح بهما وجهه، ٢٥٤/٢ (١١٨١)، وفي أبواب فضائل القرآن، باب الدعاء، ٦٠٧/٢ (١٤٨٥)، المعجم الكبير، الطبراني، ٣١٩/١٠ (١٠٧٧٩)، جزء فيه سبعة مجالس من أمالي أبي طاهر المخلص، ٨١/٥٩، المخلصيات، أبي طاهر المخلص، ٧٥/٤ (٣٠٢٠)، مستدرک الحاكم، ٧١٩/١ (١٩٦٨)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في القنوت، ١٥٧/٤ - ١٥٨ (٣١٩٤)، وفي كتاب الصداق، باب ما جاء في تيسير المنازل، ٣٨/١٥ - ٣٩ (١٤٧٠٣)، الدعوات الكبير، البيهقي، ٤١٩/١ (٣٠٩)، ترتيب الأمالي الخميسية، الشجري، ٢٩٩/١ (١٠٤١)، الترغيب والترهيب، أبي القاسم الاصبهاني، ٣٨١/١ (٦٥٩)، وفي: ٧٧/٣ (٢١٠٧)، المعجم، عبد الخالق بن أسد الحنفي، ١٥٩/٧٠. تاريخ دمشق، ابن عساكر، ١٣٢/٥٥ - ١٣٣، نهاية المراد من كلام خير العباد، عبد الغني المقدسي، ٦١/١ (٥٩)، مشيخة ابن البخاري، ٦٦٨/١ - ٦٦٩.

^(٢) سنن أبي داود، ٧٨/٢.

الطريق الذي ساق منه الحديث هو أمثله هذه الطرق التي جاء منها الحديث وهو ضعيف.

وعند تتبع طرق الحديث والنظر فيها نجد أنه من عدة طرق عن محمد بن كعب القرظي، منها:

١- عبد الله بن يعقوب بن إسحاق، عن حدثه، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس مرفوعاً عند ابن ماجه^(١)، والمصنف والبيهقي^(٢).

وعبد الله بن يعقوب مجهول، قال ابن القطان: "لا يعرف"^(٣)، وقال الذهبي: "لا أعرفه"^(٤)، قال ابن حجر: "مجهول الحال"^(٥)، ومن روى الحديث عن عبد الله بن يعقوب هو عبد الملك بن محمد بن أعين، وعبد الملك ضعفه أبو داود^(٦)، قال ابن القطان: لا يعرف^(٧)، قال ابن حجر: "مجهول"^(٨).

إضافة إلى ذلك فإن الإسناد فيه راوٍ مبهم، وقد يكون فيه انقطاع، إذ رواه عبد الله بن يعقوب عن حدثه عن محمد بن كعب، ولا يُعلم من الذي حدثه؟ وهل سمع من محمد بن كعب أم لا؟ ولا شك أن هذا الطريق ضعيف كما قال أبو داود، والله اعلم.

(١) سنن ابن ماجه، ٦٠٧/٢ (١٨٥٤).

(٢) السنن الكبرى، البيهقي، ١٥٧/٤ - ١٥٨ (٣١٩٤).

(٣) ذيل ميزان الاعتدال، العراقي، ١٤١ / (٥٠٥).

(٤) ميزان الاعتدال، الذهبي، ٥٢٧/٢.

(٥) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٣٠ / (٣٧٢٠).

(٦) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٦٦٨/١ (٣٤٧٦).

(٧) ينظر: ذيل ميزان الاعتدال، العراقي، ١٥٢ / (٥٤٥).

(٨) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٦٤ / (٤٢٠٨).

٢- صالح بن حسان الأنصاري، عن محمد بن كعب، عن ابن عباس رضي الله عنه، مرفوعاً عند ابن حميد^(١)، وابن ماجه^(٢)، والحاكم^(٣)، وغيرهم.

وصالح بن حسان قال فيه ابن معين^(٤) واحمد^(٥): "ليس بشيء"، وقال البخاري: "منكر الحديث"^(٦)، قال أبو حاتم: منكر الحديث"^(٧)، وقال النسائي: "متروك الحديث"^(٨)، وقال ابن حبان: يروي الموضوعات"^(٩)، وهو مجمع على ضعفه كما قال ابن حجر^(١٠).

٣- القاسم بن عروة عن محمد بن كعب، عن ابن عباس رضي الله عنه، مرفوعاً عند البيهقي^(١١)، والقاسم بن عروة مجهول، لم أقف على ترجمة له فيما بحثت من مصادر، وقال البيهقي عقب إيراد الحديث من هذا الطريق: ولا يثبت في ذلك إسناد.

(١) المنتخب من مسند عبد بن حميد، ٢٣٦ / (٧١٥).

(٢) سنن ابن ماجه، ٢٥٤ / ٢ (١١٨١).

(٣) مستدرک الحاكم، ٧١٩ / ١ (١٩٦٨).

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٦٠ / ٣ (٦٨٢).

(٥) العلل (رواية عبد الله)، ٥٤٠ / ١ (١٢٧٩).

(٦) التاريخ الكبير، البخاري، ٢٧٥ / ٤ (٢٧٩٣).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٩٨ / ٤ (١٧٣٨).

(٨) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٥٧ / (٢٩٦).

(٩) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٤٦٧ / ١ (٤٨٣).

(١٠) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٣٨٥ / ٤ (٦٥٥).

(١١) السنن الكبرى، البيهقي، ٣٨ / ١٥ - ٣٩ (١٤٧٠٣).

٤- هشام بن زياد أبو المقدم عن محمد بن كعب عن ابن عباس مرفوعاً عند عبد بن حميد^(١)، وأبي طاهر المخلص^(٢)، وأبي القاسم الاصبهاني^(٣)، وغيرهم. وهشام بن زياد ضعفه ابن معين وقال: "ليس بشيء"^(٤)، واحمد^(٥)، والرازيان^(٦)، قال النسائي: "متروك الحديث"^(٧)، قال ابن حبان: لا يجوز الاحتجاج به، كان ممن يروي الموضوعات عن الرواة الثقات، ويروي المقلوبات عن الأثبات حتى يسبق الى قلب المستمع أنه كان يتعمد ذلك^(٨)، ضعفه ابن عدي^(٩)، والدارقطني^(١٠). الحديث قال عنه أبو حاتم: منكر^(١١)، وضعفه البوصيري^(١٢). والحديث كما قال أبو داود روي من طرق ضعيفة واهية، والله اعلم.

(١) المنتخب من مسند عبد بن حميد، ٢٢٥ / (٦٧٥).

(٢) المخلصيات، أبي طاهر المخلص، ٧٥/٤ (٣٠٢٠).

(٣) الترغيب والترهيب، أبي القاسم الاصبهاني، ٣٨١/١ (٦٥٩).

وكل من روى الحديث من هذا الطريق رواه مطولاً وذكر قصة دخول محمد بن كعب القرظي على عمر بن عبد العزيز.

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٢٠٥/٣ (٩٤٤).

(٥) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٥٠٨/٢ (٣٣٤٤).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٣٦/٢ (٢٣٨).

(٧) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١٠٤ / (٦١٢).

(٨) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٤٣٦ / ٢ (١١٥٠).

(٩) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤٠٧/٨ (٢٠٢٣).

(١٠) ينظر: الضعفاء والمتروكين، الدارقطني، ١٣٥/٢ (٥٦٠).

(١١) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٣٣٩/٦ - ٣٤٠ (٢٥٧٢).

(١٢) ينظر: مصباح الزجاجاة، البوصيري، ١٤١/١.

الحديث الرابع:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أحمد بن سعيد الهمداني، حدثنا عبد الله بن وهب، أخبرني مسلم بن خالد، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: خرج رسول الله ﷺ، فإذا أناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد، فقال: "ما هؤلاء؟"، فقليل: هؤلاء ناس ليس معهم قرآن، وأبي بن كعب يصلي، وهم يصلون بصلاته، فقال النبي ﷺ: "أصابوا، ونعم ما صنعوا"^(١).

قال أبو داود: "ليس هذا الحديث بالقوي، مسلم بن خالد ضعيف"^(٢).

روى الإمام أبو داود حديثاً من طريق مسلم بن خالد، عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحرقي، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه، مرفوعاً، ثم حكم على الحديث بالضعف بقوله: ليس بالقوي، وأشار إلى سبب ذلك بأن أحد روايته ضعيف. الحديث تفرد بروايته من هذا الطريق مسلم بن خالد الزنجي، ومسلم وثقه ابن معين^(٣)، وقال في موضع آخر: "ليس به بأس"^(٤)، ضعفه ابن المديني^(٥)، واحمد^(٦)، والدارمي^(٧).

(١) سنن أبي داود، أبواب قيام الليل، باب في قيام شهر رمضان، ٥٠/٢ (١٣٧٧)، مختصر قيام الليل، المروزي، ص: ٢١٧، صحيح ابن خزيمة، ٣٣٩/٣ (٢٢٠٨)، صحيح ابن حبان، ٥٨٢/٦ (٥٨٥٦)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب من زعم أنها بالجماعة أفضل لمن لا يكون حافظاً للقرآن، ٣٢٧/٥ (٤٦٧٤)، التمهيد، ابن عبد البر، ٤١١/٥.

(٢) سنن أبي داود، ٥٠/٢.

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٦٠/٣ (٢٢٧).

(٤) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ٤٧٩/ (٨٣٩)، ونقل العقيلي أن ابن معين ضعفه. ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٥٠/٤ (١٧١٩).

(٥) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ١١٤/ (١٣١).

(٦) ينظر: العلل (رواية المروزي وغيره)، تحقيق: صبحي السامرائي، ٤٠/ (١٨).

(٧) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٣٠/١٠ (٢٢٩).

قال البخاري: "منكر الحديث"^(١)، قال أبو حاتم: منكر الحديث، ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به^(٢)، وقال أبو زرعة: "منكر الحديث"^(٣)، ضعفه النسائي^(٤)، وقال الساجي: صدوق كثير الغلط^(٥)، قال أبو القاسم البلخي: "يكتب حديثه ولا يحتج به"^(٦)، وثقه ابن حبان وقال: يخطئ أحيانا^(٧)، قال ابن عدي: "أرجو أنه لا بأس به"^(٨)، ضعفه ابن شاهين^(٩)، والذهبي^(١٠)، ضعفه عبد الحق الإشبيلي^(١١)، ونقل ابن حجر عن ابن القطان أن الدارقطني وثقه^(١٢)، وقال ابن حجر: صدوق كثير الوهم^(١٣)، والذي يبدو أن مسلم بن خالد ضعيف، والله اعلم.

- (١) التاريخ الكبير، البخاري، ٢٦٠/٧ (١٠٩٧).
- (٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٨٣/٨ (٨٠٠).
- (٣) الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ١١٧/٣ (٣٣٠٥).
- (٤) ينظر: تسمية فقهاء الأمصار، النسائي، ١٢٧/ (٣٦)، الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٩٧/ (٥٦٩).
- (٥) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٣٠/١٠ (٢٢٩).
- (٦) قبول الاخبار ومعرفة الرجال، أبي القاسم البلخي، ٣٢٥/٢ (٧٨١).
- (٧) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٤٤٨/٧.
- (٨) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ١١/٨ (١٧٩٦).
- (٩) ينظر: تاريخ اسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين، ١٧٨/ (٦٢٥).
- (١٠) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ١٠٣/٤ (٨٤٨٥).
- (١١) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ٢٣٠/٦ (٤٧٠٦).
- (١٢) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٣٠/١٠ (٢٢٩)، اختلف فيه قول الدارقطني، حيث قال: سيء الحفظ ضعيف، ثم قال ك ثقة إلا أنه سيء الحفظ. ينظر: سنن الدارقطني، ٤٦٦/٣.
- (١٣) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٢٩/ (٦٦٢٥).

والعلاء بن عبد الرحمن قال عنه ابن سعد: ثقة كثير الحديث^(١)، قال ابن معين: ليس حديثه بحجة، وقال أبو حاتم: صالح^(٢)، قال أبو زرعة: ليس بأقوى ما يكون، وقال النسائي: ليس به بأس^(٣)، قال الترمذي: ثقة عند أهل الحديث^(٤)، قال ابن حبان: متقن ربما وهم^(٥)، قال ابن عدي: ليس بحديثه بأس^(٦)، قال ابن حجر: "صدوق ربما وهم"^(٧)، والذي يبدو أنه صدوق حسن الحديث، والوهم لا يكاد يسلم منه أحد، والله اعلم.

وعبد الرحمن بن يعقوب وثقه العجلي^(٨)، وقال النسائي: "لا بأس به"^(٩)، وثقه الذهبي^(١٠)، وابن حجر^(١١).

الحديث تفرد بروايته مسلم بن خالد، إذ لم أقف فيما بحثت من مصادر على من تابعه في الرواية، والحديث كما قال أبو داود: ليس بالقوي، وهو في جملة الاحاديث الضعيفة، والله اعلم^(١٢).

(١) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٤٢٠/٥ (١٢٣٠).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٥٧/٦ (١٩٧٤).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥٢٣/٢٢ (٤٥٧٨).

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٨٧/٨ (٣٣٦).

(٥) ينظر: مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ١٣١/١ (٥٨٥).

(٦) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٣٧٤/٦ (١٣٧٢).

(٧) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٣٥/٤ (٥٢٤٧).

(٨) ينظر: الثقات، العجلي، ٩١/٢ (١٠٩١).

(٩) تهذيب الكمال، المزي، ١٩/١٨ (٣٩٩٧).

(١٠) ينظر: الكاشف: الذهبي، ٦٩٤/١ (٣٣٤٧).

(١١) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٥٣/٤ (٤٠٤٦).

(١٢) ذكر ابن حجر الحديث من طريق مسلم بن خالد، وذكر أن مسلم بن خالد ضعيف، ثم قال أن المحفوظ أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه هو من جمع الناس على أبي بن كعب رضي الله عنه. ينظر: فتح الباري لابن حجر، ٢٥٢/٤.

الحديث الخامس:

قال الإمام أبو داود: حدثنا حسين بن عبد الرحمن، أخبرنا وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، قال: "رأيت رسول الله ﷺ رفع يديه حين افتتح الصلاة، ثم لم يرفعهما حتى انصرف"^(١).

قال أبو داود: "هذا الحديث ليس بصحيح"^(٢).

روى الإمام أبو داود حديثاً من طريق وكيع عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أخيه عيسى، عن الحكم بن عتيبة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب رضي الله عنه مرفوعاً، ثم ذكر أن هذا الحديث لا يصح.

^(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من لم يذكر الرفع عند الركوع، ٢٠٠/١ (٧٤٩) (٧٥٠) (٧٥١) (٧٥٢)، مسند الشافعي، ٢٥٥/١ (١٩٨)، مصنف عبد الرزاق، ٣٥٧/٢ (٢٦٠٩) (٢٦١٠)، مسند الحميدي، ٥٧٣/١ (٧٤١)، مصنف ابن أبي شيبة، ١٤/٣ (٢٤٣٢)، وفي ٢٠/٣ (٢٤٦١)، مسند احمد، مسند البراء بن عازب رضي الله عنه، ٤٤١/٣٠ (١٨٤٨٧)، وفي: ٦١٩/٣٠ (١٨٦٨٢)، وفي: ٦٣١/٣٠ (١٨٧٠٢)، المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٧٩/٣ - ٨٠، مسند أبي يعلى الموصلي، ٢١٨/٣ (١٦٨٥)، وفي: ٢٤٨/٣ (١٦٨٩) (١٦٩٠) (١٦٩١)، وفي: ٢٥٥/٣ (١٧٠١)، مسند الروياني، ٢٣٩/١ - ٢٤١ (٢٤٤) (٢٤٦) (٢٤٧) (٢٤٨)، أمالي المحاملي (رواية ابن مهدي الفارسي)، ١٧٩ / (٣٤٢)، مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البخاري، ٣٩٩ / (٥٩٢)، معجم ابن الاعرابي، ٣١٢/١ (٥٩٩)، المعجم الأوسط، الطبراني، ٨٤/٢ (٣٢٥)، حديث أبي الفضل الزهري، ١٧٠ / (١٢٣)، سنن الدارقطني، كتاب الصلاة، باب ذكر التكبير و رفع اليدين عند الافتتاح والركوع و الرفع منه وقد ذكر ذلك، ٤٨/٢ - ٥١ (١١٢٦) (١١٢٩) (١١٣٠) (١١٣١) (١١٣٢)، مجالس من أمالي عبد الله بن منده، ١٩٦ / (١٨٨)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب رفع اليدين في الافتتاح مع التكبير، ٣٦٣/٣ (٢٣٤٢)، وفي باب من لم يذكر الرفع عند الافتتاح، ٤٩١/٣ (٢٥٦٤). الفصل للوصل المدرج في النقل، الخطيب البغدادي، ٣٧٣/١.

^(٢) سنن أبي داود، ٢٠٠/١.

وعند تتبع طرق الحديث والنظر فيها نجد أن جاء من عدة طرق:

١- وكيع عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن عيسى بن عبد الرحمن والحكم بن عتيبة، عند عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب مرفوعاً عند ابن أبي شيبه^(١)، وأبي يعلى الموصلي^(٢)، حدث عن وكيع بهذا الإسناد ابن أبي شيبه في المصنف، وإسحاق بن راهويه عن أبي يعلى، وقال أحمد: حدثناه وكيع عن ابن أبي ليلى، عن الحكم وعيسى، عبد الرحمن بن أبي ليلى^(٣).

خالف ابن أبي شيبه وإسحاق وأحمد في الرواية حسين بن عبد الرحمن عند المصنف فقال: عن وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن عيسى، عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولا ريب أن رواية هؤلاء الأئمة الأعلام مقدمة على رواية من خالفهم.

وعلة هذا الطريق محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى حيث نقل غير واحد عن شعبة أنه قال: أفادني محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى فإذا هي مقلوبة^(٤)، وقال: ما رأيت أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى، ضعفه يحيى بن سعيد القطان، وقال ابن معين: ليس بذاك^(٥)، قال علي بن المديني: سيء الحفظ، وأهي الحديث^(٦)، ضعفه أحمد وقال: "مضطرب الحديث"^(٧)، قال أبو حاتم: محله الصدق، سيء الحفظ، ساء حفظه لما ولي القضاء، لا يتهم بالكذب، ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج

(١) مصنف ابن أبي شيبه، ٢٠/٣ (٢٤٦١).

(٢) مسند أبي يعلى الموصلي، ٢٤٨/٣ (١٦٨٩).

(٣) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٣٦٨/١ (٧٠٨).

(٤) ينظر: قبول الاخبار، أبي القاسم البلخي، ١١٦/٢ (١٥١)، الضعفاء الكبير، العقيلي، ٩٨/٤ (١٦٥٣).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٧ / ٣٢٢ (١٧٤٠).

(٦) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٩ / ٣٠٣ (٥٠٣).

(٧) المصدر نفسه، ٤١١/١ (٨٦٢).

به، وقال أبو زرعة: صالح، ليس بأقوى ما يكون^(١)، وثقه يعقوب بن سفيان، وقال في حديثه مقال^(٢)، ضعفه النسائي^(٣)، قال ابن حبان: كثير الوهم، رديء الحفظ فاحش الخطأ، يروي الشيء على التوهم، كثير المناكير، فاستحق أن يترك، تركه ابن معين واحمد^(٤)، قال ابن خزيمة: ليس بالحافظ^(٥)، قال ابن عدي: سيء الحفظ، يكتب حديثه^(٦)، ضعفه ابن شاهين^(٧)، قال الدارقطني: كثير الوهم، رديء الحفظ^(٨)، قال ابن القيسراني: أجمعوا على ضعفه^(٩)، قال ابن حجر: "صدوق، سيء الحفظ جدًا"^(١٠)، والذي يبدو أنه ضعيف، والله اعلم.

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٢٣/٧ (١٧٤٠).

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٣٠٣/٩ (٥٠٣).

(٣) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٩٢/ (٥٢٥).

(٤) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٢ / ٢٥١ (٩١٨).

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٩ / ٣٠٣ (٥٠٣).

(٦) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٧ / ٣٩٩ (١٦٦٣).

(٧) ينظر: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين، ١٦٩ / (٥٨٠).

(٨) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٩ / ٣٠٣ (٥٠٣).

(٩) ينظر: تذكرة الحفاظ، ابن القيسراني، ٣٧ / (٦٧).

(١٠) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٩٣ / (٦٠٨١).

٢- يزيد بن أبي زياد، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن البراء بن عازب رضي الله عنه، مرفوعاً، وأكثر من أخرج الحديث من أهل المصنفات أخرجه من هذا الطريق، حدث به عن يزيد بن أبي يزيد عدد من الرواة، منهم: سفيان الثوري^(١)، وشعبة^(٢)، وسفيان بن عيينه^(٣)، وهشيم^(٤)، قال أحمد: هذا الحديث هو حديث يزيد بن أبي زياد، كما رآه ابن نمير في كتاب ابن أبي ليلى^(٥).

ويزيد بن أبي زياد الهاشمي ضعفه ابن المبارك وابن المديني^(٦)، وابن معين^(٧)، وقال: لا يحتج بحديثه^(٨).

قال العجلي: ثقة جازئ الحديث، كان يتلقن بآخرة^(٩)، ضعفه أبو حاتم وأبو زرعة^(١٠)، والنسائي^(١١)، وابن قانع وقال ابن خزيمة: في القلب منه شيء^(١٢)، قال ابن حبان: كان صدوقاً، ساء حفظه وتغير لما كبر، وكان يتلقن ما لقن فوقه في حديثه المناكير من تلقين غيره إياه، وإجابته فيما ليس من حديثه لسوء حفظه، ومن سمع منه

(١) مصنف عبد الرزاق، ٢ / ٣٥٧ (٢٦٠٩)، مسند أحمد، ٣٠ / ٦٣١ (١٨٧٠٢)، وغيرهم.

(٢) المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٣ / ٨٠.

(٣) مسند الشافعي، ١ / ٢٥٥ (١٩٨)، مصنف عبد الرزاق، ٢ / ٣٥٧ (٢٦١٠)، سنن أبي داود، ١ / ٢٠٠ (٧٥٠)، وغيرهم.

(٤) مصنف ابن أبي شيبة، ٣ / ١٤ (٢٤٣٢)، مسند أحمد، ٣٠ / ٤٤١ (١٨٤٨٧)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٣ / ٢١٨ (١٦٥٨)، وغيرهم.

(٥) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ١ / ٣٦٨ (٧٠٨).

(٦) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٤ / ٣٧٩ (١٩٩٣).

(٧) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٣ / ٣٦١ (١٧٥٢).

(٨) ينظر: المصدر نفسه، ٤ / ٥٩ (٣١٤٤).

(٩) ينظر: الثقات، العجلي، ٢ / ٣٦٤ (٢٠١٩).

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٩ / ٢٦٥ (١١١٤).

(١١) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١١١ / (٦٥١).

(١٢) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١١ / ٣٣١ (٦٣٠).

قبل دخوله الكوفة في أول عمره سماعه صحيح، ومن سمع منه بعد مقدمه الكوفة وتغير حفظه وتلقنه ما تلقن فسماعه ليس بشيء^(١)، ضعفه ابن عدي وقال: يكتب حديثه^(٢)، ضعفه الدارقطني وذكر أنه كثير الخطأ ويتلقن إذا لقن^(٣)، قال أبو داود: "ثبت، لا أعلم أحدًا ترك حديثه، وغيره أحب إلي منه"^(٤)، حسن القول فيه يعقوب بن سفيان الفسوي، ووثقه أحمد بن صالح^(٥)، قال الذهبي: أحد العلماء على سوء حفظه^(٦)، قال ابن حجر: ضعيف يتلقن^(٧).

ويزيد بن أبي زياد حديثه هذا في عداد الاحاديث المردودة؛ لأنه كان يتلقن فيه، قال سفيان بن عيينه: قدمت الكوفة وسمعت يزيد بن أبي زياد يحدث بهذا الحديث، زاد فيه (ثم لا يعود)^(٨)، فظننت أنهم لقنوه، قال الشافعي بعد أن نقل قول سفيان: ذهب سفيان إلى أن يزيد يغلط في هذا الحديث، وكأنه لقن هذا الحرف الآخر فتلقنه^(٩).

(١) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٤٥٠/٢ (١١٧٥).

(٢) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ١٦٦/٩ (٢١٦٨).

(٣) ينظر: سؤالات البرقاني للدارقطني، ٧٣ / (٥٦١).

(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني، ١٥٨ / (١٣٩).

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٣٣١/١١ (٦٣٠).

(٦) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٤٢٣/٤.

(٧) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٦٠١ / (٧٧١٧).

(٨) الزيادة جاءت في: مسند الشافعي، (١٩٨)، سنن أبي داود (٧٤٩)، سنن الدارقطني، (١١٢٩)

(٢٢٣٢)، وغيرهم.

(٩) ينظر: اختلاف الحديث، الشافعي، ٦٣٥/٨، مسند الشافعي، ٢٥٥/١.

قال ابن معين عن هذا الحديث: ليس بصحيح الإسناد^(١)، قال ابن حبان عن زيادة (ثم لا يعود): هذه الزيادة لقنها أهل الكوفة ليزيد بن أبي زياد في آخر عمره فتلقن، وقال كذا نُقل عن سفيان بن عيينه، ونقل عن سفيان أنه سمع يزيد بن أبي زياد يحدث بهذا الحديث من غير زيادة (ثم لا يعود)، ثم ذكر ابن حبان أن أهل العلم لا يحتجون بمثل هذه الأخبار الواهية^(٢).

بهذا يتضح أن الطرق التي جاء منها هذا الحديث لا تخلو من علة ظاهرة قاذحة في صحته، و أن ما ذهب إليه أبو داود برده لهذا الحديث والحكم بعدم صحته هو الأشبه بالصواب، والله اعلم^(٣).

(١) ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٨١/٣.

(٢) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٤٥١/٢.

(٣) رفع اليدين عند افتتاح الصلاة ثابت عن النبي ﷺ في أحاديث عدة، منها:

حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، عند الإمام أحمد في مسنده، ١٣٩/٨ (٤٥٤٠)، صحيح مسلم في صحيحه، ٢٩٢/١ (٣٩٠). سنن ابن ماجه، ٤٠/٢ (٨٥٨)، سنن الترمذي، الترمذي، ٢٩٤/١ (٢٥٥)، حديث وائل بن حجرE، عند أحمد في مسنده، ١٤٢/٣١ (١٨٨٤٩)، سنن أبي داود، ١٩٣/١ (٧٢٨)، حديث أبي حميد الساعديE، عند في مسنده، ٩/٣٩ (٢٣٥٩٩)، سنن الترمذي، الترمذي، ٣٢٥/١ (٣٠٤).

الحديث السادس:

قال الإمام أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبان، حدثنا قتادة، أنه بلغه أن رسول الله (ﷺ)، كان إذا رأى الهلال قال: "هلال خير ورشد، هلال خير ورشد، هلال خير ورشد، آمنت بالذي خلقك" ثلاث مرات، ثم يقول: "الحمد لله الذي ذهب بشهر كذا، وجاء بشهر كذا"^(١).

وقال أبو داود: حدثنا محمد بن العلاء، أن زيد بن حباب، أخبرهم عن أبي هلال، عن قتادة، أن رسول الله (ﷺ): "كان إذا رأى الهلال صرف وجهه عنه"^(٢).

قال أبو داود: "ليس عن النبي (ﷺ) في هذا الباب حديث مسند صحيح"^(٣).
أخرج الإمام أبو داود حديثين عن قتادة بن دعامة يرفعهما إلى النبي (ﷺ)، وكلاهما في عداد الأحاديث المرسلة، روى الأول عن قتادة أبان بن يزيد العطار، وأبان ثقة^(٤)، وروى الثاني عن قتادة محمد بن سليم الراسبي أبو هلال، وهذا قال فيه ابن معين: صويلح، في روايته عن قتادة ضعف، وقال احمد: مضطرب الحديث عن قتادة، وقال أبو حاتم: محله الصدق، لم يكن بذاك المتين^(٥)، ضعفه البخاري^(٦)، والنسائي^(٧).

(١) سنن أبي داود، كتاب الادب، باب ما يقول الرجل إذا رأى الهلال، ٣٢٤/٤ (٥٠٩٢)، جامع معمر بن راشد، ٢٠٧/١١ (٢٠٣٣٨)، مصنف عبد الرزاق، ٤٦٧/٤ - ٤٦٨ (٧٥٨٦)، مصنف ابن أبي شيبة، ١١٦/٦ (٩٩٩٧)، وفي: ٣٣٠/١٦ (٣١٧٣٣)، المراسيل، أبي داود، ٣٥٥/ (٥٢٧)، الدعوات الكبير، البيهقي، ١٢٠/٢ (٥١٧)، شرح السنة، البغوي، ١٢٩/٥ (١٣٣٦).

(٢) سنن أبي داود، كتاب الادب، باب ما يقول الرجل إذا رأى الهلال، ٣٢٥/٤ (٥٠٩٣)، المراسيل، أبي داود، ٣٥٥/ (٥٢٨).

(٣) سنن أبي داود، ٣٢٥/٤.

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٥/٢ (١٤٣).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٧٤/٧ (١٤٨٤).

(٦) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ١٢١/ (٣٣٩).

(٧) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٩٠/ (٥١٦).

وثقه أبو داود^(١)، قال ابن عدي: احاديثه عن قتادة، عن أنس عامتها غير محفوظة^(٢)، قال ابن حجر: "صدوق فيه لين"^(٣).

وأشار أبو داود إلى ضعف الحديثين عن النبي (ﷺ) بقوله أنه لا يصح في الباب حديث مسند صحيح إلى النبي (ﷺ)، وقوله مسند قد يكون فيه إشارة إلى أن الحديث صح عنده مرسلاً، والمرسل في عداد الاحاديث الضعيفة لفقده شرط الاتصال الواجب توفره للحكم على الحديث بالصحة مع بقية شروط الحديث الصحيح.

وعند النظر والبحث في كتب السنة النبوية المتوفرة للبحث نجد أن الاحاديث التي جاءت فيما يقال عند رؤية الهلال جاءت من طرق عدة منها:
١- سليمان بن سفيان المدني، عن بلال بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، عن أبيه، عن جده، عن النبي (ﷺ)^(٤).

(١) ينظر: ميزان الاعتدال، ٥٧٤/٣ (٧٦٤٦).

(٢) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤٤٠/٧ (١٦٨٥).

(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٨١/٤ (٥٩٢٣).

(٤) مسند احمد، ١٧/٣ (١٣٩٧)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، ١٣٩/١ (١٠٣)، مسند الدارمي، ١٠٥٠/٢ (١٧٣٠)، التاريخ الكبير، البخاري، ١٠٩/٢ (١٨٦١)، ناسخ الحديث ومنسوخه، أبي بكر الأثرم، ص: ١٩٩، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب ما يقول عند رؤية الهلال، ٤٤٧/٥ (٣٤١٥)، التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، ٩٣٥/٢ (٣٩٧٧). السنة، ابن أبي عاصم، ١٦٥/١ (٣٧٦)، مسند البزار، ١٦١/٣ (٩٤٧)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٢٥/٢ (٦٦١)، الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٣٥/٢، عمل اليوم و الليلة، ابن السني، ٥٩٦/٢ (٦٤١)، الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢٦٥/٤، مستدرک الحاكم، ٣١٧/٤ (٧٧٦٧)، الدعوات الكبير، البيهقي، ٢٢/٢ (٥١٨)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٤٧٥/١٦ (٤٧٩٣)، ترتيب الأمالي الخميسية، الشجري، ٣٥١/١ (١٢٣٧)، الانوار في شمائل النبي المختار، البغوي، ٧٢٧/١ (١١٦٥)، شرح السنة، البغوي، ١٢٨/٥ (١٣٣٥).

وسليمان بن سفيان ضعفه ابن معين^(١)، وأبو حاتم، وقال أبو زرعة: منكر الحديث^(٢)، ضعفه الترمذي^(٣)، النسائي^(٤)، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان يخطئ^(٥)، ضعفه:

٢- محمد بن بشر، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز، عن رجل، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، مرفوعاً^(٦).

محمد بن بشر العبدي وثقه ابن معين^(٧)، قال أبو داود: أحفظ من كان في الكوفة، وثقه الذهبي^(٨)، وعبد العزيز بن عمر وثقه ابن المديني^(٩)، وابن معين^(١٠)، وعله هذا الطريق جهالة أحد رواته، حيث رواه عبد العزيز بن عمر عن رجل أبهمه ولم يسمه، وقال في بعض الطرق: حدثني من لا أتهم^(١١).

(١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٢٣٦/٣ (١١٠٢).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١١٩/٤ (٥١٨).

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٩٤/٤ (٣٢٩).

(٤) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٤٨ / (٢٤٩).

(٥) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٦ / ٣٨٤.

(٦) مصنف ابن أبي شيبة، ١١٣/٦ (٩٩٧٨)، وفي: ٢٣٩/١٦ (٣١٧٢٨)، مسند احمد، ٤٥٣/٣٧

(٧) (٢٢٧٩١)، ناسخ الحديث ومنسوخه، أبي بكر الأثرم، ص: ١٩٩، السنة، ابن أبي عاصم،

١٦٩/١ (٣٨٧).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٧ / ٢١١ (١١٦٧).

(٩) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٢ / ١٥٩ (٤٧٤٢).

(١٠) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ١٠٣ / (١١٢).

(١١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٨ / ١٧٦ (٣٤٦٤).

(١٢) ينظر: السنة، ابن أبي عاصم، ١ / ١٦٩ (٣٨٧).

٣- عبد الرحمن بن عثمان بن ابراهيم بن حاطب، عن أبيه وعمه، عن ابن عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ ^(١).

وعبد الرحمن بن عثمان ضعفه أبو حاتم، وقال: يهولني كثرة ما يسند ^(٢).

٤- ميمون بن زيد ^(٣) أبو ابراهيم، عن ليث بن أبي سليم، عن عباية بن رفاعه، عن رافع بن خديج رضي الله عنه، عن النبي ﷺ ^(٤).

وميمون بن زيد ضعفه أبو حاتم ^(٥)، ذكره ابن حبان في الثقات وقال:

يخطئ ^(٦)، ذكره ابن الجوزي في الضعفاء وقال: ضعفه الأزدي وقال كثير الخطأ ^(٧).

وليث بن أبي سليم ضعفه ابن معين ^(٨)، وقال احمد: مضطرب الحديث ^(٩)،

قال البخاري: صدوق يغلط ^(١٠)، قال أبو حاتم وأبو زرعة: مضطرب الحديث، زاد أبو زرعة: لين، لا تقوم به الحجة عند أهل العلم بالحديث ^(١١)، ضعفه النسائي ^(١٢).

(١) مسند الدارمي، ١٠٥٠/٢ (١٧٢٩)، ناسخ الحديث ومنسوخه، أبي بكر الأثرم، ص: ١٩٩،

صحيح ابن حبان، ٤٢١/٧ (٦٧١١)، المعجم الكبير، الطبراني، ٣٥٦/١٢ (١٣٣٣٠).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٦٤/٥ (١٢٤٩).

(٣) وقيل بن يزيد، كذا قال الذهبي. ينظر: ميزان الاعتدال، ٢٣٣/٤ (٨٩٦٣).

(٤) الدعاء، الطبراني، ٢٨٣/٢ (٩٠٨)، المعجم الكبير، الطبراني، ٧٢٦/٤ (٤٤٠٩).

(٥) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢٣٣/٤ (٨٩٦٣).

(٦) ينظر: الثقات، ابن حبان، ١٧٣/٩.

(٧) ينظر: الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ١٥٣/٢ (٣٤٨٩).

(٨) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ١٥٨/١ (٥٦٠).

(٩) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٣٧٩/٢ (٢٦٩١).

(١٠) ينظر: العلل الكبير، الترمذي، ص: ٣٩٠.

(١١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٧٩/٧ (١٠١٤).

(١٢) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٩/ (٥١١).

٥- عبد العزيز بن حصين، عن عبد الكريم أبو أمية، عن أبي عبيدة بن رفاعة، عن أبيه، عن النبي ﷺ^(١).

وعبد العزيز بن حصين ضعفه ابن معين^(٢)، وأبو حاتم و أبو زرعة وقال: لا يكتب حديثه^(٣)، ضعفه ابن عدي^(٤)، وعبد الكريم ابن أبي المخارق أبو أمية البصري ضعفه ابن معين^(٥)، قال احمد: ليس بشيء، شبه متروك^(٦)، قال البخاري: مقارب الحديث^(٧)، ضعفه الرازيان^(٨)، قال النسائي والدارقطني: متروك الحديث^(٩).

٦- عمرو بن أبي سلمة، عن زهير بن محمد، عن يحيى بن سعيد وعبد الرحمن بن حرمة، عن أنس رضي الله عنه، مرفوعا^(١٠).

(١) ناسخ الحديث ومنسوخه، أبي بكر الأثرم، ص: ١٩٩، الثالث والثمانون من الفوائد والافراد، الدارقطني، ٣٥١/٢، الافراد، الدارقطني، ١٦٢/ (١١)، معرفة الصحابي، أبي نعيم الاصبهاني، ١٠٧٣/٢ (٢٧١٦).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٣٦٦/٤ (٤٨١٥).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٨٠/٥ (١٧٧٧).

(٤) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ١٠٢/٤.

(٥) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٢٤/٤ (٣٤٩٩).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦٠/٦ (٣١٢).

(٧) العلل الكبير، الترمذي، ص: ٣٩٤.

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٦٠/٦ (٣١٢).

(٩) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ٥١/٥ (٣٤٨٩).

(١٠) المعجم الأوسط، الطبراني، ١٠١/١ (٣١١)، الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ١٨٣/٤.

عمرو بن أبي سلمة التنيسي الدمشقي ضعفه ابن معين، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه ولا يحتج به^(١)، وثقه الذهبي^(٢)، وقال في موضع آخر: "صدوق مشهور"^(٣)، قال ابن حجر: "صدوق له أوهام"^(٤).

قال احمد: روى احاديث بواطيل عن زهير بن محمد، كأنه سمع هذه الاحاديث من صدقة بن عبد الله فغلط وقلبها عن زهير^(٥).

وزهير بن محمد وثقه ابن معين^(٦)، قال ابن المديني: "لا بأس به"^(٧)، وحسن أمره احمد^(٨)، ضعفه البخاري فيما رواه أهل الشام عنه، وذكر أن أهل الشام رووا عنه أحاديث مناكير^(٩)، قال العجلي: "جائز الحديث"^(١٠)، قال أبو حاتم: محله الصدق، في حفظه سوء، حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه^(١١).

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٣٥/٦ (١٣٠٤).

(٢) ينظر: من تكلم فيه وهو موثق، الذهبي، ١٤٦ / (٢٦٥).

(٣) ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢٦٢/٣ (٦٣٧٩).

(٤) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٢٢ / (٥٠٤٣).

(٥) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٤٤/٨ (٧١)، وصدقة بن عبد الله ضعفه غير واحد. ينظر:

الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٢٩/٤ - ٤٣٠ (١٨٨٩)، تهذيب الكمال، المزي، ١٣٥/١٣

(٤٨٦٣).

(٦) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٣٥٤/٤ (٤٧٥٢)، ونقل العجلي أن ابن معين ضعفه.

ينظر: الضعفاء الكبير، ٩٢/٢ (٥٤٩).

(٧) ميزان الاعتدال، الذهبي، ٨٤/٢ (٢٩١٨).

(٨) ينظر: سؤالات أبي داود للإمام احمد، ٢٣٣ / (٢٢٨).

(٩) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ٤٧ / (١٢٧).

(١٠) الثقات، العجلي، ٣٧١/١ (٥٠٣).

(١١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٥٩٠/٣ (٢٦٧٥).

ضعفه أبو زرعة^(١)، والنسائي^(٢)، قال احمد بن صالح : لا بأس به،
واحاديثه التي يرويها أهل الشام عنه ليس تعجبني^(٣).
ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يخطأ ويخالف^(٤)، قال ابن عدي: "أرجو
أنه لا بأس به"^(٥)، ضعفه الدارقطني^(٦)، وثقه الخطيب البغدادي^(٧)، قال ابن حجر: ثقة
إلا روايته عن أهل الشام غير مستقيمة، ضُعب بسببها^(٨)، والذي يبدو انه حسن
الحديث في رواية غير أهل الشام عنه فروايتهم عنه غير مستقيمة، والحديث رواه عنه
عمرو بن أبي سلمة الدمشقي.

(١) ينظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة، ٦١٨/٢ (١١٢).

(٢) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٤٣ / (٢١٨).

(٣) ينظر: تاريخ اسماء الثقات، ابن شاهين، ٩٠ / (٣٧٩).

(٤) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٢٣٧/٦.

(٥) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ١٨٧/٤ (٧١٤).

(٦) ينظر: من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن من الضعفاء والمتروكين، ابن رزيق، ٥٨/٢
(١٣٤).

(٧) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٤٠٧/١ (١٦٦٥).

(٨) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢١٧ / (٢٠٤٩).

٧- محمد بن يونس الكديمي، عن يحيى بن كثير العنبري، عن عبد الرحمن بن خضير الهنائي^(١)، عن عمرو بن دينار، عن عبيد الزرقي، عن أبيه^(٢)، عن النبي (ﷺ)^(٣).
 محمد بن يونس قال أبو حاتم لما عرض عليه شيء من حديثه: "ليس هذا حديث أهل الصدق"^(٤)، قال ابن حبان: يضع الحديث، ولعله وضع أكثر من ألف حديث^(٥)، قال ابن عدي: متهم بوضع الحديث وسرقته^(٦)، ضعفه الدارقطني^(٧) وقال: متهم بوضع الحديث^(٨)، قال الذهبي: متروك الحديث^(٩)، ضعفه ابن حجر^(١٠).

(١) جاء عند القطيعي وأبي نعيم: عبد الرحمن بن حصين الهنائي، وقد يكون هذا وهم أو خطأ من الناسخ، والاقرب للصواب عبد الرحمن بن خضير الهنائي، كذا جاء عند الخطيب البغدادي، وهكذا سماه البخاري في التاريخ الكبير، ٢٥٣/٦ (٦٩٠٧)، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على راوٍ أسمه عبد الرحمن بن حصين الهنائي في طبقة الرواة عن عمرو بن دينار، والله اعلم.

(٢) أبي عبيد الزرقي، ذكره أبو نعيم في الصحابة. ينظر: معرفة الصحابة، ٢٩٥٨/٥، وعده في الصحابة ابن الأثير. ينظر: أسد الغابة، ٢٠٠/٦ (٦٠٨٢)، وقال ابن حجر: مختلف في صحبته. ينظر: الإصابة، ٢٢٣/٧ (١٠٢٢٩).

(٣) جزء الألف دينار، القطيعي، ١٦٨ / (١٠٧)، معرفة الصحابة، أبي نعيم الأصبهاني، ١٥٥٥/٣ (٢٩٣٧)، تلخيص المتشابه في الرسم، الخطيب البغدادي، ٤٢٧/١، ترتيب الأمالي الخميسية، الشجري، ٣٤٨/١ (١٢٢٦).

(٤) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٢٢/٨ (٥٤٨).

(٥) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٣٣٢/٢ (١٠٢٠)، اعترض الخطيب على قول ابن حبان أنه وضع أكثر من ألف حديث، قال: في هذا نظر. ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطي، ٤٠٢/١٠ (٤٣٧٧).

(٦) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٥٥٣/٧ (١٧٨٠).

(٧) ينظر: الضعفاء والمتروكين، الدارقطني، ١٣١/٣ (٨٤٦).

(٨) ينظر: سؤالات السلمي للدارقطني، ٢٨٦ / (٣٤٥).

(٩) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٧٤/٤ (٨٣٥٣).

(١٠) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥١٥ / (٦٤١٩).

٨- معمر بن سهل، عن عبيد الله بن تمام، عن سعيد الجريري، عن أبي نضرة المنذر بن مالك بن قطعة العبدي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، مرفوعاً^(١).

عبيد الله بن تمام قال فيه البخاري: "عنده عجائب"^(٢)، ضعفه الرازيان، زاد أبو زرعة: يضرب على حديثه^(٣)، ضعفه ابن حبان وقال: "لا يجوز الاحتجاج بخبره"^(٤)، قال ابن عدي: في رواياته مناكير^(٥)، ضعفه الدارقطني^(٦).

٩- عامر بن مدرك، عن محمد بن عبيد الله العرزمي، عن قتادة، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، مرفوعاً^(٧).

عامر بن مدرك قال عنه أبو حاتم: "شيخ"^(٨)، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: "ربما اخطأ"^(٩)، لينه ابن حجر^(١٠).

ومحمد بن عبيد الله العرزمي تركه ابن المبارك ويحيى القطان وضعفه البخاري^(١١)، وابن معين^(١٢).

(١) الدعاء، الطبراني، ٢٨٢ / (٩٠٥)، عمل اليوم والليلة، ابن السني، ٥٩٦ / (٦٤٢)، اخبار الصلاة، عبد الغني المقدسي، ٦٧ / (١٢٢).

(٢) التاريخ الكبير، البخاري، ٣٧٥ / (١١٩٣).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٠٩ / (١٤٧١).

(٤) المجروحين، ابن حبان، ٣٣ / (٦٠٩).

(٥) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٥٣٥ / (١١٦٢).

(٦) ينظر: الضعفاء والمتروكين، الدارقطني، ١٦١ / (٣٢٦).

(٧) الدعاء، الطبراني، ٢٨٣ / (٩٠٦).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٢٨ / (١٨٢٧).

(٩) الثقات، ابن حبان، ٥٠١ / (٨).

(١٠) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٨٨ / (٣١٠٨).

(١١) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ١٠٤ / (٣٣٣).

(١٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٥٦٣ / (٢٧٦٤).

قال عمرو بن علي الفلاس: متروك الحديث، وقال أبو حاتم: ضعيف

جداً، قال أبو زرعة: لا يكتب حديثه^(١)، قال النسائي: "متروك الحديث"^(٢).

١٠- سيف بن مسكين، عن العلاء بن زياد، عن أنس رضي الله عنه، مرفوعاً^(٣).

سيف بن مسكين ضعفه ابن حبان، وقال: لا يحل الاحتجاج به، يأتي

بالموضوعات والأشياء المقلوبة، ويخالف الأثبات في روايته على قلتها^(٤)، ضعفه

الدارقطني^(٥).

١١- محمد بن عمر الأسلمي، عبد الحميد بن عمران بن أبي أنس، عن محمد بن عبد

الرحمن بن ثوبان، عن أبي عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٦).

ومحمد بن عمر الأسلمي هو الواقدي، ضعفه ابن معين، وقال ابن المديني،

لا أرضاه في الحديث، كذبه أحمد، وقال البخاري: متروك^(٧)، وعبد الحميد بن عمران

مجهول الحال، لم أقف فيما بحثت من مصادر على ترجمة له، ولا من ذكره بجرح ولا

تعديل.

١٢- عمرو بن عبد الله بن أبي إسحاق السبيعي، عن الحارث بن عبد الله الأعور،

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم^(٨).

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٨ / ٢ (٥).

(٢) الضعفاء و المتروكين، النسائي، ٩١ / (٥٢١).

(٣) الدعاء، الطبراني، ٢٨٣ / (٩٠٧).

(٤) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ١ / ٤٤١ (٤٤٠).

(٥) ينظر: العلل، الدارقطني، ١ / ٢١٩.

(٦) عمل اليوم والليلة، ابن السني، ٥٩٧ / (٦٤٤).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٦ / ١٨٦ - ١٨٧ (٥٥٠١).

(٨) الدعاء، الطبراني، ٢٨٣ - ٢٨٤ (٩٠٩) (٩١٠)، ذكر الإمام أبي عبد الله بن منده، أبي موسى

الأصبهاني، ١٠٤ - ١٠٥ / (٧٥).

والحارث الأعور كذبه الشعبي، وتركه ابن مهدي، وضعفه ابن معين^(١)،
واحمد وقال: لا يحتج بحديثه، ومثله قال أبو زرعة^(٢)، وضعفه البخاري^(٣)، وابن حبان
وقال: واهي الحديث^(٤)، قال ابن عدي: ما يرويه عن علي^{رضي الله عنه} غير محفوظ^(٥).
١٣- هشام بن زياد أبو المقدم، عن الوليد بن زياد، عن نافع، عن ابن عمر^{رضي الله عنهما}،
عن النبي^ﷺ^(٦).
وهشام وضعفه ابن معين^(٧)، واحمد^(٨)، والبخاري^(٩)، وأبو حاتم، وقال أبو
زرعة: منكر الحديث^(١٠)، قال النسائي: "متروك الحديث"^(١١).
ورواه هشام بن زياد، عن الوليد، عن ابن عمر، من غير ذكر نافع^(١٢).
١٤- إسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، عن أبيه، عن يزيد بن بكير، عن عبد الله
بن بديل، عن بديل بن ورقاء^{رضي الله عنه}، عن النبي^ﷺ^(١٣).

(١) جاء في موضع آخر أنه قال: لا بأس به. ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٣/٣٦٠ (١٧٥١).

(٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣/٧٩ (٣٦٣).

(٣) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ٤٠/٦١.

(٤) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ١/٢٦٤ (٢٠٠).

(٥) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢/٤٥١ (٣٧٠).

(٦) عمل اليوم والليلة، ابن السني، ٥٩٦/٦٤٠.

(٧) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤/١٤٤ (٣٦١٢).

(٨) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٢/٥٠٨ (٣٣٤٤).

(٩) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٨/١٩٩ (٢٧٠٢).

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٩/٥٨ (٢٣٨).

(١١) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١٠٤/٦١٢.

(١٢) الضعفاء الكبير، العقيلي، ٤/٣١٦، الدعاء، الطبراني، ٢٨٢/٩٠٤.

(١٣) تاريخ أصبهان، أبي نُعيم الأصبهاني، ٩/١.

إسماعيل بن أبي أويس ضعفه ابن معين وقال: لا يحل لمسلم أن يروي عنه شيء^(١)، حسن الرأي فيه احمد، وقال أبو حاتم: محله الصدق، مغفل^(٢)، ضعفه النسائي^(٣)، قال ابن حجر: صدوق أخطأ في احاديث من حفظه^(٤)، وعبد الله بن عبد الله بن أويس ضعفه ابن معين وأبو حاتم، وقال أبو زرعة: صدوق كأنه لين^(٥)، قال ابن المديني: كان عند أصحابنا ضعيفا، حسن الرأي فيه احمد، وقال أبو داود: صالح^(٦)، قال البخاري: ما حدث من كتابه أصح^(٧)، ضعفه النسائي^(٨)، قال ابن حبان: كثير الخطأ حتى فحش ذلك، فاستحق الترك^(٩)، قال ابن عدي: يكتب حديثه^(١٠)، قال الذهبي: صالح ليس بذاك^(١١)، قال ابن حجر: "صدوق يهمل"^(١٢).

يزيد بن بكير مجهول، لم أقف فيما بحثت من مصادر على ترجمة له، أو من ذكره بجرح أو تعديل.

- (١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٦٥/١، وقال في موضع آخر: لا بأس به، ٨٦/١.
- (٢) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٨١/٢ (٦١٣).
- (٣) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١٧/ (٤٢).
- (٤) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٠٨/ (٤٦٠).
- (٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٩٢/٥ (٤٢٣).
- (٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٦٩/١٥ (٣٣٦٢).
- (٧) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ١٢٧/٥ (٣٧٧).
- (٨) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٧٠/١٥ (٣٣٦٢).
- (٩) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٥١٨/١ (٥٤٧).
- (١٠) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٧٠/١٥ (٣٣٦٢).
- (١١) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٥٦٥/١ (٢٨٠٣).
- (١٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٠٩/ (٣٤١٢).

وعبد الله بن بديل قال فيه ابن معين: صالح^(١)، قال ابن عدي: له ما ينكر عليه من زيادة في المتن أو الإسناد^(٢)، ضعفه الدارقطني^(٣)، قال الذهبي: صويلح، له ما ينكر^(٤).

١٥- عثمان بن أبي العاتكة، عن شيخ من أشياخهم يرفعه^(٥).

عثمان بن أبي العاتكة قال فيه ابن معين: "ليس بشيء"^(٦)، قال احمد: "لا بأس به"^(٧)، قال العجلي: "لا بأس به"^(٨)، قال أبو حاتم: "مقارب، يكتب حديثه"^(٩)، ضعفه الدارمي، ويعقوب بن شيبه، وحسن القول فيه أبو داود^(١٠)، ضعفه النسائي^(١١)، وأبو احمد الحاكم^(١٢)، وابن عدي^(١٣)، قال ابن حجر: "صدوق"^(١٤)، ومع قربه للضعف فإنه أبهم من روى عنه، ولم يسمه وقد روى عن جماعة من التابعين كما قال الذهبي^(١٥).

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٥/٥ (٦٨).

(٢) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٣٥٨/٥ (١١٢٠).

(٣) ينظر: الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ١١٦/٢ (١٩٩٠).

(٤) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٥٤٠/١ (٢٦٤٢).

(٥) عمل اليوم والليلة، ابن السني، ٥٩٨/٥ (٦٤٥).

(٦) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٣٣٠/٤ (٥١٩٢).

(٧) ميزان الاعتدال، الذهبي، ٤٠/٣ (٥٥٢٢).

(٨) الثقات، العجلي، ١٢٨/٢ (١٢١١).

(٩) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٦٣/٦ (٨٩٦).

(١٠) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٧٩/١٩ - ٤٨٠ (٣٨٢٧).

(١١) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١٠٤/١ (٦١٢).

(١٢) ينظر: الكمال، أبي محمد المقدسي، ٢٥٦/٧ (٤٤١٩).

(١٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٨٠/١٩ (٣٨٢٧).

(١٤) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٨٤/٣ (٤٤٨٣).

(١٥) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٤٠/٣.

- ١٦- حاتم بن إسماعيل، عن عبد الرحمن بن حرمة، عن سعيد بن المسيب مرسلًا^(١).
- ١٧- عبد الرزاق، عن معمر، عن رجل، عن سعيد بن المسيب مرسلًا^(٢).
- وهذا الإسناد علاوة على كونه مرسلًا فيه راوٍ مبهم.
- ١٨- مروان بن معاوية الفزاري، عن شيخ، عن حميد بن هلال، عن عبد الله بن مطرف مرسلًا^(٣).
- مروان بن معاوية قال عنه أبو حاتم: صدوق مكثّر من الرواية عن شيوخ مجهولين^(٤)، وهنا روى الحديث عن شيخ أبهمه ولم يسمه.
- ١٩- إسماعيل بن مسلم، عن عبد الله بن صبيح، عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم مرسلًا^(٥).
- ٢٠- عبد الله بن جعفر، عن عبد الرحمن بن حرمة يرفعه^(٦).

(١) مصنف ابن أبي شيبة، ١١٤/٦ (٩٩٨٨)، جزء فيه قراءات النبي ﷺ، أبي عمرو الدوري، ١٢٤/١٧٠.

(٢) جامع معمر بن راشد، ٢٠٧/١١ (٢٠٣٣٩)، مصنف عبد الرزاق، ٤٦٧/٤ (٧٥٨٤)، وفي: ٢٥٣/١٠ (٢١٤١١).

(٣) عمل اليوم والليلة، ابن السني، ٥٩٩/٥٩٩ (٦٤٧).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٧٣/٨ (١٢٤٦).

عبد الله بن مطرف بن عبد الله بن الشخير روى عن أبي برزة الأسلمي E، وعلى هذا السواد الأكثر من أهل العلم، ومنهم: البخاري، التاريخ الكبير، ١٩٦/٥ (٦١٨)، الكنى والأسماء، مسلم، ١٨٩/١ (٥٧٢)، الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٧٤/٥ (٨١٠)، الثقات، ابن حبان، ٦/٥، تهذيب الكمال، المزي، ١٤٩/١٦ (٣٥٧٦)، الكاشف، الذهبي، ٥٩٩/٥ (٢٩٨٩)، تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٣٥/٦ (٥٧).

ذكره ابن قانع في الصحابة، ١٣٠/٢ (٥٩٥).

(٥) الدعاء، الضبي، ١٩٩/٣٦.

(٦) جزء فيه قراءات النبي ﷺ، أبي عمرو الدوري، ١٧٠/١٢٤.

وهذا فيه انقطاع ظاهر إذ أن عبد الرحمن بن حرملة بن عمرو الأسلمي يروي عن التابعين^(١).

٢١- صدقة بن خالد، عن عثمان بن أبي العاتكة، حدثني أخ لي يقال له زياد، عن النبي (ﷺ)^(٢)، عثمان بن أبي العاتكة أقرب للضعف كما مر بنا قريبا، حدث عن زياد، ولم أعرفه فيما بحثت من مصادر^(٣).

ما روي عن النبي (ﷺ) فيما يقال عند رؤية الهلال جاء من طرق عدة، حيث جاء متصلا ومرسلا ومنقطعا، وكل هذه الطرق التي وقفت عليها ومر ذكرها متكلم فيها، وفيها ضعف ظاهر، قال العقيلي: "الرواية في هذا الباب فيها لين"^(٤).
مما مضى ذكره يمكن القول أن ما ذهب إليه الإمام أبو داود بأنه لا يصح في الباب حديث مسند هو الأشبه بالصواب، والله اعلم.

(١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥٨/١٧ - ٦٠ (٣٧٦٩)، وقد اختلف فيه أهل العلم.

(٢) معرفة الصحابة، أبي نعيم الأصبهاني، ٨٩٤/٢ (٢٣١٠).

(٣) قال أبو نعيم الأصبهاني عقب إيراده للحديث: وقال زياد: توالى على هذا الدعاء ستة من أصحاب رسول الله ﷺ، وهذا يدل على أن الإسناد منقطع.

ثم قال أبو نعيم: ورواه ابن وهب، عن معاوية بن صالح، عن أبي عمرو الأوزاعي، عن بشير مولى معاوية قال: سمعت عشرة من أصحاب النبي ﷺ، أحدهم حدير أبو فورة، كانوا إذا رأوا الهلال دعوا بهذا الدعاء، لم أقف فيما بحثت من مصادر على من أخرج الحديث من هذا الطريق.

(٤) الضعفاء الكبير، العقيلي، ٣١٦/٤.

الحديث السابع:

قال الإمام أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا قيس، عن أبي هاشم، عن زاذان، عن سلمان رضي الله عنه، قال: قرأت في التوراة أن بركة الطعام الوضوء قبله فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: "بركة الطعام الوضوء قبله، والوضوء بعده"^(١).
قال أبو داود: "وهو ضعيف"^(٢).

أخرج الإمام أبو داود حديثاً من طريق قيس بن الربيع، عن يحيى بن دينار أبو هاشم الرماني، عن زاذان أبو عبد الله الكندي، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، ثم حكم على الحديث بالضعف.

الحديث تفرد بروايته قيس بن الربيع، إذ لم أقف فيما بحثت من مصادر على من تابعه في الرواية من هذا الطريق، وقيس بن الربيع حسن الرأي فيه شعبه^(٣)، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينه^(٤)، ومعاذ بن معاذ العنبري^(٥)، وضعفه يحيى

(١) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب في غسل اليد قبل الطعام، ٢٤٥/٣ - ٢٤٦ (٣٧٦١)، مسند أبي داود الطيالسي، ٤٦/٢ (٦٩٠)، مسند ابن أبي شيبة، ٣٠٧/١ (٤٦١)، مسند احمد، مسند سلمان الفارسي رضي الله عنه، ١٣٥/٣٩ - ١٣٦ (٢٣٧٣٢)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الأطعمة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الوضوء قبل الطعام وبعده، ٤٢٥/٣ (١٨٤٦)، الشمائل المحمدية، الترمذي، ١١٦ / (١٧٨)، مسند البزار، ٤٨٦/٦ - ٤٨٧ (٢٥١٩) (٢٥٢٠)، أمالي المحاملي (رواية ابن يحيى البيهقي)، ٣٨٠ / (٤٣٤)، الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ١٦٨/٧ - ١٧٠، مستدرک الحاكم، ٦٩٩/٣ (٦٥٤٦)، فوائد أبي عبد الله النعالي، ص: ٦٤، السنن الكبرى، البيهقي، جماع أبواب الوليمة، باب غسل اليد قبل الطعام وبعده، ٥٠/١٥ - ٥١ (١٤٧١٩)، شعب الإيمان، البيهقي، ٦٨/٥ (٥٨٠٤)، الآداب، البيهقي، ١٦٣ / (٣٩٢)، شرح السنة، البيهقي، ٢٨٢/١١ (٢٨٣٣).

(٢) سنن أبي داود، ٣٤٦/٣.

(٣) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٤٦٩/٣ (١٥٢٧).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٩/٢٤ (٤٩٠٣).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٩٧/٧ (٥٥٣).

القطان، وابن مهدي^(١)، ووكيح^(٢)، وقال ابن معين: "ليس بشيء"^(٣)، قال ابن المديني: ضعيف جداً، و قال يعقوب بن شيبة: صدوق صالح الكتاب، رديء الحفظ جداً، مضطرب الحديث كثير الخطأ^(٤)، عثمان بن أبي شيبة: صدوق، اضطرب بعض حديثه^(٥)، ضعفه احمد^(٦)، والبخاري^(٧)، قال الجوزجاني: ساقط الحديث^(٨)، قال العجلي: يضعفه الناس، شعبة يروي عنه، كان صدوقاً معروفاً بالحديث، ويقال: أن ابنه أفسد عليه كتبه بأخرة فترك الناس حديثه^(٩)، قال أبو حاتم: محله الصدق، ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، لينة أبو زرعة^(١٠)، قال النسائي: "متروك الحديث"^(١١).

فصل القول فيه ابن حبان فقال: سبرت أخبار قيس من رواية القدماء والمتأخرين فرأيتهم صدوقاً مأموناً حيث كان شاباً، فلما كبر ساء حفظه وامتنح بآبن سوء فكان يدخل عليه الحديث فيجيب فيه ثقة منه بابنه، فلما غلب المناكير على صحيح حديثه ولم يتميز استحق المجانبة عند الاحتجاج فكل من مدحه من الأئمة وحث عليه كان ذلك منهم لما نظروا إلى الأشياء المستقيمة التي حدث بها عن

(١) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٤٦٩/٣ (١٥٢٧).

(٢) ينظر: العلل، (رواية عبد الله)، ٣٦٨/٣ (٥٦١٩).

(٣) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٢٧٧/٣ (١٣٢٧)، تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ١٩٢/ (٧٠٧).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٤/٢٤ - ٣٥ (٤٩٠٣).

(٥) ينظر: ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ابن شاهين، ٨١ / (٣٧).

(٦) ينظر: العلل (رواية المروزي وغيره) تحقيق: صبحي السامرائي، ٩٠ / (٢٠١).

(٧) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ١١٥ / (٣١٦).

(٨) ينظر: احوال الرجال، الجوزجاني، ٩٦ / (٧٣).

(٩) ينظر: التقات، العجلي، ٢٢٠/٢ (١٥٣٠).

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٩٧/٧ (٥٥٣).

(١١) الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٨٨ / (٤٩٩).

سماعه، وكل من وهاه منهم وضعفه فكان ذلك لما علموا مما في حديثه من المناكير التي أدخل عليه ابنه وغيره^(١)، قال ابن عدي: عامة رواياته مستقيمة، لا بأس به^(٢)، وضعفه الدارقطني^(٣)، قال ابن شاهين: حديثه صحيح جائز^(٤)، وضعفه في موضع آخر^(٥)، قال الذهبي: صدوق سيء الحفظ^(٦)، قال ابن حجر: صدوق تغير لما كبر، وأدخل ابنه عليه ما ليس من حديثه فحدث به^(٧).

بهذا يتضح أن فيه اختلافاً بين أهل العلم وقد ذكر من وضعفه أن السبب الأعظم هو ما أدخله عليه ابنه من الحديث فحدث به، وهذا سبب اختلاط المناكير بما صح من حديثه، علاوة على سوء حفظه وقد وصفه بهذا غير واحد من أهل العلم، ومن حسن الرأي فيه فإن رأيهم يحمل على حديثه أيام شبابه قبل أن يختلط صحيح حديثه بمنكره، ولما صعب الوصول إلى معرفة ما حدث به قبل أن يدخل ابنه الحديث عليه فيحدث به، وحديثه بعد ذلك فالقول بضعفه هو الأشبه بالصواب، ويمكن أن يعتبر بحديثه، ولا يحتمل تفرده، والله أعلم.

قال الترمذي: لا نعرف هذا الحديث إلا من حديث قيس، وقيس يُضعف

في الحديث^(٨).

(١) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٢٢٢/٢ (٨٨٤).

(٢) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ١٧١/٧ (١٥٨٦).

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٣٩٣/٣ (٦٩١١).

(٤) ينظر: ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، ابن شاهين، ٨١ / (٣٧).

(٥) ينظر: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين، ١٥٩ / (٥٢٣).

(٦) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٣٩٣/٣ (٦٩١١).

(٧) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٥٧ / (٥٥٧٣).

(٨) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٤٢٥/٣.

قال ابن أبي حاتم: سألت أبي عن حديث رواه قيس بن الربيع، عن أبي هاشم الرماني، عن زاذان، عن سلمان الفارسي رضي الله عنه، قال: قلت للنبي ﷺ قرأت في التوراة... فذكر الحديث، فقال أبو حاتم: حديث منكر، وأبو هاشم الرماني ليس هو، ويشبهه هذا الحديث احاديث عمرو بن خالد الواسطي، عنده احاديث موضوعة من هذا النحو عن أبي هاشم، وعن حبيب بن أبي ثابت^(١).

ولم ينفرد أبو حاتم بأن أبا هاشم هنا ليس صاحب الرمان، بل نقل ابن علي بن المدني عن أبي قوله: أن قيس بن الربيع وضعوا في كتابه عن أبي هاشم الرماني حديث أبي هاشم إسماعيل بن كثير، عن عاصم بن لقيط في الوضوء، فحدث به، فقيل له: من أبي هاشم؟ فقال صاحب الرمان، فقال أبي: هذا الحديث لم يروه صاحب الرمان، ولم يسمع قيس من إسماعيل بن كثير شيئاً، وإنما أهلكه ابن له قلب عليه أشياء من حديثه^(٢).

وعلى هذا يرى جيلان من علماء علل الحديث أن أبا هاشم ليس صاحب الرمان، وذهب ابن المدني الى أن قيس بن الربيع لم يسمع من إسماعيل بن كثير شيئاً، وقد صرح قيس بالسماع من أبي هاشم عند احمد^(٣)، وقد يعود سبب ذلك الى ما أدخله ابن قيس بن الربيع في حديث أبيه فقلب عليه أشياء كما ذكر غير واحد من أهل العلم، والله اعلم.

والحديث ضعيف كما قال أبو داود، والله اعلم.

(١) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٣٨٣/٤ - ٣٨٤ (١٥٠٢).

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٣٩٤/٨ - ٣٩٥.

(٣) مسند احمد، ١٣٥/٣٩ - ١٣٦ (٢٣٧٣٢).

الحديث الثامن:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن مسعود، حدثنا أبو عاصم، عن ابن جريج، عن مظاهر، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبي (ﷺ) قال: "طلاق الأمة تطليقتان، وقرؤها حيضتان"، قال أبو عاصم، حدثني مظاهر، حدثني القاسم، عن عائشة، عن النبي (ﷺ) مثله إلا أنه قال: "وعدتها حيضتان"^(١).
قال أبو داود: "وهو حديث مجهول"^(٢).

روى الإمام أبو داود الحديث من طريق ابن جريج، عن مظاهر بن أسلم، المخزومي، عن القاسم بن محمد، عن أم المؤمنين عائشة (رضي الله عنها)، مرفوعاً، ثم حكم على الحديث بالجهالة.

الحديث تفرد بروايته مظاهر بن أسلم، إذ لم أجد متابع له في الرواية المذكورة فيما بحثت من مصادر، ومظاهر بن أسلم ضعفه أبو عاصم الضحاك بن مخلد^(٣)، قال فيه ابن معين: "ليس بشيء"^(٤)، قال أبو حاتم: ضعيف، منكر الحديث،

(١) سنن أبي داود، كتاب الطلاق، باب في سنة طلاق العبد، ٢٥٧/٢ - ٢٥٨ (٢١٨٩)، مسند الدارمي، ٧٤٩/٢ (٢٣١٦)، التاريخ الأوسط، البخاري، ١٢٨/٢، سنن ابن ماجه، كتاب الطلاق، باب في طلاق الأمة وعدتها، ٢٢٥/٣ - ٢٢٦ (٢٠٨٠)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الطلاق واللعان عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في أن طلاق الأمة تطليقتان، ٤٧٤/٢ (١١٨٢)، الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٤١/٢، الزيادات على كتاب المزني، أبي بكر النيسابوري، ٤٨٥ / (٤٦٢)، المعجم الأوسط، الطبراني، ٢٦/٧ (٦٧٤٩)، الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢٠٦/٨، سنن الدارقطني، كتاب الطلاق والخلع والإيلاء، ٧١/٥ (٤٠٠٣)، مستدرک الحاكم، كتاب الطلاق، ٢٢٣/٢ (٢٨٢٢)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الرجعة، باب ما جاء في عدة طلاق العبد، ٣٥٥/١٥ (١٥٢٦٦).

(٢) سنن أبي داود، ٢٥٨/٢.

(٣) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٧٣/٨ (٢٢١١).

(٤) سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ٢٩٧ / (٩٦).

مع أنه لا يُعرف^(١)، قال أبو داود: رجل مجهول، وحديثه منكر، وضعفه النسائي^(٢)، قال ابن شاهين: "ليس بشيء"^(٣)، وضعفه ابن حجر^(٤).

الحديث استغربه الترمذي، وقال: لا نعرفه مرفوعاً إلا من حديث مظاهر، ومظاهر بن أسلم لا نعرف له في العلم غير هذا الحديث^(٥).

ضعف الدارقطني الحديث من طريق مظاهر بن أسلم، عن القاسم، عن أم المؤمنين رضي الله عنها، مرفوعاً، وقال: مظاهر ضعيف، والصحيح عن القاسم بن محمد من قوله^(٦).

قال الخطابي عن الحديث: ضعفه أهل الحديث^(٧)، قال البيهقي: مظاهر مجهول، يُعرف بهذا الحديث^(٨)، وقال ابن عساكر: الحديث المرفوع غير محفوظ^(٩).
مما مضى ذكره يتضح أن مظاهر بن أسلم ضعيف الحديث، وقد رماه بالجهالة غير واحد ومنهم أبو داود، وقد يكون هذا سبب الحكم من أبي داود على

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٣٩/٨ (٢٠٠٣).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٩٧/٢٨ (٦٠١٦).

(٣) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين، ١٧٩ / (٦٣١).

(٤) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٣٥ / (٦٧٢١).

(٥) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٤٧٤/٢.

ذكر ابن عدي أن له حديثاً آخر عن أبي سعيد عن أبي هريرة رضي الله عنه، في قراءة آخر آل عمران. ينظر: الكامل في الضعفاء، ٢٠٧/٨، قال ابن حجر: ما أظن له غير ذلك. ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٨٣/١٠ (٣٤٣).

(٦) ينظر: علل الدارقطني، ١٢٤/١٥ (٣٨٨٥)، وذكر أن ليس لمظاهر إلا هذا الحديث، وحديث آخر أخطأ فيه،

رواه موقوفاً على القاسم البيهقي في السنن الكبرى، ٣٥٦/١٥ (١٥٢٦٧).

(٧) ينظر: معالم السنن، الخطابي، ٢٤٠/٣.

(٨) ينظر: تنقيح التحقيق، ابن عبد الهادي، ٢٤٩/٤.

(٩) ينظر: زاد المعاد، ابن القيم، ٢٥٧/٦.

الحديث بأنه مجهول، يريد ضعف الحديث، وما قاله أبو داود هو الأشبه بالصواب، والله اعلم^(١).

الحديث التاسع:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي، حدثنا عبد العزيز بن محمد، حدثني عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: قال رسول الله ﷺ: "من أتى بهيمة فاقتلوه واقتلوهام معه" قال: قلت له: ما شأن البهيمة؟ قال: ما أراه قال ذلك إلا أنه كره أن يؤكل لحمها، وقد عمل بها ذلك العمل^(٢).

(١) صحح الحديث الحاكم عقب إخرجه الحديث في المستدرک، تعقبه ابن عبد الهادي بقوله: أخطأ الحاكم في تصحيحه. ينظر: تنقيح التحقيق، ٤/٢٤٩.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب فيمن أتى بهيمة، ٤/١٥٩ (٤٤٦٤)، مصنف عبد الرزاق، ٧/٣٠٩ (١٤٤١٥)، مصنف ابن أبي شيبة، ٥/٥١٤ (٢٨٥١٩)، مسند إسحاق بن راهويه - مسند ابن عباس -، ٩٦٦ / (٩٦٦)، مسند احمد، مسند عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، ٣/٣٦٧ - ٣٦٨ (١٨٧٥)، وفي: ٤/٢٤٢ (٢٤٢٠)، وفي: ٥/٨٣ (٢٩١٣)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، ٢٠٠ / (٥٧٥)، سنن ابن ماجه، كتاب الحدود، باب من أتى ذا محرم أو أتى بهيمة، ٣/٥٩٦ (٢٥٦٤)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الحدود عن رسول الله ﷺ باب ما جاء فيمن يقع على البهيمة، ٣/١٢٣ (١٤٥٥)، العلل الكبير، الترمذي، ٢٣٦ / (٤٢٧)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الرجم، باب فيمن يقع على بهيمة، ٦/٤٨٦ (٧٣٠٠)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٤/٣٤٦ (٢٤٦٢)، وفي: ٥/١٢٨ (٢٧٢٣)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٩/٤٣٧ (٣٨٣٠)، مساوي الاخلاق، الخرائطي، ٣/٢٠٣ (٤٢٠)، اعلال القلوب، الخرائطي، ١/٩٦ (١٩٤)، معجم ابن الإعرابي، ١/٤٦ (٤١)، المعجم الكبير، الطبراني، ١١/٢١٨ (١١٥٤٦)، وفي: ١١/٢٢٦ (١١٥٦٨) (١١٥٦٩)، نم اللواط، أبي بكر الآجري، ٤٦ / (١٤)، سنن الدارقطني، كتاب الحدود والديات وغيره، ٤/١٤٢ (٣٢٣٧)، ناسخ الحديث ومنسوخه، ابن شاهين، ٤٩٥ / (٦٦٤)، مستدرک الحاكم، كتاب الحدود، ٤/٣٩٥ (٨٠٤٩)، حلية الأولياء، أبي نعيم الاصبهاني، ٩/٢٣٢، آمالي ابن بشران (الجزء الاول)، ٥/٢٠٥ (٤٧٤)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الحدود، باب من أتى

وقال أبو داود: حدثنا أحمد بن يونس، أن شريكا، وأبا الأحوص، وأبا بكر

بن عياش حدثوهم، عن عاصم، عن أبي رزين، عن ابن عباس رضي الله عنهما، قال: "ليس على الذي يأتي البهيمة حد"^(١).

قال أبو داود: "حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو"^(٢).

روى الإمام أبو داود حديثا من طريق عبد العزيز بن محمد الدراوردي، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، مرفوعا، في حد الذي يقع على البهيمة، ثم روى بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما، موقوفاً عليه أن الذي يقع على البهيمة لا حد عليه، رواه من طريق عاصم بن بهدلة، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، ثم ضعف أبو داود المرفوع بالموقوف.

وعند تتبع طرق الحديث، نجد أن المرفوع جاء من طريق:

١- عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ، وغالب من أخرج الحديث من أهل المصنفات أخرجوه من هذا الطريق، كما عند أحمد^(٣)، والمصنف، والترمذي^(٤)، وأبو يعلى^(٥)، والدارقطني^(١)، والحاكم^(٢)، وغيرهم.

بهيمة، ٢١٦/١٧ (١٧١٠٤)، وفي: ٢٢٢/١٧ (١٧١١٧) (١٧١١٨) (١٧١١٩)، السنن الصغير، البيهقي، باب في اللواط وأتيان البهائم، ٢٩٩/٣ (٢٥٧٥).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب فيمن أتى بهيمة، ٤/ ١٥٩ (٤٤٦٥)، مصنف عبد الرزاق، ٣١١/٧ (١٤٤٢٠)، مصنف ابن أبي شيبة، ٣٢٧/١٥ (٣٠٤٠٥)، العلل الكبير، الترمذي، ٢٣٦/ (٤٢٨)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الرجم، باب فيمن يقع على البهيمة، ٤٨٦/٦ (٧٣٠١)، مساوي الأخلاق، الخرائطي، ٢٠٧/ (٤٣٣)، مستدرک الحاكم، كتاب الحدود، ٣٩٦/٤ (٨٠١٥)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الحدود، باب من أتى بهيمة، ٢٢٣/١٧ (١٧١٢١).

^(٢) سنن أبي داود، ٤/ ١٥٩.

^(٣) مسند أحمد، ٤/ ٢٤٢ (٢٤٢٠).

^(٤) العلل الكبير، الترمذي، ٢٣٦/ (٤٢٧)، ذكره معلقا في سنن الترمذي، ٣/ ١٢٣.

^(٥) مسند أبي يعلى الموصلي، ٤/ ٣٤٦ (٢٤٦٢).

وعمر بن عمرو قال يحيى القطان: الرجل مستضعف، واحاديثه تدل على حاله^(٣)، ضعفه ابن معين^(٤)، قال احمد: "ليس به بأس"^(٥)، قال البخاري: صدوق، روى عن عكرمة مناكير^(٦)، وثقه العجلي، وقال ينكر عليه حديث البهيمية^(٧)، وثقه أبو زرعة، وقال أبو حاتم: لا بأس به روى عنه مالك^(٨)، قال الجوزجاني: مضطرب الحديث، وقال الساجي: صدوق يهملهم^(٩)، ضعفه أبو القاسم البلخي^(١٠)، ضعفه النسائي^(١١)، ذكره ابن حبان في الثقات وقال: ربما أخطأ^(١٢)، قال ابن عدي: لا بأس به، روى عنه مالك، ومالك لا يروي إلا عن ثقة أو صدوق^(١٣)، قال الذهبي: صدوق^(١٤)، قال ابن حجر: "ثقة ربما وهم"^(١٥)، والذي يبدو أنه صدوق حسن الحديث،

(١) سنن الدارقطني، ١٤٢/٤ (٣٢٣٧).

(٢) مستدرک الحاكم، ٣٩٥/٤ (٨٠٤٩).

(٣) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢٨٢/٣ (٦٤١٤)، تعقب الذهبي قول يحيى القطا قائلًا: ما هو مستضعف ولا ضعيف، ولا هو في الثقة كالزهري.

(٤) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٩٥/٣ (٨٩٧).

(٥) العلل (رواية عبد الله)، ٥٢/٢ (١٥٢٥).

(٦) ينظر: العلل الكبير، الترمذي، ص: ٢٣٦.

(٧) ينظر: الثقات، العجلي، ١٨١/٢ (١٣٩٨).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٥٣/٦ (١٣٩٨).

(٩) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ٥٨٩/٥ (٤٣١٩).

(١٠) ينظر: قبول الاخبار، أبي القاسم البلخي، ٢٦٠/٢ (٥١٠).

(١١) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢٠٧/٦ (١٢٨٢).

(١٢) ينظر: الثقات، ابن حبان، ١٨٥/٥.

(١٣) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢٠٧/٦ (١٢٨٢).

(١٤) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢٨١/٣ (٦٤١٤).

(١٥) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٢٥ / (٥٠٨٣).

وروايته عن عكرمة لا تقبل إلا بعد تدقيق وتحقيق؛ لأنه روى مناكير كما قال البخاري، والله اعلم.

٢- إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً، عند عبد الرزاق^(١)، وابن أبي شيبة^(٢)، وابن ماجه^(٣)، والطبراني^(٤)، وغيرهم.

إبراهيم بن إسماعيل قال فيه ابن معين: "صالح"^(٥)، وثقه احمد^(٦)، قال البخاري: "منكر الحديث"^(٧)، "ذاهب الحديث"^(٨)، وثقه العجلي^(٩)، قال أبو حاتم: منكر الحديث، ليس بقوي يكتب حديثه ولا يحتج به^(١٠)، ضعفه الترمذي^(١١)، والنسائي^(١٢)، وأبو احمد الحاكم والساجي^(١٣)، وابن حبان وقال: كان يقلب الأسانيد^(١٤)، قال ابن عدي: صالح في باب الرواية كما روي عن ابن معين، ومع ضعفه يكتب حديثه^(١٥)،

-
- (١) مصنف عبد الرزاق، ٣٠٩/٧، (١٤٤١٥).
- (٢) مصنف ابن أبي شيبة، ٥١٤/٥، (٢٨٥١٩).
- (٣) سنن ابن ماجه، ٥٩٦/٣، (٢٥٦٤).
- (٤) المعجم الكبير، الطبراني، ٢٦٦/١١، (١١٥٦٨).
- (٥) تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٧٩/١.
- (٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٨٤/٢، (١٩٦).
- (٧) التاريخ الكبير، البخاري، ٢٧١/١، (٨٧٣).
- (٨) العلل الكبير، الترمذي، ص: ٣٩٣.
- (٩) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ٢٠٩/١، (١٨٤).
- (١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٨٤/٢، (١٩٦).
- (١١) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٥٨٧/٣.
- (١٢) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ١١ / (٢).
- (١٣) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ٢٠٩/١، (١٨٤).
- (١٤) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ١٠٦/١، (٢٠).
- (١٥) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٣٨٣/١، (٦٦).

قال الدارقطني: متروك الحديث^(١)، ضعفه ابن حجر^(٢)، وإبراهيم ضعيف لا يحتج به، والله اعلم.

وداود بن الحصين ضعفه سفيان بن عيينه، وثقه ابن معين، وقال ابن المديني: ما روى عن عكرمة فمنكر الحديث، ومالك روى عن داود من غير عكرمة، قال أبو حاتم: ليس بقوي، ولولا رواية مالك عنه لترك حديثه، ضعفه أبو زرعة^(٣)، قال أبو داود: احاديثه عن عكرمة مناكير، والاحاديث عن بقية شيوخه مستقيمة، وقال النسائي: ليس به بأس^(٤)، قال ابن عدي: حديثه صالح، إذا روى عنه ثقة فهو صحيح الرواية، وإذا روى عنه ضعيف فيكون البلاء ممن روى عنه^(٥)، قال ابن حجر: "ثقة إلا في عكرمة"^(٦)، والرجل ضعيف في عكرمة، وفي غيره صالح، والله اعلم.

٣- يحيى بن أيوب الغافقي، عن ابن جريج، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه، مرفوعاً عند الخرائطي^(٧).

وهذا الطريق محل بالانقطاع، إذ أن ابن جريج لم يلق عكرمة ولم يسمع

منه كما قال ابن المديني^(٨)، والمزي^(٩).

(١) ينظر: الضعفاء والمتروكين، الدارقطني، ٢٥٢/١ (٣١).

(٢) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٩٨/١ (١٤٦).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٠٩/٣ (١٨٧٤).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٨١/٨ (١٧٥٣).

(٥) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٥٦١/٣ (٦٣١).

(٦) تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٩٨/١ (١٧٧٩).

(٧) اعلال القلوب، الخرائطي، ٩٦/١ (١٥٤).

(٨) ينظر: جامع التحصيل، العلائي، ٢٢٩/٢ (٤٧٢).

(٩) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٤٢/١٨ (٣٥٣٩).

٤- عباد بن منصور عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه مرفوعاً^(١)، وموقوفاً^(٢).
وعباد بن منصور ضعفه ابن معين^(٣)، وابن المديني^(٤)، قال الجوزجاني:
"سيء الحفظ"^(٥)، وقال العجلي: جائر الحديث، لا بأس به يكتب حديثه^(٦)، ضعفه أبو
زرعة وأبو حاتم^(٧)، والنسائي وقال تغير^(٨)، قال ابن عدي: يكتب حديثه^(٩)، ضعفه
الذهبي^(١٠)، وعباد بن منصور ضعيف وقد اضطرب هنا، فرجع الحديث مرة وأوقفه
أخرى، والراوي عنه واحد هو عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، وعبد الوهاب حسن الرأي
فيه ابن معين^(١١)، ضعفه البخاري^(١٢)، حسن الرأي فيه ابن نمير، وقال أبو حاتم:
محل الصدق، يكتب حديثه^(١٣)، والنسائي^(١٤).

(١) السنن الكبرى، البيهقي، ٢٢٢/١٧ (١٧١١٧).

(٢) مسند احمد، ٤٦٥/٤ (٢٧٣٣).

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٤٢/٤ (٣٦٠١).

(٤) ينظر: سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني، ٥٢ / (١٣).

(٥) احوال الرجال، الجوزجاني، ١٩٠ / (١٨٠).

(٦) ينظر: الثقات، العجلي، ١٨/٢ (٨٤٢).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٨٦/٦ (٤٣٨).

(٨) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٧٤ / (٤١٤).

(٩) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤٥٩/٥ (١١٦٨).

(١٠) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٥٣٢/١ (٢٥٧٥).

(١١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ١٥٠ / (٥١٩).

(١٢) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ٧٧ / (٢٣٣)، وقال: هو محتمل.

(١٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٧٢/٦ (٣٧٢).

(١٤) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٦٨ / (٣٧٤).

يتضح مما مضى ذكره أن أقوى إسناد للحديث مرفوعاً ما جاء من طريق عمرو بن أبي عمرو، عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنه، وعمرو بن أبي عمرو صدوق حسن الحديث، روى مناكير عن عكرمة فيما ذكر الإمام البخاري، وذكر العجلي أنهم أنكروا عليه حديث البهيمية، والحديث من طريق عمرو بن أبي عمرو ضعفه أبو داود^(١)، ومن قبله أحمد^(٢)، والبخاري إذ قال: لا أقول بحديث عمرو بن أبي عمرو، وذكر أنه لم يذكر عن عمرو بن أبي عمرو أنه سمع من عكرمة شيء من ذلك^(٣)، وقد ذكر النسائي عقب روايته للحديث مرفوعاً من طريق عمرو بن أبي عمرو أنه قيل لابن عباس رضي الله عنه: ما شأن البهيمية؟ قال: ما سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك شيئاً، ولكن أرى رسول الله صلى الله عليه وسلم كره أن يؤكل منها، أو يُنتفع بالبهيمية، وقد عمل بها ذلك العمل^(٤)، وضعف الحديث من هذا الطريق الطحاوي^(٥).

والحديث من طريق ابن أبي حبيبة عن داود بن الحصين قال عنه أبو حاتم: حديث منكر^(٦)، وقال ابن حبان: باطل، لا أصل له^(٧).
والذي يبدو ان الحديث لا يصح مرفوعاً لما سبق ذكره، والله اعلم.

(١) ينظر: سنن أبي داود، ١٥٩/٤.

(٢) ينظر: المغني، ابن قدامة، ١٠/١٦٣.

(٣) ينظر: العلل الكبير، الترمذي، ص: ٢٣٦.

(٤) ينظر: السنن الكبرى، النسائي، ٦/٤٨٦.

(٥) ينظر: الداء والدواء، ابن القيم، ص: ١٧٦.

(٦) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٤/٢٠٤ (١٣٦٧).

(٧) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ١/١٠٧.

روى الحديث عاصم بن بهدلة بن أبي النجود، عن أبي رزين مسعود بن مالك الأسدي، عن ابن عباس رضي الله عنه، موقوفاً عليه، تفرد بروايته عاصم، وعاصم قال فيه ابن سعد: ثقة كثير الخطأ^(١)، قال ابن معين: ثقة لا بأس به^(٢).

قال احمد: رجل صالح ثقة^(٣)، وثقه العجلي^(٤)، وأبو زرعة، وقال أبو حاتم: ليس محله أن يقال عنه ثقة، وقد تكلم في حفظه ابن عُلوية، وعاصم محله الصدق صالح الحديث، وليس بذاك الحافظ^(٥)، وثقه يعقوب بن سفيان وقال في حديثه اضطراب، وقال النسائي: ليس به بأس، وقال العجلي: لم يكن فيه شيء إلا أنه سيء الحفظ، وقال الدارقطني: في حفظه شيء^(٦)، وقال الذهبي: حسن الحديث، ونقل عن يحيى القطان أن قال فيه: رديء الحفظ^(٧)، قال ابن حجر: "صدوق له أوهام"^(٨)، والذي يبدو أنه صدوق له أوهام لسوء حفظه، والله اعلم.

قال الترمذي: حديث عاصم بن أبي النجود أصح من حديث عمرو بن أبي عمرو^(٩)، وقال أبو داود: حديث عاصم يضعف حديث عمرو بن أبي عمرو^(١٠).

(١) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٣١٧/٦ (٢٤٣١).

(٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية طهمان)، ٦٤ / (١٥٧).

(٣) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٤٢٠/١ (٩١٨).

(٤) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٧٧/١٣ (٣٠٠٣).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٤١/٦ (١٨٨٧).

(٦) ينظر: ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٧٧/١٣ - ٤٧٨ (٣٠٠٣).

(٧) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٣٥٧/٢ (٤٠٦٨).

(٨) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٨٥ / (٣٠٥٤).

(٩) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ١٢٤/٣.

(١٠) سنن أبي داود، ١٥٩/٤، قال الخطابي: يريد أن ابن عباس لو كان عنده في الباب حديث عن رسول الله ﷺ لم يخالفه. ينظر: معالم السنن، ٣٣٣/٣.

مما مضى ذكره يمكن القول أن عمرو بن أبي عمرو ليس ببعيد عن عاصم بن بهدلة، وقد يكون عمرو أعلى رتبة، وما ذهب إليه أبو داود هو الأشبه بالصواب، ذلك أن عمرو بن أبي عمرو له مناكير عن عكرمة ، وفي سماعه من عكرمة نظر كما قال البخاري، ولاستحالة أن يخالف ابن عباس رضي الله عنه شيئاً سمعه من النبي ﷺ، وأختار تضعيف حديث عمرو بن أبي عمرو احمد والبخاري وغيرهم، ورجح حديث عاصم الترمذي أبو داود، والله اعلم بالصواب.

المبحث الرابع

ذكر فوائد متعلقة بالجرح والتعديل

يعد الإمام أبو داود من الأئمة المبرزين في علم الجرح والتعديل، ولقد كان مهتماً بهذا العلم، وكان يسأل بعض أئمة زمانه وشيوخه عن أحوال الرواة جرحاً وتعديلاً، ولما أمسى من المبرزين بهذا العلم صار بعض أهل العلم يسألونه عن الرواة قبولاً ورداً، وقد كتبت في ذلك بعض المؤلفات، و تناثرت أقواله في الجرح والتعديل في بطون الكتب، وتناقلها أهل العلم من مصادر مختلفة، وكان من مصادر أقواله في الجرح والتعديل كتابه (السنن)، إذ لم يكتفي أحياناً برواية الحديث، بل يتكلم في بعض رواه جرحاً وتعديلاً، وأحياناً ينقل أقوال بعض العلم في أحد الرواة لبيان حاله من ناحية الجرح والتعديل، وهناك رواية وثقهم، وأكثر منهم ضعفهم، وفيما يلي نماذج لما ذكر بعد التعريف بمعنى الجرح والتعديل مختصراً.

التعريف بمصطلح الجرح والتعديل:

أولاً: الجرح في اللغة والاصطلاح:

قال ابن فارس: للجرح أصلان: أحدهما الكسب، والثاني شق الجلد^(١)، وقيل: "جرح الرجل الرجل إذا سببه بكلام، وجرحه بلسانه إذا شتمه"^(٢).
في الاصطلاح: وصف احد رواة الحديث بوصف يقتضي رد روايته^(٣).

(١) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس، ٤٥١/١.

(٢) جمهرة اللغة، أبي بكر الازدي، ٤٣٧/١.

(٣) ينظر: الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد أبي شهبه، ص: ٣٨٥، عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل، صالح بن حامد الرفاعي، ص: ٢١، خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، حاتم العوني، ص: ٦.

والرد لرواية الراوي المجروح إما أن يكون مطلقا كرواية الكذاب ومن كان شديد الضعف، وإما أن يكون مقيدا بتفرد الراوي وعدم وجود المتابع أو الشاهد، كرواية الموصوف بكونه صدوق سيئ الحفظ، أو المختلط بعد الاختلاط ونحوهما^(١).

والعلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي: أن الراوي إذا اكتسب ما ينافي العدالة مدعاة لأن يجرحه الناس ويهتكوا حرمة^(٢).

ثانيا: التعديل في اللغة والاصطلاح:

مأخوذ من عدل الشيء فاعتدل، أي قومه فاستقام^(٣)، وتعديل الشيء: تقويمه، يقال عدلته فاعتدل، وكل مثقف معتدل^(٤).

في الاصطلاح: وصف الراوي للحديث بصفات تقتضي قبول روايته، فهي شهادة.

وعلم الجرح والتعديل يعرف بأنه: علم يبحث فيه عن جرح رواة الاحاديث والآثار وتعديلهم، بألفاظ مخصوصة، وعن مراتب تلك الألفاظ ومدلولاتها^(٥).

(١) ينظر: ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز عبد اللطيف، ص: ١٠.

(٢) ينظر: المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، فاروق حمادة، ص: ١٩.

(٣) ينظر: شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان الحميري، ٤٤٢٢/٧.

(٤) ينظر: الصحاح، الجوهري، مادة عدل، ١٧٦١/٥.

(٥) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة، ٥٨٢/١.

المطلب الأول:

الرواة الثقات:

أولاً:

قال الإمام أبو داود: زياد أبو يحيى كوفي ثقة^(١).
زياد أبو يحيى المكي^(٢) الكوفي^(٣) ويقال الأعرج القرشي، مولى الأنصار،
ومولى قيس بن مخرمة مشهور بكنيته^(٤).

أقوال المعدلين:

زياد أبي يحيى المكي وثقه ابن معين، وأبو حاتم، وأبو زرعة^(٥)، وابن
حبان^(٦)، والهيثمي^(٧)، وابن حجر^(٨).

أقوال المجرحين:

لم أقف فيما بحثت من مصادر على من ذكره بجرح.

ثانياً:

قال الإمام أبو داود: مهنا بصري ثقة^(٩).

(١) سنن أبي داود، ٣/٣١١.

(٢) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣/٣٧٨ (١٢٧١).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣/٣٥٩ (٢٤٨١).

(٤) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٢١/ (٢١١١).

(٥) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣/٣٦٠ (٢٤٨١).

(٦) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٤/٢٦١، وقال هو من أهل مكة.

(٧) ينظر: مجمع الزوائد، الهيثمي، ٧/٩٣.

(٨) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٢١/ (٢١١١).

(٩) ينظر: سنن أبي داود، ٤/٢٩٨.

مهنا بن عبد الحميد أبو شبل، ويقال أبو سهل البصري من كبار

العاشرة^(١).

أقوال المعدلين:

وثقه يحيى بن سعيد فيما نقل المزي^(٢)، وعلي بن مسلم الطوسي^(٣)، وابن

حبان^(٤)، والذهبي^(٥)، وابن حجر^(٦).

أقوال المجرحين:

قال أبو حاتم الرازي: "مجهول"^(٧)، ذكره ابن الجوزي في الضعفاء ونقل قول

أبي حاتم الرازي فيه^(٨).

والقول بجهالته قد يكون محل نظر، إذ قال الإمام مسلم: روى عن حماد بن

سلمة، روى عنه إسحاق بن منصور المروزي، وبنار محمد بن بشار^(٩)، وروى عنه

(١) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٤٩ / (٦٩٣٨).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٤ / ٢٩ (٦٢٣٠).

(٣) ينظر: الكمال في أسماء الرجال، عبد الغني المقدسي، ٩٣ / ٩ (٥٦٤٦).

(٤) ينظر: النقات، ابن حبان، ٢٠٤ / ٩.

(٥) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٣٠٠ / ٢ (٥٦٧٢)، وتتوعد عبارات الحافظ الذهبي، حيث قال: حدث

عن حماد بن سلمة، مجهول، قلت: قد حدث عنه غير واحد، وهو بصري. ينظر: ميزان الاعتدال،

١٩٨ / ٤ (٨٨٣٤)، المغني في الضعفاء، الذهبي، ٦٨١ / ٢ (٦٤٧٢).

وقال في موضع آخر: مجهول. ينظر: ديوان الضعفاء، الذهبي، ٤٠٠ / (٤٢٦٨).

(٦) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٤٩ / (٦٩٣٨).

(٧) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٨ / ٤٤٠ (٢٠٠٧).

(٨) ينظر: الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ٣ / ١٤٤ (٣٤٣٩).

(٩) ينظر: الكنى والأسماء، مسلم، ١ / ٤٣٩ (١٦٢٠).

احمد بن عبدة^(١)، واحمد بن حنبل^(٢)، ونصر بن علي الجهضمي^(٣)، وغيرهم، وإن لم يعرفه أبو حاتم الرازي فقد عرفه غيره من الأئمة. والذي يبدو أنه ثقة، والله اعلم.

ثالثاً:

قال أبو داود: أبو يعقوب البغدادي ثقة^(٤).

إسحاق ابن أبي إسرائيل، واسمه إبراهيم ابن كامجرا، أبو يعقوب المروزي نزيل بغداد، مات سنة (٢٤٥ هـ) وقيل (٢٤٦ هـ)، وله خمس وتسعون سنة من أكابر العاشرة^(٥).

أقوال المعدلين:

وثقه ابن معين^(٦)، قال احمد: كيس، صاحب حديث، واقفي مشؤوم^(٧)، وقال عبد الله سألت أبي عنه فقال: شيخ ثقة^(٨)، حسن الرأي فيه يعقوب بن شيبة^(٩)،

(١) ينظر: المؤلف والمختلف، الدارقطني، ٣ / ١٣٩٥.

(٢) ينظر: تكملة الإكمال، ابن نقطة، ٥ / ٤٧٨ (٥٨٥٧).

(٣) ينظر: التكميل في الجرح والتعديل، ابن كثير، ١ / ٢٢٤ (٣٢٢).

(٤) ينظر: سنن أبي داود، ٢ / ٢٠٣.

(٥) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٠٠ / (٣٣٨).

(٦) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ١٠٢ / (٢٩٣)، وقال في موضع آخر: ليس بثقة.

ينظر: سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ٣٣١ / (٢٣٢)، وقد نقل غالب أهل العلم قول ابن

معين أنه وثقه، و منهم: الخطيب البغدادي في تاريخ بغداد، ٣٧٦/٧، عبد الغني المقدسي في

الكمال في اسماء الرجال، ٢٢٠/٣، المزي في تهذيب الكمال، ٤٠٢/٢.

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٠٢/٣ - ٤٠٣ (٣٣٨).

(٨) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١ / ٢٢٤ (٤١٥).

(٩) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٠٢/٣ - ٤٠٣ (٣٣٨).

وقال العجلي: كان يوثق^(١)، وثقه ابن حبان^(٢)، والدارقطني^(٣) وقال: نقم عليه في القول في القرآن؛ وذلك أنه توقف فيه أولاً، ثم أجابهم إلى ذلك؛ تخوفاً^(٤)، وثقه أبو القاسم البغوي^(٥)، ومسلمة الأندلسي^(٦)، وقال صالح جزرة: صدوق، إلا أنه كان يقول في القرآن كلام الله ويقف، قال الساجي: صدوق وتركوه للوقف، وقال: عبدوس بن عبد الله ابن محمد النيسابوري: حافظ ورع^(٧)، وثقه ابن شاهين^(٨)، قال ابن عبد البر: صدوق حافظ، إلا أنه لما وقف في القرآن ولم يزد على أنه كلام ولم يقل مخلوق ولا غير مخلوق، لذلك تكلموا فيه لا غير^(٩)، قال ابن الجوزي: ثقة حافظ مأمون، غير أنه كان يقف، بقول القرآن ويسكت، لا يقول القرآن مخلوق ولا غير مخلوق^(١٠)، قال الذهبي: إمام حافظ^(١١) ثقة^(١٢)، وثقه الهيثمي^(١٣)، قال ابن حجر: صدوق تكلموا فيه لتوقفه في

(١) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ٣٣٣/١ (٣٨٧)، ونقل عن العجلي انه قال في موضع آخر: متروك الحديث.

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٢٢٥/١ (٤١٥).

(٣) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٣٧٦/٧ (٣٣٣٦)، لينه احمد في موضع آخر يأتي ذكره فيمن جرحه.

(٤) ينظر: سؤالات السلمى للدارقطني، ١٠٨ / (٤٢).

(٥) ينظر: الكمال في اسماء الرجال، أبي محمد المقدسي، ٢٢٠/٣ (١٥٤٤).

(٦) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ٣٣٣/١ (٣٨٧).

(٧) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٣٧٦/٧ (٣٣٣٦).

(٨) ينظر: تاريخ اسماء الثقات، ابن شاهين، ٣٦ / (٦٧).

(٩) ينظر: الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، ابن عبد البر، ٣٩٤/١ (٣٨٢).

(١٠) ينظر: المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، ابن الجوزي، ٣٣٠/١١ (١٤٧٥).

(١١) ينظر: طبقات علماء الحديث، الذهبي، ١٤٨/٢ (٤٦٨)، ميزان الاعتدال، الذهبي، ١٨٢/١

(٧٣٢)، وقال الذهبي ردا من قو القائل: تركوه، قال: قل من ترك الاخذ عنه.

(١٢) ينظر: سير اعلام النبلاء، الذهبي، ٤٧٦/١١ (١٢٤)، الكاشف، الذهبي، ٢٣٤/١ (٢٨٣).

(١٣) ينظر: حياة الصحابة، محمد يوسف الكاندهلوي، ٢٧٣/٣.

القرآن^(١)، قال السيوطي: ثقة صدوق، مأمون ضابط حافظ، وكان يقف في القرآن^(٢)، قال الخرجي: حافظ^(٣).

أقوال المجرحين:

قال ابن سعد: وكان مخطئا منتقلا، وقف في القرآن ورجع أكثر من مرة^(٤)، لينه احمد^(٥)، قال أبو حاتم: كتبت عنه فوقف في القرآن، فوقفت عن حديثه وقد تركه الناس حتى كنت أمر بمسجده وهو وحيد لا يكاد يقربه أحد بعد أن كان الناس إليه عنقا واحدا، وسئل أبو زرعة عنه فقال: كان عندي أنه لا يكذب، فقيل له إن أبا حاتم الرازي قال: ما مات حتى حدث بالكذب، فقال حدث بحديث منكر، وترك الحديث عنه^(٦)، ضعفه الحاكم^(٧).

مما مضى ذكره يتبين أن سبب كلام من تكلم فيه هو لتوقفه في فتنة خلق القرآن، وقد وثقه جمهور من تكلم فيه، والذي يبدو أنه صدوق في الحديث، وما يرويه في جملة الاحاديث المقبولة، والله اعلم.

(١) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٠٠ / (٣٣٨).

(٢) ينظر: طبقات الحفاظ، السيوطي، ٢١٣ / (٤٧٢).

(٣) ينظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، الخرجي، ص: ٢٧.

(٤) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢/٧ (٩٢).

(٥) ينظر: الجامع لعلوم الإمام أحمد - الرجال، خالد الرباط - سيد عزت عيد، ١٩٦/١٦ (٢٨٧).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢/٢١٠ (٧١٥).

(٧) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ٣٣٣/١ (٣٨٧).

المطلب الثاني:

الرواة الضعفاء:

أولاً:

قال أبو داود: عبد السلام بن حرب ضعيف^(١).

عبد السلام بن حرب بن سلم النهدي الملائني، أبو بكر الكوفي أصله

بصري من صغار الثامنة، مات سنة سبع وثمانين وله ست وتسعون سنة^(٢).

أقوال المعدلين:

قال وكيع: كل حديث حسن عبد السلام يرويه^(٣)، وثقه ابن معين^(٤)، وقال

في موضع آخر: "صدوق"^(٥)، قال يعقوب بن شيبة: وكان عسرا في الحديث، سمعت

علي بن المديني يقول: كان يجلس في كل عام مرة مجلسا للامة، فقلت لابن المديني:

أكثرت عنه؟ قال: نعم، حضرت له مجلس العامة، وقد كنت أستنكر بعض حديث عبد

السلام حتى نظرت في حديث من يكثر عنه فإذا حديثه مقارب^(٦)، وقال البخاري:

"صدوق"^(٧)، قال العجلي: ثقة ثبت عن الكوفيين، استنكر حديثه بعض البغداديين،

وأهل الكوفة أعلم به^(٨)، قال أبو حاتم: "ثقة صدوق"^(٩)، وقال يعقوب بن شيبة:

(١) ينظر: سنن أبي داود، ٤/١.

(٢) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٥٥ / (٤٠٦٧).

(٣) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٦٩/٣ (١٠٣٥).

(٤) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ١٠٧/١.

(٥) تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ١٥٦ / (٥٥٠).

(٦) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ٩١٠/٤ (٢١٤).

(٧) العلل الكبير، الترمذي، ص: ٤٥.

(٨) ينظر: الثقات، العجلي، ٩٤/٢ (١٠٩٨).

(٩) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٧/٦ (٢٤٦).

"ثقة، في حديثه لين" (١)، قال الترمذي: "ثقة حافظ" (٢)، قال النسائي: "ليس به بأس" (٣)، وثقه ابن حبان (٤)، قال كان من المتقين (٥)، قال ابن عدي: "لا بأس به" (٦)، وثقه أبو نصر الكلاباذي (٧)، قال الدارقطني: "ثقة حجة" (٨)، وثقه الذهبي (٩)، وابن خلفون (١٠)، قال أبو محمد الياضي: كوفي حافظ (١١)، قال ابن حجر: "ثقة حافظ له مناكير" (١٢)، قال الخرجي: حافظ (١٣).

أقوال المجرحين:

قال ابن المبارك: "ما تحملني رجلي إليه" (١٤)، وقال حسن بن عيسى قال سمعت ابن المبارك وسألته عن عبد السلام بن حرب؟ فقال: قد عرفته وكان إذا قال قد عرفته فقد أهلكه (١٥)، قال ابن سعد: يضعف في الحديث (١٦).

- (١) تاريخ الإسلام، الذهبي، ٩١٠/٤ (٢١٤).
- (٢) تهذيب الكمال، المزي، ٦٩/١٨ (٣٤١٨).
- (٣) إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ٣٧/٥ (٣٤٦٣).
- (٤) ينظر: الثقات، ابن حبان، ١٢٨/٧.
- (٥) ينظر: مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ٢٧١ / (١٣٦٦).
- (٦) الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٢٤/٧ (١٤٨٥).
- (٧) ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، أبي نصر الكلاباذي، ٤٨٧/٢ (٧٤٦).
- (٨) ميزان الاعتدال، الذهبي، ٦١٥/٢ (٥٠٤٦).
- (٩) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٦٥٢/١ (٣٣٦٥).
- (١٠) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ٣٧/٥ (٣٤٦٣).
- (١١) ينظر: مرآة الجنان، أبي محمد الياضي، ٣١٢/١.
- (١٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٥٥ / (٤٠٦٧).
- (١٣) ينظر: خلاصة تهذيب الكمال، المزي، ص: ٢٣٨.
- (١٤) العلل (رواية عبدالله)، ٥٧/٢ (١٥٣٩).
- (١٥) ينظر: المصدر نفسه، ٤٨٥/٣ (٦٠٧٥).
- (١٦) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٣٦٠/٦ (٢٦٩٢).

قال احمد: كنا ننكر من حديث عبد السلام شيئاً، لا يقول حدثنا إلا في حديث واحد أو حديثين سمعته قال فيه حدثنا^(١)، ضعفه الساجي ومحمد بن عقيل البلخي^(٢)، وذكره العقيلي في جملة الضعفاء^(٣).

والذي يبدو أن ما ذهب إليه أبو داود من أن عبد السلام بن حرب ضعيف محل نظر، وهو للتوثيق أقرب خصوصاً فيما يحدث به عن الكوفيين، والله اعلم.

ثانياً:

قال أبو داود: الحارث بن وجيه ضعيف، حديثه منكر^(٤).

الحارث بن وجيه الراسبي أبو محمد البصري، من الثامنة^(٥).

أقوال المعدلين:

لم أقف فيما بحثت من مصادر على من وثقه أو حسن الرأي فيه.

أقوال المجرحين:

قال ابن معين: "ليس بشيء"^(٦)، وقال احمد: لا أعرفه^(٧)، ذكره البخاري في

الضعفاء وقال: فيه مناكير^(٨)، قال أبو حاتم: ضعيف، في حديثه بعض المناكير^(٩)،

(١) ينظر: العلل (عبد الله)، ٤٨٥/٣ (٦٠٧٦)، وجاء في المطبوع: نذكر بدل ننكر، وهو وهم من

الناسخ والله اعلم. الضعفاء الكبير، العقيلي، ٦٩/٣ (١٠٣٥).

(٢) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ٣٧/٥ (٣٤٦٣).

(٣) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٦٩/٣ (١٠٣٥).

(٤) ينظر: سنن أبي داود، ٦٥/١.

(٥) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٤٨ / (١٠٥٦).

(٦) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٨٥/٤ (٣٢٦٧).

(٧) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٦٢/٢ (٢٨٢).

(٨) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ٤٠ / (٦٣).

(٩) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٩٢/٣ (٤٢٧).

ضعفه أبو زرعة^(١)، قال الترمذي: "شيخ ليس بذاك"^(٢)، ضعفه يعقوب الفسوي^(٣)، والنسائي^(٤)، ونصر بن علي الجهضمي، والساجي، وابن الجارود، والطبري^(٥)، وأبو علي الطوسي^(٦)، والعقيلي^(٧)، قال ابن حبان: كان قليل الحديث، وينفرد بالمناكير عن المشاهير في قلة روايته^(٨)، ضعفه الدارقطني^(٩)، وقال الخطابي: "مجهول"^(١٠)، قال البيهقي: "تكلّموا فيه"^(١١)، ضعفه ابن عبد البر^(١٢)، قال ابن القيسراني: "متروك الحديث"^(١٣)، وقال في موضع آخر: لا شيء^(١٤)، ضعفه ابن الجوزي^(١٥)، قال الذهبي: "ضعفوه"^(١٦)، قال ابن سيد الناس: "ضعيف جدا"^(١٧)، ومثله قال ابن حجر^(١).

(١) ينظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، ٦٠٧/٢ (٦٠).

(٢) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ١٥٠/١.

(٣) ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ١٢٠/٢.

(٤) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤٦٢/٢ (٣٧٦).

(٥) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ١٧٥/٢ (١١٢٥).

(٦) ينظر: مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، ٣١٨/١.

(٧) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ٢١٤/١.

(٨) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٢٦٨/١ (٢٠٤).

(٩) ينظر: العلل، الدارقطني، ١٠٣/٨.

(١٠) معالم السنن، الخطابي، ٨٠/١، قال مغلطاي: القول بجهالته فيه نظر، فوصف الجهالة زائل

عنه. ينظر: إكمال تهذيب الكمال، ١٧٥/٢، وقال ابن حجر: وصف الجهالة عنه مرفوع. ينظر:

تهذيب التهذيب، ١٦٢/٢.

(١١) السنن الكبرى، البيهقي، ٤١/٢.

(١٢) ينظر: التمهيد، ابن عبد البر، ٣٣/١٤.

(١٣) ذخيرة الحفاظ، ابن القيسراني، ١١٣٤/٢.

(١٤) ينظر: المصدر نفسه، ١١٣٦/٢.

(١٥) ينظر: الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ١٨٤/١ (٧٢٨).

(١٦) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٣٠٥/١ (٨٨٠).

(١٧) النفع الشذي شرح جامع الترمذي، محمد ابن سيد الناس، ٣٠٢/١.

مما مضى ذكره أن هناك شبه إجماع على ضعف الحارث بن وجيه، والله

اعلم.

ثالثاً:

قال أبو داود: عبدة بن متعب ضعيف^(٢).

عبدة بن معتب، الضبي أبو عبد الرحيم الكوفي الضرير من الثامنة^(٣).

أقوال المعدلين:

قال عثمان بن أبي شيبة: "لا بأس به"^(٤)، وقال محمد بن عبد الله بن عبد

الرحيم المعروف بابن البرقي: لا بأس به، ووثقه الحاكم^(٥).

=

(١) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر، ٢٤٨/١.

(٢) ينظر: سنن أبي داود، ٢٣/٢.

(٣) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٧٩ / (٤٤١٦).

(٤) تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ١٦٧ / (٩٨١).

(٥) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ٢٠٤/٥ (٣٧٢٣).

أقوال المجرحين:

تركه ابن المبارك، ولم يكن يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي يحدثان عنه^(١)، قال ابن سعد: كان مكفوفا ضعيفا جداً، روى عنه سفيان الثوري^(٢)، قال ابن معين: "ليس بشيء"^(٣)، قال احمد: ترك الناس حديثه^(٤)، قال عمرو بن علي الفلاس: متروك الحديث، سيء الحفظ، وضعفه أبو حاتم وأبو زرعة^(٥)، ويعقوب الفسوي^(٦)، والنسائي وقال: تغير^(٧)، قال ابن خزيمة: لا يحتج به^(٨)، قال أبو حامد الحاكم: تغير بآخره فتركوه، وضعفه ابن الجارود، ومحمد بن أحمد بن تميم المغربي المشهور بابن العرب^(٩)، قال ابن حبان: كان من الذين اختلطوا بأخرة، حتى جعل يحدث بأشياء مقلوبة عن أقوام أئمة، ولم يتميز حديثه القديم من حديثه الجديد، فبطل الاحتجاج به^(١٠).

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٩٤/٦ (٤٨٧).

(٢) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٣٣٩/٦ (٢٥٧٥).

(٣) تاريخ ابن معين (رواية طهمان)، ١٣٥/٦٠.

(٤) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٢ / ٥٤٩ (٣٦٠٢).

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٩٤/٦ (٤٨٧).

(٦) ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ١٤٥/٣ - ١٤٦، وذكر أن الثوري إذا حدث عنه كناه، ونقل يعقوب الفسوي عن أبي عبد الكريم الكوفي قوله: ولا يكاد سفيان يكني رجلاً إلا وفيه ضعف، يكره أن يظهر اسمه فينفر منه الناس.

(٧) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٧٣ / (٤٠٥).

(٨) ينظر: صحيح ابن خزيمة، ٢٢١/٢.

(٩) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ٢٠٤/٥ (٣٧٢٣).

(١٠) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ١٦٤/٢ (٧٩٥).

قال ابن عدي: ضعيف يكتب حديثه^(١)، ضعفه الدارقطني وقال: لا تقوم به حجة^(٢)، قال ابن شاهين: "ليس بشيء"^(٣)، ضعفه ابن القيسراني^(٤)، وابن الجوزي^(٥)، والنووي^(٦)، والمنذري^(٧)، وابن عبد الهادي^(٨)، والذهبي^(٩)، والهيثمي وقال: متروك^(١٠)، ذكره برهان الدين الحلبي في المختلطين^(١١)، ضعفه ابن حجر وقال: أختلط بأخرة^(١٢).

من الماضي ذكره يتبين أنه ضعيف لا يحتج به، وما ذكره أبو داود هو الأشبه بالصواب، والله اعلم.

-
- (١) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٦٠/٧ (١٥١٢).
- (٢) ينظر: علل الدارقطني، ٢٧١/١٤.
- (٣) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين، ١٣٨ / (٤٣٨).
- (٤) ينظر: ذخيرة الحفاظ، ابن القيسراني، ٣٧٩/١.
- (٥) ينظر: الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ١٦٥/٢ (٢٢٤٩).
- (٦) ينظر: خلاصة الأحكام، النووي، ٥٣٨/١، وقال: اتفقوا على ضعفه، وقال الهيثمي: أجمعوا على ضعفه. ينظر: مجمع الزوائد، ٢١٨/١.
- (٧) ينظر: مختصر سنن أبي داود، المنذري، ٣٦٧/١.
- (٨) ينظر: تنقيح التحقيق، ابن عبد الهادي، ١١٢/٤.
- (٩) ينظر: المقتنى في سرد الكنى، الذهبي، ٣٧٦/٣ (٣٩١٤)، المهذب في اختصار السنن، الذهبي، ٩٢٠/٢.
- (١٠) ينظر: مجمع الزوائد، الهيثمي، ٢٢٠/٢.
- (١١) ينظر: الأعتباط بمن رمي بالاختلاط، برهان الدين الحلبي، ٢٣٤ / (٦٨).
- ونقل عن شعبة أنه قال: أخبرني عبيدة قبل أن يتغير.
- قال برهان الدين: الظاهر أنه أراد بتغيره الاختلاط وقد يريد أنه ساء حفظه والله أعلم.
- (١٢) ينظر: تقريب التهذيب، ٣٧٩ / (٤٤١٦).

رابعاً:

قال أبو داود: "أبان بن طارق مجهول"^(١).

أبان بن طارق، بصري من السادسة^(٢).

أقوال المعدلين:

وثقه ابن حبان^(٣).

أقوال المجرحين:

قال أبو زرعة: "شيخ مجهول"^(٤)، ومثله قال العقيلي^(٥)، قال ابن عدي:

ليس له إلا حديث يعرف به^(٦)، وله غير هذا الحديث حديثين أو ثلاث^(٧)، وقال أبو

الحسن القطان: "مجهول"^(٨)، قال المزي: "أحد المجاهيل"^(٩).

(١) سنن أبي داود، ٣/٣٤١.

(٢) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٨٧/ (١٣٩).

(٣) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٣/٣٧، قال ابن حجر: وقال ابن حبان في الثقات روى عن عقبة بن

عامر وعنه عون بن حبان. ينظر لسان الميزان، ٢٣/١ (١٤).

(٤) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٠١/٢ (١١١٠).

(٥) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٦١/٢.

(٦) هذا نصه مرفوعاً: (من دعي فلم يجب فقد عصى الله ورسوله، ومن دخل على غير دعوة دخل

سارقاً وخرج مغيراً). سنن أبي داود، ٣/٣٤١ (٣٧٤١).

(٧) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٧١/٢ (٢٠٨)، وقال عن الحديث المذكور أعلاه: ليس

له أنكر من هذا الحديث.

(٨) بيان الوهم والإيهام، أبي الحسن القطان، ٣/٢٢٩.

(٩) تحفة الأشراف، المزي، ٥٣/٦.

قال الذهبي: "لا يُعرف"^(١)، ضعفه ابن رجب^(٢)، قال العراقي:
"مجهول"^(٣)، ضعفه الهيثمي^(٤)، قال أبو محمد القاهري: "مجهول"^(٥)، قال ابن حجر:
"مجهول الحال"^(٦).

مما مضى ذكره يتبين أن هناك شبه إجماع على جهالة وضعف أبان بن طارق، وهذا ما ذهب إليه أبو داود، وهو الأشبه بالصواب، والله اعلم.

(١) المغني في الضعفاء، الذهبي، ٧/١ (٨).

(٢) ينظر: فتح الباري، ابن رجب، ٢٠/٥.

(٣) طرح التثريب في شرح التقريب، أبي الفضل العراقي، ٧٠/٧.

(٤) ينظر: مجمع الزوائد، الهيثمي، ٥٦/٤.

(٥) فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري، أبي محمد الفيومي القاهري،

٤٢٨/٩.

(٦) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٨٧/ (١٣٩).

المطلب الثالث:

الرواة الذين نقل توثيق احد العلماء لهم:

أولاً:

قال أبو داود: سمعت أحمد بن حنبل يقول: عيسى بن شاذان كيس^(١).
عيسى ابن شاذان القطان البصري، نزيل مصر من الحادية عشرة مات في
سن الكهولة بعد أربعين ومائتين^(٢).

أقوال المعدلين:

قال الآجري: سمعت أبا داود يقول: ما رأيت أحفظ من عبد الله بن محمد بن
علي النفيلي، قلت له: ولا عيسى بن شاذان؟ قال: ولا ابن شاذان^(٣)، وثقه مسلمة بن
قاسم، وقال إسماعيل القاضي كان من أهل العلم بالحديث^(٤)، وابن حبان وقال: من
الحفاظ ممن يغرب^(٥)، قال المزي: بصري حافظ^(٦).

(١) ينظر: سنن أبي داود، ٥٥/٢، قال أبو داود: ما رأيت أحمد مدح انسانا قط إلا عيسى ابن شاذان. ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٦١١/٢٢ (٤٦٢٨).

(٢) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٣٩ / (٥٢٩٧).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٦١١/٢٢ - ٦١٢ (٤٦٢٨).

(٤) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٢١٣/٨ (٣٩٥).

(٥) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٤٩٤/٨.

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، ابن حجر، ٦١٠/٢٢ (٤٦٢٨).

قال ابن عبد الهادي: كان من الحفاظ^(١)، قال الذهبي: من الحفاظ، مات كهلا ولم يشتهر اسمه^(٢)، قال ابن حجر: "ثقة حافظ"^(٣)، قال السيوطي: بصري حافظ^(٤)، وقال الخزرجي: من الحفاظ^(٥).

أقوال المجرحين:

لم أقف فيما بحثت من مصادر على من ذكره بجرح. مما مضى ذكره يتضح أن هناك اتفاق على توثيقه، وهو بلا ريب ثقة حافظ، والله اعلم.

ثانياً:

قال أبو داود: نظر حماد بن زيد إلى الحارث بن عمير، فقال: هذا من ثقات أصحاب أيوب السخثياني^(٦).
الحارث بن عمير البصري أبو عمير، نزيل مكة من الثامنة^(٧).

(١) ينظر: طبقات علماء الحديث، ابن عبد الهادي، ٢٥٢/٢ (٥٥٢).

(٢) ينظر: تاريخ الاسلام، الذهبي، ١٢٠١/٥ (٣٦١).

(٣) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٣٩ / (٥٢٩٧).

(٤) ينظر: طبقات الحفاظ، السيوطي، ٢٥٤ / (٥٦٤).

(٥) ينظر: خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، الخزرجي، ص: ٣٠٢.

(٦) ينظر: سنن أبي داود، ٣٠٧/٣.

(٧) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٤٧ / (١٠٤١).

أقوال المعدلين:

وثقه أبو بكر بن أبي شيبة^(١)، قال ابن معين: بصري ثقة^(٢)، قال: ثقة ثقة^(٣)، وثقه العجلي^(٤)، وأبو حاتم، وأبو زرعة^(٥)، قال يعقوب بن سفيان: ثقة من اصحاب أيوب السختياني، لم يكن في زمن عبد الله ابن المبارك أطلب للعلم منه^(٦)، وثقه النسائي^(٧)، والدارقطني^(٨)، وابن خلفون^(٩)، قال عبد الحق الإشبيلي: رجل ثقة صالح مشهور^(١٠)، وثقه البوصيري^(١١)، قال ابن حجر: وثقه الجمهور، وفي بعض أحاديثه مناكير ضعفه بسببها الأزدي وابن حبان وآخرون، فلعله تغير حفظه في الآخر^(١٢)، نقل السيوطي عن ابن حجر قال في أماليه: الحارث بن عمير لم نر للمتقدمين فيه طعنا، بل أثنى عليه حماد بن زيد وهو أكبر منه، ووثقه النقاد ابن معين وأبو حاتم الرازي والنسائي، والبخاري^(١٣)، وقد ذكر احمد الغماري أن الهيثمي رجح قول من وثقه من المتقدمين على من ضعفه^(١٤).

- (١) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٢/٢٢٢.
- (٢) ينظر: سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين، ٤٤٠/٤٤٠ (٦٨٩).
- (٣) سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل، ٢٣٥/٢٣٤.
- (٤) ينظر: الثقات، العجلي، ٢٧٨/١ (٢٤٦).
- (٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٨٣/٣ - ٨٤ (٣٨٣).
- (٦) ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ١٩٦/٢ - ١٩٧.
- (٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٧٠/٥ (١٠٣٦).
- (٨) ينظر: سؤالات البرقاني للدارقطني، ٢٤/١٠٥.
- (٩) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ١٦٤/٢ (١١٠٥).
- (١٠) ينظر: الاحكام الكبرى، عبد الحق الإشبيلي، ٤٣٥/٢.
- (١١) ينظر: إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، البوصيري، ٤٤٠/٤.
- (١٢) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٤٧/١ (١٠٤١).
- (١٣) ينظر: جامع الاحاديث، السيوطي، ١١٢/٣١، جمع الجوامع، السيوطي، ٧٣٦/١٧.
- (١٤) ينظر: المداوي لعلل الجامع الصغير وشرحي المناوي، احمد الغماري، ٢٧٠/٣.

أقوال المجرحين:

قال ابن خزيمة: "كذاب"^(١)، قال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات^(٢)، ضعفه الأزدي وقال: منكر الحديث، وقال أبو سعيد النقاش^(٣)، والحاكم: روى عن جعفر الصادق وحميد الطويل أحاديث موضوعة^(٤)، كذبه ابن القيسراني^(٥)، وقال: "يروي الموضوعات"^(٦)، قال أبو عبد الله الجورقاني: "منكر الحديث"^(٧)، ضعفه ابن الجوزي^(٨)، والذهبي^(٩).

ذكر المعلمي اليماني بعض أقوال بعض من تكلم في الحارث بن عمير وضعفه، ثم قال: وثقه اهل عصره والكبار، ثم ذكر أن عبد الرحمن بن مهدي روى عنه، ونقل عن أحمد أنه قال: إذا حدث عبد الرحمن عن احد، فهو حجة، ونقل عن ابن حجر قوله أن البخاري استشهد به في الصحيح، وروى عنه بعض الأئمة ومنهم ابن مهدي، وسفيان بن عيينه و احتج به اصحاب السنن، ثم ذكر اليماني أن أحدا من

(١) الموضوعات، ابن الجوزي، ٢٤٥/١.

(٢) ينظر: المجرحين، ابن حبان، ٢٦٦/١ (٢٠٢).

(٣) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغطاي، ١٦٤/٢ (١١٠٥).

(٤) ينظر: المدخل الى الصحيح، الحاكم، ١٢٧/ (٣٣).

(٥) ينظر: تذكرة الحفاظ، ابن القيسراني، ١٥٦/ (٣٦٨).

(٦) تذكرة الحفاظ، ابن القيسراني، ٣٢٦/ (٨٢١).

(٧) الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، أبي عبد الله الجورقاني، ٣٤٠/٢.

(٨) ينظر: الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ١٨٣/١ (٧٢٢).

(٩) ينظر: تاريخ الاسلام، الذهبي، ٤٥٧/١، وقال في ميزان الاعتدال: ما أراه إلا بين الضعف،

٤٤٠/١ (١٦٣٨)، وقال في موضع آخر: له مناكير. ينظر: المقتنى في سرد الكنى، الذهبي،

٤٣٩/١ (٤٧٨٦).

المتقدمين لم يتكلم فيه، والعدالة تثبت باقل من عدد الذين وثقوه، ومن ثبتت عدالته فإنه لا يقبل فيه الجرح إلا بحجة واضحة بينة^(١).

والذي يبدو أنه ثقة، والقول بأنه كذاب محل نظر، إذ كيف لراوٍ يوثقه أئمة هذا الشأن مثل: ابن معين واحمد والرازيان وغيرهم، من غير مطعن فيه، ثم يرمى بأنه كذاب أو يروي الموضوعات، الأمر قد يفوت احدهم، ولا يفوت كل هؤلاء الأئمة، وقد عرفوه ووثقوه، والوهم في إسناد حديث أو منته لا يكاد يسلم منه أحد من الرواة، والله اعلم.

ثالثاً:

قال أبو داود: سمعت ابن معين يثني على محمد بن محبوب ويقول كثير الحديث^(٢).

محمد ابن محبوب البناني البصري، من العاشرة مات سنة ثلاث وعشرين^(٣).

أقوال المعدلين:

(١) ينظر: التنكيل، المعلمي اليماني، ١/٢٩٩ - ٤٣٠، وقد رد على بعض أقوال من ضعفه ورد بعضها واطال الكلام فيها، لم أنقلها خشية الإطالة.

(٢) ينظر: سنن أبي داود، ٤/٢٩١، ونقل أبو داود عن ابن معين في موضع آخر: محمد بن محبوب كيس صادق، كثير الحديث. ينظر: سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، ٣٥١/ (٥٦٨).

(٣) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٠٥/ (٦٢٦٧).

قال الطحاوي: مقبول الرواية عند اهل الحديث^(١)، وثقه ابن حبان^(٢)،
والدارقطني^(٣)، والذهبي^(٤)، وابن حجر^(٥).

لم أقف فيما بحثت من مصادر على من ذكره بجرح.
محمد بن محبوب لم يذكره احد بجرح، وأخرج له البخاري في الصحيح^(٦)،
وثقه عدد من أئمة هذا العلم، وهو كما قالوا، والله اعلم.

المطلب الرابع:

الرواة الذين نقل تضعيف احد العلماء لهم:

أولاً:

- (١) ينظر: شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٣٨٥/١٠.
- (٢) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٨٠/٩.
- (٣) ينظر: سؤالات الحاكم للدارقطني، ٢٦٩ / (٤٧٠).
- (٤) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٢١٤/٢ (٥١٣٦).
- (٥) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٠٥ / (٦٢٦٧).
- (٦) ينظر: أسامي من روى عنهم البخاري في الصحيح، ابن عدي، ١٨١ / (٢٠٣)، الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، الكلاباذي، ٦٨١/٢ (١١٠٤).

قال أبو داود: "سمعت أحمد بن حنبل يضعف عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي" (١).

عبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث أبو شيبه الواسطي، ويقال الكوفي، من السابعة (٢).

أقوال المعدلين:

قال البزار: صالح الحديث (٣).

أقوال المجرحين:

ضعفه ابن سعد (٤)، قال ابن معين: "ليس بشيء" (٥)، قال البخاري: "فيه نظر" (٦)، وقال: "ضعيف الحديث" (٧)، قال العجلي: ضعيف الحديث، يكتب حديثه (٨)، قال أبو حاتم: هو ضعيف منكر الحديث يكتب حديثه ولا يحتج به، ضعفه أبو زرعة (٩)، وأبو داود (١٠)، قال الترمذي: وقد تكلم بعض أهل الحديث في عبد الرحمن بن

(١) سنن أبي داود، ٢٠١/١، وقال الإمام أحمد في موضع آخر: متروك الحديث. ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٢٨٦/٢ (٢٢٧٨)، وقال: ليس بذلك، حدث بمنكير، ٣٥٣/٢ (٢٥٦٠)، ونقل ابن عدي أنه قال فيه: مقبول. ينظر: اسامي من روى عنهم البخاري في الصحيح، ابن عدي، ص: ٧٢.

(٢) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٣٦ / (٣٧٧٩).

(٣) ينظر: مسند البزار، ٢٧٧/٢، وقال: ليس حديثه حديث حافظ. ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٣٧/٦ (٢٨٤).

(٤) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٣٤٣/٦ (٢٦٠٣).

(٥) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤٦/٤ (٣٠٧٠).

(٦) التاريخ الكبير، البخاري، ٢٥٩/٥ (٨٣٥)، الضعفاء الصغير، البخاري، ٤٧ / (٧٨).

(٧) العلل الكبير، الترمذي، ص: ٧١.

(٨) ينظر: التقات، العجلي، ٧٢/٢ (١٠١٨).

(٩) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢١٣/٥ (١٠٠١).

(١٠) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥١٨/١٦ (٣٧٥٤).

إسحاق الكوفي من قبل حفظه^(١)، ضعفه يعقوب بن سفيان^(٢)، والنسائي^(٣)،
والساجي^(٤)، قال ابن خزيمة: في القلب منه شيء^(٥)، وفي موضع آخر: "لا يحتج
به"^(٦)، ضعفه أبو القاسم البلخي^(٧)، قال ابن حبان: كان ممن ينفرد بالمناكير عن
المشاهير ويقلب الأسانيد، لا يحل الاحتجاج بخبره^(٨)، قال ابن عدي: في بعض ما
يرويه لا يتابعه عليه الثقات، وتكلم فيه السلف وفيمن كان خيرا منه^(٩)، قال أبو احمد
الحاكم: "ليس بالقوي عندهم"^(١٠)، ضعفه الدارقطني^(١١)، وابن عبد البر^(١٢).

قال البيهقي: "متروك"^(١٣)، ضعفه ابن القيسراني^(١٤)، وابن الجوزي^(١)،
والنووي، وقال: متفق على ضعفه^(٢)، ومحمد بن سيد الناس^(٣)، وابن عبد الهادي^(٤)، قال

-
- (١) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٥٢٤/٣.
(٢) ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ٥٩/٣.
(٣) ينظر: الضعفاء والمتروكين، النسائي، ٦٦ / (٣٥٨)، السنن الكبرى، النسائي، ٢٠/٩.
(٤) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٣٧/٦ (٢٨٤).
(٥) ينظر: صحيح ابن خزيمة، ٣٠٦/٣.
(٦) تهذيب الكمال، المزي، ٥١٧/١٦ (٣٧٥٤).
(٧) ينظر: قبول الاخبار، أبي القاسم البلخي، ٢٦٦/٢ (٥٣٥).
(٨) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ١٩/٢ (٥٨٧).
(٩) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤٩٨/٥ (١١٢٩).
(١٠) الأسمي والكنى، أبي احمد الحاكم، ٢٢٠/٤ (٣٢٦٨).
(١١) ينظر: الضعفاء والمتروكين، الدارقطني، ١٦١/٢ (٣٣٤)، سنن الدارقطني، ٢٨/٣.
(١٢) ينظر: التمهيد ابن عبد البر، ٨٩/١.
(١٣) السنن الكبرى، البيهقي، ٣٧٨/٣.
(١٤) ينظر: تذكرة الحفاظ، ابن القيسراني، ص: ٢١٢، معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعية، ابن
القيسراني، ص: ١٦١.

الذهبي: "ضعفوه"^(٥)، وقال: "لين"^(٦)، ضعفه ابن الملقن^(٧)، والهيثمي^(٨)، قال برهان الدين الحلبي: "ضعفوه"^(٩)، ضعفه البوصيري^(١٠)، وابن حجر^(١١)، وأبو محمد الفيومي القاهري^(١٢)، والقسطلاني^(١٣)، ومحمد طاهر الفتني^(١٤).

عبد الرحمن بن إسحاق الكوفي ضعيف كما قال الإمام أحمد، والله اعلم.

ثانياً:

قال أبو داود: يحيى بن عبيد الله حدث عنه يحيى بن سعيد ثم تركه^(١٥).

(١) ينظر: الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ٨٩/٢ (١٨٥٠)، التحقيق في أحاديث الخلاف، ابن الجوزي، ١٩٣/١.

(٢) ينظر: شرح النووي على مسلم، ١١٥/٤.

(٣) ينظر: النفع الشذي، محمد ابن سيد الناس، ٣٧٤/٤.

(٤) ينظر: تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، ابن عبد الهادي، ٢٩٧/١.

(٥) ميزان الاعتدال، الذهبي، ٥٤٨/٢ (٤٨١٢).

(٦) المقتنى في سرد الكنى، الذهبي، ٣٠٨/١ (٣٠٧٩)، وقال في موضع آخر: ضعيف. ينظر: مختصر استدراك الذهبي على مستدرک الحاكم، ابن الملقن، ٨٦٤/٢.

(٧) ينظر: البدر المنير، ابن الملقن، ١٧٧/٤.

(٨) ينظر: مجمع الزوائد، الهيثمي، ١٤٠/٢.

(٩) الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي سبط ابن العجمي، ص: ١٦٣.

(١٠) ينظر: إتحاف الخيرة المهرة، البوصيري، ٢٦٦/٣.

(١١) ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ٥٢٥/١٣، تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٣٦/٣ (٣٧٧٩)، وقال في موضع آخر: متروك. ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر، ٦٥٠/١.

(١٢) ينظر: فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري، حسن أبي محمد الفيومي القاهري، ٧٠٦/٥.

(١٣) ينظر: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، القسطلاني، ٣٨١/٢.

(١٤) ينظر: تذكرة الموضوعات، محمد طاهر الفتني، ص: ٢٢٥.

(١٥) ينظر: سنن أبي داود، ١٧١/٥، قال أحمد في موضع آخر: ليس بثقة. ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٣٧٩/٢ (٢٦٩٢)، وقال: منكر الحديث. ٥٤/٣ (٤١٣٩).

يحيى بن عبيد الله بن عبد الله بن موهب التيمي المدني، من السادسة^(١).

أقوال المعدلين:

قال يعقوب بن سفيان: لا بأس به إذا روى عن ثقة^(٢)، ونقل ابن عدي عن الحافظ الدولابي قوله أن الجوزجاني أبو إسحاق السعدي قال: وأحاديث يحيى بن عبيد متقاربة من أحاديث أهل الصدق^(٣).

أقوال المجرحين:

قال شعبة: رأيت يحيى بن عبيد الله يصلى صلاة لا يقيمها فتركت حديثه^(٤)، قال الترمذي: ضعفه شعبة^(٥)، ضعفه سفيان بن عيينه^(٦)، وأبو بكر بن أبي شيبه^(٧).

قال ابن معين: "ليس بشيء"^(٨)، ضعفه عمرو بن علي الفلاس^(٩)، ذكره البخاري في الضعفاء^(١٠)، ضعفه أبو زرعة^(١١)، قال أبو حاتم: ضعيف جداً، منكر

(١) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٩٤ / (٧٥٩٩).

(٢) ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب الفسوي، ١٥٢ / ٣.

(٣) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٣٣ / ٩ (٢١٠٦).

(٤) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٣٢ / ٩ (٢١٠٦).

(٥) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٤٨٧ / ٣.

(٦) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٢٩٥ / ٨ (٣٠٥٦).

(٧) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٦٨ / ٩ (٦٩٢).

(٨) تاريخ ابن معين (رواية الدارمي)، ٢٢٧ / (٨٧٠).

(٩) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٦٧ / ٩ (٦٩٢).

(١٠) ينظر: الضعفاء الصغير، البخاري، ١٤٠ / (٤١٩).

(١١) ينظر: سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، ٦٦٨ / ٢ (٣٥٧).

الحديث^(١)، ضعفه مسلم بن الحجاج والبخاري^(٢)، ضعفه النسائي^(٣)، وأبو عبد الله المقدمي^(٤)، وأبو القاسم البلخي^(٥)، وابن الجارود والساجي^(٦)، قال ابن حبان: يروي عن أبيه ما لا أصل له، وأبوه ثقة، سقط الاحتجاج به لما كثرت روايته عن أبيه ما ليس من حديثه^(٧)، قال ابن عدي: بعض ما يرويه لا يتابع عليه^(٨)، ضعفه الدارقطني^(٩)، وابن شاهين^(١٠).

قال الحاكم: "يضع الحديث"^(١١)، ضعفه أبو نعيم الأصبهاني^(١٢)، وابن حزم^(١٣)، وابن القيسراني^(١٤)، قال الذهبي: "ضعفوه"^(١٥)، ضعفه الزيلعي^(١)، وابن الملقن^(٢)، والهيثمي^(٣)، والعراقي^(٤)، والبوصيري^(٥)، وابن حجر^(٦)، والسخاوي^(٧)، السيوطي^(٨).

- (١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٦٨/٩ (٦٩٢).
- (٢) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٢٥٣/١١ - ٢٥٤ (٤٠٧).
- (٣) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٣٢/٩ (٢١٠٦).
- (٤) ينظر: التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، أبي عبد الله المقدمي، ١٢٧/ (٥٩٧).
- (٥) ينظر: قبول الأخبار ومعرفة الرجال، بي القاسم البلخي، ٣٤٦/٢ (٨٦٩).
- (٦) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ٦٣٢/٦ (٥٣٣٧).
- (٧) ينظر: المجروحين، ابن حبان، ٤٧٣/٢ (١٢١٢).
- (٨) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٣٦/٩ (٢١٠٦).
- (٩) ينظر: الضعفاء والمتروكين، ابن الجوزي، ١٩٩/٣ (٣٧٣٩).
- (١٠) ينظر: تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، ابن شاهين، ١٩٤/ (٦٨٠).
- (١١) سؤالات السجزي للحاكم، ١٤٩/ (١٥٣)، قال ابن حجر: افحش الحاكم فرماه بالوضع. ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٩٤/ (٧٥٩٩).
- (١٢) ينظر: الضعفاء، أبي نعيم الأصبهاني، ١٦١/ (٢٧٢).
- (١٣) ينظر: التوضيح لشرح الجامع الصحيح، ابن الملقن، ٣٠/٣٣٦.
- (١٤) ينظر: تذكرة الحفاظ، ابن القيسراني، ص: ٧٨.
- (١٥) الكاشف، الذهبي، ٣٧١/٢ (٦٢٠٧).

مما مضى ذكره يتضح إن هناك إطباقاً من أهل العلم على ضعفه كما نقل

أبو داود عن يحيى بن سعيد القطان أنه تركه، وهو الصواب، والله اعلم.

-
- (١) ينظر: تخريج احاديث الكشاف، العراقي، ٧٣/٣.
- (٢) ينظر: البدر المنير، ابن الملقن، ٦٤/٥.
- (٣) ينظر: مجمع الزوائد، الهيثمي، ١٣٢/٥.
- (٤) ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي، ٣٠٨/١.
- (٥) ينظر: مصباح الزجاجة، البوصيري، ٢٣٣/٣.
- (٦) ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ٦١٧/١١، تقريب التهذيب، ابن حجر، ٥٩٤ / (٧٥٩٩).
- (٧) ينظر: الأجوبة المرضية، السخاوي، ٨٠٣/٢.
- (٨) ينظر: اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، السيوطي، ١٢٣/٢، قوت المغتذي على جامع الترمذي، السيوطي، ٦٢٣/٢.

المبحث الخامس

فوائد متعلقة بالنسخ

كتاب السنن لأبي داود كتاب غزير الفوائد، وفيه تعليقات حسان لمصنفه الإمام، ومنها ما يتعلق بنسخ الحديث، حيث روى أبو داود بعض الأحاديث في سننه، ثم ذكر أنها منسوخة، وفيما يلي تعريف موجز جداً بالنسخ، وذكر الأحاديث التي قال أبو داود فيها أنها منسوخة.

أولاً: النسخ في اللغة:

قال الزجاج: النسخ في اللغة هو إبطال شيء وإقامة آخر مقامه، تقول العرب: نسخت الشمس الظل والمعنى أذهبت الظل وحلت محله^(١)، ويقال: نسخت الريح آثار الديار، أي غيرتها^(٢)، قال ابن منظور: نسخ الشيء ينسخه نسخاً وانتسخه واستنسخه: اكتتبه عن معارضه، والنسخ اكتتابك كتاباً عن كتاب حرفاً بحرف، والأصل نسخة، والمكتوب عنه نسخة لأنه قام مقامه، والاستنساخ: كتب كتاب من كتاب؛ وفي التنزيل: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾^(٣)؛ أي: نستنسخ ما تكتب الحفظة فيثبت عند الله^(٤).

(١) ينظر: تهذيب اللغة، محمد بن احمد الهروي، ٨٤/٧.

(٢) ينظر: معجم الفروق اللغوية، أبي هلال العسكري، ص: ٦٠، مختار الصحاح، زين الدين الرازي، ص: ٣٠٩.

(٣) سورة الجاثية، من الآية ٢٩.

(٤) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، ٦١/٣.

ثانياً: النسخ في الاصطلاح:

يعرف النسخ بأنه رفع حكم شرعي متقدم بدليل شرعي متأخر^(١).
ومن أنواع النسخ نسخ السنة بالسنة^(٢).

الحديث الأول:

قال الإمام أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، أخبرنا هشام بن عروة، أن أباه رضي الله عنه، "كان يقرأ في صلاة المغرب بنحو ما تقرءون والعاديات ونحوها من السور"^(٣).

(١) ينظر: الموافقات، الشاطبي، ٣٤١/٢.

(٢) ينظر: الفصول في الأصول، أبي بكر الجصاص، ٣٢٣/٢، الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم، ١٠٧/٤.

(٣) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب قدر القراءة في المغرب، ١ / ٢١٥ (٨١٣)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب القراءة في المغرب، ١٧/٥ (٤٠٩٠).

قال أبو داود: "هذا يدل على أن ذلك منسوخ"^(١). أي: أن قراءة عروة بن الزبير في صلاة المغرب بقصار المفصل يدل على أن ذلك، أي قراءة الطوال في صلاة المغرب منسوخة^(٢).

والقول بالنسخ هنا أشار إليه من بعيد ابن عبد البر حيث قال في معرض كلامه عن القراءة في صلاة المغرب: واهل العلم يستحبون قراءة السور القصار في صلاة المغرب، ولعل ذلك أن يكون آخر الأمرين، أو يكون إباحة وتخييراً من النبي ﷺ^(٣).

(١) سنن أبي داود، ٢١٥/١.

(٢) ينظر: المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، محمود السبكي، ٢٣٧/٥. ذكر أبو داود هذا الاثر المقطوع عقب إيراد لعدة أحاديث في قراءة النبي ﷺ، في صلاة المغرب، وهي:

عن أم الفضل بنت الحارث رضي الله عنها، أنها سمعت ابن عباس رضي الله عنهما وهو يقرأ والمرسلات عرفاً، فقالت: يا بني لقد ذكرتني بقراءتك هذه السورة إنها لآخر ما سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بها في المغرب. ٢١٤/١ (٨١٠).

عن جبيرة بن مطعم رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بالطور في المغرب". ٢١٤/١ - ٢١٥ (٨١١).

عن مروان بن الحكم، قال: قال لي زيد بن ثابت رضي الله عنه: ما لك تقرأ في المغرب بقصار المفصل وقد رأيت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بطولى الطوليين"، قال: قلت: ما طولى الطوليين؟ قال: الأعراف والأخرى الأنعام، قال: وسألت أنا ابن أبي مليكة، فقال لي: من قبل نفسه المائدة والأعراف. ٢١٥/١ (٨١٢).

(٣) ينظر: التمهيد، ابن عبد البر، ٢٦٣/٦.

لم يرتضي ابن حجر ما ذهب إليه الإمام أبي داود من القول بالنسخ ، وذهب الى القول بالجمع بين هذه الأحاديث ، حيث قال أن النبي (ﷺ) كان أحيانا يطيل القراءة في المغرب، يفعل ذلك إما لبيان الجواز وإما لعلمه بعدم المشقة على المأمومين، وذكر أن ليس في حديث جبير بن مطعم دليل على أن ذلك تكرر منه، وأما حديث زيد بن ثابت ففيه إشعار بذلك لكونه أنكر على مروان المواظبة على القراءة بقصار المفصل ولو كان مروان يعلم أن النبي (ﷺ) واظب على ذلك لاحتج به على زيد بن ثابت، لكن لم يرد زيد منه فيما يظهر المواظبة على القراءة بالطول وإنما أراد منه أن يتعاهد ذلك كما رآه من النبي (ﷺ)، وفي حديث أم الفضل إشعار بأن النبي (ﷺ) كان يقرأ في الصحة بأطول من المرسلات لكونه كان في حال شدة مرضه وهو مظنة التخفيف وهو يرد على أبي داود ادعاء نسخ التطويل؛ لأنه روى عقب حديث زيد بن ثابت من طريق عروة أنه كان يقرأ في المغرب بالقصار قال وهذا يدل على نسخ حديث زيد بن ثابت ولم يبين وجه الدلالة، وكأنه لما رأى عروة راوي الخبر عمل بخلافه حمله على أنه اطلع على ناسخه ولا يخفى بعد هذا الحمل، وكيف تصح دعوى النسخ وأم الفضل تقول إن آخر صلاة صلاها بهم قرأ بالمرسلات؟^(١).

وذهب السهارنفوري إلى ما ذكره ابن حجر^(٢).

قال محمود السبكي بعد أن ذكر كلاما مشابها للذي مضى: والحق أن المسألة لا نسخ فيها، ولو سلم أحدهم بوجود النسخ هنا لقلنا أن حديث أم الفضل رضي الله عنه ينسخ القراءة بقصار المفصل لا العكس^(٣).

(١) ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ٢/٢٤٨ - ٢٤٩.

(٢) ينظر: بذل المجهود في حل سنن أبي داود، السهارنفوري، ٤/٢٠٨.

(٣) ينظر: المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود، محمود السبكي، ٥/٢٣٧.

والذي يظهر أن ما ذهب إليه أبو داود من القول بالنسخ هنا محل نظر، وهو قول غير واضح، لا دليل عليه، والنسخ لا يثبت باحتمال، واحاديث الباب التي أوردها أبو داود تدل على خلاف ما ذهب إليه، والله اعلم.

الحديث الثاني:

قال الإمام أبو داود: حدثنا حميد بن مسعدة، حدثنا سفيان بن حبيب، ح وحدثنا يزيد بن قبيس، من أهل جبلة، حدثنا الوليد جميعا، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن عبد الله بن بسر السلمي، عن أخته، -وقال يزيد: الصماء - أن النبي (ﷺ) قال: "لا تصوموا يوم السبت إلا في ما افترض عليكم، وإن لم يجد أحدكم إلا لحاء عنبه، أو عود شجرة فليمضغه"^(١).

(١) سنن أبي داود، كتاب الصوم، باب النهي أن يخص يوم السبت بصوم، ٣٢٠/٢ (٢٤٢١)، مسند احمد، مسند الصماء بنت بسر رضي الله عنها، ٧/٤٥ (٢٧٠٧٥)، المنتخب من مسند عبد بن حميد، ١٨٢ / (٥٠٨)، مسند الدارمي، ١٠٩٥/٢ (١٧٩٠)، سنن ابن ماجه، كتاب الصيام، باب ما جاء في صيام يوم السبت، ٦١٩/٢ (١٧٢٦)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الصيام عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في كراهية صوم يوم السبت، ١١٢/٢ (٧٤٤) وقال: حديث حسن، الأحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، ١٨٤/٦ - ١٨٥ (٣٤١١) (٣٤١٢) (٣٤١٣)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الصيام، النهي عن صيام يوم السبت، ٢١٢ - ٢٠٩/٣ (٢٧٧٢) (٢٧٧٣) (٢٧٧٤) (٢٧٧٥) (٢٧٧٦) (٢٧٧٧) (٢٧٧٨) (٢٧٧٩) (٢٧٨٠) (٢٧٨١) (٢٧٨٢) (٢٧٨٣)، الكنى والأسماء، الدولابي، ١٠٢٥/٣ (١٧٩٥)، صحيح ابن خزيمة، ٣١٧/٣ (٢١٦٣)، مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، ٣٩٣/٣ (٦٨٩)، معجم الصحابة، أبي القاسم البغوي، ١٧٠/٤ (١٦٨٠)، معجم الصحابة، ابن قانع، ٨١/٢، صحيح ابن حبان، ٣١٦/٣ (٢٤٧٨)، المعجم الكبير، الطبراني، ٣٢٩/٢٤ - ٣٣٠ (٨١٨) (٨١٩) (٨٢٠) (٨٢١)، مسند الشاميين، الطبراني، ٢٤٥/١ (٤٣٤)، وفي: ٨٩/٣ (١٨٥٠)، ناسخ الحديث ومنسوخه، ابن شاهين، ٣٣٢/ (٣٩٨). مستدرک الحاكم، كتاب الصوم، ٦٠١/١ (١٥٩٢)، فوائد تمام، ٢٦٧/١ (٦٥٤)، معرفة الصحابة، أبي نعيم الاصبهاني، ٣٣٨٠-٣٣٨١ (٧٧٢٧) (٧٧٢٨) (٧٧٢٩)، حلية الأولياء، أبي نعيم الاصبهاني، ٢١٨/٥، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصوم، باب ما ورد من النهي عن تخصيص يوم السبت بالصوم، ١٣١/٩ (٨٥٦٩) (٨٥٧٠)، تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ٥١٦/٦ (١٩٠٦)، شرح السنة، البغوي، ٣٦١/٦ (١٨٠٦)، غوامض الأسماء المبهمة، ابن بكشوال، ٧٩٧/٢، الاحاديث المختارة، الضياء المقدسي، ٥٨/٩، وفي: ٦٤/٩، وفي: ١٠٤/٩.

قال أبو داود: "وهذا حديث منسوخ"^(١).

روى الإمام أبو داود حديثاً عن النبي (ﷺ) في النهي عن صيام يوم السبت إلا فيما أفترض علينا، ثم ذكر أن هذا الحديث منسوخ، ولم يذكر بم نسخ^(٢)، قال ابن العطار: ولعل نسخه عند أبي داود بصوم السبت والأحد؛ لكونهما عيدين للمشركين، والمدعى إفراد السبت بالصوم، فإذا صام الجمعة والسبت، زالت الكراهة فيهما، وكذا إذا صام السبت والأحد، فإن الكراهة تزول اتفاقاً^(٣)، والقول بالنسخ لم ينفرد به أبو داود بل ذهب إلى هذا طائفة من أهل العلم ومنهم أبو داود كما قال ابن القيم^(٤).

اختلف بعض أهل العلم مع الإمام أبي داود في إعلال الحديث المذكور بالنسخ، قال النووي: ليس الحديث منسوخاً كما قال أبو داود^(٥)، قال ابن الملقن: الحديث صحيح غير منسوخ^(٦)، ونقل أبو المعالي القاهري عن بعض الشافعية قولهم: دعوى النسخ لا يمكن قبولها في هذا المحل إلا بدليل، والأحاديث الواردة في صوم يوم

(١) سنن أبي داود، ٢/٣٢٠.

(٢) ذكر بعض أهل العلم: لعل دليل النسخ دليل النسخ عند أبي داود حديث كريب مولى ابن عباس أخبره، أن ابن عباس وناساً من أصحاب رسول الله ﷺ بعثوني إلى أم سلمة أسألها عن أي الأيام كان رسول الله ﷺ أكثر لصيامها؟ فقالت: يوم السبت والأحد، فرجعت إليهم فأخبرتهم، فكأنهم أنكروا ذلك، فقاموا بأجمعهم إليها، فقالوا: إنا بعثنا إليك هذا في كذا وكذا، وذكر أنك قلت كذا، فقالت: صدق، إن رسول الله ﷺ أكثر ما كان يصوم من الأيام يوم السبت والأحد، وكان يقول: "إنهما عيدان للمشركين، وأنا أريد أن أخالفهم". ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ١٠/٣٦٢، سبل السلام شرح بلوغ المرام، الصنعاني، ١/٥٨٩، ارواء الغليل، اللباني، ٤/١٢٤ - ١٢٥، والحديث أخرجه: ابن خزيمة، ٣/٣١٨ (٢١٦٧)، ابن حبان، ٣/٣١٦ (٢٤٧٩)، مستدرک الحاكم، ١/٦٠٢ (١٥٩٣)، السنن الكبرى، البيهقي، ٩/١٣٢ - ١٣٣ (٨٥٧٢).

(٣) ينظر: العدة في شرح العمدة، علاء الدين ابن العطار، ٢/٩٠٥.

(٤) ينظر: تهذيب سنن أبي داود، ابن القيم، ٢/١١٧.

(٥) ينظر: المجموع، النووي، ٦/٤٣٧.

(٦) ينظر: البدر المنير، ابن الملقن، ٥/٧٦٣.

السبت ليس فيها أن النبي (ﷺ) أفرد بالصوم، فلا معارض، والمعنى فيه تعظيم اليهود له^(١).

ذهب ابن حجر الى ذكر صورة خاصة من النسخ، حيث قال: وادعى أبو داود أن هذا الحديث منسوخ ولا يتبين وجه النسخ فيه، قلت يمكن أن يكون أخذه من كون النبي (ﷺ) كان يحب موافقة أهل الكتاب في أول الأمر، ثم في آخر أمره قال خالفوهم، فالنهي عن صوم يوم السبت يوافق الحالة الأولى وصيامه إياه يوافق الحالة الثانية وهذه صورة النسخ والله أعلم^(٢).

وهذا الحديث ذكره أبو بكر الأثرم في كتابه (ناسخ الحديث ومنسوخه) هذا الحديث، ثم ذكر أن هناك عدة احاديث خالفت هذا الحديث، ومنها: صيام عاشوراء، وشعبان، والست من شوال، وعرفة، وهذه فيها السبت، وليست من الصيام المفروض على المسلم^(٣).

(١) ينظر: كشف المناهج والتقايع في تخريج احاديث المصابيح، محمد بن ابراهيم أبي المعالي، ١٩٩/٢.

(٢) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر، ٤٧٠/٢.

(٣) ينظر: ناسخ الحديث و منسوخه، أبي بكر الاثرم، ص: ٢٠٢ - ٢٠٣.

والذي يظهر أن النسخ هنا إن وجد فليس المراد به إزالة الحكم بالكلية،
والصورة التي ذكرها ابن حجر هي الأقرب، والله اعلم^(١).

(١) هذا الحديث تتازع الأئمة في صحته، حيث أعله اهل العلم بعدة علل منها: الضعف،
والمعارضة، قال مالك: هذا كذب. ينظر: سنن أبي داود، ٣٢١/٢، وقال النسائي: حديث
مضطرب. ينظر: مختصر سنن أبي داود، المنذري، ١١٨/٢، قال الترمذي: حديث حسن. ينظر:
سنن الترمذي، ١١٢/٢، صححه الحاكم في المستدرک، ٦٠١/١، وقال له معارض بحديث صحيح
وذكر حديث جويرية بنت الحارث رضي الله عنها: "أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها يوم الجمعة، وهي صائمة، فقال:
أصمت أمس، قالت: لا، قال: تريدان أن تصومين غدا، قالت: لا، قال: فأفطري"، والحديث أخرجه
البخاري في صحيحه، ٤٢/٣ (١٩٨٦)، وكذا مال النووي إلى صحته. ينظر: المجموع، النووي،
٤٣٧/٦، قال ابن حجر: لكن التلون في الحديث الواحد بالإسناد الواحد مع اتحاد المخرج يوهن
راويه وينبئ بقلة ضبطه إلا أن يكون من الحفاظ الكثيرين المعروفين بجمع طرق الحديث فلا يكون
ذلك دالا على قلة ضبطه وليس الأمر هنا كذا بل اختلف فيه أيضا على الراوي عن عبد الله بن
بسر. ينظر: التلخيص الحبير، ٤٧٠/٢.

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا يزيد، ح وحدثنا حميد بن مسعدة، حدثنا بشر، عن عبد الله بن عون، عن عامر أبي رملة، قال: أخبرنا مخنف بن سليم رضي الله عنه، قال: ونحن وقوف مع رسول الله ﷺ بعرفات قال: "يا أيها الناس، إن على كل أهل بيت في كل عام أضحية وعتيرة، أتدرون ما العتيرة هذه؟ التي يقول الناس الرجبية"^(١).

قال أبو داود: "العتيرة منسوخة هذا خبر منسوخ"^(٢).

(١) سنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب ما جاء في إيجاب الأضاحي، ٩٣/٣ (٢٧٨٨)، مصنف ابن أبي شيبة، ٣٨٠/١٣ (٢٥٨٨٦)، مسند احمد، مسند مخنف بن قيس رضي الله عنه، ٤١٩/٢٩ (١٧٨٨٩)، سنن ابن ماجه، أبواب الأضاحي، باب الأضاحي واجبة هي أم لا؟، ٣٠٤/٤ (٣١٢٥)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الأضاحي عن رسول الله ﷺ، ١٧٨/٣ (١٥١٨)، التاريخ الكبير، ابن أبي خيثمة، ٥٦٤/١، الأحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، ٢٩٧/٤ (٢٣١٨)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الفرع والعتيرة، ٣٧٥/٤ (٤٥٣٦)، المجتبى، النسائي، كتاب الفرع والعتيرة، باب لا فرع ولا عتيرة، ١٦٧/٧ (٤٢٢٤)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٨٤/٣ (١٠٥٨) (١٠٥٩)، معجم الصحابة، ابن قانع، ٩١/٣، المعجم الكبير، الطبراني، ٣١١ - ٣١٠/٢٠ (٧٣٨) (٧٣٩)، طبقات المحدثين بأصبهان، أبي الشيخ الأصبهاني، ٢٧٩/١، تاريخ أصبهان، أبي نعيم الأصبهاني، ١٠١/١، معرفة الصحابة، أبي نعيم الأصبهاني، ٢٦١١/٥، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الضحايا، ٢٥٠/١٩ (١٩٠٤٢)، وفي: كتاب الضحايا، باب ما جاء في الفرع أو العتيرة، ٤١٩/٩ (١٩٣٧٢)، شرح السنة، البغوي، ٣٤٩/٤ (١١٢٨).

(٢) سنن أبي داود، ٩٣/٣.

ذهب الإمام أبو داود الى القول بأن العتيرة^(١) منسوخة، وهو قول لم ينفرد به، بل ذهب الى هذا أبو عبيد القاسم بن سلام^(٢).

قال الحافظ ابن عبد البر: والعتيرة منسوخة بالأضحية عند الجميع، وهو ذبح كان يذبحه أهل الجاهلية في رجب، وكان في أول الإسلام ثم نسخ^(٣).
قال البغوي: "ذهب الأكثرون إلى أنها منسوخة"^(٤).

قال أبو عبد الله المازري: ولو صح القول بنسخ وجوب العتيرة كما قال أبو داود السجستاني لأمكن أن يحمل قوله على (أهل كل بيت) أن المراد به إذا أرادوا إقامة السنّة^(٥).

ذكر القاضي عياض أن ابن سيرين لم يرَ النسخ، وكان يذبح العتيرة في رجب^(٦)، وقال عياض في موضع آخر: وهو منسوخ عند كافتهم، ومذهب ابن سيرين في بقاء سنة ذبح العتيرة في شهر رجب شذوذ^(٧).

(١) قال الشافعي: والعتيرة هي الرجبية وهي ذبيحة كان أهل الجاهلية يتبررون بها في رجب. ينظر: السنن المأثورة، ص: ٣٤١، قال الخطابي: العتيرة تفسيرها في الحديث أنها شاة تذبح في رجب وهذا هو الذي يشبه معنى الحديث ويليق بحكم التدين، فأما العتيرة التي كان يعترها أهل الجاهلية فهي الذبيحة تذبح للصنم فيصب دمها على رأسه، والعتير بمعنى الذبح . ينظر: معالم السنن، ٢٢٦/٢.

(٢) ينظر: غريب الحديث، أبي عبيد، ١٩٤/١ - ١٩٥.

(٣) ينظر: الاستنكار، ابن عبد البر، ٥/٢٤٣.

(٤) شرح السنة، البغوي، ٤/٣٥٠.

(٥) ينظر: المعلم بفوائد مسلم، أبي عبد الله المازري، ٣/٨٧.

(٦) ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم، عياض بن موسى بن عياض، ٦/٤٠١، وقد ذكر اختلافا في معنى العتيرة.

(٧) ينظر: المصدر نفسه، ٦/٤٣٠، قال الشوكاني متعقبا للقاضي عياض: وادعى القاضي عياض أن جماهير العلماء على ذلك ولكنه لا يجوز الجزم به إلا بعد ثبوت أنها متأخرة ولم يثبت. ينظر: نيل الأوطار، ٥/١٦٦.

وذكر الحازمي أن قوما ذهبوا الى أنها منسوخة، وتمسكوا بحديث أبي هريرة في الباب^(١)، وذكر ابن حجر أن الحازمي جزم بالنسخ^(٢).
 وذهب ابن الجوزي^(٣)، وبرهان الدين الجعبري^(٤) إلى أنها منسوخة.
 وذهب فضل الله التوربشتي إلى عدم النسخ، وقال: "النسخ إنما يرد على الأحكام الواجبة، ولم يقل أحد بوجود العتيرة"^(٥).
 وذكر ابن قدامة أن أصحاب احمد يذهبون الى أن العتيرة ليست مسنونة، وأن الاحاديث فيها منسوخة، ثم قال: دليل النسخ أمران، أحدهما: أن أبا هريرة رضي الله عنه هو الذي روى حديث (لا فرع ولا عتيرة) والحديث متفق عليه، وأبو هريرة متأخر الإسلام، أسلم في العام السابع من الهجرة. والثاني: أن والعتيرة كان فعلها أمرًا متقدمًا على الإسلام، فالظاهر بقاؤهم عليه إلى حين نسخه، واستمر النسخ من غير رفع له^(٦).
 قال ابن رجب: الأكثرون من أهل العلم على أن الإسلام أبطل العتيرة^(٧).

(١) ينظر: الاعتبار في النسخ والمنسوخ، الحازمي، ص: ١٥٧ - ١٥٨.
 والحديث المشار إليه: عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "لا فرع ولا عتيرة" قال: والفرع أول نتاج كان ينتج لهم كانوا يذبحونه لطواغيتهم، والعتيرة في رجب. اخرج البخاري في صحيحه، ٨٥/٧ (٥٤٧٤)، صحيح مسلم، ٨٣/٦ (١٩٧٦).
 (٢) ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ٥٩٨/٩.
 (٣) ينظر: كشف المشكل من حديث الصحيحين، ابن الجوزي، ٣٣٨/٣.
 وقال ابن الجوزي في موضع آخر: أن حديث أبي هريرة لا ينسخ العتيرة. ينظر: إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه، ص: ٣٦٨ - ٣٦٩.
 (٤) ينظر: رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار، الجعبري، ص: ٣٩٤.
 (٥) الميسر في شرح مصابيح السنة، التوربشتي، ٣٥٢/١.
 (٦) ينظر: المغني، ابن قدامة، ٤٠٢/١٣ - ٤٠٣.
 (٧) ينظر: لطائف المعارف، ابن رجب، ص: ١١٧.

ذهب الكرمانى^(١)، وعلى القارى^(٢)، وزين الدين المناوى القاهرى^(٣) الى أنها

منسوخة.

مما مضى ذكره يتبين أن النسخ ليس عليه إجماع، وإن كان الجمهور على النسخ، والقول بالنسخ هو الأقرب، يضاف الى ذلك أن حديث (لا فرع ولا عتيرة) يرويه أبو هريرة، وهو عند البخارى ومسلم يعارض احاديث إباحة العتيرة، أو وجوبها، وكل ما عارضه من الاحاديث لا يرتقى الى درجته في الصحة، والله اعلم^(٤).

(١) ينظر: شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، الكرمانى، ٢٧٢/٢، قال الكرمانى بعد أن ضعف الحديث: قيل: في نسخه نظر؛ لأن مخنف بن سليم رواه قبل موته عليه السلام بأشهر؛ لأنه عليه السلام لم يخطب بعرفة إلا بحجة الوداع، وهو حين تقرر الأحكام لا حين نسخها.

(٢) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، على القارى، ١٠٨١/٣.

(٣) ينظر: فيض القدير شرح الجامع الصغير، زين الدين المناوى، ٣٧٥/٤.

(٤) الذي يظهر من صنيع الإمام البخارى أنه قدم حديث أبي هريرة على بقية الاحاديث في الباب، حيث ذكر في التاريخ الكبير عن عبد الله بن الحارث، عن الحارث، قال: شهدت مع النبي عليه السلام حجة الوداع، قال: من شاء عتر، ومن شاء لم يعتر.

ثم ذكر البخارى أن زرارة بن كريمة بن الحارث بن عمرو السهمي، سمع الحارث بن عمرو، سمع النبي عليه السلام.

ثم ذكر البخارى حديث أبي هريرة، وقال هذا أصح. التاريخ الكبير، ٢٥٩/٢.

وقد ذكر المنذرى بعض الاقوال في مسألة العتيرة:

وقد قيل: إن هذا الحديث منسوخ بقوله عليه السلام: (لا فرع ولا عتيرة).

وقيل: لا فرع واجبا، ولا عتيرة واجبة، ليكون جمعا بين الأحاديث.

وقال الخطابي: هذا الحديث ضعيف المخرج، وأبو رملة مجهول. وأبو رملة اسمه عامر.

وقال أبو بكر المعافري: وحديث مخنف بن سليم ضعيف، ولا يحتج به. هذا آخر كلامه.

وقال البيهقي: في حديث مخنف بن سليم: وهذا -إن صح- فالمراد به على طريق الاستحباب، وقد

جمع بينهما وبين العتيرة، والعتيرة غير واجبة بالإجماع، هذا آخر كلامه.

وقال اليعقوبي: وقال بعض السلف ببقاء حكمها. ينظر: مختصر سنن أبي داود، ٢٤٠/٢.

والحديث قال فيه الترمذى: حديث حسن غريب. ينظر: سنن الترمذى، ١٧٨/٣.

الحديث الرابع:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن أبي فديك، حدثني ابن أبي ذئب، عن القاسم بن عباس، عن عمرو بن عمير، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: "من غسل الميت فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ". وقال: حدثنا حامد بن يحيى، عن سفيان، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن إسحاق، مولى زائدة، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، بمغناه^(١).

ضعفه الخطابي . ينظر: معالم السنن، ٢/٢٢٦.

قال ابن بطال: لو صح الحديث، لكان حديث أبي هريرة ناسخاً له، والعلماء مجمعون على القول بحديث أبي هريرة رضي الله عنه. ينظر: شرح صحيح البخاري، ٥/٣٧٨. وضعفه ابن العربي المالكي، المسالك في شرح موطأ مالك، ٥/١٤٨، وضعفه عبد الحق الاشبيلي، الأحكام الوسطى، ٤/١٢٦، وضعفه الطيبي، شرح المشكاة للطيبي، ٤/١٣٠٢، وضعفه الصنعاني، فتح الغفار، ٢/١١٣٥.

(١) سنن أبي داود، كتاب الجنائز، باب في الغسل من غسل الميت، ٣ / ٢٠١ (٣١٦١) (٣١٦٢)، مسند أبي داود الطيالسي، ٤/٧٥ (٢٤٣٣)، مصنف عبد الرزاق، ٤/١٣٩ - ١٤٠ (٦٢٩٨) (٦٢٩٩)، مسند ابن الجعد، ٤٠٤ / (٢٧٥٤)، مصنف ابن أبي شيبة، ٦/٥٢٠ (١١٤٨٢)، وفي: ٧/١٩٧ (١٢٣٦٧)، مسند احمد، ١٣/١١٨ - ١١٩ (٧٦٨٩)، وفي: ١٣/١٨٧ (٧٧٧٠) (٧٧٧١)، وفي: ١٥/٣٦٨ (٩٦٠١)، وفي: ١٥/٥٣٤ (٩٨٦٢) قال شعيب الارنؤوط: رجاله ثقات، التاريخ الكبير، البخاري، ١/٣٩٦ (١٢٦٢)، سنن ابن ماجه، أبواب الجنائز، باب ما جاء في غسل الميت، ٢/٤٤٧ - ٤٤٨ (١٤٦٢) (١٤٦٣)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الجنائز عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الغسل من غسل الميت، ٢/٣٠٨ (٩٩٣)، مسند البزار، ١٤/٣٢٦ (٧٩٩٣)، وفي: ١٥/٧ (٨١٧١)، صحيح ابن حبان، ٢/١٩٢ (١١٤٤)، المعجم الاوسط، الطبراني، ١/٢٩٦ (٩٨٥) (٩٨٦)، ناسخ الحديث ومنسوخه، ابن شاهين، ٥٣ - ٥٥ / (٣١) (٣٢) (٣٣) (٣٤)، فوائد ابن أخي ميمي الدقاق، ١٣٠ / (٢٤٤). حلية الأولياء، أبي نُعيم الأصبهاني، ٩/١٥٨، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الطهارة، باب الغسل من غسل الميت، ٢/٣٨٢ - ٣٨٥ (١٤٤٧) (١٤٤٨) (١٤٤٩) (١٤٥١) (١٤٥٣) (١٤٥٤) (١٤٥٥)، وذكر

قال أبو داود: "هذا منسوخ"^(١).

ذهب أبو داود الى القول بالنسخ دون أن يذكر الحديث الذي نسخه، ذكر ابن شاهين أن الحديث الناسخ له هو ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: "ليس عليكم في ميتكم غسل إذا غسلتموه، وإن ميتكم ليس بنجس، فبحسبكم أن تغسلوا أيديكم"^(٢).

وجاء عن ابن عباس موقوفا^(٣).

والقول بالنسخ هنا محل إشكال؛ لأن الحديث مرفوعا ضعفه بعض أئمة هذا العلم من جهة، ومن جهة أخرى هناك خلافاً في رفعه ووقفه على أبي هريرة رضي الله عنه.

البيهقي الحديث من طرق أخرى عن أبي هريرة مرفوعا، وضعفها. شرح السنة، البغوي، ١٦٨/٢، (٣٣٩).

وروي الحديث موقوفا على أبي هريرة رضي الله عنه:

مصنف ابن أبي شيبة، ٥٢٠/٦ (١١٤٨١)، مسند البزار، ٣٢٦/١٤ (٧٩٩٢)، ناسخ الحديث ومنسوخه، ابن شاهين، ٥٦ / (٣٥)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الطهارة، باب الغسل من غسل الميت، ٢٨٣/٢ (١٤٥٠)، وفي: ٣٨٥/٢ (١٤٥٦)، وفي: ٣٨٧/٢ (١٤٥٨).
(١) سنن أبي داود، ٢٠١/٣.

(٢) ناسخ الحديث ومنسوخه، ابن شاهين، ٥٨ / (٣٨).

والحديث في: سنن الدارقطني، ٤٤١/٢ (١٨٣٩)، السنن الكبرى، البيهقي، ٣٩٨/٢ (١٤٧٧)، وقال: ضعيف مرفوعا، وكذا ضعفه عبد الحق الأشبيلي في الاحكام الوسطى، ١٥١/٢.

(٣) مصنف عبد الرزاق، ١٣٨/٤ (٦٢٨٩)، ناسخ الحديث ومنسوخه، ابن شاهين، ٥٨ / (٣٩)، السنن الكبرى، البيهقي، ٣٩٧/٢ (١٤٧٣) (١٤٧٤) (١٤٧٥) (١٤٧٦)، وقال البيهقي: والمعروف أنه موقوف على ابن عباس رضي الله عنه.

تتبيه: نقل بعض المتأخرين عن الإمام احمد أنه قال في الحديث المذكور أنه منسوخ. ينظر: سبل السلام، الصنعاني، ١٠٠/١.

قال الترمذي في الحديث المرفوع: حديث حسن، وروي موقوفاً على أبي هريرة^(١)، وصححه ابن السكن وابن حبان^(٢)، وابن حزم^(٣)، حسنه ابن الملقن^(٤)، وابن حجر^(٥).

وذهب الأكثرون الى ضعفه، قال محمد بن يحيى الذهلي: لا يثبت في الغسل من غسل الميت حديث^(٦)، ضعفه البخاري مرفوعاً^(٧)، ونقل البخاري عن ابن المديني واحمد قولهم: لا يصح في الباب شيء^(٨)، وقال الدارقطني: فيه نظر^(٩)، ضعفه الماوردي^(١٠)، والسرخسي^(١١)، وأبو الحسن بن القطان^(١٢)، وقال ابن المنذر: لا يثبت في الباب حديث^(١٣)، قال النووي^(١٤) وعلاء الدين بن العطار^(١): ضعيف بالاتفاق.

- (١) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ٣٠٨/٢.
- (٢) ينظر: الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملقن، ٤٤٢/٤.
- (٣) ينظر: المحلى، ابن حزم، ٢٢/٢ - ٢٣.
- (٤) ينظر: البدر المنير، ابن الملقن، ٥٣٦/٢، ذكر ابن الملقن طرق الحديث وأطال النفس في بيانها والكلام فيها، ٥٢٧/٢ - ٥٤٣.
- (٥) ينظر: التلخيص الحبير، ابن حجر، ٣٧١/١.
- (٦) ينظر: مختصر سنن أبي داود، المنذري، ١١٨/١.
- (٧) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣٩٦/١.
- (٨) ينظر: العلل الكبير، الترمذي، ص: ١٤٢.
- (٩) ينظر: علل الدارقطني، ٢٩٣/٩ (١٧٧٠).
- (١٠) ينظر: الحاوي الكبير، الماوردي، ٣٧٦/١.
- (١١) ينظر: المبسوط، السرخسي، ٨٢/١.
- (١٢) ينظر: بيان الوهم والإيهام، ابن القطان، ٢٨٣/٣.
- (١٣) ينظر: الأوسط، ابن المنذر، ٣١٨/١.
- (١٤) ينظر: شرح النووي على مسلم، ٦/٧، وقال في موضع آخر: ضعفه الجمهور. ينظر: خلاصة الأحكام، ١٤٢/٢، تعقب ابن الملقن قول النووي: ضعيف بالاتفاق قائلاً: ليس بجيد،

يضاف الى هذا أن الحديث مختلف في رفعه ووقفه، ذهب احمد الى أنه موقوف^(٢)، وكذا ذهب البخاري الى ترجيح الحديث موقوفاً على أبي هريرة رضي الله عنه^(٣)، وقال أبو حاتم الرازي: الحديث موقوف على أبي هريرة، والمرفوع خطأ، لا يرفعه الثقات^(٤)، ورجح البيهقي الموقوف^(٥)، وقال ابن قدامة المقدسي: الصحيح أن الحديث موقوف^(٦). قال الخطابي: لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بوجوب الاغتسال من غسل الميت، ولا الوضوء من حملة، ويشبه أن يكون الأمر فيه أن يكون محمولاً على الاستحباب^(٧).

قال ابن عبد البر: العمل على خلاف حديث أبي هريرة رضي الله عنه في الغسل من غسل الميت^(٨).

والذي يظهر أن القول بالنسخ هنا غير واضح، والحكم بالنسخ على الحديث عند أبي داود فيه إشارة الى أنه يميل الى ثبوته والعلم عند الله، والاقرب أن الحديث في ثبوته نظر، إذ ضعفه أكثر اهل العلم، وذهب بعض أئمة هذا العلم الى أنه موقوف ومنهم البخاري وأبو حاتم، والله اعلم.

الحديث حسنه الترمذي، وصححه ابن السكن وابن حبان. ينظر: الإعلام بفوائد عمدة الاحكام، ٤٤٢/٤.

(١) ينظر: العمدة في شرح العمدة، علاء الدين بن العطار، ٧٧٣/٢.

(٢) ينظر: المحرر في علم الحديث، ابن عبد الهادي، ص: ١٢٢.

(٣) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣٩٦/١.

(٤) ينظر: العلل، ابن أبي حاتم، ٥٠٢/٣ (١٠٣٥).

(٥) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي، ٣٨٧/٢.

(٦) ينظر: الكافي في فقه الإمام احمد، ابن قدامة المقدسي، ٣٥٩/١.

(٧) ينظر: معالم السنن، الخطابي، ٣٠١/١.

(٨) ينظر: الاستنكار، ابن عبد البر، ١٧٤/١.

الحديث الخامس:

قال الإمام أبو داود: حدثنا سعيد بن شبيب، وحيوة بن شريح الحمصي، قال حيوة: حدثنا بقرية، عن ثور بن يزيد، عن صالح بن يحيى بن المقدام بن معدي كرب، عن أبيه، عن جده، عن خالد بن الوليد رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ: "نهى عن أكل لحوم الخيل، والبغال، والحمير"، زاد حيوة: "وكل ذي ناب من السباع"^(١).

قال أبو داود: وهذا منسوخ، أكل لحوم الخيل جماعة من أصحاب النبي ﷺ منهم: ابن الزبير، وفضالة بن عبيد، وأنس بن مالك رضي الله عنهم، وكانت قریش في عهد رسول الله ﷺ تذبحها^(٢).

روى الإمام أبو داود حديثاً عن النبي ﷺ في النهي عن أكل لحوم الخيل، والبغال، والحمير، وكل ذي ناب من السباع، ثم ذهب الى أن أكل لحم الخيل منسوخ، واستدل على ذلك بفعل عدد من الصحابة رضي الله عنهم.

(١) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الخيل، ٣/٣٥٢ (٣٧٩٠)، مسند احمد، مسند خالد بن الوليد رضي الله عنه، ٢٨/١٦ - ٢١ (١٦٨١٦) (١٦٨١٧) (١٦٨١٨)، سنن ابن ماجه، أبواب الذبائح، باب لحوم البغال، ٤/٣٥٩ (٣١٩٨)، الأحاد والمثاني، ابن أبي عاصم، ٢/٣٠ (٧٠٤)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الصيد، كتاب تحريم أكل لحوم الخيل، ٤/٤٨٣ (٤٨٢٤) (٤٨٢٥)، المجتبى، النسائي، كتاب الصيد والذبائح، باب تحريم أكل لحوم الخيل، ٧/٢٠٢ (٤٣٣١) (٤٣٣٢)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٨/٧٢ (٣٠٦٦)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٤/٢١٠ (٦٤١٥)، المعجم الكبير، الطبراني، ٤/١١٠ (٣٨٢٦)، مسند الشاميين، الطبراني، ١/٢٧٧ (٤٨٣)، الأسامي والكنى، أبي احمد الحاكم، ٤/٥٤، سنن الدارقطني، كتاب الصيد والذبائح والأطعمة وغير ذلك، ٥/٥١٧ - ٥١٨ (٤٧٦٩) (٤٧٧٠) (٤٧٧٣)، معرفة الصحابة، أبي نعيم الأصبهاني، ٢/٩٣٢ (٢٤٠٨)، السنن الكبرى، البيهقي، جماع أبواب ما يحل وما يحرم من الحيوانات، باب بيان ضعف الحديث الذي روي في النهي عن لحوم الخيل، ١٩/٤٦٩ (١٩٤٧٤) (١٩٤٧٥)، المشيخة الكبرى، قاضي المارستان، ٣/١٢٢٨ (٦١٢).

(٢) ينظر: سنن أبي داود، ٣/٣٥٢.

وصنيع الإمام أبو داود يشير الى أن الحديث ثابت عنده، أو هو في عداد الاحاديث المقبولة الصالحة لديه، والله اعلم.

ذكر الحازمي أن بعض أهل العلم ذهب الى أن هذا منسوخ، وأن ناسخه ما روي عن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ "نهى يوم خيبر عن لحوم الحمر الأهلية، وأذن في لحوم الخيل"^(١)، وذكر أن أصحاب هذا القول أخذوا القول بالنسخ من الحديث بأنه أذن لهم في لحوم الخيل، والأذن أو الرخصة يقتضي أن يسبقه منع، ولو لم يرد لفظ الرخصة والإذن لأمكن أن يقال: القطع بنسخ أحد الحكمين متعذر؛ لاستبهام التاريخ في الجانبين، وإذ ورد لفظ الإذن يتبين أن الحظر مقدم، وأن الرخصة فيه متأخرة، وينبغي أن يصار إليها^(٢).

وذهب برهان الدين الجعبري الى أن حديث خالد رضي الله عنه منسوخ، وأن النهي كان لحاجة، وأن احاديث النسخ محكمة قوية، والأذن يقتضي النسخ^(٣). وهذا الكلام يكون له وجه قبول لو كان الحديث المنسوخ بقوة أو درجة الحديث الناسخ عند من ذهب الى أن حديث خالد رضي الله عنه منسوخ، ولا مجال للمقاربة بين

(١) مسند احمد، ١٦٨/٢٣ (١٤٨٩٠)، مسند الدارمي، ١٣٦٧/٢ (٢٠٣٦)، صحيح البخاري، ٩٥/٧ (٥٥٢٠)، صحيح مسلم، ١٥٤١/٣ (١٩٤١)، سنن أبي داود، ٣٥١/٣ (٣٧٨٨)، سنن الترمذي، الترمذي، ٣٨٩/٣ (١٧٩٣)، المجتبى، النسائي، ٢٠١/٧ (٤٣٢٨) (٤٣٢٩).

(٢) ينظر: الاعتبار، الحازمي، ص: ١٦١ - ١٦٢.

(٣) ينظر: رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار، برهان الدين الجعبري، ص: ٣٩٤، بعد أن ذكر حديث خالد رضي الله عنه عن النبي ﷺ في النهي عن أكل لحم الخيل، ذكر حديث جابر رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الأذن بأكل لحم الخيل، وقد سبق ذكره وتخريجه، وذكر حديث اسماء I قالت: "نحرنا فرسا على عهد رسول الله ﷺ فأكلنا"، مسند احمد، ٥٠٠/٤٤ (٢٦٩٣٣)، صحيح البخاري، ٩٥/٧ (٥٥١٩)، صحيح مسلم، ١٥٤١/٣ (١٩٤٢)، سنن ابن ماجه، ٣٥٤/٤ (٣١٩٠)، المجتبى، النسائي، ٢٢٧/٧ (٤٤٠٦).

الحديثين، فحديث جابر رضي الله عنه في الصحيحين، وحديث خالد رضي الله عنه متكلم فيه من جهة إسناده.

والقول بالنسخ هنا فيما ذهب إليه أبي داود له وجه لو صح الحديث، قال النسائي: ويشبه أن يكون هذا الحديث أن يكون منسوخا إن كان صحيحا^(١)، والنسائي هنا يشير إلى ضعف الحديث، قال أحمد: منكر^(٢)، ضعفه الدارقطني^(٣)، قال الخطابي: "في إسناده نظر وصالح بن يحيى بن المقدم عن أبيه عن جده لا يعرف سماع بعضهم من بعض"^(٤)، قال ابن حزم: صالح بن يحيى بن المقدم مجهولون كلهم، ورمى الحديث بالوضع^(٥)، ضعفه البيهقي، وقال مضطرب، ونقل عن موسى بن هارون أنه كان يضعفه^(٦)، قال ابن عبد البر: هذا الحديث لا تقوم به الحجة، لضعف إسناده^(٧).

قل البغوي: ضعيف الإسناد^(٨)، قال الجورقاني: "حديث منكر"^(٩)، ضعفه أبو حسن بن القطان^(١٠)، والمنذري^(١١).

(١) ينظر: السنن الكبرى، النسائي، ٤/٤٨٣.

(٢) ينظر: التحقيق في أحاديث الخلاف، ابن الجوزي، ٢/٣٦٥، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، ابن الجوزي، ٢/١٧١.

(٣) ينظر: تنقيح التحقيق، الذهبي، ٢/٢٩٤.

(٤) معالم السنن، الخطابي، ٤/٢٤٥.

(٥) ينظر: المحلى، ابن حزم، ٧/٤٠٨.

(٦) ينظر: السنن الكبرى، البيهقي، ١٩/٤٦٩، السنن الصغير، ٤/٦٣.

(٧) ينظر: التمهيد، ابن عبد البر، ٦/٥٥٣.

(٨) ينظر: شرح السنة، البغوي، ١١/٢٥٥.

(٩) ينظر: الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الجورقاني، ٢/٢٦٢.

(١٠) ينظر: بيان الوهم والإيهام، أبي حسن بن القطان، ٣/٥٧٤.

(١١) ينظر: مختصر سنن أبي داود، المنذري، ٢/٥٧٦.

والنووي^(١)، وقال ابن الملقن: حديث منكر ضعيف باتفاق، وإن كان صحيحاً فهو منسوخ^(٢)، وقال ابن حجر: شاذ منكر^(٣). وحسن الحديث ابن التركماني^(٤)، وصححه العيني^(٥).
والذي يبدو أن ما قاله النسائي هو الأشبه بالصواب، حيث قال: يشبه أن يكون الحديث منسوخاً إن كان صحيحاً، والحديث الأقرب فيه أنه ضعيف، وقول جابر رضي الله عنه (أذن لنا في لحوم الخيل) يدل على وجود نهي، ثم نسخ هذا النهي، والله اعلم.

(١) ينظر: المجموع، النووي، ٩/٤.

(٢) ينظر: الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملقن، ١٠/٨٤.

(٣) فيض القدير، زين الدين المناوي القاهري، ٦/٣٠٥.

(٤) ينظر: الجوهر النقي، ابن التركماني، ٩/٣٢٨.

(٥) ينظر: نخب الأفكار، العيني، ١٣/١٦١.

المبحث السادس

الفوائد المتعلقة بغريب الحديث

أولى علماء الحديث قديماً وحديثاً السنة النبوية اهتماماً بالغاً، ومن جملة اهتمامهم أنهم اعتنوا ببيان معاني غريب الالفاظ الواردة في بعض الاحاديث، وعدو هذا العلم من الفنون المهمة، ومن جملة هؤلاء الافذاذ والأئمة الاعلام الإمام أبي داود، حيث أنه كان يوضح معاني بعض مفردات الغريبة عقب روايته لبعض الاحاديث في كتابه (السنن) في الغالب، وينقل أحيانا قول غيره من أهل العلم في بيان معنى مفردة غريبة جاءت في حديث النبي (ﷺ)، وفيما يلي تعريف موجز بعلم غريب الحديث، ونماذج لبيان الإمام أبو داود معاني بعض الفاظ الاحاديث التي رواها من خلال كتابه.

التعريف بعلم غريب الحديث وبيان أهميته:

الغريب في اللغة:

يقال الغريب من الكلام الغامض، غربت الكلمة تغرب غرابة، ويقال: بلد مغرب وغرب: بعيد، وغرب الرجل تغريباً: أي بعد^(١)، ويقال عن الكلمات الغريبة: صاحبها مغرب، أو فلان يغرب في كلامه^(٢)، والإغراب: الإتيان بالغريب، يقال: أغرب الرجل إذا جاء بشيء غريب، يقال: تكلم فأغرب: جاء بغريب الكلام ونوادره^(٣).

والمراد بغريب الحديث في الاصطلاح:

(١) ينظر: المحيط في اللغة، إسماعيل بن عباد، ٤١٠/١.

(٢) ينظر: الإبانة في اللغة العربية، سلمة بن مسلم العوتبي، ٥٧٦/٣.

(٣) ينظر: تاج العروس، الزبيدي، ٤٧٢/٣.

قال الحافظ ابن الصلاح: هو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من ألفاظ غامضة بعيدة من الفهم، لقلّة استعمالها^(١).

قال السخاوي: هو ما يخفى معناه من المتون؛ لقلّة استعماله، بحيث يبعد فهمه ولا يظهر إلا بالتنقيح عنه من كتب اللغة أو المعاجم، وهو من مهمات هذا العلم^(٢).

وقال بعض أهل العلم عن علم غريب الحديث: وهذا فن مهم، يقبح جهله بأهل العلم من أهل الحديث خاصة، ثم بأهل العلم عامة، والخوض في هذا الفن ليس بالهين، والخائض فيه حقيق بالتحري جدير بالتوقي، والخوض فيه صعب ليس بالسهل، وكان السلف يتثبتون فيه أشد تثبت وقد أكثر العلماء التصنيف فيه^(٣).
ولهذا سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث، فقال: "سلوا أصحاب الغريب، فإنني أكره أن أتكلم في قول رسول الله (ﷺ) بالظن فسأخطئ"^(٤).

الحديث الأول:

(١) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص: ٢٧٢، التقريب والتيسير، النووي، ص: ٨٧.

(٢) ينظر: فتح المغيث، السخاوي، ٢٤/٤.

(٣) ينظر: مقدمة ابن الصلاح، ص: ٢٧٢، تدريب الراوي، السيوطي، ٦٣٧/٢.

(٤) مقدمة ابن الصلاح، ص: ٢٧٢، تدريب الراوي، السيوطي، ٦٣٧/٢.

قال الإمام أبو داود: حدثنا يعقوب بن كعب، حدثنا محمد بن سلمة، عن هشام، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: "تهى رسول الله ﷺ": عن الاختصار في الصلاة"^(١).

قال أبو داود: "يعني يضع يده على خاصرته"^(٢).

روى الإمام أبو داود حديثاً عن النبي ﷺ)، ثم بعد روايته للحديث أوضح معنى مفردة فيه وهي الاختصار، وذكر أن المراد بها أن يضع المصلي يده على خاصرته، وما ذكره أبو داود سبق إليه محمد بن سيرين^(٣)، وقريب من ذلك ما ذكره الرامهرمزي، حيث قال: وهو أن يمك المصلي يده على خاصرته في الصلاة"^(٤).

قال الخطابي بعد أن ذكر قول أبي داود: يقال إن ذلك من فعل اليهود، والاختصار هو شكل من أشكال أهل المصائب، حيث يضعون أيديهم على الخواصر

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب الرجل يصلي مختصراً، ٢٤٩/١ (٩٤٧)، مصنف ابن أبي شيبة، ٥١١/٣ (٤٦٧٠)، مسند احمد، مسند أبي هريرة رضي الله عنه، ٩٨/١٢ (٧١٧٥)، وفي: ٢٧٤/١٣ (٧٨٩٧)، وفي: ٣١٢/١٣ (٧٩٣٠)، مسند الدارمي، ٨٩٥/٢ (١٤٦٨)، صحيح البخاري، كتاب العمل في الصلاة، باب الخصر في الصلاة، ٦٧ - ٦٦/٢ (١٢١٩) (١٢٢٠)، صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب كراهة الاختصار في الصلاة، ٣٨٧/١ (٥٤٥)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الصلاة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في النهي عن الاختصار في الصلاة، ٤٠٧/١ (٣٨٣)، مسند البزار، ٢٨٩/١٧ (١٠٠١٠)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب الصلاة، باب النهي عن التخصر في الصلاة، ٤٦٣/١ (٩٦٦)، مسند أبي يعلى الموصلي، ٢٨٥/٨ (٦٠٤٣)، المنقعي، ابن الجارود، ٦٥ / (٢٢٠)، صحيح ابن خزيمة، ٥٦/٢ (٩٠٨)، صحيح ابن حبان، ٢٣٦/٣ (٢٣٢١)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الصلاة، باب كراهية التخصر في الصلاة، ٣٨٥/٤ - ٣٨٦ (٣٦٠٨) (٣٦٠٩) (٣٦١٠) (٣٦١١).

(٢) سنن أبي داود، ٢٤٩/١.

(٣) مصنف ابن أبي شيبة، ٥١١/٣.

(٤) ينظر: المحدث الفاصل، الرامهرمزي، ص: ٢٦٧.

إذا قاموا في المآثم، وقيل أن الاختصار هو أن يمسك بيده مخرصة أي عصا يتوكأ عليها في الصلاة^(١).

وذكر الزمخشري ما سبق ذكره، ثم قال: قيل أن الاختصار أن يقرأ آية آيتين من آخر السورة، ولا يقرأها بكمالها في الفرض^(٢)، وذكر القاضي عياض ما سبق ذكره ومعنى آخر هو: أن لا يتم الركوع والسجود في الصلاة، كأنه يختصرها ويحذفها^(٣)، وهذا يقتضي أن في معنى الاختصار خلافاً، أو أكثر من معنى محتمل. وذكر غير واحد أن المراد بالاختصار بالحديث هو ما ذكره أبو داود، ومنهم: ابن الجوزي^(٤)، وابن الأثير^(٥)، وشهاب الدين التوربشتي^(٦)، والنووي، وقال: اختلف العلماء في معناه فالصحيح الذي عليه المحققون والأكثر من أهل الغريب واللغة والمحدثين أن المختصر هو الذي يصلي ويده على خاصرته^(٧)، وقال ابن رجب هو قول أكثر أهل العلم^(٨)، وقال ابن حجر: وهذا هو المشهور^(٩)، والله اعلم.

الحديث الثاني:

(١) ينظر: معالم السنن، الخطابي، ٢٣٣/١، غريب الحديث، الخطابي، ٢٧٧/١، شرح صحيح البخاري، الخطابي، ٦٥٢/١.

(٢) ينظر: الفائق في غريب الحديث والأثر، الزمخشري، ٣٧٤/١ - ٣٧٥.

(٣) ينظر: مشارق الأنوار، القاضي عياض، ٢٤٢/١.

(٤) ينظر: غريب الحديث، ابن الجوزي، ٢٨٠/١.

(٥) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ٣٦/٢.

(٦) ينظر: الميسر في شرح مصابيح السنة، شهاب الدين التوربشتي، ٢٦٦/١.

(٧) ينظر: شرح النووي على مسلم، ٣٦/٥.

(٨) ينظر: فتح الباري، ابن رجب، ٣٧١/٩.

(٩) ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ٨٩/٣.

قال الإمام أبو داود: حدثنا عثمان بن أبي شيبة، حدثنا حفص بن غياث، عن الأعمش، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عطاء، عن عائشة رضي الله عنها، قالت: سرقت ملحفة لها، فجعلت تدعو على من سرقها، فجعل النبي ﷺ يقول: "لا تسبخي عنه"^(١).

قال أبو داود: "لا تسبخي: أي لا تخففي"^(٢).

ذكر الإمام أبو داود أن معنى قول النبي ﷺ "لا تسبخي عنه" أي: لا تخففي عنه بدعائك، وهذا المعنى الذي ذكره ذهب إليه كثير من أهل اللغة والغريب والمحدثين، منهم: الخليل بن أحمد الفراهيدي^(٣)، القاسم بن سلام أبو عبيد، وقال: "كُلُّ مَنْ خَفَّفَ عَنْهُ شَيْءٌ فَقَدْ سَبَّخَ عَنْهُ"^(٤)، وابن السكيت^(٥)، وابن قتيبة^(٦)، وأبو بشر بن أبي اليمان^(٧)، والخطابي^(٨)، وأحمد بن محمد الهروي^(٩).

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، الوتر، باب الدعاء، ٨٠/٢ (١٤٩٧)، مصنف ابن أبي شيبة، ٢٧٣/١٦ (٣١٥٥٦)، مسند إسحاق بن راهويه، ٦٣٩/٣ (١٢٢٢)، مسند أحمد، ٢١٤/٤٠ (٢٤١٨٣)، وفي: ٥٠١/٤١ - ٥٠٢ (٢٥٠٥١) (٢٥٠٥٢)، وفي: ٧/٤٣ (٢٥٧٩٨)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب قطع السارق، باب الدعاء على السارق، ٦/٧ (٧٣١٨) (٧٣١٩)، المعجم الاوسط، الطبراني، ١٨٤/٤ (٣٩٢٥)، الدعوات الكبير، البيهقي، ٣٢٦/٢ (٦٥٦)، شرح السنة، البغوي، ١٥٤/٥ (١٣٥٤).

(٢) سنن أبي داود، ٨٠/٢.

(٣) ينظر: كتاب العين، الفراهيدي، ٢٠٤/٤.

(٤) غريب الحديث، أبي عبيد القاسم بن سلام، ١٥٩/١.

(٥) ينظر: الكنز اللغوي، ابن السكيت، ص: ٣١.

(٦) ينظر: غريب الحديث، ابن قتيبة، ٧٤٠/٣.

(٧) ينظر: التقفية في اللغة، أبو بشر، اليمان بن أبي اليمان البندنيجي، ص: ٢٩٢.

(٨) ينظر: معالم السنن، الخطابي، ٢٩٤/١.

(٩) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث، أحمد بن محمد الهروي، ١٦٥/١.

وابن بطلال^(١)، والزمخشري^(٢)، وابن الأثير^(٣)، وغيرهم، وما ذكره أبو داود عليه شبه اتفاق بين اهل العلم، والله اعلم^(٤).

الحديث الثالث:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك بن أنس، عن يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان، أن عبدا سرق وديا من حائط رجل، فغرسه في حائط سيده، فخرج صاحب الودي يلتمس وديه، فوجده، فاستعدى على العبد مروان بن الحكم، وهو أمير المدينة يومئذ، فسجن مروان العبد وأراد قطع يده، فانطلق سيد العبد إلى رافع بن خديج رضي الله عنه، فسأله عن ذلك، فأخبره أنه سمع رسول الله ﷺ يقول:

(١) ينظر: شرح صحيح البخاري، ابن بطلال، ٣٥٧/١.
(٢) ينظر: الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، ١٤٥/٢.
(٣) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ٣٣٢/٢.
(٤) الحديث ضعيف، قال الإمام أحمد: رواية عطاء عن عائشة (رضي الله عنهما) لا يحتج بها. ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٢٠٢/٧، وضعفه العقيلي. ينظر: الضعفاء الكبير، ٦٧/٢.

"لا قطع في ثمر، ولا كثر"، فقال الرجل: إن مروان أخذ غلامي، وهو يريد قطع يده، وأنا أحب أن تمشي معي إليه فتخبره بالذي سمعت من رسول الله (ﷺ)، فمشى معه رافع بن خديج حتى أتى مروان بن الحكم، فقال له رافع: سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "لا قطع في ثمر، ولا كثر"، فأمر مروان بالعبد فأرسل^(١).
قال أبو داود: "الكثر: الجمار"^(٢).

بعد أن روى الإمام أبو داود حديثاً عن النبي (ﷺ)، أوضح معنى مفردة غريبة في الحديث، ذكر أن المراد بالكثر هو الجمار.

(١) سنن أبي داود، كتاب الحدود، باب ما لا قطع فيه، ١٣٦/٤ (٤٣٨٨)، موطأ مالك (رواية يحيى الليثي)، كتاب الحدود، باب ما لا قطع فيه، ٤٠٣/٢ - ٤٠٤ (٢٤٣٢)، مسند أبي داود الطيالسي، ٢٦٣/٢ (١٠٠٠)، مصنف عبد الرزاق، ٤٠٩/٩ - ٤١٠ (٢٠١٢٣)، مسند الحميدي، ٣٨٧/١ (٤١١)، مصنف ابن أبي شيبة، ٤٤٦/١٥ (٣٠٤٨٨)، مسند احمد، رافع بن خديج (ﷺ)، ١٠٣/٢٥ (١٥٨٠٤)، وفي: ٤٩٨/٢٨ (١٧٢٦٠)، مسند الدارمي، ١٤٨٥/٣ (٢٣٥٠)، سنن ابن ماجه، أبواب الحدود، باب لا يقطع في ثمر ولا كثر، ٦٢٠/٣ (٢٥٩٣)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الحدود عن رسول الله (ﷺ)، باب ما جاء لا قطع في ثمر ولا كثر، ١١٩/٣ (١٤٤٩)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب قطع السارق، باب ما لا قطع فيه ما لم يؤويه الجرين، ٣٥/٧ - ٣٨ (٧٤٠٦) (٧٤٠٧) (٧٤٠٨) (٧٤٠٩) (٧٤١٠) (٧٤١١) (٧٤١٢) (٧٤١٣) (٧٤١٤) (٧٤١٥) (٧٤١٦) (٧٤١٧) (٧٤١٨)، المجتبى، النسائي، كتاب قطع السارق، باب ما لا قطع فيه، ٨٨-٨٦/٨ (٤٩٦٠) (٤٩٦١) (٤٩٦٢) (٤٩٦٣) (٤٩٦٤) (٤٩٦٥) (٤٩٦٦) (٤٩٦٧) (٤٩٦٨) (٤٩٦٩) (٤٩٧٠)، المنتقى، ابن الجارود، ٢١٠ / (٨٢٦)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ١٧٢/٣ (٤٩٨٧)، صحيح ابن حبان، ٣٧٧/٢ (١٥٢٦)، المعجم الكبير، الطبراني، ٢٦١/٤ (٤٣٤١)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب السرقة، باب القطع في كل ما له ثمن إذا سرق من حرز وبلغت قيمته ربع دينار، ٣١٣/١٧ - ٣١٤ (١٧٢٨٣) (١٧٢٨٤) (١٧٢٨٥) (١٧٢٨٦).

(٢) سنن أبي داود، ١٣٦/٤.

قال أبو عبيد: المراد بالكثير جمار النخل في كلام الأنصار، وذكر أنه الجذب أيضا^(١)، والكثير الجمار في قول النسائي^(٢)، قال علي الهنائي الأزدي: والمراد به الجمار، الواحدة كَثْرَةٌ^(٣)، والى هذا ذهب إسحاق بن إبراهيم بن الفارابي^(٤)، قال احمد ابن محمد الأزهرى: اراد النبي (ﷺ) بالثمر ثمر نخل غير محرز بحائط، وكثير النخل جماره وهو الجذب ايضا^(٥)، وما ذكره أبو داود ذهب اليه أيضا احمد بن محمد الهروي^(٦).

قال عبد الرحمن الأنصاري: والكثير هو الجمار، وهو صغار النخل^(٧)، وقال أبو الوليد الباجي بأنه الجمار^(٨).

قال الزمخشري: الكثير المراد به جمار النخل، وهو شحمه الذي يخرج به الكافور، وهو وعاء الطلع من جوفه سمي جمارا وكثرا^(٩)، وكذا قال ابن الأثير^(١٠)، وبرهان الدين الخوارزمي^(١١)، وابن منظور^(١٢).

(١) ينظر: غريب الحديث، أبي عبيد القاسم بن سلام، ٢٦٥/٣.

(٢) ينظر: السنن الكبرى، النسائي، ٣٧/٧.

(٣) ينظر: المُنْجَد في اللغة، علي بن الحسن الهنائي الأزدي، ص: ٣١٨.

(٤) ينظر: معجم ديوان الادب، إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، ٢١٣/١.

(٥) ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، ص: ٢٥١.

(٦) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث، احمد بن محمد الهروي، ١٦١٨/٥.

(٧) ينظر: تفسير الموطأ، عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري، ٧٢٣/٢.

(٨) ينظر: المنتقى شرح الموطأ، أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي، ١٨٢/٧.

(٩) ينظر: الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، ٢٤٧/٣.

(١٠) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ٢٢١/١.

(١١) ينظر: المغرب في ترتيب المعرب، برهان الدين الخوارزمي، ص: ٦٨.

(١٢) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، باب الكاف، ١٣٤/٥.

قال شهاب الدين التوربشتي: الكثر جمار النخل وهو شحمها، وقيل: طلعتها، والأول أصح^(١)، وهو كما قال، والله اعلم.

الحديث الرابع:

قال الإمام أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا حماد، عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب، عن الوليد بن عبدة، عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، أن نبي الله ﷺ: نهى عن الخمر والميسر والكوبة والغبيراء، وقال: "كل مسكر حرام"^(٢).

قال أبو داود: "قال ابن سلام أبو عبيد: الغبيراء: السكركة تعمل من الذرة، شراب يعمله الحبشة"^(٣).

نقل الإمام أبو داود قول أبي عبيد القاسم بن سلام في بيان معنى مفردة غريبة جاءت في حديث النبي ﷺ، وهي قوله (الغبيراء)، حيث قال: أن المراد بها السكركة^(٤) وهو شراب مصنوع من الذرة يعمله أهل الحبشة.

(١) ينظر: الميسر في شرح مصابيح السنة، شهاب الدين التوربشتي، ٣/٨٤٠.

(٢) سنن أبي داود، كتاب الأشربة، باب النهي عن المسكر، ٣/٣٢٨ (٣٦٨٥)، مصنف ابن أبي شيبة، ٣١٨/١٣ (٢٥٦٥٠)، مسند احمد، مسند عبد الله بن عمرو رضي الله عنه، ١١/١٢ (٦٤٧٨)، وفي: ١٦١/١١ (٦٥٩١)، المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان، ٢/٥١٨، مسند البزار، ٦/٤٢٤ (٢٤٥٤)، المعجم الكبير، الطبراني، ١٥/١٣ (٢٠)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب الشهادات، جماع أبواب من تجوز شهادته ومن لا تجوز من الأحرار البالغين العاقلين المسلمين، باب ما جاء في ذم الملاهي من المعازف والمزامير ونحوها، ٢١/١٣٥ (٢١٠٣٣) (٢١٠٣٤).

(٣) سنن أبي داود، ٣/٣٢٨، وكلام القاسم بن سلام ذكره في كتابه: غريب الحديث، ٥/٣٠٤.

(٤) جاءت التسمية في بعض المصادر بـ(الإسكركة) بدل (السكركة)، وأنه نوع من شراب الرز أو الذرة. ينظر: شرح صحيح البخاري، ابن بطال، ٦/٤٠، التمهيد، ابن عبد البر، ٣/٥٧٧، مشارق الأنوار، عياض بن موسى، ١/٤٨.

وعند النظر في كتب المعاجم والغريب نجد أن الغبيراء يطلق على عدة معاني منها: أنها خمر الذرة كما نقل أبو داود عن أبي عبيد القاسم بن سلام، وهذا ما ذهب إليه الخليل بن أحمد^(١)، والأزهري^(٢)، وابن فارس^(٣)، أحمد بن محمد الهروي^(٤)، والزمخشري^(٥)، والقاضي عياض^(٦)، وأبو موسى الأصبهاني^(٧)، وابن الأثير^(٨)، وزين الدين أبو عبد الله الرازي^(٩)، والطبيي^(١٠)، وابن حجر^(١١).

وقيل هو نوع من النبت تأكله الغنم^(١٢).

وقيل المراد بالغبيراء نوع من الفاكهة^(١٣).

والأكثر على أن المراد بالغبيراء هو ما نقله أبو داود عن أبي عبيد القاسم بن سلام، والله اعلم^(١٤).

-
- (١) ينظر: العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، ٤٢٥/٥.
- (٢) ينظر: تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهرى، ١٢٣/٨.
- (٣) ينظر: مجمل اللغة، ابن فارس، ص: ٦٩١.
- (٤) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث، أحمد بن محمد الهروي، ١٣٥٨/٤.
- (٥) ينظر: الفائق في غريب الحديث، الزمخشري، ٧٢/١.
- (٦) ينظر: مشارق الانوار، عياض بن موسى، ١٢٧/٢.
- (٧) ينظر: المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث، أبي موسى الأصبهاني،
- (٨) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ٣٣٨/٣.
- (٩) ينظر: مختار الصحاح، زين الدين أبي عبد الله الرازي، ص: ٢٢٤.
- (١٠) ينظر: شرح المشكاة، الطبيي، ٢٥٥٥/٨.
- (١١) ينظر: فتح الباري، ابن حجر، ٤٨/١٠.
- (١٢) ينظر: جمهرة اللغة، ابن دريد الأزدي، ٣٢١/١.
- (١٣) ينظر: تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهرى، ١٢٥/٨، الصحاح، الجوهري، ١٢٦٧/٣.
- (١٤) ذكر بعض اهل العلم أن المراد بـ(الكوبة: الطبل). ينظر: صحيح ابن حبان، ٥٤/٣، المعجم الكبير، الطبراني، ١٠١/١٢، وقال أحمد بن محمد الهروي: والكوبة النرد، ويقال: الطبل. ينظر: الغريبين في القرآن والحديث، ١٥٨٩/٥.

الحديث الخامس:

قال الإمام أبو داود: حدثنا القعنبي، عن مالك، عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل، أخبرني عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها، زوج النبي (ﷺ) عن جدامة الأسدية رضي الله عنها، أنها سمعت رسول الله (ﷺ) يقول: "لقد هممت أن أنهي عن الغيلة حتى ذكرت أن الروم، وفارس يفعلون ذلك فلا يضر أولادهم"^(١).

^(١) سنن أبي داود، كتاب الطب، باب في الغيل، ٩/٤ (٣٨٨٢)، موطأ مالك (رواية يحيى الليثي)، كتاب الرضاع، جامع ما جاء في الرضاعة، ١٢٦/٢ (١٧٧٩)، مسند احمد، مسند جدامة بنت وهب رضي الله عنها، ٥٨٤/٤٤ - ٥٨٥ (٢٧٠٣٤) (٢٧٠٣٥)، مسند الدارمي، ١٤٢٣/٣ (٢٢٦٣)، صحيح مسلم، كتاب النكاح، باب جواز الغيلة وهي وطء المرضع، وكراهة العزل، ١٠٦٦/٢ (١٤٤٢)، سنن ابن ماجه، كتاب النكاح، باب الغيل، ١٧٥ - ١٧٤/٣ (٢٠١١)، سنن الترمذي، الترمذي، أبواب الطب عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الغيلة، ٥٨٩/٣ (٢٠٧٧)، السنن الكبرى، النسائي، كتاب النكاح، باب الغيلة، ٢٠٨/٥ (٥٤٦١)، المجتبى، النسائي، كتاب النكاح، باب الغيلة، ١٠٦/٦ (٣٣٢٦). مستخرج أبي عوانة، ٤٤٥/١١ (٤٧٩٣)، شرح مشكل الآثار، الطحاوي، ٢٨٩/٩ (٣٦٦٤)، شرح معاني الآثار، الطحاوي، ٤٧/٣ (٤٤٣١)، صحيح ابن حبان، ١٨٨/٥ (٤٢٣٤)، المعجم الكبير، الطبراني، ٢٠٨/٢٤ (٥٣٤)، مسند الموطأ، الجوهري، ٢٣٨ / (٢٥٢)، مستخرج أبي نعيم الأصبهاني، ١١٥/٤ (٣٣٧١)، السنن الكبرى، البيهقي، كتاب النكاح، باب من كره العزل، ٤٧٣/١٤ - ٤٧٤ (١٤٤٤٦).

قال أبو داود: "قال مالك: الغيلة أن يمس الرجل امرأته وهي ترضع"^(١).
نقل الإمام أبو داود عن الإمام مالك أن الغيلة هي أن يأتي الزوج زوجته وهي ترضع
ابنًا لها، وقد ذهب الى المعنى الذي نقله أبو داود عن مالك عدد من أهل العلم من
أهل الغريب والمعاجم، ومنهم:
إسحاق الفارابي^(٢)، وابن فارس^(٣)، وأحمد بن محمد الهروي^(٤)، وعبد الرحمن
الانصاري^(٥)، والجبلي^(٦)، وأبو عبد الله بن أبي نصر^(٧)، والزمخشري^(٨)، وابن
الجوزي^(٩)، وابن الأثير^(١٠)، ومحمد اليفرنى^(١١).

(١) سنن أبي داود، ٩/٤.

(٢) ينظر: معجم ديوان الادب، إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، ٣/٣٣٠.

(٣) ينظر: مجمل اللغة، ابن فارس، ص: ٦٨٩.

(٤) ينظر: الغريبين في القرآن والحديث، أحمد بن محمد الهروي، ٤/١٣٩٩.

(٥) ينظر: تفسير الموطأ، عبد الرحمن الأنصاري، ١/٣٦٦.

(٦) ينظر: شرح غريب ألفاظ المدونة، الجبلي، ص: ٩٢.

(٧) ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، أبي عبد الله بن أبي نصر، ص:

٥٧٦.

(٨) ينظر: الفائق في غريب الحديث والأثر، الزمخشري، ٣/٨٣.

(٩) ينظر: غريب الحديث، ابن الجوزي، ٢/١٧٠.

(١٠) ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير، ٢/١١٨.

(١١) ينظر: الاقتضاب في غريب الموطأ، محمد اليفرنى، ٢/١٦٥.

وقيل الغيلة: أن ترضع الأم الولد الثاني قبل أن يكمل الأول الرضاع
لحولين^(١)، وقال ابن السكيت أن الغيلة: أن ترضع المرأة طفلها وهي حامل^(٢).
ومن معاني الغيلة أيضا: إيصال الشر الى الإنسان، والقتل، من حيث لا
يعلم ولا يشعر^(٣).
والذي يظهر أن المعنى الذي نقله أبو داود عن مالك في الحديث هو
الأقرب، والله اعلم.

(١) ينظر: الجرائيم، ابن قتيبة، ١/١٤٠.

(٢) ينظر: المعلم بفوائد مسلم، أبي عبد الله المازري، ٢/١٥٩.

(٣) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس، أبي بكر الانباري، ٢/٢٦٧، الزاهر في غريب ألفاظ
الشافعي، محمد بن أحمد بن الأزهر، ص: ٢٣٦، غريب الحديث، الخطابي، ٢/١٦٥.

المبحث السابع

فوائد متعلقة بالتعريف بالرواية

لا يخفى على كل مطلع على علم الحديث أهمية معرفة الراوي لحديث النبي (ﷺ) وتمييزه، كيف لا؟ وهو احد ركني الحديث، إذ إن من المعلوم أن الحديث أسناد و متن، والإسناد هو سلسلة الرواة الموصلة للمتن، ولقد أهتم العلماء الأفاضل بعلم الرجال أبلغ الاهتمام، ومنه أنهم أولوا معرفة الرواة والتعريف بهم عناية فائقة، حتى يتمكنوا من معرفة الراوي، وبلده، وشيوخه، ورحلته، وضبطه، وعدالته وغير ذلك، ليتسنى لهم الحكم عليه بما يليق بحاله، ومن العلماء الذين اعتنوا بالتعريف بالرواية هم الإمام أبو داود، ونجد ذلك في عدد من مصنفاته، منها كتابه (السنن)، حيث أنه عقب روايته لبعض الأحاديث النبوية يُعرف ببعض رواة الحديث من السند الذي ذكره، وقد يُعرف ببلد أو موطن الراوي وغير ذلك، وفيما يلي نماذج لما ذكر.

المطلب الأول:

ذكر الراوي بكنيته ثم التعريف به:

أولاً:

قال الإمام أبو داود: حدثنا موسى بن إسماعيل، أخبرنا حماد، عن قتادة، عن أم الهذيل، عن أم عطية رضي الله عنها - وكانت بايعت النبي (ﷺ) قالت: "كنا لا نعد الكدرة، والصفرة بعد الظهر شيئاً"^(١).

قال أبو داود: "أم الهذيل هي حفصة بنت سيرين كان ابنها اسمه هذيل، واسم زوجها عبد الرحمن"^(٢).

ذكر الإمام أبو داود في إسناده عن قتادة أنه حدث عن أم الهذيل بكنتيتها، ولم يسمها، ثم عرف بها أبو داود، حيث قال هي حفصة بنت سيرين، هي أخت محمد ابن سيرين، وكانت من متعبدات البصرة وكانت مثل أخيها محمد بن سيرين في الزهد والورع^(٣).

نقل الذهبي عن مهدي بن ميمون أنه قال: مكثت حفصة بنت سيرين ثلاثين سنة لا تخرج من مصلاها إلا لقائلة أو قضاء حاجة^(٤).

قال العجلي: تابعة بصرية ثقة^(٥)، قال الذهبي^(٦)، وابن حجر^(٧): توفيت بعد المائة.

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في المرأة ترى الكدرة والصفرة بعد الظهر، ٨٣/١ (٣٠٧).

(٢) المصدر نفسه، ٨٣ / ١.

(٣) ينظر: طبقات الصوفية، أبي عبد الرحمن السلمي، ٣٩٦ / (٢١).

(٤) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٥٠٧/٤ (١٩٨).

(٥) ينظر: الثقات، العجلي، ٤٥٠/٢ (٢٣٢٨).

(٦) ينظر: سير أعلام النبلاء، الذهبي، ٥٠٧/٤ (١٩٨).

(٧) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٧٤٥ / (٨٥٦١).

ثانياً:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن بكار بن الريان، حدثنا عبد الله بن المبارك، عن عمران بن زائدة، عن أبيه، عن أبي خالد الوالبي، عن أبي هريرة رضي الله عنه، أنه قال: "كانت قراءة النبي ﷺ بالليل يرفع طورا، ويخفض طورا"^(١).
قال أبو داود: "أبو خالد الوالبي اسمه هرمز"^(٢).

قال ابن سعد: اسمه هرمز، وهو مولى بني والبة من بني أسد^(٣)، وقال ابن معين: "اسمه هرمز"^(٤)، ومثل ابن سعد وابن معين قال: أبو نعيم الفضل بن دكين^(٥)، الخليفة بن خياط^(٦)، والبخاري^(٧)، ومسلم^(٨)، ويعقوب الفسوي^(٩)، وأبو زرعة الدمشقي^(١٠)، وابن أبي حاتم، وقال: وقيل هرم، ونقل عن أبي زرعة وأبي حاتم أن اسمه: هرمز^(١١).

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في رفع الصوت بالقراءة في صلاة الليل، ٣٧/٢ (١٣٢٨).

(٢) المصدر نفسه، ٣٧ / ٢.

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢٤٩/٦ (٢٢٤٤).

(٤) تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٢٤٩/٣ (١٦٨٩).

(٥) ينظر: الكنى والأسماء، احمد بن حنبل، ٨٢ / (٢٢٨).

(٦) ينظر: طبقات خليفة بن خياط، ٢٦٨ / (١١٦١).

(٧) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٢٥١/٨ (٢٨٩٨).

(٨) ينظر: الكنى والأسماء، مسلم، ٢٧٧/١ (٩٦٧).

(٩) ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان، ١٤٧/٢، وقال في موضع آخر: اسمه هرم، ٧٠/٣.

(١٠) ينظر: تاريخ زرة الدمشقي، ص: ٤٨٤.

(١١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٢٠/٩ - ١٢١ (٥٠٨).

قال ابن حبان: "هرمز مولى الكوفيين"^(١)، وكذا قال أبو الفتح الموصلي أن اسمه هرمز^(٢)، ومثله أبو احمد الحاكم^(٣)، وأبو سليمان الربيعي^(٤)، وابن منده^(٥)، قال ابن عبد البر: "اسمه هرمز، ويقال: هرم، والأول أكثر"^(٦)، وأبو القاسم الأصبهاني^(٧)، وابن ماکولا^(٨)، والمزي، وقال: ويقال هرم^(٩)، وغيرهم. والذي يبدو أن الأقرب في اسمه أنه هرمز كما قال أبو داود، وسبق قول ابن عبد البر أن الأكثر على ذلك، والله اعلم.

قال عنه أبو حاتم الرازي: "صالح الحديث"^(١٠)، وكانت وفاته عام مائة^(١١).

-
- (١) مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ١٧٦/ (٨٣٥)، الثقات، ابن حبان، ٥١٤/٥.
- (٢) ينظر: كتاب ذكر اسم كل صحابي روى عن رسول الله ﷺ أمراً أو نهياً ومن بعده من التابعين وغيرهم ممن لا أخ له يوافق اسمه من نقلة الحديث من جميع الأمصار، أبي الفتح الموصلي، ٣٠٧/ (٦١١).
- (٣) ينظر: الأسماء والكنى، أبي احمد الحاكم، ١٠٥/٣ (٢١١٥).
- (٤) ينظر: تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، أبي سليمان الربيعي، ٢٣٨/١.
- (٥) ينظر: فتح الباب في الكنى والألقاب، ابن منده، ٢٨٥/ (٢٤٥٧).
- (٦) ينظر: الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، ابن عبد البر، ٥٩٢/١ (٦٥٣).
- (٧) ينظر: المستخرج من كتب الناس للتذكرة، أبي القاسم الأصبهاني، ١٦١/٣.
- (٨) ينظر: الإكمال، ابن ماکولا، ٤١٠/٧.
- (٩) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٧٥/٣٣ (٧٣٣٧).
- (١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٢١/٩ (٥٠٨).
- (١١) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٢٥١/٨ (٢٨٩٨).

ثالثاً:

قال الإمام أبو داود: حدثنا نصر بن علي، وداود بن أمية، أن سفيان، أخبرهم، عن أبي يعفور، وقال داود: عن ابن عبيد بن نسطاس، عن أبي الضحى، عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها، "أن النبي (ﷺ)، وكان إذا دخل العشر أحيا الليل، وشد المنزر، وأيقظ أهله"^(١).

قال أبو داود: "وأبو يعفور اسمه عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس"^(٢).

ذكر ابن معين أن أبا يعفور الصغير هو الثعلبي، وأسمه عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس، وأما الآخر فهو أبو يعفور العبدي وأسمه وقدان^(٣)، وكذا قال الإمام أحمد وقال: عبد الرحمن بن عبيد بن نسطاس، وهو بكائي^(٤)، وهذا ما ذكره البخاري.

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب في قيام شهر رمضان، ٥٠/٢ (١٣٧٦).

(٢) المصدر نفسه، ٥٠ / ٢.

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)، ٩٥/٢، تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٤٢٨/٣ (٢٠٩٩) (٢١٠٠).

(٤) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٤٣٣/١ (٩٦٢)، وقال عن أبي يعفور العبدي مرة واقد وأخرى وقدان.

وقال: كوفي^(١)، ومسلم^(٢)، ويعقوب الفسوي^(٣)، وأبو عبد الرحمن المقدمي^(٤)، وابن أبي حاتم^(٥)، وابن حبان^(٦)، والدارقطني^(٧)، وابن شاهين^(٨)، وأبو نصر الكلاباذي^(٩)، وابن منجويه^(١٠)، وابن عبد البر^(١١).

- (١) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣٢٠/٥ (١٠١٥)، التاريخ الأوسط، البخاري، ٢٢/٢ (١٦٤٩).
- (٢) ينظر: الكنى والأسماء، مسلم، ٩٣٠/٢ (٣٧٩٤).
- (٣) ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان، ١٥٩/٢.
- (٤) ينظر: التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، أبي عبد الله المقدمي، ٧٢ / (٢٨٣).
- (٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٥٩/٥ (١٢٢٤).
- (٦) ينظر: الثقات، ابن حبان، ١٠٤/٥.
- (٧) ينظر: العلل، الدارقطني، ٣٠٦/٥، المؤتلف والمختلف، الدارقطني، ٢٣٣٩/٤.
- (٨) ينظر: تاريخ أسماء الثقات، ابن شاهين، ٢٤٨ / (١٥١٥).
- (٩) ينظر: الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، الكلاباذي، ٤٤٩/١ (٦٦٨).
- (١٠) ينظر: رجال صحيح مسلم، ابن منجويه، ٤١٦/١ (٩٣٣).
- (١١) ينظر: الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى، ابن عبد البر، ١٠١٢/٢ (١٢٤٣).

قال ابن عبد البر: أبو يعفور العبدي، وقُدان، ويقال: واقد، والأول أكثر، وهو أبو يعفور الأكبر كوفي، روى عن ابن عمر وأنس بن مالك وابن أبي أوفى ومصعب بن سعد وعبد الله بن سعيد وأبي عقرب وأبي شيخ وعبد الله بن سعيد - ولم يرو عن هؤلاء أبو يعفور الأصغر - روى عنه الثوري وشعبة وأبو عوانة وابن عيينة وأبو الأشهب وابنه يونس بن أبي يعفور. ١٠١١/٢ (١٢٤٢)، وقال في معرض كلامه عن أبي يعفور الأصغر: روى عنه سفيان الثوري، وابن عيينة، ومروان الفزاري وابن فضيل، وعبد الله بن نمير وأبو معاوية. وفي هذا تنبيه من الحافظ ابن عبد البر على أن أبي يعفور العبدي ينفرد بالرواية عن بعض الصحابة، وأن أبا يعفور العبدي وأبا يعفور الثعلبي الكوفي البكائي يشترك بعض الرواة في الرواية عنهم.

والخطيب البغدادي^(١)، وعبد الغني المقدسي^(٢)، والذهبي^(٣)، وغيرهم. وثقه ابن معين واحمد^(٤).

رابعاً:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عباس بن عبد العظيم، ومحمد بن المثنى، قالوا: حدثنا بشر بن عمر، عن أبي الغصن، عن صخر بن إسحاق، عن عبد الرحمن بن جابر بن عتيك، عن أبيه رضي الله عنه، أن رسول الله ﷺ قال: "سيأتيكم رقيب مبغضون، فإن جاءوكم، فرحبوا بهم، وخلوا بينهم وبين ما يبتغون، فإن عدلوا فلأنفسهم، وإن ظلموا، فعليها وأرضوهم، فإن تمام زكاتكم رضاهم، وليدعوا لكم"^(٥).

قال أبو داود: "أبو الغصن هو ثابت بن قيس بن غصن"^(٦).

(١) ينظر: موضح أوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي، ٢٧٢/١.

(٢) ينظر: الكمال في أسماء الرجال، عبد الغني المقدسي، ٤٥٨/٦ (٣٩٩٠).

(٣) ينظر: تاريخ الاسلام، الذهبي، ١٠٣٣/٣ (٥١٥).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٥٩/٥ (١٢٢٤).

(٥) سنن أبي داود، كتاب الزكاة، باب رضا المصدق، ١٠٥/٢ (١٥٨٨).

(٦) المصدر نفسه، ١٠٥ / ٢.

قال ابن سعد: ثابت بن قيس أبو الغصن، مولى لبني غفار من كنانة^(١)، وقال ابن معين: أبو الغصن اسمه ثابت بن قيس^(٢)، وكذا قال البخاري^(٣)، ومسلم^(٤). والعقيلي^(٥)، وابن أبي حاتم^(٦)، والدارقطني^(٧)، والخطيب البغدادي^(٨)، وابن ماكولا^(٩)، والمزي^(١٠)، والذهبي وقال: هو من صغار التابعين^(١١)، ومغلطاي^(١٢)، وابن حجر، وقال: صدوق يهملهم، وذكر أنه مات سنة ثمان وستين ومائة وهو ابن مائة^(١٣).

-
- (١) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٥٦٨/٧ (٢١٩٠).
- (٢) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٨١/٢ (٨٠٨).
- (٣) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ١٦٧/٢ (٢٠٨٣).
- (٤) ينظر: الكنى والأسماء، مسلم، ٦٦٧/٢ (٢٧٠٢).
- (٥) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٧٣/١ (٢١٦).
- (٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٥٦/٢ (١٨٤٠).
- (٧) ينظر: المؤتلف والمختلف، الدارقطني، ١٧٧٣/٤.
- (٨) ينظر: المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي، ٦٠٠/١ (٢٩٦).
- (٩) ينظر: الإكمال، ابن ماكولا، ٢٤/٧.
- (١٠) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٣٧٣/٤ (٨٢٩).
- (١١) ينظر: تاريخ الاسلام، الذهبي، ٣١٩/٤ (٤٣).
- (١٢) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ٢٣/٢ (٨٦٨).
- (١٣) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٣٣ / (٨٢٨).

المطلب الثاني:

ذكر الراوي باسمه ثم التعريف به:

أولاً:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا ابن وهب، أخبرنا عمرو، أن أبا سوية، حدثه، أنه سمع ابن حجيرة، يخبر عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: قال رسول الله (ﷺ): "من قام بعشر آيات لم يكتب من الغافلين، ومن قام بمائة آية كتب من القانتين، ومن قام بألف آية كتب من المقنطرين"^(١).
قال أبو داود: "ابن حجيرة الأصغر عبد الله ابن عبد الرحمن بن حجيرة"^(٢).
ميز الإمام أبو داود ابن حجيرة بأنه الأصغر، وأن اسمه: عبد الله بن عبد الرحمن بن حجيرة، وابن حجيرة الأكبر هو والده عبد الرحمن بن حجيرة، فيما ذكره عدد من أهل العلم، ومنهم: البخاري^(٣)، ويعقوب الفسوي^(٤)، وأبو بكر الضبي البغدادي^(٥)، وابن أبي حاتم^(٦)، وابن حبان^(٧)، وابن منجويه^(٨)، والخطيب البغدادي^(٩)، والمزي^(١٠).

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب تحزيب القرآن، ٥٧/٢ (١٣٩٨).

(٢) المصدر نفسه، ٥٧/٢.

(٣) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٢٧٦/٥ (٨٩٤).

(٤) ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان، ٥٠٨/٢.

(٥) ينظر: أخبار القضاة، أبي بكر الضبي، ٢٢٥/٣.

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٢٧/٥ (١٠٦٩).

(٧) ينظر: مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان، ١٩٤ / (٩٢٥).

(٨) ينظر: رجال صحيح مسلم، ابن منجويه، ٤٠٨/١ (٩١١).

(٩) ينظر: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، الخطيب البغدادي، ٣٣٤/١.

(١٠) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥٤/١٧ (٣٧٩٤).

ومن قال بأن عبد الله بن عبد الرحمن بن حجيرة الخولاني معروف بأنه ابن حجيرة الاصغر عدد من أهل العلم منهم: أبو القاسم المصري^(١)، والمزي^(٢)، ومغلطاي^(٣)، وابن كثير^(٤)، وابن حجر، وقال ثقة، وذكر أنه مات بعد المائة^(٥). وما قاله أبو داود لم يخالفه فيه احد، والله اعلم.

ثانياً:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عبد الله بن أبي زياد، حدثنا عبيد الله، عن إسرائيل، عن منصور، عن عبيد أبي الحسن، عن عبد الرحمن، عن غالب بن أبجر، قال: أصابتنا سنة فلم يكن في مالي شيء أطعم أهلي إلا شيء من حمر، وقد كان رسول الله (ﷺ) حرم لحوم الحمر الأهلية، فأتيت النبي (ﷺ) فقلت: يا رسول الله، أصابتنا السنة ولم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان الحمر، وإنك حرمت لحوم الحمر الأهلية، فقال: "أطعم أهلك من سمين حمر، فإنما حرمتها من أجل جوال القرية" يعني الجلالة^(٦).

قال أبو داود: "عبد الرحمن: هذا هو ابن معقل"^(٧).

(١) ينظر: فتوح مصر والمغرب، أبي القاسم المصري، ص: ٢٦٧.

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٠٣/١٥ (٣٣٧٨).

(٣) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ٤٥٦/٤ (٣١٩٨).

(٤) ينظر: التكميل في الجرح والتعديل، ابن كثير، ٥٢/٤ (٢٥٦٧).

(٥) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣١٠ / (٣٤٢٩).

(٦) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب في أكل لحوم الحمر الأهلية، ٣٥٦/٣ (٣٨٠٩).

(٧) المصدر نفسه، ٣٥٦/٣.

جاء ذكر عبد الرحمن في الإسناد مهملاً، وبعد أن ذكر الإمام أبو داود متن الحديث ذكر أنه عبد الرحمن بن معقل، قال ابن سعد: "عبد الرحمن بن معقل بن مقرن المزني"^(١)، ذكر البخاري أنه كوفي^(٢)، وكذا ذكر ما مضى ابن أبي حاتم^(٣)، وابن حبان^(٤)، والمزي وذكر أن أبا داود روى له حديثاً واحداً^(٥)، والذهبي^(٦)، ومغلطاي^(٧)، وابن حجر^(٨)، وقال: وهم من ذكره في الصحابة^(٩)، وثقه أبو زرعة الرازي^(١٠).

(١) الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢١٥/٦ (٢٠٩١).

(٢) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣٤٩/٥ (١١٠٥).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٨٤/٥ (١٣٥١).

(٤) ينظر: الثقات، ابن حبان، ١١١/٥.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤١٧/١٧ (٣٩٦٣)، وذكر في ترجمة عبد الله بن معقل بن مقرن أنه أخو عبد الرحمن بن معقل وأن لأبيه صحبة، ١٦٩/١٦ (٣٥٨٦).

(٦) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٦٤٤/١ (٣٣١٧).

(٧) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ٩/٥ (٣٤١٨).

(٨) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٢٧٣/٦ (٥٤٣).

(٩) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٥٠/ (٤٠١٢).

ربما من ذكره في الصحابة أشتبه عليه عبد الرحمن بن معقل بن مقرن المزني الكوفي، وعبد الرحمن بن معقل السلمي صاحب الدثنية الصحابي^E، وعبد الرحمن بن معقل السلمي ذكره غير واحد في الصحابة، ومنهم: البغوي في معجم الصحابة، ٤/٤٥٣، وابن قانع في معجم الصحابة، ٢/١٦٦ (٦٤٤)، وابن عبد البر في الاستيعاب، ٢/٨٥٣ (١٤٦٠)، وابن الأثير في أسد الغابة، ٣/٤٩٢ (٣٣٩٩).

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٨٤/٥ (١٣٥١).

ثالثاً:

قال الإمام أبو داود: حدثنا مسدد، حدثنا الجراح أبو وكيع، عن أبي إسحاق، عن شريك، عن علي رضي الله عنه، قال: "تُهي عن أكل الثوم إلا مطبوخاً"^(١).
قال أبو داود: "شريك بن حنبل"^(٢).

شريك مهملاً هكذا ورد اسمه في الإسناد، دون ذكر أبيه، أو كنيته، أو بلده، عرف به أبو داود وقال بأنه شريك بن حنبل، ذكر ابن سعد أن عبيد بن معروف، قليل الحديث يروي عن علي بن أبي طالب^(٣)، وذكر البخاري أنه يروي عن علي رضي الله عنه، وعده في الكوفيين، وذكر أن هناك من يقول: ابن شرحبيل وهو وهم^(٤)، ومثل قول البخاري قال ابن حبان^(٥)، وكذا قال أبو القاسم الأصبهاني أن شريك بن حنبل معدود في أهل الكوفة^(٦).

ذكره في الصحابة عدد من أهل العلم، ومنهم: البغوي^(٧)، وأبو نعيم الأصبهاني^(٨)، وابن عبد البر، وذكر أن هناك من قال بأن حديثه مرسل^(٩)، وابن الأثير^(١٠).

(١) سنن أبي داود، كتاب الأطعمة، باب في أكل الثوم، ٣/٣٦١ (٣٨٢٨).

(٢) المصدر نفسه، ٣ / ٣٦١.

(٣) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٦/٢٥٣ (٢٢٨٠).

(٤) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٤/٢٣٧ (٢٦٤٨).

(٥) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٤/٣٦٠.

(٦) ينظر: المستخرج من كتب الناس للتذكرة، أبي القاسم الأصبهاني، ٢/١٨٣.

(٧) ينظر: معجم الصحابة، البغوي، ٣/٣١٠.

(٨) ينظر: معرفة الصحابة، أبي نعيم الأصبهاني، ٣/١٤٧٤.

(٩) ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، ٢/٧٠٤ (١١٨١).

(١٠) ينظر: أسد الغابة، ابن الأثير، ٢/٢٧٠ (٢٤٣٢).

ونقل ابن أبي حاتم عن أبيه أنه قال: روايته عن النبي (ﷺ) مرسلة، ليس له صحبة، ومن الناس من يدخله في المسند^(١)، وقال العسكري: لا تثبت له صحبة^(٢)، وقال المزي: روايته عن النبي (ﷺ) مرسلة، وذكر أن أبا داود، والترمذي أخرجا له حديثا واحدا عن علي (رضي الله عنه) في النهي عن اكل الثوم إلا مطبوخا^(٣)، ورماه الذهبي بالجهالة^(٤)، وقال في موضع آخر: توهم البعض وظن أنه من الصحابة رضي الله عنهم^(٥)، وثقه ابن حجر وقال: لا ثبت له صحبة^(٦)، وقال العيني: روايته عن النبي (ﷺ) مرسلة^(٧)، والأقرب أن ليس له صحبة، والله اعلم.

رابعاً:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أبو الوليد الطيالسي، وحفص بن عمر، قالوا: حدثنا ح وحدثنا ابن كثير، أخبرنا شعبة، عن القاسم بن أبي بزة، عن عطاء الكيخاراني، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء (رضي الله عنه)، عن النبي (ﷺ) قال: "ما من شيء أثقل في الميزان من حسن الخلق"^(٨).

(١) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٦٤/٤ (١٥٩٣).

(٢) ينظر: الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، مغطاي، ٢٨٤/١ (٤٣٢).

(٣) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٦٠/١٢ (٢٧٣٤).

(٤) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢٦٩/٢ (٣٦٩٣).

(٥) ينظر: تهذيب تهذيب الكمال، الذهبي، ٢٧٢/٤ (٢٧٧٤).

(٦) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٦٦/ (٢٧٨٥)، قال ابن حجر: لا يصح الجزم بأن حديثه مرسل مع تصريحه بالسَّماع إلا إن كان المراد أن راوي التصريح ضعيف. ينظر: الإصابة، ٢٨٧/٣ (٣٩١٦).

(٧) ينظر: مغاني الأخبار، العيني، ٤٧٩/١ (١٠١٨).

(٨) سنن أبي داود، كتاب الادب، باب في حسن الخلق، ٢٥٣/٤ (٤٧٩٩).

قال أبو داود: "هو عطاء بن يعقوب وهو خال إبراهيم بن نافع يقال: كبخاراني وكبخاراني"^(١).

قال احمد: عطاء بن يعقوب، يقولون: الكبخاراني والكبخارالي^(٢)، قال البخاري: عطاء بن يعقوب، مولى ابن سباع، الكبخاراني، والكبخاراني نسبة الى موضع باليمن^(٣)، ومثل قول البخاري قال أبو حاتم الرازي^(٤)، وابن حبان^(٥)، قال عبد الغني المقدسي: عطاء الكبخاراني، ويقال: الكبخاراني، والأول أشهر^(٦).

وقال البعض بأن اسمه عطاء بن نافع الكبخاراني، وليس بعطاء بن يعقوب مولى ابن سباع المدني، ومنهم:

أبو عبد الله المقدمي^(٧)، والخطيب البغدادي، ونقل عن ابن المديني أن عطاء بن نافع لم يرو عنه إلا القاسم بن أبي بزة والحسن بن مسلم، وأن عطاء بن يعقوب مولى سباع الخزاعي روى عنه الزهري^(٨)، وعمر بن علي الجعدي^(٩)، والمزي حيث قال: فرق بينهما أحمد بن حنبل، وابن المديني، ومسلم وغيرهم، وجعلهما

(١) سنن أبي داود، ٢٥٣/٤ .

(٢) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٣١٢/١ (٥٣٦).

(٣) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٤٦٧/٦ (٣٠٠٩).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٣٨/٦ (١٨٦٨).

(٥) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٢٥٣/٧.

(٦) ينظر: الكمال في أسماء الرجال، عبد الغني المقدسي، ٣١٤/٧ (٤٥٠٥).

إبراهيم بن نافع المخزومي، أبو إسحاق المكي، يقال إنه ابن أخت عطاء الكبخاراني . ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٢٧/٢ (٢٦٠).

(٧) ينظر: التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، أبي عبد الله المقدمي، ٧٣ / (٢٩٣).

(٨) ينظر: موضح أوامم الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي، ١٤٧/١ - ١٤٨.

(٩) ينظر: طبقات فقهاء اليمن، عمر بن علي الجعدي، ص: ٦١.

البخاري واحداً، وتابعه على ذلك أبو حاتم الرازي وغيره، وذلك معدود في أوهامه^(١)،
وسماه الذهبي عطاء بن نافع الكيخاراني^(٢)، قال ابن حجر: عطاء ابن نافع ثقة، وقيل
هو عطاء ابن يعقوب^(٣).

بهذا يتضح أن هناك خلافاً بين أهل العلم في عطاء الكيخاراني، هل هو
ابن يعقوب أن ابن نافع، أم أنهم واحد، وسماه أبو داود عطاء بن يعقوب، وكلاهما
وثقه أهل العلم^(٤)، والله اعلم.

(١) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٢١/٢٠ - ١٢٢ (٣٩٤٤)، مر أن الإمام احمد سماه: عطاء
بن يعقوب. ينظر: العلل (رواية عبد الله) ٣١٢/١ (٥٣٦)، وقال في موضع آخر: وعطاء
الكيخارالي ويقال الكيخاراني وهو عطاء بن نافع، ١١٠/٣ (٤٤٤٨)، بهذا يتبين أن الإمام احمد
فرق بينهما كما ذكر الحافظ المزي.

(٢) ينظر: الكاشف، الذهبي، ٢٥/٢ (٣٨٠٨).

(٣) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٩٢ / (٤٦٠٣).

(٤) عطاء بن يعقوب وثقه ابن معين. ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٣٣٨/٦ (١٨٦٨)،

عطاء بن نافع وثقه ابن معين والنسائي. ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ١٢٢/٢٠ (٣٩٤٤).

المطلب الثالث:

التعريف ببلد الراوي أو موطنه:

أولاً:

قال الإمام أبو داود: حدثنا ابن بشار، حدثنا أبو عاصم، حدثنا جعفر بن يحيى بن ثوبان، قال: أخبرني عمي عمارة بن ثوبان، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنه، قال: قال رسول الله (ﷺ): "خياركم أليكم مناكب في الصلاة"^(١).

قال أبو داود: جعفر بن يحيى من أهل مكة^(٢).

أخرج الإمام أبو داود الحديث بإسناد فيه راوٍ اسمه جعفر بن يحيى بن ثوبان، ثم ذكر أنه من أهل مكة.

ما قال أبو داود لم يخالفه فيه أحد، بل وافقه على ذلك عدد من أهل العلم، ومنهم: البخاري^(٣)، وابن أبي حاتم^(٤)، وابن حبان^(٥)، وعبد الغني المقدسي^(٦)، والمزي^(٧)، ومغلطاي^(٨)، وابن حجر^(٩)، وقال: "مقبول"^(١٠).

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب تسوية الصفوف، ١/١٨٠ (٦٧٢).

(٢) المصدر نفسه، ١/١٨٠.

(٣) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٢/٢٠٢ (٢١٩٥).

(٤) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢/٤٩٢ (٢٠١٧).

(٥) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٦/١٣٨.

(٦) ينظر: الكمال في أسماء الرجال، عبد الغني المقدسي، ٤/٤٥ (١٩٧٨).

(٧) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٥/١١٦ (٩٦٠)، وقال: قيل أن اسمه جعفر بن يحيى بن عمارة

بن ثوبان.

(٨) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ٢/١١٨ (١٠١٥).

(٩) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٢/١٠٩ (١٦٨).

(١٠) تقريب التهذيب، ابن حجر، ١٤١/ (٩٦٢).

قال الذهبي: فيه جهالة. ينظر: الكاشف، ١/٢٩٦ (٨٠٦).

ثانياً:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن داود بن سفيان، حدثنا يحيى بن حسان، حدثنا سليمان بن موسى أبو داود، حدثنا جعفر بن سعد بن سمرة بن جندب، حدثني خبيب بن سليمان بن سمرة، عن أبيه سليمان بن سمرة، عن سمرة بن جندب رضي الله عنه، أما بعد، أمرنا رسول الله ﷺ إذا كان في وسط الصلاة، أو حين انقضائها، فابدءوا قبل التسليم، فقولوا: "التحيات الطيبات، والصلوات، والملك لله، ثم سلموا على اليمين، ثم سلموا على قارئكم، وعلى أنفسكم" (١).

قال أبو داود: "سليمان بن موسى كوفي الأصل كان بدمشق" (٢).

أبو داود سليمان بن موسى، الكوفي، كذا ذكره البخاري (٣)، ومسلم (٤)، والعقيلي (٥)، قال ابن أبي حاتم: كوفي سكن دمشق (٦)، وقال أبو احمد الحاكم: سليمان ابن داود كوفي، ونقل عن الوليد بن مسلم أنه حدث عنه قال: حدثنا سليمان بن موسى الدمشقي (٧)، وقال ابن منده العبدي: سليمان بن موسى أبو داود دمشقي (٨)، وقال الخطيب البغدادي: أبو سليمان بن موسى الزهري، أصله من خراسان، كان بالكوفة، ثم رحل سكن دمشق (٩)، ومثل قول الخطيب البغدادي قال ابن عساكر (١٠)، وعبد الغني

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب التشهد، ٢٥٦/١ (٩٧٥).

(٢) المصدر نفسه، ١ / ٢٥٦.

(٣) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣٩/٤ (١٨٨٩).

(٤) ينظر: الكنى والأسماء، مسلم، ٣٠٢/١ (١٠٦٨).

(٥) ينظر: الضعفاء الكبير، العقيلي، ١٤٠/٢ (٦٣٣).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٤٢/٤ (٦١٦).

(٧) ينظر: الأسماء والكنى، أبي احمد الحاكم، ١٩٨/٣ (٢٣١٢).

(٨) ينظر: فتح الباب في الكنى والألقاب، ابن منده، ٣٠٥ / (٢٦٧٠).

(٩) ينظر: المتفق والمفترق، الخطيب البغدادي، ١٠١٤/٢ (٥٥٢).

(١٠) ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر، ٣٩٢/٢٢ (٢٧٠٣).

المقدسي^(١)، والمزي^(٢)، وابن حجر^(٣)، قال الذهبي: كوفي سكن دمشق^(٤)، قال مغلطاي: كوفي ثم دمشقي^(٥).

قال فيه أبو حاتم: صالح الحديث، محله الصدق^(٦)، وهو كما قال أبو داود كوفي الأصل، سكن دمشق، إذ لم أقف فيما بحثت من مصادر على من ذكر خلاف ذلك، والله اعلم.

ثالثاً:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا أسد بن موسى، حدثنا معاوية بن صالح، حدثني ضمرة، أن ابن زغب الإيادي، حدثه قال: نزل علي عبد الله بن حوالة الأزدي رضي الله عنه، فقال لي: بعثنا رسول الله ﷺ لنغنم على أقدامنا فرجعنا، فلم نغنم شيئاً، وعرف الجهد في وجوهنا فقام فينا، فقال: "اللهم لا تكلمهم إلي، فأضعف عنهم، ولا تكلمهم إلى أنفسهم فيعجزوا عنها، ولا تكلمهم إلى الناس فيستأثروا عليهم" ثم وضع يده على رأسي، أو قال: على هامتي، ثم قال: "يا ابن حوالة، إذا رأيت الخلافة قد نزلت أرض المقدسة فقد دنت الزلازل والبلابل والأمور العظام، والساعة يومئذ أقرب من الناس من يدي هذه من رأسك"^(٧).

قال أبو داود: "عبد الله بن حوالة حمصي"^(٨).

(١) ينظر: الكمال في أسماء الرجال، عبد الغني المقدسي، ٣٠٣/٥ (٣٠٦٩).

(٢) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٩٨/١٢ (٢٥٧٢).

(٣) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٢٢٧/٤ (٣٨٨).

(٤) ينظر: ميزان الاعتدال، الذهبي، ٢٢٦/٢ (٣٥١٩).

(٥) ينظر: إكمال تهذيب الكمال، مغلطاي، ٤٩٧/٢ (٢٣٩٧).

(٦) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ١٤٢/٤ (٦١٦).

(٧) سنن أبي داود، كتاب الجهاد، باب في الرجل يغزو يلتمس الأجر والغنيمة، ١٩/٣ (٢٥٣٥).

(٨) المصدر نفسه، ٣ / ١٩.

ذكر أبو داود أن عبد الله بن حوالة رضي الله عنه حمصي، وعبد الله بن حوالة من الأزدي، سكن الأردن، وكانت وفاته سنة ثمان وخمسين وهو ابن اثنتين وسبعين سنة فيما ذكر ابن سعد^(١)، وذكر أبو احمد الحاكم أنه يكنى بأبي حوالة، وأنه سكن الأردن^(٢)، وكذا قال ابن منده^(٣)، وأبو نعيم الأصبهاني^(٤)، وقد أوضح ابن حبان أن الأردن التي سكنها هي في الشام، قال ابن حبان: أزدي سكن الشام، ومنهم من يقول عبد الله بن حوالة الأردني ومن يقول ذلك فهو ينسبه إلى الأردن، وهي مدينة بالشام وكان يسكنها رضي الله عنه روى عنه أهل الشام^(٥)، لم يختلف أهل اعلم في صحبته فعده في الصحابة كثير، منهم: البخاري^(٦)، ومسلم^(٧)، وابن قانع^(٨)، والبيهقي، وقال هو من أهل الشام^(٩)، ومثل قول البيهقي قال ابن أبي حاتم^(١٠)، وابن عبد البر^(١١)، وابن عساكر، وقال: قيل أن عبد الله سكن دمشق^(١٢)، وقال عبد الغني المقدسي: نزل الأردن من أرض الشام،

(١) ينظر: الطبقات الكبرى، ابن سعد، ٢٩٠/٧ (٣٧٣٤).

(٢) ينظر: الأسماء والكنى، أبي احمد الحاكم، ٥٥/٣ (٢٠٣٣).

(٣) ينظر: فتح الباب في الكنى والألقاب، ابن منده، ٢٨٠ / (٢٤٠٩).

(٤) ينظر: معرفة الصحابة، أبي نعيم الأصبهاني، ١٦٢١/٣.

(٥) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٢٤٣/٣.

(٦) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣٣/٥ (٥٧).

(٧) ينظر: الكنى والأسماء، مسلم، ٢٧٢/١ (٩٣٥).

(٨) ينظر: معجم الصحابة، ابن قانع، ٨٩/٢ (٥٣٢).

(٩) ينظر: معجم الصحابة، أبي القاسم البيهقي، ١٥٥/٤.

(١٠) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٨/٥ (١٢٦).

(١١) ينظر: الاستيعاب، ابن عبد البر، ٨٩٤/٣ (١٥١٨)، وذكر أن وفاته سنة ثمانين بشام.

(١٢) ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر، ٤٣٣/٢٧ (٣٢٧١).

وقيل: نزل دمشق^(١)، ذكره ابن الأثير في الصحابة، وأنه سكن الاردن بارض الشام^(٢)، وكذا قال الذهبي^(٣)، وقال ابن حجر: صحابي نزل الشام^(٤).

مما مضى ذكره أن أهل العلم جمهورهم يذهب الى أنه سكن الشام، ومنهم من يقول أنه سكن الاردن، وأنها بالشام، ومنهم من ذكر أنه نزيل دمشق، ولم أقف فيما بحثت من مصادر على من ذكر أنه حمصي، ولا شك أن حمص داخلة من حيث العموم في بلاد الشام، والله اعلم.
رابعاً:

قال الإمام أبو داود: وجدت في كتابي عن شيبان، ولم أسمعه منه فحدثناه أبو بكر، صاحب لنا ثقة قال: حدثنا شيبان، حدثنا محمد يعني ابن راشد، عن سليمان يعني ابن موسى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربع مائة دينار، أو عدلها من الورق، ويقومها على أثمان الإبل، فإذا غلت رفع في قيمتها، وإذا هاجت رخصا نقص من قيمتها، وبلغت على عهد رسول الله ﷺ ما بين أربع مائة دينار إلى ثمان مائة دينار، وعدلها من الورق ثمانية آلاف درهم، وقضى رسول الله ﷺ على أهل البقر مائتي بقرة، ومن كان دية عقله في الشاء فألفي شاة، قال: وقال رسول الله ﷺ: "إن العقل ميراث بين ورثة القتل على قرابتهم، فما فضل فللعصبة" قال: وقضى رسول الله ﷺ في الأنف إذا جدد الدية كاملة، وإذا جددت ثنودته فنصف العقل خمسون من الإبل أو عدلها من الذهب، أو الورق أو مائة بقرة أو ألف شاة،

(١) ينظر: الكمال في أسماء الرجال، عبد الغني الغني المقدسي، ٣٢٧/١ (٢٩٥).

(٢) ينظر: أسد الغابة، ابن الأثير، ٢٢١/٣ (٢٩٠٩).

(٣) ينظر: تاريخ الاسلام، الذهبي، ٥١٥/٢ (٤٧)، وقال في موضع آخر: نزل الأردن، وقيل دمشق. ينظر: تذهيب تهذيب الكمال، ١٢٩/٥ (٣٢٨٥).

(٤) ينظر: تقريب التهذيب، ابن حجر، ٣٠١ / (٣٢٨٧).

وفي اليد إذا قطعت نصف العقل، وفي الرجل نصف العقل، وفي الأمومة ثلث العقل، ثلاث وثلاثون من الإبل، وثلث أو قيمتها من الذهب، أو الورق، أو البقر، أو الشاء، والجائفة مثل ذلك وفي الأصابع في كل أصبع عشر من الإبل، وفي الأسنان في كل سن خمس من الإبل، وقضى رسول الله (ﷺ) أن عقل المرأة بين عصبتها من كانوا لا يرثون منها شيئاً إلا ما فضل عن ورثتها، وإن قتلت فعقلها بين ورثتها، وهم يقتلون قاتلهم، وقال رسول الله (ﷺ): "ليس للقاتل شيء، وإن لم يكن له وارث فوارثه أقرب الناس إليه، ولا يرث القاتل شيئاً" قال محمد: هذا كله حدثني به سليمان بن موسى، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عن النبي (ﷺ) (١).

قال أبو داود: "محمد بن راشد من أهل دمشق، هرب إلى البصرة من

القتل" (٢).

بعد أن روى الإمام أبو داود الحديث في كتابه، عرف بأحد رواة الحديث،

أخبرنا أنه من أهل دمشق، وأنه تركها وذهب إلى البصرة هروباً من القتل.

(١) سنن أبي داود، كتاب الديات، باب ديات الأعضاء، ١٨٩/٤ (٤٥٦٤).

(٢) المصدر نفسه، ١٨٩ / ٤.

قال البخاري: محمد بن راشد، شامي خزاعي، كنيته: أبو يحيى^(١)، وكان يعرف بالمكحولي؛ لأنه صاحب مكحول الدمشقي، ويروي عنه احاديث^(٢)، قال ابن معين: من الشام سكن البصرة^(٣)، وقال احمد: دمشقي نزل البصرة^(٤)، وكذا قال ابن عساكر^(٥) والذهبي^(٦).

وأما هروبه من الشام الى البصرة ذكر سببها ابن معين فيما نقله الخطيب البغدادي، حيث ذكر أن ابن معين قال: وهو ممن هرب من مروان، ونزل العراق فأقام بها حتى مات، وكان ممن طلبه مروان بدم الوليد بن يزيد، وذلك أن أهل دمشق قتلوا الوليد^(٧).

وثقه ابن معين، وقال أبو حاتم: حسن الحديث، صدوق^(٨).
كانت وفاته بعد عام ستين ومائة^(٩).

(١) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٨١/١ (٢١٢).

(٢) ينظر: الكامل في الضعفاء، ابن عدي، ٤١٩/٧ (١٦٧٦).

(٣) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ٩٨/٤ (٣٣٤٤).

(٤) ينظر: العلل (رواية عبد الله)، ٥٠٤/٢ (٣٣٢٢).

(٥) ينظر: تاريخ دمشق، ابن عساكر، ٤/٥٣ (٦٣٤٠).

(٦) ينظر: تاريخ الاسلام، الذهبي، ٤٩٣/٤ (٣٤٩).

(٧) ينظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، ١٨١/٣ (٧٨٨).

(٨) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٥٣/٧ (١٣٨٥).

(٩) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٦٠/٩ (٢٣٤).

المبحث الثامن

ذكر فوائد متعلقة بالاختلاف في أسماء الرواة

لا يخفى على كل مهتم بعلم الحديث فضلا عن كونه طالب علم ما أولاه أهل الحديث الأوائل من عظيم الاهتمام بضبط أسماء الرواة، والتمييز بينهم، حتى يتمكنوا من تمييز الراوي عن غيره، ومعرفة عينه، والحكم عليه بما يليق بحاله، كون ذلك له تأثير مباشر وكبير في الحكم على الإسناد، وبالتالي الحكم على الحديث قبولاً ورداً، ومن الذين أهتموا بذلك الإمام أبو داود، فعلى الرغم من أن كتابه (السنن) ليس من كتب التراجم التي تعنى بضبط الأسماء، إلا أنه كان أحياناً يشير بعد إيراده لبعض الأحاديث الى اختلاف في أسم احد رجال الإسناد، وهذا يدل قطعاً على عظيم اهتمام أئمة هذا العلم بما من شأنه صيانة حديث النبي (ﷺ) من الزلل والخلل، وفيما يلي نماذج لما ذكر.

أولاً:

قال الإمام أبو داود: حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا إسماعيل بن إبراهيم، حدثنا هشام الدستوائي، حدثنا يحيى بن أبي كثير، حدثنا عياض، ح وحدثنا موسى بن إسماعيل، حدثنا أبان، حدثنا يحيى، عن هلال بن عياض، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، أن رسول الله (ﷺ) قال: "إذا صلى أحدكم فلم يدر زاد أم نقص، فليسجد سجدتين وهو قاعد، فإذا أتاه الشيطان، فقال: إنك قد أحدثت، فليقل: كذبت، إلا ما وجد ريحا بأنفه، أو صوتاً بأذنه"^(١).

قال أبو داود: قال معمر، وعلي بن المبارك: عياض بن هلال، و قال الأوزاعي: عياض بن أبي زهير"^(٢).

(١) سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب من قال: يتم على أكبر ظنه، ٢٧٠/١ (١٠٢٩).

(٢) المصدر نفسه، ٢٧٠ / ١.

أشار الإمام أبو داود الى اختلاف في أسم أحد رجال الإسناد على ثلاثة

أقوال:

حيث سماه يحيى بن أبي كثير هلال بن عياض، وقال علي بن المبارك

ومعمر: عياض بن هلال، وسماه الأوزاعي: عياض بن أبي زهير.

ذكر البخاري أن أسمه عياض بن هلال الأنصاري، وأن هناك من سماه

هلال بن عياض^(١)، ورجح الذهلي أن أسمه عياض^(٢)، قال مسلم: عياض بن هلال

أو هلال بن عياض، وذكر أن هناك من سماه عياض بن عبد الله^(٣)، ولم يرجح، وقال

ابن خزيمة: الصحيح أن أسمه عياض بن هلال^(٤)، ورجح أبو حاتم أن أسمه عياض

ابن هلال^(٥)، وجزم ابن حبان أن أسمه عياض بن هلال، وأن من سماه هلال بن

عياض فقد وهم^(٦)، وقال الحاكم: كان عبد الرحمن بن مهدي يحدث فيسميه عياض

بن هلال ثم شك فيه، فقال: أو هلال بن عياض، رواه عن عبد الرحمن علي بن

المديني، ومحمد بن المثني، وعبيد الله بن عمر القواريري، فاتفقوا على عياض بن هلال

(١) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٢١/٧ (٩١).

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب، ٢٠٣/٨ (٣٧٦).

(٣) ينظر: المفردات و الوجدان، مسلم، ١٥٨ / (٥٧٨).

(٤) ينظر: صحيح ابن خزيمة، ٣٩/١.

(٥) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٤٠٨/٦ (٢٢٨٠).

(٦) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٢٦٥/٥.

وهو الصواب^(١)، ورجح الخطيب البغدادي أن اسمه عياض بن هلال^(٢)، وكذا رجح ابن الجوزي^(٣).

وقال عبد الغني المقدسي: عياض بن هلال، وقال بعضهم: هلال بن عياض^(٤)، وظاهر كلام المقدسي أنه يقدم عياض بن هلال إذ أنه بدأ بذكره، قال ابن الأثير: هو عياض بن هلال، والبعض قال: هلال بن عياض^(٥)، وذكر المزي له عدة أسماء: عياض بن هلال، وقيل: هلال بن عياض، وقيل: عياض بن أبي زهير، وقيل: عياض بن عبد الله^(٦)، وكما هو ظاهر قدم عياض بن هلال، وذكر الذهبي أن اسمه عياض بن هلال^(٧)، وذهب ابن حجر إلى أنه عياض بن هلال، حيث قال: عياض بن هلال، وقيل بن أبي زهير، وقيل بن عبد الله وقيل هلال بن عياض الأنصاري، ونقل عن ابن المديني أنه جعل عياض بن أبي زهير غير عياض بن هلال، ذلك أن عياض بن أبي زهير الفهري مجهول لم يرو عنه غير يحيى بن أبي كثير وزيد بن أسلم، قلت (ابن حجر): وهذا عندي الصواب؛ لأن عياض بن هلال أو هلال بن عياض أنصاري، وأما هذا فإنه فهري فأنى يجتمعان وكان سبب الاشتباه أن يحيى بن

(١) ينظر: مستدرک الحاكم، ١/٢٦٠، قال هذا عقب روايته لحديث في إسناده عياض بن هلال، حديث أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ قال: "يخرج الرجلان يضربان الغائط كاشفان عورتها فإن الله يمقت على ذلك".

(٢) ينظر: موضح أوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي، ٢/٣٤٥ (٣٨٢).

(٣) ينظر: تلقيح فهوم أهل الأثر، ابن الجوزي، ص: ٣٩٠.

(٤) ينظر: الكمال في أسماء الرجال، عبد الغني المقدسي، ٨/٩٤ (٤٩٥٣).

(٥) ينظر: جامع الأصول، ابن الأثير، ١٢/٧٣٠ (١٩٧٧).

(٦) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٢/٥٧٣ - ٥٧٤ (٤٦١٢).

(٧) ينظر: المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، الذهبي، ٩١/٦٤٢، وقال في موضع آخر: عياض بن هلال، ويقال: هلال بن عياض وقيل: عياض بن أبي زهير. ينظر: تهذيب تهذيب الكمال، ٧/٢٨٠ (٥٣٢٣).

أبي كثير روى عنهما جميعاً، لكن امتاز عياض بن أبي زهير برواية زيد بن أسلم عنه أيضاً، ويشبه أن يكون قول من سماه عياض بن عبد الله أراد به بن أبي زهير ويكون أبو زهير كنية عبد الله، فالله أعلم^(١).

وقال ابن كثير: هلال بن عياض، وقيل: عياض بن هلال^(٢)، وقال العيني: هلال بن عياض، وقيل عياض بن هلال^(٣).

وعياض بن أبي زهير ذكره يعقوب الفسوي، وقال عنه مديني ثقة^(٤)، ذكره ابن حبان في الثقات في ترجمة منفردة عن ترجمة عياض بين هلال، دون أن يذكر أو يشير إلى اختلاف في اسمه^(٥)، أي أنه ميز بينه وبين عياض بن هلال كما صنع ابن المديني، ووافق ابن حجر.

والأظهر فيه أن اسمه عياض بن هلال، وهذا ما رجحه الذهلي والبخاري وأبو حاتم الرازي، وابن حبان وغيرهم، وقال ابن حجر: "مجهول"^(٦)، والله اعلم.
ثانياً:

قال الإمام أبو داود: حدثنا عبيد الله بن معاذ، حدثنا أبي، حدثنا محمد بن عمرو، حدثنا عمرو بن مسلم الليثي، قال: سمعت سعيد بن المسيب، يقول: سمعت

(١) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٢٠٢/٨ - ٢٠٣ (٣٧٦)، وقال في التقريب: عياض ابن هلال وقيل ابن أبي زهير الأنصاري، وقال بعضهم هلال ابن عياض وهو مرجوح، ٤٣٧/٥٢٨١).

(٢) ينظر: التكميل في الجرح والتعديل، ابن كثير، ٣٠/٢.

(٣) ينظر: مغاني الأختار، العيني، ١٨٩/٣ (٢٥٨٦).

(٤) ينظر: المعرفة والتاريخ، يعقوب بن سفيان، ٤٧٢/٢.

(٥) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٢٦٦/٥.

(٦) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٤٣٧/٥٢٨١).

أم سلمة رضي الله عنها، تقول: قال رسول الله (ﷺ): "من كان له ذبح يذبحه فإذا أهل هلال ذي الحجة فلا يأخذن من شعره ولا من أظفاره شيئاً حتى يضحى"^(١).

قال أبو داود: "اختلفوا على مالك، وعلى محمد بن عمرو، في عمرو بن مسلم قال بعضهم عمر، وأكثرهم قال عمرو" قال أبو داود: وهو عمرو بن مسلم بن أكيمة الليثي الجندعي"^(٢).

أشار الإمام أبو داود الى الاختلاف في أسم أحد رجال الإسناد، وهو عمرو أو عمر بن مسلم بن أكيمة الليثي، وقد أختار أبو داود أن يسميه عمرو بن مسلم، ورجح ذلك.

ذكر البخاري أسمه فقال: عمرو بن مسلم، الجندعي، الليثي، المدني، وهو ابن عمار بن أكيمة، ويقال عمر"^(٣).

وذهب أكثر أهل العلم الى أن أسمه عمرو بن مسلم، حيث سماه به ابن معين^(٤)، وكذا جاء عند ابن راهويه^(٥)، واحمد^(٦)، والدارمي^(٧)، ومسلم^(٨)، وابن ماجه^(٩)، والترمذي، وقال: هو الصحيح^(١)، والنسائي^(٢)، وابن أبي حاتم^(٣)، ومحمد بن

(١) سنن أبي داود، كتاب الضحايا، باب الرجل يأخذ من شعره في العشر وهو يريد أن يضحى، ٩٤/٣ (٢٧٩١).

(٢) المصدر نفسه، ٩٤/٣.

(٣) ينظر: التاريخ الكبير، البخاري، ٣٦٩/٦ (٢٦٦٤).

(٤) ينظر: تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ١٧٦/٣ (٧٨٢).

(٥) ينظر: مسند إسحاق بن راهويه، ٥٦/٤ (١٨١٦).

(٦) ينظر: مسند احمد، ١٩٥/٤٤ (٢٦٥٧١)، وقال في موضع آخر في إسناد الحديث: عمرو أو عمر بن مسلم، ٢٥٨/٤٤ (٢٦٦٥٤).

(٧) ينظر: مسند الدارمي، ١٢٤٠/٢ (١٩٩٠).

(٨) ينظر: صحيح مسلم، ٥١/٨ (٢٦٥٥).

(٩) ينظر: سنن ابن ماجه، ٣٢٤/٤ (٣١٥٠).

مخلد البغدادي^(٤)، والدارقطني^(٥)، والحاكم^(٦)، وابن منجويه^(٧)، وابن عبد البر^(٨)، وعبد الغني المقدسي^(٩)، والمزي^(١٠)، والذهبي^(١١)،

وابن حجر^(١٢)، وقال الخطيب البغدادي: عمر بن مسلم^(١٣).

وأغرب ابن حبان فقال: وهم مالك بن أنس حيث قال: عمرو بن مسلم،

وإنما هو عمر بن مسلم بن عمار بن أكيمة، وأخوه عمرو بن مسلم لم يدركه مالك، وهو تابعي^(١٤).

-
- (١) ينظر: سنن الترمذي، الترمذي، ١٨٢/٣ (١٥٢٣).
- (٢) ينظر: السنن الكبرى، النسائي، ٣٣٥/٤ (٤٤٣٦)، قال عقبه إيراد الحديث: عمرو بن مسلم بن عمار بن أكيمة وقد اختلف في اسمه فقيل عمر وقيل عمرو وهو مدني.
- (٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٥٩/٦ (١٤٣٠).
- (٤) ينظر: ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس، محمد بن مخلد البغدادي، ٤٦/ (١٧).
- (٥) ينظر: ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، الدارقطني، ١٧٥/٣ (٨٦٢).
- (٦) ينظر: تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم، الحاكم، ١٩٠/ (١٢١٧).
- (٧) ينظر: رجال صحيح مسلم، ابن منجويه، ٨٠/٢ (١٢٠٥).
- (٨) ينظر: الاستنكار، ابن عبد البر، ٣١٦/٤.
- (٩) ينظر: الكمال في أسماء الرجال، ٥٢/٨ (٤٨٧٧)، وقال: قيل عمر بن مسلم.
- (١٠) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٢٤٠/٢٢ (٤٤٥٠)، وقال: قيل عمر بن مسلم.
- (١١) ينظر: تاريخ الإسلام، الذهبي، ٤٧٦/٣ (٢٥٦).
- (١٢) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٠٤/٨ (١٦٥)، وقال: قيل عمر.
- (١٣) ينظر: موضح أوهام الجمع والتفريق، الخطيب البغدادي، ٣٢٠/٢ (٣٦٣)، وقد ذكر الخلاف في اسمه، ونقل عن ابن معين أنه قال أنه اختلف في اسمه على عمر وعمرو وعمار، وسماه البغدادي في المتفق والمفترق: عمرو بن مسلم، ١٦٨٣/٣ (١٠٥٣).
- (١٤) ينظر: صحيح ابن حبان، ٢٢٣/٣.

تعقب ابن حجر قول ابن حبان قائلًا: ولم يوافق ابن حبان أحد علمته على ذلك^(١)، وقال عنه: "صدوق"^(٢).

بهذا يتضح أن هناك اختلاف في اسم الراوي، وأن الأكثر على أنه أسمع عمرو بن مسلم كما قال أبو داود، وقال الترمذي هو الصحيح، وهو الأقرب، والله اعلم.

ثالثاً:

قال الإمام أبو داود: حدثنا أحمد بن صالح، وابن السرح، -قال: أحمد حدثنا ابن وهب، وقال: ابن السرح- أخبرنا ابن وهب، حدثنا داود بن عبد الرحمن، عن عمرو بن يحيى، عن يوسف بن محمد، وقال: ابن صالح: محمد بن يوسف بن ثابت بن قيس بن شماس عن أبيه، عن جده، عن رسول الله (ﷺ): أنه دخل على ثابت بن قيس - قال: أحمد وهو مريض- فقال: "اكشف البأس رب الناس عن ثابت بن قيس بن شماس" ثم أخذ تراباً من بطحان فجعله في قدح ثم نفث عليه بماء وصبه عليه^(٣).
قال أبو داود: "قال ابن السرح يوسف بن محمد وهو الصواب"^(٤).

روى الإمام أبو داود حديثاً من طريق اثنين من الرواة هما: أحمد بن صالح، وابن السرح: هو أحمد بن عمرو بن عبد الله المصري، وذكر أن أحمد بن صالح سمى احد رجال الإسناد فقال: محمد بن يوسف، وأن ابن السرح سماه يوسف بن محمد، وأن الصواب ما ذكره ابن السرح.

(١) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ١٠٤/٨ (١٦٥).

(٢) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٢٤٧/٢ (٥١١٤).

(٣) سنن أبي داود، كتاب الطب، باب ما جاء في الرقى، ١٠/٤ (٣٨٨٥).

(٤) المصدر نفسه، ١٠ / ٤.

ذكر البخاري أن اسمه: "يوسف بن محمد بن ثابت بن قيس بن شماس، الأنصاري"^(١)، وكذا جاء اسمه عند النسائي^(٢)، وابن أبي حاتم^(٣)، وابن حبان^(٤)، والمزي^(٥)، والذهبي^(٦)، وابن حجر^(٧)، وقال فيه: "مقبول"^(٨).

واحمد بن صالح وابن السرح كلاهما مصري ثقة، والذي يبدو أن ما ذهب إليه أبو داود هو الأشبه بالصواب، ذلك أن البخاري ذكر أن اسمه يوسف بن محمد، وبقية أهل العلم ممن يذكر ترجمته يبدأ بذكر أسم يوسف بن محمد، وبعضهم يقول قيل: محمد بن يوسف، والله اعلم.

(١) التاريخ الكبير، البخاري، ٣٧٧/٨ (٣٣٨٧).

(٢) ينظر: السنن الكبرى، النسائي، ٣٧٤/٩ (١٠٧٨٩).

(٣) ينظر: الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، ٢٢٨/٩ (٩٥٨).

(٤) ينظر: الثقات، ابن حبان، ٦٣٣/٧.

(٥) ينظر: تهذيب الكمال، المزي، ٤٥٤/٣٢ (٧١٥١)، وقال: يقال محمد بن يوسف.

(٦) ينظر: تهذيب تهذيب الكمال، الذهبي، ١٥٠/١٠ (٧٩٢٧)، وقال: يقال محمد بن يوسف.

(٧) ينظر: تهذيب التهذيب، ابن حجر، ٤٢٢/١١ (٨٢٢)، وقال: يقال محمد بن يوسف.

(٨) تقريب التهذيب، ابن حجر، ٦١١ / (٧٨٧٩).

الخاتمة

الحمد لله الذي بفضله وعظيم كرمه أمد بالعمر إلى أن تم الانتهاء من إعداد هذه الأطروحة، وبعد هذه الرحلة مع هذا البحث فإني أوجز أبرز النتائج التي توصلت إليها، وهي:

١- تعليقات الإمام أبي داود الحديثية في كتابه السنن تبرز بشكل جلي إمامته في شتى علوم الحديث، وأنه من الأئمة الذين حقهم التقديم بين علماء زمانه ومن أتى بعدهم.

٢- بلغ عدد تعليقات الإمام أبي داود ما يقارب من (٦٩٦) تعليقا مختلفا، وهذه التعليقات متعلقة بأغلب علوم الحديث رواية و دراية، حيث له ما يقرب من (٤٤) متعلقة بالتفرد، سواء تفرد أهل مصر من الامصار، أو تفرد بعض الرواة، وما يقرب من (٣٠) تعليقا متعلق بالانقطاع وعدم السماع، وما يقرب من (٣٣) تعليقا متعلقا بالإرسال، و (٣٤) تعليقا متعلقا بالرفع والوقف، وما يقرب من (١٦٥) تعليقا ذا صلة بالمتابعات، وله ما يقرب من (٣٤) تعليقا متعلقا بالاختلاف في الاسناد، وزيادة راوٍ فيه، وما يقرب من (٢٣) تعليقا يتعلق بتحديد صاحب اللفظ، أتم لفظ عنده، وما يقرب من (١٦) تعليقا متعلقا بالوهم أو الخطأ، وما يقرب من (٢٥) تعليقا متعلقا بالأصحية، وما يقرب من (٦٥) تعليقا يتعلق بالحكم على الحديث، وما يقرب من (٣٢) تعليقا يتعلق بالكلام في أحد رواة الحديث جرحا وتعديلا، وما يقرب من (٥) تعليقات متعلقة بالنسخ، وما يقرب من (٦٥) تعليقا متعلقا ببيان الفاظ غريب الحديث، وما يقرب من

- (١٠١) تعليقا للتعريف بأحد رواة الحديث، وما يقرب من (٢٤) تعليقا يتعلق بالاختلاف في أسم الراوي^(١)، وقد حوت الاطروحة نحو (١٢٧) نموذجا منها.
- ٣- من خلال دراسة بعض التعليقات للإمام أبي داود خصوصا المتعلقة بالحكم على الاحاديث، والجرح والتعديل يتبين أنه لا يمكن أن يوصف بأنه متشدد أو متساهل.
- ٤- تفرد الإمام أبو داود بأقوال لم يتابعه عليه أحد من أهل زمانه، أو من تقدمه، خصوصا في تعليقاته المتعلقة بأن بعض الامصار تفردت باحاديث معينة.
- ٥- لم أقف من خلال الدراسة أن تعليقات أبي داود التي ذكرها في كتابه السنن، خالفها في موضع آخر، أو نقل أحد أهل العلم عنه ما يخالفها.
- ٦- سعة اطلاع الإمام أبي داود على طرق الحديث، وتشعباته وتبحره في تحليل الإسناد، وتحديد مصدر الوهم أو الخطأ.
- ٧- تفرد أهل الامصار الذي ذكره أبو داود في السنن غالبه تفرد نسبي، وليس تفردا مطلقا.
- ٨- عند تعارض الوصل مع الارسال، والرفع مع الوقف يقدم أبو داود رواية الاوثق إذا كان الخلاف بين ثقات، وحيانا يستخدم قرينة العدد في الترجيح.
- ٩- تنوع عبارات أبو داود في أحكامه على بعض الاحاديث التي حكم عليها بحسب ما يقتضيه حال السند الذي يسوق منه الحديث، فنجده مرة يقول ضعيف، ومرة منكر، وثالثة ليس بصحيح، واخرى حديث مجهول وغير ذلك.
- ١٠- دقة الإمام أبي داود وحصافة فهمه في إيراد الروايات، وتحديد صاحب اللفظ الأتم عنده.

(١) هذه الارقام قابلة للتغيير بسبب وجود الاختلاف بين النسخ المطبوعة المنتشرة اليوم بين المكتبات، وهو نتيجة لاختلاف رواة كتاب السنن عن أبي داود، حيث يوجد تفاوت بينهم في نقل تعليقات أبي داود.

١١- حرص الإمام أبو داود على تمييز رواية الإسناد، من خلال التعريف بهم، والتعريف بأوطانهم، لئلا يشتبه الأمر على طالب العلم أو الباحث.

١٢- كتاب السنن لأبي داود من أهم المصنفات التي حوت احاديث الاحكام، ولكنه جمع بين دفتيه فوائد متعلقة بعلوم الحديث مصدرها تعليقات مصنفه -رحمه الله-، وليس كتابًا سُردت فيه الاحاديث بأسانيدھا ومتونها فقط.

وأخيرًا أوصي طلبة العلم والباحثين بضرورة الاعتناء بتعليقات أبي داود الحديثية في كتابه السنن، حيث أنها لم تتل ما تستحق من جمع ودراسة، حتى أن غالب كتب الشروح التي وقفت عليها فيما بحثت من مصادر ذكرت بعض أقوال أبي داود ولم يعرج عليها أصحابها كثيرًا، وفيها من الفوائد الكثير، فلو جُمعت مثلًا تعليقاته المتعلقة بالمتابعة لوجدها لصلحت لأن تكون رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، ولعرف لنا الباحث من خلال ذلك منهج الإمام أبي داود في ذكره للمتابعة، ولم نذكرها وما شابه ذلك.

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وصلى وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الباحث

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم

- ١- : الهداية والإرشاد في معرفة أهل الثقة والسداد، أحمد بن محمد بن الحسين بن الحسن، أبو نصر البخاري الكلاباذي (ت ٣٩٨ هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- ٢- الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمداني الجورقاني (ت ٥٤٣ هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة الرابعة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٣- الإبانة في اللغة العربية، سلمة بن مسلم العوتبي الضحاري، المحقق: د. عبد الكريم خليفة - د. نصرت عبد الرحمن - د. صلاح جرار - د. محمد حسن عواد - د. جاسر أبو صفية، وزارة التراث القومي والثقافة - مسقط - سلطنة عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٤- إبراز الحكم من حديث رُفِعَ القَلَم، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ)، حققه وخرج أحاديثه: كيلاني محمد خليفة، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٥- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (ت

- ٨٤٠هـ)، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٦- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢هـ)، تحقيق : مركز خدمة السنة والسيرة ، بإشراف د زهير بن ناصر الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف (بالمدينة) - ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية (بالمدينة)، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٧- إجماع المحدثين على عدم اشتراط العلم بالسمع في الحديث المعنعن بين المتعاصرين، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
- ٨- أجوبة أبي زرعة الرازي لأسئلة البرذعي، ومعه: (كتاب أسامي الضعفاء، لأبي زرعة الرازي) ، مطبوع ضمن كتاب: أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، مع تحقيق كتابه (الضعفاء - وأجوبته على أسئلة البرذعي)، دراسة وتحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه من كلية أصول الدين بجامعة الأزهر، بإشراف د الحسيني عبد المجيد هاشم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٩- الأجوبة المرضية فيما سئل السخاوي عنه من الأحاديث النبوية، شمس محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)،المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

- ١٠- الأحاد والمثاني، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخذ الشيباني (ت ٢٨٧هـ)، المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراجعية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.
- ١١- أحاديث الشيوخ الثقات (الشهير بـ المشيخة الكبرى)، رواية: أبو بكر محمد بن عبد الباقي بن محمد الأنصاري المعروف بـ قاضي المارستان (ت ٥٣٥هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، أصل الكتاب: أطروحة دكتوراه - كلية الدعوة وأصول الدين من قسم الكتاب والسنة، بإشراف د سعيدي بن مهدي الهاشمي، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
- ١٢- الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجها البخاري ومسلم في صحيحيهما، ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٤٣هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٣- أحاديث عفان بن مسلم (مطبوع ضمن مجموع أحاديث الشيوخ الكبار)، عفان بن مسلم بن عبد الله الباهلي، أبو عثمان الصفار البصري، مولى عزرة بن ثابت الأنصاري (ت بعد ٢١٩هـ)، تحقيق: حمزة أحمد الزين، دار الحديث - القاهرة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ١٤- أحاديث في ذم الكلام وأهله انتخبها الإمام أبو الفضل المقرئ من رد أبي عبد الرحمن السلمي على أهل الكلام، أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي المقرئ (ت ٤٥٤هـ)، المحقق: الدكتور ناصر بن عبد الرحمن بن محمد الجديع، دار أطلس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

- ١٥- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٦- أحكام العيدين، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَقَاض الفِرْيَابِي (ت ٣٠١ هـ)، المحقق: مساعد سليمان راشد، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- ١٧- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ، عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٨- الإحكام في أصول الأحكام، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦ هـ)، قوبلت على الطبعة التي حققها: الشيخ أحمد محمد شاكر، دار الآفاق الجديدة- بيروت.
- ١٩- أحوال الرجال، إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (ت ٢٥٩ هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، حديث اكادمي - فيصل آباد، باكستان.
- ٢٠- أخبار القضاة، بَكْرٌ مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفِ بْنِ حَيَّانَ بْنِ صَدَقَةَ الصَّبِيِّ البَغْدَادِيِّ، المُلقَّب بِوَكَيْع (ت ٣٠٦ هـ)، المحقق: صححه وعلق عليه وخرج أحاديثه: عبد العزيز مصطفى المراغي، المكتبة التجارية الكبرى- شارع محمد علي - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٦٦ هـ - ١٩٤٧ م.

- ٢١- أخبار المكيين من كتاب التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت ٢٧٩ هـ)، المحقق: إسماعيل حسن حسين، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢٢- اختلاف الحديث، محمد بن إدريس الشافعي، مطبوع بآخر: كتاب الأم للشافعي، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٢٣- أخلاق النبي وآدابه، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بابي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩ هـ)، المحقق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- ٢٤- الآداب الشرعية والمنح المرعية، محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج، أبو عبد الله، شمس الدين المقدسي الراميني ثم الصالحي الحنبلي (ت ٧٦٣ هـ)، عالم الكتب.
- ٢٥- الآداب، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجَرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، اعتنى به وعلق عليه: أبو عبد الله السعيد المندوه، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٢٦- الأدب، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥ هـ)، المحقق: د. محمد رضا القهوجي، دار البشائر الإسلامية - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٧- الأربعون، الإمام الحافظ أبي الحسن محمد بن أسلم الطوسي، حققها وعلق عليه: مشعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٢٨- إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، أحمد بن محمد بن أبي بكر بن عبد الملك القسطلاني القتيبي المصري، أبو العباس، شهاب الدين (ت ٩٢٣ هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، مصر، الطبعة السابعة، ١٣٢٣ هـ.

- ٢٩- إرشاد الفقيه إلى معرفة أدلة التنبيه، إسماعيل بن كثير الدمشقي، المحقق: بهجة يوسف حمد أبو الطيب، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٣٠- إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق ﷺ، محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (٦٣١ - ٦٧٦ هـ)، تحقيق وتخرير ودراسة: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٣١- الإرشاد في معرفة علماء الحديث، أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني (ت ٤٤٦ هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.
- ٣٢- إرواء الغليل في تخرير أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين الألباني (المتوفى : ١٤٢٠ هـ)، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٣٣- أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح، أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني (ت ٣٦٥ هـ)، المحقق: د. عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.
- ٣٤- الأسامي والكنى، أبو أحمد الحاكم الكبير، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي (ت ٣٧٨ هـ)، المحقق: محمد بن علي الأزهرى، دار الفاروق للطباعة والنشر، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.

- ٣٥- الأسامي والكنى، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني رحمه الله (١٦٤) - (٢٤١)، رواية ابنه صالح عنه، تحقيق ودراسة: عبد الله بن يوسف الجديع، مكتبة دار الأقصى - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٣٦- الاستذكار، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، سالم محمد عطا، محمد علي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ - ٢٠٠٠.
- ٣٧- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (وهو مشتمل على ثلاثة كتب في الكنى)، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨ - ٤٦٣ هـ)، دراسة وتحقيق وتخرية: عبد الله مرحول السوالمه، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع والإعلام، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٣٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: علي محمد الجاوي، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٣٩- أسد الغابة في معرفة الصحابة، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٤٠- الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: د. عز الدين علي السيد، مكتبة الخانجي - القاهرة / مصر، الطبعة الثالثة، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

- ٤١- الأسماء والصفات للبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)،
حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي، جدة
- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٤٢- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله ﷺ للإمام الدارقطني، أبو الفضل
محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت
٥٠٧ هـ)، المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف، دار الكتب
العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٤٣- الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار، أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان
الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى : ٥٨٤ هـ)، دائرة المعارف العثمانية -
حيدر آباد ، الدكن، الطبعة الثانية ، ١٣٥٩ هـ.
- ٤٤- اعتلال القلوب، محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاکر الخرائطي السامري
(٢٤٠ - ٣٢٧ هـ)، تحقيق: حمدي الدمرداش، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة
المكرمة، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٥- أعلام الحديث = شرح صحيح البخاري، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت
٣٨٨ هـ)، المحقق: د. محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، جامعة أم القرى -
مركز البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ -
١٩٨٨ م.
- ٤٦- إعلام العالم بعد رسوخه بناسخ الحديث ومنسوخه، جمال الدين أبو الفرج عبد
الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: أحمد بن عبد الله العماري
الزهراني، ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٤٧- الإعلام بفوائد عمدة الأحكام، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي
بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤ هـ)، المحقق: عبد العزيز بن أحمد بن محمد

- المشيقي، دار العاصمة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى،
١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٤٨- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (ت
١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر ٢٠٠٢ م.
- ٤٩- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (ت
١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة ، ٢٠٠٢ م.
- ٥٠- الإغراب الجزء الرابع من حديث شعبة بن الحجاج وسفيان بن سعيد الثوري مما
أغرب بعضهم على بعض، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني،
النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن محمد الثاني بن عمر بن موسى،
دار المآثر - المدينة النبوية، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٥١- الأفراد، الإمام الحافظ أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، تعليق: جابر بن عبد
الله السريع، دون ذكر الناشر، ١٤٢٩ هـ.
- ٥٢- الاقتراح في بيان الاصطلاح، تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن
مطيع القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، دار الكتب العلمية -
بيروت.
- ٥٣- الاقتضاب في غريب الموطأ وإعرابه على الأبواب، محمد بن عبد الحق اليفرنى
(٦٢٥ هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة
الأولى، ٢٠٠١ م.
- ٥٤- آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، إسحاق بن الحسين
المنجم (ت ق ٤هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٥٥- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، علاء الدين مغلطاي بن قليج الحنفي (ت ٧٦٢ هـ)، المحقق: محمد عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١١ م.

٥٦- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، شمس الدين أبو المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (ت ٧٦٥ هـ)، حققه ووثقه: د عبد المعطي أمين قلعجي، منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان.

٥٧- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، الأمير على بن هبة الله أبو نصر بن ماكولا (ت ٤٧٥ هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

٥٨- ألقاب الصحابة والتابعين في المسندين الصحيحين، أبو علي الحسين بن محمد الغساني وكان يكره أن يقال له الجياني (ت ٤٩٨ هـ)، المحقق: د محمد زينهم محمد عزب ومحمود نصار، دار الفضيلة - القاهرة - مصر.

٥٩- الأم، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ)، دار الفكر - بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

٦٠- أمالي ابن بشران - الجزء الاول، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي (ت ٤٣٠ هـ)، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٦١- أمالي ابن بشران - الجزء الثاني، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشران بن محمد بن بشران بن مهران البغدادي (ت ٤٣٠ هـ)، المحقق: أحمد بن سليمان، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٦٢- أمالي المحاملي - رواية ابن يحيى البيع، أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي (ت ٣٣٠هـ)، المحقق: د. إبراهيم القيسي، المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم - عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٦٣- أمالي المحاملي، أبو عبد الله البغدادي الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي (ت ٣٣٠هـ)، رواية: ابن مهدي الفارسي، عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن مهدي الفارسي (٤١٦هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار النوادر، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٦٤- الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع / ويلييه أسئلة من خط الشيخ العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: أبو عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

٦٥- الأموال لابن زنجويه، أبو أحمد حميد بن مخلد بن قتيبة بن عبد الله الخرساني المعروف بابن زنجويه (ت ٢٥١هـ)، تحقيق: الدكتور شاكر ذيب فياض، الأستاذ المساعد - بجامعة الملك سعود، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٦٦- الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة، علاء الدين بن قليط مغلطاي (ت ٧٦٢ هـ)، اعتنى به: قسم التحقيق بدار الحرمين السيد عزت المرسي، إبراهيم إسماعيل القاضي، مجدي عبد الخالق الشافعي - إشراف، محمد عوض المنقوش، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية.

- ٦٧- إنباه الرواة على أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٦٨- الأنساب، أبو سعد، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت ٥٦٢ هـ)، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن - الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.
- ٦٩- الأنوار في شمائل النبي المختار، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: الشيخ إبراهيم اليعقوبي، دار المكتبي - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٧٠- الأوائل، أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السلمي الجزي الحزاني (ت ٣١٨هـ)، المحقق: مشعل بن باني الجبرين المطيري، دار ابن حزم - لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٧١- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (ت ٣١٩هـ)، تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م.
- ٧٢- الإيجاز في شرح سنن أبي داود السجستاني، محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، قدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٧٣- الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، عماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير - أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، عناية: مكتب الجمهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، إشراف: د. علي محمد ونيس، المشرف العلمي لمكتب الجمهوري، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٣٥ هـ.

- ٧٤- البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، الحافظ جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، تحقيق ودراسة: أبي أنس أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، أصل هذا الكتاب رسالة ماجستير بالجامعة الإسلامية، مكتبة الغرباء الأثرية، المملكة العربية السعودية.
- ٧٥- البدء والتاريخ، المطهر بن طاهر المقدسي (المتوفى: نحو ٣٥٥ هـ)
- ٧٦- بذل المجهود في حل سنن أبي داود، الشيخ خليل أحمد السهارنفوري (ت ١٣٤٦ هـ)، اعتني به وعلق عليه: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، مركز الشيخ أبي الحسن الندوي للبحوث والدراسات الإسلامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٧٧- البر والصلة ، أبو عبد الله الحسين بن الحسن بن حرب السلمي المروزي (ت ٢٤٦ هـ)، المحقق: د. محمد سعيد بخاري، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
- ٧٨- البعث والنشور، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، حققه وضبطه وعلق عليه: أبو عاصم الشوامي الأثري، مكتبة دار الحجاز للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ.
- ٧٩- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، الحارث بن أبي أسامة (١٨٦ - ٢٨٢ هـ)، المنتقي: نور الدين علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي الشافعي (٧٣٥ - ٨٠٧ هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري أصل التحقيق: أطروحة دكتوراة للمحقق، شعبة السنة بقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

- ٨٠- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، الحارث بن أبي أسامة (١٨٦ - ٢٨٢ هـ)، المنتقى: نور الدين علي بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي الشافعي (٧٣٥ - ٨٠٧ هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، أصل التحقيق: أطروحة دكتوراة للمحقق، شعبة السنة بقسم الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٨١- البناية شرح الهداية، محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن الحسين المعروف بـ بدر الدين العيني الحنفي (ت ٨٥٥ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، لبنان، تحقيق: أيمن صالح شعبان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٨٢- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى : ٦٢٨ هـ)، المحقق : د. الحسين آيت سعيد، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ-١٩٩٧ م.
- ٨٣- بيان خطأ البخاري في تاريخه، عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن.
- ٨٤- بيان خطأ من أخطأ على الشافعي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجِردِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، المحقق: د. الشريف نايف الدعيس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ.
- ٨٥- تاج العروس من جواهر القاموس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت، أعوام النشر: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- ٨٦- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، دار المأمون للتراث - دمشق.
- ٨٧- تاريخ ابن يونس المصري، عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبو سعيد (ت ٣٤٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
- ٨٨- تاريخ أبي زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (ت ٢٨١ هـ)، رواية: أبي الميمون بن راشد، دراسة وتحقيق: شكر الله نعمة الله القوجاني (رسالة ماجستير بكلية الآداب - بغداد)، مجمع اللغة العربية - دمشق.
- ٨٩- تاريخ إربل، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (ت ٦٣٧هـ)، المحقق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠ م.
- ٩٠- تاريخ أسماء الثقات، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الدار السلفية - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٩١- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٩٢- تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

- ٩٣- التاريخ الأوسط (مطبوع خطأ باسم التاريخ الصغير)، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ، مكتبة دار التراث - حلب ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ٩٤- التاريخ الأوسط ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي ، مكتبة دار التراث - حلب ، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- ٩٥- التاريخ الكبير - المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة (السفر الثاني)، أبي بكر أحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب (المتوفى عام ٢٧٩)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٩٦- التاريخ الكبير، الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، تحقيق ودراسة: محمد بن صالح بن محمد الدباسي ومركز شذا للبحوث بإشراف محمود بن عبد الفتاح النحال، الناشر المتميز للطباعة والنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٩م .
- ٩٧- تاريخ المدينة لابن شبة، عمر بن شبة (واسمه زيد) بن عبيدة بن ربيعة النميري البصري، أبو زيد (ت ٢٦٢هـ)، حققه: فهمي محمد شلتوت، طبع على نفقة: السيد حبيب محمود أحمد - جدة، ١٣٩٩هـ.
- ٩٨- تاريخ بغداد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م.
- ٩٩- تاريخ سجستان، محمود عبد الكريم، المجلس الاعلى للثقافة بمصر، ٢٠٠٦.

١٠٠- التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين - رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه، أبو زكريا يحيى بن معين (ضمن كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ)، دراسة وترتيب وتحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.

١٠١- التاريخ عن أبي زكريا يحيى بن معين - رواية أبي الفضل العباس بن محمد بن حاتم الدوري عنه، أبو زكريا يحيى بن معين، ضمن كتاب: يحيى بن معين وكتابه التاريخ، دراسة وترتيب وتحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٣٩٩ - ١٩٧٩.

١٠٢- تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من واردتها وأهلها، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١ هـ)، دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

١٠٣- تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة والقبر الشريف، محمد بن أحمد بن الضياء محمد القرشي العمري المكي الحنفي، بهاء الدين أبو البقاء، المعروف بابن الضياء (ت ٨٥٤ هـ)، المحقق: علاء إبراهيم، أيمن نصر، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

١٠٤- تاريخ مولد العلماء ووفياتهم، أبو سليمان محمد بن عبد الله بن أحمد بن ربيعة بن سليمان بن خالد بن عبد الرحمن بن زبر الربيعي (ت ٣٧٩ هـ)، المحقق: د. عبد الله أحمد سليمان الحمد، دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.

- ١٠٥- التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم، محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله المقدمي (ت ٣٠١هـ)، المحقق: محمد بن إبراهيم اللحيان، دار الكتاب والسنة، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٠٦- تالي تلخيص المتشابه، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان ، أحمد الشقيرات، دار الصمعي - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- ١٠٧- تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، المكتب الاسلامي - مؤسسة الإشراف، الطبعة الثانية، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ١٠٨- التبصرة والتذكرة في علوم الحديث، ألفية العراقي، أبو الفضل عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ)، المحقق: د عبد المحسن بن محمد القاسم،و الطبعة الثالثة، ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م.
- ١٠٩- التبيين لأسماء المدلسين، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، المحقق: يحيى شفيق حسن، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الاولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١١٠- تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، عبيد الله بن علي بن محمد بن محمد بن الحسين ابن الفراء، أبو القاسم بن أبي الفرج بن أبي خازم ابن القاضي أبي يعلى البغدادي، الحنبلي (ت ٥٨٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

- ١١١- التَّحْبِيرُ لِإِيضَاحِ مَعَانِي التَّيْسِيرِ، مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ صِلَاحِ بْنِ مُحَمَّدِ الْحَسَنِيِّ، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت ١١٨٢هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وضبط نصه: مُحَمَّدُ صُبْحِي بْنُ حَسَنِ خَلَّاقِ أَبُو مَصْعَبٍ، مَكْتَبَةُ الرُّشْدِ، الرِّيَاضُ - الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ، الطَّبْعَةُ الْأُولَى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- ١١٢- تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، الدكتور بشار عواد معروف، الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ١١٣- تحرير علوم الحديث، عبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ١١٤- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، أبو العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت ١٣٥٣هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت.
- ١١٥- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، جمال الدين أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- ١١٦- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ)، المحقق: عبد الله نواره، مكتبة الرشد - الرياض.
- ١١٧- التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، شمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

- ١١٨- التحقيق في أحاديث الخلاف، أبو الفرج ابن محمد الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، حققه وخرج أحاديثه: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١١٩- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار طيبة.
- ١٢٠- التدوين في أخبار قزوين، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني (ت ٦٢٣ هـ)، المحقق: عزيز الله العطاردي، دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ-١٩٨٧ م.
- ١٢١- تذكرة الحفاظ (أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان)، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصمعي للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٢٢- تذكرة الحفاظ = طبقات الحفاظ، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، وضع حواشيه: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٢٣- تذكرة الموضوعات، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفتي (ت ٩٨٦ هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، الطبعة الأولى، ١٣٤٣ هـ.
- ١٢٤- التذكرة في علوم الحديث، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤ هـ)، قدم لها وضبط نصها وعلق عليها: علي حسن عبد الحميد، دار عمّار، عمّان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٢٥- تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيمار الشهير بـ «الذهبي» (٦٧٣ - ٧٤٨ هـ)، تحقيق:

- غنيم عباس غنيم - مجدي السيد أمين، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر،
الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ١٢٦- التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي (المطبوع) من:
ترجمة الحسن البصري إلى: ترجمة الحكم بن سنان، تحقيق ودراسة: طلاب
وظالبات مرحلة الماجستير (عام ١٤٢٤ - ١٤٢٥) شعبة التفسير والحديث -
جامعة الملك سعود، إشراف: د. علي بن عبد الله الصياح، دار المحدث للنشر
والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ.
- ١٢٧- ترتيب الأمالي الخميسية للشجري، يحيى بن الحسين بن إسماعيل بن زيد
الحسني الشجري الجرجاني (المتوفى ٤٩٩ هـ)، رتبها: القاضي محيي الدين محمد بن
أحمد القرشي العبشمي (ت ٦١٠ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار
الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٢٨- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله،
أبو محمد، زكي الدين المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، المحقق: إبراهيم شمس الدين، دار
الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ١٢٩- الترغيب والترهيب، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي
التمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت ٥٣٥ هـ)، المحقق: أيمن
بن صالح بن شعبان، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣
م.
- ١٣٠- تسمية فقهاء الأمصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن
بعدهم، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت
٣٠٣ هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى،
١٣٦٩ هـ.

١٣١- تسمية ما انتهى إلينا من الرواه عن سعيد بن منصور عالياً، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار العاصمة، الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

١٣٢- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين (وغير ذلك من الفوائد)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.

١٣٣- تسمية مشايخ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي وذكر المدلسين = مشيخة النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: الشريف حاتم بن عارف العوني، دار عالم الفوائد - مكة المكرمة، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ.

١٣٤- التعديل والتجريح ، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، دار اللواء للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

١٣٥- تعريف اهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار - عمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ - ١٩٨٣.

١٣٦- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت

- ٣٨٥هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ١٣٧- تعليقة على العلل لابن أبي حاتم، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي بن يوسف الدمشقي الحنبلي (ت ٧٤٤هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله، تقديم: فضيلة الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن السعد، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ١٣٨- تعليق التعليق على صحيح البخاري، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: سعيد عبد الرحمن موسى الفزقي، المكتب الإسلامي، دار عمار - بيروت، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.
- ١٣٩- تفسير الموطأ، عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري، أبو المطرف القنّازعي (ت ٤١٣ هـ)، حققه وقدم له وخرج نصوصه: عامر حسن صبري، دار النوادر - بتمويل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ١٤٠- تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح بن عبد الله بن فتوح بن حميد الأزدي الميورقي الحميدي أبو عبد الله بن أبي نصر (ت ٤٨٨هـ)، المحقق: الدكتورة: زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، مكتبة السنة - القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ١٤١- تقريب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦.

- ١٤٢- التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تقديم وتحقيق وتعليق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٤٣- التقفية في اللغة، أبو بشر، اليمان بن أبي اليمان البندنجي، (ت ٢٨٤ هـ)، المحقق: د. خليل إبراهيم العطية، الجمهورية العراقية - وزارة الأوقاف - إحياء التراث الإسلامي - مطبعة العاني - بغداد، ١٩٧٦ م.
- ١٤٤- تقييد المهمل وتمييز المشكل (شيوخ البخاري المهملون)، أبو علي الحسين بن محمد الغساني وكان يكره أن يقال له الجياني (ت ٤٩٨هـ)، المحقق: الأستاذ محمد أبو الفضل، وزارة الأوقاف - المملكة المغربية، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
- ١٤٥- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسائيد، محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ١٤٦- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م.
- ١٤٧- تكملة الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)، أبو بكر محمد بن عبد الغني البغدادي الحنبلي المعروف بابن نقطة (٥٧٩ - ٦٢٩ هـ)، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي - وشارك في ج ٢: محمد صالح عبد العزيز المراد، جامعة أم القرى - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

١٤٨- التَّكْمِيلُ فِي الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ وَمَعْرِفَةِ النَّقَاتِ وَالضُّعْفَاءِ وَالْمَجَاهِيلِ، أَبُو الْفَدَاءِ إِسْمَاعِيلَ بْنَ عَمْرِ بْنِ كَثِيرٍ الْقُرَشِيَّ الْبَصْرِيَّ ثُمَّ الدَّمَشَقِيَّ (ت ٧٧٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

١٤٩- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٨٩م.

١٥٠- تلخيص المتشابه في الرسم، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: سَكِينَةُ الشَّهَابِيَّ، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥ م.

١٥١- تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن ابن الجوزي (٥٠٨هـ - ٥٩٧هـ)، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.

١٥٢- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في حديث رسول الله ﷺ، أبو عمر بن عبد البر النمري القرطبي (٣٦٨ - ٤٦٣هـ)، حققه وعلق عليه: بشار عواد معروف، وآخرون، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي - لندن، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٧ م.

١٥٣- التتبيه والإشراف، أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (ت ٣٤٦هـ)، تصحيح: عبد الله إسماعيل الصاوي، دار الصاوي - القاهرة.

- ١٥٤- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق : مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى ، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٥٥- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (ت ٧٤٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ١٥٦- التتكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي العتمى اليماني (ت ١٣٨٦هـ)، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ١٥٧- التتويز شَرْحُ الجَامِعِ الصَّغِيرِ، محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسني، الكحلاني ثم الصنعاني، أبو إبراهيم، عز الدين، المعروف كأسلافه بالأمير (ت ١١٨٢هـ)، المحقق: د. محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- ١٥٨- تهذيب الأسماء واللغات، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ١٥٩- تهذيب التهذيب، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.
- ١٦٠- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزني (٦٥٤ - ٧٤٢ هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: د. بشار عواد معروف،

- مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، (١٤٠٠ - ١٤١٣ هـ) (١٩٨٠ - ١٩٩٢ م).
- ١٦١- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد بن الأزهرى الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م.
- ١٦٢- تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٦٥٩ - ٧٥١)، ج ١: تحقيق (علي بن محمد العمران)، راجعه (جديع بن جديع الجديع - عبد الرحمن بن صالح السديس) ج ٢، ٣: تحقيق (نبيل بن نزار السندي)، راجعه (محمد أجمل الإصلاحي - عمر بن سعدي)، دار عطاءات العلم - الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.
- ١٦٣- تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (٧٥١ هـ)، تحقيق: علي بن محمد العمران، نبيل بن نزار السندي، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٤٠ هـ - ٢٠١٩ م.
- ١٦٤- التوبيخ والتبويه، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، المحقق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة الفرقان - القاهرة.
- ١٦٥- التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده (٣١٠ - ٣٩٥ هـ)، المحقق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (وَصَوَّرَتْهَا مَكْتَبَةُ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ - الْمَدِينَةُ الْمُنَوَّرَةُ)، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ - ١٤١٣ هـ.

١٦٦- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (ت ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.

١٦٧- التوضيح لشرح الجامع الصحيح، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الأنصاري الشافعي المعروف بـ ابن الملقن (٧٢٣ - ٨٠٤ هـ)، المحقق: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث بإشراف خالد الرباط، جمعة فتحي، تقديم: أحمد معبد عبد الكريم، أستاذ الحديث بجامعة الأزهر، دار النوادر، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

١٦٨- الثالث عشر من فوائد ابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت ٣٨١هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.

١٦٩- الثالث والثمانون من الفوائد الأفراد (ضمن مجموع طُبع باسم: الفوائد لابن منده)، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

١٧٠- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطُوبُغَا السُّودُونِي الجمالي الحنفي (ت ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

١٧١- الثقات، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣.

١٧٢- ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث (رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه- شروط الأئمة الستة لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي - شروط الأئمة الخمسة للحازمي)، أعتى بها عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

١٧٣- الجامع (مطبوع آخر مصنف عبد الرزاق)، معمر بن راشد الأزدي، رواية: عبد الرزاق الصنعاني، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي - الهند، توزيع المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

١٧٤- جامع الأحاديث (ويشتمل على جمع الجوامع للسيوطي والجامع الأزهر وكنوز الحقائق للمناوي، والفتح الكبير للنبهاني)، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، ضبط نصوصه وخرج أحاديثه: فريق من الباحثين بإشراف د على جمعة (مفتي الديار المصرية)، دون ذكر دار النشر.

١٧٥- جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت ٧٦١ هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، عالم الكتب - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

١٧٦- جامع المسانيد والسُنن الهادي لأقوم سنن، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (ت ٧٧٤ هـ)، المحقق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، طبع على نفقة

المحقق ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، الطبعة الثانية،
١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

١٧٧- الجامع في العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل (رواية المروزي وغيره)، أبو
عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، المحقق:
الدكتور وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباي - الهند، الطبعة الأولى،
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٧٨- الجامع في العلل ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن
هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، رواية: المروزي وغيره، المحقق: الدكتور
وصى الله بن محمد عباس، الدار السلفية، بومباي - الهند، الطبعة الأولى،
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

١٧٩- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد
بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، المحقق: د. محمود الطحان، مكتبة
المعارف - الرياض.

١٨٠- الجامع لعلوم الإمام أحمد بن حنبل - الرجال، خالد الرباط، سيد عزت عيد
بمشاركة الباحثين بدار الفلاح، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم
- جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

١٨١- الجامع لعلوم الإمام أحمد بن حنبل - علوم الحديث، إبراهيم، دار الفلاح
للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى،
١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

١٨٢- الجامع لما في المصنفات الجوامع من أسماء الصحابة الأعلام أولي الفضل
والأحلام، أبو موسى الرعيني عيسى بن سليمان الأندلسي المالقي الرندي

- (المتوفى ٦٣٢ هـ)، المحقق: مصطفى باحو، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ١٨٣- الجراثيم، ينسب لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، حققه: محمد جاسم الحميدي، وزارة الثقافة- دمشق.
- ١٨٤- الجرح والتعديل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.
- ١٨٥- جزء ابن فيل، أَبُو طَاهِرِ الْحَسَنِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ فَيْلِ الْبَالِسِيِّ (ت ٣١١هـ)، المحقق: موسى إسماعيل البسيط، مطبعة مسودي - القدس، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ١٨٦- جزء أبي عروبة برواية الأنطاكي، أبو عروبة الحسين بن محمد بن أبي معشر مودود السلمي الجزري الحراني (ت ٣١٨هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشيري، مكتبة الرشد - الرياض.
- ١٨٧- جزء الألف دينار وهو الخامس من الفوائد المنتقاة والأفراد الغرائب الحسان، أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك بن شبيب البغدادي المعروف بالقطيعي (ت ٣٦٨هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، دار النفائس - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ١٨٨- الجزء الأول من غرر الفوائد المجموعة في بيان ما وقع في صحيح مسلم من الأحاديث المقطوعة، يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج، أبو الحسين، رشيد الدين القرشي الاموي النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار (ت

- ٦٦٢هـ)، المحقق: محمد خرشافي، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ١٨٩- الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين الفوائد، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن (ت ٢٣٣هـ)، رواية: أبي بكر المروزي، المحقق: خالد بن عبد الله السيت، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٩٠- الجزء الثاني من حديث يحيى بن معين الفوائد، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن (ت ٢٣٣هـ)، رواية: أبي بكر المروزي، المحقق: خالد بن عبد الله السيت، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ١٩١- جزء الحسن بن عرفة العبدي، أبو علي الحسن بن عرفة بن يزيد العبدي البغدادي (ت ٢٥٧هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، دار الأقصى، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٩٢- جزء القاسم بن موسى الأشيب، القاسم بن موسى بن الحسن بن موسى الأشيب أبو محمد البغدادي (ت ٣٠٢هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- ١٩٣- جزء المؤمل بن إيهاب، مؤمل بن إهاب - وقيل: يهاب - بن عبد العزيز بن قُفل بن سدل الربعي أبو عبد الرحمن الكوفي الرملي (ت ٢٥٤هـ)، المحقق: عماد بن فرة، دار البخاري - بريدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- ١٩٤- جزء فيه أمالي من إملاء الإمام أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي، عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر ابن محمد الفارسي (ت ٥٢٩هـ)، المحقق:

- أبي عبد الله حمزة الجزائري، الدار الأثرية (ضمن مجموع كتاب سلوك طريق السلف وستة أجزاء أخرى)، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ م.
- ١٩٥- جزء فيه ثلاثة وثلاثون حديثاً من حديث أبي القاسم البغوي، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (ت ٣١٧هـ)، المحقق: محمد ياسين محمد إدريس، مكتبة ابن الجوزي - الإحساء - الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ١٩٦- جزء فيه حديث المصيصي لوين، أبو جعفر محمد بن سليمان بن حبيب بن جبير الأسدي المصيصي المعروف بـ لوين (ت ٢٤٥هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن مسعد بن عبد الحميد السعدني، أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ١٩٧- جزء فيه ذكر حال عكرمة مولى عبد الله بن عباس وما قيل فيه ، عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبو محمد، زكي الدين المنذري (ت ٦٥٦هـ)، رواية: أبي القاسم عبيد الله بن الحافظ أبي عبد الله محمد بن عثمان بن علي بن سليمان الزرزاري عنه، اعتنى به: نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ١٩٨- جزء فيه سبعة مجالس من أمالي أبي طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخلص (ت ٣٩٣هـ)، قابله بأصله وخرج أحاديثه: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

- ١٩٩- جزء فيه قراءات النبي ﷺ ، أبو عمر حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهبان الأزدي الدُّوري القارئ (ت ٢٤٦هـ)، المحقق: حكمت بشير ياسين، مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٠٠- جزء فيه من أحاديث الإمام أيوب السختياني، القاضي أبو إسحاق إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الأزدي البصري ثم البغدادي المالكي الجهضمي (ت ٢٨٢هـ)، المحقق: د سليمان بن عبد العزيز العريني، مكتبة الرشد وشركة الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٢٠١- جمع الجوامع المعروف بـ سنن الترمذي، جلال الدين السيوطي (٨٤٩ - ٩١١هـ)، المحقق: مختار إبراهيم الهائج - عبد الحميد محمد ندا - حسن عيسى عبد الظاهر، الأزهر الشريف، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٢٠٢- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، المحقق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.
- ٢٠٣- الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي أو الداء والدواء، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، دار المعرفة - المغرب، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- ٢٠٤- حاشية السندي على سنن ابن ماجه = كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه، محمد بن عبد الهادي التتوي، أبو الحسن، نور الدين السندي (ت ١١٣٨هـ)، دار الجبل - بيروت.
- ٢٠٥- الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (ت

- ٤٥٠هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٠٦- حجة الوداع، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري (ت ٤٥٦هـ)، المحقق: أبو صهيب الكرمي، بيت الأفكار الدولية للنشر والتوزيع - الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- ٢٠٧- حديث أبي بكر الأنباري، محمد بن جعفر بن محمد بن الهيثم، أبو بكر الأنباري، البُندار (ت ٣٦٠هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- ٢٠٨- حديث أبي بكر بن خالد النصيبي، أبو بكر أحمد بن يوسف بن خالد بن منصور النصيبي ثم البغدادي العطّار (ت ٣٥٩هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- ٢٠٩- حديث إسحاق الدبري عن عبد الرزاق، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن عبّاد الصنعانيّ الدبري (ت ٢٨٥هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- ٢١٠- حديث الزهري، عبيد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف العوفي، الزهري، القرشي، أبو الفضل البغدادي (ت ٣٨١هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن بن محمد بن علي شبالة البلوط، أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٢١١- حديث السراج، السراج، أبو العباس محمد بن إسحاق الثقفي المعروف (٢١٦ - ٣١٣ هـ)، تخريج: زاهر بن طاهر الشحامي (٤٤٦ - ٥٣٣ هـ)، المحقق: أبو عبد الله حسين بن عكاشة بن رمضان، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

- ٢١٢- حديث شعبة بن الحجاج، محمد بن المظفر بن موسى بن عيسى، أبو الحسين البزاز البغدادي (ت ٣٧٩هـ)، المحقق: صالح عثمان اللحام، الدار العثمانية - الأردن - عمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢١٣- حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني، إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقى مولاهم، أبو إسحاق المدني - ويكنى أيضا: أبا إبراهيم (ت ١٨٠هـ)، دراسة وتحقيق: عمر بن رفود بن رفيد السفيناني، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- ٢١٤- حديث هشام بن عمار، هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة بن أبان السلمي، ويقال: الظفري، أبو الوليد الدمشقي المقرئ (ت ٢٤٥هـ)، المحقق: د. عبد الله بن وكيل الشيخ، دار إشبيليا - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٢١٥- الحديث ومنسوخه، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ٢١٦- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- ٢١٧- حياة الصحابة، محمد يوسف بن محمد إلياس بن محمد إسماعيل الكاندهلوي (ت ١٣٨٤هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- ٢١٨- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل

- الجمل، مؤسسة الرسالة - لبنان - بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢١٩- خلاصة التأصيل لعلم الجرح والتعديل، حاتم بن عارف بن ناصر الشريف العوني، دار عالم الفوائد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
- ٢٢٠- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال ، أحمد بن عبد الله بن أبي الخير بن عبد العليم الخزرجي الأنصاري الساعدي اليمني، صفي الدين (ت بعد ٩٢٣ هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية/دار البشائر - حلب / بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤١٦ هـ.
- ٢٢١- الخلاصة في معرفة الحديث، الحسين بن محمد بن عبد الله، شرف الدين الطيبي (ت ٧٤٣ هـ)، المحقق: أبو عاصم الشوامي الأثري، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع - الرواد للإعلام والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ٢٢٢- الخلافات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤ هـ - ٤٥٨ هـ)، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
- ٢٢٣- دراسات في مناهج المحدثين، الدكتور أمين محمد القضاة والدكتور عامر حسن صبري، دار الحامد للنشر والتوزيع / عمان - الاردن.
- ٢٢٤- الدراية في تخريج أحاديث الهداية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى : ٨٥٢ هـ)، المحقق : السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، دار المعرفة - بيروت.

٢٢٥- الدعاء للطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.

٢٢٦- الدعوات الكبير، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسرُوْجِردِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، غراس للنشر والتوزيع - الكويت، الطبعة الأولى للنسخة الكاملة، ٢٠٠٩ م.

٢٢٧- دلائل النبوة، إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (ت ٥٣٥ هـ)، المحقق: محمد محمد الحداد، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٢٢٨- دلائل النبوة، أبو بكر جعفر بن محمد بن الحسن بن المُسْتَقَاضِ الفِرْيَابِي (ت ٣٠١ هـ)، المحقق: عامر حسن صبري، دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.

٢٢٩- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَازِ الذهبِي (ت ٧٤٨ هـ)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة - مكة، الطبعة الثانية، ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م.

٢٣٠- ذخيرة الحفاظ، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧ هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، دار السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

٢٣١- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، المحقق: بوران الضناوي - كمال يوسف

- الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٢٣٢- ذكر أسماء من تكلم فيه وهو موثق، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمير الميادين، مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٢٣٣- ذكر الأقران وروايتهم عن بعضهم بعضا، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، المحقق: مسعد السعدني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٢٣٤- ذكر الإمام أبي عبد الله بن منده، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، أبو موسى (ت ٥٨١هـ)، تقديم وتحقيق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٢٣٥- ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أздаذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة أضواء السلف - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٣٦- ذكر من لم يكن عنده إلا حديث واحد ومن لم يحدث عن شيخه إلا بحديث واحد، أبو محمد الحسن بن محمد بن الحسن بن علي البغدادي الخلال (ت ٤٣٩هـ)، أبو عبد الباري رضا بو شامة الجزائري، دار ابن القيم - دار ابن عфан، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- ٢٣٧- ذم الكذب - من الصمت وآداب اللسان (قال المحقق أنه أفرد هذه الرسالة من كتاب (الصمت وآداب اللسان) لابن أبي الدنيا، فهو جزء من كتاب وليس كتابا مستقلا)، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي

- القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، المحقق: محمد غسان نصوح عزقول، دار السنابل، سوريا - دمشق، ١٩٩٣ هـ.
- ٢٣٨- ذم الكلام وأهله، أبو إسماعيل الهروي (ت ٤٨١ هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ=١٩٩٦ م.
- ٢٣٩- ذم اللواط، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجرّي البغدادي (ت ٣٦٠هـ)، دراسة وتحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن للطبع والتشريع والتوزيع - القاهرة.
- ٢٤٠- ذيل ميزان الاعتدال، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، المحقق: علي محمد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٢٤١- رجال صحيح مسلم، أحمد بن علي بن محمد بن إبراهيم، أبو بكر ابن منجويه (ت ٤٢٨هـ)، المحقق: عبد الله الليثي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- ٢٤٢- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد الصباغ، دار العربية - بيروت.
- ٢٤٣- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة، أبو عبد الله محمد بن أبي الفيض جعفر بن إدريس الحسني الإدريسي الشهير بـ الكتاني (ت ١٣٤٥هـ)، المحقق: محمد المنتصر بن محمد الزمزمي، دار البشائر الإسلامية، الطبعة السادسة ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- ٢٤٤- رسالة في أصول الحديث (مطبوع ضمن كتاب: رسالتان في المصطلح)، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، المحقق: علي زوين، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- ٢٤٥- رسوخ الأخبار في منسوخ الأخبار، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور حسن محمد مقبولي الأهدل، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م.
- ٢٤٦- رسوم التحديث في علوم الحديث، برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم بن خليل الجعبري (ت ٧٣٢هـ)، المحقق: إبراهيم بن شريف الملي، دار ابن حزم - لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٢٤٧- روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦هـ)، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت - دمشق - عمان، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٢٤٨- زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، الطبعة السابعة والعشرون، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- ٢٤٩- الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي، أبو منصور (ت ٣٧٠هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد السعدني، دار الطلائع.
- ٢٥٠- الزاهر في معاني كلمات الناس، محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٢٥١- الزهد والرقائق لابن المبارك، من رواية الحسين المروزي (وملحق بآخره زيادات من رواية نعيم بن حماد)، عبد الله بن المبارك المروزي (ت ١٨١ هـ)، حققه وعلق عليه: حبيب الرحمن الأعظمي، قام بنشره: محمد عفيف الزعبي، بإذن خطي من محققه حبيب الرحمن الأعظمي، ووكيل مجلس إحياء المعارف ب (ماليكاون) ناسك (الهند).

٢٥٢- الزهد وصفة الزاهدين، أبو سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (ت ٣٤٠ هـ)، المحقق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث - طنطا، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
الزهد، أبو السري هناد بن السري بن مصعب بن أبي بكر بن شبر بن صعفوق بن عمرو بن زارة بن عدس بن زيد التميمي الدارمي الكوفي (ت ٢٤٣ هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.

٢٥٣- الزهد، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧ هـ)، المحقق: عبد العلي عبد الحميد حامد، دار الريان للتراث - القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٨ هـ.

٢٥٤- الزيادات على كتاب المزني، أبو بكر، عبد الله بن محمد بن زياد النيسابوري (ت ٣٢٤ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور خالد بن هايف بن عريج المطيري، دار أضواء السلف، الرياض، دار الكوثر، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٢٥٥- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، المحقق: محمد بن مطر الزهراني، دار الصمعي، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الثانية، ١٤٢١ هـ/٢٠٠٠ م.

- ٢٥٦- سبل السلام شرح بلوغ المرام، محمد بن إسماعيل الأمير اليمني الصنعاني (١١٨٢ هـ)، تحقيق: عصام الصبابطي - عماد السيد، دار الحديث - القاهرة، مصر، الطبعة الخامسة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٢٥٧- سنن ابن ماجه ، أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٠٩ - ٢٧٣ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ٢٥٨- سنن أبي بكر الأثرم، أبو بكر أحمد بن محمد بن هانئ الإسكافي الأثرم الطائي وقيل: الكلبي (ت ٢٧٣ هـ)، المحقق: عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- ٢٥٩- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (٢٠٢ - ٢٧٥ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - محمد كامل قره بللي، دار الرسالة العالمية، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ٢٦٠- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، ضبطه: محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الخامسة.
- ٢٦١- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- ٢٦٢- السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين في السند المعنعن، محمد بن عمر بن محمد، أبو عبد الله، محب الدين ابن رشيد الفهري السبتي (ت ٧٢١ هـ)، المحقق: صلاح بن سالم المصراطي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.

٢٦٣- سنن الترمذي (سنن الترمذي)، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.

٢٦٤- سنن الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٦٥- السنن الصغير للبيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرُوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٨٩ م.

٢٦٦- السنن الكبرى، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨ هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٢٦٧- السنن الكبرى، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي (بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة)، أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

٢٦٨- السنن الكبير، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٢٦٩- السنن المأثورة ، الإمام محمد بن إدريس الشافعي (١٥٠ - ٢٠٤ هـ)، رواية: أبي جعفر الطحاوي الحنفي عن خاله إسماعيل بن يحيى المزني (تلميذ الشافعي)، تحقيق: د عبد المعطي أمين قلجعي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.

٢٧٠- السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراتها، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ)، المحقق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، دار العاصمة - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.

٢٧١- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت ٢٣٣ هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

٢٧٢- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

٢٧٣- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م.

٢٧٤- سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي، (وهو كتاب الضعفاء والكذابين والمتروكين)، ومعه: كتاب أسامي الضعفاء، لأبي زرعة الرازي، المحقق: أبو

- عمر محمد بن علي الأزهرى، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.
- ٢٧٥- سؤالات البرقاني للدارقطني، أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (ت ٤٢٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، كتب خانة جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٢٧٦- سؤالات الحاكم النيسابوري للدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: د. موفق بن عبد الله بن عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٢٧٧- سؤالات السلمى للدارقطني، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمى (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- ٢٧٨- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (ت ٢٣٤هـ)، المحقق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ.
- ٢٧٩- سؤالات مسعود بن علي السجزي مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- ٢٨٠- سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، تقديم: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٢٨١- سير السلف الصالحين، أبو القاسم، إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، الملقب بـ «قوام السنة» (٤٥٧ - ٥٣٥ هـ)، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، دار الراجعية للنشر والتوزيع، الرياض.
- ٢٨٢- شرح التبصرة والتذكرة = ألفية العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦ هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٢٨٣- شرح السنة، محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط-محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٢٨٤- شرح ألفية العراقي في علوم الحديث، عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد، زين الدين المعروف بابن العيني الحنفي (ت ٨٩٣ هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- ٢٨٥- شرح سنن ابن ماجه - الإعلام بسنته عليه السلام، علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله الحنفي (٦٨٩ - ٧٦٢ هـ)، المحقق: كامل عويضة، مكتبة نزار مصطفى الباز - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

- ٢٨٦- شرح سنن أبي داود، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ)، المحقق: أبو المنذر خالد بن إبراهيم المصري، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٨٧- شرح صحيح البخاري لابن بطلال، ابن بطلال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك (ت ٤٤٩هـ)، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد - السعودية، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٢٨٨- شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ لِلْقَاضِي عِيَاضِ الْمُسَمِّي إِكْمَالُ الْمُعَلِّمِ بِقَوَائِدِ مُسْلِمٍ، عِيَاضِ بْنِ مُوسَى بْنِ عِيَاضِ بْنِ عَمْرٍوَنِ الْيَحْصَبِيِّ السَّبْتِيِّ، أَبُو الْفَضْلِ (ت ٥٤٤هـ)، المحقق: الدكتور يَحْيَى إِسْمَاعِيلِ، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٢٨٩- شرح علل الترمذي، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥هـ)، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار - الزرقاء - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٢٩٠- شرح غريب ألفاظ المدونة، الجبي (ت ق ٥٥هـ)، المحقق: محمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٢٩١- شرح مشكل الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلامة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى - ١٤١٥ هـ - ١٤٩٤ م.
- ٢٩٢- شرح مصابيح السنة للإمام البغوي، محمّد بنُ عزِّ الدِّينِ عبد اللطيف بن عبد العزيز بن أمين الدِّينِ بنِ فرِشْتَا، الرُّومِيُّ الكَرْمَانِيُّ، الحنفي، المشهور بـ ابن المَلَك

- (ت ٨٥٤ هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- ٢٩٣- شرح معاني الآثار، أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت ٣٢١ هـ)، حققه وقدم له: (محمد زهري النجار - محمد سيد جاد الحق) من علماء الأزهر الشريف، راجعه ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: د يوسف عبد الرحمن المرعشلي، عالم الكتب، الطبعة الأولى - ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- ٢٩٤- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤ هـ)، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم - لبنان - بيروت.
- ٢٩٥- شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤ هـ)، حققه وعلق عليه: محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم، دار الأرقم - لبنان / بيروت.
- ٢٩٦- الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الأجزبي البغدادي (ت ٣٦٠ هـ)، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميحي، دار الوطن - الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٢٩٧- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٢٩٨- صحيح ابن حبان = المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي

- البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، المحقق: محمد علي سونمز، خالص آي دمير، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- ٢٩٩- صحيح ابن خزيمة، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت ٣١١ هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وقدم له: الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت.
- ٣٠٠- صحيح البخاري وهو الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه و أيامه، أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ابن بردزبه البخاري الجعفي (ت ٢٥٦ هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، الطبعة السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني، ثم صوّرها بعنايته: د. محمد زهير الناصر، لدى دار طوق النجاة - بيروت، الطبعة الأولى عام ١٤٢٢ هـ .
- ٣٠١- صحيح مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (٢٦١ هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، عام النشر: ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م.
- ٣٠٢- صريح السنة، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠ هـ)، المحقق: بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- ٣٠٣- الصلاة على النبي ﷺ، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (ت ٢٨٧ هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٣٠٤- الصلاة، أبو نعيم الفضل بن عمرو بن حماد بن زهير بن درهم القرشي التيمي بالولاء الملائني، المعروف بابن دُكَيْن (ت ٢١٩ هـ)، المحقق: صلاح بن عايض

- الشلاحي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة / السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ٣٠٥- الصمت وآداب اللسان، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١هـ)، المحقق: أبو إسحاق الحويني، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- ٣٠٦- الضعفاء الصغير، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- ٣٠٧- الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت ٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٣٠٨- الضعفاء والمتروكون، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ١٤٠٣ - ١٤٠٤هـ.
- ٣٠٩- الضعفاء والمتروكون، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦هـ.
- ٣١٠- الضعفاء والمتروكون، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.

- ٣١١- الضعفاء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: فاروق حمادة، دار الثقافة - الدار البيضاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.
- ٣١٢- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
- ٣١٣- ضوابط الجرح والتعديل، عبد العزيز بن محمد بن إبراهيم العبد اللطيف، دار طيبة الخضراء - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٤٠هـ - ٢٠١٨م.
- ٣١٤- الطب النبوي، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: مصطفى خضر دونمز التركي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- ٣١٥- طبقات الحفاظ، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣.
- ٣١٦- طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ٣١٧- طبقات الصوفية، محمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبو عبد الرحمن السلمي (ت ٤١٢هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٣١٨- الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري المعروف بابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣١٩- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، المحقق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٣٢٠- طبقات المفسرين، أحمد بن محمد الأذنه وي، المحقق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٢١- طبقات خليفة بن خياط، أبو عمرو خليفة بن خياط بن خليفة الشيباني العصفري البصري (ت ٢٤٠هـ)، رواية أبي عمران موسى بن زكريا بن يحيى التستري (ت ق ٣ هـ)، محمد بن أحمد بن محمد الأزدي، المحقق: د سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.

٣٢٢- طبقات علماء الحديث، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (ت ٧٤٤ هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزبيق، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت- لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٣٢٣- طبقات فقهاء اليمن، عُمَرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ سَمَرَةَ الْجَعْدِيِّ، تحقيق: فؤاد سَيد، أمين المخطوطات بدار الكتب المصرية، دار القلم . بيروت . لبنان.

٣٢٤- طرح التثريب في شرح التقریب (المقصود بالتقریب: تقریب الأسانيد وترتيب المسانيد)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، أكمله ابنه: أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ)، دار إحياء التراث العربي.

٣٢٥- الطهور، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، حقه وخرج أحاديثه: مشهور حسن محمود سلمان، مكتبة الصحابة، جدة -

- الشرفية، مكتبة التابعين، سليم الأول - الزيتون، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٣٢٦- العدة في شرح العمدة في أحاديث الأحكام، علي بن إبراهيم بن داود بن سلمان بن سليمان، أبو الحسن، علاء الدين ابن العطار (ت ٧٢٤ هـ)، وقف على طبعه والعناية به: نظام محمد صالح يعقوبي، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٣٢٧- العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تقي الدين محمد بن أحمد الحسني الفاسي المكي (ت ٨٣٢ هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- ٣٢٨- علة الحديث المسلسل في يوم العيدين الصلاة والخطبة، أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ الْجُرْجَانِيِّ (ت ٤٨٩ هـ)، المحقق: د. محمد بن تركي التركي، الناشر: دار الوطن للنشر (ضمن مجموع فيه الأحاديث العيدية المسلسلة وغيره)، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٣٢٩- علل الترمذي الكبير، محمد بن عيسى بن سَورَة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩ هـ)، رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، أبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية - بيروت.
- ٣٣٠- العلل الصغير (مطبوع بآخر الجزء ٦ من جامع الترمذي)، محمد بن عيسى بن سَورَة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت ٢٧٩ هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.

- ٣٣١- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.
- ٣٣٢- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة - الرياض، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م. والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- ٣٣٣- العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م .
- ٣٣٤- العلل لابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٣٣٥- العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله)، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

- ٣٣٦- العلل، علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (ت ٢٣٤ هـ)، المحقق: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- ٣٣٧- عمل اليوم والليلة سلوك النبي مع ربه عز وجل ومعاشرته مع العباد، أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط بن عبد الله بن إبراهيم بن بُدَيْح، الدِّيَنُورِيُّ، المعروف بـ ابن السُّنِّي (ت ٣٦٤ هـ)، المحقق: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة - بيروت.
- ٣٣٨- عمل اليوم والليلة، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، المحقق: د. فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ.
- ٣٣٩- عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية، صالح بن حامد بن سعيد الرفاعي، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة.
- ٣٤٠- عناية المحدثين بتوثيق المرويات و أثر ذلك في تحقيق المخطوطات، الدكتور احمد محمد نورسيف، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٤١- عوالي الليث بن سعد لقاسم بن قطلوبغا (ت ٧٨٩)، رواية: حسن بن الطولوني، تحقيق: عبد الكريم بكر الموصلبي النعيمي، مكتبة دار الوفاء - جدة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧م.
- ٣٤٢- عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته، محمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (ت ١٣٢٩ هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ.

٣٤٣- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

٣٤٤- الغرامية في مصطلح الحديث، أبو العباس أحمد بن فرح الإشبيلي (٦٢٤ - ٦٩٩ هـ)، شرح وتوثيق: مرزوق بن هياس، دار المآثر، المدينة المنورة - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٣٤٥- غريب الحديث، إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (ت ٢٨٥هـ)، المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد، جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ.

٣٤٦- غريب الحديث، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨ هـ)، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر - دمشق، ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

٣٤٧- غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام بن عبد الله الهروي البغدادي (ت ٢٢٤هـ)، المحقق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤ م.

٣٤٨- غريب الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، المحقق: د. عبد الله الجبوري، مطبعة العاني - بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ.

٣٤٩- غريب الحديث، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: الدكتور عبد المعطي أمين القلعجي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

- ٣٥٠- الغريبين في القرآن والحديث، أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى ٤٠١ هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٣٥١- الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨ هـ)، المحقق: علي محمد البجاوي - محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان، الطبعة الثانية.
- ٣٥٢- فتح الباب في الكنى والألقاب، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدى (ت ٣٩٥ هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر - السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٣٥٣- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩.
- ٣٥٤- فتح الباري شرح صحيح البخاري، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٣٥٥- فتح الباقي بشرح ألفية العراقي، زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السنيكي (ت ٩٢٦ هـ)، المحقق: عبد اللطيف هميم - ماهر الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٣٥٦- فتح الغفار الجامع لأحكام سنة نبينا المختار، الحسن بن أحمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الرباعي الصنعاني (المتوفى: ١٢٧٦ هـ)، المحقق: مجموعة بإشراف الشيخ علي العمران، دار عالم الفوائد، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.

- ٣٥٧- فتح القريب المجيب على الترغيب والترهيب للإمام المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، أبو محمد حسن بن علي بن سليمان البدر الفيومي القاهري (٨٠٤ - ٨٧٠ هـ)، دراسة وتحقيق وتخرّيج: أ. د. محمد إسحاق محمد آل إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م.
- ٣٥٨- فتح المغيـث بشرح الفية الحديث للعراقي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢ هـ)، المحقق: علي حسين علي، مكتبة السنة - مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٣٥٩- الفتن، أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (ت ٢٢٨ هـ)، المحقق: سمير أمين الزهيري، مكتبة التوحيد - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ٣٦٠- الفصل للوصل المدرج في النقل، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، محمد بن مطر بن عثمان الزهراني، أصل التحقيق: رسالة دكتوراة، الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية، بإشراف د أكرم ضياء العمري ١٤٠٧ هـ، دار الهجرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٣٦١- الفصول في الأصول، أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠ هـ)، وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٣٦٢- فضائل الصحابة، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٣٦٣- فضائل القرآن، أبو العباس جعفر بن محمد بن المعتز بن محمد بن المستنفر بن الفتح بن إدريس المستنفر، النسفي (ت ٤٣٢ هـ)، المحقق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.

- ٣٦٤- فضيلة الشكر لله على نعمته، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاكر الخرائطي السامري (ت ٣٢٧هـ)، المحقق: محمد مطيع الحافظ، د. عبد الكريم اليافي، دار الفكر - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.
- ٣٦٥- فوائد ابن أخي ميمي الدقاق، أَبُو الْحُسَيْنِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَارُونَ الْبَغْدَادِيُّ الدَّقَاقُ المعروف بِابْنِ أَخِي مِيْمِي (ت ٣٩٠هـ)، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، دار أضواء السلف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٣٦٦- فوائد ابن ماسي، أبو محمد عبد الله بن إبراهيم بن أيوب بن ماسي البغدادي (ت ٣٦٩هـ)، المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني، أضواء السلف - الرياض - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٣٦٧- فوائد أبي بكر الزبيري، أبو بكر محمد بن بشر بن عبد الله الزبيري العسكري المعروف بالعكبري المصري (ت ٣٣٢هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- ٣٦٨- فوائد أبي عبد الله الفراء، محمد بن الفضل بن نظيف أبو عبد الله المصري الفراء (ت ٤٣١هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- ٣٦٩- فوائد أبي عبد الله النعالي، محمد بن طلحة بن محمد بن عثمان أبو الحسن النعالي (ت ٤١٣هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- ٣٧٠- فوائد أبي محمد الفاكهي، عبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي، أبو محمد المكي (ت ٣٥٣هـ)، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد الله بن عايض الغباني، مكتبة الرشد،

- الرياض - السعودية، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٣٧١- فوائد العراقيين، أبو سعيد محمد بن علي بن عمر بن مهدي الأصبهاني الحنبلي النقاش (ت ٤١٤هـ)، تحقيق: مجدي السيد إبراهيم، مكتبة القرآن - مصر.
- ٣٧٢- الفوائد العوالي المؤرخة من الصحاح والغرائب لمحمد بن علي السوري، محمد بن علي بن عبد الله بن محمد بن رحيم الشامي الساحلي، أبي عبد الله السوري (ت ٤٤١هـ)، للقاضي: أبي القاسم علي بن المحسن التتوخي (ت ٤٤٧ هـ)، تحقيق الدكتور: عمر عبد السلام التدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٣٧٣- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ٣٧٤- الفوائد المعللة- الجزء الأول والثاني من حديثه، عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (ت ٢٨١هـ)، المحقق: رجب بن عبد المقصود، مكتبة الإمام الذهبي - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٣٧٥- الفوائد المنتقاة الحسان الصحاح والغرائب (الخلعيات) - مخطوط، علي بن الحسن بن الحسين بن محمد، أبو الحسن الخَلعي الشافعي (ت ٤٩٢هـ)، رواية: أبو محمد عبدالله بن رفاعة بن غدير السعدي، تخريج أحمد بن الحسن بن الحسين الشيرازي.

٣٧٦- الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (ت ٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٧٧- الفوائد، أبو القاسم تمام بن محمد بن عبد الله بن جعفر بن عبد الله بن الجنيد البجلي الرازي ثم الدمشقي (ت ٤١٤هـ)، المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.

٣٧٨- القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٣٧٩- قبول الأخبار ومعرفة الرجال، أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي (ت ٣١٩ هـ)، المحقق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٣٨٠- قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، محمد بن إبراهيم بن يوسف الحلبي القادري التاذفي، الحنفي رضي الدين المعروف بـ ابن الحنبلي (ت ٩٧١هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية - حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٨هـ.

٣٨١- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ - ٩٤٧ هـ)، عني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، دار المنهاج - جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.

٣٨٢- قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت ١٣٣٢هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان.

٣٨٣- قوت المغنذي على جامع الترمذي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، إعداد: ناصر بن محمد بن حامد الغريبي (رسالة دكتوراة - جامعة أم القرى، مكة المكرمة - كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة)، ١٤٢٤ هـ.

٣٨٤- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قانماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

٣٨٥- الكافي في علوم الحديث، أبو الحسن علي بن أبي محمد عبد الله بن الحسن الأردبيلي التبريزي (٦٧٧ - ٧٤٦ هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الدار الأثرية، عمان - الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٣٨٦- الكافي في فقه الإمام أحمد، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.

٣٨٧- الكامل في ضعفاء الرجال، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الكتب العلمية- بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ م.

٣٨٨- كتاب الأربعين وهو ثالث الأربعينيات في الحديث الشريف، أبو العباس الحسن بن سفيان بن عامر بن عبد العزيز بن النعمان بن عطاء الشيباني الخراساني النسوي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق وتعليق: محمد بن ناصر العجمي، دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

٣٨٩- كتاب الألفاظ، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)،

المحقق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.

٣٩٠- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة

بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (ت ٣١١هـ)، المحقق: عبد

العزیز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة الخامسة،

١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٣٩١- كتاب الفوائد (الغيلانيات)، أبو بكر محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي البزاز

(٢٦٠ - ٣٥٤هـ)، حققه: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، أصل الكتاب: رسالة

دكتوراه للمحقق - كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى (١٤٠٣

هـ - ١٩٨٣ م)، قدم له وراجعاه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل

سلمان، دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٣٩٢- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي

شيبه الكوفي العبسي (ت ٢٣٥هـ)، تقديم وضبط: كمال يوسف الحوت، (دار

التاج - لبنان)، (مكتبة الرشد - الرياض)، (مكتبة العلوم والحكم - المدينة

المنورة)، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٣٩٣- كتاب ذكر اسم كل صحابي روى عن رسول الله ﷺ أمراً أو نهياً ومن بعده من

التابعين وغيرهم ممن لا أخ له يوافق اسمه من نقلة الحديث من جميع الأمصار،

أبو الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي الأزدي (ت

٣٧٤هـ)، المحقق: أبو شاهد ضياء الحسن محمد السلفي، دار ابن حزم، الطبعة

الأولى.

٣٩٤- الكشف الحثيث عن رمي بوضع الحديث، برهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم

بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، المحقق:

- صبحي السامرائي، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ٣٩٥- كشف الخفاء ومزيل الإلباس، إسماعيل بن محمد بن عبد الهادي الجراحي العجلوني الدمشقي، أبو الفداء (ت ١١٦٢ هـ)، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي، المكتبة العصرية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٣٩٦- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله، الشهير بحاجي خليفة وبكاتب جلبي، دار إحياء التراث العربي بيروت، ١٩٤١ م.
- ٣٩٧- كشف المشكل من حديث الصحيحين، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، المحقق: علي حسين البواب، دار الوطن - الرياض.
- ٣٩٨- كَشَفُ الْمَنَاهِجِ وَالتَّنَاقِيحِ فِي تَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْمَصَابِيحِ، محمد بن إبراهيم بن إسحاق السلمي المُنَاوِي ثم القاهري، الشافعي، صدر الدين، أبو المعالي (ت ٨٠٣ هـ)، تحقيق: د. مُحَمَّدُ إِسْحَاقُ مُحَمَّدُ إِبرَاهِيمَ، الدار العربية للموسوعات، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٣٩٩- كفاية الحفظ، شرح الموقظة للحافظ شمس الدين محمد بن احمد الذهبي (ت: ٧٤٨ هـ)، أبي أسامة سليم بن عيد الهلالي، مكتبة الفرقان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٠٠- الكفاية في علم الرواية، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، صححه: أبو عبدالله السورقي، قابله: إبراهيم حمدي المدني، جمعية دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد، الدكن، الطبعة الأولى، ١٣٥٧ هـ.

- ٤٠١- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، المحقق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت.
- ٤٠٢- الكمال في أسماء الرجال، أبو محمد عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي (ت ٦٠٠هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الهيئة العامة للعباية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها، الكويت- شركة غراس للدعاية والإعلان والنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.
- ٤٠٣- الكنز اللغوي في اللسن العربي، ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت ٢٤٤هـ)، المحقق: أوغست هفنز، مكتبة المنتبي - القاهرة.
- ٤٠٤- الكنى والأسماء، أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (ت ٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم - بيروت/ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٠٥- الكنى والأسماء، مسلم بن الحجاج، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقرى، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.
- ٤٠٦- الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، محمد بن يوسف بن علي بن سعيد، شمس الدين الكرمانى (ت ٧٨٦هـ)، دار إحياء التراث العربى، بيروت-لبنان، الطبعة ثانية: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٤٠٧- كوثر المعاني الدراري في كشف خبايا صحيح البخاري، محمد الخضر بن سيد عبد الله بن أحمد الجكنى الشنقيطي (ت ١٣٥٤هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

- ٤٠٨- اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٤٠٩- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤ هـ.
- ٤١٠- لسان الميزان، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٢ م.
- ٤١١- لطائف المعارف فيما لمواسم العام من الوظائف، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، دار ابن حزم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٤١٢- ما رواه الأكابر عن مالك بن أنس، أبو عبد الله محمد بن مخلد بن حفص العطار الدوري البغدادي (ت ٣٣١هـ)، المحقق: عواد الخلف، مؤسسة الريان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
- ٤١٣- المبسوط، محمد بن أحمد بن أبي سهل شمس الأئمة السرخسي (ت ٤٨٣ هـ)، باشر تصحيحه: جمع من أفاضل العلماء، مطبعة السعادة - مصر.
- ٤١٤- المتفق والمفترق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٤١٥- المجالسة وجواهر العلم، أبو بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري القاضي المالكي (ت ٣٣٣ هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، جمعية

- التربية الإسلامية (البحرين - أم الحصم)، دار ابن حزم بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٤١٦- المجتبى (مطبوع باسم سنن النسائي)، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣ هـ)، المكتبة التجارية الكبرى بالقاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٤٨ هـ - ١٩٣٠ م.
- ٤١٧- المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه، الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق وتعليق واستدراك: الدكتور باسم فيصل الجوابرة، دار الراجحة للنشر والتوزيع الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٤١٨- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي - حلب، الطبعة الأولى، ١٣٩٦ هـ.
- ٤١٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت ٨٠٧ هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.
- ٤٢٠- المجموع المغيـث في غريب القرآن والحديث، محمد بن عمر بن أحمد بن عمر بن محمد الأصبهاني المدني، أبو موسى (ت ٥٨١ هـ)، المحقق: عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية - مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٤٢١- المجموع شرح المذهب، أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، مطبعة التضامن الأخوي - القاهرة، ١٣٤٧ هـ.
- ٤٢٢- مجموع فيه مصنفات أبي العباس الأصم وإسماعيل الصفار، أبو العباس الأصم محمد بن يعقوب بن يوسف النيسابوري (ت ٣٤٦ هـ)، وإسماعيل الصفار أبو

- علي إسماعيل بن محمد بن إسماعيل البغدادي (٣٤١ هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية (ضمن سلسلة مجاميع الأجزاء الحديثية ٣)، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٤٢٣- مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البخاري، أبو جعفر محمد بن عمرو بن البخاري بن مدرك بن سليمان البغدادي الرزاز (ت ٣٣٩ هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، دار البشائر الإسلامية - لبنان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٤٢٤- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي، أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرامهرمزي، تحقيق: محمد محب الدين أبو زيد، دار الذخائر، الطبعة الأولى، ٢٠١٦ م.
- ٤٢٥- المحرر في الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي (٧٠٥ - ٧٤٤ هـ)، المحقق: د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، محمد سليم إبراهيم سمارة، جمال حمدي الذهبي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٢٦- المحلى بالآثار، أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي الظاهري، المحقق: عبدالغفار سليمان البنداري، دار الفكر - بيروت .
- ٤٢٧- المحيط في اللغة، كافي الكفاة، صاحب، إسماعيل بن عباد (٣٢٦ - ٣٨٥ هـ)، المحقق: محمد حسن آل ياسين، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٤٢٨- مختار الصحاح، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦ هـ)، المحقق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة الخامسة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

- ٤٢٩- مختصر (قيام الليل وقيام رمضان وكتاب الوتر)، أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (ت ٢٩٤هـ)، اختصرها: العلامة أحمد بن علي المقرئ، حديث أكاديمي، فيصل اباد - باكستان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٤٣٠- مختصرُ استدرَاك الحافظِ الذهبي على مُستدرَك أبي عبد الله الحَاكِم، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، تحقيق ودراسة: عبد الله بن حمد اللحيْدَان - سعد بن عبد الله بن عبد العزيز آل حميد، دَارُ العاصِمَة، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
- ٤٣١- مختصر الأحكام = مستخرج الطوسي على جامع الترمذي، أبو عَلِيٍّ، الحسن بن علي الطوسي (ت ٣١٢ هـ)، المحقق: أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة المنورة - الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ.
- ٤٣٢- مختصر سنن أبي داود، الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت ٦٥٦ هـ)، خرَجَ أحاديثه وضبط نصه وعلَّق عليه: أبو مصعب محمد صبحي بن حسن حلاق (ت ١٤٣٨ هـ)، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.
- ٤٣٣- المختصر في علم رجال الأثر، عبد الوهاب عبد اللطيف، دار التأليف - مصر، ١٣٧١ هـ - ١٩٧١ م.
- ٤٣٤- المختلف فيهم، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت ٣٨٥ هـ)، المحقق: عبد الرحيم بن محمد بن أحمد القشقري، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.

٤٣٥- المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص، محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخلص (ت ٣٩٣هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٤٣٦- مداوي لعل الجامع الصغير وشرحي المناوي، أحمد بن محمد بن الصديق بن أحمد، أبو الفيض الغمّاري الحسني الأزهري (ت ١٣٨٠ هـ)، دار الكتبي، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.

٤٣٧- المدخل إلى الصحيح - القسم الأول، الحاكم أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه النيسابوري (ت ٤٠٥ هـ)، دراسة وتحقيق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ.

٤٣٨- المدخل إلى علم السنن، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ هـ - ٤٥٨ هـ)، اعتنى به وخرّج نَقُولَهُ: محمد عوامة، دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٧ م.

٤٣٩- المدلسين، أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت ٨٢٦هـ)، المحقق: د رفعت فوزي عبد المطلب- د نافذ حسين حماد، دار الوفاء، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.

٤٤٠- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، أبو محمد عفيف الدين عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان الياضي (ت ٧٦٨هـ)، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.

- ٤٤١- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، شمس الدين أبو المظفر يوسف بن قزؤغلي بن عبد الله المعروف بسبط ابن الجوزي (٥٨١ - ٦٥٤ هـ)، دار الرسالة العالمية، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.
- ٤٤٢- المراسيل، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- ٤٤٣- المراسيل، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت ٣٢٧ هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٧ هـ.
- ٤٤٤- مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود، أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (٨٤٩ - ٩١١ هـ)، أعتى به: محمد شايب شريف، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.
- ٤٤٥- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، علي بن سلطان محمد، أبو الحسن نور الدين الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤ هـ)، دار الفكر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- ٤٤٦- المزكيات وهي الفوائد المنتخبة الغرائب العوالي من حديث أبي إسحاق المزكي انتقاء وتخريج الدارقطني، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن يحيى بن سحنويه النيسابوري المزي (ت ٣٦٢ هـ)، المحقق: أحمد بن فارس السلوم، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٤٤٧- المسالك في شرح مؤطاً مالك، القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (ت ٥٤٣ هـ)، قرأه وعلق عليه: محمد بن الحسين

- السليمانى وعائشة بنت الحسين السليمانى، دار الغرب الإسلامى، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- ٤٤٨- المسالك والممالك، أبو اسحاق إبراهيم بن محمد الفارسى الاصطخرى، المعروف بالكرخى (ت ٣٤٦هـ)، دار صادر، بيروت، ٢٠٠٤ م.
- ٤٤٩- مساوى الأخلاق ومذمومها، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن سهل بن شاعر الخرائطى السامرى (ت ٣٢٧هـ)، حققه وخرج نصوصه وعلق عليه: مصطفى بن أبو النصر الشلبى، مكتبة السوادى للتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٤٥٠- مستخرج أبي عوانة، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابورى الإسفرايينى (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقى، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٤٥١- المستخرج من كتب الناس للتذكرة والمستطرف من أحوال الرجال للمعرفة، عبد الرحمن بن محمد بن إسحاق، ابن مندة العبدى الأصبهانى، أبو القاسم (ت ٤٧٠هـ)، المحقق: أ. د. عامر حسن صبرى التميمى، وزارة العدل والشئون الإسلامية البحرين - إدارة الشئون الدينية.
- ٤٥٢- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابورى، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ - ١٩٩٠.
- ٤٥٣- مسلسل العيدين، عبد العزيز بن أحمد بن محمد بن علي التميمى، أبو محمد الكتانى الدمشقى (ت ٤٦٦هـ) وأبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادى (ت ٤٦٣هـ)، المحقق: مجدى فتحى السيد، مكتبة الفؤاد - توزيع مكتبة الرشد، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.

- ٤٥٤- مسند ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (ت ٢٣٥هـ)، المحقق: عادل بن يوسف العزازي و أحمد بن فريد المزيدي، دار الوطن - الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- ٤٥٥- مسند ابن الجعد، علي بن الجعد بن عبيد الجوهري البغدادي (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، مؤسسة نادر - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ٤٥٦- مسند أبي داود الطيالسي، أبو داود الطيالسي سليمان بن داود بن الجارود (ت ٢٠٤هـ)، المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، دار هجر - مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٤٥٧- مسند أبي يعلى، أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- ٤٥٨- مسند إسحاق بن راهويه - مسند ابن عباس، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، المحقق: محمد مختار ضرار المفتي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- ٤٥٩- مسند إسحاق بن راهويه، أبو يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي المعروف بـ ابن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، المحقق: د. عبد الغفور بن عبد الحق البلوشي، مكتبة الإيمان - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

- ٤٦٠- مسند الإمام أبي حنيفة رواية أبي نعيم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥ هـ.
- ٤٦١- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٤٦٢- مسند الإمام أحمد بن حنبل، الإمام أحمد بن محمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٤٦٣- مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر)، الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (ت ٢٠٤هـ)، رتبته: سنجر بن عبد الله الجاوي، أبو سعيد، علم الدين (ت ٧٤٥هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه وعلق عليه: ماهر ياسين فحل، شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٤٦٤- مسند الإمام عبد الله بن المبارك، أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرزوي (ت ١٨١هـ)، المحقق: صبحي البديري السامرائي، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- ٤٦٥- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت ٢٩٢ هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله (ج ١ - ٩)، عادل بن سعد (ج ١٠ - ١٧)، صبري عبد الخالق الشافعي (ج ١٨)، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، (بدأت ١٩٨٨ م، وانتهت ٢٠٠٩ م).

- ٤٦٦- مسند الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (ت ٢١٩هـ)، حقق نصوصه وخرج أحاديثه: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق - سوريا، الطبعة الأولى، ١٩٩٦ م.
- ٤٦٧- مسند الدارمي المعروف بـ (سنن الدارمي)، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني (ت ١٤٤٣ هـ)، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٦٨- مسند الروياني، أبو بكر محمد بن هارون الروياني (ت ٣٠٧هـ)، المحقق: أيمن علي أبو يمان، مؤسسة قرطبة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ.
- ٤٦٩- مسند الشاميين، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (ت ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبدالمجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٤.
- ٤٧٠- مسند الشهاب، أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (ت ٤٥٤هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٤٧١- المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم، أبو عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق: رسائل جامعية وبحوث أكاديمية بكلية الحديث الشريف بالجامعة الإسلامية، الجامعة الإسلامية، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ج ١ - ٢٠ : ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م، ج ٢١ - ٢٤ : ١٤٣٨ هـ - ٢٠١٦ م.
- ٤٧٢- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، المحقق: محمد

- حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٤٧٣- مسند الموطأ للجوهري، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد بن عافئ، الجوهري المالكي (ت ٣٨١ هـ)، لطفي بن محمد الصغير، طه بن علي أبو سريح، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧ م.
- ٤٧٤- مسند عائشة رضي الله عنها، أبو بكر بن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٣١٦ هـ)، المحقق: عبد الغفور عبد الحق حسين، مكتبة الأقصى - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- ٤٧٥- مسند عبد الله بن عمر، أبو أمية محمد بن إبراهيم بن مسلم الخزاعي البغدادي ثم الطرسوسي (ت ٢٧٣ هـ)، المحقق: أحمد راتب عرموش، دار النفائس - بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ م.
- ٤٧٦- مشارق الأنوار على صحاح الآثار، عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت ٥٤٤ هـ)، المكتبة العتيقة ودار التراث.
- ٤٧٧- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البستي (ت ٣٥٤ هـ)، حققه ووثقه وعلق عليه: مرزوق على إبراهيم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع - المنصورة، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
- ٤٧٨- مشيخة ابن البخاري، أحمد بن محمد بن عبد الله، أبو العباس، جمال الدين ابن الظاهري، الحنفي (ت ٦٩٦ هـ)، المحقق: د. عوض عتقي سعد الحازمي، دار عالم الفؤاد - مكة - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
- ٤٧٩- مشيخة ابن حنبل، أبو الحسن القاضي أحمد بن سليمان بن أيوب بن داود بن عبد الله بن حذلم الأسدي الدمشقي الأوزاعي (ت ٣٤٧ هـ)، مخطوط نُشر في

- برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى،
٢٠٠٤ م.
- ٤٨٠- مشيخة ابن طهمان، أبو سعيد إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني الهروي
(ت ١٦٨ هـ)، المحقق: محمد طاهر مالك، مجمع اللغة العربية - دمشق، ١٤٠٣ هـ
- ١٩٨٣ م.
- ٤٨١- مشيخة القزويني، عمر بن علي بن عمر القزويني، أبو حفص، سراج الدين
(ت ٧٥٠ هـ)، المحقق: الدكتور عامر حسن صبري، دار البشائر الإسلامية،
الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٤٨٢- مشيخة يعقوب بن سفيان الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي،
أبو يوسف (ت ٢٧٧ هـ)، المحقق: محمد بن عبد الله السريع، دار العاصمة -
الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ.
- ٤٨٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم
الحموي، أبو العباس (ت نحو ٧٧٠ هـ)، المكتبة العلمية - بيروت.
- ٤٨٤- المصنف، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (١٢٦ - ٢١١ هـ)، تحقيق
ودراسة: مركز البحوث وتقنية المعلومات - دار التأصيل، الطبعة الثانية، ١٤٣٧
هـ - ٢٠١٣ م.
- ٤٨٥- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن
أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، التحقيق: (١٧) رسالة علمية قدمت
لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري،
دار العاصمة، دار الغيث - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.
- ٤٨٦- المعارف، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ)، تحقيق:
ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٢ م.

- ٤٨٧- معالم السنن، وهو شرح سنن أبي داود، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت ٣٨٨هـ)، المطبعة العلمية - حلب، الطبعة الأولى ١٣٥١ هـ - ١٩٣٢ م.
- ٤٨٨- معجم ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر ابن الأعرابي (ت ٣٤٠ هـ)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٤٨٩- معجم الأدياء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
- ٤٩٠- المعجم الأوسط، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ)، المحقق: أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد - أبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين - القاهرة، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م.
- ٤٩١- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥ م.
- ٤٩٢- معجم الشيوخ، ثقة الدين، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١هـ)، المحقق: الدكتور وفاء تقي الدين، دار البشائر - دمشق، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٩٣- معجم الشيوخ، أبو الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن يحيى بن جُمَيْع الغساني الصيداوي (ت ٤٠٢هـ)، المحقق: د. عمر عبد السلام تدمري، مؤسسة الرسالة، دار الإيمان - بيروت، طرابلس، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

- ٤٩٤- معجم الصحابة، أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز بن المرزبان بن سابور بن شاهنشاه البغوي (ت ٣١٧هـ)، المحقق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان - الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- ٤٩٥- معجم الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ)، المحقق: الشيخ بيت الله بيات، ومؤسسة النشر الإسلامي، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- ٤٩٦- معجم ديوان الأدب، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي، (ت ٣٥٠هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، مراجعة: دكتور إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٤٩٧- المعجم في أسامي شيوخ أبي بكر الإسماعيلي، أبو بكر أحمد بن إبراهيم بن إسماعيل بن العباس بن مرداس الإسماعيلي الجرجاني (ت ٣٧١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
- ٤٩٨- المعجم لابن المقرئ، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن عادل بن سعد، مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
- ٤٩٩- معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.

٥٠٠- المعجم، عَبْدُ الخَالِقِ بْنِ أَسَدِ بْنِ ثَابِتٍ، الفقيه أَبُو مُحَمَّدٍ الدَّمَشَقِيِّ الحَنَفِيِّ المَحَدَّثِ الأَطْرَائِلِيِّ الأَصْل (ت ٥٦٤هـ)، المحقق: نبيل سعد الدين جرّار، دار البشائر الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

٥٠١- معرفة أسامي أرداف النبي ﷺ، يحيى بن عبد الوهاب بن محمد ابن إسحاق بن محمد بن يحيى العبدى الأصبهاني، أبو زكريا، ابن منده (ت ٥١١هـ)، المحقق: يحيى مختار غزوي، المدينة للتوزيع - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.

٥٠٢- معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة، أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (ت ٥٠٧هـ)، المحقق: الشيخ عماد الدين أحمد حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٥ م.

٥٠٣- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي (ت ٢٦١هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ - ١٩٨٥.

٥٠٤- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، المحقق: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥ م.

٥٠٥- معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن

- المري بالولاء، البغدادي (ت ٢٣٣هـ)، المحقق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، مجمع اللغة العربية - دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ٥٠٦- معرفة السنن والآثار، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان، دار قتيبة، دمشق - بيروت، دار الوعي حلب - دمشق، دار الوفاء المنصورة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٥٠٧- معرفة الصحابة لابن منده، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن منده العبدي (ت ٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه: الدكتور عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- ٥٠٨- معرفة الصحابة، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٥٠٩- معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، دار الفكر - سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- ٥١٠- معرفة علوم الحديث، أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

- ٥١١- المعرفة والتاريخ، أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي (ت ٢٧٧ هـ)، رواية عبد الله بن جعفر بن درستويه النحوي، المحقق: أكرم ضياء العمري، مطبعة الإرشاد - بغداد، الطبعة الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٤ م.
- ٥١٢- المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، أبو بكر محمد بن إسماعيل بن خلفون (المتوفى ٦٣٦ هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن سعد، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى.
- ٥١٣- المعلم بفوائد مسلم، أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري المالكي (ت ٥٣٦ هـ)، المحقق: محمد الشاذلي النيفر، دار التونسية للنشر، المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات بيت الحكمة - الجزائر، الطبعة الثانية، ١٩٨٨ م.
- ٥١٤- المغازي، محمد بن عمر بن واقد السهمي الأسلمي بالولاء، المدني، أبو عبد الله، الواقدي (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: مارسدن جونز، دار الأعلمي - بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٥١٥- مغاني الأختيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.
- ٥١٦- المغرب، ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، أبو الفتح، برهان الدين الخوارزمي المَطْرَزِيّ (ت ٦١٠ هـ)، دار الكتاب العربي.
- ٥١٧- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين

- بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٥١٨- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في الإحياء من الأخبار (مطبوع بهامش إحياء علوم الدين)، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت ٨٠٦هـ)، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
- ٥١٩- المغني في الضعفاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور نور الدين عتر، دون ذكر دار وسنة النشر.
- ٥٢٠- مفتاح السعيدية في شرح الألفية الحديثية، شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن أحمد المصري المالكي المعروف بابن عمار (ت ٨٤٤هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، صنعاء - اليمن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.
- ٥٢١- المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، المحقق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ٥٢٢- المقتنى في سرد الكنى، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد صالح عبد العزيز المراد، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٥٢٣- المقرر على أبواب المحرر، يوسف بن ماجد بن أبي المجد المقدسي الحنبلي،
حققه وخرج أحاديثه: حسين إسماعيل الجمل، دبلوم الدراسات العليا في الوثائق
قسم المكتبات - جامعة القاهرة، دار الرسالة العالمية، دمشق - سوريا، الطبعة
الأولى، ١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م.

٥٢٤- المقنع في علوم الحديث، ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن
أحمد الشافعي المصري (ت ٨٠٤هـ)، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، دار
فواز للنشر - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٥٢٥- مكارم الأخلاق ومعاليها ومحمود طرائقها، أبو بكر محمد بن جعفر بن محمد بن
سهل بن شاكر الخرائطي السامري (ت ٣٢٧هـ)، تقديم وتحقيق: أيمن عبد الجابر
البحيري، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٥٢٦- مَنْ تَكَلَّمَ فِيهِ الدَّارِقُطْنِي فِي كِتَابِ السِّنَنِ مِنَ الضَّعْفَاءِ وَالمُتْرُوكِينَ وَالمُجْهُولِينَ ،
محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أحمد بن النقي سليمان بن حمزة المقدسي ثم
الصالحى ناصر الدين المعروف بابن زريق (ت ٨٠٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله
حسين بن عكاشة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر، الطبعة الأولى،
١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥٢٧- من حديث خيثمة بن سليمان القرشي الأطرابلسي، أبو الحسن خيثمة بن سليمان
بن حيدرة بن سليمان القرشي الشامي الأطرابلسي (ت ٣٤٣هـ)، تحقيق: د. عمر
عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي - لبنان، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

٥٢٨- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، أبو زكريا يحيى
بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت
٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سي، دار المأمون للتراث - دمشق.

٥٢٩- من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال (رواية المروزي وغيره)، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ.

٥٣٠- من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت ٢٤١هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٩.

٥٣١- مناقب الشافعي للبيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨ هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م.

٥٣٢- المنتخب من ذيل المذيل، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت ٣١٠هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت - لبنان.

٥٣٣- المنتخب من غرائب أحاديث مالك بن أنس، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن علي بن عاصم بن زاذان الأصبهاني الخازن، المشهور بابن المقرئ (ت ٣٨١هـ)، المحقق: أبو عبد الباري رضا بن خالد بو شامة الجزائري، دار ابن حزم - الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٥٣٤- المنتخب من مسند عبد بن حميد، أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكشي ويقال له: الكشي بالفتح والإعجام (ت ٢٤٩هـ)، المحقق: صبحي البدري السامرائي، محمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨.

- ٥٣٥- المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت ٥٦٢هـ)، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- ٥٣٦- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.
- ٥٣٧- منتقى الألفاظ بتقريب علوم الحديث للحافظ، الحارث بن علي الحسني، تقديم: صبحي السامرائي، مكتبة دار البيان - دمشق، الطبعة: الثالثة، ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م.
- ٥٣٨- منتقى حديث أبي عبد الله محمد بن مخلد، أبو عبد الله محمد بن مخلد بن حفص العطار الدوري البغدادي (ت ٣٣١هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- ٥٣٩- المنتقى شرح الموطأ، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى، ١٣٣٢ هـ.
- ٥٤٠- منتقى من الجزء الأول والثالث من حديث المروزي، أبو القاسم، عَبْدُ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ بْنِ يَزِيدَ، الْمَرْوَزِيُّ الْأَصْلَ، الْبَغْدَادِيُّ، وَيُعْرَفُ بِحَامِضِ رَأْسِهِ (ت ٣٢٩هـ)، المحقق: محمد زكي عبد الدايم، مكتبة الرشد - السعودية - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٥٤١- المنتقى من السنن المسندة عن رسول الله ﷺ، أبو محمد عبد الله بن الجارود (ت ٣٠٧ هـ)، فهرسه وعلق عليه: عبد الله عمر البارودي، مؤسسة الكتاب الثقافية، دار الجنان - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

- ٥٤٢- منتهى الرغبة في حل ألفاظ النخبة (نُخبَةُ الفِكرِ لابن حجر)، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الخرشبي (ت ١١٠١ هـ)، المحقق: شعبان سليم سالم عودة، دار اليسر - القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م.
- ٥٤٣- المُنْجَد في اللغة ، علي بن الحسن الهُنَائِي الأزدي، أبو الحسن الملقب بـ «كراع النمل» (ت بعد ٣٠٩ هـ)، تحقيق: دكتور أحمد مختار عمر، دكتور ضاحي عبد الباقي، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨ م.
- ٥٤٤- المنفردات والوحدان، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، المحقق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨.
- ٥٤٥- المنفردات والوحدان، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، المحقق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ - ١٩٨٨.
- ٥٤٦- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ.
- ٥٤٧- المنهج الإسلامي في الجرح والتعديل، فاروق حمادة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.
- ٥٤٨- منهج النقد في علوم الحديث، الدكتور نور الدين عتر، دار الفكر، دمشق - سورية، الطبعة الثالثة، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
- ٥٤٩- المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، أبو عبد الله، محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة الكناني الحموي الشافعي، بدر الدين (ت ٧٣٣ هـ)، المحقق:

- د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار الفكر - دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- ٥٥٠- المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود، محمود محمد خطاب السبكي، عني بتحقيقه وتصحيحه: أمين محمود محمد خطاب (من بعد الجزء ٦)، مطبعة الاستقامة، القاهرة - مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٣ هـ.
- ٥٥١- المذهب في اختصار السنن الكبير، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذّهبي الشافعي (المتوفي: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تميم ياسر بن إبراهيم، دار الوطن للنشر، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٥٥٢- الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين في تصحيح الأحاديث وتعليقها، حمزة عبد الله المليباري، دار ابن حزم، الطبعة الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- ٥٥٣- الموافقات، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، المحقق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- ٥٥٤- المؤتلف والمختلف، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- ٥٥٥- موضح أوهام الجمع والتفريق، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.

- ٥٥٦- الموضوعات، جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.
- ٥٥٧- موطأ الإمام مالك (رواية أبي مصعب الزهري المدني)، مالك بن أنس (٩٣ - ١٧٩ هـ)، حققه وعلق عليه: د بشار عواد معروف - محمود محمد خليل، مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.
- ٥٥٨- موطأ عبد الله بن وهب (قطعة من الكتاب)، أبو محمد عبد الله بن وهب بن مسلم المصري القرشي (ت ١٩٧هـ)، تحقيق: هشام إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي - الدمام، الطبعة الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٥٥٩- موطأ مالك برواية محمد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، تعليق وتحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، الطبعة الثانية.
- ٥٦٠- موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى الليثي، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، حققه وخرج احاديثه وعلق عليه: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الاسلامي، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ - ١٩٩٧ م.
- ٥٦١- الموقظة في علم مصطلح الحديث، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بطلب، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ.
- ٥٦٢- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَاز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

- ٥٦٣- الميسر في شرح مصابيح السنة، فضل الله بن حسن بن حسين بن يوسف أبو عبد الله، شهاب الدين التُّورِشْتِي (ت ٦٦١ هـ)، المحقق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الثانية، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٥٦٤- ناسخ الحديث ومنسوخه، أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ هَانِيٍّ الْإِسْكَافِيِّ الْأَنْزَمِي الطَّائِيَّ وَقَيْلٍ: الْكَلْبِيِّ (ت ٢٧٣ هـ)، المحقق: عبد الله بن حمد المنصور، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- ٥٦٥- ناسخ الحديث ومنسوخه، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداد البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت ٣٨٥ هـ)، المحقق: سمير بن أمين الزهيري، مكتبة المنار - الزرقاء، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- ٥٦٦- نتائج الأفكار في تخريج احاديث الانكار، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير - دمشق، الطبعة الثانية ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٥٦٧- نخب الأفكار في تنقيح مباني الأخبار في شرح معاني الآثار، أبو محمد محمود بن أحمد بن موسى بن أحمد بن حسين الغيتابي الحنفي بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ)، المحقق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية - قطر، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٥٦٨- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، المحقق: د عبد المحسن بن محمد القاسم، الطبعة الثانية، ١٤٤١ هـ - ٢٠٢٠ م.
- ٥٦٩- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (٧٧٣ - ٨٥٢ هـ)، حققه وعلق عليه: نور الدين عتر، مطبعة الصباح، دمشق - سوريا، الطبعة الثالثة، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.

٥٧٠- نسخة عبد الله بن صالح كاتب الليث (مطبوع ضمن مجموع باسم الفوائد لابن منده)، المؤلف: أَبُو صَالِحٍ، عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ الْجُهَنِيِّ مَوْلَاهُمْ، الْمِصْرِيُّ، كَاتِبُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ (ت ٢٢٣هـ)، تحقيق: خلاف محمود عبد السميع، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.

٥٧١- نسخة وكيع عن الأعمش، أبو سفيان وكيع بن الجراح بن مليح بن عدي بن فرس بن سفيان بن الحارث بن عمرو ابن عبيد بن رؤاس الرؤاسي (ت ١٩٧هـ)، المحقق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الدار السلفية - الكويت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦ هـ.

٥٧٢- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمي في تخريج الزيلعي، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت ٧٦٢هـ)، صححه ووضع الحاشية: عبد العزيز الديوبندي الفنجاني، إلى كتاب الحج، ثم أكملها محمد يوسف الكاملفوري، المحقق: محمد عوامة، مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت - لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية - جدة - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

٥٧٣- نَظْمُ عُلُومِ الْحَدِيثِ الْمُسَمَّاءِ: أَقْصَى الْأَمَلِ وَالسُّؤْلِ فِي عِلْمِ حَدِيثِ الرَّسُولِ ﷺ، شهاب الدين محمد بن أحمد الخُوَيْي الشافعي (المتوفى ٦٩٣ هـ)، دراسة وتحقيق: نواف عباس حبيب المناور (مقدمة لكلية الدراسات العليا لاستيفاء جزء من متطلبات درجة الماجستير في برنامج الحديث الشريف وعلومه - الكويت)، تحت إشراف: د. حامد حمد العلي.

٥٧٤- النعوت الأسماء والصفات، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت ٣٠٣هـ)، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، مكتبة العبيكان - السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٥٧٥- النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، محمد بن محمد بن محمد بن أحمد، ابن سيد الناس، اليعمري الربعي، أبو الفتح، فتح الدين (ت ٧٣٤ هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩ هـ.

٥٧٦- النفقة على العيال ، أبو بكر عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (ت ٢٨١ هـ)، المحقق: د نجم عبد الرحمن خلف، دار ابن القيم - السعودية - الدمام، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

٥٧٧- النكت الظراف على الاطراف (مطبوع مع تحفة الاشراف)، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عبد الصمد شرف الدين، ، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٩٨٣ م - ١٤٠٣ هـ.

٥٧٨- النكت الوفية بما في شرح الألفية، برهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي، المحقق: ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد ناشرون، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٥٧٩- النكت على كتاب ابن الصلاح، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٤ هـ-١٩٨٤ م.

٥٨٠- النكت على مقدمة ابن الصلاح، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (ت ٧٩٤ هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف - الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.

- ٥٨١- نهاية المراد من كلام خير العباد، عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور المقدسي الجماعلي الدمشقي الحنبلي، أبو محمد، تقي الدين (ت ٦٠٠هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية.
- ٥٨٢- نيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (ت ١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابي، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- ٥٨٣- الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، محمد بن محمد بن سويلم أبو شُهبة (ت ١٤٠٣هـ)، دار الفكر العربي.
- ٥٨٤- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (ت ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت، ١٩٩٤هـ.
- ٥٨٥- اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري (ت ١٠٣١هـ)، المحقق: المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة الأولى، ١٩٩٩م.

Summary of the Thesis:

The discourse study features of Sunn Abu Dawood - Collection and study - where the son's book of Abu Dawood is considered one of the most important books in which the author has collected the recitals of the verdicts received about the Prophet (i.e. Imam Abu Dawood had recent comments in his elderly book following his novel of some conversations. The book is related to a number of discourse sciences: a novel and a know-how. This proposal responds to the question of the extent to which Imam Abu Dawood took care of stating some of the discourse benefits of the lack of comments in his elderly book. The purpose is to prove that the age's book of Abu Dawood was not limited to mere talking. These comments include benefits related to singularity, hearing and interruption, lifting and stopping, connecting and sending accounts, increasing follow-ups, increasing support, being the narrator, cursor and curser, and others. The explanation, copying, copying and difference in the narratives' names, introducing them and strange to them, and start talking when mentioning his brochure and mentioning it, then mentioning it as a reminder and then referring to his father's study, sometimes by mentioning his father's handbook and discussing him. The plan presented by three chapters of the first chapter, must be introduced, The second is the introduction of the Year's Book; the third is the discourse benefits; the second chapter consists of seven discussions related to discourse benefits; the first is about individualization; the second is about interruption and hearing; the third is about receipt and sending; the fourth is about raising and

stopping; the fifth is about follow-ups; the sixth is on the title and the seventh in the Appetite; the third chapter is about eight discussions related to discourse benefits; the first is the guardian of the narrator; the second is the truthful; the third is about correction and weakness; the fourth is the wound and modification; the fifth is the copying; the sixth is strange: the speaking; the seventh is the narrator; the eighth is the difference in the names of the novels; then the proposal was concluded by mentioning the most important results reached.

If I success, this is tender than God, and if I make mistakes, this is the path of the son of Adam, and Ask God for success and payment.

**Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific
Research
Tikrit university
College of Islamic Sciences
Department of Fundamentals of Religion
Postgraduate Studies Division**



**Hadith benefits in Sunan Abi Dawood
- collection and study-**

PhD thesis submitted by the student

Khaled Ihsan Saeed Saleh Al-Jughifi

**To the Council of the College of Islamic
Sciences at Tikrit University, as part of the
requirements for obtaining a doctorate degree
In Islamic Sciences/Specialization in Prophetic
Hadith.**

Supervised by Professor Dr.

Mohammed Ibrahim Khalil Al-Samarrai

2024